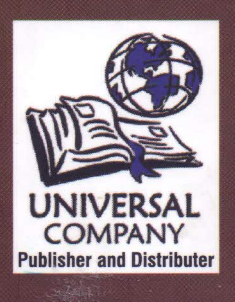
مَسعُود الخَوَند

الأقليّات المسلمة في العالم

انتشار المسلمين في الدول والبلدان غير العربيّة وغير الإسلاميّة




UNIVERSAL
COMPANY
Publisher and Distributer

مَسعُود الخَوَند

الأقلّيات المسلمة في العالم

انتشار المسلمين في الدول والبلدان غير العربيّة وغير الإسلاميّة



UNIVERSAL COMPANY
Publisher and Distributer s.a.r.l



UNIVERSAL COMPANY
Publisher and Distributer s.a.r.l

تلفون: 00961 - 1 - 291693
00961 - 1 - 288686
خليوي: 00961 - 3 - 374371
فاكس: 00961 - 1 - 512951

ص.ب. 50137 بيروت - لبنان

E-mail: Fadymou@inco.com.lb
www.universal-publisher.com

طبعة ثانية منقحة

2006

مَسعُود الخَوَند

المسلمون

في الفضاءات غير العربية وغير الإسلامية

(الأقليّات المسلمة في العالم)

مقدمة

إذا كان يحلو للأديب الأرجنتيني خورخيو لويس بورخيس أن يردّد أن كل أحداث الكون، بل وتفاصيلها، سينتهي بها الأمر بين دفتي كتاب، فإن ما يمكن إضافته أن كل ما في الكتب سينتهي به الأمر بين دفتي الإنسان، عقله وقلبه، فيكون، تاليًا، أحد أهم عوامل ودوافع سلوكه، أو أهمها على الاطلاق.

بين دفتي هذا الكتاب: «المسلمون في الفضاءات غير العربية وغير الاسلامية، الأقليات المسلمة في العالم»، معلومات عن جزء كبير من المسلمين يبلغ تعدادهم نحو ٣٥٠ مليونًا يعيشون في فضاءات غير اسلامية (إحيائية – في أفريقيا ومناطق عديدة من آسيا خصوصًا في جزر الباسيفيك وسواها –، هندوسية، بوذية، مسيحية، شيوعية سابقة – الاتحاد السوفياتي –، شيوعية حالية – الصين)، أي نحو ثلث أو أقل بقليل من ثلث تعداد المسلمين الإجمالي في العالم الذي تتراوح تقديراته بين المليار و١٠٠ مليون والمليار و٤٠٠ مليون.

معلومات عن جميع الأقليات المسلمة، سواء أكانت صغيرة الحجم أم متوسطة أم كبيرة، في جميع دول وبلدان العالم التي ورد كل منها ضمن فضائه أو مجموعته الجغراسية (الجيوبوليتيكية) بهدف فهم أسهل وأفضل لوضع كل أقلية في بلدها كما لوضعها من ضمن أوضاع الأقليات المسلمة في المجموعة الجغراسية ككل وكوجود وتفاعل في الفضاء الواحد. وقد بلغ عدد المجموعات الجغراسية التي تعيش فيها أقليات مسلمة ثلاثين مجموعة، وتناولتها خمسة فصول، واحتوى كل فصل عددًا من المجموعات الجغراسية، وكل مجموعة عددًا من الدول والبلدان.

ثمة استثناء لفضاء أو لمجموعة جغراسية واحدة، المسلمون فيها ليسوا أقلية بل أكثرية، هي مجموعة جمهوريات آسيا الوسطى (كازاخستان، أوزبكستان، طاجيكستان، قيرغيزستان وتركمانستان، وتضاف إليها عادة أذربيجان في منطقة القوقاز المجاورة). وقد أملت هذا الاستثناء، فأدخلته في موضوع هذا الكتاب، أسباب جوهرية، أقله حتى الآن، أبرزها أن هذه المجموعة خضعت لنحو سبعين سنة، في تاريخها المعاصر، للسلطات السوفياتية ولأحزابها الشيوعية، ولا تزال هذه الأخيرة، وإن بتسميات مغايرة، قابضة على زمام السلطة فيها، ومعها في الدوائر الادارية الرسمية وفي إدارة المشروعات، الأقليات غير المسلمة (المستوطنون منذ العهد الروسي، وازدادوا عددًا ونفوذًا في العهد السوفياتي)، خصوصًا الروس والأوكرانيون وألمان الفولغا... فضلًا عن تهافت السلطات الرسمية، ومعها قطاعات شعبية واسعة وأحزاب ديمقراطية ليبرالية (بالمفاهيم الغربية) تُغلِّب «الوطني» و«القومي» على «الديني»، وتخشى (بل تقمع) نمو الحركات الاسلامية، على الغرب

الاميركي والغرب الاوروبي عارضةً عليهما التعاون إلى أقصى الحدود في المجالات كافة بما فيها عضوية حلف «الناتو».

وهناك استثناءان آخران: الأول، في فلسطين حدود ١٩٤٨، أي في ما يتعلق بـ «عرب اسرائيل». فصحيح أن فضاء هؤلاء الأرحب فضاء عربي إسلامي، ولكن واقع الأمر (منذ ١٩٤٨) أنهم باتوا أقلية كبيرة في وسط يهود استوطنوا الارض وفرضوا دولتهم العبرية. والاستثناء الثاني يتعلق بمنطقة في دولة من العالم العربي الاسلامي، لكنها باتت (المنطقة) منذ العام الحالي (٢٠٠٤) متمتعة باستقلال ذاتي واسع قد يؤدي بها إلى الانفصال. والمنطقة المعنية هي جنوب السودان حيث المسلمون أقلية كبيرة في وسط إحيائي ومسيحي (ثمة مَن يعتقد أن غرب السودان – دارفور – بدأ ومن هذه السنة بالذات، ٢٠٠٤، ينحو المنحى نفسه).

يهدف هذا الكتاب، إذًا، إلى تقديم معلومات عن الأقليات المسلمة في العالم، تاريخية وراهنة، متجنبًا التحليل، إلا في ما ندر، بغية البقاء في خانة المعلومات التي تُقدَّم موضوعيًا والتي تتراكم أفقيًا لخدمة التحليل الموضوعي، أي المعرفة. فليس هناك من معرفة دون معلومات، كما ليس هناك من معلومات إلا والمعرفة هدفها النهائي. وعلى قدر ما تكثر المعلومات وتتراكم كمًّا وتتكثّف، على قدر ما يتظهّر النوع وتتعمّق المعرفة. وغنيّ عن القول إن موضوعنا، بما يتناول من معلومات حول جزء مهم من الإسلام (والمسلمين) الذي بات اليوم الشغل الشاغل للناس أجمعين على كوكبنا، مسلمين وغير مسلمين، إنما يندرج، أو أراد لنفسه أن يندرج في خانة هذه الورشة الكبرى من المعلومات، وتاليًا من معرفة الإسلام والمسلمين. وأما المراجع والمصادر (الموسوعات والكتب واليوميات والدوريات باللغات الثلاث العربية والفرنسية والانكليزية) فقد استجمعها ورتبّها ونسّق بينها جهد المؤلف الشخصي الذي يمتد إلى نحو ثلاثين سنة خلت أي منذ العام ١٩٧٥، وشكّلت موادها «الاسلامية» حيّزًا متفرّقًا على المواد ذات الصلة في «الموسوعة التاريخية الجغرافية» التي صدر الجزء الأخير منها (ج ٢٠) في العام ٢٠٠٣، واستمر (المؤلف) في الجهد إياه بهدف وضع هذا الكتاب معتمدًا أساسًا على اليوميات والدوريات والكتب، كما وعلى مواقع بعض الهيئات الإسلامية على الإنترنت.

مسعود الخوند



محتويات

الفصل الأول
المسلمون في أفريقيا

الفصل الثاني
المسلمون في آسيا (وأوقيانيا)

الفصل الثالث
المسلمون في أميركا

١٨. في أميركا اللاتينية

تتضمن، إلى المكسيك، المجموعات الجغراسية التالية:

– أميركا الوسطى: بيليز، غواتيمالا، هندوراس، السلفادور، نيكاراغوا، كوستاريكا، باناما.

– جزر الأنتيل الكبرى: كوبا، البهاما، هايتي، الدومينيكان، جامايكا، بورتو ريكو، توركس وكيكوس.

– جزر الأنتيل الصغرى: ترينيداد وتوباغو، غرينادا، بربادوس، سان فانسن، سانت لوسيا، الدومينيك، أنتيغوا وبربودا، سان كيتس ونفيس.

– فنزويلا والغويانا: فنزويلا، غويانا، سورينام، غويانا الفرنسية.

– أميركا الأندية: كولومبيا، الإكوادور، بيرو، بوليفيا.

– وسط وجنوب أميركا الجنوبية: البرازيل، باراغواي، الأرجنتين، أوروغواي، تشيلي.

الفصل الرابع
المسلمون في أوروبا

مسلمو البلقان عمومًا

مسلمو البوسنة–الهرسك

مسلمو اتحاد صربيا–مونتينيغرو

في كوسوفو (ضمن اتحاد صربيا–مونتينيغرو)

في مقدونيا

في ألبانيا

في رومانيا

الفصل الخامس
المسلمون في الفضاء السوفياتي السابق

الفصل الأول

المسلمون في أفريقيا

١

في المجوعة الجغراسية: جنوب الصحراء

مالي، بوركينا فاسو، النيجر، تشاد.

الأكثرية في كل من **مالي والنيجر** أكثرية مسلمة: نحو ٩٤٪ في الأولى من إجمالي عدد السكان البالغ نحو ١٣,٥ مليون نسمة (٢٠٠٣)، و٤٪ كاثوليك و٢٪ إحيائيون؛ ونحو ٩٨٪ في الثانية (النيجر) من إجمالي نحو ١٢ مليون نسمة (٢٠٠٣)، ويتوزع الآخرون على أديان إحيائية أصلية وعلى المسيحية.

في بوركينا فاسو، الأقلية المسلمة نحو ٣٥٪ من إجمالي السكان البالغ نحو ١٣,٢٥٠ مليون نسمة (٢٠٠٣)؛ و٥٢٪ أكثرية إحيائية، و١٣٪ من المسيحيين.

في تشاد، الأقلية المسلمة نحو ٤٥٪ من إجمالي السكان البالغ نحو ٨,٥ مليون نسمة (٢٠٠٣). المسلمون يشكلون أكثرية سكان الشمال وأغلبيتهم عرب ومن قبائل توبو. والمسيحيون ٣٣٪، والإحيائيون ٢٣٪.

أحد أبرز مراكز ثقل الدعوة الاسلامية وانتشار الاسلام في المنطقة كانت قبائل ماندينكا Mandinka القاطنة في الرقعة الواقعة إلى الجنوب من غانا، ما بين أعالي نهري النيجر والسنغال، التي شكلت نواة امبراطورية مالي التي كانت معروفة في القرن الحادي عشر ويسميها البكري «مَلَلْ».

يحدثنا البكري عن اسلام ملكها آنذاك فيقول: «وملكهم يعرف بالمسلماني، وإنما سُمي بذلك لأن بلاده أجدبت عامًا بعد عام، فاستسقوا بقرابينهم من البقر حتى كادوا يفنونها ولا يزدادون إلا قحطًا وشقاء، وكان عنده ضيف من المسلمين يقرأ القرآن ويعلّم السنّة، فشكا إليه الملك ما داهمهم من ذلك، فقال له: أيها الملك، لو آمنت بالله تعالى وأقررت بوحدانيته، وبمحمد عليه الصلاة والسلام، وأقررت برسالته، واعتقدت شرائع الاسلام كلها، لرجوت لك الفرج مما أنت فيه وحلّ بك... فلم يزل به حتى أسلم وأخلص نيته، وأقرأه من كتاب الله ما تيّسر عليه، وعلّمه من الفرائض والسنن ما لا يسع جهله، ثم استأتى به إلى ليلة جمعة، فأمره فتطهر فيها طهرًا سابغًا، وألبسه المسلم ثوب قطن كان عنده (...) فما انفرج الصباح إلا والله قد أعمّهم بالسقي. فأمر الملك بكسر الدكاكير (الأصنام) وإخراج السحرة من بلاده، وصحّ إسلامه وإسلام عقبه وخاصته، وأهل مملكته مشركون. فوسموا ملوكهم منذ ذاك «بالمسلماني» (أمين توفيق الطيبي، أستاذ جامعي فلسطيني في أوكسفورد، «الحياة»، ١١ كانون الاول ١٩٩٨، ص١٨).

ولم تنته امبراطورية مالي في القرن الخامس عشر حتى كان كل سلاطينها من المسلمين، وأدّى كثير منهم فريضة الحج، ما زاد من هيبتهم لدى المسلمين من رعاياهم وفي العالم الاسلامي. وأشهر هؤلاء منسى موسى (حكم ١٣٢١–١٣٣٧) الذي اشتهر بالورع، وفي عهده شهدت مالي أوج رخائها وازدهارها، واجتذب إلى بلاده الكثيرين من التجار والعلماء المسلمين الذين ساهموا في النهضة، وأصبحت مالي معروفة في أوروبا، وزادت تجارتها في مصر، حتى انه كان لذهب مالي دوره في تاريخ حوض البحر الأبيض المتوسط «حيث بدأ تداول هذا الذهب من القرن الرابع عشر عقب الحج



أفريقيا: أفريقيا جنوب الصحراء

مالي، بوركينا فاسو، النيجر، تشاد

الشهير لملك مالي منسى موسى» (أمين توفيق الطيبي، المرجع المذكور، نقلاً عن فرناند بروديل).

و«يقول توماس هودجكين - من كبار المتخصصين في تاريخ السودان الغربي (مالي) - معلقًا على أثر الاسلام في مالي في نهاية القرن الرابع عشر: «إن المصادر الوثائقية الوفيرة نسبيًا عن تاريخ مالي في القرن الرابع عشر تمكننا من الحكم على مدى ما حققه الاسلام آنذاك في تحرير النظم والأعراف المحلية السائدة قبل وصول الاسلام، كما هي الحال بالنسبة إلى المراسم في البلاط، وصيام شهر رمضان، والاحتفال بالعيدين، واستخدام القضاة (في المدن)، وتأسيس المدارس القرآنية، والاستعانة بالمتخصصين الاغراب مع تنويع العلاقات الخارجية بحيث تشمل مصر والحجاز فضلاً عن المغرب» (أمين توفيق الطيبي، المرجع المذكور).

٢

في المجموعة الجغراسية: أقصى غرب أفريقيا

الرأس الأخضر، السنغال، غامبيا، غينيا بيساو، غينيا، سيراليون، ليبيريا.

ثلاث من هذه الدول المسلمون فيها أقليات، وهي: **الرأس الأخضر** حيث المسلمون ٩٪ من مجموع السكان البالغ تعدادهم نحو نصف مليون نسمة (كاثوليك ٨٨٪ وبروتستانت ٣٪)؛ **وغينيا بيساو** حيث المسلمون ٣٢٪ من مجوع السكان البالغ تعدادهم نحو مليون ونصف المليون (الإحيائيون ٦٠٪، والمسيحيون ٨٪)، **وليبيريا** حيث المسلمون ٢٠٪ من مجموع السكان البالغ تعدادهم نحو ٣,٢٥٠ مليون (الاحيائيون ٧٠٪، والمسيحيون ١٠٪).

أما الدول الأربع الأخرى فأكثرياتها مسلمة: **سيراليون** ٦٠٪، **غينيا** ٨٠٪، **غامبيا** ٨٥٪ **والسنغال** ٩٢٪.

وفي نبذة تاريخية عن مسلمي (وإسلام) المنطقة:

في السنغال: دخل الاسلام القادم من مراكش المغرب في القرن الحادي عشر البلاد من وراء نهر السنغال. وثمة دراسات تؤكد أن العرب هم أول من كتب عن السنغال. فقد ذكرها الرحالة ابن حوقل في القرن العاشر ضمن وصفه لسكان بلدة «تكرور» والتي زارها أثناء رحلته إلى غانا.

ينقسم المسلمون السنغاليون إلى أربع طرق صوفية رئيسية تعترف بها الحكومة. على رأس كل طريقة خليفة أوحد يتبعه خلفاء صغار، وعنده السر الذي لا يلقن إلا للمريدين، كما أن لديه كتب الطريقة وعهودها.

تعد «التيجانية» من أكبر الطرق الصوفية في السنغال، إذ يمثل أتباعها نحو ٥٠٪ من السكان، ومؤسسها هو الشيخ أحمد التيجاني، وهو من أصل جزائري.

تأتي الطريقة المريدية في المرتبة الثانية، وصاحبها هو الشيخ أحمد بمبا. وهذه الطريقة سنغالية محضة وليس لها أي اتصال بالخارج، وهي إبنة شرعية للتربية الافريقية بأعرافها وموروثاتها.

ثم تأتي القادرية، والقادريون أصحاب محمد عبد القادر الجيلاني الذي توفي في بغداد (٥٦١هـ)، وهي من أقدم الطرق الصوفية، وقد دخلت إلى المنطقة (غربي أفريقيا) في القرن الخامس عشر، ويبلغ عدد القادريين حاليًا نحو مليون شخص.

ويأتي «اللايين» في المرتبة الرابعة (خليفتهم الحالي «حسن لاي»—حسن الله)، يشتق إسم طائفتهم من إسم الجلالة «الله»—لاي باللهجة المحلية)، وهم أقلية، إذ لا يتجاوز عددهم ١٥٠ ألفًا.

وإذا كانت الطرق الصوفية قد استطاعت أن تلعب دورًا بارزًا في الحفاظ على الاسلام في السنغال وفي غربي أفريقيا، فإن هذه الصورة قد بدأت في التغيير تدريجيًا منذ أن نالت السنغال استقلالها في أوائل ستينات القرن العشرين. فقد ظهرت أجيال من المتعلمين أحدثت متغيرات كثيرة أدت إلى اتساع رقعة الاستقلال الفكري والتحرر لدى المثقفين، الأمر الذي أدّى إلى تقليص نفوذ رجال الطرق الصوفية. ففي السنغال، الآن ومنذ سنوات، نشاط ديني اجتماعي منظم تديره هيئات وجمعيات ومنظمات اسلامية تشكلت من مجموعة السنغاليين الذين درسوا في بلدان عربية مثل الجزائر والمغرب والقاهرة الفقه واللغة العربية والدراسات



أفريقيا: أقصى غرب أفريقيا

الرأس الأخضر، السنغال، غامبيا، غينيا-بيساو، غينيا، سيراليون، ليبيريا

الرأس الأخضر
بريا
داكار
السنغال
غامبيا
بانجول
بيساو
غينيا - بيساو
غينيا
كوناكري
سيراليون
فريتاون
ليبيريا
مونروفيا

الاسلامية، وقد التقت وجهات نظرهم على ضرورة أن يختاروا صيغة جديدة للتحرك تتجاوز الطرق الصوفية وجماعاتها وتتبنى الاسلام البعيد عن الخرافات. وإلى جانبهم نمت مجاميع تتمثل في الوعاظ والدعاة الذين يصبّون جهدهم على محاربة البدع، وكذلك جمعيات ومنظمات تغذيها بعض الدول العربية والاسلامية، مثل المراكز الصحية، المستشفيات، المساجد، المدارس، المساعدات... (بعد تفجيرات ١١ ايلول ٢٠٠١، انصبّ جزء كبير من الضغط السياسي والاقتصادي والدبلوماسي والأمني الاميركي على مراقبة – ومحاربة مثل هذه المساعدات المتبادلة بين الحكومات والهيئات الاسلامية بحجة أن هذه المساعدات، بما تؤمّنه من هيئات وجمعيات وقدرات مالية، باتت تشكل بؤرة تفريخ «الارهابيين» أو غطاء يختبئون وراءه).

الجدير ذكره أن الاسلام السنغالي (وإلى حد كبير اسلام منطقتها الجيوبوليتيكية التي نحن بصددها) ظل مع الحاكم، سواء أكان هذا الحاكم سلطة الاستعمار الفرنسي أو سلطة الرئيس الكاثوليكي ليوبولد سنغور أو خليفته المسلم عبدو ضيوف. وأكثر من ذلك، فقد سبق للشيوخ الصوفيين أن عارضوا الاستقلال عن فرنسا وقادوا حملة ضد الاستقلال في استفتاء «لا أو نعم» الذي منح الفرنسيون بموجبه الاستقلال لمستعمراتهم الافريقية.

في غامبيا: يتوزع المسلمون الغامبيون على تيارات اسلامية ومنظمات متعددة، أهمها سبع فرق، ينشط في داخلها اتجاه أصولي على يد الذين تخرجوا من جامعات أو معاهد عربية، وينالون دعمًا من السلطة (خصوصًا قبل تفجيرات ١١ ايلول ٢٠٠١) على الرغم من أن الدستور الغامبي يمنع تشكيل أحزاب دينية. وتختلف غامبيا عن السنغال المحيطة بها في أن الصوفية غير مسيطرة على رغم وجودها. فهناك حضور للتيجانية والقادرية (قبيلة المالينكي)، والمريدية (أعضاء الجالية السنغالية). ولعل أكثر الطوائف حضورًا في غامبيا هي طائفة الأحمدية. والأحمدية اعتبرتها «منظمة المؤتمر الاسلامي» جماعة مرتدة، لكنها تتمتع بنفوذ كبير في البلاد ولها العديد من الأتباع. لها مستشفى في العاصمة وعدد من المدارس في طول البلاد وعرضها، يشرف عليها مئة من الباكستانيين (المعروف أن أهم تجمع للأحمدية هو في الباكستان). ويقدر عدد أتباع الأحمدية في غربي أفريقيا بنحو ٢٠٠ ألف موزعين على السنغال وغامبيا والرأس الأخضر. وفي ١٩٩٧، سمحت الحكومة بتنظيم مؤتمر اسلامي شعبي حضره المئات من الموريتانيين والتونسيين والجزائريين والمغاربة إلى الآلاف من جنسيات أخرى. وتعمّ البلاد ظاهرة انتشار المساجد والعودة إلى أسماء اسلامية للأشخاص والمواقع.

في غينيا: شكلت غينيا مركز – أثر اسلامي كبير في المنطقة منذ أن خضعت لامبراطورية مالي في القرن الثالث عشر، وباعتناق قبائل البول Peuls الاسلام في القرن الثامن عشر نشبت ثورة شملت عموم مناطق الساحل الافريقي. وقد أسس كارامكو ألغابو أول دولة تيوقراطية، وأعلن في ١٧٢٧ الجهاد المقدس. وفي أواسط القرن التاسع عشر، توسع نطاق الجهاد المقدس. ففي ١٨٥٠ بنى الحاج عمر زاوية لتعليم الدين الاسلامي، ووزع البنادق على طلابه وعقد النية على تأسيس امبراطورية اسلامية مترامية، وأخذ المجاهدون المسلمون يحملون السلاح ضد قبائل المالينكي التي كانت تسود في صفوفها المعتقدات الافريقية الإحيائية، ولم يكن بينها إلا بعض المسلمين القلائل، وكانوا من التجار (ديولا Dyoulas) الذين كان نفوذهم قد بدأ يقوى نتيجة اتصال العرب بأفريقيا، وكان اتصالاً تجاريًا في الأساس.

من المسلمين القلائل في قبائل المالينكي كان رجل مقدام هو ساموري توري (ولد في ١٨٣٠)، الذي راح، في ١٨٦١، يجمع الرجال ويوزع عليهم البنادق ذات الطلقات السريعة التي حصل عليها من سيراليون، واستطاع أن يجمع حوله المسلمين والمالينكيين ليؤسس مملكة عسكرية قوية، انتشر فيها الاسلام بالوسائل السلمية عمومًا في ما عدا حقبة ١٨٨٥–١٨٨٨، واتخذ لنفسه لقبًا دينيًا هو «مامي»، أي الإمام. وكان لا بد

من أن يصطدم، في تلك الفترة، بالجيوش الاستعمارية الاوروبية. فبدأ يواجه الفرنسيين منذ ١٨٨١، ودامت المعارك بين كر وفرّ حتى ١٨٩٨، عندما تمكن الفرنسيون من محاصرته ثم اعتقاله ونقله إلى الغابون حيث توفي في شباط ١٩٠٠. وقد جسّد ساموري توري، في أواخر القرن التاسع عشر، الاتجاهات التي كانت تتبلور منذ قرون في بلاد قبائل المالينكي المعادية للتقاليد القديمة وللجماعات المشرذمة. وتتلخص اتجاهاته بالتوحيد عن طريق الاسلام، وإعادة النهوض بالبلاد عن طريق التحديث والعمران.



في المجموعة الجغراسية: خليج غينيا

كوت ديفوار (ساحل العاج)، غانا، توغو، بينن، نيجيريا.

مسلمو جميع دول هذه المجموعة أقليات:

في كوت ديفوار: نحو ٢٣٪ من مجموع السكان البالغ نحو ١٦,٥ مليون نسمة (٦٥٪ يعتنقون المذاهب الاحيائية التقليدية، و١٢٪ مسيحيون كاثوليك).

في غانا: نحو ٢٠٪ من مجموع السكان البالغ نحو ٢١ مليون نسمة (٣٨٪ الإحيائيون، ٢٩٪ البروتستانت، ١٤٪ الكاثوليك).

في توغو: نحو ١٥٪ من مجموع السكان البالغ نحو ٥ ملايين نسمة (٥٠٪ الإحيائيون، ٢٦٪ الكاثوليك، ٩٪ بروتستانت).

في بينن: نحو ١٥٪ من مجموع السكان البالغ نحو ٧ ملايين نسمة (٦٥٪ الإحيائيون، ١٤٪ كاثوليك، ٦٪ بروتستانت).

في نيجيريا: نحو ٤٣٪ من مجموع السكان البالغ نحو ١٢١ مليون نسمة (٣٨٪ المسيحيون، ١٩٪ الإحيائيون).

أكبر أقلية مسلمة: إذًا، في نيجيريا، في أكبر دول مجموعة خليج غينيا الجغراسية، بل في أكبر الدول الافريقية قاطبة من حيث التعداد السكاني، وإلى حد كبير من حيث الثروات الاقتصادية، توجد أكبر أقلية مسلمة.

عرفت نيجيريا، في تاريخها الحديث والمعاصر، منازعات اختلطت فيها القبائلية باللغوية بالدينية. وترتب على سياسات الحكم المباشر والفدرالية الهشة على أساس أقاليم محددة عرقيًا، كما طبقتها بريطانيا، زيادة التوترات العرقية وتمهيد الطريق أمام المحاولات الانفصالية والحروب الأهلية (حرب انفصال بيافرا ١٩٦٧).

وطوال عهد الاستعمار البريطاني ظلت البنية الاقطاعية لإمارات الشمال (أكثرية مسلمة) كما هي، بل أن ارستقراطية قبائل الفولاني (مسلمون) حظيت بتأييد البريطانيين، في حين أن التنظيمات القبلية للمجموعات الجنوبية (أكثرية مسيحية) أقبلت على التعليم الغربي في مرحلة مبكرة، الأمر الذي سهّل سيطرتها على الاقتصاد الحديث. وعليه ظهرت فجوة عميقة بين الشمال والجنوب. فالشماليون، على رغم تخلفهم الاقتصادي وقلة تأثرهم بالتعليم والثقافة الغربية، احتفظوا بالسلطة السياسية في أيديهم، أما الجنوبيون فكانت لهم قوة اقتصادية هائلة ولا سيما بعد ظهور النفط الذي أضحى، منذ ١٩٧٢، المصدر الأساسي للدخل القومي، وهو ما شجعهم على المطالبة بقدر أكبر من السلطة. أضف إلى ذلك الفساد الذي أسهمت الطفرة النفطية في زيادة معدلاته.

إبان أيام دولة كانم Kanem (قامت منذ القرن التاسع في المناطق الشمالية من نيجيريا) بدأ الاسلام بالانتشار في المنطقة، محمولًا إليها عبر التجار القادمين من مصر، ووصل إلى قبائل الهاوسا (كبرى قبائل دولة



أفريقيا: خليج غينيا

كوت ديفوار، غانا، توغو، بينن، نيجيريا

كوت ديفوار
ياموسوكو
غانا
أكرا
توغو
بينن
بورتو نوفو
نيجيريا
أبوجا

كانم) وترك فيها أثرًا عميقًا ومصيريًا، إذ سرعان ما اعتنقت الهاوسا الاسلام وأنظمته من إدارية وعدلية وضرائبية وعسكرية. فشكلت المدن-الدول (التي كانت تؤلف دولة كانم من اتحاد هذه المدن-الدول) جيشًا منظمًا ومجهزًا.

وفي الجهة المقابلة، أي في الجنوب، بقيت مملكة إيفي ومملكة بينن ومملكة أويو بمنأى عن الأثر الاسلامي.

قسّم الاستعمار البريطاني نيجيريا إلى محميتين كبيرتين: محمية الشمال ومحمية الجنوب بالاضافة إلى مستعمرة لاغوس. وفي أول كانون الثاني ١٩١٤، جمع الاستعمار المحميتين تحت سلطة حاكم واحد هو السير فريدريك لوغارد. فطبع هذا القرار ولادة الدولة النيجيرية. وفي ١ تشرين الاول ١٩٦٠، أعلن استقلال نيجيريا على أساس أنها دولة فدرالية بين مناطقها المختلفة.

مع الاستقلال، بدأت الاضطرابات في المناطق النيجيرية الثلاث: الشمال، الوسط والجنوب، وأسبابها قبائلية-دينية وصراعات على السلطة والثروة (النفطية على وجه الخصوص). في الشمال الأكثرية قبائل الهاوسا المسلمة (وفي الجنوب والوسط أقلية من الهاوسا)، وفي الجنوب الأكثرية قبائل الإيبو المسيحية (وفي الشمال أقلية كبيرة من الإيبو)... اضطرابات وانتفاضات واغتيالات وأحداث دامية خصوصًا في ١٩٦٦-١٩٦٧ وإبان حرب انفصال بيافرا التي انتهت بهزيمة الانفصاليين.

لكن على الرغم من انتصار الاتحاديين في حرب بيافرا (١٩٧٠)، استمرت مسألة الاتحاد وقدرته على الصمود تثير الكثير من الشكوك، خصوصًا في ضوء سلسلة من الانقلابات العسكرية.

اضطرابات طائفية: في كانون الاول ١٩٨٠، اصطدم أعضاء في طائفة اسلامية تطلق على نفسها إسم «يان أزولا» ومؤلفة في غالبيتها من مهاجرين من الكامرون والتشاد، بقوات من الشرطة التي كانت تحاول الدخول إلى مسجد في مدينة كانو (شمال شرقي نيجيريا)، وقد هرب بعضهم إلى أحياء المدينة حيث احتجزوا رهائن. وبعد ثلاثة أيام من الصدامات، أمر رئيس البلاد شيهو شاغاري بتدخل الجيش واستعمال الطيران الحربي. فقتل زعيم الطائفة مروة محمد ميتاتسين وسقط نحو ٤ آلاف قتيل.

وعادت الاضطرابات الطائفية، في خريف ١٩٨٢، إلى المدن الشمالية الثلاث: ميدغوري، كادونا وكانو، بما فيها حرق إحدى الكنائس ومقتل نحو ٦٠٠ شخص. وفي شباط وآذار ١٩٨٤، وقعت أعمال عنف في شرقي البلاد ذهب ضحيتها نحو ألف شخص وتسبب بها أتباع الزعيم الديني مروة. وفي ٢٦ نيسان ١٩٨٥، قام مسلمو المناطق الشمالية-الشرقية باضطرابات كلّف قمعها نحو ألف قتيل. وفي آذار ١٩٨٧، اندلعت اضطرابات بين المسيحيين والمسلمين، وكذلك في نيسان ١٩٨٨، وفي أيار وحزيران ١٩٨٩ في مدينة لاغوس (عشرات القتلى). وفي ١١ كانون الثاني ١٩٩٠، سارت مظاهرات صاخبة ندّدت بمسار أسلمة البلاد، وفي ١٩ نيسان ١٩٩١ (٢٠٠ قتيل من المسيحيين والمسلمين)، وتجددت الحوادث في تشرين الاول ١٩٩١ (٤٠٠ قتيل) وتحولت إلى اشتباكات قبلية في ١٩٩٢ (١٨٠٠ قتيل).

آمال خائبة: في السنتين الأخيرتين من القرن العشرين، نُظر إلى الرئيس أوباسانجو على أنه الرجل الأكثر أهلية لحل المشكلة الاتنية والطائفية في البلاد، نظرًا إلى ما يتصف به من عدم إنحياز إلى أي من القبائل والاتنيات (والطوائف) النيجيرية البالغة نحو ٢٥٠ مجموعة. لكن ثلاث منها تشكل الغالبية العظمى من عدد السكان، وهي: مسيحيو اليوروبا في جنوب غربي البلاد، ومسيحيو الإيبو في الجنوب الشرق حيث تتركز صناعة النفط الأساسية، ومسلمو الهاوسا-فولاني في الشمال.

وعلى رغم محاولات عدة جرت للقضاء على النعرات الإتنية-الطائفية، إلا أن هذه الأخيرة لا زالت تحدّد هوية النيجيري. فالعداوات وعدم الثقة تجاوزت القبائل الثلاث الرئيسة وصارت الاضطرابات الناتجة

عن النزاعات الاتنية والدينية أمورًا عادية في كل البلاد، كما صارت أعمال العنف الإتنية من الأمور الثابتة. فبعد يوم واحد من تنصيب أوباسانجو رئيسًا، تجددت الاشتباكات العرقية قرب بلدة واري النفطية في الجنوب (٣٠٠ قتيل). كما شهدت البلاد موجة عنف إثني بين اليوروبا والهاوسا في لاغوس العاصمة الاقتصادية في الاسبوع الأول من كانون الاول ١٩٩٩. وأطلقت دعوات لمراجعة الدستور بهدف إعطاء الولايات الـ٣٦ في الاتحاد النيجيري حكمًا ذاتيًا موسعًا.

استمرار الحوادث الطائفية (١٩٩٩-٢٠٠٣): في تشرين الاول ١٩٩٩، أعلن حاكم ولاية زامفارا في الشمال أن «الشريعة» (الاسلامية) تطال مختلف أوجه حياة المسلمين في هذه الولاية. وسرعان ما لحق به ستة حكام لولايات مجاورة. فمنعوا اقتناء الكحول وبيعها، واللقاءات المختلطة بين الرجال والنساء خارج البيوت العائلية... فرفض مسيحيو هذه الولايات تطبيق «الشريعة»، وجرت أعمال عنف في كانو وزاريا وكادونا، وأحرقت كنائس ومساجد، وأسفرت المواجهات في كادونا، في شباط وأيار ٢٠٠٠، عن مئات القتلى خصوصًا في صفوف المسيحيين من قبائل الإيبو واليوروبا التي ردت بأعمال ثأرية في الجنوب ضد قبائل الهاوسا الذين يعيشون في مدينة أبا شرقي البلاد.

ولم تنفع لقاءات ونداءات حكماء الطائفتين في تهدئة الخواطر، من مثل كلام الرئيس أوباسانجو نفسه في خطاب له في ٢٤ شباط ٢٠٠٠: «الاسلام دين سلام والمسيحية تأسست من قبل أمير السلام. وهاتان الديانتان تجعلان من الحب أهم أساس لهما». وكان أوباسانجو يتفادى التعليق مباشرة على خطط اعتماد الشريعة، إلى أن قرّر حسم موقفه نتيجة مشاورات أجراها مع مراجع قانونية وسياسية، وقال في مؤتمر صحافي (٢٤ شباط ٢٠٠٠) إن «الرجم وقطع اليد يخالفان الدستور النيجيري. ولا يمكن التعاطي مع الأمر بطريقتين»، مشيرًا إلى أن الدستور يتضمن المسائل المدنية التي تنص عليها الشريعة مثل الزواج والإرث. وأوضح أوباسانجو (وهو مسيحي من قبائل اليوروبا جنوب البلاد) أن المحكمة العليا في البلاد وحدها تملك أن تحدد شرعية أو عدم شرعية تطبيق الشريعة في الولايات التي تنوي اعتمادها.

استمرت أحكام «الشريعة» تتوسع في المناطق الشمالية، وقُبل بها على أن تطبَق على المسلمين في المناطق الجنوبية، الأمر الذي ردّ عليه الشمال بمبادرات مماثلة إزاء مسيحييه.

لكن، في تشرين الثاني ٢٠٠١، عادت الحوادث الاتنية لتعصف من جديد وتذهب بأرواح نحو ٥٠ شخصًا في مخيم سونتي قرب حدود ولاية ترابا مع ولاية بينو وسط البلاد، فيما فرّ مئات الأشخاص باحثين عن ملجأ لهم في مدينة مارابا القريبة. ويقيم في هذه المنطقة موزاييك من مجموعات إتنية منها الجوكون الذين مارسوا، خلال مرحلة الاستعمار البريطاني، سيطرة واسعة على الاتنيات الأخرى في المنطقة.

بعد تفجيرات ١١ ايلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة: كان من اسقاطات هذه التفجيرات (التي تعرضت لها الولايات المتحدة) ظهور مؤشرات دعم إسلامي متطرف لأسامة بن لادن وتنظيمه «القاعدة» لدى اسلاميي نيجيريا، خصوصًا في الشمال، الذين أدانوا الدبلوماسية النيجيرية مع الولايات المتحدة. وجرت صدامات ومواجهات ذهبت بأرواح مئات الأشخاص في مدينة كانو، كما استمر تطبيق الشريعة في ١٢ ولاية يثير مخاوف المسيحيين، وقامت حملة احتجاج دولية ضد حكم أصدرته إحدى محاكم الشريعة على امرأة حامل (صفية حسيني) بصورة غير شرعية، وأسفرت الحملة على صدور حكم بالعفو عنها (آذار ٢٠٠٢). وعادت الحادثة وتجددت بشخص امرأة أخرى تدعى أمينة لوال التي أنجبت طفلة خارج مؤسسة الزواج (كانون الأول ٢٠٠٢) والتي أسفرت الحملة العالمية المدافعة عنها ايضًا، في أيلول ٢٠٠٣، باطلاق سراحها وإلغاء الحكم الصادر

ضدها بالرجم حتى الموت. وكانت مواجهات اندلعت في لاغوس بين اليوروبا (ومعظمهم من المسيحيين) والهاوسا (ومعظمهم من المسلمين) في لاغوس سقط ضحيتها ١٠٠ قتيل (شباط ٢٠٠٢). وإثر نشر مقال عن مسابقة ملكة جمال العالم اعتبر مسيئًا للإسلام في كادونا في الشمال (تشرين الثاني ٢٠٠٢) نشبت صدامات بين مسلمين ومسيحيين (نحو ١٠٠ قتيل) واعتقل على اثرها ٣٠٠ شخص قال حاكم كادونا بصددهم أن المسلمين منهم سيحاكمون أمام المحكمة الاسلامية والمسيحيين أمام هيئات مدنية.

واستمرت الحوادث الطائفية، وعنفت في جولة جديدة على نطاق واسع في حزيران ٢٠٠٤، واضعةً حكم الرئيس أوباسانجو، منذ إعادة انتخابه عام ٢٠٠٣، أمام تحديات خطيرة للحفاظ على وحدة البلاد.

٤

في المجموعة الجغراسية: وسط أفريقيا

ساو تومي وبرنسيب، كاميرون، أفريقيا الوسطى، الكونغو (كينشاسا)، الكونغو (برازافيل)، الغابون، غينيا الاستوائية.

المسلمون أقليات صغيرة عمومًا في جميع دول هذه المجموعة:

في ساو تومي وبرنسيب: يكاد ينعدم وجود المسلمين في هذه الجزر التي يبلغ تعداد سكانها نحو **١٥٧** ألف نسمة، نحو **٨٢٪** منهم كاثوليك، والباقون أصحاب معتقدات إحيائية (أفريقية أصلية).

في الكاميرون: المسلمون نحو **٢٠٪** من إجمالي عدد السكان البالغ نحو **١٥,٧** مليون نسمة. الإحيائيون **٤٥٪**، الكاثوليك **٢١٪**، البروتستانت **١٤٪**.

في أفريقيا الوسطى: المسلمون نحو **١٥٪** من إجمالي عدد السكان البالغ نحو **٣,٩** مليون نسمة. الكاثوليك **٢٥٪**، البروتستانت **٢٥٪**، الإحيائيون **٢٤٪**.

في الكونغو-كينشاسا (زائير سابقًا): المسلمون نحو **١٠٪** من مجموع السكان البالغ نحو **٥١,٢٥** مليون نسمة، ويسكنون خصوصًا في شرقي البلاد. الكاثوليك **٤٨٪**، البروتستانت **١٣٪**، الإحيائيون **٢٥٪**.

في الكونغو-برازافيل: المسلمون نحو **١,٥٪** من مجموع السكان البالغ نحو **٣,٦٢٣** مليون نسمة: الكاثوليك **٥٤٪**، البروتستانت **٢٥٪**، الإحيائيون **١٩٪**.

في الغابون: المسلمون نحو **١٪** من مجموع السكان البالغ نحو **١,٣٥** مليون نسمة. الإحيائيون نحو **٥٠٪**، الكاثوليك **٣٩٪**، البروتستانت **١٠٪**.

في غينيا الاستوائية: المسلمون نحو **٢٢٪** من مجموع السكان البالغ نحو **٤٨١** ألف نسمة. الكاثوليك **٧١٪**، والباقون بروتستانت وإحيائيون.



أفريقيا: وسط أفريقيا

ساو تومي وبرنسيب، كاميرون، أفريقيا الوسطى، الكونغو (كينشاسا)، الكونغو (برازافيل)، الغابون، غينيا الاستوائية

افريقا الوسطى
كاميرون
غينيا الاستوائية
بانغي
ياونده
مالابو
الكونغو (برازافيل)
ساو تومي
الغابون
الكونغو (كينشاسا)
ليبرفيل
ساوتومي وبرنسيب
برازافيل
كينشاسا

٥

في المجموعة الجغراسية: شرق أفريقيا

أوغندا، كينيا، رواندا، بوروندي، تنزانيا.

في أوغندا: المسلمون نحو ١٢٪ من مجموع السكان البالغ نحو ٢٥٪ مليون نسمة. الكاثوليك ٤٦٪، البروتستانت ٢٩٪، الإحيائيون ١٣٪.

المسلمون موزعون بين كل القبائل وكل المناطق، وأحياناً حتى كل العائلات والبيوت. وهذا الأمر ليس وقفاً على المسلمين، إذ من الأمور المعتادة في أوغندا أن تجد في البيت الواحد أكثر من دين، فهذا مسلم وذاك مسيحي وآخر إحيائي.

في أواسط القرن التاسع عشر، وصل إلى أوغندا عدد من تجار العبيد والتجار العرب. وبهم دخل الاسلام إلى البلاد، واستطاع بعض الأشخاص من العرب أن يصبحوا مستشارين لدى ملك (كاباكا) بوغندا موتيزا الأول. وفي ١٨٦٢، دهش موتيزا الاول بالتكنولوجيا التي حملها معهم المستكشفون الأوروبيون، فسمح بقدوم مرسلين مسيحيين أوروبيين إلى البلاد. فكان قدومهم في أساس نزاعات دموية نشبت بين كاثوليك وبروتستانت ومسلمين. وبعد وفاة موتيزا الأول عام ١٨٨٤، خلفه ابنه موانغا الذي اضطهد المسيحيين، وفتح الباب أمام عشر سنوات من الحرب الدينية والأهلية في البلاد.

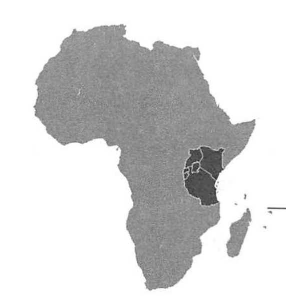
في كينيا: المسلمون نحو ٨٪ من مجموع السكان البالغ نحو ٣١,٥ مليون نسمة. المسيحيون ٥٠٪ (٢٦ كاثوليك و٢٤ بروتستانت)؛ الإحيائيون أو الحلوليون ٢٨٪، هندوس ١٪، ومعتقدات دينية مختلفة ١٣٪.

في رواندا: المسلمون نحو ٨٪ من مجموع السكان البالغ ٨,٢٨٢ مليون نسمة. الكاثوليك ٥٠٪، بروتستانت ١٢٪، الإحيائيون ٣٠٪.

في بوروندي: المسلمون نحو ٩٪ من مجموع السكان البالغ ٨,٦٠٢ مليون نسمة. الكاثوليك ٦٣٪، البروتستانت ٨٪، الإحيائيون ٢٣٪.

مراجع أجنبية تقول إن عدد المسلمين لا يتعدون ١,٥٪ من مجموع السكان، فيما تقول مصادر عربية اسلامية إن عددهم يزيد عن المليون نسمة، وان الاسلام بدأ يدخل إلى بوروندي – كما إلى رواندا – في الربع الأخير من القرن التاسع عشر عن طريق التجار. وجاء في «الأقليات المسلمة في العالم» (مرجع سعودي صادر في أواخر الثمانينات): يعيش في بوروندي أكثر من مليون مسلم. لم تعرف بوروندي الاسلام إلا في أواخر القرن الثالث عشر الهجري (القرن التاسع عشر ميلادي) عن طريق العرب العثمانيين الذين جاءوا من شرق القارة الافريقية وكانت زنجبار هي صاحبة السلطة في هذه المنطقة. ويتركز المسلمون في عدة مناطق أهمها: جستيقيا، موارمفيا، بخوزي، بورودي، وبوجومبورا، وهي العاصمة وبها عدد من المساجد. ومعظم مسلمي بوروندي من أهل السنة، وأغلبهم على المذهب الشافعي.

في تنزانيا: المسلمون نحو ٣٣٪ (سنّة، شافعيون، اسماعيليون)، من مجموع عدد السكان البالغ نحو ٣٦,٢٧٦ مليون نسمة. المسيحيون ٤٣٪، الإحيائيون ٢٤٪.



أفريقيا: شرق أفريقيا

أوغندا، كينيا، رواندا، بوروندي، تنزانيا

أوغندا
كمبالا
كينيا
نيروبي
رواندا
كيغالي
بوروندي
بوجمبورا
تنزانيا
دودوما

دخول الاسلام شرق أفريقيا وانتشاره

تشمل منطقة شرق أفريقيا مجموعة جزر ومدن ساحلية أهمها زنجبار Zanzibar، بمبا Pemba، كلوى Kilwa، وومباسا Mombasa. وهذا المجموع الساحلي الذي يبلغ طوله ١٥٠٠ كلم تقريبًا عرف باسم منطقة زنجبار. ويعود الوجود العربي الاسلامي، وخاصة العُماني، في هذه المنطقة إلى القرن التاسع (الثاني الهجري)، رغم انه من المحقق ان صلات قامت قبل هذا التاريخ بكثير، وكانت ذات طابع تجاري، وإلى جانبه دوافع ذات طبيعة سياسية-دينية. لكن بداية التواجد العُماني الرسمي والفاعل لا يرقى إلا إلى النصف الثاني من القرن السابع عشر.

سلطنة كلوى: تعرف باسم كلوى مواضع وجزر عدة قرب ساحل شرقي أفريقيا، إلا أن اشهرها كلوى التي تحدث عنها الرحالة ابن بطوطة عند زيارته لها في العام ١٣٣١. وتعرف اليوم باسم «كلوى كيسيواني»، وهي تقع على جزيرة صغيرة قرب ساحل تنزانيا الجنوبي على بعد نحو ٢٠٠ كلم جنوبي العاصمة السابقة دار السلام.

كانت كلوى عاصمة سلطنة امتدت أراضيها في أواخر القرون الوسطى من نهر روفيجي إلى سُفالة على ساحل موزمبيق. وكانت – حتى قدوم البرتغاليين – أكثر المدن التجارية الاسلامية في شرقي أفريقيا رخاء وازدهارًا لاحتكارها تجارة الذهب الذي كان يصل إلى سُفالة (سُفالة الذهب) من مناجمه في ما يعرف اليوم بزيمبابوي وموزمبيق.

ويستفاد من كتاب «السلوى في تاريخ كلوى» (المؤلف في أوائل القرن السادس عشر) بأن مؤسسي المدينة قدموا من شيراز بمنطقة الخليج في منتصف القرن الثالث الهجري. وكانت كلوى بادئ الأمر محطة تجارية يؤمها التجار العرب في منطقة المحيط الهندي للحصول على الذهب والعاج من الداخل، في مقابل بيع الأقمشة القطنية والحريرية والأواني الخزفية والفخارية من الشرق الأقصى والأدنى ومن الهند. وكان القرن الرابع عشر العصر الذهبي لكلوى، فنشطت حركة البناء، إذ أراد سلاطينها أن تكون مدينتهم صورة من عدن وجدة، بل والقاهرة. وما زالت أطلال مسجدها الجامع ماثلة للعيان. كما دلت الحفريات على أن قصر سلطانها من أوائل القرن الرابع عشر كان قصرًا رائعًا يذكّر المرء بقصور الأمويين والعباسيين قبله بخمسة قرون. وكان من نتائج انتشار الاسلام في مدن ساحل شرقي افريقيا تشييد المساجد وبناء المنازل من الحجر. والبناء الوحيد الذي ظلّ قائمًا إلى اليوم من القرن الثاني عشر هو المسجد الجامع في كلوى، وهو مثال رائع للمعمار السواحلي في شرق أفريقيا.

نمت كلوى في القرن الثاني عشر في عهد أسرة مهدي، وأصلها من حضرموت. وذكر المؤرخ البرتغالي بربوسا (أوائل القرن السادس عشر) ان القصر الكبير في كلوى كان من أدوار عدة، وهو متأثر بأنماط مباني الحصون في جنوبي الجزيرة العربية. وقد «بدت المدينة من سفننا جميلة ببيوتها البديعة، ومآذن مساجدها، وبساتينها، مما جعل رجالنا يتشوقون للاستيلاء عليها». وهذا ما حدث بالفعل، إذ استولى البرتغاليون على كلوى عنوة العام ١٥٠٥، وعاثوا بها، ونهبوا ثرواتها وفتكوا بسكانها الآمنين. وذكر ألماني إسمه هانس ماير كان يرافق الحملة البرتغالية أن في كلوى العديد من المساجد ذات الأروقة والقباب، ويشبه أحدها جامع قرطبة.

ووصف كلوى المؤرخ البرتغالي المعروف دوراتي بربوسا (١٥١٨) بأنها «مدينة اسلامية... يرتدي سكانها ثيابًا حسنة من القطن والحرير المقصب، ولغتهم العربية وهم مسلمون ورعون». وأضاف يقول إن البرتغاليين استولوا على المدينة عنوة بعد أن أبى سلطانها الخضوع لملك البرتغال وأداء ضريبة سنوية له.

ووصف كلوى طبيب جراح انكليزي إسمه جيمس بريور زارها العام ١٨١١ بأنها كانت في الماضي مدينة بالغة الأهمية، وحاضرة مملكة مترامية الأطراف. فخرّبها البرتغاليون ونهبوها. وأضاف معقبًا على ذلك أن «مجرّد لمس البرتغاليين لمكان يعني هلاكه» («سلطنة كلوى»، محمد علام، استاذ جامعي في

أوكسفورد-انكلترا، سلسلة مقالات في «الحياة»، ٢٦ تشرين الثاني ١٩٩٣، ص١؛ ٥ و٦ كانون الأول ١٩٩٣، ص١٤؛ ٦ أيار ١٩٩٤، ص٢٢).

جزيرتا زنجبار وبمبا (الجزيرة الخضراء): أنجوجا Unguja هو الإسم القديم لجزيرة زنجبار، ولكن العرب سمّوا الساحل المقابل زنج-بار، أي ساحل الزنج.

يذكر المسعودي جزيرة «قنبلو» (ولعلها الجزيرة الخضراء إلى الشمال من زنجبار، ولو أن كيركمان – مؤرخ ألماني – يرى أنها إحدى جزر القمر) ويقول إن سكانها مزيج من العرب والسكان الأصليين تحت حكم أسرة مسلمة.

وكانت زنجباز والجزيرة الخضراء من أقدم المستوطنات العربية. وأقدم كتابة عربية معروفة في شرقي أفريقيا التي كانت في كيزيماكي في جنوبي زنجبار، وهي عبارة عن نقش على جدار يقول «إن الشيخ السيد أبا عمران أمر ببناء مسجد في اليوم الأول من شهر ذي القعدة العام ٥٠٠هـ» (٢٧ تموز ١١٠٧).

ومما يدل على الرخاء الذي كانت تنعم به زنجبار قبيل وصول البرتغاليين إليها العام ١٥٠٣ الوصف الذي كتبه المؤرخ البرتغالي بربوسا، فهو يقول: «سكان زنجبار وملوكها مسلمون... وهم يعيشون في بذخ ونعيم، ويرتدون الملابس الرفيعة من الحرير والقطن. ونساؤهم يسرن بالجواهر الكثيرة من ذهب سفالة الجيد. وملابسهن من الحرير الفاخر. وفي الجزيرة مساجد كثيرة، والسكان متمسكون بالدين» (محمد علام، المرجع المذكور).

«شيرازي»: يقول جيمس كيركمان (المؤرخ الألماني الشهير) «انه لا شك في أن أقوى المؤثرات في شرقي أفريقيا في القرون الوسطى جاءت من الخليج وهو ليس فارسيًا، كما أن بحر الشمال ليس بحرًا المانيًا». إن معظم سكان ولاية فارس في القرنين التاسع والعاشر للميلاد (وبها شيراز وميناؤها سيراف في خوزستان/عربستان) عرب لا فرس، وهم الذين يُشار إليهم بالشيرازي في شرقي أفريقيا.

وأفضل تفسير للتسمية «شيرازي» هو انها استعملت لتربط بين حكام مدن ساحل شرقي أفريقيا وبين أمجاد بلاط شيراز العربي-الفارسي في عهد البويهيين ٩٣٢-١٠٥٥.

ويبدو أن الشيرازيين القادمين إلى شرقي أفريقيا وصلوا من جنوبي الجزيرة العربية، كما يبدو أن الشرفاء «الشيرازيين» فروا من وجه الغزو المغولي للعراق ونزلوا عند أقربائهم في مقديشو، ثم انتقل بعضهم إلى كلوى وحكموها.

ارتبط الشيرازيون بكلوى تدريجيًا ارتباطًا تجاريًا وعن طريق المصاهرة، وهاجر بعضهم إليها. فجزر القمر قدم إليها بعض كبار القوم من كلوى في أواخر القرن الرابع عشر. كما قدم مهاجرون من الشرفاء من حضرموت واليمن، وشملتهم التسمية «شيرازي» في كل هذه الأماكن في شرقي أفريقيا (راجع «جزر القمر» لاحقًا، في المجموعة الجغراسية: المحيط الهندي).

إن استعمال اللقب «شيرازي» في القرن العشرين في زنجبار والساحل يعني أن صاحبه مواطن من الفترة الاولى التي سبقت وصول العثمانيين في نهاية القرن السابع عشر، وهي تلي الفترة التي كان يحكم فيها شرفاء عرفوا بالشيرازي، وان انقسام حكام المدن الساحلية للشيرازي شبيه بانتساب بعض اللوردات في انلكترا إلى الأصل النورماندي الفرنسي (محمد علام، المرجع المذكور).

زنجبار وسلطنة عُمان: أولت الدولة اليعربية في عُمان (١٦٢٤-١٧٤١) التي ارتبطت، منذ أصولها، بالجماعات العربية العُمانية الاسلامية القاطنة شرقي أفريقيا (ساحل زنجبار خصوصًا)، عناية خاصة بهذه الصلة، وبصورة خاصة بعد تحرير عُمان من النير البرتغالي بداية القرن السابع عشر. وكان يُنظر إلى الساحل الافريقي كامتداد لعُمان حتى أصبح في القرن التاسع عشر المركز الحقيقي للدولة العُمانية المهددة بالاختناق بسبب الضغط البريطاني والتوسع

الاستعماري حتى أن سلطان عُمان نقل عاصمته، في وقت من الأوقات، إلى زنجبار.

توصل العُمانيون إلى إقامة إمارات عربية عدة في هذه المنطقة، نعمت باستقرار نسبي إلى أن جاء القائد البرتغالي دو ألبوكرك العام ١٥٠١ الذي كان في طريقه إلى غزو الشرق. فانتقل مسرح الحرب من المتوسط إلى المحيط الهندي. وخضعت زنجبار والساحل الشرقي الافريقي للبرتغاليين.

في القرن السابع عشر، قام الامام السلطان بن سيف الاول، بطلب من التجمعات العُمانية الافريقية، بتحرير مناطقها من البرتغاليين. وبفضل هذا التدخل تدعّم الوجود العُماني في هذه المنطقة التي لعبت فيها عُمان، بعد ذلك الحين، دورًا سياسيًا راجحًا، وغدت واجهة افريقيا تابعة رسميًا لعُمان. وقد عين الإمام سلطان بن سيف الاول ولاةً من الشخصيات العُمانية عهد إليهم إدارة جزر زنجبار وبمبا وومومباسا.

«السواحيلي»: اهتمت الدولة اليعربية بتوطيد الصلات التجارية والثقافية القائمة مع القطب الافريقي، وثبّتت فيه، خصوصًا، القوانين والشرائع الاسلامية الإباضية. ولكن المنطقة احتفظت بطابع أصيل. فكان من امتزاج الدم العربي بالدم الافريقي أن نشأت ثقافة عُمانية-أفريقية، وأن نشأ نموذج اجتماعي عرقي خاص عرف في ما بعد باسم «السواحيلي». وقد اقتصر استعمال اللغة العربية في هذه المنطقة على العلماء والنخبة، في حين ظلت اللغة السواحيلية هي السائدة.

وفي أثناء الحرب الأهلية العُمانية في الربع الأول من القرن الثامن عشر، انقطعت العلاقات الرسمية بين عُمان وشرقي أفريقيا، أي بين الولاة وحكومتهم المركزية في عُمان. إلا أن هذا الواقع لم يؤد إلى حالة انفصال.

في أيام دولة البوسعيدي: بعد انهيار الدولة اليعربية في عُمان (١٧٤١)، ووصول الإمام أحمد بن سعيد البوسعيدي (١٧٤١-١٧٨٣) إلى الحكم، أعطى جميع ولاة منطقة أفريقيا الشرقية بيعتهم وأعلنوا ولاءهم للإمام الجديد، ما عدا والي مومباسا الذي رفض سلطة أحمد وتوقف عن دفع الضريبة السنوية لعُمان. وحيال هذا الوضع الانفصالي، لم يتردد الإمام أحمد في اتخاذ تدابير حاسمة، فحاولت قواته مرات عدة، عبثًا، استعادة جزيرة مومباسا، حتى مجيء السلطان سعيد بن سلطان (١٨٠٦-١٨٥٦).

اهتمام بزنجبار يفوق الاهتمام بمسقط: أبدى السلطان سعيد بن سلطان، طيلة النصف الاول من القرن التاسع عشر، اهتمامًا خاصًا بجزيرة زنجبار، وكان من منجزاته أن شجّع إدخال زراعة القرنفل المستورد من جزيرة موريشيوس ١٨١٨، وهي زراعة سرعان ما أصبحت الثروة الأساسية لهذه المنطقة، جاعلة من زنجبار أول مصدر عالمي للقرنفل. وقد ترافق هذا النجاح مع هجرة كبيرة للتجار العُمانيين الذين أقاموا بصورة شبه دائمة في شرقي افريقيا. وتنامت زراعة القرنفل في هذه الاثناء، وفي حين اكتسب الموقع الاستراتيجي والاقتصادي لهذه المنطقة أهمية متزايدة، فإن الوجود العُماني توطّد فيها.

ومنذ ١٨٣٠، كان السلطان سعيد بن سلطان يقيم في زنجبار أكثر مما يقيم في مسقط، ثم جعل منها عاصمته الافريقية بين ١٨٣٧ و١٨٤٠. وخلال سبع سنوات، أصبحت هذه المدينة مقر تجارة مزدهرة. بل إن زنجبار انتهت إلى أن تصبح الشاغل الاول للدولة العُمانية على حساب عاصمتها الآسيوية مسقط. وكان هذا الاهتمام بالساحة الافريقية يزيد على حساب عُمان التي أصبحت تُهمل تدريجيًا وتفقد أهميتها السياسية والتجارية على حد سواء. إلا أن مسقط بقيت، من منظور جغرافي-سياسي مركز الاهتمام الاستراتيجي البريطاني.

وفضلًا عن ذلك، فإن قدوم السلطان إلى زنجبار لم يتم بسلام. فقد كان عليه أن يواجه معارضة قوية من قادة مومباسا، أسرة المزروعي، الذين رفضوا حكم البوسعيدي ورفضوا دفع الضرائب السنوية. فجرّد السلطان حملات متوالية عليهم، وأخضعهم موقتًا. ولم

يستطع السلطان سعيد الاستيلاء على مومباسا نهائيًا وأسر حكامها وقتلهم إلا في حملته الرابعة (١٨٣٦–١٨٣٩).

ما بين بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة في المنطقة وتجارة الرقيق ذريعة كبرى للتدخل: من موقعه الجديد في زنجبار، كثّف السلطان سعيد علاقته مع بريطانيا وفرنسا، وكذلك مع الولايات المتحدة الاميركية. وبدأت بعض السفن العُمانية رفع العلم الفرنسي، ولا سيما منها سفن المناطق الشرقية من عُمان وصور وجعلان.

كان لتوطد سيطرة بريطانيا على منطقة الخليج تأثيره في الشق الافريقي من الدولة العُمانية، وكان السلطان يجهد في التخفيف من هذا العبء بالتقارب مع فرنسا عبر ممتلكاتها في المحيط الهندي خاصة عبر جزيرة «بوربون» (التي عرفت في ما بعد باسم جزيرة «ريونيون»). وحصلت فرنسا على حق تعيين قنصل لها في زنجبار عام ١٨٤٤. وكان قرار السلطان سعيد نقل عاصمته إلى زنجبار بناء على نصيحة الفرنسيين ليكون بعيدًا عن الضغط البريطاني عليه قدر الامكان وقريبًا من الممتلكات الفرنسية في المحيط الهندي والقريبة من الشاطئ الافريقي. وفي إطار هذا المنظور نفسه، وقّع سعيد أول اتفاقية مع الولايات المتحدة الاميركية (١٨٣٣)، وكانت هذه الاتفاقية بالنسبة إلى الولايات المتحدة، ثاني اتفاقية تعقد مع بلد عربي (الأولى مع المملكة المغربية)، وصرّح المبعوث الاميركي، روبرتس، بهذه المناسبة، بأنه سعيد لرؤية الولايات المتحدة مرتبطة بصداقة مع أسطول أكبر من أسطول الولايات المتحدة (نقلًا عن ستيفنسون، ريتشارد، «لمحة حول بدايات العلاقة التجارية القنصلية الاميركية مع سلطنة عُمان ١٨٣٣–١٨٥٦»، مجلة «دراسات الخليج وشبه الجزيرة العربية»، جامعة الكويت، العدد ١١، السنة الثانية، تموز ١٩٧٧، ص١٢٥–١٢٦).

وفي ١٨٤٤، وقعت فرنسا وعُمان معاهدة تعترف اعترافًا قاطعًا بالحق المتبادل للطرفين بتعيين قناصل في بلديهما. ووفقًا لهذه المعاهدة أقامت فرنسا وكلاء قنصليين في مسقط كما في زنجبار. وقد زادت هذه المعاهدة من الخلافات الفرنسية–البريطانية والبريطانية–العُمانية، ومن تسعير التنافس الاستعماري، وتراجع دور عُمان كقوة بحرية.

والجدير ذكره هنا أن تجارة الرقيق، التي كانت ناشطة على الساحل الافريقي (الممتلكات العُمانية) والتي كان قد تقرر منعها، أعطت ذريعة كبرى للسياسة البحرية والتجارية والعسكرية البريطانية (والفرنسية) لاتخاذ إجراءات مراقبة وتفتيش في الساحل الافريقي (وفي الخليج، العربي–الفارسي)، فكانت تحجز المراكب والسفن العُمانية وتصادر حمولاتها عند كل شك في أنها تحمل عبيدًا (والحقيقة أن التجار العرب كانوا من المنخرطين في ذاك الوقت بهذه التجارة التي شكلت وصمة عار على جبين التجارة الدولية وفي ضمير الدول الاستعمارية قاطبة). فعملت بريطانيا، كردّ على التقارب الفرنسي–العُماني، على توقيع اتفاقية لمنع تجارة الرقيق، إنما هذه المرة، في منطقة زنجبار، نواة السيادة الاقتصادية والسياسية العُمانية. ولقد كانت تجارة الرقيق مصدر دخل مهم للسلطان الذي اشترط، مقابل توقيعه المعاهدة، وكتعويض له، ضم البحرين إلى ممتلكاته، خاصة وانه لاحظ ان البحرين لم تكن بعد مندرجة في سلّم الأولويات الاستراتيجية البريطانية. لكن بريطانيا، التي كانت تراعي مصالح الفرس والوهابيين في البحرين وسواها، أهملت هذا الشرط، ولم يمنع هذا الاهمال السلطان سعيد من توقيع المعاهدة (١٨٤٥).

ما بعد السلطان سعيد: لدى وفاة السلطان سعيد في ٣٠ تشرين الاول ١٨٥٦، خلال سفره من مسقط إلى زنجبار، أُعلن ثويني، ثالث أبناء السلطان سعيد، الوريث الوحيد للسلطة في عُمان وتوابعها.

لكن ماجدًا، الابن الآخر للسلطان سعيد، أعلن نفسه بعد وفاة أبيه مباشرة، وبدعم من بعض الوجهاء، سلطانًا على زنجبار. وهو ما يعني، عمليًا، انفصال القسم الافريقي من عُمان. رفض ثويني قرار ماجد وأرسل إلى زنجبار مبعوثه محمد بن سالم الذي

نجح في التوصل إلى اتفاق ودّي بين الأخوين. فقد وافق ماجد على دفع إتاوة لثويني تعادل ما كان يقتطعه أبوه من دخل زنجبار لميزانية مسقط (٤٠ ألف مورون). إلا أن هذا الحل لم يحسم وضع زنجبار السيادي، إضافة إلى أن ماجدًا انقطع بعد سنة واحدة عن دفع الإتاوة وألغى الاتفاق.

رعاية بريطانية وتقسيم نهائي: ردّ ثويني، بعد سنة، بحملة أبحرت إلى زنجبار. لكن الاسطول البريطاني أعاد الحملة العُمانية إلى ميناء مسقط. ثم وقّع ثويني وثيقة يقبل بموجبها تحكيم الملك البريطاني في نزاعه مع أخيه ماجد (٣١ ايلول ١٨٥٩). وكذلك طلب ماجد من بريطانيا أن تكون حامية له ولسلطته من أطماع أخيه ثويني. وتذرعت بريطانيا بوصية السلطان سعيد، والد ثويني وماجد، التي كتب فيها (١٨٤٥) يقول: «نحن نأمل ونرجو من بريطانيا رعاية ولدينا».

وجاء قرار التحكيم ينص على التقسيم النهائي. وأول اعتراف دولي بهذا التقسيم جاء بصورة اعلان فرنسي–بريطاني مشترك وقع في ١٠ آذار ١٨٦٢، وجاء فيه: «نظرًا إلى أهمية المحافظة على استقلال سمو سلطان مسقط وسمو سلطان زنجبار، وجدت فرنسا وبريطانيا من المناسب التعهد، بصورة متبادلة، باحترام استقلال هذين العاهلين». وفي ١٨٩٠، انتهت بريطانيا إلى إعلان الحماية على سلطنة زنجبار. وهكذا تحولت زنجبار، رسميًا، إلى مستعمرة بريطانية، وتمّ الانفصال التام بين القسمين: عُمان وزنجبار.

دخول ألمانيا على الخط الاستعماري: أثناء ذلك، كانت قوة أوروبية جديدة، هي المانيا، قد بدأت تطالب بحصتها الاستعمارية في أفريقيا، وتنافس البريطانيين والفرنسيين في شرقي أفريقيا، إلى أن توصلت (ألمانيا) إلى عقد اتفاقية استعمارية مع بريطانيا هي «اتفاقية زنجبار» (١ تموز ١٨٩٠) التي تسمى ايضًا اتفاقية «هلغولاند–زنجبار». وتجسّد هذه الاتفاقية الموقف الاوروبي من تقسيم افريقيا إلى مناطق نفوذ تسيطر عليها القوى العظمى في نهاية القرن التاسع عشر، وتدل على رغبة الامبراطورية الألمانية في التقارب من بريطانيا بعد التخلي عن الحلف البيسماركي (بيسمارك، الزعيم الالماني الذي حقق الوحدة الألمانية) مع روسيا.

وقد ترتب على الاتفاقية تخلي المانيا لبريطانيا عن مطالبها السابقة في محمية زنجبار والشاطئ الشرقي لافريقيا بين ويتو ونهر جوبا مقابل اعتراف بريطانيا بالنفوذ الالماني على منطقة تقع في شرقي افريقيا وتمتد شمالًا من بحيرة فكتوريا إلى أراضي الكونغو، ومن بحيرة نياسا إلى بحيرة تنجانيقا (تنزانيا، القسم البري اليوم)... (مرجعان رئيسيان لهذا المبحث الواقع من عنوان «دخول الاسلام شرق افريقيا وانتشاره» إلى العنوان الفرعي الأخير «دخول ألمانيا على الخط الاستعماري»: د. حسين غباش، «عُمان، الديمقراطية الاسلامية»، دار الجديد، بيروت، عرّبه د. انطوان حمصي، ط١، ١٩٩٧، ص١٨٧–٢٠٢؛ و«موسوعة السياسة»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج٣، ط١، ١٩٨٣، ص٤٥–٤٦).

استقلال زنجبار ثم وحدة مع تنجانيقا في «تنزانيا»: في السنوات الأولى التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، بدأ السكان في البلدين (زنجبار وتنجانيقا) يطالبون بزيادة نسب تمثيلهم السياسي وبالاستقلال (كانت تنجانيقا، منذ ١٩٤٦، تحت وصاية الأمم المتحدة وإدارة بريطانيا، وكانت زنجبار، كما تقدم، محمية بريطانية). وفي ١٩٥٤، أسس جوليوس نيريري حزب «الاتحاد الوطني الافريقي في تنجانيقا»، واستطاع، وحزبه، أن يقود تنجانيقا إلى الاستقلال في ١٩٦١. أما زنجبار فنالت استقلالها في كانون الاول ١٩٦٣، ثم بعد شهر واحد، أطاحت ثورة شعبية نظام السلطنة في زنجبار (كان يحكمها السلطان جمشيد الذي فرّ إلى الخارج)، وأقامت نظام الجمهورية. وبعد نحو سنة واحدة، أي في آذار ١٩٦٤، اتحد البلدان في دولة واحدة هي «جمهورية تنجانيقا وزنجبار المتحدة»، وانتخب جوليوس نيريري، رئيس

تنجانيقا، رئيسًا لها، وعبيد كرومي نائبًا للرئيس. وفي ما بعد اتخذت هذه الجمهورية إسم «تنزانيا». وفي ١٩٦٥، أعيد انتخاب نيريري من جديد، وظل محتفظًا برئاسة الجمهورية عن طريق الانتخاب. وقد عمد إلى إقامة نظام الحزب الحاكم الوحيد في كل من تنجانيقا وزنجبار، وهذا الحزب هو «حزب إتحاد تنجانيقا الوطني الافريقي والحزب الأفرو-شيرازي»، كما عمل على تطبيق نوع من الاشتراكية الملائمة مع ظروف البلاد، خصوصًا في الريف وإزاء الرعاة والبدو الذين عمل نيريري على تجميع غالبيتهم في وحدات ريفية تعاونية.

إلى أي مدى تحتفظ زنجبار بإرثها التاريخي الاسلامي؟: في العام ١٩٨٥، تخلى الرئيس نيريري، طواعية، عن الرئاسة، ثم عن قيادة الحزب الثوري الحاكم (١٩٨٨) لنائبه علي حسن معيني.

لكن في أواخر القرن العشرين، أي بعد نحو عشر سنوات من بدء حكم معيني، تصاعدت حدة المشكلات الداخلية وأصبحت قضية استمرار الدولة الوحدوية، وتنفيذ سياسات الاصلاح الاقتصادي، واستكمال مسيرة الديمقراطية، ثلاثة تحديات قد تؤدي إلى انهيار الاتحاد وعودته إلى دولتين مستقلتين كما كان عليه الحال قبل ١٩٦٤، أي قبل نجاح نيريري ونظيره الزعيم الزنجباري عبيد كرومي في إقامة جمهورية الاتحاد وجعلها مقرًا لحركات التحرر الوطني الأفريقي.

في شباط ١٩٩٢، صدر قانون الاحزاب معلنًا انتهاء مرحلة الحزب الحاكم الوحيد، وموجدًا ١١ حزبًا مسجلًا رسميًا، من أهمها حزب «جبهة الاتحاد المدني» الذي يرأسه جيمس أمبالالا، غير أن زعامته الحقيقية في يد سيف شريف حمادي نائب رئيس الحزب ورئيس الوزراء السابق (١٩٨٥-١٩٨٨) في ولاية زنجبار ذات الحكم الذاتي (في إطار جمهورية الاتحاد)، وسبق أن اعتقله نيريري بسبب توجهاته الاصلاحية ذات المسحة الدينية الاسلامية. وهو الحزب الوحيد الذي مقره زنجبار خارج تنجانيقا. وتستند شعبيته إلى المسلمين والمواطنين من أصل عربي وايراني («شيرازي»، سبق الكلام على هذه التسمية) خصوصًا في زنجبار، وقد رافقت هذه السنوات (تسعينات القرن العشرين) أعمال عنف ضد المواطنين من أصول عربية وايرانية وهندية.

الاعتذار للسلطان قابوس مؤشر قوي على تثبيت الهوية التاريخية الاسلامية: في ١٩٩١، قام رئيس حكومة زنجبار سالمين عامور بزيارة إلى مسقط قدّم أثناءه اعتذارًا للسلطان قابوس عن أحداث ثورة ١٩٦٤ التي أطاحت، كما سبق ذكره، آخر السلاطين جمشيد، والتي قادها عبيد كرومي رفيق جوليوس نيريري، وكان من نتائجها أن هرب جمشيد على متن باخرته إلى مومباسا في كينيا، وأعمل الثوار والأهالي من أصل أفريقي وهندي التقتيل في السكان من أصل عربي الذين اضطروا إلى الهرب إلى كينيا وتنجانيقا أو العودة إلى بلدانهم الاصلية عُمان واليمن والامارات.

جاءت زيارة الاعتذار في سياق ورشة شهدتها زنجبار، هي ورشة ترميم واسعة للآثار العُمانية من فترة حكم سلاطين عُمان لها من ١٨٧٠ إلى ١٩٦٤، وأبرز هذه الآثار «قصر السلطان العُماني» و«المتحف الوطني» الذي يضم مخلفات هذه الفترة، في ما وُصف بأنه محاولة لإزالة آثار ثورة ١٩٦٤ وإعادة النظر في العلاقات مع السلطنة.

كما جاءت الزيارة في إطارين: الاطار الأول اقتصادي، حيث أن الشعب الزنجباري كان يعاني من تراجع معدلات التنمية وانخفاض مستوى الدخل السنوي؛ والثاني قومي، حيث أن الوحدة كانت تواجهها مخاطر الانفصال بسبب الرغبة في العودة إلى الاصول العربية والاسلامية.

وفي أعقاب الزيارة، بادرت سلطنة عُمان إلى تقديم مساعدات اقتصادية كبيرة، وأنشأت مطارًا دوليًا ومدرسة تمريض، وقدمت مساعدات طبية للمستشفى الحكومي، كما افتتحت قنصلية عامة لرعاية شؤون العلاقات والمصالح في أول استئناف

للعلاقات منذ ثورة ١٩٦٤. وكذلك سيّرت إمارة دبي خط طيران مباشر إلى الجزيرة لنقل البضائع والمساعدات.

لكن الحكومة المحلية في زنجبار ظلت تلقى صعوبات هائلة في حملاتها لمحو الآثار السيئة الذكر عن فترة الحكم العُماني (خصوصًا لجهة سياسة السلاطين، وبالأخص لجهة التجار، تجار الرقيق) في ذاكرة الزنجباريين والتنجانيقيين. إذ لا يزال ذوو الاصول الافريقية (والهندية) يجدون في مخلفات الحكم العُماني ما يستخدمونه في ضرب توجه الحكومة (والمعارضة المتفقة معها في شأن ترميم العلاقة مع الفترة السابقة للعام ١٩٦٤) نحو العالم العربي والاسلامي. فوجدت الحكومة أن من الحكمة، على سبيل المثال، عدم ترميم «سجن العبيد»، أحد الآثار الأليمة جدًا في الذاكرة الافريقية، لأنه يرمز إلى المكان الذي كان السلطان العُماني والتجار يأسرون فيه الزنوج لبيعهم عبيدًا للبريطانيين والفرنسيين في شرقي افريقيا.

غير أن وصول المساعدات، ولجوء حكومة زنجبار المحلية (قبل الحكومة الاتحادية المركزية في تنجانيقا) إلى تحرير التجارة للسماح بعودة العرب إلى زنجبار تحت غطاء التجارة والاستثمار من جهة، ومن جهة ثانية المشاكل التي يواجهها الاتحاد مع تنجانيقا وأزمة الهوية التي يعيشها الشعب الزنجباري وآثار فترة حكم الحزب الثوري في تنزانيا (بزعامة نيريري-كرومي) كلها عوامل قد تسهّل مهمة التحول باتجاه إعادة إضفاء الوجه الاسلامي لزنجبار.

مسار استقلالي ينتعش في التسعينات (القرن العشرون): حاولت زنجبار، بما لديها من هامش استقلال ذاتي في إطار دولة الاتحاد (تنزانيا)، أن تنضم إلى «منظمة المؤتمر الاسلامي» في ١٩٩٣. لكنها فشلت فتعمقت لدى الرأي العام فيها ملامح ازمة «الهوية»، خاصة وأن الاتحاد كان يبدو (في تسعينات القرن العشرين) أنه آخذ في الضعف، واقتصاد الدولة في التدهور. وبدأ الحديث يتواتر عن نزعة استقلالية جادة لدى الزنجباريين، وظهرت جماعات دينية، وبرز التوجه نحو إعادة الروابط مع الدول العربية عمومًا وسلطنة عُمان خصوصًا، ونحو استكشاف سبل بناء إقتصاد وطني مستقل حرصت زنجبار على التمتع به.

ونجحت زنجبار في تحقيق قدر من الاستقلالية في إدارة علاقاتها الخارجية، وأنشأت علاقات قنصلية مع مصر وعُمان وموزمبيق والهند والصين وروسيا، كما نجحت في عقد اتفاقيات ثنائية مع هذه الدول حصلت بمقتضاها من مسقط على مساعدات اقتصادية، ومن مصر على خبراء في الزراعة والتصنيع وأطباء، ومن الصين الاذاعة المحلية ومساكن للفقراء. واحتفظت زنجبار ببعض مظاهر السيادة مثل نظام تأشيرات الدخول والجمارك للأجانب ولأبناء تنجانيقا.

هذا بالنسبة إلى مقوّم الهامش الاستقلالي في إدارة العلاقات الخارجية. أما بالنسبة إلى المقوّم الشعبي والتركيب السكاني الاتني والديني، فإن شعب زنجبار خليط من العرب والايرانيين (٤٠٪ من إجمالي عدد السكان البالغ نحو مليون نسمة) والهنود (١٠٪) والأفارقة (٥٠٪) معظمهم من قبائل البانتو التي تعيش في شرقي افريقيا. و٩٧٪ من سكان زنجبار مسلمون على رغم اختلاف أصولهم العرقية (٧٪ شيعة، والباقون سنة) و٣٪ مسيحيون ومعتقدات إحيائية افريقية. وبينما يركّز ذوو الاصول العربية نشاطاتهم على التجارة يهتم الايرانيون بالسياسة، واندمجوا مع العرب في علاقات مصاهرة وشكلوا مع الافارقة الحزب الافريقي الفارسي (ASP).

بهذا، اتجهت زنجبار، منذ مطلع تسعينات القرن العشرين حتى أواخرها، نحو التركيز على وجهها الاسلامي، خصوصًا لجهة العلاقة مع سلطنة عُمان. وبدأ الشارع في زنجبار يشهد نشاطات أكثر تعبيرًا عن الهوية، مثل بعض التظاهرات التي طالبت بتطبيق أحكام الاسلام وإزالة آثار العلمانية، وإغلاق نوادي الفيديو ومحلات بيع الخمور التي أحرق بعضها خلال أعمال عنف ومنع السياحة. كما زادت نشاطات جماعات اسلامية، حديثة النشأة، وجماعة «التبليغ والدعوى» في المساجد وكتاتيب تحفيظ القرآن ومعاهد لتدريس علوم الفقه والتفسير وسط تعاطف شعبي،

وأصبحت شرائط تلاوة القرآن الكريم سلعة وحيدة لأغلب الباعة المتجولين وأساسية في كل المحلات.

ويتنازع حزبان الوجود السياسي في الشارع، هما فرع الحزب الثوري الحاكم في الدولة الاتحادية برئاسة سالمين عامور رئيس زنجبار والنائب الثاني لرئيس الجمهورية التنزانية بمقتضى الدستور، وحزب جبهة الاتحاد المدني الذي يتزعمه سيف شريف حمادي رئيس وزراء سابق لزنجبار وهو من سكان جزيرة بمبا ويحظى منذ تأسيسه، في ١٩٩٢، بشعبية كبيرة داخل زنجبار وحتى على مستوى الدولة الاتحادية. وهو ذو توجهات دينية، وإن كان رسميًا ليس حزبًا دينيًا.

مسار الاستقلال يخبو (معوّقات): المقوّم الاقتصادي هو الأبرز والأكثر صعوبة. فدخل البلاد الرئيسي المكوّن من عائدات تصدير محصول القرنفل (٩٠٪ من الدخل الوطني) يتعرض للتدهور بسبب انخفاض أسعاره العالمية ودخول منافسين جدد (أندونيسيا) حتى أصبح غير كاف لتمويل استيراد الرز. ولا تملك زنجبار مصادر ذاتية للطاقة وتعتمد في تدبير احتياجاتها من البترول والطعام على تنجانيقا. ولا تبعث ملامح الاقتصاد الأمل على إمكان وجود اقتصاد وطني مستقل: - نسبة الأمية ٨٠٪. - معهد واحد ينتهي التعليم فيه بالمرحلة الثانوية. - لا يوجد سوى مدرستين ثانويتين للبنين والبنات ومدرستين فنيتين زراعية وصناعية إلى جانب معهد ديني. - مستشفى حكومي واحد أطباؤه من روسيا والصين ومصر، ومستوصف خاص يملكه هنود. - ارتباط بالعالم الخارجي من خلال رحلة أو رحلتين جويتين في الاسبوع.

لمواجهة هذا الوضع حاولت الحكومة المحلية الحصول على مساعدات لتوظيفها في مشاريع صغيرة، كما تحاول إيجاد مصادر غير تقليدية للدخل مثل بيع الاعشاب البحرية الذي شكل عائد مليون دولار في ١٩٩٢، وزاد في الأعوام اللاحقة بعد فتح الاسواق الاميركية أمام هذا الصنف («لولا الأعشاب البحرية التي تتكاثر من دون تدخل بشري لكان اقتصاد زنجبار انهار.... من حسن حظ الزنجباريين ان عددًا كبيرًا من بلدان الاتحاد الاوروبي يستورد الاعشاب البحرية في صناعة الأغذية ويدفع في المقابل عملة صعبة... صاحبة المشروع شركة أسسها دانماركي أصبحت تمتلك في زنجبار ٤٣٢٣ مزرعة فردية. ما يعني توفير فرص عمل لما يراوح بين ١٠ و١٢ ألف زنجباري»، من تحقيق نشرته «الوسط»، العدد ٢١٠، ٥ شباط ١٩٩٦، ص٤٤).

معوّق آخر لا يقلّ أهمية عن المعوّق الاقتصادي، هو المعوّق السياسي-الأمني (والديني). فالجو السياسي-الأمني-الديني (مظاهرات محمومة وبعض أعمال عنف من جانب المسلمين الاستقلاليين) ظلّ مصدر إزعاج للحكم الاتحادي برئاسة بنيامين مكابا B. Mkapa (انتخب رئيسًا في تشرين الثاني ١٩٩٥)، خصوصًا لجهة التوتر بين حكومة زنجبار المحلية والمعارضة المنضوية تحت لواء حزب «الجبهة المدنية الموحدة»، الذي وصل إلى أوجه في كانون الاول ١٩٩٧ في أعقاب هجوم استهدف مؤسسات عامة واعتقال عدد من البرلمانيين المنتسبين إلى الحزب المذكور بتهمة تدبير انقلاب عسكري والخيانة العظمى. وعاشت العاصمة التنزانية أجواء حرب أهلية دينية في أعقاب مواجهات مسلحة في محيط جامع مومبيشي Mwembechai (كانون الثاني-آذار ١٩٩٨) بين اسلاميين والقوات الأمنية. ولم تكد الأجواء تعرف بعض الهدوء حتى عادت إلى التوتر بعد حادثة تفجير السفارة الاميركية في دار السلام في ٧ آب ١٩٩٨ (وفي اليوم نفسه وقعت حادثة تفجير السفارة الاميركية في نيروبي-كينيا).

أبرز أحداث ١٩٩٨-٢٠٠٣ في زنجبار: أبرز وأخطر المعوقات في وجه مسار الاستقلال إذًا، الخلاف الحاد (المسلح والعنفي في بعض الاحيان) بين حكومة زنجبار المحلية وبين المعارضة، الذي بدأ منذ انتخابات العام ١٩٩٥. وفي العام ١٩٩٨، أوفدت مجموعة دول الكومنولث مبعوثًا خاصًا لها، هو موسيس أنافو، ليعمل على حل الأزمة. وتمكن أنافو من إقناع رئيس

زنجبار وزعيم حزب الثورة سالمين عامور بإعادة النظر في القوانين الانتخابية والنظام القضائي وإجراء اصلاح في وضع حقوق الانسان في الجزيرة (والجزر الصغيرة الأخرى التابعة لها، مثل جزيرة بمبا وغيرها). ونتيجة لهذا الموقف الحكومي، اعترف حزب «الجبهة المدنية الموحدة» المعارض بنتائج انتخابات العام ١٩٩٥ وبانتخاب سالمين عامور رئيسًا للجزيرة.

جاءت وفاة نيريري (أب الاستقلال وضامن وحدة البلاد) في ١٤ تشرين الاول ١٩٩٩ لتلقي ظلالًا على مصير إتحاد تنجانيقا وزنجبار، خصوصًا وأن نيريري استمر يشكل مظلة للسياسات الوحدوية التي استمر ينتهجها السياسيون في القطرين، وفي مقدمهم رئيس الاتحاد بنيامين مكابا.

في زنجبار، استمر رئيسها سالمين عامور على رغبته في بقائه في الرئاسة لولاية ثالثة، وعلى تمسكه بإجراء إصلاح دستوري يزيد من هامش الاستقلال الذاتي للجزيرة، الأمر الذي كانت تعارضه العاصمة الاتحادية بقوة. كما استمر عامور على اعتقاله للأعضاء الـ١٨ من حزب «الجبهة المدنية الموحدة» المعارض، المتهمين بتدبير انقلاب وبالخيانة العظمى، وأضاف إليهم اعتقال عشرة مناصرين للحزب المذكور في شباط ٢٠٠٠، ما أثار موجة احتجاجات غاضبة، وقضى على كل أمل بتلقي دفعات جديدة من المساعدات الخارجية.

بعد الانتخابات العامة (الثانية منذ إقرار التعددية الحزبية في ١٩٩٢) التي جرت في تنزانيا في تشرين الاول ٢٠٠٠، وأسفرت عن فوز كاسح لحزب الثورة المستمر في الحكم (١٦٧ مقعدًا من أصل ١٨١ في البرلمان)، عمل الحكم المركزي على تفعيل اللجنة التنفيذية المخولة من حزب الثورة العمل على حل ازمة زنجبار المشتعلة منذ ١٩٩٥. ورفضت اللجنة أن يكون لرئيس زنجبار سالمين عامور أي حق بالترشح لولاية ثالثة، وقدّمت عليه مرشحًا معتدلًا هو أماني كرومي (نجل أول رئيس لزنجبار). وبعد فوزه، راح ينتهج سياسة اعتدال وانفتاح على كل أحزاب وتيارات زنجبار، وأطلق سراح المعتقلين الـ١٨ من حزب «الجبهة المدنية الموحدة» المعارض. لكن هذا الأخير استمر معارضًا، ودعا مناصريه لمقاطعة المؤسسات الرسمية. وفي ٢٧ كانون الثاني ٢٠٠١، اندلعت اشتباكات بين أعضاء الحزب وقوات الشرطة (نحو ٣٠ قتيلًا).

محاولات حل الازمة أثمرت اتفاقًا في ١٠ تشرين الاول ٢٠٠١ بين جناح «حزب الثورة» الحاكم في زنجبار وحزب «الجبهة المدنية الموحدة» المعارض. فتخلى الحزب الأخير، بموجبه، عن مقاطعته للمؤسسات، واعترف بشرعية الرئيس المنتخب أماني كرومي. وفي المقابل، وعدت السلطة بتشكيل لجنة انتخابية مستقلة، وتعيين أعضاء من الحزب المعارض في مناصب عليا في الدولة، وإعطاء حصة للمعارضة ولكل الاحزاب في الوسائل الاعلامية الحكومية. كما تشكلت لجنة تحقيق للنظر في ظروف مقتل نحو ثلاثين شخصًا في اشتباكات كانون الثاني ٢٠٠١. هذا الاتفاق–الحل وما أسفر عنه في انفراج حقيقي ومسار طبيعي للحياة السياسية في زنجبار، أفسح في المجال أمام إعادة الاتحاد الاوروبي لمساعداته للجزيرة، وأمام انطلاقة جديدة لحركة السياحة فيها.

لكن هذه الانطلاقة ما لبثت أن خبت من جديد بفعل الاسقاطات السياسية والأمنية التي تسببت بها عمليات هجوم إسلاميين متشددين على مصالح اسرائيلية في كينيا المجاورة في تشرين الثاني ٢٠٠٢، فأعلنت على أثرها الولايات المتحدة الاميركية والمملكة المتحدة أن تنزانيا، وخصوصًا زنجبار، باتت تشكل «إقليمًا خطرًا»، في إيحاء واضح وإشارة إلى مركز الثقل الاسلامي، ولو بصورة أقليات (تاريخيًا وواقعًا ديمغرافيًا)، في جزر الساحل الشرقي لأفريقيا، وأهمها زنجبار.

٦

في المجموعة الجغراسية: شمال شرق أفريقيا (القرن الافريقي)

جيبوتي، أريتريا، إثيوبيا، الصومال.

– جيبوتي والصومال من العالم العربي – الاسلامي (خارج موضوع بحثنا).

– في أريتريا، يتوزع المسلمون والمسيحيون مناصفةً تقريبًا من مجموع عدد السكان البالغ نحو أربعة ملايين نسمة.

– في إثيوبيا، يتوزع المسلمون والمسيحيون مناصفة تقريبًا من مجموع السكان البالغ عددهم نحو ٦٩ مليون نسمة (الأرثوذكسية المونوفيزية دين الدولة الرسمي). المسلمون يسكنون الجنوب والشرق خصوصًا، وأكثريتهم شافعية.

في أريتريا

المسلمون منذ بزوغ الاسلام: عرفت البلاد هجرة قبائل عربية لها بين العام ١٠٠٠ و٧٠٠ ق.م. وتواصلت بعد ذلك عبر باب المندب وجزيرة دهلك. وانتقل الدين الاسلامي من أرض الجزيرة ليجد في أريتريا بيئة ثقافية ملائمة لتعاليمه، وانبعث العديد من الامارات والسلطنات الاسلامية على الساحل، وارتبط أرخبيل دهلك ومصوع بالخلافة الأموية ثم الخلافة العباسية. وعُرفت الشواطئ الاريترية في القرون الوسطى ببلاد الطراز الاسلامي، أو بأقليم باضع. أما الاراضي الجبلية العالية فتاريخها بدأ مرتبطًا بتاريخ منطقة التيغري الحبشية (إثيوبيا) التي تمتد نحو الجنوب.

ميزة اريتريا عن مجموعتها: بعد البرتغاليين والاتراك والانكليز والفرنسيين، أعطى الاستعمار الايطالي (١٨٨٩–١٩٤١) أريتريا ميزتها كإقليم مختلف عن المنطقة عمومًا (عن إثيوبيا من جهة وعن السودان من جهة ثانية). لكن بالنسبة إلى الدولة الاثيوبية التي أوجدها (بالمعنى الحديث) الامبراطور منليك، استمرت أريتريا جزءًا من «أرض الأحباش القديمة» على الأقل لجهة السكان المسيحيين في أريتريا. إلا أن أريتريا أصابت تطورًا مغايرًا عن المجتمع الفلاحي في إثيوبيا، وذلك بتأثير النظام الاداري والاقتصادي الذي طبقه الايطاليون فيها.

نظر موسوليني إلى أريتريا على أنها منطقة يجب أن تكون قاعدة للامبراطورية الشرقية الافريقية التي كان يعمل لإنشائها. ومع مطلع الحرب العالمية الثانية، كانت أريتريا تضم أكثر من نصف المشروعات الصناعية للامبراطورية الايطالية وتضم ٨٠,٥٪ من رؤوس الاموال الصناعية التي تستثمرها روما في مشروعها الاستعماري في أفريقيا.

وبعد طرد الايطاليين (١٩٤١)، عمل الانكليز، لمدة أكثر من عشر سنوات، على إدخال نمط إداري إلى أريتريا وطرق عيش وثقافة سياسية مختلفة تمامًا: صحافة، نقابات، برلمان، حياة سياسية فيها قدر من الديمقراطية كانت، آنذاك، نادرة في أفريقيا.

لكن مصالح الدول، وخصوصًا مصالح النظام الامبراطوري الاثيوبي الذي استمر يرفض الاعتراف



أفريقيا: القرن الأفريقي

أريتريا، جيبوتي، أثيوبيا، الصومال

أريتريا
أسمرا
جيبوتي
مدينة جيبوتي
أديس أبابا
أثيوبيا
الصومال
موقديشو

بأي حل دولي يعطي ميزة لأريتريا خشية فقدانه منفذه على البحر، إضافة إلى ما كان يشكل، بالنسبة إلى نظام إثيوبيا، اللون الديمقراطي الذي اصطبغت به الثقافة السياسية الأريترية من خطر على الحكم الملكي الاثيوبي المطلق.

وفي أجواء هذه العراقيل، تبنت الأمم المتحدة، في كانون الاول ١٩٥٠، المشروع الاميركي الذي كان ينص على إقامة اتحاد فدرالي بين أريتريا وإثيوبيا.

ثورة التحرير: لم يبدأ تطبيق الاتحاد إلا في ١٥ ايلول ١٩٥٢، أي بعد نحو عامين اتسما بأعمال عنف وارهاب غذّتهما إثيوبيا وذهب ضحيتها آلاف الأريتريين، خصوصًا الاستقلاليين منهم وعلى رأسهم أحد قيادييهم عبد القادر كبير. كما لم ترَ النور الحكومة الفدرالية التي كان من المفترض (بحسب قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة) أن تؤلف من دولتي أريتريا وإثيوبيا، إذ اعتبرت الحكومة الاثيوبية نفسها هي الحكومة الفدرالية، وبادرت إلى احتلال أريتريا عسكريًا عشية تنفيذ القرار الدولي بإقامة الاتحاد. فكانت النتيجة أن الاستقلاليين الأريتريين الذين كانوا أقلية في ١٩٥٢، أصبحوا أكثرية متنامية غداة تشكيل «جبهة التحرير الأريترية» (١٩٦٠). وفي أيلول ١٩٦١، انتقلت الجبهة إلى العمل المسلح.

إساءة معاملة رفاق السلاح وانقسامات ونتائج انعكست سلبًا على المسلمين: كانت جبهة التحرير الأريترية، في عملها الاستقلالي السياسي والعسكري تتلقى دعمًا من عدد من البلدان العربية، خصوصًا من العربية السعودية والصومال. وكان أكثر عناصرها من المسلمين الأريتريين الذين رجّحوا الاسلام على الوطنية الاريترية في حركتهم التحريرية، التي كان قد بدأ (منذ ١٩٦٧ تحديدًا) العديد من الشبان والشابات الأريتريين المسيحيين ينضمون إليها حاملين أفكارًا وأنماطًا لهامش واسع من ديمقراطية تميزت بها أريتريا عن سواها في المنطقة كما سبق ذكره. ولكنهم سرعان ما وجدوا أنفسهم عرضة لمعاملة دينية غير منصفة من رفاقهم المسلمين كانت تصل، في أحيان كثيرة، إلى حد قتلهم بتهمة «الإشراك» و«الكفر»... الأمر الذي غذّى من الدعاية الإثيوبية القائلة أن جبهة التحرير الاريترية إنما هي تجسيد لـ«العدو» التاريخي المتمثل بالاسلام الساعي إلى تقسيم إثيوبيا بمساعدة البلدان العربية.

فعلى الرغم من أن هذه الجبهة تمكنت، خلال سنوات، من تحرير أكثر من ٩٠٪ من المناطق الريفية في أريتريا ولم يبقَ تحت سيطرة الحكومة الاثيوبية سوى المدن والجزء الأكبر من الواجهة البحرية لأريتريا حيث يقع مرفأ «عصب» الحيوي، إلا أنها تعرضت لخلافات وانقسامات فكرية وسياسية واجتماعية وطائفية، نتج عنها، للمرة الاولى العام ١٩٧٠، قيام تنظيمين، الاول عرف باسم المجلس الثوري لجبهة التحرير الاريترية بقيادة أحمد ناصر، والآخر باسم جبهة التحرير الاريترية– قوات التحرير الشعبية، بقيادة كل من عثمان صالح سبي وأساياس أفورقي (مسيحي). وما لبث هذا التنظيم الأخير أن انقسم (آذار ١٩٧٦) إلى منظمتين، فأطلق على المنظمة التي يقودها أفورقي إسم «الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا»، بينما احتفظ التنظيم الذي يقوده عثمان صالح سبي باسم «جبهة التحرير الاريترية– قوات التحرير الشعبية».

أخذت الجبهة الشعبية (بقيادة أساياس أفورقي) تنشط على كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالاضافة إلى عملياتها العسكرية. فحقق كوادرها ما يشبه المعجزات ونالوا إعجاب العالم: معامل وعيادات تحت الارض تجنبًا للقصف، إصلاح زراعي، رفع مستوى المرأة ومشاركتها، تطوير التعليم الابتدائي وتعميمه... ثورة اجتماعية حقيقية استفادت منها الجبهة كورقة رابحة في يدها تجاه العالم، إضافة إلى ما كسبته داخليًا: ففي حين كانت غالبية الأريتريين تقف إلى جانب مطلب الاستقلال لأسباب «سلبية»، بمعنى نتيجةً لمواقف الحكم الاثيوبي السلطوي (الامبراطوري، وبعده النظام الشيوعي بقيادة منغيستو هايلي مريام)، أصبحت، في الثمانينات تدافع عن هذا الاستقلال لأسباب

«إيجابية»، بمعنى نتيجةً لما لمسته من إنجازات الجبهة وثورتها في جميع الحقول.

الانتصار النهائي والاستقلال: في ربيع ١٩٨٨، استولت الجبهة الشعبية على ترسانة هائلة من الأسلحة الإثيوبية الثقيلة في معركة «أفعبت»، واستولت، في شباط ١٩٩٠، على مصوع حيث فتحت لها نافذة على العالم الخارجي، ثم انتقلت إلى محاصرة العاصمة أسمرا التي كانت لا تزال في أيدي الاثيوبيين، ثم دخلتها دون معارك، في الوقت نفسه الذي دخلت فيه قوات حلفائها في «الجبهة الشعبية لتحرير التيغري» العاصمة الاثيوبية أديس ابابا. وبعد ايام معدودة، في أيار ١٩٩١، فرّ منغيستو من العاصمة متوجهًا إلى زيمبابوي. وفي ٢٤ أيار ١٩٩٣، أعلن استقلال أريتريا، وقد سبقه، قبل نحو شهر، استفتاء عام عليه نال ٩٩,٨٪ من الاصوات.

«أصبحت أريتريا الدولة الثانية والخمسين في أفريقيا، وكان من الممكن، في غير الوضع الحالي للعالم العربي، أن تكون الدولة الثالثة والعشرين في جامعة الدول العربية لو استقلت أريتريا في الستينات، لكانت دخلت العالم العربي من باب حركات التحرر القومية التقدمية. ولو استقلت في السبعينات لكان من المرجح أن تدخله، كما جارتاها جيبوتي والصومال من باب الرغبة في الانتماء إلى مجموعة دول ذات مستقبل اقتصادي زاهر بفضل الثروة النفطية لبعضها. لكن أريتريا تستقل في العام ١٩٩٣ وليس في العالم العربي ما يغري الدول الجديدة على الانضمام إليه. أريتريا اليوم هي وليدة الظرف الاقليمي، كما هي وليدة أعوام القتال الأخيرة ضد نظام منغيستو هايلي مريام الاشتراكي السلطوي في إثيوبيا، ونموها رهن بقدرة دولتها على استيعاب فوارق شعبها الاتنية والدينية والسياسية وإرساء قاعدة اقتصادية لكيانها السياسي» (جمانة أبو الروس مفرج، باحثة في الشؤون الدولية، «دولة وحدية علمانية وهوية غامضة»، «النهار»، ٢٩ أيار ١٩٩٣).

الجدير ذكره أن الجبهة الشعبية (بقيادة أساياس أفورقي الذي انتخب رئيسًا للبلاد) كانت استعدت للاستقلال مسبقًا. فأجرت تحولًا في بناها وهياكلها التنظيمية لتكون جاهزة لحل نفسها بعد الاستقلال. رفاق زعيمها، أساياس أفورقي، الذين عرفوه منذ قبل انطلاق الثورة في ١٩٦٢، أصبحوا في عداد الاموات، أو أنهم انسحبوا من الحياة السياسية؛ وعدد كبير من أعضاء جبهة تحرير أريتريا (التي انهزمت في السبعينات)، أخذ يعود إلى البلاد، وبعضهم ينتظم في تشكيلات يغلب عليها الطابع الاسلامي ويتهم أفورقي وقادة الجبهة الشعبية (غالبيتهم مسيحيون) بالكفر والالحاد.

مسألة هوية عمقها مسلم عربي–مسيحي أريتري أفريقي: قضيتان كبريان واجهتا الأريتريين وقد أصبح وطنهم مستقلًا:

الأولى، مسألة النهوض بدولة الاستقلال. فمع الاستقلال، وجدت أريتريا نفسها تنطلق من الصفر تقريبًا: لا طرق صالحة، وخطوطها الجوية لا تملك إلا طائرة واحدة، و٦٠٪ من أراضيها محروقة، و٧٠٪ من ماشيتها قد نفقت، وهناك نقص حاد في مصادر الطاقة، ولا توجد لديها عملات صعبة. وفي البلاد مدن كانت موجودة قبل ١٩٦٠ وأزيلت بكاملها خلال الحرب التي دامت ٣٠ عامًا، وهناك مدن كان يعيش أهلها تحت الارض حيث شيدوا منازلهم للحماية من قصف المقاتلات الإثيوبية....

الثانية، مسألة الهوية الوطنية، وهو موضوع شائك قام حوله جدل حاد طوال السنوات الثلاثين لثورة التحرير، وقبلها، ولا يزال مطروحًا ايضًا، نظرًا إلى تنوع إتنية الشعب وانتماءاته الدينية والطائفية.

منذ الايام الأولى للاستقلال، انبرت «حركة الجهاد الاسلامي» الاريترية تصلي الرئيس افورقي ومساعديه في الحكم معارضة حادة. وزعيم هذه الحركة هو الشيخ أحمد عرفة. وجاءت المعارضة، بأشخاصها وافكارها، في سياق مسألة الهوية المزمنة وأساسها وعمقها هوية عربية مسلمة لأريتريا أو هوية وطنية أريترية أفريقية. عن بروز هذه المسألة في مطلع

الاستقلال، كتب د. محمد الرميحي (مجلة «العربي»، العدد ٤١٦، تموز ١٩٩٣، الافتتاحية):

«لقد تغير وجه الثورة التي أطلقت رصاصتها الاولى في الستينات (من القرن العشرين). كانت قيادتها أولًا في أيدي العناصر المسلمة، وكانت امتدادًا لتيار حزب الرابطة الاسلامية الذي كان يدعو إلى استقلال أريتريا وعروبتها معًا. ثم دخلت الثورة إلى السبعينات وقد انقسمت إلى تنظيمين رئيسيين هما جبهة التحرير الاريترية، وقوات التحرير الشعبية. واستطاعت الأخيرة أن تجذب مسيحيي الهضبة وكذلك العناصر المصوعية والحضرية. ثم حدث انشقاق آخر بقيادة أساياس افورقي، وتحت قيادته بدأت الجبهة الشعبية تحقق انتصارات متوالية على النظام الاثيوبي المنهار، مستعينة على ذلك بالعناصر المسيحية التي كانت على درجة عالية من الثقافة، في الوقت الذي أخذت فيه العناصر الاسلامية في التراجع بعد أن سقطت في هوة التناحر في ما بينها.

«ومعضلة الجبهة الشعبية الآن بقيادة أفورقي انها ترفض الاعتراف بمساهمة الاطراف الأخرى في عملية التحرير، وتنظر إلى شخصيات الثورة الرئيسية من منظور تاريخي ورمزي أكثر منه واقعيًا. وبذلك فهي تهيء نفسها للانفراد بالسلطة دون أن تتيح الفرصة لبقية الاطراف المسلمة.

«ولعل صلة الرئيس الجديد (أفورقي) باسرائيل تلقي المزيد من الظلال على توجهاته (...) وتتحدث الأنباء عن مساهمة اسرائيل في المشروعات الزراعية والآبار الجوفية وبناء مطار حديث ووجود خبراء عسكريين ومن الموساد لتدريب الجيش الاريتري الذي أصبح واحدًا من أقوى الجيوش في القرن الافريقي (...)

«بدأت المشاكل بين الأخوة المتناحرين حين أدلى أفورقي بالتصريح العنيف ضد ما اسماه بالتدخل العربي في شؤون أريتريا الداخلية. وردت عليه بقية التنظيمات الأخرى بأنها لم تنهض للكفاح إلا دفاعًا عن تراثها الاسلامي ولغتها وثقافتها العربية. وتنتقد حركة الجهاد الاسلامي الرئيس افورقي بعنف لأنه قرر الأحد عطلة رسمية بدلًا من الجمعة وأقصى اللغة العربية عن الدواوين والمدارس وفرض اللغة التيغرية بدلًا منها، كما أنه تجاهل قانون الأحوال الشخصية للمسلمين، إضافة إلى حملات الاعتقال والقمع (...) وإذا استمر الأمر على هذا النحو، فربما أدّى إلى الانفجار الداخلي الذي يعود بالبلاد إلى نقطة الصفر مرة أخرى».

لكن السنوات بعد ذلك كرّت، والبلاد عرفت تقدمًا ملحوظًا، وسياسة أفورقي لم تؤد إلى «الانفجار الداخلي» بل إلى زيادة في اللحمة الوطنية... وفشلت توقعات الاسلاميين الأريتريين وبعض المسلمين العرب (منهم الدكتور الرميحي) ومراهنتهم على أسبقية وأولوية الاسلام على الوطنية («وردّت عليه- أفورقي- بقية التنظيمات الأخرى بأنها لم تنهض للكفاح إلا دفاعًا عن تراثها الاسلامي»)، كما على مراهنتهم على خطورة علاقة أفورقي بالعدو الاسرائيلي، في وقت كانت الأنباء تنقل، وبصورة شبه يومية، خبر زيارة هذا الرئيس المسلم أو العربي المسلم أو ذاك لاسرائيل وعقده معها الاتفاقات في مجالات كثيرة.

في إثيوبيا

مع انتشار الاسلام في افريقيا السوداء طيلة القرن السابع، وجدت المملكة المسيحية في إثيوبيا نفسها معزولة عن محيطها. وكانت لهذه العزلة نتائج خطيرة بسبب ندرة المبادلات التجارية مع الخارج، وانقطاع العلاقات مع المدنيات المزدهرة في شبه الجزيرة العربية. ودامت تلك العزلة نحو ألف سنة، قامت خلالها ممالك على أنقاض ممالك، وأشهرها مملكة الزاغويين (١١١٧-١٢٧٠) الذين تركوا آثارًا هندسية، منها ١١ كنيسة منحوتة في الصخور في منطقة لاليبالا. ومن الآثار المهمة الأخرى، خرائب تعود إلى مملكة أكسوم القديمة.

يبدأ تاريخ إثيوبيا الحديث مع منليك الثاني الذي أصبح امبراطورًا في العام ١٨٨٩. وبالنسبة إلى مسلمي إثيوبيا، فإن هذا التاريخ متصل، بصورة أساسية وكنقطة ثقل لمسلمي إثيوبيا، بتطورات أحداث إقليم

أوغادين منذ أن ضمّ إلى إثيوبيا في العام ١٨٨٩، مرورًا بأحداث مطلبه في الانفصال والاستقلال، ووصولاً إلى العام ١٩٩٣ حيث تم الاتفاق على بقائه في إطار الدولة الاثيوبية كإقليم يتمتع باستقلال ذاتي، بإعلان زعمائه تخليهم عن مطلب الانفصال والاستقلال، وتوقيعهم لاتفاق في ما بينهم حول هذا الحل في أديس أبابا (آذار ١٩٩٣)، وإعلان رئيس إثيوبيا، ملس زيناوي، على أثر ذلك أن «الصوماليين-سكان أوغادين- في إثيوبيا لا يسعون إلى الاستقلال، ويتمتعون الآن بحكم ذاتي في إطار الدولة الاثيوبية».

أوغادين (الصومال الغربي): يطلق إسم أوغادين على المنطقة الواقعة في الجنوب الشرقي لإثيوبيا، مساحتها نحو ٢٠٠ ألف كلم٢، وتشكل حاليًا الاقليم الخامس في جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، ويشتق إسمها من عشيرة أوغادين، أكبر العشائر الصومالية وأكثرها غلبة، وسكانها صوماليون، قدر عددهم في الثمانينات (من القرن العشرين) بنحو مليون نسمة. لم تستغل الموارد الطبيعية في أوغادين، ويشاع أن هناك عددًا من الاكتشافات النفطية، وعثر على حقل غاز كبير يستغل الآن.

أوغادين في نبذة تاريخية: كانت إثيوبيا قد استولت على أوغادين في عهد توسعها الامبراطوري في أواخر القرن التاسع عشر في أعقاب فتح الامبراطور منليك مدينة هرر (١٨٨٧). وكان منليك يسعى آنذاك إلى استباق التوسع الاوروبي الاستعماري في المنطقة. ولم يكن الهدف من التوسع الاثيوبي في أوغادين هو الاستيطان فيها، كما كان الحال في مدينة هرر ومنطقتها، وإنما السطو على القطعان التي كان الصوماليون يربونها في هذه الاراضي الرعوية.

وكانت هذه الغارات الاثيوبية، جنبًا إلى جنب مع الزحف البطيء لحركة الاستعمار البريطاني من ناحية والايطالي من ناحية أخرى، هي التي رسمت الحدود في أوغادين. فالحاميات الاثيوبية لم تتمركز في المنطقة إلا حين تهددتها القوات الايطالية في الثلاثينات، قبل أن تجتاح هذه القوات الاراضي الاثيوبية بين ١٩٣٥ و١٩٣٦. وبعد هزيمة الايطاليين (١٩٤١) فرضت بريطانيا سيطرتها على المنطقة بكاملها، وقوبلت بالتجاهل مطالب الصوماليين بتوحيد كل الاراضي الصومالية. وفي ١٩٤٨، ضمت معظم أراضي أوغادين إلى إثيوبيا، واستكملت ضم الاراضي المتبقية في ١٩٥٤، وأطلق الامبراطور الاثيوبي هايلي سيلاسي على الاقليم الإسم الإثيوبي «هررغي» بدلاً من أوغادين، فولّد هذا الأمر نزاعًا صوماليًا-إثيوبيًا حول أوغادين، انعكست نتائجه، التي جاءت لمصلحة إثيوبيا، على أوضاع مسلمي إثيوبيا.

في ١٩٧٧، بدأت «جبهة تحرير الصومال الغربي» (أوغادين)، يدعمها الجيش الصومالي، تقوم بعمليات عسكرية ضد الوجود الاثيوبي، وتسيطر تدريجًا على أراضي الاقليم مستفيدة من انهماك الجيش الاثيوبي في معاركه على جبهة أريتريا. ثم، ونتيجة لتحالفات دولية نجحت إثيوبيا في إقامتها، دارت حرب طاحنة بين إثيوبيا تساندها قوات كوبية وبدعم من الاتحاد السوفياتي من جهة، وبين الصومال من جهة أخرى. ولم يكن موقف الولايات المتحدة، ومعها الدول الغربية، واضحًا، واعتبر بصورة عامة أقرب إلى موقف المتفرّج على ما يدور في منطقة القرن الافريقي عمومًا حتى انهيار الاتحاد السوفياتي.

الحكم الذاتي (١٩٩٣): هاجر معظم سكان أوغادين نتيجة الحرب، وأعادت إثيوبيا سيطرتها عليها. إلا أن حرب العصابات بقيت مستمرة. ونتيجة للتطورات الدولية، على رأسها تفكك الاتحاد السوفياتي، ولتطورات المنطقة، على رأسها نزول الجيش الاميركي في الصومال (مطلع ١٩٩٣)، حصل في أوغادين نفسها تطور بالغ الأهمية في الاسبوع الاول من آذار ١٩٩٣، إذ أعلن الأوغادينيون سقوط شعار «الكفاح المسلح» وتراجعوا عن المطالبة باستقلال إقليم أوغادين باعتباره مسلمًا وصوماليًا. فبعد أكثر من ثلاثين عامًا من الحروب المتقطعة خاضها صوماليو

أوغادين ضد الحكومات الاثيوبية المتعاقبة، انتخبوا أخيرًا رئيسًا لسلطات الحكم الذاتي في اقليم أوغادين، بعدما جرت انتخابات المجلس التشريعي (البرلمان الاقليمي) للحكم الذاتي أواخر ١٩٩٢. وحصلت «الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين» على غالبية مقاعد البرلمان المؤلف من ١٤٤ مقعدًا، كما هيمنت على مقاعد الهيئة التنفيذية (مجلس الوزراء الاقليمي)، وهي أعلى سلطة في نظام الحكم الذاتي. واكتمل كيان الحكم الذاتي في أوغادين مع انتخاب كل من عبدالله محمد سعدي رئيسًا لسلطات الحكم الذاتي، وزياد بدري محمد نائبًا له.

وبذلك، دخل الاقليم ضمن نظام الدولة الاثيوبية الاتحادي، بعد ان كان قد حارب للاستقلال عنها طوال أكثر من ربع قرن من الزمن. وكان سعدي أحد قادة «جبهة تحرير الصومال الغربي» (أوغادين) التي تبناها الرئيس الصومالي المخلوع محمد سياد بري في السبعينات (القرن العشرون)، كما كان أحد مؤسسي «الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين» مطلع الثمانينات. ويذكر، في هذا السياق، أن الضابط الاثيوبي، ملس زيناوي، رئيس «الجبهة الثورية لشعوب إثيوبيا» كان زحف بقواته إلى العاصمة أديس أبابا (أيار ١٩٩١) وأطاح نظام الرئيس منغيستو هايلي مريام. ودعا زيناوي، لدى تسلمه السلطة، جميع القوميات الاثيوبية إعلان حكم ذاتي في أقاليمها إذا رغبت في ذلك، والمطالبة بالاستقلال إذا رغبت ايضًا بذلك ولكن بموافقة جميع القوميات في البلاد.

أما قبول سكان أوغادين أخيرًا (آذار ١٩٩٣) بالحكم الذاتي في إطار الدولة الاثيوبية الاتحادية، فمرده إلى التشرذم الذي قام داخل ساحة الاقليم الذي حتّم القبول بالحد الأدنى وهو الحكم الذاتي، إذ تأسس في الاقليم خلال أقل من ستة أشهر بعد سقوط نظام منغيستو أكثر من ١٤ تنظيمًا سياسيًا وعسكريًا لكل منها اتجاه مغاير للآخر؛ فضلًا عن أن الحكومة الانتقالية في إثيوبيا استغلت هذا التشرذم ودفعت الأوغادينيين في اتجاه لم يستطيعوا معه سوى اختيار الحكم الذاتي وإسقاط مطلب الاستقلال؛ وذلك إضافة إلى التطورات الدولية وإسقاطاتها على المنطقة: انهيار الاتحاد السوفياتي ونزول الجيش الاميركي في الصومال.

عودة إلى القتال (١٩٩٤): كان متشددون داخل «الجبهة الوطنية»، الذين يتزعمهم رئيسها الشيخ ابراهيم عبدالله محمد، لا يزالون يدعون إلى اعتماد المواجهة المسلحة ضد الحكومة الانتقالية في إثيوبيا بغية الانفصال والاستقلال. فعاش الاقليم، بعد آذار ١٩٩٣ (أي بعد اعلان القبول بصيغة الاستقلال الذاتي في إطار الاتحاد الاثيوبي) حالًا من الخلافات والتوتر وقع في أجوائها انقلاب أبيض أطاح أول رئيس لادارة الحكم الذاتي عبدالله محمد سعدي وانتخب البرلمان الاقليمي حسن جري قلنلي خلفًا له.

عاد حسن جري قلنلي ومؤيدوه الاستقلاليون، يطرحون ضرورة اللجوء إلى صيغة حق الشعوب في تقرير مصيرها من خلال إجراء استفتاء عام في أوغادين حول البقاء في الاتحاد أو الانفصال والاستقلال. واتخذ البرلمان الأوغاديني قرارًا حول هذا الحق في شباط ١٩٩٤، وتوترت الأجواء إثر ذلك، ثم اندلعت المعارك، في آذار ١٩٩٤، بين قوات «الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب إثيوبيا» الحاكمة بزعامة ملس زيناوي، وبين تنظيمات أوغادينية في طليعتها «الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين»، حاولت أثناءها القوات الاتحادية خطف رئيس الجبهة الوطنية الشيخ ابراهيم عبدالله في مدينة وارديري (تبعد ٤٠٠ كلم عن غودي عاصمة أوغادين). وازداد التوتر في أواسط نيسان ١٩٩٤ على أثر قرار ملس زيناوي حلّ الحكومة الاقليمية وإقالة رئيسها حسن جري قلنلي ونائبه أحمد علي طاهر بسبب اصرارهما على استقلال أوغادين. ورفض البرلمان الاقليمي قرار زيناوي، وسارت مظاهرات كبرى في مدن الاقليم تدعم الحكومة والبرلمان الاقليميين، كما نفّذ اضراب عام في الاقليم. واعتقل الجيش الاثيوبي حسن جري قلنلي ونائبه أحمد علي طاهر من منزليهما في غودي (عاصمة الاقليم)، وعزّز قواته في الاقليم.

حركة إسلامية عمّت إثيوبيا (١٩٩٤): في ايلول ١٩٩٤، أعلنت «الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين» ان قواتها طردت قوات تابعة للجيش الاثيوبي من مدن عدة في اقليم أوغادين. وطالب رئيس هذه الجبهة (بعد نحو شهر)، ابراهيم عبدالله، الدول العربية والاسلامية بمساعدة الشعب الصومالي في أوغادين للحصول على استقلالها عن إثيوبيا، وكشف، أثناء زيارة له لجدّة (العربية السعودية)، أن الحكومة المركزية الاثيوبية تستغل الغاز الطبيعي في أوغادين من دون موافقة سكانها ومن دون حصولهم على عائدات مادية لتنمية مناطقهم. وذكر أن قواته تنسّق عسكريًا مع «الجبهة الاورومية» في مواجهة القوات الاثيوبية. وعن المعارك العسكرية مع سلطات أديس أبابا، قال إنها «كثيرة وأذكر منها المعارك التي بدأت في ٢٢ تموز ١٩٩٤ واستطاعت قواتنا قتل أكثر من ٢٠٠ عسكري من الجيش الاثيوبي، وركّزت المعارك في مناطق بوعب وسواف طوج وطجحبور وغودي وفلفل وقيري بيح».

وعلى خط مواز للتحرك الأوغاديني ثمة حركة اسلامية عمّت مختلف الاراضي الاثيوبية. وقد عبّرت عن هذه الحركة أحسن تعبير المظاهرة التي ضمّت نحو نصف مليون من الاثيوبيين المسلمين، والتي اعتبرت أكبر مسيرة تشهدها أديس أبابا، وطالب المتظاهرون فيها الجمعية التأسيسية التي تناقش الدستور الاثيوبي الجديد بإدخال مواد جديدة على الدستور بينها مادة تسمح للمسلمين في إثيوبيا بحكم أنفسهم استنادًا إلى الشريعة. وكانت الجمعية التأسيسية بدأت تناقش مسودة الدستور في مطلع تشرين الثاني ١٩٩٤، أي قبل نحو ثلاثة أسابيع من المظاهرة. وكانت الجمعية أقرّت مادة تعترف بحق كل قومية من القوميات الاثيوبية التسع الرئيسية في تقرير مصيرها، بما في ذلك الانفصال عن إثيوبيا إذا رغبت في ذلك. وسمحت الحكومة بإقامة محاكم شرعية إلى جانب تلبية مطالب أخرى للمسلمين، ولكن من دون إدراجها في الدستور. وفي ١٢ كانون الاول ١٩٩٤، أقرّت الجمعية التأسيسية الاثيوبية مسودة الدستور، بما فيه المادة ٣٩ القاضية بحق تقرير المصير والانفصال للقوميات والشعوب الاثيوبية. فاعتبر إقرار الدستور مكسبًا للصوماليين في أوغادين بعد سلسلة من الاخفاقات والانتكاسات.

٧

في المجموعة الجغراسية: وادي النيل

مصر، السودان (وجنوب السودان).

– مصر والسودان من العالم العربي والاسلامي (خارج موضوع بحثنا).

لماذا «جنوب السودان»؟: لأنه موشك، وبعد عقود من النزاع الدموي، على التمتع باستقلال ذاتي ربما يقود إلى الانفصال وقيام دولة مستقلة.

فأولى الخطوات نحو اتفاق السلام انطلقت من بروتوكول مشاكوس الموقع في ٢٠ تموز ٢٠٠٢، ونص على حق تقرير المصير للجنوب بعد فترة انتقالية عمرها ست سنوات يقرر بعدها الاستفتاء للجنوبيين الاختيار بين البقاء في سودان موحد أو قيام دولة مستقلة وذات سيادة في الجنوب.

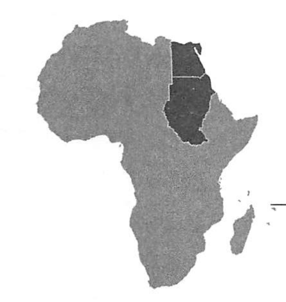
هذا الحق هو حق طبيعي فرضه الواقع السوداني وما عاناه الجنوبيون في بلادهم من تمييز طيلة السنوات الماضية، إلا أنه يفتح الباب أمام الانفصال، وربما قيام أكثر من كيانين في المستقبل. كما أن اتفاق الترتيبات العسكرية في ٢٤ أيلول ٢٠٠٣ أقر بوجود جيشين، أحدهما للحكومة الحالية والثاني هو جيش حركة جون قرنق، وجيش ثالث مشترك. وان اتفاق قسمة الثروة في ٧ كانون الثاني ٢٠٠٤ نص على قيام عملة جديدة مع تداول أكثر من عملة قبل بدء سك العملة الجديدة، وأعطي الجنوب فرعًا من البنك المركزي يعمل بنظام مصرفي عالمي، فيما يعمل فرع الشمال وفق ما يُسمى اقتصاد اسلامي.

على كل ذلك، رجّح كثيرون ان تلك السياسات تعزّز عوامل الانفصال بعد السنوات الست وتمهد لقيام الدولة الجديدة في الجنوب.

أطول حروب القارة الافريقية، حرب جنوب السودان التي انطلقت شرارتها الاولى في آب ١٩٥٥، بدأت تشهد عملية دفع جديدة نحو السلام منذ حزيران ٢٠٠٣ بعدما رمت الولايات المتحدة بثقلها في العملية، إذ كان الرئيس الاميركي جورج بوش أكد في أول خطاب له في ٢٠٠١ اهتمام واشنطن بالسلام في السودان. وفي ٦ ايلول ٢٠٠١ عين السيناتور جون دانفورث مبعوثًا خاصًا للسلام في السودان... وبدأت سلسلة اتفاقات الحل باتفاق وقف النار في جبال النوبة في كانون الثاني ٢٠٠٢... ووصلت إلى «بروتوكولات نايفاشا» التي وقعت في آخر ايار ٢٠٠٤.

ولا شك أن النفط كان فصلاً مهمًا في فصول حرب الجنوب، إذ يتمتع بنسبة عالية من الانتاج والاحتياط في مناطق الوحدة وأعالي النيل وأبيي. وفي اعتقاد غالبية المراقبين والمحللين أن من أسباب اهتمام الولايات المتحدة الاميركية في ملف السلام السوداني هو مخزون النفط الكبير في هذه المناطق.

وفي ٥ حزيران ٢٠٠٤، وقّع علي عثمان محمد طه النائب الاول للرئيس السوداني عمر البشير وزعيم «الحركة الشعبية» جون قرنق على اعلان نيروبي للمرحلة النهائية من عملية السلام في السودان، الذي تضمن البروتوكولات الستة (المذكورة بغالبيتها آنفًا) التي توصل الجانبان إليها من خلال مفاوضاتهما السابقة، على أن تبدأ في ٢٢ حزيران ٢٠٠٤ (أي بعد نحو اسبوعين من هذا الاعلان) جولة أخيرة من المحادثات لمناقشة ترتيبات وقف النار وفصل القوات والضمانات الاقليمية والدولية، وبدء المرحلة الانتقالية التي تستمر ست سنوات يجري استفتاء بعدها في الجنوب على تقرير المصير.



أفريقيا: وادي النيل

مصر، السودان

القاهرة

مصر

الخرطوم

السودان

جنوب السودان جغرافيًا: يقع معظم جنوب السودان بين خطي العرض ٤-١٠ شمال خط الاستواء. لذلك تغلب على مناخه الامطار الموسمية الغزيرة، وتتدرج النباتات الطبيعية بين الغابات المطيرة والسافانا، ولديه رصيد هائل من الاراضي الزراعية البكر الخصبة وتبلغ مساحتها نحو نصف مليون كلم² وتصلح لزراعة الشاي والبن والكاكاو والموز والرز والتبغ. ولديه كذلك رصيد هائل من الثروة الحرجية والأخشاب وتمت فيه اكتشافات بترولية مؤكدة و٧٠٪ من مصادر مياه النيل الأبيض. وعلى الرغم من كل هذه الثروة، وبسبب الحروب المستمرة، آخرها على مدى عشرين سنة متوالية بدأت في أواسط ثمانينات القرن العشرين، استمر الجنوب يعاني وضعًا مأسويًا، إذ حالت الحرب دون وضع خطط متوسطة وطويلة الأجل للنمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي.

سكانيًا: آخر إحصاء رسمي حكومي (حكومة السودان المركزية في الشمال، وثمة شكوك حول دقته) للسكان في ١٩٩٣: عدد سكان السودان، بشماله وجنوبه، نحو ٢٦ مليون نسمة: الشمال نحو ٢٠ مليونًا، والجنوب نحو ٦ ملايين. وورد في الاحصاء أن مجموع الجنوبيين القاطنين في الجنوب نحو ٤ ملايين، والمنتقلين إلى الشمال نحو مليونين.

وأبرز القبائل التي يتألف منها شعب الجنوب:

- الدينكا، أكبر قبيلة جنوب السودان، وإليها ينتمي العقيد د. جون قرنق.
- الشلك، هم سكان الجزء الشمالي من أعالي النيل، وإليهم ينتمي د. لام أكول الذي نافس، لفترة، جون قرنق على زعامة الحركة الشعبية.
- النوير، قبيلة نيلية، وإليها ينتمي رياك موشار زعيم الفصيل الجنوبي المنشق، في فترة، عن قرنق.
- تأتي بعد ذلك القبائل النيلية الاستوائية، وأكبرها الزاندي والتبوسا والباري وكاكوا وكوكو ومادي، وتسكن جميعها إقليم الاستوائية.

دينيًا: الاحصاءات الدقيقة، حول التوزع الديني لأبناء الجنوب، لا تزال الدراسات تشير إلى صعوبتها البالغة، فتعطي أرقامًا تقديرية تدور حول: نحو نصف سكان الجنوب يعتنقون الديانات الافريقية التقليدية (الإحيائية)، والنصف الآخر يتقاسمه الاسلام والمسيحية (بمختلف مذاهبها، وخصوصًا البروتستانتية الأنغليكانية) بالتساوي تقريبًا. وغالبية مسلمي الجنوب يقطنون إقليم بحر الغزال الغربي.

تنتشر المسيحية بصورة خاصة بين أفراد قبيلة الدينكا التي تكاد تسيطر على الجنوب بكامل أقاليمه الثلاثة لثقلها السكاني وارتفاع نسبة التعليم بين أبنائها نسبيًا. وبين الدينكا نفسها صراع نفوذ: دينكا منطقة بور (٢٠٪ من مجموع الدينكا) هم الأكثر تعليمًا وثقافة والأوسع نفوذًا والأكثر ارتباطًا بالغرب لكثافة النشاط التبشيري المسيحي، ودينكا بحر الغزال (٨٠٪ من مجموع الدينكا) الذين لا تزال تغلب عليهم المعتقدات الإحيائية، وفيهم بعض جيوب إسلامية وأقلية مسيحية في إقليم البحيرات.

التبشير المسيحي: كان من الواضح، أثناء الهيمنة البريطانية حتى نهاية القرن التاسع عشر، أن شمال السودان قد تمّت أسلمته (وتعريبه) إلى حد كبير. وعلى ذلك رأت الادارة الاستعمارية أن تحابي المشاعر الدينية، وأصدرت تعميمًا إداريًا لجميع حكام الأقاليم مفاده ضرورة مراعاة عدم التدخل في المشاعر الدينية للناس وضرورة احترام الدين الاسلامي. ولكن الادارة الاستعمارية لم تطبق هذا التعميم على الجنوب، وطغى عليها الشعور بأن إنشاء الارساليات المسيحية في الجنوب لم يكن مسموحًا فقط، بل كان مرغوبًا ايضًا. إذ افترضت السياسة الاستعمارية في الجنوب وجود فراغ ثقافي يجب أن تملأه المسيحية بدلًا من الاسلام، خصوصًا وأن الاسلام كان في طريقه للانتشار بسرعة في الجنوب وكذلك في المناطق الشمالية التي لم يكن فيها مسلمون. وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهت النشاط التبشيري في البداية (الطبي والتعليمي) استمرت الادارة الاستعمارية على

سعيها الدؤوب في المحافظة على الوضع الديني الراهن في الشمال المسلم وفي تشجيع المسيحية في الجنوب.

وسياسة الفصل هذه بين «شمال» و«جنوب» لم تكن صعبة أمام الادارة البريطانية، ذلك لأن جنوب السودان لم يسبق له أن ضُمّ إلى الشمال بطريقة فعالة ولم تتم إدارته بإحكام قبل الحكم البريطاني. وهذا ما شكل عنصرًا أساسيًا في إعلان البريطانيين عن سياسة تنمية منفصلة للجنوب، ومنع انتقال الجنوبيين إلى الشمال، ومنح اللغة الانكليزية واللغات الافريقية مكانة رسمية واستبعاد اللغة العربية كلية. ومع ذلك، وعلى الرغم من كل سياسة الفصل الاستعمارية هذه، لم يلجأ البريطانيون إلى إعلان فصل الجنوب ولا، طبعًا، ضمه إلى الشمال. ولا تفسير لذلك سوى رغبة التأسيس لحروب طويلة (الرغبة نفسها ظهرت جلية في غالبية البلدان التي كانت مستعمرة في افريقيا وآسيا وأميركا).

مسؤولية مركز القرار الاستقلالي (الخرطوم):
خرجت بريطانيا من شمال السودان وجنوبه على وضع مفتوح على كل أنواع الخلافات ودوافعها. وفُتح باب الجدل بين الساسة الشماليين والجنوبيين حول مستقبل العلاقة بين الشمال والجنوب، حيث كان مؤتمر جوبا وقراراته ثمرة لهذا الجدل الذي لعب فيه الشماليون دورًا قياديًا في تحديد مصير موحد للسودان.

اعتبر مؤتمر جوبا أهم مسعى لحل مشكلة الجنوب قبل اندلاع الحرب (١٩٥٥). وقد عقد في كبرى مدن مديريات الجنوب الثلاث، مدينة جوبا في ١٢-١٣ حزيران ١٩٤٧، وخلص إلى تأكيد وحدة السودان، والتحذير من مخاطر فصل الجنوب عن الشمال، وقد شارك فيه القادة الجنوبيون والشماليون تحت رعاية السلطات البريطانية. لكن بريطانيا ما لبثت أن اتخذت إجراء زاد من الشرخ بين الشمال والجنوب. ففي ١٩٥٣، اعترفت بنيل السودان حكمه الذاتي، وحافظت في الوقت نفسه على مركزها في الجنوب، أي على الادارة البريطانية المباشرة أو شبه المباشرة لمديرياته، إضافة إلى حقها بإدارة السياسة الخارجية للسودان. وبعد قيام الحكم الذاتي للشمال (١٩٥٥)، اختلفت الآراء حول كيفية تقرير مصير السودان الذي نصت عليه الاتفاقية المصرية-البريطانية في ١٩٥٤. إذ تمّ الاتفاق بعد ذلك بين الاحزاب الكبرى على أن يقرر برلمان الحكم الذاتي المنتخب مصير البلاد، ولم يستثن الاتفاق الجنوبيين غير المنضوين في تلك الاحزاب، شرط أن ينظر في أن تكون العلاقة بين الجنوب والشمال علاقة فدرالية عندما يوضع دستور دائم للبلاد، بناء على المبادرة الوفاقية التي تبناها رئيس حزب الأمة آنذاك الذي نجح في استقطاب آراء الجنوبيين حولها. لكن لا مؤتمر جوبا (١٩٤٧)، ولا المبادرات الوفاقية قبيل الاستقلال منعت اندلاع الحرب في الجنوب (١٩٥٥)، هذه الحرب التي تقطعت حتى أواسط الثمانينات (القرن العشرين)، وتواصلت مذاك حتى اليوم (ربيع ٢٠٠٤) الذي بدأ يشهد اتفاق حل مبنيًا على اتفاقات سابقة (راجع «لماذا جنوب السودان»؟ آنفًا).

إذا كانت بريطانيا تتحمل المسؤولية الأكيدة في إرساء الشرخ بين الجنوب والشمال وتاليًا في اندلاع الحرب، فأين مسؤولية مركز القرار وقد بات مستقلاً، مسؤولية الشمال المسلم؟.

- بعد الاستقلال، أصبحت مناطق واسعة من السودان، وخصوصًا الجنوب، مهمّشة اقتصاديًا واجتماعيًا. ومن ثم ظهر في الدولة نمط طبقي واضح. فقد توافقت الثروة والسلطة والمكانة الاجتماعية مع الهوية العرقية والاقليمية وحتى الدينية. فكبار المسؤولين والضباط ومثقفي السلطة وغيرهم كانوا يميلون للتجمع في المناطق المركزية، في حين أن المناطق الطرفية ضمت تجمعات كبيرة من الأميين والرعاة. وقد اتجهت سياسات الاستثمار العامة، بعد الاستعمار، إلى تعزيز هذا النمط من التشوهات الاقتصادية والاجتماعية.

- الموقف الرسمي للسودان إزاء الجنوب تحكّمت به اعتبارات الوحدة الوطنية وحماية الحدود الموروثة عن الاستعمار وصهر الجماعات العرقية المتنوعة، السائدة خصوصًا في الجنوب. وذلك عن طريق الاختراق الاداري ودمج الجنوب بطريقة تعزز قبضة المركز، وتغليب اللغة العربية والاسلام (مدارس،

مساجد، مستشفيات)، وكبح المشروع التبشيري المسيحي لجعل الطريق سهلاً أمام الدعوة الاسلامية.

–جرى اتخاذ أول إجراء مهم على صعيد التربية والتعليم والارساليات في العام ١٩٦٢ عندما صدر تشريع يشترط الحصول على تجديد سنوي لترخيص عمل الارسالية. ومن ثم أصبح مخالفًا للقانون تنصير الأفراد دون سن الـ١٨، ومحظورًا تبني أو تربية الاطفال والأيتام واللقطاء دون إذن رسمي من السلطات. وكان هذا القانون مصدر سخط عارم في الجنوب كما لدى الكنائس على اختلافها، وفي الرأي العام الغربي، إلى أن تمّ إلغاؤه في نهاية العام ١٩٩٦ عقب زيارة البابا يوحنا بولس الثاني للسودان.

– وكان، في العام ١٩٥٧، تمّ تأميم جميع مدارس الارساليات المسيحية، وأعقب ذلك إلزامية تعليم اللغة العربية في مدارس الجنوب، برغم أن اللغة الانكليزية ظلت محتفظة بوضعها كلغة التعليم الأساسية إلى أن استبدلت بالعربية في بداية التسعينات.

– كان لسياسة الأسلمة والتعريب القسرية (خلال الستينات ثم الثمانيات) تأثير عكسي أدّى إلى اندفاع الشباب باتجاه قوات المعارضة الجنوبية (جبهة «أنانيا»، والجيش الشعبي لتحرير السودان)، ولم تنفع كثيرًا سياسة الشماليين في الاغراءات المادية والسياسية ودق أسافين الخلافات الداخلية بقصد المشاركة الفاعلة للجنوبيين في النظام السياسي.

– في عهد نميري صدرت تشريعات واتخذت إجراءات أدّت إلى سلام نسبي دام نحو ١١ سنة، وذلك في إطار تسويات في مجالات الدين واللغة والثقافة ترجمت في المادتين ٩ و١٦ من دستور ١٩٧٣. تنص المادة ٩ على أن العادات والشريعة الاسلامية هي مصادر التشريع الرئيسية، لكن الاحوال الشخصية لغير المسلمين تخضع لقوانينهم الشخصية. أما المادة ١٦ فإنها تقر بالدور المهيمن للاسلام والمسيحية في الحياة الوطنية لشعب السودان، وتستوعب كذلك الجوانب الطيبة في المعتقدات الروحية الأخرى (معتقدات الاديان الإحيائية الافريقية).

– لبّى الاتفاق مطلبًا جنوبيًا من حيث اعترافه بوضعه الخاص. وتحقق سلام وأمن نسبيان داما لمدة ١١ عامًا، وكانت هناك حرية الحركة من وإلى الجنوب. لكن الحرب عادت منذ أواسط الثمانينات لتدوم أكثر من عشرين سنة. لماذا؟.

– كانت الحرب أفرزت نوعًا من الوحدة العميقة بين الجنوبيين. وبعد إنشاء الحكومة الاقليمية، على أساس مبادرة الرئيس جعفر نميري، بدأت خلافات الجنوبيين في ما بينهم تبرز على السطح، يغذيها الصراع على السلطة والتنافس على الامتيازات الاقتصادية التي أتى بها الحكم الذاتي... فتقطعت أوصال الجنوب. وترافقت خلافات الجنوبيين ومعاركهم الداخلية مع دهاء سياسيي الشمال الذين عرفوا كيف يغذون هذه الخلافات ويستفيدون من تصدعات الجنوبيين لأقصى درجة ممكنة.

– فالإلغاء النهائي للاتفاق والتصفية النهائية للحكم الذاتي في الجنوب (١٩٨٣) يعزيان – وهنا مسؤولية الشمال في الأساس إضافة إلى مسؤوليته في تغذية الخلافات – للضعف المتأصل في الاتفاق لأن الشمال وقّعه مع أقلية جنوبية في غياب ممثلي أغلبية السكان. ومنذ أن أصدر النميري، في حزيران ١٩٨٣، قرارًا من طرف واحد بحل الحكومة الاقليمية الجنوبية، وأعقبه بفرض الشريعة الاسلامية، انفرط العقد، وعادت حرب تحرير جنوب السودان يقودها هذه المرة جيش التحرير الشعبي بزعامة جون قرنق.

– استمر قرار تطبيق الشريعة يشكل عائقًا رئيسيًا للبحث عن السلام في السودان. فمنذ تجدد القتال في الجنوب أخفقت جميع مبادرات السلام، منها المبادرة الموقعة في أديس أبابا (١٩٨٦) التي نصت على «تجميد العمل بالشريعة الاسلامية» والإعداد لمؤتمر دستوري في ٣١ كانون الاول ١٩٨٨. لكن حزب الأمة–أكبر شريك في الائتلاف الحكومي في الخرطوم– رفض التصديق على هذه المبادرة، وراح حزب الجبهة الاسلامية القومية بزعامة حسن الترابي (ثالث حزب في الائتلاف الحكومي) يصلي المبادرة نارًا مستعرة ويصفها بأنها استسلام واضح للجنوب، وأنها غير مقبولة جملة وتفصيلاً بسبب الفقرة الخاصة بتجميد العمل بالشريعة الاسلامية، وهدّد حسن الترابي بالانسحاب من الحكومة.

- وفي حزيران ١٩٨٩، أجهض الانقلاب العسكري الذي رتبت له الجبهة الاسلامية (حسن الترابي) بزعامة عمر حسن أحمد البشير عملية السلام.

- منذ ١٩٩٤، كان لمنظمة «إيغاد» (الإسم المختصر لمنظمة الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف، التي ألفت لجنة رباعية برئاسة كينيا وتضم إثيوبيا وأريتريا وأوغندا لحل مشكلة جنوب السودان) دور بارز في تسهيل عملية السلام والتوسط بين الحكومة السودانية (حكومة الانقاذ) من ناحية، وقوات المعارضة (السودانية الشمالية) المتمركزة في أسمرا بأريتريا من ناحية أخرى. وفي المقابل شكل الجيش الشعبي لتحرير السودان، وهو تنظيم لمتمردي الجنوب بزعامة جون قرنق، لبّ المقاومة المسلحة للتحالف الوطني الديمقراطي. وفي هذا الجو الذي تشكل فيه تحالف نادر للتضامن السياسي عبر شطري الشمال والجنوب برز مبدأ الحكم الذاتي لأول مرة.

- كان أول رد فعل لحكومة «الانقاذ» (في الخرطوم) هو رفضها لاعلان المبادئ الذي أصدرته «إيغاد» عام ١٩٩٤ وشجبها لقرار أسمرا عام ١٩٩٥ الذي اعتبرته خيانة للاسلام والسودان. ذلك لأنها رأت أن أي احتمال لتجميد تطبيق الشريعة في البلاد ومنح الجنوب حق الحكم الذاتي يزيل أي مبرر أمامها للحكم.

- لكن حكومة الانقاذ سرعان ما عادت وبدأت عملية سلام قبلت من خلالها بعض مبادئ أسمرا (كانت شجبتها من قبل) التي تتناول مسألة التطور السياسي وفقًا لدستور جديد، وأبرمت اتفاق سلام في نيسان ١٩٩٧ مع سبع جماعات وأحزاب جنوبية منشقة عن الجيش الشعبي لتحرير السودان (جون قرنق). بل ذهب نظام الخرطوم إلى أبعد من ذلك عندما حدّد أن بإمكان الجنوبيين ممارسة الحكم الذاتي في استفتاء حر ونزيه تجريه لجنة خاصة برعاية منظمة الوحدة الافريقية والجامعة العربية والأمم المتحدة والهيئات الدينية ومنظمة «إيغاد» والمنظمات الدولية غير الحكومية.

- وسرعان ما تبين أن كل ما أعلنته الخرطوم من قبول للسلام كان مجرد خدعة، ولم ينفذ اتفاق الخرطوم (١٩٩٧) مطلقًا، واضطر د. ريك مشار، أحد الموقعين الجنوبيين البارزين على الاتفاق، إلى مغادرة البلد مرة أخرى (كانون الاول ١٩٩٩) بسبب الإحباط الذي أصابه من التأخر الشديد في التنفيذ وعدم الجدية من جانب حكومة «الانقاذ» المركزية في الخرطوم.

حرب الجنوب استمرت ومبادرات السلام استمرت (خصوصًا بدفع من إدارة الرئيس الاميركي المنتخب في العام ٢٠٠٠ جورج بوش) (راجع «لماذا جنوب السودان» آنفًا).

بعد الجنوب، بدأت الحرب في الغرب: دار فور:

دار فور إقليم يقع في أقصى غرب السودان. تسكنه قبائل زنجية مسلمة هي قبائل الـ«فور»، لذا أطلق عليه العرب، إسم «دار فور»، كما أطلقوا إسم «بلاد السود» على الوطن الأكبر، فأصبح إسمه «السودان».

لم يكن إقليم دار فور دائمًا جزءًا من السودان، إلا في أواخر القرن التاسع عشر بعد سيطرة الانكليز على مقدّرات وادي النيل مع احتلالهم لمصر (١٨٨١)، ثم تغلغلهم بالتبعية إلى جنوب الوادي الذي كان تابعًا لمصر منذ عهد محمد علي الكبير، مؤسس الدولة المصرية الحديثة، والذي فتح السودان نيابة عن الدولة العثمانية في الربع الأول من القرن التاسع عشر. وكان هدف محمد علي هو إكتشاف منابع نهر النيل، واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية للسودان في تشييد أحلامه الامبراطورية. ولم تكن دار فور جزءًا من هذا المشروع، لذلك لم يهتم محمد علي أو خلفاؤه في ضم دار فور إلى بقية السودان، أو لمصر، خلال ما تبقى من القرن التاسع عشر. وظلت دار فور مملكة قبلية تقليدية، تتسع أو تنكمش مع قوة سلاطينها مقارنة بقوة جيرانهم.

وحينما بسطت بريطانيا هيمنتها على مصر والسودان المصري إثر نشوب الثورة المهدية، فإنها لم تكتف بالتغلغل جنوبًا وتغيير الاسم إلى «السودان المصري - الانكليزي» ولكنها امتدت غربًا وضمت كردفان ودار فور إلى هذا السودان المصري - الانكليزي. ولأن دار فور تحديدًا تتاخم عددًا من بلدان الجوار الافريقية الزنجية السوداء، أهمها تشاد ونيجيريا، فإن الأغلبية الساحقة من سكانها أكثر

«أفريقية» منهم «عروبة». فهم مسلمون ولكنهم ليسوا عربًا، وليست اللغة العربية هي اللغة الأم بالنسبة إليهم. ومَن يتحدث العربية منهم هم فقط الذين تعلموها في المدارس ومن الاختلاط اليومي بالسودانيين العرب من الشمال، ومن وسائل الاعلام.

حرب أهلية وربما «انفصالية»: «عانى أهل دار فور – مثلما عانى أهل الجنوب وأهل الشرق – من الاهمال والتهميش على يد الحكومات السودانية المتعاقبة منذ الاستقلال (١٩٥٦). وكانت هذه المعاناة تزداد بسبب الظروف المناخية، مثل الجفاف والتصحر، الذي يؤدي إلى هلاك قطعان الماشية لاشتداد العطش. كما كانت الاحوال تزداد بؤسًا في ظل الأنظمة العسكرية الاستبدادية – مثل نظام اللواء ابراهيم عبود (١٩٥٨–١٩٦٤) واللواء جعفر نميري (١٩٦٥–١٩٦٩) ولكن الأسوأ على الاطلاق كان ولا يزال في ظل النظام الحالي الذي يطلق عليه حكم «جبهة الانقاذ» التي جمعت بين الاستبداد والقحط والجفاف. وزاد الطين بلّة أن حكومة الإنقاذ بكل تعصبها الديني وتزمتها العنصري حاولت أن تغطي على تعثرها وفشلها في إدارة الجنوب، بالظهور بمظهر القوة والحسم حينما بدأت مقاومة أهل دار فور تشتد نتيجة هذه المعاناة. وارتكبت حكومة الانقاذ أحد أكبر حماقاتها بإنشاء ميليشيات عسكرية من قبائل «الجنجويد» ذات الأصول العربية لتستعين بهم من أجل البطش بالمحتجين من أهل دار فور. ولما كانت حكومة الانقاذ مفلسة ماليًا، ومنهكة عسكريًا، ومستنزفة سياسيًا، فقد تركت الزمام لميليشيات الجنجويد، لكي «تنهب» و«تسبي» و«تغتصب». وكانت النتيجة في الشهور الستة الماضية (أي منذ مطلع العام ٢٠٠٤) تشريد وتشتيت حوالي نصف مليون من أهل دار فور، لجأ معظمهم إلى الاراضي التشادية المجاورة، تاركين وراءهم حقولهم ومراعيهم وقطعان الماشية إذا لم تكن ميليشيات الجنجويد قد نهبتها فعلًا. وخلال هذه المحنة لأهل دار فور تعرّض مئات الآلاف من أطفالهم للموت جوعًا وعطشًا إما من سوء التغذية أو بسبب غياب وترويع آبائهم وأمهاتهم. وكان لا بد أن تنبثق من صفوف أهل دار فور مقاومة مسلحة للدفاع الجماعي عن النفس. وأدّى ذلك بدوره إلى اتساع رقعة الحروب الأهلية في السودان. فقد أصبحنا الآن بصدد جبهة جديدة في غرب السودان. وهناك بوادر جبهة مشابهة يزيد فيها التوتر يومًا بعد يوم، للأسباب نفسها في شرق السودان حيث تعيش قبائل البجا» (سعد الدين ابراهيم، كاتب مصري، «دار فور... نكبة عربية تكرر ما سبق في لبنان والكويت والعراق»، «الحياة»، ١ تموز ٢٠٠٤، ص١٠).

مسلسل نكبات: «... لأن العالم كله، خارج الوطن العربي، كان ولا يزال يتابع المأساة بقلق شديد، وتجلّى ذلك في أوروبا ممثلة بالبرلمان الاوروبي، وحكومات أوروبية عدة، ومنظمات حقوقية (...) بل إن الأمم المتحدة، على لسان أمينها العام كوفي أنان، ومفوضية حقوق الانسان، عبرّت عن قلقها المتزايد لما يحدث في دار فور (...) ففي كل هذا المشهد المأسوي الذي اهتم به العالم كله، ظلّ العالم العربي، ممثلًا بحكوماته، صامتًا، كأن ما يحدث في غرب السودان، بإقليم دار فور، يحدث في بلاد الواق واق. حتى حينما حاول البعض مخاطبة الجامعة العربية، وحث مؤتمر القمة الأخير (تونس، أواخر أيار ٢٠٠٤) على التدخل لوقف المأساة أو احتواء تداعياتها، لم تحرّك الجامعة ساكنًا... حتى ولم تساهم أي حكومة عربية بإرسال الغذاء أو الكساء أو الدواء لضحايا هذا العنف الواسع النطاق (...) هذا التجاهل العربي الرسمي هو الذي يغري أو يدفع العالم الخارجي إلى مزيد من التدخل في الشأن العربي (...) – هذا ما حدث مع جنوب السودان، مع لبنان، مع الكويت، وما يحدث مع العراق ومع دار فور – (...) وأخيرًا، لن يصطلح حال السودان، ولن تتوقف مآسيه إلا بصيغة فدرالية تعددية لنظام الحكم، لا فقط بين الشمال والجنوب، ولكن ايضًا تشمل الغرب والشرق» (سعد الدين ابراهيم، المرجع المذكور أعلاه).

٨

في المجموعة الجغراسية: أفريقيا جنوب الاستواء

أنغولا، زامبيا، زيمبابوي، مالاوي، موزمبيق

في **أنغولا**، لا تتعدى نسبة مسلميها ٤-٥٪ من مجموع السكان البالغ نحو ١٣ مليون نسمة. المسيحيون ٤٦٪ (كاثوليك ٣٤٪، بروتستانت ١٢٪)، الإحيائيون ٤٥٪.

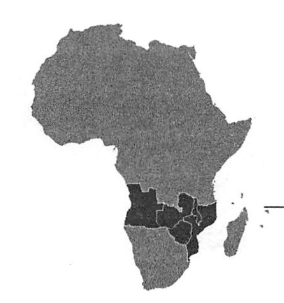
في **زامبيا**، لا تتعدى نسبة مسلميها ٣-٤٪ من مجموع السكان البالغ نحو ١١ مليون نسمة. المسيحيون (كاثوليك وبروتستانت) نحو ٨٠٪، والباقون إحيائيون، وأقلية صغيرة من الهندوس (أصل أسيوي).

في ايار وحزيران ١٩٩٦، شهدت زامبيا موجة تفجيرات استهدفت مبنى قصر الرئاسة وصحيفة «تايمز زامبيا» الرسمية في إقليم ندولا ومطار العاصمة لوساكا. وأعلنت جماعة «مامبا السوداء» (دلالة على نوع من الثعابين السامة النادرة) مسؤوليتها عن هذه التفجيرات، وكانت تعارض التعديلات الدستورية التي أجازها البرلمان الزامبي، ومنها تعديل يقضي بإعلان زامبيا دولة مسيحية. يضاف إلى ذلك أن الرئيس الزامبي شيلوبا اعترف باسرائيل وأعاد العلاقات الدبلوماسية معها مع وصوله إلى السلطة في العام ١٩٩١ (كان الرئيس الأسبق كينيث كاوندا قد قطع هذه العلاقات بعد حرب حزيران ١٩٦٧). فقام الرأي السياسي الموالي بعملية ربط بين إعادة العلاقات مع اسرائيل والتفجيرات، واعتبر أن الجماعة المسؤولة عنها تنتمي إلى متطرفين اسلاميين يتخذون من شرقي افريقيا قاعدة لهم، وهم غاضبون على إعادة العلاقات مع اسرائيل وقطعها مع العراق وايران. كما اتهمت الحكومة المعارضة، وتحديدًا حزب الرئيس السابق كينيث كاوندا، بالقيام بالتفجيرات على أساس أن كاوندا نفسه كان قد أطلق عليه الاستعمار الاسم نفسه «مامبا السوداء»، بعد أن أعلن خطته الخماسية لاستقلال روديسيا الشمالية (زامبيا). والجدير ذكره أن المعارضة ليست وحدها التي وقفت ضد التعديلات الدستورية. فهذه التعديلات وصفتها الكنيسة ونقابات المحامين والمنظمات الطوعية وغير الحكومية والدول المانحة بأنها «غير ديمقراطية. وهدّدت بلدان مانحة ومؤثرة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا بإيقاف المعونات وقطع المساعدات عن زامبيا ما لم تراجع حكومتها قرارها «غير الديمقراطي الذي اعتمدته من خلال أغلبيتها الميكانيكية داخل البرلمان».

في **زيمبابوي**، أقلية مسلمة صغيرة لا تتعدى الـ٣٠ ألف مسلم من مجموع السكان البالغ نحو ١٣ مليون نسمة. المسيحيون ٧٧٪ (بروتستانت ٦٢٪، كاثوليك ١٥٪)، الإحيائيون ٢٠٪، وأقلية من الهندوس.

في **مالاوي**، أقلية مسلمة، نسبتها نحو ١٥٪ من مجموع السكان البالغ نحو ١٢ مليون نسمة. الكاثوليك ٢٠٪، البروتستانت ٢٠٪، الإحيائيون ٥٥٪.

في ١٧ أيار ١٩٩٤، جرت انتخابات نيابية (تعدّد أحزاب لأول مرة) تميزت بمشاركة كثيفة، إذ «شوهدت طوابير من المقترعين تمتد لمسافة كيلومترين من مركز الاقتراع في بعض الدوائر الانتخابية». وأسفرت هذه الانتخابات عن هزيمة الرئيس بندا، الذي اعترف بها وهنّأ منافسه باكيلي مولوزي (مولود ١٩٤٣) زعيم حزب الجبهة الديمقراطية المتحدة.



أفريقيا: أفريقيا جنوب الاستواء

أنغولا، زامبيا، زيمبابوي، مالاوي، موزمبيق

لواندا
أنغولا
زامبيا
لوساكا
مالاوي
ليلونغوي
مابوتو
هارار
موزمبيق
زيمبابوي

ومعروف عنه انه رجل أعمال احتلّ منصب الأمين العام لحزب مؤتمر مالاوي الذي يتزعمه بندا قبل أن يشكل حزبه.

وصار مولوزي، بنتيجة هذه الانتخابات، أول مسلم يحكم مالاوي. ومما أشيع إبان الحملة الانتخابية أن «باكيلي مولوزي تسلّم في وقت سابق كمية كبيرة من المال من دول عربية واسلامية لدعم حملته من أجل أسلمة البلاد». على لسان الرئيس مولوزي، نقلت «الحياة» (٨ تموز ١٩٩٤) بعد لقاء أجرته معه، بقوله: «المزاعم التي أثيرت عما أسموه أسلمة البلاد لا تمت إلى الحقيقة بصلة، إذ لا أستطيع أن اصدق أن شخصًا واحدًا في هذا البلد يمكنه أن يحوّل أكثر من ١٠ ملايين شخص من سكانه إلى مسلمين. هذا أمر غير وارد.....».

وفي حزيران ١٩٩٩، أعيد انتخاب مولوزي لولاية ثانية. وفي أجواء تحضيره لتعديل دستوري يجيز له ولاية ثالثة (٢٠٠٤)، وقيام معارضة حادة في وجهه منها معارضة الكنيسة الكاثوليكية وهيئات كثيرة في المجتمع المدني، تعرّض محازبون شباب في حزبه (الجبهة الديمقراطية الموحدة)، بالضغط والعنف، لرجال دين كاثوليك ولعدد من الشخصيات المعارضة.

– في **موزمبيق**، المسلمون نحو ٣٠٪ من مجموع السكان البالغ نحو ٢٠ مليون نسمة. المسيحيون ٣٠٪، الإحيائيون ٤٠٪.

٩

في المجموعة الجغراسية: افريقيا الجنوبية

ناميبيا، بوتسوانا، جنوب افريقيا، ليسوتو، سوازيلاند

– في **ناميبيا**، المسيحيون ٩٧٪، والباقون إحيائيون.

في **بوتسوانا**، نحو ٣٥٠٠ مسلم من مجموع السكان البالغ نحو مليون و٧٧٠ ألف نسمة. المسيحيون ٦٠٪، والباقون إحيائيون.

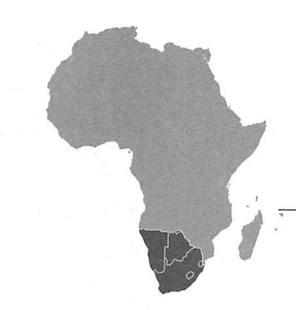
في **ليسوتو**، نحو ٣٠ ألف مسلم من مجموع السكان البالغ نحو مليوني نسمة. المسيحيون ٧٥٪ (٤٠٪ كاثوليك، ٣٥٪ بروتستانت)، والباقون إحيائيون.

في **سوازيلاند**، نحو ١٥ ألف مسلم من مجموع السكان البالغ نحو مليون نسمة. المسيحيون ٧٧٪، والباقون إحيائيون.

في **جنوب أفريقيا**: المسلمون ٢٪ من مجموع السكان البالغ نحو ٤٥ مليون نسمة. المسيحيون ٧٧٪ (كاثوليك، بروتستانت، كنائس افريقية مستقلة...). الهندوس ١,٧٥٪. وهناك نحو ١٣٦ ألف يهودي، و٧ آلاف كونفوشيوسي، و٣ آلاف بوذي، و٤٣ ألفًا من معتقدات دينية أخرى، وهناك عدد كبير (نحو ستة ملايين) لا يؤمن بأي معتقد ديني.

بدايات الوجود الاسلامي في جنوب أفريقيا (الشيخ يوسف): في العام ١٦٩٤، وصلت السفينة دي فوتبورغ وعلى ظهرها ٤٩ مسلمًا كانت السلطات الهندية قررت إعادة نفيهم إلى جنوب افريقيا لأن النفي الأول إلى جزيرة سيلان (سري لانكا) لم يمنعهم، كما كانت ترغب، من الاتصال بالمقاومة الاسلامية في أندونيسيا بلدهم الأصلي، وأبرز شخصيات الدفعة الاولى هذه كان «ابو الاسلام في جنوب افريقيا» الشيخ يوسف التاج الخلواتي المقاصدي، نسبة إلى مقاصد في أندونيسيا حيث ولد ونشأ. وكان الشيخ يوسف، كما يشير المسلمون إليه اليوم، شيخًا للطريقة الخلواتية التي ساهمت تحت قيادته في محاربة المستعمر الهولندي في مملكة بانتام في الجزء الغربي من جزيرة جاوه (أندونيسيا). وبعد هزيمة المملكة ووقوع الشيخ في الأسر نفاه الهولنديون مع زوجتيه وأولاده إضافة إلى ١٢ إمامًا إلى سيلان ثم إلى رأس الرجاء الصالح (الكاب) في جنوب افريقيا. وبعد ذلك توالت عمليات النفي ونقل العبيد المسلمين من جزر الهند الشرقية إلى جنوب افريقيا ليعملوا في مزارع الهولنديين. ومن هؤلاء، إضافة إلى مَن أسلم من السود، استطاع الشيخ يوسف أن يؤسس اللبنات الأولى للجالية الاسلامية التي نمت بعد ذلك ليصبح عددها في العام ١٨٤٢ نحو ثلث سكان منطقة الكاب. فزائر منطقة الكاب اليوم يجد في قمم الجبال المحيطة بها أضرحة أقيمت على قبور بعض الصالحين وقد شيدت بعد رفع الحظر عن ممارسة الشعائر الاسلامية. وأشهر هذه الاضرحة ضريح الإمام عبد الله قاضي عبد السلام (الملقب «ثوان غورو» أي السيد الأستاذ) الذي توفي العام ١٨٠٧ عن عمر يناهز الخامسة والتسعين، وهو الذي بنى أول مسجد في جنوب افريقيا في العام ١٧٩٤.

في النصف الثاني من القرن العشرين (قاعة في البرلمان للصلاة): في ستينات القرن العشرين، سُجن



أفريقيا: أفريقيا الجنوبية

ناميبيا، بوتسوانا، جنوب أفريقيا، ليسوتو، سوازيلاند

ناميبيا
ويندويك
بوتسوانا
غابورون
بريتوريا
سوازيلاند
مباباَن
ليسوتو
ماسيرو
جنوب أفريقيا

الإمام هارون، إمام مسلمي جنوب افريقيا، وقضى في السجن تحت التعذيب. وكانت التهمة الموجهة إليه هي نشر الاسلام وبث الروح الوطنية في أوساط السود. ويدرّس ابنه محمد هارون اليوم الثقافة الاسلامية في الجامعة الحكومية في غرب الكاب.

وطوال فترة مكوث نلسون مانديلا في السجن كان يشاركه الزنزانة مسلم يعتبر من رموز حزب المؤتمر الوطني الافريقي هو أحمد قطرادة. وعندما أصبح مانديلا رئيسًا كافأه بجعله وزيرًا للإصلاح (وهي الوزارة المسؤولة عن شؤون السجون)، وبعد ذلك عينه مستشارًا خاصًا له. ولم يكن قطرادة السجين المسلم الوحيد في سجون الفصل العنصري (الأبارتيد). فالشيخ إسماعيل وادي، عضو المؤتمر الافريقي وأحد نوابه في البرلمان الوطني، يقول إن المسلمين كانوا يشكلون في الثمانينات (من القرن العشرين) أكثر من ١٠٪ من السجناء السياسيين المناهضين للفصل العنصري، في حين أن الجالية الاسلامية لا تشكل أكثر من ٢٪ من مجموع السكان. ويقول الشيخ اسماعيل إن الحكومة الحالية (١٩٩٤) «تقدر دور المسلمين في النضال ضد التمييز العنصري». وأحد الأدلة التي يستشهد بها على ذلك هو تخصيصها إحدى قاعات البرلمان كمصلّى للنواب المسلمين الذين يزيد عددهم على ٢٢ من أصل ٤٠٠ نائب.

فئات المسلمين في جنوب افريقيا: ينقسم المسلمون في جنوب افريقيا عمومًا إلى ثلاث فئات عرقية متمايزة، أكبرها عددًا وأقدمها وجودًا هي الفئة المتحدرة من أصول أندونيسية–ماليزية. وجاء أفرادها إلى البلاد قهرًا، إما كعبيد للعمل في المزارع الهولندية، وإما كمنفيين سياسيين، وكان من بين هؤلاء أمراء وقادة. وتتركز هذه الفئة في منطقة الكاب أساسًا، ومعظم أفرادها من أتباع المذهب الشافعي وهو المذهب الشائع في بلادها الأصلية. وهي على العموم فئة متوسطة الحال إلى فقيرة ولها عاداتها وتقاليدها، ويغلب عليها الطابع الثوري كونها الأكثر معاناة من التمييز العنصري.

أما الفئة الثانية فهي المتحدرة من أصول هندية، وهجرتها في الاساس هجرة اقتصادية حيث عمل الانكليز أثناء استعمارهم لأجزاء في جنوب افريقيا على نقل الهنود للعمل معهم في بعض الوظائف الادارية. وهو ما فعلوه في أكثر من مستعمرة افريقية أخرى. وتتركز هذه الجالية أساسًا في مقاطعة الناتال، خصوصًا حول عاصمتها حيث يوجد مقر مركز للدعوة الاسلامية الذي يديره الداعية الشيخ أحمد ديدات. ويشكل المسلمون نحو ربع الجالية الهندية. أما البقية فهم من الهندوس الذين كان أشهرهم المهاتما غاندي مؤسس حزب المؤتمر الهندي في جنوب افريقيا قبل أن يعود إلى تأسيسه في الهند نفسها.

بدأت صورة الجالية الهندية المسلمة تتشكل في ثمانينات القرن التاسع عشر. وعندما تأسس حزب المؤتمر الوطني الافريقي (١٩١٢) أحجم الهنود المسلمون عن المشاركة فيه لأنه كان عليهم أن يشاركوا من خلال المؤتمر الهندي لمقاطعة الناتال. وعلى الرغم من أن أحد الثلاثة الذين أسسوه كان مسلمًا، إلا انه غلب عليه الطابع الهندوسي، وكان ذلك في مرحلة شهدت الهند نفسها مرحلة مخاض ولادة باكستان وما نجم قبل ذلك وبعده من حساسيات بين المسلمين والهندوس انتقلت إلى الجالية الهندية في جنوب افريقيا.

ولم يعد وجود هذه الفئة مقتصرًا على مقاطعة الناتال، بل انتقلت مجموعات منها إلى مقاطعة الترانسفال (جوهانسبورغ وبريتوريا وما حولها). ويغلب على أفراد هذه المجموعة أتباع المذهب الحنفي الذي يغلب على مسلمي الهند وباكستان. وما زالت توفد علماءها للدراسة في جامعات هذين البلدين. وهي فئة متوسطة الحال إلى ثرية، وبعض عائلاتها أثرى ثراء كبيرًا مكّنه من احتضان نلسون مانديلا بعد خروجه من السجن وساهم في تمويل حملته الانتخابية.

الفئة الثالثة هي الأقل عددًا، وتتألف من السود والملونين، سواء الذين اعتنقوا الاسلام من سكان البلد الاصليين أو المسلمين الذين قدموا من افريقيا الوسطى، وهي عمومًا من الطبقة الفقيرة.

على الصعيد السياسي: إن الغالبية العظمى من مسلمي جنوب افريقيا تعتبر أن حزب المؤتمر الوطني الافريقي هو الأكثر تعبيرًا عن آمالها وطموحاتها السياسية. وانعكس هذا على القوائم الانتخابية، إذ إن غالبية المسلمين الذين ترشحوا للانتخابات (نيسان ١٩٩٤) كانوا على قائمة هذا الحزب الذي يتزعمه مانديلا. لذلك لم تكن مصادفة تعيين أربعة مسلمين في الحكومة المركزية إضافة إلى تعيين مسلمين وزراء في بعض الحكومات المحلية (حكومات المقاطعات).

يقول الشيخ نظيم، رئيس مجلس القضاء الاسلامي في منطقة الكاب الذي يعد من أبرز الشخصيات الاسلامية في جنوب أفريقيا: «حكومة المؤتمر الوطني هي حكومتنا. والرئيس مانديلا صديقي وكنت أزوره في السجن. الرئيس السابق (دوكليرك) كان يقول إن جنوب افريقيا بلد مسيحي، أما مانديلا فيقول إن هذا بلد كل الأديان ولكل شخص حرية التعبير حسب دينه».

كانت هناك نسبة من المسلمين الجنوب افريقيين أيدت حزب مؤتمر عموم افريقيا الذي كان يدعو إلى طرد كل البيض تحت شعار «طلقة لكل مستوطن». ومدير العلاقات الخارجية في الحزب كان مسلمًا وإسمه أحمد غورا ابراهيم.

وتأييد المسلمين لم يقتصر على أحزاب السود، فقد كانت هناك نسبة ضئيلة منهم تؤيد الحزب الوطني الأبيض الذي حكم حتى نيسان ١٩٩٤. بل إن ثلاثة من النواب المسلمين في البرلمان نجحوا على قائمة هذا الحزب في انتخابات نيسان ١٩٩٤. وفي الأشهر الأخيرة من عمر النظام السابق (قبل مانديلا، وإلغاء نظام الفصل العنصري) عين الرئيس السابق دوكليرك أحد رجال الاعمال المسلمين مستشارًا له للشؤون العربية والاسلامية.

حزب اسلامي: شهدت الاسابيع التي سبقت الانتخابات (الفاصلة بين النظام البائد والنظام الجديد، نيسان ١٩٩٤) ولادة حزبين مسلمين خاضا الانتخابات المذكورة، هما: الحزب الافريقي المسلم برئاسة الدكتور امتياز سليمان، والحزب الاسلامي بقيادة السيد شريف محمد. وفي حين ان الاول خاض الانتخابات البرلمانية، فإن الثاني حصر اهتمامه بانتخابات البرلمان المحلي لمقاطعة الكاب الغربية. ولم يتمكن أي من الحزبين من ايصال أي من مرشحيهما إلى أي من البرلمانين نظرًا إلى حداثة وجودهما وإلى التأييد الكبير الذي يتمتع به حزب المؤتمر الوطني في أوساط المسلمين. وبعد الانتخابات بأسابيع توحّد الحزبان. وقال د. امتياز سليمان إن حزبه «لا يسعى إلى إقامة دولة اسلامية في جنوب افريقيا بل إلى تقديم القيم الاسلامية كمرجعية خلقية للسياسة. ونحن في الحزب نركّز على نشر الاسلام في أوساط السود عن طريق النشاطات الاجتماعية والطبية. كما أننا نحرص على ألا تفقد الأقلية المسلمة هويتها».

قضايا وحوادث: واجهت الأقلية المسلمة في جنوب افريقيا مجموعة قضايا، لعل أخطرها وأكثرها أهمية قانون الاحوال الشخصية الاسلامي خصوصًا «لائحة الحقوق» التي تعتبر أعلى مرجعية دستورية في الفترة الانتقالية التي تشهدها البلاد وتتناقض في بعض تفاصيلها مع بعض مقتضيات الشريعة الاسلامية. وشهدت أوساط المسلمين في البلاد (١٩٩٤) حوارات ونقاشات واسعة حول تقديم قانون الاحوال الشخصية الاسلامي وعرضه على الحكومة والبرلمان.

من جهة أخرى، وقعت في مقاطعة الكاب، في آب ١٩٩٦، حوادث أمنية تمحورت حول صدامات بين ناشطين اسلاميين وبين عصابات المخدرات في الكاب. والناشطون الاسلاميون ينتمون إلى منظمة «باغاد» (أي جمعية الشعب لمناهضة الجرائم والمخدرات) التي سيّرت تظاهرات دعت الشرطة إلى مزيد من الحزم في مواجهة العصابات وتجار المخدرات.

وردًا على ما أشيع حول «نشاط اسلامي سياسي أصولي مرتبط بدول وقوى خارجية»، أكدت شخصيات اسلامية في جنوب افريقيا، منهم رئيس مجلس العلماء في الكاب، علي جينا، أن «ثمة عناصر تحاول الاستفادة من الوضع لتوجيه التحرك الاسلامي

نحو أهداف أخرى. ان هذه المواجهة بين المسلمين والعصابات هي قضية اجتماعية بحتة وليست سياسية ولا علاقة لها بالاصولية ولا ترتبط بقوى خارجية مثل حماس أو حزب الله». ومما أكد صدقية قول علي جينا اعتراف مصادر حزب المؤتمر الوطني الافريقي بأن عجز النظام القضائي عن مكافحة الجريمة المنظمة هو السبب في قرار المسلمين، في مدن عدة، أخذ زمام المبادرة في أيديهم. وقال رئيس منظمة «باغاد» محمد علي باركر إن المجموعة تعمل على تطهير المجتمع من شرور المخدرات والعصابات التي نشرت الجريمة المنظمة في جنوب أفريقيا.

١٠

في المجموعة الجغراسية: أفريقيا المحيط الهندي

مدغشقر، جزر القُمر، موريشيوس، رينيون، السيشيل.

في **مدغشقر**، المسلمون نحو ٧٪ من مجموع السكان البالغ نحو ١٦ مليون نسمة. المسيحيون ٤١٪ (بالمناصفة بين الكاثوليك والبروتستانت)؛ والإحيائيون ٥٢٪.

في التاريخ الوسيط، وصل إلى جزيرة مدغشقر التجار العرب المسلمون الذين استقدموا افريقيين للعمل في الجزيرة كعبيد، وذلك حوالي القرن العاشر. وكانت قبائل أنتيمورو تكتب العربية وتجيد القرآن الكريم في القرن السادس عشر. وما تزال أسماء الأيام والأشهر في المالغاشيه، فضلًا عن بعض العادات والتقاليد (خصوصًا الرقص الشعبي في مناطق الجنوب) تدل على الأثر العربي الاسلامي في الجزيرة.

في **موريشيوس**، المسلمون نحو ١٦٪ (منهم ستة آلاف شيعي) من مجموع السكان البالغ نحو مليون و٢١٠ آلاف نسمة. المسيحيون الكاثوليك ٣٢٪. الهندوس ٥٢٪.

في **رينيون**، المسلمون نحو ٦٪ من مجموع السكان البالغ نحو ٧٥٠ ألف نسمة. المسيحيون الكاثوليك ٩٠٪، والباقون هندوس.

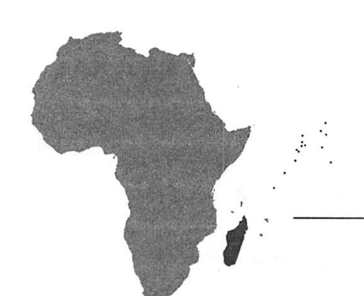
في **السيشيل**، جالية مسلمة قليلة جدًا في العاصمة ماهي. المسيحيون الكاثوليك نحو ٩٢٪ من مجموع السكان البالغ نحو ٨٠ ألف نسمة، و٦٪ بروتستانت أنغليكان.

في **جزر القُمر**: مركز الثقل الاسلامي في المجموعة. السكان، البالغ عددهم نحو ٧٥٠ ألف نسمة، بمجملهم تقريبًا مسلمون. وهم خليط إتني تغلب عليه القسمات العربية، ومعظمهم من أصول يمنية وحضرمية وعُمانية. وهناك نسب أقل من المالاويين والمالغاش (مدغشقر) والافارقة والهنود الاسماعيلية، وهناك أقلية قليلة من البيض الكاثوليك.

ابتداء من القرن الخامس، ومع الحركة التجارية الناشطة بين آسيا وافريقيا الشرقية، سكن جزر القمر ملاحة أندونيسيون، وهنود، وفرس–شيراز– (راجع آنفًا «تنزانيا» في «مجموعة شرق افريقيا») وصينيون. واستطاع العرب، بدءًا من القرن الثامن الذي شكل إحدى ذرى العصر الذهبي للمسلمين، أن يسيطروا على حركة التبادل في المنطقة، وأن يفرضوا نقدهم (الدينار). فهبط على ساحل هذه الجزر بعض من الرحالة العرب العائدة أصولهم إلى عدن ومسقط وحضرموت. ومع استتباب النفوذ العربي الاسلامي في هذا الارخبيل صارت كل جزيرة يحكمها سلطان عربي مسلم يبقي على صلات متينة بينه وبين بلده الأصلي (زنجبار وجزرها على الساحل الشرقي لافريقيا وغير بعيدة عن جزر القمر، راجع آنفًا «تنزانيا» في «مجموعة شرق افريقيا»).

أما البرتغاليون فلم يكتشفوا جزر القُمر إلا في بداية القرن السادس عشر ولم يبقوا فيها مدة طويلة، فمضوا عنها، فعاد حكم السلاطين المسلمين إليها في القرنين السابع عشر والثامن عشر. وعرفت المدن المنتشرة على سواحل الجزر نزاعات وحروبًا في ما بينها قادها الاسياد العرب، فسمي هذا العهد بعهد «السلاطين المحاربين».

وفي التاريخ الحديث، وقعت الجزر ضحية تنافس استعماري فرنسي–انكليزي–ألماني، إلى أن أصبحت من نصيب فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية. ورفض القمريون الاستقلال في استفتاء تشرين الاول ١٩٥٨



أفريقيا: المحيط الهندي

مدغشقر، جزر القُمر، موريشيوس، رينيون، السيشيل

فيكتوريا
السيشيل
جزر القُمر
موروني
موريشيوس
بورت لويس
رينيون
سان دنيس
أنتاناناريفو
مدغشقر

متمسكين بنظام الاتحاد الفرنسي. وبدءًا من ١٩٦١، ثم ١٩٦٨، منحت فرنسا قدرًا كبيرًا من الحكم الذاتي للقمريين. وفي ١٩٧٢، بدأ العمل من أجل الاستقلال التام الذي تحقق في ١٩٧٥، وبقيت جزيرة مايوت متمسكة بالادارة الفرنسية. وبدأ مسلسل انقلابات وأحداث ومطالب... انتهى إلى استتباب الوضع نسبيًا لنظام حكم الرئيس سيّد محمد جوهر.

خطاب اسلامي، الانضمام إلى الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي: تميزت أجواء الحملة الانتخابية التشريعية (كان الرئيس سيّد محمد جوهر قد أجّل موعدها ثلاث مرات حتى استقر موعدها في كانون الاول ١٩٩٣) بخطاب سياسي لم يكن مألوفًا من قبل هو الخطاب الاسلامي ممثلاً في حزبي «الانقاذ» و«العدالة» المطالبين بتطبيق الشريعة الاسلامية، من دون تحريض على استخدام العنف. لكن هذا الخطاب أدّى إلى ظهور خطابات اسلامية مضادة. وجاءت النتيجة فوزًا للموالين للرئيس جوهر الذي عين محمد عبده رئيسًا للحكومة.

تابع جوهر طلب بلاده الانضمام إلى الجامعة العربية (الطلب المقدم منذ العام ١٩٧٧)، وأرسل في العامين ١٩٩١ و١٩٩٢ مبعوثين إلى القاهرة والرياض وصنعاء ومسقط لقبول الطلب بعد تجديده مرة أخرى. وانتهز جوهر فرصة حضوره القمة الافريقية التاسعة والعشرين في القاهرة (حزيران ١٩٩٣)، فالتقى الرؤساء العرب المشاركين في القمة، خصوصًا الرئيس المصري حسني مبارك، وأمين عام الجامعة العربية، ونجح في كسب تأييدهم طلبه.

في ٢٠ ايلول ١٩٩٣، وفي دورة مجلس الجامعة العربية رقم ١٠٠، وافق جميع أعضاء المجلس على طلب انضمام جزر القُمر. وألقى الرئيس جوهر خطابًا باللغة العربية هنّأ شعبه العربي بالانضمام إلى الجامعة العربية، واعتبر يوم ٢٠ ايلول ١٩٩٣ يوم الاستقلال الحقيقي وليس ٦ تموز ١٩٧٥. وفي أول حديث لصحيفة عربية، هي «الحياة» (١٢ تشرين الثاني ١٩٩٣، ص٦) ناشد جوهر الدول العربية مساعدة بلاده ومساندته دبلوماسيًا لإنهاء الاحتلال الفرنسي لإحدى جزر القُمر وهي جزيرة مايوت، معتبرًا أن هذه المشكلة هي مشكلة عربية واسلامية بقدر ما هي قمرية، إذ ألغت فرنسا تعليم اللغة العربية وفرضت الفرنسية في الجزيرة.

وفي آب ١٩٩٤، زار جوهر، ووزير خارجيته سيد محمد سقاف، المملكة العربية السعودية والتقى الملك فهد بن عبد العزيز، وأعلن ان «بلاده بعد انضمامها إلى جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي ورابطة العالم الاسلامي تتطلع إلى دعم ومساعدة الدول العربية الشقيقة وعلى رأسها المملكة العربية السعودية في دعم البنية الاقتصادية لجمهورية جزيرة القُمر».

الاعتراف باسرائيل: لكن بعد نحو سنة واحدة من الانضمام إلى جامعة الدول العربية وقيام المسؤولين بعدة زيارات لمصر والعربية السعودية، ودعوتهم القادة العرب لمساعدتهم على انهاء الاحتلال الفرنسي لجزيرة مايوت وفتح سفارات عربية في عاصمتهم موروني، صرّح وزير الخارجية والتعاون الدولي محمد السقاف (أواسط ايلول ١٩٩٤) بأن بلاده لم تحقق أي فائدة من انضمامها إلى الجامعة العربية، وأشار إلى احتمال اغلاق سفارة بلاده في القاهرة. ومما قاله: «إن الحكومات تتعامل معنا بأسلوب اللامبالاة في مسألة طلب المساعدات».

ولم يمر شهران على هذا التصريح حتى بدأ يُثار حديث علاقات جزر القمر مع اسرائيل بدءًا من توقيع الرئيس محمد جوهر والسفير الاسرائيلي لدى فرنسا يهودا لانكري اتفاقًا يقضي بإقامة علاقات دبلوماسية بين جزر القمر واسرائيل (باريس، ١٠ تشرين الثاني ١٩٩٤، إثر انتقال الرئيس جوهر إلى باريس في ختام أعمال القمة الفرنسية–الافريقية في بياريتز). وبذلك أصبحت جزر القمر ثالث عضو في الجامعة العربية، بعد مصر والاردن، يقيم علاقات دبلوماسية مع اسرائيل.

لكن بعد ثلاثة أيام فقط من توقيعه الاتفاق، أعلن جوهر (وكان لا يزال في باريس) أن تطبيع علاقات بلاده مع اسرائيل «يتم فقط بعد تسوية المسائل التي تشكل جوهر النزاع في الشرق الاوسط، خصوصًا التوصل إلى حل لمسألة القدس يرضي الفلسطينيين،

وإلى اتفاقات سلام مع سورية ولبنان في مقابل إعادة اراضيهما المحتلة». وفي الوقت نفسه أعلن وزير الخارجية القمرية محمد السقاف (وكان في زيارة القاهرة) ان الاتفاق الذي وقع في باريس هو «بيان مشترك» فقط.

وعُزي هذا التراجع عن تنفيذ الاتفاق إلى «الاستياء البالغ الذي أثاره في الأوساط الشعبية القمرية، وفي بعض الاوساط العربية». وذهب الامين العام لحزب «جبهة العدالة الوطنية» (حزب معارض) في جزر القُمر الشيخ أحمد عبد الله إلى حد اعتبار الاتفاق «خيانة عظمى» و«جريمة مخلة بالشرف».

نهاية عهد سيد محمد جوهر: في أواخر آذار ١٩٩٥، أقال جوهر حكومة محمد خليفة وكلف وزير المال السابق كعب الياشورطي (أو اليشرطي) تشكيل حكومة جديدة. وجاءت إقالة حكومة خليفة بعد الانتقادات التي تعرضت لها واستمرار احتجاجات القمريين ضدها بسبب توقيعها اتفاق التبادل الدبلوماسي مع اسرائيل وفشل بيع شركة الخطوط الجوية التابعة لجزر القمر اسطولها الجوي (يضم طائرتين فقط، للنقل الداخلي) بعد فضح البرلمان هوية المشتري رولان أشيلي (من جزيرة موريشيوس) الذي تبين أنه مطلوب للعدالة في عواصم عدة، وكانت وزارة الخارجية منحته وعائلته جوازات سفر دبلوماسية. وقد اتهمت أحزاب المعارضة وزير الخارجية، السقاف، بأنه وراء الاتفاقين مع اسرائيل ومع رولان أشيلي، واتهمته ايضًا باستبعاد العناصر التي تتحدث اللغة العربية من ديوان وزارته وسفارات جزر القمر.

في ٢٨ أيلول ١٩٩٥، قامت مجموعة مسلحة بقيادة المرتزق بوب دونار بمحاولة انقلابية واحتجزت الرئيس جوهر. لكن تدخلًا عسكريًا فرنسيًا تمكن من الافراج عنه ونقله إلى جزيرة رينيون. وطلبت منه حكومة الياشورطي عدم العودة إلى البلاد إلى حين توافر الظروف المناسبة. وفي آذار ١٩٩٦، جرت انتخابات رئاسية فاز بها الرئيس محمد تقي عبد الكريم، وهو مهندس زراعي ويرأس حزب الاتحاد الوطني الديمقراطي.

انفصال جزيرة أنجوان: في أول وأخطر ما واجهه الرئيس محمد تقي عبد الكريم إعلان جزيرة أنجوان، في ١٤ تموز ١٩٩٧، استقلالها عن باقي جزر القمر. وفشل عبد الكريم في استرجاعها من ميليشيا الانفصاليين، وتدخلت منظمة الوحدة الافريقية من دون أن تتمكن من فرض حل على الطرفين، وشكل رئيس أنجوان عبد الله ابراهيم «حكومة أنجوان» وعين سعيد عمر شماسي رئيسًا لها. وطرحت بعض دول المنطقة فكرة التدخل العسكري لوضع حد لإنفصال أنجوان. لكن باريس عارضت الحسم العسكري.

وكان لإقحام إسم أحد القُمريين في خانة شبكة إرهابية إسلامية مسؤولة عن حادثتي تفجير السفارتين الاميركيتين في دار السلام تنزانيا ونيروبي كينيا (٧ آب ١٩٩٨) أن وضع فجأة إسم جزر القُمر على المسرح الدولي. وبعث مكتب التحقيق الفدرالي الاميركي (FBI) العشرات من المحققين إلى العاصمة موروني لاقتفاء أثر الرجل الذي بقي مجهولًا.

انقلاب ورئيس جديد وأنجوان ظلت مستقلة: توفي الرئيس محمد تقي عبد الكريم في ٦ تشرين الثاني ١٩٩٨، وخلفه، لمرحلة انتقالية، رئيس المجلس الأعلى للجمهورية تقي الدين بن سعيد. فاختار الأخير أحد الوجوه المعارضة للرئيس المتوفي، عباس يوسف لرئاسة الحكومة.

عادت منظمة الوحدة الافريقية، إزاء مشكلة انفصال جزيرة أنجوان، إلى اقتراح إقامة مؤتمر للمصالحة بين الجزر القمرية بين ١٩ و٢٣ نيسان ١٩٩٩ في أنتاناناريفو (مدغشقر). ولم يمر أسبوع حتى قام رئيس هيئة أركان الجيش الكولونيل السّوماني عزالي بانقلاب أبيض استلم على أثره السلطة في موروني، وأعلن نفسه رئيسًا للجمهورية، وأصدر دستورًا جديدًا (٦ أيار ١٩٩٩)، وأحاط نفسه بفريق حاكم، رفضت فرنسا ومنظمة الوحدة الافريقية والاتحاد الاوروبي الاعتراف به، وتراجعت حركة السياحة (قطاع مهم في اقتصاد جزر القمر).

لم ينجح الكولونيل عزالي في حل مشكلة انفصال جزيرة أنجوان رغم ما اتخذ من إجراءات في هذا الاتجاه، وبقي نظامه معزولًا عن المجتمع الدولي، ولم يُدع إلى اجتماع قمة بلدان «لجنة المحيط الهندي» في أول كانون الاول ١٩٩٩ في جزيرة ريونيون. ومن جهتهم استمر انفصاليو جزيرة أنجوان في الهرب إلى أمام. فأجروا، في شباط ٢٠٠٠، استفتاء حول رفض اتفاق المصالحة الذي كان قد توصل إليه المجتمعون في أنتاناناريفو. فقررت منظمة الوحدة الافريقية فرض عقوبات على أنجوان (عراقيل سفر إلى الخارج). وكذلك قررت موروني، مطلع شباط ٢٠٠٠، وضع حظر على بعض المنتجات المصدرة إلى الجزيرة.

في ٢٩ تشرين الثاني ٢٠٠٠، عين الكولونيل عزالي رئيسًا لحكومة جديدة هو أحمد عزالي (مولود ١٩٦٥). فقام هذا بلعب دور نشط في المفاوضات مع الانفصاليين الأنجوانيين تحت رعاية مبعوث خاص من منظمة الوحدة الافريقية، الموزمبيقي فرنشيسكو ماديرا. وتوصلت المفاوضات، في ١٧ شباط ٢٠٠١، إلى اتفاق حول قيام «مجموعة قُمرية جديدة»، ووضع دستور جديد في المستقبل القريب يلحظ صلاحيات المؤسسات الجديدة التي ستتضمنها هذه «المجموعة». وتشكلت لجنة متابعة أقرت مبدأ طرح الدستور الجديد على الاستفتاء الشعبي. وعقدت الدول المانحة مؤتمرًا في باريس مطلع تموز ٢٠٠١.

وعلى رغم هذا التقدم، بقي الكولونيل عزالي «شخصًا غير مرغوب به» في اجتماعات منظمة الوحدة الافريقية التي استمرت تنظر إليه حاكمًا مغتصبًا للسلطة. لهذا لم يُدع إلى القمة الاستثنائية للمنظمة التي عقدت في سرت (ليبيا) في ٣–٥ آذار ٢٠٠١، علمًا أن علاقات جيدة تربطه بالزعيم الليبي معمر القذافي.

إتحاد جزر القُمر: في أواخر العام ٢٠٠١، صدر دستور جديد ينص على إقامة نظام فدرالي أطلق على البلاد إسم «إتحاد جزر القمر»، له رئيس فدرالي ورئيس لكل من الجزر الثلاث (أنجوان، موهيلي وجزيرة القُمر الكبرى). استقال الرئيس الكولونيل السّوماني عزالي من مهماته ليترشح لرئاسة الاتحاد، وتألفت حكومة اتحاد وطني انتقالية في موروني ضمّت موالين ومعارضين برئاسة الرئيس الانتقالي أحمد ماضي الملقب «بوليرو». وفي آذار ٢٠٠٢، جرت انتخابات أولية لاختيار ثلاثة مرشحين لرئاسة الاتحاد، وهم: السّوماني عزالي، محمود مرادبي وسعيد علي كامل. وقاطع الاخيران الاقتراع (أواخر نيسان)، فتأمن فوز عزالي بالرئاسة. لكن اللجنة الوطنية الانتخابية رفضت إقرار انتخابه بحجة عدم قانونيته. فتدخلت منظمة الوحدة الافريقية من خلال وسيط لها عمل على تشكيل لجنة وطنية انتخابية جديدة صدّقت على فوز انتخاب عزالي في مطلع ايار ٢٠٠٢. وجرى في الوقت نفسه انتخاب محمد باكار لرئاسة جزيرة أنجوان، ومحمد سعيد فازول لرئاسة جزيرة موهيلي، وعبدو صولي الباك لرئاسة جزيرة القمر الكبرى. وفي الشهر نفسه (أيار ٢٠٠٢)، استقبلت موروني بعثة صندوق النقد الدولي.

لكن سرعان ما نشب خلاف حول صلاحيات (تداخل وتضارب) الرؤساء الثلاثة في ما بينهم وبينهم وبين الرئيس الاتحادي. فأخذ محمد باكار (أنجوان) يمارس مهماته دون استشارة السلطات الاتحادية في موروني. والنزاع الاقوى وقع في جزيرة القمر الكبرى حيث تتعايش الحكومتان، المركزية والاقليمية، وتناول توزيع الإيرادات الضرائبية وحق الجزر في تشكيل قواتها الأمنية. وأُلغيت، بالنتيجة مواعيد الانتخابات البرلمانية المحلية التي كانت محدّدة في نيسان ٢٠٠٣، وكذلك موعد انتخابات البرلمان الاتحادي في أيار ٢٠٠٣. وانعكس النزاع السياسي ازمة اجتماعية، فأضرب المدرسون وتظاهر الطلاب في شوارع موروني (آذار ٢٠٠٣). وذهبت أدراج الرياح (حتى أواسط حزيران ٢٠٠٣) جهود الوساطة التي قامت بها سفارة فرنسا في موروني والمنظمة الفرنكوفونية الدولية. وأقلق هذا الوضع الولايات المتحدة (تخشى عودة فرنسا إلى الجزر)، التي كانت لا تزال تبحث عن القُمري المتهم بالاشتراك في عملية نيروبي الارهابية (١٩٩٨)، ودعت سفارتها في موريشيوس سلطات الاتحاد القمري، مطلع ٢٠٠٣، إلى البحث في اتفاق لمحاربة الارهاب.

الفصل الثاني

المسلمون في آسيا (وأوقيانيا)



١١

عرب ومسلمو «اسرائيل»

عرب ومسلمون يشكلون أقلية، ولو كبيرة، في بلد يقع في الفضاء العربي الاسلامي، وتحديدًا في فضاء المجموعة الجغراسية المعروفة باسم «الهلال الخصيب»، هو وضع استثناء ولكنه واقع حال منذ قيام اسرائيل في ١٩٤٨.

الكلام، إذًا، في سياق موضوعنا، كلام على الاقلية العربية المسلمة في اسرائيل، على «عرب اسرائيل»، العرب الذين استمروا يقيمون في اسرائيل بعد ١٩٤٨ وإلى اليوم.

في إحصاءات العام ١٩٨٥، بلغ عدد اليهود في اسرائيل ٣,٤٧١,٠٠٠ نسمة، وعدد العرب فيها (أي في حدود اسرائيل ١٩٤٨) ٦٠٨ آلاف نسمة. وتشير الدراسات إلى أن عدد السكان في اسرائيل (حدود ١٩٤٨) بلغ في العام ٢٠٠٤، نحو ستة ملايين و٤٠٠ ألف نسمة، منهم نحو مليون و٣٥٠ ألفًا من عرب اسرائيل.

وهذا يعني أن الاقلية العربية زادت خلال عشرين سنة من ٦٠٨ آلاف إلى نحو مليون و٣٥٠ ألفًا، أي نحو مرتين ونصف المرة (٢٥٠٪)، في حين أن عدد اليهود زاد، في الفترة نفسها، من ٣,٤٧١ ملايين إلى نحو ٤,٥ ملايين، أي بزيادة نحو مليون نسمة (٣٣٪). والمعروف أن اسرائيل تحظى بأبطأ نمو سكاني بيهودها مقارنة مع سائر بلدان المنطقة، بل وأغلب بلدان العالم. لذلك يبدو واضحًا هلعها مما يجري تسميته، أحيانًا، بـ«القنبلة الديمغرافية» الاسلامية.

بعض أوضاع الأقلية العربية في اسرائيل (مؤشر البروفسور سموحة وملحق هآرتس): من آخر الدراسات، حول هذه الاوضاع، دراسة وضعها استاذ علم الاجتماع في جامعة حيفا البروفسور سامي سموحة بعنوان «مؤشر العلاقات بين اليهود والعرب»، ومنها مقتطفات نشرتها «الحياة» (٢٧ ايار ٢٠٠٤، ص٥) وأشارت فيها إلى أن نتائج بحث الدراسة نشرتها ايضًا صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية. وفي ما يلي ما جاء في «الحياة» (كتبه أسعد تلحمي من الناصرة):

ازداد المواطنون العرب (فلسطينيو العام ١٩٤٨) اغترابًا إزاء تعامل مؤسسات الدولة العبرية معهم، وإزاء موقف المجتمع الاسرائيلي عمومًا الذي شهد ميلًا كبيرًا نحو اليمين وبات يرى في عرب الداخل «عدوًا من الداخل» لا يجدر التعاطي معهم بل ينبغي تقييد حرياتهم بداعي «تطرفهم» الذي انعكس في هبّتهم الجماهيرية التضامنية مع الانتفاضة في مطلع تشرين الاول ٢٠٠٠.

وبيّن المؤشر، الذي اعتمد لقاءات شخصية مع ٧٠٠ عربي و٧٠٠ يهودي، قلق المواطنين العرب من احتمال قيام الدولة العبرية بترحيلهم عن وطنهم (ترانسفير) ومخاوفهم من لجوء المواطنين اليهود إلى العنف الجسدي ضدهم.

ووفقًا للارقام فإن ٥٥٪ من العرب يخشون الـ«ترانسفير» و٨١٪ يخشون المساس بحقوقهم و٧٩٪ قلقون من مصادرة اراض عربية و٥١٪ من ضم منطقة المثلث – داخل الخط الأخضر – إلى الدولة الفلسطينية العتيدة رغمًا عن ارادة سكانها العرب و٧٠٪ من تعرضهم إلى العنف سواء من الدولة أو من اليهود.

ورأى ٧٥٪ من اليهود، الذين استُطلعت آراؤهم، أن المواطنين العرب يعرّضون الدولة العبرية إلى الخطر بسبب تكاثرهم الطبيعي و٧٦٪ بسبب نضالهم من أجل تغيير «الطابع اليهودي» للدولة و٨٥٪ بسبب دعمهم كفاح الشعب الفلسطيني (في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧) و٧٧٪ متخوفون من احتمال قيام العرب بتمرد شعبي و٨٢٪ من احتمال تقديم العون للعدو.

ويدّعي المؤشر حصول اعتدال في مواقف المواطنين العرب من مسائل سياسية وأن ١٠٪ منهم ينفون حق اسرائيل في الوجود مقابل ٢١٪ عام ١٩٧٦، وأن ١٨٪ يؤيدون إقامة دولة فلسطينية في حدود «فلسطين التاريخية» من العام ١٩٤٧ فيما كانت نسبتهم عام ١٩٧٦ نحو ٥٩٪.

من جهة ثانية، يؤكد مؤشر البروفسور سموحة تبني اليهود مواقف أكثر تعنتًا وتطرفًا، إذ قال ٢٣٪ (١١٪ عام ٢٠٠١) إنهم يؤيدون سلب العرب حقهم في الحياة كأقلية، وأيد ٣٦٪ (٢٧ في العام ٢٠٠١) سلبهم حق التصويت للكنيست و٤٣٪ رأوا وجوب أن تشجع الدولة المواطنين العرب على مغادرتها فيما أعلن ٣٥٪ رفضهم إقامة علاقات صداقة مع العرب.

ويرى البروفسور سموحة في الارقام الواردة تأكيدًا لاعتدال المواطنين العرب مقارنة بسنوات كثيرة خلت؛ ويرى ان البحث جاء بنتائج تشير إلى أن التوجه العام في الرأي العام العربي في الداخل يقوم على الارتداع من المواجهات والصدام على خلفية قومية وهروبًا من القضايا السياسية. ويدعم استنتاجه هذا بتراجع النشاطات الاجتماعية وتدني نسبة المشاركين في الانتخابات البرلمانية الأخيرة إلى ٦٢٪ وفشل الاحزاب السياسية في الانتخابات البلدية مقابل فوز قوائم الحمائم و«تحطم» الحركة الاسلامية (الجناح الجنوبي) الذي انعكس في الانتخابات البرلمانية والبلدية.

ونشرت نتائج البحث في ملحق خاص بالمواطنين العرب يصدر للمرة الاولى عن وسيلة اعلام عبرية (صحيفة هآرتس) تضمن تقارير ونتائج استطلاعات للرأي العام كثيرة تناولت مناحي الحياة المختلفة في الوسط العربي، منها:

– متوسط الأجور للعامل اليهودي هو ٤٢ شيكل للساعة (نحو ١٠ دولارات) مقابل ٣٠ للعامل العربي (٧ دولارات).

– فقط ١٧٪ من النساء العربيات يخرجن إلى العمل مقابل ٥٠٪ من النساء اليهوديات.

– نسبة اصحاب المهن الحرة من اليهود ضعفا النسبة لدى العرب.

– الصناعات المتطورة ترفض قبول العرب، وأمام خريجي الجامعات أحد خيارين: العمل في حقل التعليم أو مغادرة البلاد.

– ٢٦٪ من القتلى في حوادث الطرق (في العام ٢٠٠٣) كانوا من العرب و٥٤٪ من الاطفال الذين قتلوا في حوادث كهذه عرب و٣٠٪ من السائقين الذين تعرضوا لحوادث طرق عرب، وذلك بسبب البنى التحتية السيئة للطرق والشوارع في البلدات العربية.

– المحاكم الاسرائيلية تصدر أحكامًا قاسية ضد متهمين عربًا مقارنة بيهود يحاكمون بتهم مماثلة.

– فقط ٣٠٪ من البيوت العربية مرتبطة بشبكة الانترنت (٤١, ٣٠١ موقع انترنت لكل ألف شخص في اسرائيل، العام ٢٠٠٢).

ويتضمن الملحق (ملحق صحيفة هآرتس) تقارير مطولة عن المخططات الحكومية الجاهزة لنهب اراض بدو النقب والجليل بهدف تهويد المنطقتين، وينقل عن مسؤولين أمنيين كبار اعتبارهم تشبث بدو النقب بأراضيهم نذير انتفاضة جديدة على الابواب. كما شمل حديثًا مطولًا مع مسؤولين في جهاز الأمن العام (شاباك) ادعوا انهم حذروا الحكومات المتعاقبة من عواقب مواصلة سياسة التمييز ضد المواطنين العرب ووجوب وضع خطة استراتيجية تقوم على ردم الهوة والعمل على تحقيق مساواة في الحقوق مقابل مطالبة العرب بـ«الولاء للدولة». ويستذكر أحدهم ملاحقة الجهاز (شاباك) للحزب الشيوعي الاسرائيلي ولجنة المتابعة العليا لشؤون عرب الداخل، مضيفًا أن الجهاز بات يرى في الحركة الاسلامية وفي التجمع الوطني الديمقراطي برئاسة الدكتور عزمي بشاره، كتنظيمين حلًا محل الحزب الشيوعي في التطرف والتحريض والتآمر على الدولة العبرية.

إحصاءات لدراسات أخرى سابقة: «التقديرات (١٩٩٩) لعدد عرب اسرائيل تدور حول ١,١ مليون نسمة، أي نحو ١٩٪ من مجموع سكان اسرائيل. وقد بلغ معدل زيادتهم السنوية خلال الخمسين سنة الماضية ٣,٤٪، أي ما يساوي معدل الزيادة في عدد سكان اليهود. لكن نصف الزيادة في عدد اليهود مصدره الهجرة، بينما ترجع الزيادة في عدد السكان العرب كلها إلى الزيادة الطبيعية، أي معدل الولادات.

«وبفضل خصوبتهم المرتفعة، فإن فلسطينيي الضفة والقطاع (٦ أطفال للمرأة الواحدة) وفلسطينيي اسرائيل (٤,٢ أطفال للمرأة الواحدة) يتمتعون برأسمال ديمغرافي يزيد ثلاث أو اربع مرات عن الرأسمال الديمغرافي اليهودي... ووفقًا لهذه الوتيرة فإن الفلسطينيين سيشكلون الأغلبية السكانية بين العام ٢٠٠٧ والعام ٢٠١٣ على ارض فلسطين التاريخية، إذ ستصبح نسبتهم بين ٥٢ و٥٦٪ من مجموع السكان. ولا بد أن يعني هذا الأمر قيام تسوية مستحيلة بين الديمغرافيا والديمقراطية: فإما أن يكون القرار بيد الأكثرية فتكون السيطرة للفلسطينيين، وإما أن يكون على اسرائيل انتهاج نظام عنصري» (يوسف كرباج، المعهد الوطني للدراسات الديمغرافية، باريس، لوموند ديبلوماتيك، نيسان ١٩٩٩، ص١٣).

وثمة دراسات كثيرة اظهرت وأكدت أن عرب اسرائيل يعانون التمييز في التوظيف على رغم أن القانون يمنع ذلك. والفئة التي تشعر بأكبر درجة من الاحباط هم خريجو الجامعات العرب. ومن مجموع ٦٤٠ من كبار موظفي الحكومة أو مدراء شركات القطاع العام لا يزيد العرب على ثلاثة (إحصاء ١٩٩٩). كما لا يتجاوز عددهم ١٥ شخصًا بين الاعضاء الـ١٠٦٠ المعينين في مجالس إدارة شركات القطاع العام. ولا يختلف الحال كثيرًا في القطاع الخاص. ويجد هذا الوضع تعبيره في تفشي الفقر وتدهور ظروف السكن لدى المراتب الدنيا. فالبلديات العربية كلها تقريبًا تقع ضمن الدرجات الخمس الادنى على مقياس من عشر درجات تعتمده مكاتب الاحصاء والدراسات. وأما عن نسب ملكية الاراضي، فقد «قدّر الخبير زياد أبو زياد أن عرب اسرائيل شكلوا في ١٩٤٨ نسبة ١٨٪ من السكان وامتلكوا ٢٥٪ من الاراضي. أما الآن فلهم النسبة نفسها تقريبًا من السكان، لكن ملكيتهم انخفضت إلى ٤٪ من الاراضي. وحسب تقديراته فإن حصة كل مواطن يهودي من الارض تبلغ ٤,٢ دونم مقابل ٠,٧ دونم للمواطن الاسرائيلي الفلسطيني» (دان ليون، من سكان القدس الغربية ومدير التحرير المشارك لمجلة «بالستين-اسرائيل جورنال»؛ «الحياة»، ٢٦ نيسان ١٩٩٨).

عدد اليهود في العالم: في آخر احصاء (٢٠٠٤) أصدرته الوكالة اليهودية، يبلغ مجموع اليهود في العالم ١٣ مليون نسمة. والتجمع الأكبر لهم ليس في اسرائيل، بل في الولايات المتحدة. وتوزيعه هو على الشكل التالي:

- الولايات المتحدة الاميركية ٥,٩٤٠ مليون.
- فرنسا ٤٩٨ ألفًا.
- كندا ٣٧١ ألفًا.
- بريطانيا ٣٠٠ ألف.
- روسيا ٢٥٢ ألفًا.
- الأرجنتين ١٨٧ ألفًا.
- ألمانيا ١٠٨ آلاف.
- أوستراليا ١٠٠ ألف.
- البرازيل ٩٧ ألفًا.
- أوكرانيا ٩٥ ألفًا.
- جنوب أفريقيا ٧٥ ألفًا.
- هنغاريا (المجر) ٥٠ ألفًا.
- المكسيك ٤١ ألفًا.
- ايطاليا ٢٩ ألفًا.
- ايران ٢٥ ألفًا (يذكر الايرانيون أن عدد اليهود في ايران ١١ألفًا. لكن الوكالة اليهودية تعتقد أن هناك ١٤ ألفًا آخرين يعيشون في ايران في الخفاء ويضطرون لإنكار دينهم اليهودي بدعوى الخوف من النظام).
- تركيا ١٨ ألفًا.
- اسبانيا ١٢ ألفًا.
- الصين ألف يهودي.

١٢

في المجموعة الجغراسية: الهند والأطراف

نيبال، بوتان، بنغلادش، سري لانكا، مالديف، الهند (وكشمير).

في بنغلادش ومالديف: دولتان مسلمتان، لكن فضاءهما هندوسي بالدرجة الأولى، وبوذي بالدرجة الثانية.

– تشكل الأكثرية المسلمة في بنغلادش نحو ٨٧٪ من مجموع السكان البالغ نحو ١٤٥ مليون نسمة. الهندوس ١٢٪، ٠,٦٪ بوذيون. الاسلام دين الدولة منذ ٧ حزيران ١٩٨٨.

في القرن الثامن عشر، بدأ الاستعمار البريطاني يدير شؤون بنغلادش كجزء من الامبراطورية البريطانية في الهند. مع التقسيم ونشوء دولة باكستان (١٩٤٧)، أصبحت «بلاد البنغال» تدعى باكستان الشرقية التي كانت تشكل إحدى المقاطعات الخمس التي كانت تؤلف باكستان. وعلى أثر تنامي دعوة البنغال للانفصال عن باكستان، ومساعدة الهند لهذا المطلب حتى عسكريًا وبالحرب ضد باكستان، أعلن، في كانون الاول ١٩٧١، ولادة دولة بنغلادش المستقلة.

في مالديف، الأكثرية المسلمة تصل إلى نحو ٩٨٪ من مجموع السكان البالغ نحو ٣١٠ آلاف نسمة. وهم مسلمون سنّة (دين رسمي) منذ اعتناقهم الاسلام في القرن الثاني عشر، وكانوا يعتنقون البوذية قبل ذلك. وكان لاتصال التجار العرب بهم أثر حاسم في تحولهم إلى الاسلام.

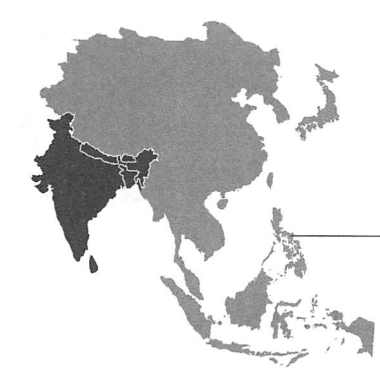
تتمتع مالديف، بين مختلف الدول المسلمة، وفق برنامج الأمم المتحدة للتنمية العام ٢٠٠٠ (PNUD) بأعلى نسبة في محو أمية البالغين (٩٦٪). وأشار البرنامج إلى أن حكومة الرئيس مأمون عبد الغيوم منكبّة على سياسة تأكيد هويتها الاسلامية، السياسة التي تؤمن لها دعم دول الخليج، كما، وفي الوقت نفسه، على سياسة تحديث البلاد.

في نيبال: يشكل المسلمون أقلية من نحو ٢,٧٪ من مجموع السكان البالغ نحو ٢٤ مليون و٧٠٠ ألف نسمة. الهندوس نحو ٩٠٪ (وكانت الهندوسية دينًا رسميًا حتى العام ١٩٩٠)؛ البوذيون نحو ٥,٨٪ (غالبيتهم من أتباع الماهايان واللامبين). وهناك ١,٥٪ من مختلف الأديان الأخرى.

انفتحت النيبال على العالم الخارجي وظهرت كدولة ذات سيادة ابتداء من القرن السابع. وفي أواخر القرن التاسع، بدأت تلعب دور الاتصال بين الصين والهند، وتحولت كاتماندو وباتان إلى مركزين تجاريين مهمين على الطريق الرابطة بين الصين والهند.

وفي القرن الثاني عشر أصبحت النيبال، بفضل موقعها الجبلي الحصين، ملجأ لرجال الدين البوذيين ولحكام الهند الفارين من أمام جيوش الفتح الاسلامي. مع النفوذ البريطاني، ابتداء من ١٨١٦، بدأ التجار المسلمون يدخلون البلاد ويعملون على نشر الاسلام.

المسجد الوحيد في العاصمة كاتماندو خرّبه المتظاهرون الغاضبون في الأول من أيلول ٢٠٠٤ احتجاجًا على قتل ١٢ نيباليًا (بذبح أحدهم وبالرصاص للآخرين) في العراق.



آسيا: الهند والأطراف

الهند، نيبال، بوتان، بنغلادش، سري لانكا، مالديف

نيبال
نيودلهي
كتمندو
تيمبو
بوتان
بنغلادش
داكا
الهند
سري لانكا
كولومبو
مالديف
مال

في بوتان: يكاد ينعدم وجود المسلمين في بوتان التي تعد نحو مليونين و٢٠٠ ألف نسمة. البوذية دين الدولة الرسمي، ورجال الدين البوذيون ركن من أركان السلطة والاستقرار فيها، ويأتون مباشرة بعد الملك، مقر كبير اللاما في المقر المركزي للحكومة.

في سري لانكا: تشكل الأقلية المسلمة نحو ٩٪ من مجموع السكان البالغ نحو ١٩ مليون نسمة. البوذيون ٦٩٪ (٩٠٪ منهم سنهاليون)، الهندوس ١٤٪ (٨٠٪ منهم تاميليون)، المسيحيون الكاثوليك ٨٪.

عرف الاغريق سري لانكا منذ القديم بسبب موقعها على الطريق البحري الذي يصل شرق افريقيا بآسيا الجنوبية، واكتشفها العرب في القرن الثامن، وقامت بدور محطة تجارية للعرب والصينيين (احتل الصينيون جزءًا من الجزيرة بين ١٤٠٨ و١٤٣٨) عدة قرون.

تعد سيلان (الإسم الذي كانت الجزيرة معروفة به قبل إسم سري لانكا) مركزًا للنشاط التجاري منذ أقدم العصور لما اشتهرت به من إنتاج التوابل والأخشاب والجواهر. وكان العرب من أقدم الأمم التي لها علاقات تجارية مع سيلان، لذا اتخذوها موطنًا لهم وأطلقوا عليها إسم «سرنديب» أو جزيرة الياقوت. ومع ظهور الاسلام وانتشاره ازداد هذا النشاط التجاري، فكانت البضائع تنقل من سيلان إلى اليمن، ومنها بالقوافل إلى انحاء العالم الاسلامي، وبالتالي كانت التجارة هي الجسر الذي عبر عليها الاسلام إلى جزيرة سيلان. وكان انتشار الاسلام في سيلان شبيهًا إلى حد كبير بانتشاره في أقطار جنوب شرق آسيا، كما كان لمسلمي جنوب الهند دور بارز في نشر الاسلام في سيلان. واستطاعت المجموعة الاسلامية فيها أن تحظى بنفوذ كبير، إلا أن الدول الاستعمارية التي احتلت سيلان (البرتغال، هولندا، انكلترا) قلّصت نفوذ المسلمين في الجزيرة، حتى أن هذه الدول أبادت قرى مسلمة بأكملها وحاولت إزالة الوجود الاسلامي من الجزيرة. وأخذ المسلمون يتلمسون طرقًا يستطيعون من خلالها إثبات وجودهم، فكان الاهتمام بالتعليم الحديث والاستفادة منه.

حاول المصلح الاجتماعي محمد قاسم سيدي لبي تطوير دراسة اللغة العربية بين السيلانيين، خصوصًا وانه كان قد ازدهر أسلوب جديد لتدريس اللغة التاميلية، لغة مسلمي سيلان، وذلك عن طريق كتابتها بالأحرف العربية، واللغة التاميلية تشبه إلى حد كبير اللغة السواحيلية، كما قام في الفترة ذاتها علماء من جنوب الهند بزيارة سيلان وحضوا المسلمين على التعليم، وكان من بين هؤلاء العلماء عالم يدعى مابلي الذي يعد من كبار مفكري جنوب الهند، وقد كتب عدة مؤلفات باللغتين العربية والتاميلية أشهرها كتابه «فتح الديانة» في الفقه الاسلامي بأسلوب شيّق بعيدًا عن تعقيدات المصطلحات الفقهية.

كان ذلك في العقود التي سبقت الاستقلال مباشرة. ومع استقلال سيلان (١٩٤٨)، أصبح المسلمون يلعبون دورًا مميزًا في الحياة العامة ولهم دور في المجالات الاقتصادية والادارية. وقد خطوا خطوات واسعة في التعليم، ودخلت اعداد كبيرة منهم الجامعات، وهم الآن يشغلون جانبًا من الوظائف الادارية في الدولة. كما يعملون في التجارة، وخصوصًا تجارة الاقمشة والأحجار الكريمة، كما أن لهم محاكمهم القضائية الخاصة بهم. وتخصص إذاعة سيلان (سري لانكا) ساعة كل يوم لبث البرامج الاسلامية، ويعد عيد الفطر والأضحى عطلة رسمية في البلاد.

لكن، من المشكلات التي يواجهها المسلمون هناك هجرتهم اللغة التاميلية وإقبالهم على تعليم اللغة السنهالية التي أصبحت لغة الحياة اليومية. والمشكلة انه لا توجد مؤلفات اسلامية باللغة السنهالية. أما كبرى مشكلات المسلمين فتنحصر في مشكلة التاميل وحروبهم في المناطق الشمالية والشرقية من سري لانكا. فالمسلمون في هذه المناطق يواجهون حربًا يشنها «نمور التاميل» الذين يحاولون طردهم.

وتعتبر «الجامعة النظيمية الاسلامية» أكبر انجازات مسلمي سري لانكا، وقد جاءت هذه الجامعة بمبادرة شخصية من أحد الوجهاء المسلمين السري لانكيين وهو الحاج محمد نظيم اسماعيل. تحتل الدراسات الاسلامية، في هذه الجامعة، جانبًا مهمًا إلى جانب تدريس بعض العلوم العصرية الحديثة وتلقينها للشباب المسلمين «الذين تخلفوا عن البوذيين والهندوس في مجال العلم». وقد تأسست الجامعة في ١٩ آب ١٩٧٣، وأنفق الحاج نظيم ما يقرب من ٦٠ مليون روبية سيلانية. وقد دعا كبار العلماء وخبراء التعليم من مسلمي الجزيرة وكوّنوا لجنة لدراسة متطلبات الجامعة، ووضعت الخطط والمناهج الدراسية. وبمؤازرة من بعض الجامعات الاسلامية مثل جامعة الأزهر، وجامعة الإمام بن سعود الاسلامية، وجامعة أم القرى، وجامعة عمر آباد في جنوب الهند، وندوة العلماء في لكنهو في الهند، وبعض المعاهد الاسلامية في باكستان، تمّ وضع منهج متكامل للجامعة ولا سيما في العلوم الدينية. ولقد تخرج من الجامعة حتى أواخر ١٩٩٥ نحو ٣٥٠ طالبًا يتقنون العلوم الدينية الشرعية وكذلك العلوم الحديثة. وتقوم في سري لانكا مجموعة من المدارس الاسلامية بتدريس اللغة العربية والعلوم الاسلامية، لكنها تسير وفق منهج قديم، وهذا ما تحاول الجامعة النظيمية تعويضه (ما ورد عن التعليم وعن هذه الجامعة، عن مجلة «العربي»، العدد ٤٤٤، تشرين الثاني ١٩٩٥، ص١٣٩-١٤١).

في الهند

التعداد السكاني وفق التوزع الديني: تعد الأقلية المسلمة نحو ١٢٠ مليون نسمة من مجموع السكان البالغ نحو مليار و٥٠ مليون نسمة (تقديرات العام ٢٠٠٤). أما توزع السكان على الاديان في الهند فيقتضي العودة إلى الاحصاء الرسمي الذي جرى في العام ١٩٩١ وأعطى الارقام والنسب التالية:

- هندوس: ٦٧٢,٥ مليون نسمة (٨٢,٨٪) (الاعتقاد بقدسية البقر لدى الهندوس متأت من إيمانهم بعودة أجساد الأموات إلى الحيوانات. وهو اعتقاد تبناه الآريون الهندو-أوروبيون إثر اتصال طويل بالدرافيديين الذين يعتنقون معتقدات إحيائية).
- مسلمون: ٩٥,٢ مليون نسمة (١١,٧٪)، ويسكنون بصورة أساسية ولايات: أولتار برادش، البنغال الغربية، بيهار، كيرالا، أسّام، أندهارا برادش، كارناتاكا، تاميل نادو وراجستان. وغالبية مسلمي الهند تتكلم اللغة الأوردية.
- مسيحيون: كاثوليك ١٤ مليونًا، وأرثوذكس مليونان، وبروتستانت ٩ ملايين.
- السيخ: ١٥,٢ مليون نسمة (١,٨٪)، ويسكنون خصوصًا في البنجاب، ويشكلون ١٤٪ من عديد الجيش الهندي، وكانوا يشكلون ٢٥٪ من هذا العديد في العام ١٩٤٧ (أصل عقيدة السيخ الدينية الهندوسية والبرهمية، ولكنها متأثرة إلى ابعد الحدود بالاسلام).
- البوذيون: ٦,٣ ملايين (٠,٨٪)، ويسكنون بصورة خاصة مناطق مهاراشترا.
- الجاينيون Jainistes: ٣,٣ ملايين (٠,٤٪)، ويسكنون مهاراشترا وراجستان وغوجارات.
- البارسيون Parsis: ١١٥ ألفًا.
- واليهود: ٣٠٠ ألف.

المرحلة الاسلامية في تاريخ الهند (٧١٣-١٧٦٤): في العام ٧١٣، غزا الحجاج (عامل الخليفة على المناطق الشرقية) بلاد السند، وأوقف الفتح هناك بسبب ما كانت تتعرض له الخلافة في بغداد من مصاعب، فأقامت أسرة الغزنويين مملكة اسلامية في جبال غزني Ghazni عاشت حتى ٧٤٠ حيث هُزمت في حرب ضد إحدى الممالك المجاورة (غاراجا-براتيهارا).

وفي خضم الخلافات والنزاعات بين الممالك الأسروية الهندية، نهض، في ٩٩٧، محمود الغزني (٩٧١-١٠٣٠)، وكان قد توصل إلى استعادة دولة الغزنويين، وأعلن نفسه ملكًا، وبدأ بشن غارات متلاحقة (بين ١٠٠٠ و١٠٢٥) على راجا لاهور، وغزا البنجاب وأطاح الملوك الهنود فيها.

وفي ١١٩٢، انتصر محمود الغور (توفي ١٢٠٦) ملك غزني والبنجاب على ملك دلهي بريتهفي راج، وأسس سلطنة اسلامية في دلهي. فكانت أول دولة اسلامية في الهند، وتعاقب عليها من ١٢١١ حتى ١٥٦٥ ثلاثة وثلاثون سلطانًا، وكان أشهرهم محمد بن طغلك (١٣٢٥–١٣٥١).

من أبرز الصعوبات التي واجهتها الدولة الاسلامية هناك: ١– إنقسامات، في أساسها استقلال البنغال (١٣١٤) ثم ديكان (١٣٤٧) ثم غوجارات (١٣٩١)، فضلًا عن انقسامات دينية وتأسيس طائفة السيخ (١٥٠٤)؛ ٢– اعتداءات خارجية، أبرزها الغارة التي شنّها المغول بقيادة تامرلان على دلهي (١٣٩٨)؛ ٣– مقاومة الهندوس للاسلام.

في نيسان ١٥٢٦، غزا بابور Babur (١٤٨٣–١٥٣٠)، حفيد تامرلان وجنكيزخان، الهند من البنجاب حتى حدود البنغال بعد انتصاره على سلطان دلهي (٢١ نيسان ١٥٢٦). وتعاقب بعده على الملك في الهند أبناؤه وأحفاده: هومايون، شيرشاه، إسلام شاه، فيروز، محمد أكبر. ونجح بعضهم في توسيع رقعة المملكة وتوحيدها ونشر «دين الله»: سلام ووحدة في الهند الشمالية، مساجد، ضروح الأولياء، حدائق... وكان المقر الملكي في أغرا في حين كانت دلهي عاصمة إسمية.

وعند وفاة محمد أكبر (١٦٠٥)، كانت الدولة مقسمة إلى ١٥ مقاطعة، وكانت تعد نحو ١٠٠ مليون نسمة. وخلفه ابنه دجاهنغير الذي ملك حتى ١٦٢٧، فخلفه حفيده داوار بخش، وبعده شاه دجاهان الذي بنى «تاج محل»، وهو ابن دجاهنغير.

وفي أيام أورنغزيب ألنغير (ابن شاه دجاهان) الذي اعتلى العرش في تموز ١٦٥٨، أسس شيفاجي بهونسلي (١٦٢٧–١٦٨٠) امبرطورية «مارات» الهندوسية. فنشبت بين الدولتين، المغولية الاسلامية والهندوسية، حروب مستمرة، محورها الاساسي السيطرة على ديكان Deccan. وبدأت امبراطورية المغول في الأفول بعد موت أورنغزيب في العام ١٧٠٧، وقضي عليها نهائيًا في العام ١٧٦٤.

مسلمو الهند إبان التغلغل الاوروبي (١٤٩٧–١٧٦٣): نزل البرتغالي فاسكو دي غاما في كاليكوتا في ٢٠ أيار ١٤٩٨، وبادر إلى دعم راجا كاليكوتا الهندوسي في صراعه مع المسلمين. وأما الدعم البرتغالي الكبير للهندوس فتمثل في المعركة التي خاضها فرنشيسكو دي ألميدا، نائب الملك البرتغالي على الهند، وتوصل فيها إلى القضاء على الاسطول التركي–المصري (١٥٠٩). فصفت للبرتغال أجواء المحيط الهندي وأصبحت الممالك الهندوسية في الهند في منأى عن خطر المسلمين.

وبعد عدة انتصارات حققها الانكليز على البرتغاليين، منح حاكم كاليكوتا المسلم «المغولي الأكبر» الانكليز حرية التجارة (١٧١٧). وفي ١٧٣٩، استولى ندير شاه (شاه ايران) على دلهي، وانزل بأهلها المذابح لاسبوع كامل. وفي ١٧٥٧، أجلس الانكليز على عرش الدولة المسلمة المير جعفر (البنغال). وبمساعدة الانكليز، حقق المغول المسلمون انتصارًا على فدرالية دول المارات الهندوسية في معركة بانيبات (١٧٦١)، وبدأ الانكليز بعدها يضمون تباعًا دول المارات الهندوسية (وكانت نهاية الامبراطورية الماراتية في ١٨١٧). وكانت دول المارات الهندوسية، قبل ذلك، تتحالف مع الفرنسيين (في تنافسهم مع الانكليز والهولنديين) في وجه اعدائها المغول المسلمين حلفاء الانكليز.

مسلمو الهند في فترة «الهند البريطانية» (١٧٦٣–١٩٤٧): مع معاهدة باريس في ١٧٦٣، ونتيجة لهزيمة الفرنسيين أمام الانكليز، بدأ تاريخ الهند الحديث، بدأت «الهند البريطانية»، حيث أصبحت لبريطانيا السيطرة والحكم على غالبية المناطق التي تشكل اليوم الهند وباكستان وبنغلادش إضافة إلى المناطق في المجموعة الجغراسية التي نحن بصددها.

صفا الجو إلى حد كبير أمام الحكم البريطاني الذي راح يتوسع جنوبًا نحو سري لانكا وشمالًا نحو البنجاب (حيث وقعت حرب بين السيخ والبريطانيين انتهت بمعاهدة لاهور ١٨٤٦ كرّست النفوذ البريطاني في البنجاب. ثم استولى البريطانيون على كشمير، وما

لبثوا أن باعوها إلى الزعيم الهندوسي غوالاب سينغ من مدينة جامو، الذي كان قد غيّر موقفه وأيّد البريطانيين. وبذلك، خلق الانكليز «مشكلة كشمير»، وأصبح غوالاب سينغ، بعد معاهدة لاهور، مهراجا لمملكة واسعة لم تحدد حدودها بشكل واضح.

ثورة ١٨٥٧-١٨٥٩: ما كاد تشارلز كانينغ يستلم مهامه كحاكم بريطاني على الهند حتى هبّت في وجهه حركة عصيان كانت من الاتساع والأهمية إلى حدّ اعتبرها البعض بمثابة الحرب الهندية الاولى من أجل الاستقلال.

نشبت حركة العصيان في صفوف جيش البنغال في ١٠ أيار ١٨٥٧ في ميروت Meerut عندما انبرى جنود الجيش لفك أسر رفاقهم الذين أودعوا السجن بعد رفضهم التعامل مع نوع جديد من الذخيرة يتضمن قضم جزء منها مزيّت بشحمة مصنوعة من دهن البقر ودهن الخنزير (ما يتعارض بصورة أساسية مع معتقداتهم الدينية: شحم البقر بالنسبة إلى الهندوس، وشحم الخنزير بالنسبة إلى المسلمين). ولم يثنِ المتمردين والعصاة من الجنود الهندوس والمسلمين تراجع السلطات البريطانية عن استخدام نوع الذخيرة موضوع الاحتجاج، بل تحول عصيانهم إلى ثورة شعبية عارمة. وزاد من حماس المتمردين والثوار موقف الاستعلاء العنصري الذي كان يتخذه الضباط البريطانيون، وصدور قانون عام ١٨٥٦ الذي نصّ على حق بريطانيا في إرسال الجنود للخدمة القتالية خارج الهند. وأمعنت بريطانيا في قهر شعوب الهند واحتقرت العادات والتقاليد والمؤسسات الهندية، وحرّضت الطبقات الريفية بعضها على بعض لزيادة استغلالها ثروات البلاد، وفرضت اللغة الانكليزية وأطلقت يد الارساليات الاجنبية لزعزعة موقع الديانات المحلية.

توصل الثوار، في الشهور الاولى من حركتهم إلى احتلال مدينة دلهي ومحاصرة لكناو. لكن البريطانيين تمكنوا من فك الحصار عن لكناو في خريف ١٨٥٧، ثم قاموا بحملة انتهت في نيسان ١٨٥٩ بإعادة سيطرتهم على البلاد. وقد عانى الثوار من غياب القيادة الحازمة وانعدام وضوح الرؤية السياسية إلى جانب استفادة الانكليز من التناقض بين السيخ والمسلمين والانقسامات في صفوف الثوار. وبعد سيطرتهم على الموقف عمد الانكليز إلى الانتقام الوحشي من السكان. فأجبروا جميع سكان دلهي للخروج إلى العراء وقتلوا الآلاف من السكان بدون محاكمة ثأرًا لبريطانيين وأوروبيين مدنيين قُتلوا أثناء الثورة (تقول بعض المراجع إن الثوار ذبحوا، في يومي ٢٥ حزيران و١٥ تموز ١٨٥٧، ٥٠٠ أوروبي في كيوينبور Cawnpore). وكان للإجراءات الانتقامية الاستعمارية أثر عميق في نشر الشعور القومي بالعداء للحكم البريطاني، وزادت الرغبة في النضال من أجل الاستقلال.

مشاركة ضعيفة للمسلمين في حزب المؤتمر: تأسس حزب المؤتمر الهندي في ١٨٨٥ كحزب معارض للوجود البريطاني، وقاد الهند إلى الاستقلال، واستمر يحكم حتى مطلع تسعينات القرن العشرين، وبعد انقطاع نحو عشر سنوات عن الحكم عاد إليه في مطلع صيف ٢٠٠٤.

بدأت فكرة إنشاء حزب المؤتمر الهندي تبرز بفضل جهود عدد من الهنود والبريطانيين معًا من أمثال ألان أوكتافيان هيوم (١٨٢٩-١٩١٢) كمحاولة لجمع التشرذمات السياسية الهندية بهدف تكوين ثقافة سياسية شعبية موحدة وتشجيع التجارة والصناعة وتبني وسائل لتدعيم الوحدة الوطنية بين المذاهب الدينية كافة. وعقد الحزب مؤتمره الاول في بومباي عام ١٨٨٥، وضم أعضاء ذوي اتجاهات سياسية متباينة. فكان منهم الليبرالي الموالي للبريطانيين والراديكالي المطالب بالاستقلال التام، وكانوا في أغلبيتهم من النخبة الهندية المثقفة، ومن جميع الأديان في الهند.

أما مشاركة المسلمين في حزب المؤتمر فكانت محدودة قياسًا على غيرهم من أبناء الديانات الأخرى في الهند، ذلك أن زعيمهم سعيد أحمد خان اعتبر أن الحزب لا يمثلهم. وقد بقي المسلمون منكفئين عن الحزب إلى أن اطمأنوا إلى سياسته التي أصبحت أقرب إلى الحكم

البريطاني، فانضم إليه عدد كبير منهم. وبعد اندلاع الحرب العالمية الاولى حيث وقفت تركيا، زعيمة العالم الاسلامي آنذاك، في المعسكر المعادي لبريطانيا، تضعضع وضع المسلمين الهنود وانقسموا في مواقفهم.

فمع نشوب الحرب العالمية الاولى، قدّم حزب المؤتمر ولاءه لبريطانيا، وبدأ يقدم المساعدات لها عبر إرسال المحاربين إلى ميادين القتال. وفي مؤتمره في مدينة مدراس عام ١٩١٥، أكد الحزب على أن المساهمة في المجهود الحربي البريطاني ستجلب الحرية للبلاد. لكن هذا المؤتمر لم يحل دون توجه آخر اعتمد النضال العنفي ضد الاستعمار كما برز في مؤتمر لكناو Lucknow الذي أكد على ضرورة أن يحكم الهنود أنفسهم. وقد نتج عن ذلك ما دعي «ميثاق لكناو» الذي وضع برنامج «الحد الأدنى» المتفق عليه بين قطبي مؤتمر لكناو: حزب المؤتمر والرابطة الاسلامية التي كانت تمثل أغلبية مسلمي البلاد. وجرى في المؤتمر تحديد نسبة المقاعد لكل من الطائفتين، الهندوسية والاسلامية، في الانتخابات. وفي السنة نفسها (١٩١٥)، برز غاندي كأبرز قائد للحركة الوطنية الهندية.

وسار غاندي منتهجًا خطًا استقلاليًا ومحاولاً إنشاء علاقات قوية مع أحزاب تحررية كثيرة في «العالم الثالث» وخصوصًا حزب الوفد المصري، ولكن على أساس مبدأ «اللاعنف». إلا أن توجه غاندي نحو الخلط بين السياسة والمعتقدات الدينية الهندوسية، على ما يقول المؤرخون، ادّى إلى ابتعاد المسلمين عن حزب المؤتمر. الأمر الذي زاد من الشرخ بين أتباع الديانتين.

حزب الرابطة الاسلامية، محمد جناح يطالب بدولة إسلامية: إبان الحرب العالمية الثانية، وتحديدًا في ١٩٤٣، عين اللورد أرشيبالد ويفيل Archibald Wavel (١٨٨٣–١٩٥٠) نائبًا للملك حاكمًا للهند. وفي ٦ أيار ١٩٤٤، أطلق سراح غاندي لدواعي صحية (بعد اعتقاله لسادس أو سابع مرة). وفي ٢٥ حزيران ١٩٤٥، عقد ويفيل، في سيملا، مؤتمرًا بهدف تشكيل مجلس تنفيذي يمهّد لقيام حكومة محلية. لكن زعيم المسلمين محمد جناح طالب بإقامة دولة اسلامية، في حين وقف زعماء حزب المؤتمر ضد اي تقسيم للهند. وبين تشرين الثاني ١٩٤٥ وصيف ١٩٤٦، شهدت البلاد اضطرابات دموية (طائفية، هندوسية-اسلامية أساسًا) ذهبت بأرواح الآلاف من الهنود (١٠ آلاف في كالكوتا وحدها). وفي ٢ ايلول ١٩٤٦، عين جواهر لال نهرو رئيسًا للحكومة.

أما حزب الرابطة الاسلامية فكان تعرض، منذ تأسيسه في العقدين الأولين من القرن العشرين، لعدة انشقاقات وانقسامات. ورغم ذلك، استطاع هذا الحزب، بزعامة محمد جناح، أن يقود المسلمين إلى إقامة دولة منفصلة ومستقلة لهم هي باكستان، بعد اكتساحه الانتخابات التشريعية التي جرت في الهند عام ١٩٤٥، ما منح محمد جناح السند القانوني للتحدث باسم المسلمين في شبه القارة الهندية. وتوفي جناح، في ١٩٤٩، بعد عام ونصف العام على استقلال باكستان، وبدأ حزب الرابطة الاسلامية يتعرض في باكستان لخلافات وتصدعات في داخله.

ولد محمد علي جناح (١٨٧٦–١٩٤٨) في كراتشي، وتميز بانفتاحه منذ أن تلقى جزءًا من تعليمه في كراتشي والجزء الآخر في بومباي، ثم التحق بكلية «لنكولن-إن» في انكلترا ليدرس القانون ويتخرج محاميًا في ١٨٩٦. فعاد إلى الهند ليمارس المحاماة، في كراتشي أولاً ثم في بومباي. انضم إلى حزب المؤتمر الهندي المطالب باستقلال الهند عن بريطانيا وبوحدة البلد الجامع لكل أبنائه وطوائفه. وبعد سنوات من نضاله في إطار حزب المؤتمر، اختلف جناح مع قيادات هذا الحزب، فتركه لينضم إلى صفوف حزب الرابطة الاسلامية، الذي كان لا يزال يعمل في ذلك الحين ضمن إطار وحدة الهند ويحاول أن يحصل للمسلمين على مكاسب لا تؤثر على وحدة الوطن.

بين ١٩٢٠ و١٩٢٩، قاد محمد علي جناح حزب الرابطة، وأصدر في ١٩٢٩ بيانه الذي تضمن ١٤ نقطة تطالب بتخصيص ثلث مقاعد المجلس التشريعي المركزي للمسلمين، ووضع تشريع دستوري يتضمن حماية دينهم ولغتهم وثقافتهم. ولما أعلن فريق من

الزعماء المسلمين استياءهم من سياسته المعتدلة والمساومة (كان جناح لا يزال في حزب المؤتمر الهندي ايضًا)، فضّل الهجرة إلى انكلترا (١٩٣٠)، ثم عاد (١٩٣٤)، وطالب في اجتماع الرابطة الاسلامية (١٩٣٧) بالاستقلال التام للمسلمين ضمن اتحاد فدرالي هندي-اسلامي. ثم صعّد مطالبه فنادى بتقسيم شبه القارة الهندية في اجتماع للرابطة في لاهور (١٩٤٠) وبقيام دولة اسلامية مستقلة إسمها باكستان تضم كل مسلمي الهند. ووافقت بريطانيا على مبدأ التقسيم، كما لاقى ذلك قبولًا من مسلمي الهند (١٩٤٦). وفي ١٤ آب ١٩٤٧، أعلن محمد علي جناح قيام جمهورية باكستان الاسلامية. فاعتبر مؤسس دولة باكستان. ولا يزال حزب الرابطة الاسلامية في باكستان الآن يشكل قوة سياسية في البلاد.

وثمة شخصية اسلامية كبيرة لعبت دورًا أساسيًا ايضًا في قيام دولة اسلامية في شمال شبه القارة الهندية، إضافة إلى وزنها الفكري والثقافي، محمد إقبال.

محمد إقبال (١٨٧٦-١٩٣٨): كاتب وشاعر وفيلسوف وحقوقي ورجل سياسة. ولد في البنجاب، وينتسب إلى أسرة قديمة برهمية دخلت في الاسلام منذ ثلاثة قرون، وكانت تقيم في كشمير ثم اضطرتها الظروف ان تهاجر إلى البنجاب حيث استقرت عائلة إقبال في سيالكوت. وبدأ محمد إقبال تعليمه هناك وظهرت فيه مخايل النبوغ، ودرس الادب الفارسي والعربي على مير حسن أحد الادباء النابهين. ثم انتقل إلى لاهور فدخل كلية الحكومة والتقى بها السير توماس أرنولد فأخذ عنه الفلسفة، ثم عُين مدرسًا للفلسفة في الكلية الشرقية في لاهور.

في ١٩٠٥، سافر محمد إقبال إلى أوروبا، فدرس في كمبريدج، ثم في ميونيخ حيث نال درجة الدكتوراه في الفلسفة. وألقى في انكلترا محاضرات في الاسلام. رجع إلى الهند في ١٩٠٨، وعمل في المحاماة. وما زال يزداد مكانة في السياسة والادب حتى بلغ من المجد وذاع صيته في الهند وغيرها. وحين وفاته يوم ٢١ نيسان ١٩٣٨ في مدينة لاهور قبل عقد من قيام دولة باكستان الاسلامية التي كان واحدًا من الساعين لقيامها، كان في عز نشاطه وتحركه كواحد من رجال الفكر والعمل في مجال تحديث الفكر الاسلامي.

كان عضوًا في الجمعية التشريعية في البنجاب (١٩٢٤ و١٩٢٦)، واشترك في مؤتمر الطاولة المستديرة في لندن (١٩٣١ و١٩٣٢). وفي ١٩٣٠، ترأس رابطة المسلمين الهنود التي كانت تدعو إلى تأسيس دولة اسلامية مستقلة في شمال الهند. وهو، في خضم ذلك كله، وضع العديد من المؤلفات باللغتين الفارسية والأوردية، كما كتب بعض الأشعار بالعربية. ومجموع شعره، رغم طابعه الصوفي، كان شعر رسالة أي انه كان يتضمن مواقف سياسية وفكرية ودينية واضحة. ومن بين أبرز مؤلفاته «تجديد الفكر الديني الاسلامي».

مجزرة طائفية: في ٣١ آذار ١٩٤٧، عين اللورد لويس مونتباتن L. Mountbatten (١٩٠٠-١٩٧٩) نائبًا للملك، وكان الحاكم البريطاني الأخير على الهند. وفي ليل ١٤-١٥ آب ١٩٤٧، أعلن استقلال الهند.

سبق إعلان استقلال الهند استقلال سيلان (سري لانكا) وبورما (مينمار)، وإنشاء باكستان الغربية (جزء من الهند) وباكستان الشرقية (التي ستصبح بنغلادش) مع احتفاظ الهند بأكبر المدن وبأكثر الثروات المنجمية والتجهيزات الصناعية وبثلاثة أرباع سكان شبه القارة الهندية. ومع قيام باكستان، جرت مذابح (هندوس-مسلمون)، وأعدم آلالاف، وانتشرت الأوبئة وعمّت المجاعة (نحو ٥٠٠ ألف قتيل خلال أسابيع قليلة)، ولجأ نحو ٦ ملايين مسلم من الهند إلى باكستان، ونحو ٨ ملايين هندوسي من باكستان إلى الهند، وظلّ في الهند نحو ٨٠ مليون مسلم.

مع إعلان استقلال الهند تحوّل ٦٢٤ مهراجا إلى مواطنين عاديين، واختارت بعض الولايات الانضمام إلى باكستان، لكن الهند اجتاحتها وأبقتها في دولة الاتحاد الهندي. وهذه الولايات هي: جوناغاد التي كان يسكنها ٧٥٠ ألفًا ٨٠٪ منهم هندوس، وحيدر آباد، وكشمير التي يشكل المسلمون ٧٧٪ من سكانها لكن حاكمها المهراجا طلب مساعدة الهند.

في آب ١٩٤٧، عين جواهر لال نهرو رئيسًا للحكومة. وفي أيلول أعلن غاندي صيامه عن الطعام لإحلال السلام في كالكوتا. وفي ١٣-١٨ كانون الثاني ١٩٤٨، صام من أجل أن يوقع الهندوس والمسلمون ميثاق سلام بينهم. وبعد اقل من اسبوعين، وتحديدًا في ٣٠ كانون الثاني، اغتاله ناتورام فيناياك غودس، الذي اعدم في ١٥ تشرين الثاني ١٩٤٩، وأعدم معه نارايان آبت العقل المدبر للإغتيال.

وسار نهرو، رئيس الوزراء، زعيمًا للبلاد. فتصدّى بحزم للصراعات الداخلية، ووضع دستورًا اتحاديًا يضمن وحدة البلاد مستوحيًا الدستور الاميركي، وخصوصًا المؤسسات البريطانية الدستورية وتقاليدها (لا تزال «الديمقراطية الهندية» مثار إعجاب العالم قاطبة).

مواجهات هندوسية-اسلامية (١٩٩٢-٢٠٠٢): المسار العام للتعايش الهندوسي-الاسلامي على ارض دولة الاتحاد الهندي، قياسًا على المجازر الرهيبة التي وقعت في الأيام والأسابيع الاولى لاستقلال الهند وانفصال باكستان، مسار إيجابي جدًا، إذ كادت العقود اللاحقة أن تخلو من أية حوادث طائفية بين المجموعتين ذات أهمية. وذلك عائد، دون شك، للقيادة الحكيمة، والحازمة في الوقت نفسه، التي ارسى قواعدها نهرو، وعائد خصوصًا للنظام الاتحادي الديمقراطي الذي، ما إن يُؤتى على ذكره في مناسبة من المناسبات، حتى يُعتبر من أنجح الأنظمة الديمقراطية في العالم.

لكن مع مطلع تسعينات القرن العشرين (والقارئ هنا، مدعو دائمًا إلى الانتباه لهذا التاريخ: مطلع التسعينات: انهيار جدار برلين، زوال الاتحاد السوفياتي، بداية نظام عالمي جديد... تمامًا كما سيكون مدعوًا دائمًا إلى الانتباه إلى تاريخ ١١ ايلول ٢٠٠١: التفجيرات في الولايات ا لمتحدة الاميركية...) بدأت تنفجر، هنا وهناك من أنحاء الهند، وبين وقت وآخر، حوادث ومواجهات بين الهندوس والمسلمين، بدأت بهدم الهندوس مسجد بابري (راجع العنوان الفرعي التالي):

- ففي كانون الاول ١٩٩٢، اندلعت اشتباكات دموية بين المجموعتين (مئات القتلى) بسبب بناء معبد ومسجد على قطعة أرض في راما في ولاية أوتار براديش، أدعى كل من الطرفين انها تخصه تاريخيًا. ولم تهدأ الاضطرابات إلا مع قرار الحكومة شراء موقع يتم فيه بناء معبد هندوسي ومسجد اسلامي. وتكررت الاشتباكات بعد نحو شهر (كانون الثاني ١٩٩٣) بين الطائفتين في بومباي وأحمد آباد (٧٨١ قتيلًا).

- في ولاية كيرالا، وقعت مواجهات بين أصوليي الطرفين. وفي ولاية تاميل نادو تأسست منظمة اسلامية (شباط ١٩٩٨) باسم «الأمة» وبصورة متزامنة مع سلسلة من الانفجارات (٦٠ قتيلًا) في مدينة كوانباتور، وكان مسلمو هذه المدينة هدفًا لاعتداءات في كانون الاول ١٩٩٧.

- عادت المواجهات بين الهندوس والمسلمين بسبب الخلاف على موقعي المعبد والمسجد لتأخذ منحى أكثر دموية وخطورة بسقوط أكثر من ٩٠٠ قتيل، أكثرهم من المسلمين، بين نهاية شباط وأول حزيران ٢٠٠٢، فضلًا عن تدمير بيوت وتشريد نحو ١٠٠ ألف مسلم. وكادت هذه المشكلة أن تعصف بالائتلاف الحكومي (فاجبايي رئيس الحكومة، زعيم حزب بهاراتيا جاناتا)، إذ تأكد انحياز سلطات ولاية غوجارات إلى جانب المتطرفين الهندوس، ما أربك حزب بهاراتيا جاناتا، وهو الفريق الاساسي في الائتلاف، على اعتبار انه كان أعلن مرارًا احترامه مبدأ علمانية الدولة الاتحادية متراجعًا عن تصلبه القومي الهندوسي المعروف به منذ نشأته. وعلى رأس المرتبكين كان رئيس الحكومة نفسه أتال بيهاري فاجبايي الذي اتخذ نهجًا أكثر اعتدالًا بقيادته ائتلافًا هندوسيًا يضم أحزابًا علمانية، في حين أن رئيس وزراء الولاية (غوجارات) التي تقع قطعة أرض المعبد والمسجد في ارضها، ناريندرا مودي، يمثل الصقور في حزب بهاراتيا جاناتا، وقد اتهم بالتورط في قتل مسلمين بدافع الانتقام بعد مقتل ٥٩ هندوسيًا في احتراق قطار (شباط ٢٠٠٢).

– في ١٧ تموز ٢٠٠٢، تم انتخاب عبد الكلام، العالم المسلم في مجالات الصواريخ والأسلحة النووية والفضاء، رئيسًا للاتحاد الهندي بغالبية ساحقة للاصوات في هيئة الناخبين. إذ نال ٩٠٪ من أصوات الناخبين في مقابل ١٠٪ لمنافسته المرشحة الشيوعية لكشمي ساغال. وتتألف الهيئة الناخبة من ٤٨٩٦ عضوًا، وتضم أعضاء البرلمانات في كل ولاية هندية إضافة إلى البرلمان الفدرالي. ومنصب الرئاسة في الهند الاتحادية رمزي بصورة رئيسية بحسب الدستور. إلا أن بعض الرؤساء نجحوا في ترسيخ بعض السلطة وأثّروا أحيانًا في قرارات حكومية. وقد اعتبر اختيار عبد الكلام «سليمًا من الناحية السياسية» لأنه ينتمي إلى الاقلية المسلمة في الهند (أكبر «الأقليات). وتناول المحللون هذا الخيار على أنه أتى لإسكات المنتقدين لاسلوب تعامل الحكومة (يهيمن عليها الهندوس) مع أحداث العنف الدامية في ولاية غوجارات. وعبد الكلام المعروف بلقب «رجل الصاروخ»، مستشار علمي سابق للحكومة، ولعب دورًا أوليًا في اعداد البرامج النووية والباليستية والفضائية في الهند. وقام خصوصًا بإدارة برنامج تطوير الصواريخ الموجهة من ١٩٨٣ إلى تقاعده في العام ٢٠٠٠. وكان عبد الكلام، وهو من ولاية تاميل نادو (جنوب شرق الهند) قد دخل الحياة العملية من طريق بيع الصحف.

قضية مسجد بابري: مسجد متواضع يقع في ضاحية مدينة أيوديا الهندوسية المقدسة التي تزخر بأكثر من ألف معبد هندوسي. وتقع أيوديا في ولاية أوتار براديش. هدم المتعصبون الهندوس هذا المسجد ليل الاحد ٦ كانون الاول ١٩٩٢. فالتهبت بذلك المشكلة الطائفية في الهند بين الهندوس والمسلمين مجددًا.

المسجد في نبذة تاريخية: يسمى مسجد «بابري» نسبة إلى «بابر» أول أمبراطور مغولي حكم الهند، وقد أنشأه نائبه في ١٥٢٨، وكانت توجد على مختلف أجزاء المسجد نقوش عربية وفارسية تدل على هذا الأمر. لكن الهندوس يعتقدون أن المسجد أقيم على مسقط رأس الإله راما، وأن الامبراطور بابر هدم معبدًا هندوسيًا قائمًا على المكان ثم بنى مسجدًا عليه.

ظل المسلمون في مدينة أيوديا يصلون في هذا المسجد من دون انقطاع لأربعة قرون إلى ان بدأت المشاكل للمرة الأولى عام ١٨٥٥ خلال عهد الأمير واجد علي شاه حاكم إقليم أوده حين ادعى الهندوس للمرة الأولى أن جزءًا من فناء المسجد يحتوي على المكان الذي ولد فيه الإله الهندوسي راما. وكان الانكليز آنذاك يثيرون القلاقل في الاقليم ليبرروا استيلاءهم عليه، خصوصًا إبان ثورة الهند الكبرى في ١٨٥٧ (راجع ما سبق حول هذه الثورة)، وشجعوا على وضع كتب تاريخية تقول إن بابر هدم المعبد الهندوسي الذي كان قائمًا في المكان حيث مسقط رأس الإله راما، ثم أنشأ عليه مسجدًا.

وثارت المشكلة مرة ثانية عام ١٨٨٥ حين حاول كاهن هندوسي أن يقيم سقفًا فوق المنصة التي كان الأمير واجد علي شاه قد سمح بإنشائها في فناء المسجد (١٨٥٥). واعترض المسلمون على ذلك ولجأوا إلى المحكمة العليا التي أصدرت في ١٨٨٦ حكمًا لصالحهم، وكان رئيس المحكمة هندوسيًا من البراهمة.

وفي ١٩٣٤، ثارت اضطرابات طائفية بين الهندوس والمسلمين في أيوديا، ونتجت عنها أضرار بالمسجد أصلحتها الحكومة البريطانية. وفي ١٩٣٦، ثار خلاف بين المسلمين أنفسهم، فزعم الشيعة أن المسجد لهم بينما زعم أهل السنة أنه لهم، وحكم مدير الأوقاف حينذاك انه «مسجد سني» لأن منشئه كان «سنيًا»، والمسجد من هذه الناحية القانونية يتبع هيئة أوقاف أهل السنّة في ولاية أوتار براديش.

الجذور القريبة لمشكلة المسجد الحالية: وأما قضية مسجد بابري الحالية فتعود إلى حادثة وقعت ليل ٢٢–٢٣ كانون الاول ١٩٤٩، حين توجه كاهن

هندوسي، إسمه أبهيه رام داس، ومعه نحو خمسين من تلامذته ومريديه، فتسلقوا جدران المسجد تحت جنح الظلام ووضعوا تماثيل راما داخل المسجد، وانطلقوا في الصباح يبشرون بأن «الإله راما ظهر في المسجد». واستغل مأمور البلدة القضائي سلطاته فعيّن حارسًا هندوسيًا على مبنى المسجد وكاهنًا رسميًا على نفقة الحكومة، وأمر المسلمين بألا يقتربوا أكثر من مسافة ٢٠٠ ياردة من المسجد «خوفًا على الأمن». ولم تلغ الحكومة قرار المأمور القضائي، واكتفت بمنع المسلمين والهندوس من المساس بالمبنى وتغيير معالمه.

لجأ المسلمون إلى المحاكم، وأيدت الحكومة موقفهم في المحكمة كما يتضح من ملفات القضية. لكن المحكمة اكتفت بوضع قفل على باب المسجد من دون إصدار حكم حول ملكية المسجد. وظل المسجد تحت وصاية كاهن هندوسي.

موقف إنديرا وراجيف غاندي ومحكمة خاصة: في أيار ١٩٨٣، بدأت الحركة الهندوسية «لاستعادة المعبد» (المسجد) بمباركة من إنديرا غاندي التي كانت تعمل في ذلك الوقت على استرضاء المتعصبين الهندوس. وفي ١ شباط ١٩٨٦، فوجىء المسلمون بأن القفل قد أُزيل وسط دعاية ضخمة وسُمح للهندوس بالتعبد في «المعبد» بناء على أمر من قاض محلي في محكمة ابتدائية. وبدأ الألوف من الهندوس يتوافدون على أيوديا للتعبد في المسجد الذي أخذوا يسمونه بـ«معبد مسقط رأس راما» (رام جانام بهومي). وكان فتح المعبد (في ١ شباط ١٩٨٦) هدية من حكومة راجيف غاندي للهندوس المتعصبين بعد أن غضبوا من قبولها مطالب المسلمين بتمرير قانون لحفظ حقوق المرأة المطلقة المسلمة وفق الشريعة الاسلامية.

لجأ المسلمون مرة جديدة إلى المحكمة العليا في الولاية، واحتجوا وتظاهروا وأضربوا في كل أنحاء البلاد، فيما أخرج الهندوس مسيرات النصر. وتمكنت الحكومة من تلطيف الأجواء نوعًا ما بسن قانون لحفظ أوضاع جميع أمكنة العبادة على ما كانت عليه عند الاستقلال، لكن باستثناء المسجد البابري الذي قرّر القانون أن تسوية قضيته ستكون بالتراضي بين الاطراف أو بحكم قضائي. فأقيمت محكمة خاصة للنظر والفصل في القضية في مدينة لكناو (تابعة للمحكمة العليا في مدينة الله آباد)، وأمرت كل الاطراف بالمحافظة على الوضع القائم ريثما يصدر الحكم النهائي في القضية.

الهندوس يتحدون المحكمة ويباشرون البناء: أعلن المسلمون استعدادهم للقبول بحكم المحكمة أيًا كان، فيما رفض المتعصبون الهندوس قبول الحكم إذا جاء مخالفًا لمطالبهم، وقرروا وضع حجر أساس المعبد في تشرين الثاني ١٩٨٩، وحرّكوا جماهير المتعبدين الهندوس وفتحوا باب التبرعات بالأطواب (أحجار البناء) أو بأثمانها. وبدأت التبرعات تنهال من داخل الهند وخارجها (الولايات المتحدة، الصين... واسرائيل التي تبرعت بطوب من ذهب نُقش عليه إسم «راما»). وخلّفت «مسيرات الطوب» وراءها آلافًا من المسلمين قتلى وجرحى وحرقت أحياءهم وقراهم.

أعلنت الحكومة أنها لن تسمح بوضع حجر أساس المعبد قبل صدور قرار المحكمة، واستصدرت حكمًا من المحكمة بأن قطعة الأرض الملاصقة للمسجد البابري هي «أرض متنازع عليها». لكن الحكومة (وكانت برئاسة راجيف غاندي) عادت وتراجعت عن قرارها، ما أتاح للهندوس الاحتفال فعلًا بوضع حجر الأساس في تشرين الثاني ١٩٨٩.

وبعد احتفال وضع الحجر، حاول الهندوس البدء بالبناء فعلًا مرة بعد أخرى. لكن حكومة الجبهة القومية برئاسة ف.ب. سينغ (بعد اغتيال راجيف غاندي) وقفت بحزم ضد هذه المحاولات، وألقت القبض على زعيم حزب بهاراتيا جاناتا (الهندوسي المتشدد) ل.ك. أدواني الذي خرج في مسيرة عبر الهند لتعبئة الرأي العام انتهت باطلاق النار على المتعصبين الذين تجمعوا في أيوديا في تشرين الاول ١٩٩٠ فسقط نحو ١٥ منهم قتلى.

المتشددون الهندوس في الحكم وهدم مسجد بابري: أدّت هذه الحادثة إلى سحب حزب بهاراتيا جاناتا تأييده لحكومة الجبهة القومية وسقوطها. وفي الانتخابات النيابية فاز حزب بهاراتيا جاناتا بأعداد لم يسبق لها مثيل في البرلمان الاتحادي، كما فاز في أربع ولايات هندية منها ولاية أوتار براديش حيث مدينة أيوديا. وتشكلت حكومة جديدة بقيادة حزب بهاراتيا جاناتا، فقامت بالاستيلاء على الاراضي المحيطة بالمسجد البابري في تشرين الاول ١٩٩١ وأعطتها للهندوس المتعصبين. وتلت ذلك (في تشرين الثاني ١٩٩١) محاولة فاشلة لهدم المسجد، وأصدرت المحكمة العليا قرارًا يلزم حكومة الولاية (أوتار براديش) بعدم المساس بالأمر الواقع ريثما يصدر قرار المحكمة الخاصة التي تنظر في القضية، وأعلن المسلمون أنهم سيلتزمون قرار المحكمة حتى لو كان الحكم لغير صالحهم. لكن المتعصبين الهندوس بدأوا يحفرون في الارض الملاصقة للمسجد استعدادًا لبناء المعبد في ايار ١٩٩٢.

وزعمت حكومة ولاية أوتار براديش، في ردها على المحكمة العليا، أنها عاجزة عن منع العمل الجاري لبناء المعبد. وهنا تدخل رئيس الحكومة الاتحادية ناراسيمها راو وطلب من زعماء المتعصبين ورجال الدين الهندوس مهلة ثلاثة أشهر تنتهي في تشرين الثاني ١٩٩٢ للوصول إلى تسوية ترضي كل الاطراف. ورفض المتعصبون اقتراح رئيس الحكومة تحويل القضية إلى المحكمة العليا في نيودلهي لتقرر في جوهر القضية: هل المسجد حقًا يقوم على أنقاض معبد دمره الامبراطور بابر؟، وأعلن زعماؤهم مرة أخرى أن بناء المعبد سيبدأ في ٦ كانون الاول (١٩٩٢).

وفي الموعد المضروب (٦ كانون الاول ١٩٩٢) تجمع نحو ٤٠٠ ألف متعصب هندوسي في منطقة المسجد قاموا بهدم المسجد البابري رغم ما كان صدر من تطمينات حكومية. وتعهدت الحكومة، بعد الحادث، ببناء المسجد من جديد. لكن الحقيقة أن معبدًا جديدًا قد أنشىء بالفعل على أنقاض المسجد البابري وتجري فيه العبادة الهندوسية، وقد نشرت الصحف الهندية صور هذا المعبد بينما الجنود ينحنون برؤوسهم أمام بابه.

(كل ما ورد عن المسجد البابري عن دراسة مطولة بعنوان: «المتطرفون يهددون بهدم ٣ آلاف مسجد في الهند، قصة المسجد البابري الذي هدمه المتعصبون»، للباحث والكاتب الهندي ظفر الإسلام خان، «الحياة»، ٢٣ كانون الاول ١٩٩٢، ص٨).

عنف هندوسي ويأس المسلمين الذي قد يدفعهم إلى «هجمات انتحارية»: ومذاك والتوتر بين الهندوس والمسلمين (وسقوط قتلى) يسود أنحاء الهند خصوصًا في أيام ذكرى تدمير المسجد رغم محاولات الحكومة الاتحادية التهدئة، من مثل إقالتها الحكومة المحلية في ولاية أوتار براديش في ١٩٩٢، واستمرار رفضها السماح بإعادة بناء المعبد.

في المقابل، استمر المتعصبون الهندوس على اعتزامهم بناء المعبد في موقع المسجد، ما سبّب في مواجهات بين الهندوس والمسلمين (كما في آذار ٢٠٠٢، وخصوصًا في مدينة غوجارات)، وأكد زعماء المجلس الهندوسي العالمي (فيشوا هندو باريشاد) في مؤتمر صحافي في نيودلهي في ٤ آذار ٢٠٠٢ تجاهلهم نداءات التهدئة الحكومية وعزمهم على المضي في بناء المعبد، فيما ناشد الناطق باسم مجموعة المنظمات الاسلامية ورجل الدين مولانا مثنى ميان الحكومة بقوله: «نحن الآن نتوسل إليكم كي تسيطروا فورًا على العنف بكل أشكاله وفي كل مكان من غوجارات وغيرها قبل أن يفوت الأوان (...) إن الطريقة التي يسمح فيها بقتل المدنيين المسلمين الأبرياء بلا هوادة قد تدفع مسلمي الهند إلى اللجوء إلى الهجمات الانتحارية بدافع من اليأس». وحثّ مولانا مثنى ميان الحكومة الهندية على حظر ثلاث جماعات هندوسية متشددة ذات صلات عقائدية وثيقة بحزب «بهاراتيا جاناتا» الذي يقود الائتلاف الوطني الحاكم (في ايار ٢٠٠٤، عاد حزب المؤتمر، بزعامة صونيا غاندي، إلى الحكم نتيجة فوزه في الانتخابات العامة على منافسه حزب بهاراتيا جاناتا).

في كشمير

بطاقة تعريف: ترد في دستور الاتحاد الهندي باسم «جامو وكشمير». وهي إحدى الولايات الـ٢٥ من الاتحاد. تقع في الطرف الشمالي من الهند على الحدود مع باكستان وافغانستان والصين والهند. مساحتها ٢٢٢٢٣٦ كلم٢، وتعدّ نحو ١٢ مليون نسمة، نحو ٩٠٪ منهم مسلمون، والمراجع المؤيدة لوجهة النظر الهندية تورد أن المسلمين لا يتعدون الـ٧٠٪ والباقون هندوس. تسيطر باكستان على جزء منها مساحته ٧٨٢١٨ كلم٢ ويُعرف باسم «أزاد كشمير»، أي كشمير الحرة، ويتضمن على منطقة بالتيستان وهنزا. وتسيطر الصين، منذ ١٩٦٢، على قسم آخر مساحته ٤٢٧٣٥ كلم٢. وجامو وكشمير أكبر ولايات الاتحاد الهندي. لغاتها: الكشميرية وهي اللغة الأهم، وهناك لغات ولهجات عديدة، منها الدوغري، الغوجري، الأوردو، الباهاري... واللاداخي (سكان القسم الواقع تحت السيطرة الصينية).

كشمير موضوع نزاع بين الهند وباكستان منذ بدء المشكلة بين البلدين إبان تقسيمات ١٩٤٧. والحرف «كاف» في إسم «باكستان» الذي ركّبه مؤسسو الدولة الباكستانية في ١٩٤٧-١٩٤٨ يشير إلى «كشمير».

نبذة تاريخية: الرواية التاريخية الأكثر تداولاً عن جذور أزمة كشمير أنها تعود إلى العام ١٨٤٦ عندما أقدمت بريطانيا، التي كانت تسيطر على معظم أنحاء شبه القارة الهندية، على بيع كشمير بمبلغ ٧٥٠ ألف جنيه استرليني إلى المهراجا غلاب سنج، وأسبغت عليه حمايتها، وكان من طائفة الدوجرا إحدى طوائف الهندوسية. وبعد ذلك بمائة عام انفجر وضع كشمير أزمة سياسية وعسكرية بين باكستان والهند ولا تزال تدور فصولاً حتى اليوم (٢٠٠٤) دون أن تجد لها حلاً ثابتًا.

بدأت هذه الأزمة قبيل ١٥ آب ١٩٤٧، تاريخ تقسيم الهند بين الهند وباكستان. إذ كان على ولاية كشمير، مثل بقية الولايات الهندية، أن تقرر إلى أي الدولتين تنضم. وكان التقسيم قد اقتضى قبل ذلك منح الهند شريطًا ضيقًا من الارض التي تلي حدود كشمير. وفي الموعد المضروب (١٥ آب ١٩٤٧)، ماطل المهراجا هري سنج ولم يفصح عن قراره بالانضمام إلى أي من الدولتين. غير أنه عقد اتفاقًا مع حكومة باكستان (أو انه اضطر إلى عقد هذا الاتفاق لأن سكان كشمير كانوا يرغبون في الانضمام إلى باكستان) بإبقاء الوضع في كشمير كما كان عليه في ظل الاستعمار البريطاني. وبموجب هذا الاتفاق أصبحت الحكومة الباكستانية تمثل كشمير دبلوماسيًا ومسؤولة عن أمنها عسكريًا. كان الاتفاق، في ظاهره، خطوة على طريق انضمام كشمير إلى باكستان.

لكن المهراجا هري سنج ظل يماطل حتى اندلعت الثورة في كشمير تتعجّل قرار الانضمام إلى باكستان. فأرسل هري سنج جيشه فاستباح مدينة بونج معقل الثورة والقرى التي حولها وقتلوا الآلاف من سكانها، وفرّ عشرات الألوف إلى الحدود الباكستانية يستنجدون برجال القبائل في المنطقة. فشنّ هولاء هجومًا مضادًا استطاعوا أثناءه من استرداد ثلث كشمير وهو المسمّى الآن «أزاد كشمير». وفرّ المهراجا هري سنج إلى سريناغار (العاصمة الحالية) في الجزء الواقع تحت السيطرة الهندية. ومن هناك كتب إلى اللورد مونتباتن (آخر حاكم انكليزي للهند) يطلب انضمام كشمير إلى الهند. فسارعت الهند إلى إرسال مندوب رسمي يحمل طلب الانضمام، وأقرّته بعد أن أضافت مادة مهدّئة للوضع المضطرب تقول: «على أن يُستفتى شعب كشمير، في المستقبل، حول تقرير مصيره....». وتعهد نهرو آنذاك في رسالته إلى رئيس وزراء باكستان ان جيوشه ستنسحب من كشمير فور استتباب الأمن فيها.

لقاء لاهور: وفي لقاء في لاهور (٢٩ تشرين الاول ١٩٤٧) بين محمد علي جناح مؤسس باكستان واللورد مونتباتن (اعتذر نهرو عن حضوره)، عرض جناح اقتراحات محددة لحل النزاع ووقف حالة الحرب في كشمير، وتقضي بإنذار القوات المتحاربة بالكف عن القتال خلال ٤٨ ساعة وإلا تدخلت قوات باكستانية-

هندية مشتركة لوقف القتال، وبانسحاب القوات الهندية وقوات القبائل الباكستانية من كشمير، وبإجراء استفتاء عاجل تحت إشراف الدولتين لتقرير مصير كشمير. ووعد اللورد مونتباتن بالرد على المقترحات فور عودته إلى دلهي. لكنه لم يفِ بوعده.

مبادرة الأمم المتحدة: في تموز ١٩٤٨، أوفدت الأمم المتحدة لجنة للمساعي الحميدة التي نجحت، بعد نحو شهر، في الحصول على موافقة الحكومتين الباكستانية والهندية على وقف القتال، وتحديد خط لوقف إطلاق النار، وإجراء الاستفتاء المرتقب بين شعب كشمير لتقرير المصير. وأصدرت كل من الهند وباكستان أوامرها بوقف القتال اعتبارًا من أول كانون الثاني ١٩٤٩، وحدّد خط وقف إطلاق النار بعلاماته واسلاكه الشائكة في ٢٧ تموز ١٩٤٩، توطئة لحل نهائي للنزاع. وهذا الخط لا زال حتى الآن (٢٠٠٤) هو خط الحدود الموسومة بأنها مؤقتة بين «أزاد كشمير» الباكستانية و«جامو وكشمير» الهندية. كما لا زال الاستفتاء حتى الآن مجرد حبر على ورق، والنزاع يتراوح بين اشتعال حرب بين الدولتين الهندية والباكستانية، وبين توتر شديد يداخله هجومات وعمليات عسكرية واشتباكات سواء على الحدود أو داخل كشمير.

أبرز تطورات قضية كشمير بين ١٩٥١ و١٩٦٥:

- في ١٩٥١، جرت انتخابات رمزية في كشمير تعهدت الهند بنتيجتها بإقامة حكم ذاتي في كشمير، إلا انها قللت في الواقع من درجة الحكم الذاتي في الولاية تدريجيًا على مدى السنوات اللاحقة.
- في ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٧، ضمت الهند كشمير بشكل قانوني ونهائي.
- في ١٩٥٩، احتلت الصين ما يقارب ٣٨ ألف كلم² من مساحة الاقليم المحاذية لحدودها والمسمّاة «لاداخ». ورأت الهند أن الاحتلال الصيني غير مشروع.
- في ايلول ١٩٥٩، نشبت حرب جديدة بين الهند وباكستان حول كشمير، وتوقف القتال مرة جديدة مع نداء الأمم المتحدة لوقف اطلاق النار (بعد نحو ثلاثة اشهر اندلعت حرب بينهما حول باكستان الشرقية، بنغلادش في ما بعد).
- في ١٩٦٥، اندلعت حرب جديدة بينهما حول كشمير استمرت شهرًا واحدًا.

اتفاقية سيملا (١٩٧٢): عقدت الدولتان، من دون وسيط وفي محاولة لنزع قضية كشمير من التداول الدولي، اتفاقية سيملا التي نصت على أن كشمير مسألة حدودية ينبغي حلها كسائر الخلافات الأخرى بين البلدين عبر المفاوضات الثنائية. وسلبت الاتفاقية حق أهل كشمير الذي منحته الأمم المتحدة لهم بخيار الاستفتاء في تقرير مصيرهم. فدوافع الاتفاقية أن الهند ترى في كشمير «أقلية هندوسية» وباكستان ترى فيها «أكثرية مسلمة»، والأمران يجب أن لا يؤديا بكشمير إلى الاستقلال بنظر الدولتين. فانفصالها، من وجهة نظر الهند، كسكين «يجري في جسد الهند»، كما وصف الزعيم الهندي جواهر لال نهرو انفصال باكستان سابقًا. فعملية انفصال أخرى تجريها كشمير هذه المرة قد تعني نهاية الاتحاد الهندي المؤلف من مئات المعتقدات والقوميات، إذ قد تلحق بها البنجاب وأسام والتاميل... أما باكستان، من جانبها، فيعني لها استقلال كشمير دحضًا لشعارها التأسيسي بأن «باكستان وطن المسلمين جميعًا في شبه القارة الهندية».

منعطف رئيسي (١٩٨٨-١٩٨٩): اعتبر العام ١٩٨٨ بداية لفترة جديدة في النزاع العسكري والسياسي حول كشمير، وذلك مع قيام «جبهة تحرير جامو وكشمير» بأول حملة تفجير لها. وتطالب هذه الجبهة بالاستقلال التام والناجز لكشمير انطلاقًا من تنفيذ قرار الأمم المتحدة المعروف بقرار ١٩٤٨ في تقرير مصير كشمير عن طريق إجراء استفتاء عام يضع الشعب الكشميري أمام خيارين، إما الانضمام إلى الهند أو باكستان وإما الانفصال والاستقلال.

وسياسيًا، شكل العام ١٩٨٩ منعطفًا رئيسيًا في السياسة الهندية، وذلك مع خسارة نيودلهي، بانهيار الاتحاد السوفياتي (الموشك في ذلك العام)، حليفًا

استراتيجيًا ومساعدات اقتصادية وسياسية عسكرية كبيرة. عندها بدأت الهند البحث عن حليف استراتيجي جديد وجدته في الولايات المتحدة في ضوء معالم المرحلة الجديدة.

ثم جاءت التغيرات داخل الهند (في السنوات القليلة اللاحقة) لتثبت هذا المنعطف. فأدّى اغتيال رئيس الوزراء الهندي وزعيم حزب المؤتمر راجيف غاندي إلى تحوّل في سياسات الهند باتجاه العالم العربي والقضية الفلسطينية (التي كانت هي الأخرى تشهد تحولات مهمة)، كما دشّن بداية العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل. وافتتحت قنصلية لاسرائيل في نيودلهي (١٩٩٢) وتطور التفاعل الثقافي والاقتصادي والسياسي بين البلدين. وعلى رغم أن اعتراف الهند باسرائيل كان متمشيًا، من جهة مع نمط عالمي عام (وحتى، وإلى حد ما، مع نمط عربي، أو نمط بعض البلدان العربية)، فإن هذه الخطوة شكلت، من جهة أخرى، تحولًا مهمًا في السياسة الخارجية لأن الهند كانت تقليديًا من أقوى المتعاطفين مع القضايا العربية، والقضية الفلسطينية بشكل خاص.

وأدت قضايا مثل العولمة وفتح الاقتصاد الهندي المغلق وتدفق الاستثمارات الاجنبية، خصوصًا الاميركية، إلى تغيير دينامية علاقة الهند بالمنتج الاميركي. ولقيت سياسات الهند الاقتصادية والنهج العلماني لحكومتها، بخلاف الطابع الاسلامي للدولة في باكستان، استحسان الادارة الاميركية. ورأت أميركا في الهند، انسجامًا مع موقفها المتشدد من الحركات الاسلامية الاصولية في العالم، شريكًا مناسبًا وجاهزًا لإقامة قاعدة لها في منطقة جنوب آسيا. ويواجه ذلك ما أصبحت الولايات المتحدة تراه في باكستان من مشاكل اقتصادية وعدم استقرار سياسي.

حرب مطلع التسعينات: كانت الدولتان، الهند وباكستان، قد خاضتا ثلاث حروب (١٩٤٨ و١٩٦٥ و١٩٧١) أسفرت عن واقع سياسي «جامد» بالنسبة إلى كشمير، إذ استمر الوضع غير المستقر على حاله، واحتفظت كشمير بموقعها كمنطقة احتكاك دائمة قابلة للانفجار في أية لحظة.

وفي كانون الثاني ١٩٩٠، فتح الجيش الهندي النار على مجموعة متظاهرين في سريناغار (عاصمة كشمير القسم الهندي) ما أسفر عن عدد من القتلى. فاشتعلت انتفاضة على الحكم الهندي في الولاية. واتهمت الهند باكستان بأنها تسلّح الثوار في معسكرات في أراضيها. ونفت باكستان التهمة مرارًا. وفي شباط (١٩٩٠)، علقت الهند عمل برلمان كشمير المحلي ووضعت الولاية تحت الحكم الفدرالي المباشر. وفي أيار (١٩٩٠)، اغتيل مفتي كشمير مولوي محمد فاروق «برصاص مسلحين مجهولين»، وخلال تشييعه قتل ما لا يقل عن ٥٠ كشميريًا برصاص الجيش الهندي (التقارير تحدثت عن وقوع نحو ٢٥ ألف قتيل كشميري من ١٩٨٣ إلى ١٩٩٠).

وفي أجواء استمرار ثورة الكشميريين، استأنفت الهند وباكستان، في الاشهر الأخيرة من سنة ١٩٩٣ محادثاتهما، وعقدتا اجتماعًا في أول كانون الثاني ١٩٩٤، لكنه اختتم دون تحقيق أي تقدم في ظل اصرار الجانبين على مواقفهما: باكستان تصر على الالتزام بقرارات الامم المتحدة بشأن حرية تقرير المصير للكشميريين، والهند ترفض ذلك.

وكان أمين عام الامم المتحدة د. بطرس غالي زار إسلام آباد (٨ أيلول ١٩٩٤) وأعلن «أن دور الأمم المتحدة في كشمير يقف عند حدود تشجيع كل من الهند وباكستان على المفاوضات لإيجاد تسوية سلمية للقضية الكشميرية، وتدخل الأمم المتحدة للقيام بدور وساطة بين الطرفين مرهون بموافقة كل من نيودلهي وإسلام آباد على ذلك».

إحراق مسجد ومزار (أيار ١٩٩٥): في ١١ ايار ١٩٩٥، انفجر الوضع في كشمير (القسم الهندي)، ووقعت مواجهات دموية بين الشرطة والسكان المسلمين أسفرت عن سقوط عشرات القتلى والجرحى وإحراق مسجد ومزار يعود تاريخه إلى القرن الرابع عشر. وتبادلت السلطات والمنظمات الاسلامية الاتهامات حول إحراق المزار في بلدة شار الشريف (على بعد ٢٠ كلم من مدينة سريناغار العاصمة الصيفية لولاية

كشمير). وتبع ذلك ردود فعل غاضبة في باكستان وتحركات هندية وإحكام السيطرة على كشمير وإعادة نشر القوات الهندية في محاذاة السند.

أبرز تطورات العقد الأخير في كشمير (١٩٩٥–٢٠٠٤)، ١– الأصوليون الإسلاميون: احتلت كشمير، في الاشهر الأخيرة من العام ١٩٩٥، حيزًا مهمًا في رئيسيات وسائل الاعلام العالمية بسبب إقدام جماعة إسلامية متطرفة على إعدام الرهينة النروجي المختطف هانز أوسترو بقطع رأسه، في محاولة يائسة للفت الأنظار إلى قضية كشمير. وقد أدرجت وسائل الاعلام، في حينه، عشرة تنظيمات اسلامية متطرفة:

– جماعة «حركة الأنصار» التي يعتقد أن أكثر من نصف أنصارها من أصوليين اسلاميين قدموا من دول أخرى.

– حزب المجاهدين، وتعتبر هذه الجماعة الأكبر عددًا (نحو ٤ آلاف مقاتل)، ويعتقد أن من بينهم أكثر من ألف مقاتل غير كشميري.

– جماعة لاشكار–طيبة التي يعتقد أنها تضم الكثير من المجاهدين الافغان.

– المجاهدون المسلمون.

– جماعة العمر، وتعتبر الفصيل العسكري لحزب «قوامي»، وتستمد تسميتها من إسم زعيمها عمر فاروق، وتنحصر مناطق عملياتها في ضواحي العاصمة سريناغار.

– البرق، وتعتبر الجناح العسكري لحزب رابطة الشعب بزعامة عبد الغني لون المنضم لائتلاف مؤتمر الحرية لعموم الأحزاب.

– الاخوان المسلمون، ويتزعمهم كوكاباري، ويعتقد انهم يوالون الحكومة الهندية.

– جماعة جواد مير وياسين مالك، التي انضمت، في ١٩٩٥، إلى ائتلاف مؤتمر الحرية لعموم الأحزاب.

– جماعة الفران، وتتضارب كثيرًا الاقوال حول هويتها وخططها وزعاماتها.

– حزب الله المجاهدين، حزب أصولي لا يقبل بديلًا عن الانفصال عن الهند والانضمام إلى باكستان، أو حسب أدبياته، العودة إلى «الوطن الأم» والتحرر من الاستعمار الهندي.

حرصت الحكومة الباكستانية، مرارًا، على التنصل من أعمال هذه التنظيمات وإدانتها. والجدير ذكره أن «جبهة تحرير جامو وكشمير» تبقى التنظيم الأهم في كشمير، والاقل تطرفًا أو حدة في طرحها الاستقلالي. وقد اشتهرت، عالميًا، عندما أقدمت مجموعة من قواتها على التحصّن في مسجد حضرت بال وهو أكبر مساجد كشمير وأهمها. ومن أدبياتها السياسية أنها جبهة علمانية. فهي، وإن كانت تدعو إلى استقلال كشمير عن الهند، إلا أنها لا تطالب بالانضمام إلى باكستان.

٢– انتخابات (١٩٩٦): جرت انتخابات هندية «في ولاية جامو وكشمير» (٧ و١٦ و٣٠ أيلول ١٩٩٦) شكلت، برأي الحكومة الهندية «انتصارًا لبطاقات التصويت على البنادق»، ولم تشوبها سوى أعمال عنف محدودة، وقد فاز فيها «حزب المؤتمر الوطني»، وهو أقدم حزب سياسي في كشمير. وأصبح رئيس الحزب فاروق عبدالله رئيسًا لمجلس وزراء الولاية. وكان فاروق شغل هذا المنصب إثر انتخابات ١٩٨٧، وقبل ذلك، في ١٩٨٢، إثر وفاة والده الشيخ محمد عبد الله الملقّب «أسد كشمير». وكانت الحكومة الهندية حلت حكومة كشمير في ١٩٩٠ بعدما بدأت الثورة. ويؤيد حزب المؤتمر الوطني إبقاء كشمير ضمن الاتحاد الهندي، إلا انه يطالب بمزيد من الحكم الذاتي، ووافقت نيودلهي على هذا المبدأ.

قاطعت المنظمات الاسلامية هذه الانتخابات استنادًا إلى مطالبتها الاساسية بإجراء استفتاء حول تقرير مصير كشمير برعاية الامم المتحدة. ولم يفلح المقاتلون الانفصاليون في تعطيل العملية الانتخابية على رغم انهم نظموا تظاهرات احتجاج ونفّذوا بضعة هجمات بالقنابل اليدوية.

٣– مؤتمر دولي (١٩٩٦): وفي الشهر نفسه (ايلول ١٩٩٦)، عقد في بريطانيا مؤتمر دولي حول كشمير اعتبر، في نظر المتفائلين بإيجاد حل لقضية كشمير، فرصة تاريخية من نواح عدة. فقد التقى للمرة الاولى قادة

كشميريون من شطري كشمير (شطر الهند وشطر باكستان)، ومن اوروبا والولايات المتحدة، واستطاعوا ان يتشاوروا ويتبادلوا الآراء في شأن مستقبلهم في عالم متغير. كما كانت المرة الأولى التي يشارك في مؤتمر كهذا وفد هندي. وقد عقد بمبادرة من الدكتور أيوب ذوقار رئيس «الحركة العالمية لتحرير كشمير» ومقرها لندن، والدكتور غلام نبي فاي رئيس «المجلس الكشميري-الاميركي» في واشنطن. ورفض المؤتمر الانتخابات كحل لمشكلة كشمير، لكنه اضاف ان وجود حكومة منتخبة أفضل من الحكم العسكري.

ومما نُشر من مداولات هذا المؤتمر يمكن الوقوف على الوضع عامة في القسم الآخر، القسم الباكستاني من كشمير (أزاد كشمير)، وذلك كما يلي في العنوان الفرعي التالي: «الوضع في أزاد كشمير»، وبقلم سلطان شاهين، كاتب سياسي هندي شارك في المؤتمر الدولي حول كشمير في بريطانيا («الحياة»، أول تشرين الاول ١٩٩٦).

٤- الوضع في ازاد كشمير (الشطر الباكستاني من كشمير): «أما باكستان فإنها عاملت الشطر الذي تسيطر عليه من كشمير بدرجة لا تقل جورًا (عن معاملة الهند لشطرها)، إذ ابتلعت ثلثي اراضي هذا الشطر واعتبرته منطقة عسكرية لا مكان لها في الدستور. ولم يجد نفعًا اعلان قاضي المحكمة العليا في كشمير الذي اعتبر أن هذه المنطقة، التي تعرف بـ«الاقاليم الشمالية»، وبضمنها غيلجيت وبالتيستان، جزء من كشمير. وأطلق على الثلث المتبقي من المنطقة إسم «أزاد كشمير» (كشمير الحرة)، ولديها رئيس وزراء ورئيس. لكن كشمير الحرة أبعد ما تكون عن كونها حرة، إذ تدير إسلام آباد هذه المنطقة عبر وزارة شؤون كشمير التي يرأسها دائمًا شخص غير كشميري لا توجد لديه أية فكرة عن المقاطعة. وتشهد المنطقة (أزاد كشمير) انتخابات في صورة منتظمة، لكن يندر أن تكون حرة أو عادلة. وتمارس إسلام آباد سلطتها بتعيين حكومة وفق مشيئتها.

«وعندما تسلم رئيس الوزراء الباكستاني السابق نواز شريف السلطة لم يكتف بتنحية رئيس حكومة أزاد كشمير المنتخب رجاء ممتاز حسين راثور، بل أمر ايضًا باعتقاله. وتجنبت بناظير بوتو، إثر تسلمها السلطة في إسلام آباد، إلغاء حكومة أزاد كشمير التي كان يرأسها سردار قيوم. لكن سردار قيوم اتهم إسلام آباد بتزييف الانتخابات التي جرت أخيرًا وخسر فيها موقعه.

«ويستمر الحال على هذا المنوال منذ ١٩٥٠ عندما عُزل سردار ابراهيم رئيس أزاد كشمير حينها من منصبه اثناء وجوده في نيويورك لعرض قضية كشمير في الأمم المتحدة. ومن المؤشرات إلى تزايد وعي الكشميريين قرار ٣٥ شخصًا الا يخوضوا الانتخابات لأنهم رفضوا توقيع التعهد الالزامي بالعمل من أجل ضم كشمير إلى باكستان. ويذكر أن المواطن الكشميري في باكستان لا يمكن أن يقدم طلبًا للحصول على وظيفة ما لم يوقّع تعهدًا إلزاميًا يؤكد فيه على إيمانه بفكرة ضم كشمير إلى باكستان.

« لا يثير الاستغراب إذًا ان يختار الكشميريون التمتع بالاستقلال مرة أخرى لو أُتيحت لهم الفرصة. ويؤكد معظم القادة الكشميريين في أحاديث خاصة انهم يؤيدون الاستقلال الكامل. لكن بعضهم يتبنى موقفًا مؤيدًا لباكستان عند التحدث، علنًا لأن إسلام آباد تدعمه في الكفاح المسلح ضد الهند. إلا أن هؤلاء القادة يتذكرون الوحشية التي عامل بها الجيش الباكستاني أبناء شعبه في باكستان الشرقية (بنغلادش) عندما طالبوا بالاستقلال عن باكستان. وبالفعل، لا يعامل الجيش الهندي الكشميريين بوحشية تفوق ما فعله الجيش الباكستاني في بنغلادش أو معاملته للمهاجرين المسلمين الهنود في كراتشي. هذا هو السبب وراء الولاء الظاهري الكاذب الذي يستمر بعض الكشميريين في إبدائه لفكرة الانضمام إلى باكستان، فهم جميعًا يؤيدون الخيار الثالث: الاستقلال» (سلطان شاهين، مرجع مذكور آنفًا).

٥- نقاط سياسية مهمة خلال الحرب الأخيرة (أيار-تموز ١٩٩٩)، النقطة الأولى تمثلت بموقف الولايات المتحدة الاميركية، التي دعت باكستان (منتصف حزيران ١٩٩٩) إلى سحب قواتها التي تسللت

إلى ولاية كشمير الهندية، ما اعتبرته باكستان انحيازًا سافرًا إلى جانب الهند (راجع النقطة السادسة الأخيرة).

النقطة الثانية تمثلت بما جاء في البيان الختامي لقمة مجموعة الثماني المنعقدة في كولونيا (ألمانيا، ٢٠ حزيران ١٩٩٩)، حيث أيدت المجموعة الهند ضمنًا في صراعها ضد باكستان، فدانت انتهاكات خط المراقبة في منطقة كشمير ودعت إلى وقف فوري للقتال بين البلدين.

النقطة الثالثة متعلقة بما جاء على لسان أحد أبرز الثوار الكشميريين سيد صلاح الدين من اتهامات الولايات المتحدة واسرائيل بالتورط في أحداث كشمير إلى جانب الهند، حيث كشف ان لدى الثوار أدلة على أن اسرائيل تقوم منذ أكثر من عشر سنوات بتدريب وحدات كوماندوس هندية.

النقطة الرابعة متصلة بالموضوع الديني-السياسي الذي كان يثار دائمًا مع كل حدث في كشمير. وبموازاته كثيرًا ما كان يثار السؤال عن موقف مسلمي الهند من قضية كشمير، فكان يُرجع إلى استطلاع للرأي قامت به إحدى المنظمات المستقلة في العام ١٩٩٨ في أوساط المسلمين في عدد من الولايات الهندية ذات الكثافة الاسلامية، أظهر غالبية المسلمين الهنود يدعون إلى ضرورة تمسك الهند بولاية كشمير وعدم التخلي عنها لباكستان، لأن إخوتهم مسلمي كشمير سوف يكونون في وضع أسوأ لجهة الحريات والحقوق تحت هيمنة الدولة الباكستانية المسلمة.

النقطة الخامسة، وهي اعتبار احداث ايار-تموز ١٩٩٩ شبه حرب رابعة بين الهند وباكستان، واعتبار محصلتها النهائية لم تختلف كثيرًا عن محصلة الحروب السابقة بين البلدين. إذ خرجت الهند منها متوجة بنصر دبلوماسي لعله الاول في نوعه، في حين أن باكستان تغرق في وضع داخلي وخارجي صعب.

النقطة السادسة والأخيرة فتتناول موقع الهند وباكستان من واشنطن في ضوء التحولات الجيوبوليتيكية الجديدة التي كرست الهيمنة الاميركية على العالم وسمحت لحليفيها (الهند ابتداء من اوائل تسعينات القرن العشرين، وباكستان طيلة الحرب الباردة) بلعب دور مهم على الصعيد الاقليمي. وذلك مع ملاحظة الترجيح الاميركي الواضح، في مسألة كشمير، لكفة الهند. إضافة إلى أن الولايات المتحدة أصبحت، منذ أواسط التسعينات. الشريك التجاري الاول للهند، وتعتبر الولايات المتحدة المستثمر الاول في الاتحاد الهندي. وقد ارتفع مستوى التوظيفات الاميركية المباشرة من ٨٩ مليون دولار عام ١٩٨٩ إلى مليارى دولار عام ١٩٩٦ (الإحصاءات عن Etat du monde 1997)، كما بدأت الولايات المتحدة منذ ١٩٩٢ إجراء مناورات عسكرية مشتركة مع الهند. وجاءت زيارة الرئيس الاميركي بيل كلينتون (آذار ٢٠٠٠) للهند وباكستان، وما أجراه من محادثات وما أعلنه في عاصمة كل من البلدين، لتتوّج التحول في سياسة الولايات المتحدة ازاء حليفها القديم (باكستان): «ينبغي لباكستان أن تحترم خط المراقبة في كشمير وتوافق على فتح حوار مع الهند...»، وحذّرها من «مخاطر مواجهة العزلة الدولية»، وربط بين الارهاب وكشمير.

تفجيرات ١١ أيلول ٢٠٠١ قوّت من موقف الهند:

جاءت التفجيرات التي وقعت في الولايات المتحدة (١١ أيلول ٢٠٠١)، وما استتبعت من إسقاطات دولية فرصة للحكومة الهندية التي يتزعمها حزب بهاراتيا جاناتا (هندوسي قومي متشدد) والذي نجح في إدخال أزمة كشمير (وأحداث العمليات العسكرية فيها التي تقف باكستان وراء دعم أكثرها) في إطار الحرب على الارهاب، وفي الحصول على تجاوب من أميركا التي تريد القضاء على كل ما يسمى تطرفًا إسلاميًا.

ووجدت نيودلهي قدرة كبيرة لدى الرئيس الباكستاني الجنرال برويز مشرّف على التحرك في اتجاه استراتيجيتها إزاء كشمير، بعدما تخلى مشرّف عن «طالبان» الأفغانية وواجه المتشددين في داخل بلاده. فأصبحت نيودلهي تلح عليه أن ينتهج السياسة نفسها إزاء كشمير.

لكن سرعان ما وجد مشرّف، أو انه واجد في الأساس، أن قضية كشمير هي قلب الشعور الوطني الباكستاني، وقد دفع الباكستانيون من أجلها أثمان حروب باهظة لإبقائها حية من خلال تدويلها وإجراء استفتاء لتقرير مصيرها؛ الأمر الذي لم يتحقق منذ التقسيم. فمنذ أيام الجنرال ضياء الحق في باكستان (في الثمانينات) ارتبطت المجموعات المحاربة في كشمير بجهاز الاستخبارات الباكستاني. وبلغ ارتباط هؤلاء بقضية كشمير الإسلامية حدّ اعتبار الجنرال برويز مشرّف أنه «خان» طالبان في افغانستان، وأنه على طريق أن «يخونهم» في كشمير. ومنذ أن بدأ مشرّف سياسة حليفة للولايات المتحدة بعد ١١ ايلول كان يراهن على أن هذه الأخيرة ستكافئه على تعاونه معها بإيجاد حل سياسي لكشمير. ولكن لا الهند سهّلت وضع مشرّف لأنها بقيت على تشدّدها، ولا الولايات المتحدة تجاوزت في ضغوطها حد نزع فتيل حرب شاملة لتضع قضية كشمير على سكة حل. وعبثًا حاول مشرّف أن يقنع الاميركيين بأنه لا يستطيع أن يضرب الانفصاليين في كشمير من غير أن يقنع الباكستانيين بأن ثمة شيئًا يتحرك نحو الحل السياسي هناك، خصوصًا وأن الشعور يتزايد في باكستان بأنه أصبح أداة للسياسة الاميركية. ورغم ذلك أقدم مشرّف على اتخاذ سلسلة إجراءات للتهدئة في كشمير من غير أن يحيطها بتغطية اعلامية. فأمر بمنع التسلل، وقطع خطوط الاتصالات بين المقاتلين على جانبي الحدود في كشمير وفكك معسكرات التدريب التي تشرف عليها إسلام آباد.

وحصل هناك تطور إيجابي في علاقات الهند وباكستان إزاء كشمير تمثل في لقاء فاجبايي (رئيس الوزراء الهندي) ومشرّف في كانون الثاني ٢٠٠٤ في إسلام آباد على هامش قمة دول جنوب آسيا للتعاون الاقليمي (سارك). قال على أثره مشرّف إن استئناف المفاوضات حول كشمير «فرصة تاريخية»، واعتبر انها «بداية النهاية» (للصراع)، ولكنها «بداية جيدة».

تنظيات لا تزال تنشط في كشمير: رغم إجراءات الرئيس الباكستاني برويز مشرّف المشار إليها، لا يزال ينشط في كشمير عدد من التنظيمات التي يؤيد بعضها الاستقلال وبعضها الآخر الانضمام إلى باكستان، أبرزها أربعة:

١- «حزب المجاهدين»: تأسس في ١٩٨٩، ومعظم أعضائه من الكشميريين، ويفضل الانضمام إلى باكستان لكنه لا يعارض الاستقلال.

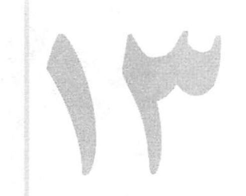
٢- «عسكر طيبة»: تأسس مطلع الثمانينات بعلاقة وثيقة مع مركز الدعوة والإرشاد في باكستان، ويعتنق مفهومًا متشددًا للإسلام السني. لم يظهر فعليًا في كشمير إلا في ١٩٩٣ ومعظم مقاتليه من غير الكشميريين وذوو خبرة في القتال في افغانستان (من ايام الجهاد ضد الاتحاد السوفياتي، وبعدها مع «طالبان»).

٣- «حركة المجاهدين»: يعتقد انها كانت تنشط حتى ١٩٩٧ تحت إسم «حركة الأنصار» إلى أن أعلنتها واشنطن حركة إرهابية. وتأخذ في عقيدتها الكثير من الديوباندية والوهابية وهي قريبة من «جمعية علماء اسلامي» الباكستانية. ويعتقد انها «فرقة دولية» تضم أفغانًا وباكستانيين وعربًا..

٤- «جيش محمد»: حركة حديثة نشأت في باكستان لمحاربة الحكم الهندي لكشمير. مؤسسها مولانا مسعود ازهر الذي أطلق من السجون الهندية في كانون الاول ١٩٩٩ في عملية تبادل مخطوفين وسجناء.

وهناك مجموعات أخرى اقل أهمية، مثل «البور» و«البرق» و«الجهاد» و«جمعية المجاهدين». وفي حزيران ٢٠٠٤، ذُكر أن مجموعة اسلامية متشددة لم تكن معروفة حتى الآن تسمى «النسرين» أعلنت مسؤوليتها عن انفجارين استهدفا منتجعًا سياحيًا ومصلين في الجزء الخاضع لسيطرة الهند من كشمير.

وأما أهم الحركات المعارضة للحكم الهندي في كشمير وتسمح لها الهند بالعمل فهي «مؤتمر الحرية» التي تضم نحو ٢٣ منظمة أو مجموعة انفصالية، بينها اتحادات مهنية أو تنظيمات دينية وسياسية.ولم تتوصل هذه الحركة بعد، بسبب الخلافات الناشبة بين فصائلها، إلى توحيد رؤيتها أو هدفها حول «كشمير مستقلة» أم «كشمير جزءًا من باكستان».



في المجموعة الجغراسية: شمال شرق آسيا

تايوان، منغوليا، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية، اليابان، الصين.

– في **تايوان**، لا يزيد عدد المسلمين عن نحو ٦٠ ألفًا (كانوا قد فرّوا من الصين الشعبية إبان الحكم الشيوعي) من مجموع السكان البالغ نحو ٢٥,٥ مليون نسمة. الغالبية الساحقة من السكان تدين بمعتقدات هي خليط من البوذية والتاوية. وهناك الكونفوشيوسية، وأقلية مسيحية لا يزيد تعدادها عن نصف مليون.

– في **منغوليا**، أقلية مسلمة قليلة جدًا، عدة مئات على ابعد تقدير، من مجموع السكان البالغ نحو مليونين ونصف مليون نسمة. والمسلمون هناك أفراد من الاقليات الاتنية: الكازاخ، الروس والصينيون. أما المنغوليون (أكثر من ٩٠٪ من الشعب) فيدينون بالبوذية، وتحديدًا منها «اللامائية». قبل أن تتحول منغوليا إلى «جمهورية شعبية» (على النمط السوفياتي)، كان عدد المعابد البوذية فيها ٢٧٠٠ معبد (عام ١٩٢٤). أما أثناء حملة التطهير فقد قتل نحو ١٠٠ ألف لاما (رجل دين) وهدمت معابدهم. بدأ بعض المنغوليين يعودون إلى ممارسة حياتهم الروحية منذ ١٩٩٠. وفي منغوليا نحو ٢٠٠ مسيحي.

– في **كوريا**، وجود الأقلية المسلمة التي لا تتعدى الـ٣٠–٣٥ ألف نسمة، ينحصر في كوريا الجنوبية، التي يبلغ عدد سكانها نحو ٤٧ مليون نسمة ويتوزعون، دينيًا، على نحو ٤٩٪ من البوذيين، ٣٦٪ من البروتستانت، ١٢٪ من الكاثوليك، ١٪ من الكونفوشيوسيين. في كوريا الشمالية، الغالبية العظمى من السكان (نحو ٢٣ مليون نسمة) بوذيون، وهناك أقلية صغيرة مسيحية.

في اليابان

يقدّر عدد المسلمين في اليابان بنحو عشرة آلاف من مجموع السكان البالغ نحو ١٢٧ مليونًا.

في ١٩٩٤، جرى إحصاء في اليابان لعدد الأديان والمذاهب والطوائف والملل والبدع، ووضعت وزارة التربية اليابانية بها جدولًا بيّن أن عددها بلغ ١٨٤ ألف مجموعة دينية. منها ٨٤ ألف بدعة أو ملة أو طائفة تنتمي إلى الديانة الشنتوية، و٧٧ ألفًا إلى البوذية، و١٥ ألفًا إلى التنرية، و٣٦٠٠ إلى المسيحية، و٧٤٠٠ طائفة متفرقة. وهناك نحو مئة مجموعة جديدة تظهر كل سنة تقريبًا. الديانتان الرئيسيتان، الشنتوية والبوذية، تعتنقهما معًا غالبية المؤمنين بهما. ولا يتعدى عدد المسيحيين (كاثوليك وبروتستانت) المليون وربع المليون، ولكنهم ينشطون جدًا، خصوصًا على صعيد التربية والتعليم: في اليابان ١٧٨٠ كاهنًا وراهبة، و٢٣ مطرانًا وكاردينال واحد، و٨٨٩ مدرسة (٢٤٠ ألف تلميذ) و١٧ جامعة (٣٥ ألف طالب).

المسلمون في اليابان: غالبيتهم يسكنون أوساكا، مدينة الصناعة والتجارة وثاني المدن اليابانية من حيث عدد السكان بعد العاصمة طوكيو. بعد الحرب العالمية الاولى أنشأت السلطات اليابانية بعض المؤسسات المتهمة بالشؤون الاسلامية لدرس عادات الشعوب المسلمة ولمساعدة القوى العسكرية اليابانية التي غزت معظم دول آسيا الجنوبية على إدارة شؤونها (أندونيسيا، ماليزيا...) وصدرت عن هذه المؤسسات العديد من



آسيا: شمال شرق آسيا

الصين، تايوان، منغوليا، اليابان، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية

منغوليا
أولان باتور
كوريا الشمالية
بكين (بيغينغ)
بيونغيانغ
سيول
طوكيو
كوريا الجنوبية
اليابان
الصين
تايوان
تايبي

الاصدارات أهمها «سيرة محمد» لمؤلفه قنئيتشي سقوموتو (١٩٢٣)، وهو كان قد ترجم معاني القرآن الكريم للمرة الأولى إلى اليابانية العام ١٩٢٠. وكذلك كتاب «الاسلام» لمؤلفه قمه سغوا، وهو أول محاولة لتفسير العقيدة الاسلامية للقراء اليابانيين. وكان أول ياباني قام بفريضة الحج إلى مكة المكرمة (حسب السجلات اليابانية) هو قوترو يما أوتو العام ١٩١٢، وقد نشر قصة زيارته للاراضي المقدسة تحت عنوان «أسرار العالم: الرحلات العربية» (وفي ١٩٩٩، وحسب إحصاءات وزارة الخارجية اليابانية، فإن حوالي ١٤٠ يابانيًا قاموا بأداء فريضة الحج إلى الديار المقدسة).

إن أول مجموعة مسلمة أجنبية أقامت رسميًا في اليابان كانت من فلول التتار الذين حاربوا مع اليابانيين جيوش القيصر الروسي، واستقروا بعد الحرب في طوكيو، وكان يتزعمهم قربان علي. وقد سمحت لهم السلطات في حينها بالدعوة للإسلام وإنشاء أول مدرسة اسلامية في طوكيو (١٩٢٧).

في مدينة كوبه، الضاحية الكبرى لمدينة أوساكا الصناعية ومنفذها إلى البحر، جامع للمسلمين، وإلى جانبه كنيسة بروتستانتية وأخرى كاثوليكية وكنيس يهودي، وكلها محاطة بمعابد الديانة الشنتوية والبوذية. والعمل جار لبناء جامع آخر في أوساكا (عن تحقيق من أوساكا، كتبه بسام خالد الطيارة، «الوسط»، العدد ٤٠٦، ٨ تشرين الثاني ١٩٩٩، ص٢٤–٢٩).

المركز الاسلامي الياباني: بدأ عمله في ١٩٦٥. في ١٩٧٤، حصل على اعتراف من الحكومة اليابانية كمنظمة دينية قانونية، وتم تسجيله لدى الدوائر اليابانية ذات العلاقة في سنة ١٩٨٠. يقوم المركز بنشر المنشورات الاسلامية (أكثر من ٤٠ كتابًا عن الاسلام باللغة اليابانية)، وبرعاية المسلمين اليابانيين، ويعمل تحت شعار «الدعوة–النشر–التنسيق».

اهتمام ياباني بمصر: منذ منتصف القرن التاسع عشر اتبعت مصر الخديوية واليابان الاقطاعية نهجًا مماثلًا في محاولتهما قهر التخلف والدخول في عصر التصنيع. وقد أوصلهما هذا النهج إلى نتائج مشابهة: ديون لكبرى شركات التمويل والمصارف الاوروبية، ومن ثم تبعية لمجموعة مصالح أوروبية أدّت بالدولتين إلى خضوع للضغوط السياسية، ومن ثم التنازل المتزايد عن سيادتهما. لكن مصر وقعت تحت الاحتلال المباشر في حين تمكنت اليابان من التملص من الاحتلال.

في العام ١٨٨٦، أوفدت طوكيو تقشي هسغوا إلى مصر لدرس أحوالها في ظل الاتفاقات التجارية والسياسية الموقعة مع بريطانيا. وعاد يرفع توصية تفيد بأن العمل بهذا النظام في اليابان سيقود لا محالة إلى نظام احتلال مباشر، كما هو الحال في مصر، وانه من الضروري العمل على محاولة تفكيك نظام المعاهدات غير المتكافئة الموقعة مع القوى الغربية.

وقد شهدت هذه الفترة صدور العديد من الكتب والدراسات التي تبرز اهتمام المثقفين اليابانيين بشعوب منطقة الشرق الاوسط الرازحة تحت الاستعمار، وأشهر هذه الكتب «حوار مع عرابي باشا» الذي ألفه سايجي نومورا في العام ١٨٨٧، وهو خلاصة حوار أجراه مع الزعيم المصري في منفاه في سيلان (سري لانكا)، وينتهي الكتاب بكلمة من عرابي باشا لـ«الدولة الفتية، اليابان» ينصحها بضرورة «التعامل بحذر مع القوى الغربية الطامعة بثروات الشعوب الآسيوية والأفريقية». وفي الفترة نفسها صدرت مجموعة من الكتب الشعبية التي أظهرت تفاعل الشعب الياباني مع الشعوب المقهورة. ومن أبرزها «تاريخ مصر الحديث» و«سجل حملة تونس». ولعل أشهرها مجموعة «مغامرات عالم الجمال» كتبها توقاي سانشي بين عامي ١٨٨٥ و١٨٩٧، وفيها إشادة بروح المقاومة للقوى الاستعمارية.

تراجع الاهتمام بعد نجاح تجربة ميئيجي وبروز يابان قوية: جاء نجاح إصلاحات ميئيجي لتنقل اليابان من دولة على وشك الوقوع، كمصر، تحت سيطرة الاستعمار إلى مصاف الدول المتقدمة. وقد صفّق المثقفون المصريون والعرب والايرانيون والاتراك لانتصار دولة آسيوية للمرة الاولى على دولة تنتمي

إلى القوى الغربية (روسيا) في مطلع القرن العشرين، واعتبروا اليابان مثالًا يحتذى للخروج من التخلف والاستعمار. ومن أبرز ما صدر في تلك الحقبة قصيدة مصطفى كامل الشهيرة «الشمس المشرقة» (١٩٠٤).

غير أن موقف الاوساط المثقفة اليابانية، مثلها مثل موقف السلطات، تغير. فاليابان باتت حليفة لبريطانيا في آسيا، وباتت تشكل نواة قوة امبريالية في جنوب غربي آسيا. وبعد احتلال اليابان لكوريا، أصبحت الكتب التي تصدر عن مصر ونظام الاحتلال البريطاني تركز على سبل إدارة المستعمرات، وتُجري مقارنة بين الاستعمار البريطاني والاستعمار الفرنسي في محاولة للاستفادة من تجربتهما في كوريا. ومن أشهر هذه الكتب «بحث حول نظام الاستعمار الفرنسي لتونس»، وكتاب «مصر الحديثة» (وهي ترجمة عن الانكليزية قدّم لها رئيس الوزراء الياباني شيغنوبو أووقوما، ودعا فيها إلى تطبيق النظام الاستعماري الانكليزي في المستعمرات اليابانية).

وتحت وطأة الاحتلالات والاستعمار وظروف الحرب العالمية الاولى ونتائجها، تراجع اهتمام الشعوب العربية والاسلامية بما يحدث في اليابان (التي أصبحت هي ايضًا دولة استعمارية)، في حين أن السلطات اليابانية زادت من اهتمامها بالشؤون الاسلامية لدرس عادات الشعوب المسلمة ليساعدها ذلك على حكم أندونيسيا وماليزيا، كما كانت لها مطامع في شمال الصين حيث حقول النفط (بسام خالد الطيارة، مرجع مذكور آنفًا).

في الصين

وضع الأديان عمومًا: أقر دستور ١٩٨٢ حرية المعتقد الديني. لكن الحزب الشيوعي الصيني الحاكم استمر على إلحاده ودعوته للإلحاد معتبرًا أن الأديان ليست سوى نتاج القمع الطبيعي والاجتماعي الذي خضع له الانسان، وتمثل مفاهيم معكوسة للعالم ولّدتها ظروف تاريخية معينة كانت البشرية خلالها عاجزة عن إدراك القانون الموضوعي للطبيعة والمجتمع.

أكبر الأديان الصينية البوذية والتاوية، وقد اندمجا في الكونفوشيوسية التي هي في الحقيقة أقرب إلى الفلسفة منها إلى الدين. وقد تحولت الكونفوشيوسية، منذ القرن الرابع عشر، إلى دين شعبي يختلف في بعض طقوسه بين منطقة وأخرى، والقاسم المشترك الأساسي بينها تكريم الأجداد إلى درجة العبادة. ولكل من البوذية والتاوية إكليروسها. ويبلغ تعداد أتباع الكونفوشيوسية نحو ١٨٥ مليونًا (١٥٣ مليون بوذي و٣٢ مليون تاوي).

المسلمون يبلغ تعدادهم نحو ٣٥ مليونًا بحسب الاحصاءات الرسمية. لكن المصادر الاسلامية في داخل الصين وخارجها ترجح أن العدد يقرب الـ١٠٠ مليون مسلم (مجموع عدد الصينيين نحو ١,٣ مليار نسمة). تجمعهم الرئيسي في كسينجيانغ (سينكيانغ)، وهناك نحو ١٠٠ ألف في التيبت. وكان الاسلام دخل الصين في القرن السابع عن طريق التجار العرب ومن خلال طريق الحرير وعبر مرافئ غانغدونغ وفوجيان. وفي القرن الثالث عشر، عرف الاسلام توسعًا كبيرًا مع فتوحات جنكيزخان. في ١٩٩٠، أقفلت السلطات ٥٠ مسجدًا ومنعت بناء ١٠٠ مسجد.

أما المسيحية فدخلت الصين في القرن الثامن عن طريق راهب سوري إسمه أولاين، اقام في شانغان. وأول اسقف صيني هو غريغوريوس ليو. وبعد ١٨٤٠ (حرب الافيون)، ازداد عدد المسيحيين في الصين بصورة واسعة وسريعة. ففي العام ١٩٠٠ بلغ عددهم نحو مليون كاثوليكي، من بينهم ٧٢٩ كاهنًا ابيض و٤٠٩ صينيين، وبلغ عدد الكنائس ٣٩٣٠ كنيسة، والمدارس ٢٩١٢ مدرسة. وفي ١٩٤٨، أصبح هناك نحو ٣ ملايين وربع مليون كاثوليكي. وفي السنوات الأولى من الحكم الشيوعي بدأت السلطات باضطهادهم. عددهم الحالي نحو ٣,٥-٦ ملايين نسمة. أما المسيحيون البروتستانت فيفوق عددهم بكثير عدد الكاثوليك، وتشير بعض التقديرات إلى أن عددهم يبلغ نحو ٤٥ مليونًا، وكان كل من الزعيمين صن يات صن وتشيانغ كاي تشيك بروتستانتيًا.

اليهود، تؤكد المصادر التاريخية وجودهم في كيفنغ (مقاطعة في هينان الصينية) منذ ايام حكم أسرة الهان

(٢٠٦-٢٢٠ ق.م.). وفي القرن التاسع عشر، كان وجودهم محصورًا في المرافئ المفتوحة وفي منشوريا. وفي ١٩٣٩، كان عددهم ٣٠ ألفًا، وهبط في ١٩٥٦ إلى ٤٠٠ فقط، وفي ١٩٥٧ هاجروا إلى اسرائيل.

كسينجيانغ أويغور (تركستان الشرقية سابقًا) والمسلمون في الصين. بطاقة تعريف: كسينجيانغ، أو سينكيانغ أويغور، منطقة صينية واسعة وشبه صحراوية على الحدود الغربية من الصين (مع منغوليا وروسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وأفغانستان وباكستان والهند)، دعيت قبلًا تركستان الشرقية. عرفت، منذ سنوات قليلة (أواخر القرن العشرين) اضطرابات قامت بها الأقلية الكبرى أويغور المسلمة طلبًا للاستقلال بالبلاد، وكانت بيغينغ (بكين) ترد دائمًا بقوة عليها. وقد اجمع المراقبون على أنها عاجزة على أن تطوّر هذه الاضطرابات إلى حد فرض الاستقلال عن الصين مقارنة مع جمهوريات آسيا الوسطى التي نالت استقلالها عن موسكو مع انهيار الاتحاد السوفياتي.

تبلغ مساحة كسينجيانغ مليون و٦٤٧ ألف كلم٢، وعدد سكانها نحو ١٦ مليون نسمة يتوزعون بين ٤٠-٥٠٪ من الهان (وهم الاتنية الصينية)، و٤٠-٥٠٪ من الأويغور، و٧٪ من الكازاخ، و٨,٠٪ من الهيو، و١٪ من القيرغيز، و١٪ من المنغول. عاصمتها أورومكي. أهم ثرواتها المنجمية: الذهب، الفحم، النحاس، الحديد، القصدير، الزنك، الملح، الأورانيوم والنفط. وفي وسط البلاد قرب مدينة كورتا، مجمّع للتجارب النووية.

وعلى رغم أن عدد سكان هذا الاقليم أقل من ١٪ من عدد سكان الصين فإن مساحته تزيد عن ١٧٪ من مساحة الصين.

المسلمون في كسينجيانغ وفي الصين عمومًا: حول عدد المسلمين في كسينجيانغ، حيث المجموعة الاسلامية الأكبر في الصين، وحول عددهم في الصين عمومًا، تكاد المراجع تجمع على أن السلطات الصينية تذيع ارقامًا متباعدة. أما الارقام التقديرية التي تذيعها المرجعيات الاسلامية فتؤكد أن عدد المسلمين في الصين يتراوح بين ٧٥ و١٠٠ مليون، في حين تدور الأرقام الرسمية حول نصف هذا التقدير.

أكبر مجموعة مسلمة في الصين هي الأويغور التي تتركز في كسينجيانغ. وتنتمي الاقلية المسلمة في الصين إلى إتنيات عدة منها الهان الذين يشكلون وحدهم ٩٢٪ من مجموع الصين، والكازاخ، والهيو، والتركمان، والكينغاي (الذين يعيشون حول بحيرة كينغاي-هو، وهي أكبر بحيرة في الصين)، والقيرغيز والمنغول.

ينتشر المسلمون الصينيون في اقاليم عدة في غربي الصين وشماليها، وفي وسطها (شانغهاي ويونان). أما تجمعهم الاساسي ففي كسينجيانغ التي تعني في الصينية «الارض الجديدة». وقد أطلق هذ الاسم على الاقليم بعد أن تمكن الصينيون في العام ١٧٦٠، من احتلاله وضمه بعد ان كان جزءًا من دولة تركستان الاسلامية. ويكتسب هذا الاقليم أهمية جغراسية بالغة، إضافة إلى أهميته الاقتصادية بسبب ثروته المعدنية المتنوعة. فهو يقع على الحدود بين روسيا والصين، وكان الاتحاد السوفياتي يستخدم موقع هذا الاقليم طوال مراحل الصراع والتقارب بين موسكو وبكين منذ عهد ستالين، كما استخدمته الصين لإقامة قواعد الصواريخ الموجهة إلى العمق السوفياتي اثناء ازمات الحدود، واستعملته لإجراء تجاربها النووية في صحرائه المترامية الأطراف، كما في تجربة العام ١٩٩٢.

العاصمة قديمًا، أي ايام كان الاقليم يسمى «تركستان» هي مدينة كاشغر التي سمّاها الصينيون «شوفو». أما العاصمة الحديثة فيسميها سكان الاقليم الأويغور المسلمون أورومكي، في حين سمّاها الصينيون «تيهوا»، والمدينة الثالثة من حيث الأهمية هي «سوجي» ويسميها الأويغور يارقند. «وشمل تغيير الأسماء الأماكن كما شمل أسماء البشر حيث أصبح محمد ومسعود «ما» والحسن والحسين «حا» وناصر ونصر ونصير الدين «نا» (محمود السيد الدغيم، كاتب سوري مقيم في بريطانيا، «الحياة»، ١٩ شباط ١٩٩٧، ص١٨).

لم تظهر أي إشارة لوجود صراع طائفي بين مسلمي

الصين طوال تاريخ وجودهم في الصين، وسمّوا أنفسهم بالحنفيين (أتباع الإمام أبو حنيفة). ولم يعرفوا التقسيمات الطائفية كالشيعة والسنّة، ما ساعد على توحيد كلمتهم على رغم اختلاف المرجعيات المتمثلة برجال الدين المقلّدين. كما ساهموا بقسطهم في تطوير الحضارة الصينية (خصوصًا في مجال الإضافات المبتكرة على بناء المساجد)، وترجم عدد منهم أعمال العرب وكتاباتهم إلى اللغة الصينية في ميادين الحساب والفلك، وكتبًا تعالج قضايا اسلامية، وأخرى عن حياة النبي محمد. وعُرف هؤلاء المترجمون بعلمهم ودراستهم في مدارس خارج الصين مثل بخارى.

الانتماءات القومية لمسلمي الصين: يتوزع مسلمو الصين على عشر قوميات ضمن ٥٥ قومية معترف بها رسميًا في الصين وتشكل التركيبة الكلية للدولة الصينية. ولكل من القوميات العشر تاريخ حضاري خاص، يجمعها الاسلام.

ينطبق مفهوم «الصينيين المسلمين» على «الخوي» أو «الهوي» المسلمين. فهم وحدهم (بين القوميات العشر)، بالمعنى العرقي والتاريخي والأنتروبولوجي والسوسيولوجي، ينتمون إلى الاصل الصيني ويستخدمون اللغة الصينية التي هي لغتهم القومية واليومية ويعيشون ويتوزعون على ارجاء الصين كافة كغيرهم من الصينيين الذين يعرفون بـ«الهان» (أو «الخان») والذين يشكلون ٩٢٪ من مجموع سكان الصين. و«الخوي» («الهوي»)، مثلهم مثل الهان، قدموا عشرات آلاف الشهداء لقضايا أرض الوطن «الصين» في مختلف الحروب. فلا يُنظر لهم من جانب الهان إلا باعتبارهم أبناء الصين المسلمين.

لكن هذه الحقيقة يقابلها حقيقة أخرى، وهي تواجد لاقليات مسلمة في الصين لا تحمل ولاء للصين بل «تناضل» في سبيل الاستقلال بوطن معتبرة أن الصين ضمتها إليها عنوة كما حدث مع بقية «الامارات المسلمة» في آسيا الوسطى من جانب روسيا، ولا تزال كل هذه القوميات تتحدث بلغتها الاصلية وتكتب بها وتعيش ذاكرتها.

وبحسب الإحصاءات الرسمية، تأتي، بعد قومية الخوي الصينية، قومية الأويغور، وهم مسلمو تركستان الشرقية (التي أصبح اسمها، صينيًا، كسينجيانغ) الذين قدموا إلى هذه الارض حوالي سنة ٨٤٠ من منغوليا الداخلية عقب هزيمتهم هناك على يد القيرغيز، ويتحدثون الأويغورية، وهي من أرومة اللغة التركية القديمة، ويستخدمون الحروف العربية في الكتابة.

ثم يأتي الكازاخ، ولغتهم كذلك من الارومة التركية، ويستخدمون الحروف العربية. وبعدهم يأتي الـ«دونغشيانغ»، وهم من أصول منغولية ويعتبرون أول من اعتنق الاسلام من المنغول. وبعدهم يأتي القيرغيز، من أصول تركية جاءوا من قيرغيزستان. وللقيرغيز في الصين ولاية ذات حكم ذاتي في إطار منطقة كسينجيانغ. وبعدهم يأتي السلار الذين أجبروا على مغادرة مناطق تركمانستان بسبب سياسة الدولة السلجوقية ضدهم خلال ١٣٨٠ و١٤٢٤، فجاءوا عبر سمرقند إلى تركستان الشرقية (كسينجيانغ)، ولقومية السلار محافظة ذات حكم ذاتي في إطار بلدية شانغهاي (تابعة إداريًا للحكومة المركزية). وبعد السلار، يأتي الأوزبك، ومكان تجمعهم الاساسي في كسينجيانغ، ولغتهم من الأرومة التركية.

ثم يأتي الطاجيك، وهم قوم سكنوا منذ القدم قمم هضبة باميير التي تدعى اليوم محافظة تاشكور، وهم من أصول فارسية ويتحدثون الفارسية إلى اليوم وينتمون إلى الشعب نفسه التي تضمه جمهورية طاجيكستان. ثم يأتي البوان، وهم فرع من المنغول ولغتهم تنتمي إلى أرومة اللغة المنغولية. وأخيرًا التتار (عاشر قومية مسلمة في الصين) الذين يتعايشون مع بقية الشعوب التركية في كسينجيانغ (تركستان الشرقية) ويتكلمون التركية القديمة مستخدمين الحروف العربية في الكتابة.

نبذة تاريخية (حتى أواخر القرن ١٩): يعتبر سعد بن ابي وقاص الداعي الاساسي للاسلام في الصين، وبنى أول جامع في مدينة كانتون بعد وصوله إليها، ولا يزال هذا الجامع يعرف حتى اليوم باسم «واي شن

زي». وعندما عاد سعد إلى الجزيرة العربية بعد إقامة طويلة في كانتون، طلب منه الخليفة عثمان العودة إليها كرسول منه إلى امبراطور الصين، إلا انه توفي هناك (في كانتون) ولا يزال ضريحه الكبير فيها.

القائد الأموي قتيبة بن مسلم هدّد الحدود الغربية للصين، واحتل أغلب مناطق مركز آسيا، وتبادل الرسائل مع امبراطور الصين هس بانت سونغ الذي طلب منه الإقلاع عن احتلال بلاده لقاء جزية، وقبل قتيبة هذا العرض. ويؤكد الطبري في تاريخه ان «ملك الصين دفع الجزية لموفدي قتيبة بعد أن حاورهم وتأكد من إصرار قتيبة على فتح الصين».

ويتحدث التاريخ عن وصول عدة رسل من الصين إلى بغداد خلال حكم الخليفتين ابو العباس والرشيد. وأما السبب الرئيسي لانتشار الاسلام في الصين هو طلب الامبراطور هو يان تونغ المساعدة العسكرية من الخليفة المنصور للقضاء على التمرد الذي قاده ضده أن لوشان. استجاب الخليفة لهذا الطلب وأرسل ١٠ آلاف جندي تمكنوا من دحر المتمردين. وشُجّع هؤلاء الجنود على الزواج من الصينيات والبقاء في العاصمة، واحتلوا مكانة في الجيش والوظائف. وكذلك جاء نزوح المسلمين إلى الصين من وراء الحدود الغربية إليها، وقبولهم كمقيمين، ليزيد من أعداد المسلمين في الصين.

عاش المسلمون حياة آمنة في الصين، وعوملوا معاملة كريمة من قبل الاباطرة. إلا أن مكانتهم السياسية والاجتماعية بدأت بالهبوط منذ ١٦٦٤، حين فقدوا حريتهم وبدأ اضطهادهم دينيًا، ومُنعوا من الذهاب إلى مكة لاداء فريضة الحج، وإقامة جوامع جديدة، وحُرم رجال الدين من دخول المقاطعات الصينية. وامتدت هذ الفترة زهاء ١٧٠ سنة، أي حتى آخر عهد أباطرة أسرة المانشو (١٩١١)، الأسرة التي عُرفت باضطهادها المسلمين في الصين.

وشهدت هذه الفترة (١٦٤٤-١٩١١) انتفاضات عديدة قام بها المسلمون ضد حكم أسرة المانشو، من أبرزها: انتفاضة تشو بقيادة محمد أمين (١٧٨٢)، الثورات في شن بقيادة شي سان (١٧٨٥)، ثورة أكسين جانغ (١٨٢١-١٨٣٠)، ثورة منطقة يونان بقيادة محمد سلمان (١٨٨٠-١٨٨٥). وكانت جميع هذه الثورات تُقمع بشكل دموي. وتبعًا لبعض الاحصائيات التاريخية، تقلص في مدينة كانسن ومنطقتها عدد السكان من ١٥ مليونًا إلى مليون واحد، وكان ٦٦٪ من الضحايا من المسلمين. وكانت الصين أعلنت رسميًا ضم تركستان الشرقية إليها في ١٨٨٤ وأطلقت عليها إسم «كسينجيانغ أويغور».

محاولات تنصير المسلمين (أواخر القرن ١٩- اوائل القرن ٢٠): كانت الصين في أواخر القرن التاسع عشر في طليعة اهتمامات المبشرين الانجيليين (البروتستانت) والكاثوليك، نظرًا إلى كثافتها السكانية وغناها بالثروات، إضافة إلى أنها كانت قد رضخت، في معظم أجزائها، لسيطرة القوى الاوروبية.

وفي الوقت الذي وجد فيه المبشرون لرسالتهم أرضًا خصبة، إلى حد ما، لدى الكونفوشيوسيين والبوذيين، اصطدموا بجدار قوي لدى المسلمين. وفي مطلع القرن العشرين، انعقد في أدنبره (اسكوتلندا) المؤتمر التبشيري العالمي. ونص أحد القرارات التي اتخذها على تشكيل لجنة مهمتها دراسة سبل إقامة بعثة تبشيرية دائمة في الصين للعمل تحديدًا في صفوف المسلمين. وعهدت اللجنة إلى المبشر مارشال برومهول M. Bromhall بإعداد تقرير شامل عن أوضاع المسلمين في الصين يكون أساسًا تبنى عليه خطة التبشير المسيحي في ما بعد (سبق لبرومهول أن أمضى سنوات عدة في الصين). ووضع برومهول دراسة شاملة أصدرها في كتاب- تقرير بعنوان «المشكلة المهملة»، طبع في ١٩١٠ (أعيد إصداره في مطلع الستينات في لندن)، وأصبح أهم المراجع عن أوضاع مسلمي الصين في أواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين.

المسلمون في ايام ثورة جمهورية الصين الوطنية (١٩١١-١٩٣١): أعلن مؤسس جمهورية الصين الوطنية صن يات صن أن الأمة الصينية تتكون من خمسة شعوب، هي: الهان، المانشو، المنغ، الهوي

(المسلمون) والشانج. وأعطيت الشعوب الخمسة حق المساواة في القانون الاساسي المعلن في ١٩١٣.

واعتبرت الثورة الجمهورية (١٩١١) المسلمين من المتضررين نتيجة قمع الحكم السابق (أسرة مانشو الامبراطورية)، ما أدّى إلى تخلفهم وتدهور مستواهم الاقتصادي والتعليمي. وساعدتهم الثورة على استرداد هويتهم وحسّنت من ظروف حياتهم بشكل كبير، وتقلد عدد منهم مناصب مهمة في أجهزة الحكم العليا، كالجيش الذي اصبح تمثيلهم فيه أكبر بكثير من بقية القوميات، وأسند إلى أحد المسلمين منصب وزير التربية الذي عمل على تطوير نظام التعليم ووضع المناهج الدراسية الجديدة وعزّز روح الانفتاح على القوميات الاخرى.

كما أولت جمهورية الصين الوطنية اهتمامًا بالزراعة، فشكلت الحرفة الرئيسية للمسلمين، ما ادّى إلى تحسن أوضاعهم الاقتصادية.

وبين ١٩٢٦ و١٩٣١، أصدر المسلمون ٢١ صحيفة ناطقة باسمهم (في حين انهم لا يتمتعون، في الوقت الحاضر، بحق إصدار أي صحيفة أو منشورة مستقلة تعبر عن وجهات نظرهم السياسية والاجتماعية، أو حتى للتثقيف الديني. وكل الاصدارات الناطقة باسمهم تصدرها وتشرف عليها جهات حكومية). وفتحت في مناطقهم المدارس، وجرى الحفاظ على ثقافتهم، ومُنحوا إقامة معاهد ثقافية خاصة بهم. واستمر هذا الوضع المزدهر حتى نشوب الحروب الاهلية الصينية بين الكومنتانغ والشيوعيين.

خلال الحروب الأهلية (١٩٣١-١٩٤٩) وسلطة اسلامية أجهضها التحالف الصيني-السوفياتي: فريقا هذه الحروب الأهلية الرئيسان: الكومنتانغ بزعامة تشيانغ كاي تشيك، والشيوعيون بزعامة ماو تسي تونغ، لم يسلم منها مسلمو الصين، خصوصًا في مقاطعة تجمعهم الاساسية كسينجيانغ (تركستان الشرقية). فقد ناصبهما الفريقان العداء إبان فترات اقتتالهما بين ١٩٣٠ و١٩٣٦، وبين ١٩٤٦ و١٩٤٩، وخصوصًا إبان تحالفهما في حربهما ضد اليابان التي غزت منشوريا قبيل الحرب العالمية الثانية واثناءها. وقاوم المسلمون ما استطاعوا، وتمكنوا احيانًا من إقامة سلطاتهم الذاتية.

ففي ١٩٣٠، ثار مسلمو كسينجيانغ ضد مراكز وجود السلطة الصينية، وسيطروا على شاشان وطرفان، ثم على العاصمة أورومكي وطردوا الحاكم الصيني. وفي الشمال، استولوا على أقاصو بقيادة تيمور كما استولوا على خوتان بقيادة أمين، ثم توجه القائدان فاستوليا على كاشغر وأعلنا «حكومة كاشغر الاسلامية»، وانضم إليهما الشيخ خوجانياز. وفي ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٣، أعلن قيام «الجمهورية الاسلامية في تركستان الشرقية» (كسينجيانغ)، وقررت حكومتها تطبيق أحكام الشريعة في الحكم بعد أن اختير الشيخ نيازي خوجانياز لرئاسة الدولة وثابت داملا لرئاسة الحكومة.

خشي الاتحاد السوفياتي من امتداد الثورة إلى آسيا الوسطى حيث جمهورياته الاسلامية. فقدم دعمًا كبيرًا إلى الصينيين، خصوصًا إلى الشيوعيين منهم. فتمكن هولاء من اجتياح كسينجيانغ في حزيران ١٩٣٤ وتمّ إعدام خوجانياز وثابت داملا وأعضاء الحكومة.

وبين ١٩٣٦ و١٩٤٠، عاود المسلمون ثوراتهم ضد الوجود السوفياتي-الصيني. لكن الصينيين كانوا قد أصبحوا من القوة بحيث تمكنوا، رغم انسحاب السوفيات، من السيطرة سيطرة تامة على المنطقة.

وإبان الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) انتشرت بين المسلمين ثلاثة تيارات سياسية: تيار شيوعي صيني (ماو تسي تونغ)، وتيار صيني وطني (كومنتانغ، بزعامة تشيانغ كاي تشيك)، والثالث تيار قريب من اليابان.

بعد الحرب، استفاد المسلمون من أجواء التباعد بين السوفيات والصينيين، فأعلن أحد قادتهم، علي خان، استيلاءه على منطقة «إي لي» شمالي تركستان الشرقية (كسينجيانغ)، وأنشأ إدارة مستقلة عن العاصمة أورومكي. وثارت النواحي الأخرى بدعم سوفياتي هذه المرة، فنالت تركستان الشرقية استقلالًا ذاتيًا، وعين الدكتور مسعود بايكوز رئيسًا للحكومة، ومحمد

أمين بوغره نائبًا للرئيس، ويوسف عيسى ألبتكين (توفي في تركيا، ١٩٩٥) سكرتيرًا عامًا للحكومة المحلية، أي «حكومة جمهورية تركستان الشرقية» المعلنة في ١٩٤٤ وبتأييد من الاتحاد السوفياتي. واستمرت هذه الجمهورية حتى ١٩٤٩، حين انتصر الشيوعيون الصينيون (بقيادة ماو تسي تونغ) على الكومنتانغ، فسقطت تركستان الشرقية بيدهم.

في العهد الشيوعي بدءًا من العام ١٩٤٩، سياسة استيطانية وهجرة: كانت نسبة الهان (القومية ذات النسبة الساحقة، نحو ٩٢٪ من مجموع سكان الصين) في كسينجيانغ لا تزيد، عام ١٩٤٩، عن ٦٪ من مجموع سكانها. أما نسبتهم فأصبحت، بعد نحو خمسين سنة (أواخر القرن العشرين)، تتجاوز نصف السكان. فسياسة الدولة الشيوعية (خصوصًا في السنوات الاولى من حكم الزعيم الشيوعي ماو تسي تونغ) سياسة استيطانية، كما كان الأمر بالنسبة إلى التيبت. وفي ظل هذا الوضع المستجد، غادر عدد كبير من الشيوخ المسلمين البلاد، كما هاجرت أعداد من المواطنين، وتوزعوا في الدول الاسلامية، واستقرت جالية منهم في المملكة العربية السعودية، وجالية كبرى في تركيا لا سيما اسطنبول. وتابع علماؤهم وناشطوهم جهادهم خارج البلاد، فطبعوا الكتب في مصر والسعودية وتركيا، وأصدروا المجلات وحافظوا على لغتهم.

استهدف الشيوعيون، منذ وصولهم إلى السلطة (١٩٤٩)، عزل المسلمين وجعلهم أقلية حتى في كسينجيانغ، واعتبر الاسلام من الاديان الثانوية مقارنة مع الاديان والقوميات الأخرى. ولم يسمح الحزب الشيوعي ببناء مساجد جديدة منذ ١٩٥٠، وشكل منظمة رسمية هي «منظمة المسلمين الصينيين»، كما أسس «معهد علم اللاهوت الاسلامي»، وكان يختار عددًا، في كل سنة، للحج إلى مكة المكرمة.

مواجهات، ومحور مهم في العلاقات الصينية-السوفياتية: في ١٩٥٨، قررت السلطات دمج اراضي الوقف بالجمعيات التعاونية. فقاوم المسلمون هذا القرار، وحدثت مواجهات مع السلطة أدّت إلى احتلالها الجوامع. وفي ١٩٥٩، قام نحو ١٠ آلاف مسلم بحركة عصيان في منطقة هوتن جنوب غربي مدينة أكسن جامغ، وتمكنوا من شن هجوم على أحد السجون وأطلقوا سراح ٦٠٠ سجين وقتلوا ٥٠ من المسؤولين الشيوعيين، واحتلوا بعض المناطق. وقمع هذا التمرد بعد أسبوع من اعلانه بهجوم من القطعات العسكرية. وحدثت انتفاضة أخرى في منطقة أنينغ عاصمة إيلي كازاك، وقمعت ايضًا.

وقبيل هذه الاضطرابات في إقليم كسينجيانغ كانت حدثت اضطرابات أخرى في التيبت. ومع تأزم العلاقات مع الاتحاد السوفياتي في مطلع الستينات، وبذريعة أن لهذه الاقلية المسلمة امتدادًا في الجمهوريتين السوفياتيتين (السابقتين)، كازاخستان وقيرغيزستان، أصبحت مشكلة الأقلية المسلمة جزءًا من الصراع بين الدولتين. فاشتد الضغط الصيني عليها، ما أدّى إلى لجوء بضعة ملايين منهم إلى الاتحاد السوفياتي في منتصف الستينات. وإثر إعلان ماو تسي تونغ ثورته الثقافية والقضاء على «التقاليد البالية» اشتد التأزم في كسينجيانغ. ورغم غنى هذا الاقليم بالثروات الطبيعية، فقد اتسم وضعه الاقتصادي بالركود ولم تشمله موجة الاصلاحات الاقتصادية التي طرأت على العديد من الاقاليم الصينية الشرقية والجنوبية. كما أنه اضحى مركزًا للتجارب النووية الصينية، واحتل موقعًا مهمًا في الاستراتيجية الصينية كونه ايضًا على الحدود الشمالية الغربية الحساسة. وهذا ما حدا بالحكومة الصينية إلى اتباع سياسة تغيير ديمغرافي استمرت منذ أول عهدها بالسلطة (١٩٤٩-١٩٥٠) حتى السنوات الأخيرة، والقاضية بإسكان أعداد كبيرة من الصينيين المتحدرين من عرق الهان في مناطق كسينجيانغ. والنتيجة أن الاقليم تحول بؤرة نزاعات عرقية وتوتر وصدامات مستمرة، خصوصًا وانه واقع بجوار جمهوريات آسيا الوسطى الاسلامية (السوفياتية سابقًا) من جهة، وغير بعيد ويتأثر بنزاعات مشابهة

مثل النزاع في افغانستان أو الشيشان عل سبيل المثال من جهة ثانية. فكلها أمور جعلت من كسينجيانغ إقليمًا عرضة لتنامي مشاعر البحث عن الهوية القومية والدينية إلى حد المطالبة بإقامة كيان مستقل، أو التطرف وحمل السلاح أحيانًا. وهذا ما يفسّر شدة الصدام الذي اندلع في مدينة يننغ الحدودية، ثم امتد إلى مدن الاقليم (كسينجيانغ) الأخرى عشية حلول عيد الفطر في أوائل ١٩٩٧، واعتبر الأخطر في المنطقة منذ اضطرابات ١٩٩٠ (عشية انهيار الاتحاد السوفياتي، ومسلسل الاستقلال للجمهوريات السوفياتية السابقة بما فيها الجمهوريات الاسلامية) التي قمعتها الحكومة الصينية بتوجيه عشرات الآلاف من أفراد جيشها.

مطالب مسلمي كسينجيانغ (تركستان الشرقية) في مذكرة عيسى ألبتكين: نشرت «الحياة» (العدد ١٢٣٦٨، تاريخ ٧ كانون الثاني ١٩٩٧، ص٨) نص مذكرة الزعيم التركستاني الشرقي (كسينجيانغ) عيسى يوسف ألبتكين، الذي كان يعيش في أنقرة وتوفي بها أواخر ١٩٩٥، إلى رئيس وزراء الصين شوزي يان الذي جاء إلى السلطة مع بدايات سياسة الانفتاح عقب فشل الثورة الثقافية ومحاكمة «زمرة الاربعة». وكانت السلطات الصينية بدأت تدلي ببيانات حول «تصحيح جميع الأخطاء... وإقامة العلاقات مع شعب تركستان الشرقية على قواعد سليمة».

قال عيسى يوسف ألبتكين في مذكرته إنه «على استعداد للدخول في مذكرات مع ممثلي الحكومة الصينية على جميع المستويات لتثبيت أنسب الطرق وأنجح الوسائل لتحقيق ذلك».

ومما جاء في المذكرة: «إن مقارنة بسيطة بين القوى الامبريالية في العالم، بما فيها الامبريالية الروسية والامبريالية الغربية وبين السياسة العنصرية للاستعمار الصيني تكشف النقاب عن المأساة التي تعيشها تركستان الشرقية. فالامبريالية الغربية تهدف إلى فرض سيطرتها الاقتصادية على الشعوب، بينما السياسة العنصرية الصينية ترمي إلى ابعد من ذلك، وتستهدف القضاء على الشعوب المستعمرة لها وتصفيتهم... وكذلك الامبريالية الغربية لم تستبدل أسماء البلاد التي احتلتها بأسماء جديدة من عندها. فروسيا القيصرية مثلًا لما احتلت تركستان الغربية جعلتها ولاية كبيرة وجعلت طشقند مقرًا لها وأطلقت عليها إسم «ولاية تركستان»، وعندما آل الأمر إلى الشيوعيين جزّأوها إلى خمسة أجزاء، وهي ما يُسمى اليوم بالجمهورية، ولكن أطلقوا عليها أسماء قبلية فقالوا أوزبكستان، وكازاخستان وتركمانستان، وقيرغيزستان وطاجيكستان. أما الخيلاء الصينية فابت إلا أن تغير إسم »تركمانستان الشرقية» وأطلقت على جميع مدنها وجبالها وسهولها وكل شيء فيها اسماء صينية...».

وفي آخر مذكرته، قدّم ألبتكين قائمة بالمطالب تضمنت ٣١ مطلبًا، من بينها: أن تتخلى الصين الشعبية عن زعمها في أن تركستان الشرقية جزء لا يتجزأ من أراضيها، وأن يغادرها المستوطنون الصينيون، والعودة إلى الاسم التاريخي، اي إلى «تركستان الشرقية» بدلًا من الإسم الصيني «كسينجيانغ أويغور»، وتقديم إحصاء دقيق للسكان، وإخلاء جميع المعتقلين السياسيين، وإيقاف الاعدامات التعسفية، وفتح جميع المعابد والمساجد الاسلامية والسماح بالكتب التركستانية وبالتعليم باللغة التركية، والاعتراف بأن قبائل تركستان الشرقية من أويغور وكازاك وقيرغيز وأوزبك وتتار تنتمي إلى أمة واحدة هي الأمة التركية، وعدم إكراه الناس على عضوية الحزب الشيوعي، والشروع في إعمار وبناء تركستان الشرقية التي أصبحت خرابًا إذ إن قسمًا من واردها السنوي من معادنها ومحصولاتها الزراعية (وكلها تذهب الآن إلى الصين الشعبية) يغطي مصاريف بنائها وإعمارها من جديد (الجدير ملاحظته أن ناشر المذكرة، «الحياة» لم يحدّد تاريخها بدقة، سوى أنه أشار إلى أنها تعود إلى فترة فشل «الثورة الثقافية» ومحاكمة «زمرة الاربعة»، ما يعني انها تقع في أواخر ستينات أو مطلع سبعينات القرن العشرين).

إقليم كسينجيانغ في دورة عنف جديدة ومنظمات اسلامية (١٩٩٧): الخط العام لمسار الأمن في إقليم كسينجيانغ خلال العهد الشيوعي أنه كان دائم التوتر

الذي كان يتراوح بين توتر صامت ومقموع، وتوتر صارخ بالاضطرابات والانتفاضات وأعمال عنف ذهبت بأرواح الآلاف من ابنائه، بينهم مَن حُكم عليهم بالاعدام بتهمة «خلق اضطرابات بتحريض من قوى أجنبية».

فخلال ١٩٩٦، أعدمت السلطات ما يزيد عن ألف من أبناء الاقليم وزجت بآلاف آخرين في السجون.

وفي الاول من شباط ١٩٩٧، اندلعت الاضطرابات في مدينة يننغ (على الحدود مع كازاخستان)، بعدما أقدمت السلطات على «إعدام ٣٠ مسلمًا أويغوريًا على مرأى من أقربائهم وجيرانهم». ثم ما لبثت المواجهات المسلحة أن عمّت شمال غربي الصين، وبرز فيها إسم «الجبهة الوطنية الثورية الموحدة» التي وصفتها وسائل الاعلام الغربية بأنها «إسلامية أصولية»، في حين تسربت أنباء عن مصادر في كازاخستان تقول إنها محسوبة على «التيار العرقي الأويغوري»، اي أنها قومية أولًا وإسلامية ثانيًا. ولا شك أن النزعة الاستقلالية لدى الأويغوريين، الناطقين بالتركية ويكتبونها بأحرف عربية، تلقت دفعًا قويًا لدعواها القومية بانهيار الاتحاد السوفياتي وقيام جمهوريات آسيا الوسطى الاسلامية في الاراضي المحاذية لمناطقهم في إقليم كسينجيانغ الصيني.

ولأن السلطات الصينية كانت مدركة ماذا يعني انهيار الاتحاد السوفياتي وولادة الجمهوريات الاسلامية على حدودها، فقد سارعت إلى عقد اتفاقات أمنية مع كازاخستان وأوزبكستان وقيرغيزستان.

لكن واقع الأمر أن الأويغوريين ومسلمي تركستان الشرقية (كسينجيانغ) الذين لجأوا في موجات واسعة، أولها كان في ١٩٤٩، إلى تركيا وكازاخستان، شكلوا جبهات معارضة سياسية وإعلامية، وأصدروا منشورات، وتفاعلوا بشكل وثيق مع حركة المعارضة في داخل الاقليم الصيني. فنشأت حركات تحرير، في الخارج والداخل، يدعو بعضها إلى تحقيق انفصال الاقليم عن الصين واستقلاله بالكفاح المسلح.

وإثر أحداث شباط ١٩٩٧، برزت أسماء أربع حركات: «حركة تحرير أويغورستان» التي لا تدعو إلى الكفاح المسلح وتكتفي بالدعوة السياسية؛ «الجبهة الوطنية الثورية الموحدة»، وهي الجبهة الأقوى وزعيمها ضابط سابق في الجيش الصيني ويدعى يوسف بلك مخلصي، وقام أفراد هذه الجبهة بشن عمليات مسلحة من الحدود الكازاخستانية وفي الداخل؛ و«نمور لوب نور» و«شرارة الأمة»، وهما حركتان صغيرتان تعتمدان ايضًا الكفاح المسلح وتتواجدان في شمال الاقليم حيث تكثر المساجد السرية.

وفي ٢٨ تموز ١٩٩٧، أعلنت السلطات الصينية أنها أعدمت تسعة مسلمين انفصاليين من الأويغوريين في بلدة يننغ «لاشتراكهم في أعمال عنف مناهضة لبكين». وانتهت السنة (١٩٩٧) على استمرار حملة القمع الصينية في الاقليم، واستمرار سلسلة اعتداءات ومواجهات بين قوميتي الهان والأويغور.

«الجهاد الاسلامي في الصين» (على أساس «تقارير» أمنية): على أساس ما كان يحدث في كسينجيانغ، في العام ١٩٩٧ خصوصًا، وعلى أساس تصريحات المسؤولين الصينيين، منهم حاكم إقليم كسينجيانغ عبد العايط عبد الرشيد حول وجود تنظيمات اسلامية تعمل على انفصال الاقليم بعد أن كان المسؤولون الصينيون ينسبون قبل ذلك التحركات الانفصالية إلى عناصر فردية وليس إلى مجموعات منظمة، انطلق سيلٌ من التحليلات حول أحداث الاقليم الصيني وأهدافها، وقد تداخلت بعض هذه التحليلات «تقارير» تتحدث عن «مصادر» أمنية واستخباراتية، وتحركات واجتماعات سرية. والمقال الذي نشرته «الوطن العربي» (العدد ١٠٥٥، تاريخ ٢٣ ايار ١٩٩٧، ص١٨-٢٠)، وأُعدّ وكُتب في باريس وموسكو، يقدم نموذجًا عن هذه التحليلات «التقاريرية»، وأبرز نقاطه:

- نشاط غير عادي للجماعات الاسلامية في عواصم أوروبية وفي أفغانستان وباكستان (خصوصًا منها الجماعات التابعة لطالبان والقاعدة - بن لادن - والافغان العرب) بقصد التوجه إلى كسينجيانغ لنصرة مسلميها ومقاتلة الصينيين.

– تقرير للمخابرات الروسية بعنوان «الجهاد في الصين» تحدث عن مجموعات اسلامية بدأت تنتقل من الشيشان إلى سينكيانغ (كسينجيانغ) مثل «جماعة الخلفاء الراشدين» و«شباب محمد»، وكشف عن حالة تعبئة في أوساط الأقلية الأويغورية في تركيا (نحو ٣٠٠ ألف أويغوري صيني هربوا في السنوات الأخيرة إلى تركيا).

– نجاح الصين، بعد استشعارها الخطر الجدي على إقليمها الثائر (كسينجيانغ) المحاط بدول اسلامية (جمهوريات آسيا الوسطى إضافة إلى افغانستان وباكستان)، في حبك اتفاقات حدودية وأمنية مع روسيا وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، إضافة إلى إقناعها ايران بعدم الدخول في إغراء «تصدير الثورة الاسلامية» إلى الصين، وبدا أن ايران اختارت تغليب مصلحتها الاستراتيجية وحاجتها للسلاح الصيني. ووفق «مصادر إسلامية مطلعة» أن الرئيس الكازاخي نور سلطان أشقر أكاييف عقد صفقة مهمة مع بكين على حساب الأويغور تقوم على أساسها الصين بإغراء مسلمي كسينجيانغ الكازاخ ويقدر عددهم بـ١,١ مليون نسمة بالهجرة إلى كازاخستان، وهكذا تتخلص بكين من هذا العدد من مواطنيها المسلمين الذين يسعى أكاييف لاستعادتهم بهدف زيادة نسبة الكازاخ في كازاخستان (٦,٥ ملايين نسمة) ليصبحوا أكثر من الروس والإتنيات الأخرى، وفي المقابل تحقق الصين الأغلبية للهان في كسينجيانغ.

– بالنسبة إلى «مصدر أمني فرنسي خبير في شؤون الحركات الاسلامية» أن انتقال المجاهدين الاسلاميين إلى كسينجيانغ لمقاتلة «عدو شيوعي» والدفاع عن مسلمين يتعرضون للقمع يعطي صورة إيجابية يحتاج إليها هولاء الاسلاميون بعدما ملأت أذهان الرأي العام صور عنهم مقرونة بالمجازر والإرهاب (في الجزائر على وجه الخصوص). ويذكّر «المصدر الفرنسي» بالعلاقات السابقة الخفية والعلنية بين المجاهدين الاسلاميين والمخابرات الاميركية منذ ايام الجهاد ضد السوفيات في افغانستان إلى البوسنة. ويتساءل لماذا لا يتكرر الأمر في كسينجيانغ حيث يقاتل الاسلاميون عدوًا مشتركًا مع الاميركيين هو النظام الشيوعي، ولا يستبعد أن تكون واشنطن ذات مصلحة في إثارة التهديد الاسلامي للصين، خصوصًا بعد الاعلان المشترك الصيني– الروسي الذي كشف وجود رغبة من بكين وموسكو لمواجهة الهيمنة الاميركية.

منذ ١٩٩٨ و١٩٩٩ وإلى اليوم (صيف ٢٠٠٤) لم يعد هناك من أنباء أو تعليقات وتحليلات حول إقليم كسينجيانغ ولا حول أوضاع مسلمي الصين، ما يعني أن الاوضاع أصبحت هادئة وأن السلطات الصينية أمسكت بزمام الأمور. لكن الأمور والمشكلات ذات العلاقة بالمسلمين كانت تتصاعد حدة، في الوقت نفسه، في غير مكان من العالم (البوسنة، كوسوفو، الشيشان... وحتى داخل المجتمعات الاسلامية في العالمين العربي والاسلامي).

١٤

في المجموعة الجغراسية: شبه جزيرة الهند الصينية

ميانمار، لاوس، تايلاند، فيتنام، كمبوديا.

في ميانمار (بورما سابقًا)، تشكل الأقلية المسلمة نحو ٤٪ من مجموع السكان البالغ نحو ٤٩ مليون نسمة. البوذيون ٨٥٪، المسيحيون ١٠٪. معتقدات إحيائية قبلية قديمة ١٪. وهناك عدة آلاف من اليهود (أحفاد قبيلة مانوسي).

كان تعداد المسلمين في بورما (سابقًا) يفوق بكثير تعداهم الحالي. لكن تعرضهم لتصفية منظمة من قبل الأنظمة المتعاقبة، خصوصًا تعرض جماعة مسلمة يقال لها «الرهنجيون»، جعل عددهم يتناقص سنة بعد سنة.

قامت ممالك اسلامية في بورما بعد أن وصلها المسلمون من البنغال، وصار إقليم أركان إقليمًا اسلاميًا حتى الغزو البريطاني سنة ١٨٨٥ الذي قدّم التغطية للمبشرين من غير المسلمين.

في لاوس، يكاد ينعدم وجود المسلمين فيها. تعداد سكانها نحو ٥,٥ ملايين، ٩٠٪ بوذيون، والباقون يتوزعون على معتقدات دينية إحيائية يداخلها بعض المعتقدات والطقوس المسيحية. والفيتناميون الذين يقيمون في لاوس، وغالبيتهم نالوا الجنسية اللاوسية، هم بأكثريتهم كاثوليك (كان عددهم ٢٧ ألفًا في العام ١٩٩٢).

في فيتنام، كانت تسكنها أقلية مسلمة، ضاعت أخبارها مع ما عرفته البلاد من حروب، ولم يتبق من آثار المسلمين إلا مسجدان أحدهما في هانوي والآخر في سايغون. تعداد سكانها نحو ٨٠ مليون نسمة، يتوزعون تبعًا لمعتقداتهم الدينية إلى: ٥٠٪ من البوذيين، ١٪ من الكاودييين (يعود هذا المعتقد إلى العام ١٩٢٦، ومؤسسه نغو فن شيو، يؤمن بإله واحد، باحترام الاموات، بعبادة العائلة، بالفضيلة والعدالة...)، ٦٪ من الكاثوليك (أول كنيسة كاثوليكية بنيت في العام ١٩٩٠ في مدينة هو شي منه) ٥٪ من البروتستانت، و٢٩٪ من المعتقدات الدينية المختلفة (التاوية والكونفوشيوسية)، إضافة إلى البدون، أي بدون معتقد ديني.

في كمبوديا، المسلمون كانوا يشكلون نحو ٣٪ من مجموع السكان البالغ حاليًا نحو ١٤ مليونًا. أباد الخمير الحمر نحو ٧٠٪ منهم ودّمروا جميع المساجد في البلاد. أعيدت لهم حريتهم الدينية تحت الحكم الفيتنامي، وفتحت من جديد المدارس القرآنية. وأما جذور المسلمين في كمبوديا، الذين يطلق عليهم إسم «شام» أو «تشام» (من دون أن يكون ثمة علاقة بالشام السورية)، فتعود إلى حضارة سادت في شرق آسيا لأكثر من ألف عام وكوّنت مملكة «الشامبا» التي كانت تعبيرًا عن التأثيرات الهندية في هذه المنطقة، وظلت هذه المملكة مزدهرة حتى هُزمت في فيتنام في القرن الخامس عشر بعد حروب طاحنة مع الخمير من ناحية والصينيين من ناحية أخرى. ويقال إن الاسلام وصل إلى هذه الأصقاع عبر التجار المسلمين.

أما بالنسبة إلى الأديان الأخرى في كمبوديا حاليًا، فيعتنق البوذية نحو ٩٠٪ من السكان، وكان هناك في



آسيا: شبه جزيرة الهند الصينية

ميانمار، لاوس، تايلاند، فيتنام، كمبوديا

العام ١٩٧٥ نحو ٣ آلاف دير بوذي و٥٤ ألف راهب بوذي و٤٠ ألف مبتدئ في الرهبنة. وبعد مرور ١٥ سنة فقط، أي في العام ١٩٩٠، كان هناك ٥٠٠ معبد بوذي وعدة آلاف من الرهبان فقط. وكان مُنع، في العام ١٩٨٠، على كل شخص دون الخمسين من عمره أن يصبح كاهنًا بوذيًا، وفُرض على كل الذين بقوا رهبانًا أن يتلقوا دروسًا في الماركسية. في العام ١٩٨٨، أعيد العمل بالطقوس البوذية، وفي ١٠ كانون الثاني ١٩٨٩، قدّمت الحكومة اعتذارها إلى البوذيين، وفي ٣٠ نيسان ١٩٨٩، عُدّل الدستور بحيث عادت البوذية لتكون دين الدولة.

في تايلاند، تقديرات تعداد الأقلية المسلمة في تايلاند تتراوح بين ٥ و٧ ملايين من مجموع السكان البالغ نحو ٦٢ مليون نسمة. نحو ٨٩٪ من السكان يدينون بالبوذية، و٣٪ كاثوليك، وأقلية هندوسية صغيرة.

على لسان الإمام المسؤول عن الشؤون الدينية شافعي عبد القادر في مقر المركز الاسلامي في بانكوك هذه الفقرات (عن مجلة «العربي»، العدد ٣٦٠، تشرين الثاني ١٩٨٨، ص١٥٠–١٥١):

بدأ الدين الاسلامي انتشاره أولًا في شبه جزيرة الملايو ثم جاء إلى بلاد سيام (تايلاند) عن طريق التجار العرب الذين جاءوا للتجارة ولنشر الاسلام معًا. وفي عهد دولة «أيوتيا» حوالي ١٥٩٠، جاء تاجر مسلم إسمه الشيخ أحمد واستوطن البلاد واقام مركزًا للتجارة في مدينة أيوديا حيث تمتع بتكريم الملك له بمنصب المسؤول العالي (منصب رئيس الوزراء). ويعتبر الشيخ أحمد الجد الاول لبعض عائلات تايلاندية الآن.

أما المسلمون في جنوبي تايلاند فهم مواطنون أصليون، ولم يتصل نسبهم إلى التجار أو الأجانب الذين هاجروا إليها. ويثبت التاريخ أنهم مواطنون محليون مقيمون في هذه البقعة قبل الميلاد وبعدة سنوات، واقاموا دولتهم باسم «مملكة لانكاشوكا». وفي ١٦٧٥، أقاموا دولتهم الجديدة باسم «مملكة سري ويشاي»، واستمرت الدولة صاحبة نفوذ اسلامي قوي حتى أوائل القرن التاسع حيث غرست الديانة الاسلامية جذورها داخل مملكة فطاني التي أسسها «برياتوانكو» الذي عالجه طبيب مسلم اسمه الشيخ سعيد من مرض مميت أصيب به وكان شرطه لمواصلة العلاج هو أن يعتنق الملك الاسلام بعد شفائه.

ونكث الملك ثلاث مرات عن وعده بعد الشفاء، فكان المرض يعاوده ثانية حتى شفي تمامًا في المرة الثالثة، فأسلم هو وزوجته وأولاده وبناته وتبعه شعبه في اعتناق الاسلام، وأصبحت مملكة فطاني مملكة اسلامية منذ ذلك الوقت، وتوسعت حتى شملت الولايات الجنوبية كلها وهي «جالا، فطاني، ناريتواس وستول».

ثلاثة أرباع مسلمي تايلاند يعيشون في الجنوب، ويتمتعون بمساواة كاملة وبحرية مكفولة في ممارسة شؤونهم الدينية والسياسية والتعليمية، ويعتلي عدد كبير منهم المناصب المهمة في مختلف المحافظات. وفي بانكوك وحدها حوالي ٢٠٠ مسجد من بين حوالي ٢٠٠٠ مسجد في تايلاند كلها، تدعم إقامتها الحكومة وبعض الدول الاسلامية التي تقدم منحًا دراسية كثيرة لأبناء المسلمين.

وعلى لسان مسلمين تايلانديين آخرين نقلت «العربي» (المرجع المذكور) أن عدد المسلمين يتجاوز خمسة ملايين نسمة منهم أربعة ملايين في الجنوب وحده، ولكنهم يلقون اسوأ المعاملات (الأمر الذي لم يشر إليه الإمام شافعي عبد القادر في مقر المركز الاسلامي في بانكوك)، وبخاصة بعد أن أعلنت تايلاند في ١٩٠٢ (بعد حروب وغزوات ضد دولة فطاني استمرت ٤٦ سنة) ضم فطاني واعتبارها جزءًا من المملكة، وألغيت جميع حقوق سيادة السلاطين الفطانيين المسلمين وآخرهم تنكو عبد القادر. ومنذ ذلك الوقت أصبحت فطاني منطقة تابعة لمملكة تايلاند الكبرى، وحكمت ولاية فطاني بشكل مباشر وعينت الحكومة حكامًا بوذيين يحكمون الجنوب المسلم. وبعد أحداث ١٩٣٢، لجأت الدولة إلى استخدام سياسة الدمج، وأعاقت مشاريع التنمية وبرامج تطوير الثقافة

الاسلامية. وأدّى كل ذلك إلى قيام حركة الكفاح الشعبي من أجل الاستقلال بقيادة أحد علماء فطاني «حاج سولونغ تؤمينا» وحدثت اشتباكات خلال ١٩٤٢ و١٩٤٨، وهاجمت القوات التايلاندية قرية دوسون بور وقتلت ٤٠٠ من الرجال والنساء، وأحرقت مساكنهم، وأغلقت المدارس الاسلامية. وخلال السنوات التالية، ازداد ضعف المسلمين، ومنع الشعب الفطاني من استخدام اللغة المالاوية مع وجود التعامل باللغة التايلاندية، وجرى توطين عدد كبير من البوذيين التايلانديين في الجنوب الذين أُتي بهم من الشمال، وكان أغلب هؤلاء من الجنود الذين خاضوا حرب فيتنام.

بين وقت وآخر، تقع بعض المشكلات الطائفية.

وفي آخر مشكلة ما أعلنه رئيس الوزراء التايلاندي تاكسين شيناواترا، في ١٨ أيلول ٢٠٠٤، عن أن مدرّسين إسلاميين يتحملون مسؤولية هجمات على مسؤولين حكوميين في الجنوب الذي تقطنه أغلبية مسلمة: «هناك عدد كبير جدًّا من معلمي الدين الإسلامي يؤمنون بايديولوجية الانفصال ويحضّون طلبتهم على مهاجمة المسؤولين». وأعلنت السلطات كذلك اعتقال أحد الطلاب المسلمين واعترافه بالمشاركة في قتل قاضٍ بوذي كان ينظر في قضايا قتل وتفجير عدة منذ اندلاع أعمال عنف في كانون الثاني ٢٠٠٤ قتل فيها أكثر من ٣٢٠ شخصًا في أقصى جنوب البلاد، أي في المنطقة الحدودية مع ماليزيا وذات الغالبية المسلمة.

١٥

في المجموعة الجغراسية: جنوب شرق آسيا

الفيليبين، ماليزيا، سنغافورة، بروناي، أندونيسيا، تيمور الشرقية.

نبذة تاريخية عامة: يوسّع البعض إطار هذه المجموعة (جنوب شرقي آسيا) فيضم إليها المجموعة السابقة (شبه جزيرة الهند الصينية)، ويمضي البعض الآخر قدمًا في التوسيع فيضم إلى المجموعتين مجموعة ثالثة هي مجموعة الهند والأطراف، على اساس أنها جميعًا واقعة بحسب وردة الاتجاهات في جنوب شرق آسيا. ووفق الرأي الأخير يصبح الاسلام في جنوب شرق آسيا ممثلًا لنحو ٦٠٪ من مجموع المسلمين في العالم، فضلًا عن أنه يختزن كبرى الامكانات والمشكلات معًا. وعلى ذلك يصح إلقاء نظرة تاريخية عامة على الاسلام هناك منذ بداياته وفي أبرز محطاته وصولًا إلى تاريخه الحديث.

لم تتوقف الفتوحات الاسلامية في عهد الخلافة الاموية عند الحدود الفارسية، بل تجاوزتها شمالًا وشرقًا. وتشير المعلومات التاريخية إلى أن الخليفة الاموي معاوية بن أبي سفيان أرسل وفود الدعاة إلى مملكة ماجاباهيت الأندونيسية، وتتابعت الوفود الاسلامية إلى أندونيسيا في عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان (٦٨٤–٧٠٥) وفي عهد الخليفة سليمان بن عبد الملك بن مروان (٧١٤–٧١٧).

ويستفاد من كتب التاريخ أن عبد الرحمن بن سمرة هو أول من تولى شؤون السند وما وراءها شرقًا وجنوبًا، وقد توفي سنة ٦٦٢. وفي خلافة معاوية تولى السند عبد الله بن سوار العبدي الذي توفي سنة ٦٦٣، ثم سنان بن سلمة بن المحبق الهزلي الذي فتح مكران وتوفي سنة ٦٦٨. وتلاه راشد بن عمرو الأزدي الذي توفي سنة ٦٦٩، ثم المنذر بن الجاردو العبدي الذي توفي سنة ٦٧١، يليهم عدد من العمال ومنهم عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث الذي توفي سنة ٧٠٠.

وبعد ذلك توسعت الفتوحات بقيادة محمد بن القاسم بن محمد بن الحكم بن ابي عقيل الثقفي الذي افتتح الكثير من المدن الهندية، وأمّن الطرق البرية والبحرية بين البصرة وسواحل الهند وما حولها، وكانت وفاته سنة ٧٠٨. وتفيد كتب التاريخ ان توسعات محمد بن القاسم كانت لحماية المسلمين الذين كانوا يتعرضون للأذى في تلك البلاد. وهذا دليل على وصول الدعوة إلى تلك البلاد وقبولها قبل وصول الفتوحات العسكرية.

ومن المعلوم أن السلطان محمد تنازل لابنه عن سلطنة مليبار الهندية، وتوجه مع الدعاة إلى سومطرة، وعلى يده أسلم أميرها الملك الصالح، واقامت مملكته علاقات وثيقة مع البلاد الاسلامية، وقد زار ابن بطوطة تلك البلاد سنة ١٣٤٥ واقام العرب في جزيرة جاوة مملكة ديماك. وهذا الإسم تحريف للتسمية العربية: ذي ماء. وانتشرت السلطانات الاسلامية في معظم مناطق جنوب شرق آسيا، واستقرت أمور المسلمين في شبه جزيرة الهند الصينية التي تبلغ مساحتها أكثر من مليون كلم².

ولكن منطقة جنوب شرق آسيا (عمومًا) شهدت هزيمة البحرية المحلية الاسلامية أمام الاسطول البرتغالي سنة ١٥٠٩، ثم وصلت حملة صليبية برتغالية احتلت ملقا سنة ١٥١١. وتمركز المسلمون في أتشة شمال سومطرة الاندونيسية التي بدأت الحروب مع البرتغاليين الذين تمركزوا في ملقا، وهددوا المسلمين في تلك المناطق.



آسيا: جنوب شرق آسيا

الفيليبين، ماليزيا، سنغافورة، بروناي، أندونيسيا، تيمور الشرقية

الفيليبين
مانيلا
بروناي
بندر سلطنة بروناي
ماليزيا
كوالا لامبور
سنغافورة
مدينة سنغافورة
جاكرتا
أندونيسيا
ديلي
تيمور الشرقية

كانت مملكة أتشة الاسلامية في جزيرة سومطرة (الاندونيسية)، وقد ازدهرت ما بين ١٥١٤ و١٩٠٣، وهدّدها البرتغاليون في عهد سلطانها علاء الدين رعايت شاه قار (١٥٣٧-١٥٦٨)، فاستنجد بالسلطان العثماني سليمان القانوني الذي أرسل له السفير لطفي بك ومعه عدد من المدافع وجنود المدفعية، ثم أرسلت مساعدات عسكرية عثمانية باساطيل صغيرة. وازداد الخطر البرتغالي، فاستنجد سلطان أتشة بالسلطان العثماني سليم الثاني بن السلطان سليمان القانوني فأرسل حملة بحرية انطلقت من ميناء السويس سنة ١٥٦٧ وكانت تضم ٤٠٠ من البحارة.

ثم استنجد السلطان حسين شاه (١٥٦٨-١٥٧٥) بالخليفة العثماني سليم الثاني ثانية، فأرسل لنجدته حملة بحرية تحت قيادة رئيس البحرية قورد أوغلي خضر خير الدين الذي أبحر من السويس سنة ١٥٦٨ ومعه ٢٢ سفينة حربية مزودة بالمدفعية الثقيلة، وما يلزمها من الضباط والجنود. واستطاعت البحرية العثمانية التصدي للبرتغاليين، وحماية ماليزيا واندونيسيا، وحينذاك اعترفت أتشة بتبعيتها الشرعية للخلافة العثمانية. وبفضل تلك المساعدة تمت حماية ماليزيا وأندونيسا من مصير مشابه لمصير مسلمي بقية أقطار جنوب شرق آسيا، وما زالت أندونيسيا تحتفظ ببعض تلك المدافع العثمانية في متاحفها، وتعتبرها من «الآثار المباركة» (المعلومات التاريخية عن محمود السيّد الدغيم، باحث سوري مقيم في لندن، «الحياة»، ٢٠ آذار ٢٠٠٤، ص١٧).

بروناي، ماليزيا وأندونيسيا: دول مسلمة (خارج موضوع بحثنا)، نكتفي بنبذة عامة وسريعة عنها.

– في بروناي: الأكثرية مسلمة، وهي من أصل ماليزي، والاسلام دين الدولة الرسمي. وهناك أقلية بوذية وأقلية كونفوشيوسية (مجموع عدد السكان نحو ٣٥٠ ألف نسمة). منذ العام ١٣٤١ أقام العرب في بروناي أول سلطنة شكلت البداية لنظام السلطنة الحالي. في أواسط القرن الخامس عشر رسّخت السلطنة نفسها كسلطنة اسلامية في مواجهة مطالب الهندوسيين لجعلها مملكة هندوسية.

– في ماليزيا: الأكثرية المسلمة لا تزيد عن ٥٣٪ من مجموع السكان البالغ نحو ٢٤ مليون نسمة. البوذيون نحو ١٧٪، الهندوسيون ٧٪، التاويون ١١٪، المسيحيون ٧٪، ومختلف ٥٪. عن «المسألة الاسلامية» من زاوية الحكم الماليزي، اتهم رئيس الوزراء مهاتير محمد، في محاضرة ألقاها في مركز الدراسات الاسلامية في جامعة أوكسفورد في بريطانيا ٢٠ نيسان ١٩٩٦ (جمال خاشقجي، «الحياة»، ٢٣ نيسان ١٩٩٦) أتباع الدين الاسلامي وكذلك «العلماء» الذين «لا يفهمون الاسلام كما يجب»، والغرب الذي وضع حائلاً بينه وبين الاسلام فرفض أن يفهمه بل اتخذ موقفًا عدائيًا منه. واستند مهاتير، في انتقاده الشديد للمجموعتين (الغرب والمسلمين)، على حقيقة أنه يقود دولة اسلامية ناجحة تنمو اقتصاديًا بنسبة ٨٪ طوال السنوات العشر الماضية، وتعيش فيها أقلية كبيرة (صينية) غير مسلمة، وتشارك في الحكم الذي يتولى المسلمون قيادته. وقال إن ماليزيا تحترم القواعد الاسلامية الاصولية من دون أن تكون الدولة الأصولية «التي يبحث عنها الصحافيون الغربيون عندما يأتون إلى ماليزيا». وأضاف: «يسألون (الصحافيون) دائمًا عن الأصولية الاسلامية بالمواصفات المحددة عندهم، فإنهم، يرفضون قولنا هذا... إن التعصب والأحكام المسبقة ضد الاسلام والمسلمين مستمرة حتى مع ماليزيا».

– في أندونيسيا: الأكثرية المسلمة تشكل نحو ٨٩٪ من مجموع السكان البالغ نحو ٢١٧ مليون نسمة، وهي أكثرية سنية. ويشكل المسيحيون ٨٪ وأكثريتهم كاثوليك ويتواجدون في ميناهاسا خصوصًا وفي توارجا (شمال سولاويزي وجنوبها)، وفي باتاك (شمال سومطرة)، وفي مونيك وجزر السوند الشرقية (فلور وتيمور، الأخيرة أي تيمور الشرقية انفصلت واستقلت عن أندونيسيا حديثًا). ويشكل الهندوس ٢٪ ويتواجدون في بالي وجبال تنغر (في جاوا الشرقية). وهناك ديانات أخرى إحيائية تعتنقها مجموعات صغيرة تسكن في مناطق كاليمنتن الداخلية وفي سولاويزي وبعض المناطق الأخرى. كل أندونيسي مجبر، بموجب

الدستور المعمول به، على اعتناق ديانة توحيدية (الاسلام، المسيحية، البوذية). الهندوسية وبعض الديانات التقليدية ذات المعتقدات الدينية التوليفية موجودة ايضًا وتسمح بها الدولة.

عرفت أندونيسيا، على عكس ماليزيا، حركات ومنظمات (وعمليات تفجير) اسلامية اصولية متطرفة، خصوصًا في التسعينات وبالأخص بعد تفجيرات الولايات المتحدة في ١١ ايلول ٢٠٠١. وقد أصبحت الأنظمة تنظر إلى هذه الحركات والتنظيمات كخطر قائم مسرح عملياته منطقة جنوب شرق آسيا وامتداداتها في المحيط الهادئ. ففي حزيران ٢٠٠٤ عقد مسؤولو القوات الخاصة لمكافحة الارهاب في الولايات المتحدة الاميركية و١٤ بلدًا في جنوب شرق آسيا اجتماعًا في أوستراليا، قال على هامشه وزير الدفاع الاوسترالي روبرت هيل أن هذه المنطقة تشكل أرضًا خصبة للإسلام الأصولي الممثل بتنظيم «القاعدة» (أسامة بن لادن) وحلفائه. وحذّر من قدرة المجموعات الارهابية المتواجدة في المنطقة على التكيف مع المتغيرات الميدانية على صعيد تعزيز الاجراءات الأمنية وتحديث استراتيجيات اعتداءاتها وابتكار أخرى معقدة نسبيًا عبر استخدام شبكات إرهابية مجهولة «على رغم اعتقال قادة أساسيين كثر في «القاعدة» وفرعها في جنوب شرق آسيا المتمثل في الجماعة الاسلامية في الأعوام الأخيرة». ورأى هيل أن هدف المتشددين هو إقامة دولة دينية من طريق العنف.

في تيمور الشرقية: أقلية صغيرة من مسلمي أندونيسيا من إجمالي عدد السكان البالغ نحو ٧٣٩ ألف نسمة، وهذه الأقلية في تناقص بعد إنفصال تيمور الشرقية عن أندونيسيا ونيلها الاستقلال. الأكثرية الساحقة مسيحيون كاثوليك. ومن المعروف أن أندونيسيا كانت قد ضمتها في ١٩٧٦، لكن الأمم المتحدة ظلت تعترف بالبرتغال مسؤولة عن إدارتها. وكانت ثورة التيموريين التي مكّنتهم من تحقيق استقلالهم في العام ٢٠٠٠.

في سنغافورة: المسلمون (من أصل ماليزي) يشكلون نحو ١٥٪ من مجموع السكان البالغ نحو ٤,١ مليون نسمة. التاويون والبوذيون ٦٠٪، المسيحيون ١٣٪ (٥٪ كاثوليك)، والهندوس ٣٪.

الجدير ذكره أن للتجار الاسرائيليين شركات كبرى في سنغافورة بتسهيلات ماليزية وأندونيسية، وأن لليهود جذورهم التاريخية في هذه المنطقة، إذ دخلوها بعد وقت قصير من توقيع الحاكم العربي المسلم محمد علي في ١٨١٩ اتفاقية مع القائد البريطاني اليهودي سير ستافورد رافلز تدعى وثيقة الاستسلام. بعدها قام بإنشاء مدينة سنغافورة، ومنذ ذلك الحين تطورت المدينة كمجتمع متعدد الاعراق وتقلص عدد السكان المحليين من المالاويين المسلمين نتيجة الهجرات الصينية واليهودية وأصبحوا الآن أقلية لا تزيد عن ١٥٪ من سكان سنغافورة الحاليين.

في الفيليبين: المراجع الأجنبية لا تذكر نسبة المسلمين في الفيليبين بأكثر من ٤-٦٪ من مجموع السكان البالغ نحو ٧٩ مليون نسمة، في حين أن المراجع العربية والاسلامية تعطي الأقلية المسلمة نسبة ٢٢-٢٥٪. الأكثرية الساحقة من السكان (أكثر من ٨٠٪) كاثوليك، و٣٪ بروتستانت. وهناك نحو ٤٪ «أغليبايان» (مذهب كاثوليكي فيليبيني خاص بالبلاد، أسسه ج.ج. أغليباي في العام ١٩٠٢).

انتشر المسلمون في الفيليبين، التي كانت تسمى «عذراء ماليزيا»، خصوصًا في الجزر الجنوبية، وبالأخص جزيرة مندناو وما يحيط بها وجزر صولو وبالاون، وتسمّى مناطقهم «مورو»، وهذه التسمية أطلقها على المسلمين هناك البرتغاليون نسبة إلى الموريسكو مسلمي الأندلس. وتاريخ المسلمين في الفيليبين مجهول البداية، ولكن الهجرة الكبرى إلى الفيليبين حصلت بعد سقوط بغداد سنة ١٢٥٨، حيث هاجر إلى هناك الكثير من المسلمين هربًا من المغول، ونتج من تلك الهجرة ازدهار تجاري وعلمي، وشهدت الفيليبين نهضة اسلامية استمرت عدة قرون، ولكن الملاّح ماجلان وصل إلى الفيليبين سنة ١٥٢١، فتصدى

له المسلمون حينما حاول بناء كنيسة قرب الجامع في جزيرة ماكيتان، ودارت المعركة بينه وبين المسلمين فقتل ماجلان في ٢٧ نيسان ١٥٢١، كما قتل عدد من جنوده، وهرب الباقون، ولم يبقَ من سفن اسطول ماجلان غير السفينة «فكتوريا». وفي ٨ أيلول ١٥٢٢، عادت السفينة فكتوريا إلى اشبيلية وهي لا تحمل سوى ١٨ رجلاً هم كل مَن بقي من ٢٨٠ رجلاً أقلعوا من اسبانيا قبل ذلك بثلاث سنوات تقريبًا بقيادة ماجلان. ومنذ «ذلك الوقت والحروب الصليبية مستمرة ضد المسلمين في تلك البلاد» (هذه الفقرة– المعلومات التاريخية – عن محمد السيد الدغيم، مرجع مذكور آنفًا).

اتفاق مانيلا–جبهة مورو (١٩٩٦): في مطلع السبعينات (القرن العشرون) بدأت جبهة تحرير مورو المسلمة نشاطها في جزيرة مندناو الجنوبية التي كانت تعيش حالة الاحكام العرفية التي فرضتها السلطات الفيليبينية منذ ١٩٧٢ ولم تخفّف من هذا النشاط السياسي والعسكري اتفاقية الحكم الذاتي لعام ١٩٧٦ التي وافقت بموجبها حكومة الرئيس الفيليبيني ماركوس على إنشاء منطقة حكم ذاتي للمسلمين في الجنوب، ثم طوّرتها حكومة كوري أكوينو (زوجة الزعيم المعارض لماركوس) من خلال محادثات السلام التي عقدتها والجماعات الاسلامية الثائرة في الجزيرة بوساطة منظمة المؤتمر الاسلامي.

وعلى رغم التطورات والتغييرات الاقليمية والمحادثات الثنائية ظلت ثورة الجنوب تحاصر حكومة مانيلا رغم نجاح هذه الحكومة في عدد من القضايا الداخلية: إفشال مسلسل طويل من الانقلابات، وإعادة بناء وتنظيم شؤون البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ظل دستور جديد يقيم الديمقراطية والتعددية الحزبية مقام الدكتاتورية (دكتاتورية ماركوس) التي حكمت البلاد منذ استقلالها عام ١٩٤٦.

لكن، مقابل هذه النجاحات الداخلية لحكومة مانيلا، كانت قضية مسلمي مورو في إقليم مندناو قد وصلت، في الفترة السابقة مباشرة لتوقيع الاتفاق (١٩٩٦)، إلى مرحلة دقيقة. فبعد أن كانت قوات جبهة مورو الاسلامية تستخدم اسلوب حرب العصابات بسبب قلة إمكاناتها في المواجهة الممتدة لقرابة ٢٠ عامًا، بدأ الوضع يتغير منذ حلول التسعينات، وأخذت الجبهة تحقق انتصارات كثيرة نالت من هيبة الحكومة في مانيلا التي دفعت أكثر من ثلثي قواتها المسلحة إلى منطقة المورو. وحين عجزت هذه القوات عن تحقيق انتصارات حاسمة، توجه رئيس أركان القوات المسلحة (كانون الاول ١٩٩٥) إلى منطقة المورو وأعلن انسحاب القوات الحكومية من دون قيد ولا شرط. وقد أكد استمرار المفاوضات بين الحكومة والجبهة، وتقدم هذه المفاوضات، وجدّية سعي الدولة وراء السلام مع الجبهة الاسلامية.

وفي ٢٩ آب ١٩٩٦، عقد الرئيس فيدل راموس وزعيم الثوار المسلمين نور ميسواري لقاء في بلدة مالابانغ في مقاطعة لاناو الجنوبية، وأقرّا مشروع اتفاق سلام حدّدا موعدًا لتوقيعه هو مطلع ايلول ١٩٩٦ (أي بعد يومين أو ثلاثة أيام) في مانيلا، لوضع حدّ لنزاع استمر زهاء ٢٥ سنة. وقد جاء هذا المشروع ثمرة ثلاث سنوات من المفاوضات بين الحكومة وثوار جبهة مورو الاسلامية. ويحمل الاجتماع في مالابانغ مغزى رمزيًا، ذلك أن البلدة شهدت أول تجمع سكاني في جزيرة منداناو عندما جاءها الدعاة المسلمون في القرن الخامس عشر قبل نحو مائة عام من دخول المسيحية على أيدي الاسبان.

وفي اليوم التالي، وقع، في جاكرتا، مانويل يان كبير المفاوضين الحكوميين ونور ميسواري زعيم الجبهة الاسلامية، بالاحرف الأولى، على الاتفاق في احتفال حضره الرئيس الأندونيسي سوهارتو. وشارك في التوقيع وزير الخارجية الاندونيسي علي العطاس، ومحمد محسن الامين العام المساعد لمنظمة المؤتمر الاسلامي.

وبعد يوم واحد، أي في ٢ ايلول ١٩٩٦، وفي مانيلا، وقّع نور ميسواري ومانويل ين، بحضور الرئيس الفيليبيني فيدل راموس ودبلوماسيين أجانب،

الاتفاق. وشارك في التوقيع علي العطاس (أندونيسيا شاركت في جهود الوساطة) وحامد الغامد الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي التي كانت الجهة الوسيطة الأبرز.

نقاط الاتفاق ومعارضوه: من أبرز النقاط التي يتضمنها الاتفاق إنشاء «مجلس للسلام والتنمية في جنوب الفيليبين» يدير على مدى ثلاث سنوات ١٤ إقليمًا وتسع مدن كبرى، ويتألف المجلس من ٨١ عضوًا بينهم ٤٤ تسميهم جبهة مورو للتحرير الوطني، وتتولى رئاسة المجلس شخصية من الجبهة قد تكون نور ميسواري نفسه أو شخصية أخرى يختارها. وبعد انقضاء السنوات الثلاث، يجري استفتاء سكان المنطقة العشرة ملايين الذين يشكل المسيحيون أكثر من ثلثيهم، ويتقرر في هذا الاستفتاء رسم الحدود الجغرافية النهائية لمنطقة إسلامية ذات حكم ذاتي في جنوب البلاد. كما اتفق على استيعاب مقاتلي جبهة مورو في صفوف الشرطة والجيش الفيليبينين. وأعطي لمنظمة المؤتمر الاسلامي، التي ساندت المفاوضات طيلة السنوات الثلاث الماضية على الاتفاق دور المراقب لعملية التنمية وإقرار السلام في المنطقة. وتكون المهمة الرئيسية لـ«مجلس السلام والتنمية في جنوب الفيليبين» إدارة واستعمال الاموال التي ستخصص للنهوض الاقتصادي لجنوب الفيليبين سواء كان مصدرها داخليًا أم خارجيًا.

لكن اتفاق «مانيلا-جبهة مورو» (١٩٩٦) هذا قوبل بالرفض من جانب المتطرفين المسلمين والمسيحيين على السواء. فأعلن غزالي جعفر، نائب رئيس جبهة مورو انه «لن يقبل معاهدة السلام» التي «لن تغير الوضع في مندناو». ورفضت منظمة متطرفة أخرى، هي منظمة أبو سياف، الانضمام إلى المعاهدة (الاتفاق). وكانت هذه المنظمة ارتكبت في العام ١٩٩٥ مجزرة ذهب ضحيتها أكثر من ٥٠ قتيلًا من قرية أبيل المسيحية. وكانت القوات الفيليبينية قامت، قبل يومين من الاتفاق، بعملية اقتحام في جزيرة مندناو لإلقاء القبض على قائد هذه المنظمة المدعو ابو بكر جنجلاني. كذلك، قامت تظاهرات في إيليغان في جزيرة مندناو ضمّت آلافًا من المسيحيين احتجاجًا على الاتفاق.

استمرار القتال: بدأ تطبيق الاتفاق، وترأس نور ميسواري حكومة محلية موقتة، وشكل «مجلس السلام والتنمية في جنوب الفيليبين» برئاسة نور ميسواري ايضًا، ويعاونه مجلس استشاري من ٨١ عضوًا يديرون المقاطعات الـ١٤ في الجنوب والمحدّدة في الاتفاق (١٩٩٦)، وذلك ريثما يجري الاستفتاء المتوقع في العام ١٩٩٨.

جاء رفض الاسلاميين الراديكاليين للاتفاق، ثم اغتيال أسقف مندناو (٤ شباط ١٩٩٧)، ثم هجوم القوات الحكومية على معسكر لجبهة التحرير الاسلامية ومقتل أكثر من ١٥٠ شخصًا (حزيران ١٩٩٧) لتشير إلى صعوبة تطبيق الاتفاق، وإلى ترجيح احتمال إستمرار حرب المسلمين الانفصالية في جنوب الفيليبين.

وبالفعل، جاءت تطورات السنوات القليلة اللاحقة لتصب في منحى التصعيد العسكري والسياسي في الجنوب:

- تكثفت المعارك بين القوات الحكومية وجبهة مورو الاسلامية للتحرير (١٩٩٨).
- بعد هدوء نسبي، بدأت تقع سلسلة من أعمال عنف، أبرزها اختطاف جماعة أبو سياف لعشرة سياح أجانب في جزيرة سيبادان (التابعة لماليزيا) واقتيادهم إلى جزيرة جولو (نيسان ١٩٩٩)، في وقت كان المتمردون المسلمون في مندناو يرفعون الصوت محتجين على تأخر وصول ما نصّ عليه الاتفاق (١٩٩٦) من حصص وحقوق، خصوصًا لجهة المال والاقتصاد والتنمية. الأمر الذي وضع زعيم جبهة مورو، نور ميسواري، الذي اصبح حاكمًا لمندناو، في وضع حرج للغاية. وعمليات العنف هذه اشترك فيها ايضًا «نشطاء مسيحيون» في الجنوب، خصوصًا منظمة تطلق على نفسها إسم «ك ك ك» (كوسوغ كريستيانو كاميندانانون).

– في العام ٢٠٠٠، أقدمت رئيسة الفيليبين غلوريا ماكاباغال أرّويو (خلفت الرئيس جوزف استرادا) على مبادرات انفتاحية كثيرة إزاء جبهة تحرير مورو الاسلامية: أطلقت سجناء سياسيين، أوقفت استنابات اعتقال قادة الجبهة، علّقت حملة قواتها على جزيرة منداناو.... وقبلت بإجراء استفتاء حول توسيع منطقة الحكم الذاتي للمسلمين في منداناو.

– لكن، وبصورة مفاجئة وغير متوقعة، انقلب حاكم منداناو، نور ميسواري، على اتفاق ٢ ايلول ١٩٩٦ (بين الحكومة وجبهة مورو الاسلامية) وأعلن أنه مع الانفصال والاستقلال التام للمسلمين المورو في مناطقهم الجنوبية.

– فاقترب ميسواري، بهذا الموقف، من موقف جماعة ابو سياف المتطرفة والتي ترفض الحكومة مفاوضتها.

– في آذار ٢٠٠٠، خطفت جماعة أبو سياف ٥٨ شخصًا واحتجزتهم في مدرسة، و٢١ آخرين بعد نحو شهر واحد، منهم ١٠ سواح غربيين في جزيرة سيدابان (ماليزيا)، وأعلنت عن مطالب سياسية لها: الاستقلال، تأليف لجنة لتحسين ظروف حياة الاقلية الفيليبينية المقيمة في ماليزيا، إطلاق سراح باكستاني متهم باشتراكه في عملية تفجير ضد مركز التجارة العالمي في الولايات المتحدة الاميركية العام ١٩٩٣. وبفضل وساطة ليبية حصل الخاطفون على ١٠–٢٥ مليون دولار. وفي جزيرة جولو، أدّى القصف والمعارك بين القوات الحكومية والثوار المسلمين إلى تشريد نحو ٨٠ ألف مدني. وفي أيار ٢٠٠١، خطف سياح أجانب من جديد في دوس بالماس (جزيرة بالاوان).

– إذا كان اتفاق وقف إطلاق النار، الموقع مع جبهة تحرير مورو الاسلامية، في ٢٢ حزيران ٢٠٠١ في طرابلس ليبيا، والمستكمل في كوالالمبور في ٧ آب، قد أطلق عملية السلام بين الثوار والحكومة في مانيلا، إلا انه لم يؤد إلى إيقاف العنف. فبدعم من الحكومة، أقيل نور ميسواري من حاكمية منداناو ومن رئاسة جبهة تحرير مورو الاسلامية، ما أدّى إلى تمرد دموي في ٢٤ نيسان ٢٠٠١ (نحو ١٠٠ قتيل). وأصبح ميسواري مطلوبًا من العدالة، ولم يؤد إلقاء القبض عليه من قبل السلطات الماليزية (٢٤ نيسان ٢٠٠٢) وتسليمه من ثم لمانيلا إلى التخفيف من حدة التوتر.

– بدت مانيلا حليفة، ودون تحفظ، للولايات المتحدة في سياسة محاربة الارهاب الدولي عقب عملية ١١ ايلول ٢٠٠١. ووقّعت الرئيسة أرّويو، في ٢٨ تشرين الاول ٢٠٠١، اتفاقات تعاون خاصة وقوّت من تبادل المعلومات الأمنية مع ماليزيا وسنغافورة وأندونيسيا.

– في إطار الشكوك حول تعاون مجموعة أبو سياف الاسلامية مع تنظيم «القاعدة»، شنت القوات الفليبينية حملة على عناصر هذه المجموعة (نحو ٣٠٠) المتمركزين في جزيرة بازيلان، ووضعتهم السلطات الاميركية على لائحة التنظيمات الارهابية، وأرسلت مستشارين لتعاون حكومة مانيلا على مطاردتهم. وفي كانون الثاني ٢٠٠٢، أرسلت واشنطن ٤ آلاف رجل، منهم ٢٧٠٠ إلى جزيرة لوزان، لإجراء مناورات مشتركة مع الجيش الفيليبيني لمدة ستة أشهر.



في المجموعة الجغراسية: أوقيانيا جنوب الباسيفيك

نيوزيلندا، فيجي، كاليدونيا الجديدة، بابوا-غينيا الجديدة، جزر سليمان...

في جزر سليمان: تعداد المسلمين فيها لا يتعدى نسبة ١٪ من مجموع السكان البالغ نحو ٤٦٣ ألف نسمة. نحو ٩٥٪ يعتنقون المسيحية، وهم موزعون بين بروتستانت وكاثوليك. والاقلية الباقية موزعة على معتقدات إحيائية.

في كاليدونيا الجديدة: تعداد المسلمين فيها نحو ٤ آلاف (من أصل أندونيسي) من مجموع السكان البالغ نحو ٢٠٠ ألف نسمة. نحو ٩٢ ألفًا كاثوليك، و٣٤ ألفًا بروتستانت، والباقون يتوزعون على معتقدات إحيائية.

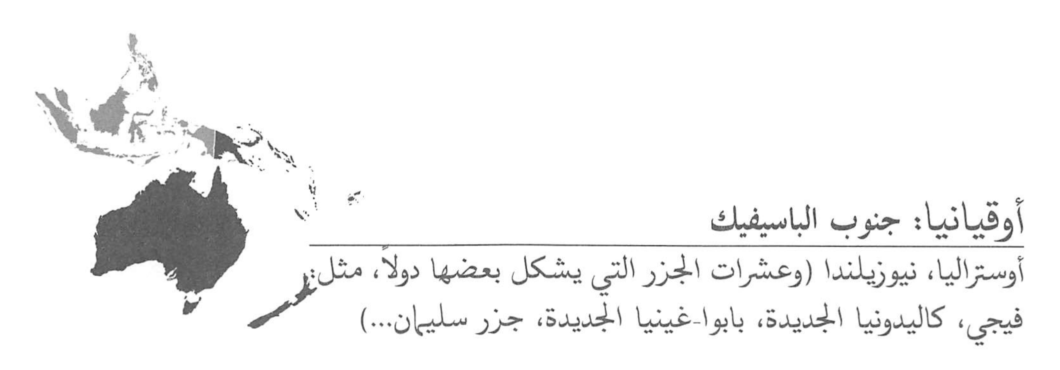
في بابوا-غينيا الجديدة: تعداد المسلمين (من أصل أندونيسي) لا يتعدى الآلاف القليلة من السكان البالغ تعدادهم نحو ٥,٦ ملايين نسمة. نحو ٨٧٪ مسيحيون: بروتستانت ٥٩٪ وكاثوليك ٢٨٪. وهناك نحو ١١٪ يعتنقون المعتقدات الإحيائية (الحلولية).

في فيجي: المسلمون (من أصل هندي وباكستاني) نحو ٨٪ من مجموع السكان البالغ نحو ٨٣١ ألف نسمة. وهناك ٥٣٪ مسيحيون، و٣٨٪ هندوسيون، و٠,٧٪ سيخ.

في نيوزيلندا: عدد المسلمين نحو خمسة آلاف من مجموع السكان البالغ نحو ٣,٨ مليون نسمة. أكثر من ٦٠٪ مسيحيون (بروتستانت وكاثوليك)، والباقون أصحاب معتقدات إحيائية ويعتنقها السكان الأصليون «الماوريون» البالغ تعدادهم أكثر من نصف مليون.

في أوستراليا: المسلمون نحو ٣٠٠ ألف من مجموع السكان البالغ نحو ١٩,٥ مليون نسمة. الاحصاء الذي جرى حول معتقدات الأوستراليين الدينية في العام ١٩٨٦ اشار إلى أن هناك ٢٦٪ كاثوليك، والباقون من المسيحيين (الأغلبية الساحقة من السكان) يتوزعون على مختلف مذاهب البروتستانتية. وهناك أقلية يهودية صغيرة.

عرفت أوستراليا الاسلام عن طريق الافغان الذين استعانت بهم الحكومة الانكليزية لما يملكونه من إبل ليجوبوا الصحاري الاوسترالية ويتعرفوا عليها ويكتشفوا ما بها. ثم توالت الاعداد المسلمة تأتي إلى أوستراليا من ألبانيا وتركيا والبوسنة-الهرسك وكوسوفو وماليزيا وأندونيسيا ولبنان وسورية، كما كان للتجارة دور مهم في جذب أعداد من التجار المسلمين إلى أوستراليا. وأول مسجد بني في مدينة أدليد في عشرينات القرن العشرين، وانتشرت بعده المساجد والمراكز الاسلامية في معظم المدن الاوسترالية الكبرى.



أوقيانيا: جنوب الباسيفيك

أوستراليا، نيوزيلندا (وعشرات الجزر التي يشكل بعضها دولاً، مثل: فيجي، كاليدونيا الجديدة، بابوا-غينيا الجديدة، جزر سليمان...)

الفصل الثالث

المسلمون في أميركا



١٧

في المجموعة الجغراسية: أميركا الشمالية

كندا، الولايات المتحدة الاميركية، المكسيك

– **في كندا**: جاء في إحصاء ١٩٩١ أن في كندا ١٢ مليون و٣٣٥ ألف كاثوليكي، و٩ ملايين و٧٨٠ ألف بروتستانتي، ومليونان و١٢٧ ألف من أديان مختلفة: ٢٥٣ ألف مسلم، و١٦٣ ألف بوذي، و١٥٧ ألف هندوسي، و١٤٧ ألف سيخ، و٣٨٧ ألف يهودي، و٣ ملايين و٣٨٦ ألف بدون (لا يعتنق أي دين).

التقديرات الحالية (٢٠٠٤) تشير إلى وجود نحو ٣١٠ آلاف مسلم (نحو نصف مليون مع العرب غير المسلمين، خصوصًا منهم المهاجرون اللبنانيون المسيحيون) من مجموع السكان البالغ نحو ٣٢,٥ مليون نسمة. وجود المسلمين والعرب في كندا، وبالتالي اكتسابهم الجنسية الكندية، حديث العهد، ويعود إلى هجرتهم. وأول عربي هاجر إلى كندا هو اللبناني المسيحي ابراهيم أبو نادر (١٨٨٢). وأكبر الجاليات العربية في كندا اليوم هي الجالية اللبنانية، تليها المصرية ثم بقية الجاليات العربية. وتضم مونريال، في مقاطعة كيبيك، أكبر تجمع عربي (خصوصًا لبناني)، تليها تورونتو ثم أوتاوا، وبعدها إدمونتون، فانكوفر، لندن، أونتاريو، ثم ساحل ميري تايمز على المحيط الأطلسي. وأصاب أفراد الجاليات العربية والاسلامية هناك نجاحًا ملحوظًا في مختلف المجالات والميادين، بما فيها السياسي: جوزف قزي انتخب رئيس وزراء حكومة مقاطعة جزيرة الأمير إدوارد (توفي جوزف في ١٩٩٧)، وماك حرب، نائب في أوتاوا، ومارك اسعد نائب في كيبيك، وداود البوشي نائب في أونتاريو (الأربعة من أصل لبناني)، وهدى بابان نائبة في كيبيك وهي مغربية الأصل؛ وكذلك في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيث احتلّ عدد منهم مراكز مرموقة، وأكبر الجاليات الاسلامية (غير العربية) الجالية الايرانية التي يبلغ عدد أفرادها نحو ١٢٠ ألفًا.

ونتيجة لتزايد طلبات اللجوء السياسي إلى كندا، خصوصًا من بعض الجزائريين الاصوليين المناوئين للنظام الجزائري، في السنوات الأخيرة (وتحديدًا قبل تفجيرات ١١ أيلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة)، برزت أمام الحكومة الكندية مشكلة التشكيك بفعالية أجهزتها الأمنية وعدم تشدّدها كفاية في منح حق اللجوء والضرب على أوتار الارهاب، ما أدّى إلى بعض التضييق الذي أعربت بعض الجاليات الاسلامية، ازاءه، عن خشيتها من أن تصبح هدفًا لإجراءات تعسفية محتملة. كما أعربت بعض الاوساط الكندية التي تبدي تعاطفًا مع القضايا العربية عن خشيتها من أن يؤدي موضوع إثارة الارهاب إلى انحراف كندا عن حيادها الدولي وما تتمتع به من رصيد إنساني. وكانت كندا «سجلت أعلى نسبة عالمية في قبول طلبات اللجوء (٨٠٪) قياسًا على الولايات المتحدة (١٧٪) وألمانيا (٢٪) وفقًا لما أشارت إليه الناطقة الرسمية باسم وزارة الهجرة والجنسية في كندا» («الحياة»، ٤ كانون الثاني ٢٠٠٠، ص١٨).

– **في المكسيك**: راجع تاليًا: في أميركا اللاتينية.



أميركا: أميركا الشمالية

كندا، الولايات المتحدة، المكسيك

في الولايات المتحدة الأميركية

الأديان: في آخر الإحصاءات (٢٠٠٤) أن عدد السكان يبلغ نحو ٢٩٤ مليون نسمة. أما عن توزعهم الديني فليس هناك من مرجع أو مصدر يستطيع أن يدّعي أنه يملك الكلمة الفصل أو الاحصاء الدقيق حول توزع الاميركيين على الأديان والطوائف والمذاهب. ومردّ ذلك على ما تؤكده بعض الدراسات أن ليس أكثر من نحو ٦٠٪ من الاميركيين يصرّحون بانتمائهم أو ممارستهم للطقوس الدينية. ولذلك هناك فروقات كبيرة في تقديرات الدراسات لتوزع الاميركيين على الأديان. وفي آخر ما نُشر في الموضوع أن البروتستانت (وهم ينتمون إلى حوالي ٢٥٠ طائفة وملة وكنيسة بروتستانتية) يعدون في الولايات المتحدة نحو ٩٠ مليون شخص والكاثوليك نحو ٦٢ مليونًا، والروم الأرثوذكس (أتباع الكنيسة الشرقية: روس، يونان، سلاف، أوروبا الشرقية، أقباط، عرب...) نحو ٥ ملايين، واليهود نحو ٦ ملايين، والمسلمين نحو ٧ ملايين. وهناك أقليات صغيرة تتبع عقائد دينية مختلفة، منها البهائيون (نحو ١٢٥ ألفًا)، وهندوس، وبوذيون...

تعداد المسلمين: ليس هناك من هيئة أو دراسة تحدّد بدقة عدد المسلمين الاميركيين. جاء في منشورات «المجلس الاسلامي الاميركي» (كير Cair) أن العدد كان خمسة ملايين عام ١٩٩٢، وسبعة ملايين عام ١٩٩٦، وثمانية ملايين عام ١٩٩٩. وفي تقرير لوكالة «أسوشيتدبرس»، نشر في صحيفة «شيكاغو تريبون» في ١٧ آذار ٢٠٠٠ قدّر عددهم بعشرة ملايين.

وثمة أسباب ثلاثة لغياب ضبط العدد بصورة دقيقة: عدم الاحتفاظ بسجلات في مصدر واحد، عدم احتفاظ مسؤولي المساجد عادة بسجلات عن المؤمنين، وخصوصًا عدم السماح لمكتب إحصاء السكان الاميركي بأن يطلب من المواطنين تحديد انتمائهم الديني.

التقديرات الإحصائية لتوزع المسلمين الاميركيين الإتني تدور حول النسب التالية: ٣٢٪ من جنوب شرق آسيا، ٢٦٪ من العرب، ٢٠٪ من الافارقة (السود) الاميركيين، ٧٪ أفارقة، و١٤٪ من جنسيات أخرى.

المساجد في الولايات المتحدة الاميركية: نحو ١٧٥٠ مسجدًا، موّلتها بشكل أساسي ورعت إنشاءها المملكة العربية السعودية، ليبيا، الكويت والامارات العربية المتحدة. والمساجد الاميركية جديدة نسبيًا إذ إن ثلثها أسس في التسعينات (من القرن العشرين)، و٣٢٪ افتتحت في الثمانينات. وهي تتميز بالتعدد العرقي، إذ إن ٣٣٪ من روادها المنتظمين من أصل جنوب آسيوي، و٣٠٪ من أصل افريقي أميركي (السود المسلمون الاميركيون)، و٢٥٪ من أصل عربي. وتقوم المساجد بنشاطات الدعوة لغير المسلمين: زيارة مدارس وكنائس لتقديم الاسلام والتعريف به، الاتصال بالصحافة، الاتصال بالسياسيين، والمشاركة في حوار الأديان. وتعتبر معدلات اعتناق غير المسلمين (قبل تفجيرات ١١ ايلول ٢٠٠١) للإسلام في الولايات المتحدة عالية. ففي المتوسط يعتنق ١٦ شخصًا الإسلام في كل من مساجد الولايات المتحدة كل سنة (قبل ١١ ايلول ٢٠٠١)، كما أن ٣٠٪ من مرتادي المساجد هم من معتنقي الإسلام (عن دراسة ميدانية للكويتي ابراهيم مرزوق، ١٩٩٨؛ ودراسة مفصلة للمجلس الاسلامي الاميركي (أو مجلس العلاقات الاسلامية الاميركية CAIR بالتنسيق مع معهد «هارتفورد» لدراسات الأديان»).

وكان ثاني مسجد في الولايات المتحدة قد بني في ديترويت في منطقة هايلاند بارك بالقرب من أول مصنع للسيارات يخص فورد، وذلك في العام ١٩١٩، وعلى يد أفراد من الجالية اللبنانية المسلمين الذين هاجروا إلى هناك في مطلع القرن العشرين، تجذبهم الثورة الصناعية وحاجة الولايات المتحدة إلى اليد العاملة (المسجد الأول بني في ١٩١١ في داكوتا الشمالية). أما أول إمام، فقد ارسله الازهر إلى نيويورك عام ١٩٥٠.

وفور وصوله بدأ العمل مع مسلمي المدينة الماليزيين والهنود والكاريبيين لإقامة المركز الاسلامي.

وفي ١٩٥٢، بدأ العمل لإقامة المركز الاسلامي في واشنطن، وأنشأته الدول الاسلامية الثلاث الوحيدة التي كان لها آنذاك تمثيل دبلوماسي في أميركا، وهي مصر وافغانستان وايران. وفي ١٩٥٧، افتتحه الرئيس أيزنهاور رسميًا.

بدايات وجود المسلمين على أرض الولايات المتحدة: «قدم معظم المسلمين الاوائل إلى أميركا مكبّلين بالسلاسل، كانوا سودًا بيعوا أرقاء ابتداء من عام ١٥٣٠ في غرب أفريقيا إلى تجار بيض، وشُحنوا عبر المحيط إلى البرازيل ثم إلى منطقة الكاريبي، وبعدئذ إلى المستعمرات البريطانية التي أصبحت في ما بعد الولايات المتحدة. ويقدّر انه، عبر السنين، وفي أحد أسوأ الفصول المخزية في تاريخنا، استرق في الولايات المتحدة حوالي عشرة ملايين إنسان، كان زهاء ٢٥٪ منهم من المسلمين، أُرغموا على التخلي عن دينهم. لقد اشترطت إحدى مواد الدستور الاميركي إنهاء استيراد الرقيق عام ١٨٠٨، إلا أن الرق نفسه لم ينته إلا في أواخر ١٨٦٥، أي بعد ٢٦ عامًا من تحريم البريطانيين ممارسة الرق.

«وقدم المسلمون الآخرون إلى شواطئنا طواعية، وكان بعضهم بين أوائل النازلين في أميركا الشمالية. وتشير وثيقة قديمة إلى أن البحارة المسلمين قدموا إلى أميركا الشمالية عام ١١٧٨، أي قبل ثلاثة قرون من رحلة كولومبوس الأولى. وكان بعضهم من الصين وآخرون من غرب افريقيا. وفي ١٣١٢، كان مسلمون من منطقة مالي افريقيا، أول من استكشف المناطق الداخلية التي أصبحت، في ما بعد، الولايات المتحدة، مستخدمين نهر الميسيسيبي طريقًا لهم. وفي ١٤٩٢، كان بحارة مسلمون بين بحارة كولومبوس خلال رحلته الناجحة إلى العالم الجديد. وحمل معه ايضًا وثيقة يشير فيها العالم العربي الإدريسي إلى أن ثمانية مستكشفين مسلمين اكتشفوا قارة جديدة قبل ذلك بسنوات.

«وكان بين المهاجرين المتأخرين مسلمون من إسبانيا وشمال افريقيا هربوا من محاكم التفتيش الكاثوليكية بالانضمام إلى المستكشفين الاسبان. استقر بعضهم في فلوريدا وجنوب غربي الولايات المتحدة. وكان ثمة مسلمون بين الصينيين الذين ساعدوا في بناء شبكة السكك الحديد عبر القارة.

«وبدأت أضخم هجرة للمسلمين في أواخر ستينات القرن العشرين معظمهم من جنوب آسيا والدول العربية. وكانت هجرات المسلمين الرئيسية بدأت عقب الحرب الأهلية الاميركية، وتزامنت الزيادات الأخرى مع الحروب وفترات الركود الاقتصادي. وبحلول ١٩٩٥ أصبح بالإمكان تقسيم المسلمين الاميركيين بالتساوي بين مهاجرين ومولودين، ممثلين في خمسين مجموعة إتنية مختلفة» (بول فندلي، لا سكوت بعد اليوم»، Silent no more، ٢٠٠١، نقلًا عن «الحياة»، التي نشرت من الكتاب ١٣ حلقة ابتداءً من ٢ ايلول ٢٠٠١).

«التركوس»، عرب الامبراطورية العثمانية: في ١٨٧٦، أرسلت الامبراطورية العثمانية وفدًا إلى معرض فيلادلفيا الدولي رافقه حرفيون وتجار لبنانيون وسوريون أدركوا مدى الفرص المتاحة للعمل هناك. فبدأت تهاجر أعداد كبيرة إلى الاميركيتين، الشمالية والجنوبية، من عرب «بلاد الشام» نحو ٩٠٪ منهم من اللبنانيين. وهؤلاء هم الذين أطلق عليهم إسم «تركوس» (نسبة إلى تركيا)، وكانوا بغالبيتهم الساحقة من المسيحيين. وبعدما باشر العثمانيون تطبيق قوانين الخدمة العسكرية الإلزامية عام ١٩٠٨، بدأت أعداد كبيرة من المسلمين تولي وجهها نحو أميركا. وهؤلاء الرواد الاوائل هم الذين أقاموا أول مسجد في الولايات المتحدة، وهو مسجد «روس» في داكوتا الشمالية.

وفي الثلاثينات (من القرن العشرين) استمرت الهجرة، لكن الحرب العالمية الثانية أوقفتها. وبعدها، بدأ يصل جيل جديد من المهاجرين، فلسطينيين ومصريين وسوريين وعراقيين وغيرهم ممن فضّلوا الرحيل عن بلادهم نتيجة الاضطرابات السياسية.

وفي ١٩٦٥، سجلت دائرة الهجرة الاميركية وصول ٢٠٠ ألف عربي. وشكل الفلسطينيون النسبة الكبرى من المهاجرين العرب في هذه الفترة، يليهم المصريون والصوماليون والسودانيون. وعادت الهجرة لتعرف زخمًا جديدًا بعد حرب ١٩٦٧.

مسلمون آخرون وفدوا إلى الولايات المتحدة، خصوصًا بعد انهيار الامبراطورية العثمانية. فوصلت أعداد من التتار والألبان والبوسنيين في فترة ما بين الحربين العالميتين (في ١٩١٥، أقام الألبان مسجدًا في مدينة «مين»). ومنذ الستينات (من القرن العشرين)، بدأ الاتراك يستغلون الفرص الاقتصادية المتاحة لهم في الولايات المتحدة مثلما فعل مسلمو أفريقيا وأندونيسيا وماليزيا. وربما كان أكثر المسلمين المهاجرين تعصبًا وغيرة على دينهم هم الوافدون من الهند وباكستان وبنغلادش نتيجة الحرب الدينية التي شهدتها شبه القارة الهندية (محورها قيام باكستان).

المسلمون السود الاميركيون: ١- جماعة أمة الاسلام: يقول المؤرخ البريطاني الشهير أرنولد توينبي إن خيبة أمل السود، حين وجدوا أن الوحدة الدينية التي تجمعهم مع البيض لم تحمهم من المهانة وظلم التفرقة، أقبلوا على الاسلام سعيًا منهم إلى نِعم المساواة.

ورُسّخت الظاهرة الاسلامية، كمجموعة داخل السود الاميركيين، في مطلع القرن العشرين وإن بدأت قبل ذلك على مستوى الأفراد والجماعات المبعثرة. ولقد توحّد المسلمون السود على أرض الولايات المتحدة في إطار تنظيمي عام هو جماعة «أمة الاسلام»، وذلك بدءًا من العام ١٩١٣. وأنشأ «أمة الاسلام» وقادها نحو ١٦ سنة متوالية رجل مسلم أسود هو «ألدور علي»، ثم تبعه في قيادتها «فراج محمد» لمدة عام واحد اختفى بعده تاركًا قيادتها لخليفته ومريده «إيليا محمد» الذي استمر قائدًا لها حتى نهاية الستينات (من القرن العشرين) حين توفي وخلفه ابنه «وارث الدين بن محمد» الذي بدأ يقود «أمة الاسلام» منذ ١٩٧٦.

ولكن ما هي إلا سنوات قليلة حتى حدث انفصال تيار في الجماعة قاده لويس فراخان الذي أصرّ على تبني الفلسفة التي نشأت عليها الجماعة منذ الاساس في مواجهة التيار المعتدل الذي يقوده وارث الدين. ويصرّ فراخان على استمرارية منهج التمييز العنصري ضد الأبيض مع مزج هذه الرؤية بأساطير تاريخية تؤكد على مضامينها لتبرير الرؤى الانفصالية الداعية إلى الاستقلال القومي للسود على أرض إحدى الولايات المتحدة الاميركية. وقد استثار هذا المطلب عداوة السلطات الاميركية كما كان يستثيرها على الجماعة تحت قيادة ألدور علي وفراج محمد وإيليا محمد، وهو النهج الذي تجاوزه وارث الدين.

٢- ألدور علي (حركة الموريين): إسمه «تيموثي دور». ولد في العام ١٨٨٦ في ولاية كارولاينا الشمالية. في العام ١٩١٣، غيّر إسمه إلى «ألدور علي»، وأسس معبد «العلم الموري الاميركي» (نسبة إلى «مور»، أي المغاربة الذين يعتبرهم ألدور آسيويين) في نيويورك. وكان يعتقد أنه إذا أراد شعب الوصول إلى شيء معين لا بد أن يكون له وطن. لذلك أكد على أن السود كانوا آسيويين، ودعا إخوانه السود أن ينكروا اية صفة إلا آسيويتهم، اي انهم موريون (علمًا أن المور هم مسلمو المغرب). وكان يؤكد على أن الاسلام هو دين الرجل الأسود من الآسيويين، أما المسيحية فهي دين الرجل الأبيض الاوروبي. وهنا، بدأت، لدى سود الولايات المتحدة، عملية التخليط والمزج بين الدين وبين القومية قصدًا إلى تحقيق نوع من الهوية وإيجاد وسائل يستطيع بها توحيد شعبه المضطهد ومنحه مصدرًا للفخر والاعتزاز. وضمّت تصوراته كثيرًا من الاسطورة وقليلًا من الحقيقة الدينية (صلاح سالم، باحث مصري، «الحياة»، ٢٠ آب ١٩٩٤، ص٧).

٣- فراج محمد علي: نمت جماعة أمة الاسلام على يد ألدور علي وضمت الكثير من السود الذين بُهروا بشخصه وبمبادئه التي سمّاها «الاسلام»، إلا أن دعاوى الانفصال لم تظهر في دعوته. وبوفاته في نهاية العشرينات (من القرن العشرين) كانت حركة الموريين من أتباعه قد انتشرت في عدد من كبريات المدن

الشمالية خصوصًا في ديترويت وفيلادلفيا إلى بعض مدن الجنوب، ولا تزال حتى الآن تمثل جيوبًا صغيرة في هذه المدن.

في ١٩٣٠، ظهر شخص في ديترويت أثار شكوكًا عديدة حوله حتى تأكد أنه مبشر مسلم شديد التعصب لدينه يدعى فراج محمد علي، يمارس تخليطًا بين الدين والقومية مشابهة بسلفه ألدور علي، بما جعل من مذهبه في الدعوة نوعًا من «النازية المضادة»، واختفى هذا الرجل بعد أن أوكل أمر الجماعة إلى أحد أتباعه وهو إيليا محمد. وكان اختفاؤه مثيرًا تمامًا كظهوره، إذ قيل إنه اختفى انتظارًا لساعته الموعودة التي يعود فيها إلى دار الدعوة التي كان قد أنشأها في ديترويت. أما الأقرب إلى الصدق فهو ما يُروى من أنه قد ذهب ضحية لمكيدة أعدائه السياسيين أو الدينيين. وقال بعض أتباعه إنه قتل بأيدي المنشقين عليه لأنه كان يجرّد حملته السياسية لعداء الرجل الأبيض ولا يوصي أتباعه بالولاء للدولة القائمة. وخشيت الفئة المنشقة على مستقبل جماعة أمة الاسلام من خطر المواجهة مع السلطة وتعرضها للملاحقة تحت طائلة القانون، فخالفوه وجهروا بولائهم للسلطة الدنيوية مع احتفاظهم برسالتهم الدينية الثقافية (صلاح سالم، مرجع مذكور أعلاه).

٤- **إيليا محمد**: خلف فراج محمد في قيادة جماعة أمة الاسلام، وانتهج نهجه في معاداة الرجل الأبيض وفي تخليط الدين بالاسطورة والقومية. ونجح في قيادة الجماعة حين وحّد الفصائل المورية التي تبعثرت بموت ألدور علي، وأنشأ جناحًا عسكريًا هو «تمرد الاسلام»، وزاد أتباعه من السود، ورفض انضمام البيض إلى جماعته حتى ولو كانوا من المسلمين.

استفاد إيليا محمد من حركة الصعود السياسي التي اجتاحت العالم الشرقي الذي يضم الصفر والملونين في مواجهة الأبيض الذي يمثل قوى الاستعمار إبان حقبة التحرر في الخمسينات والستينات. من أشهر ما كان يركّز عليه في خطابه: «إنها كراهية تولدت من الكراهية...».

هكذا استمرت الثقافة السياسية الانفصالية أكثر وضوحًا وتبلورًا في ظل قيادة إيليا محمد حتى نهاية الستينات، وزاد من حدة خطابه فطالب بإنشاء وطن للسود على أرض إحدى الولايات. فتزايد الأنصار في ايامه، ونمت ثروة الجماعة وقوة جناحها العسكري مستفيدة من اتساع هامش الحقوق المدنية والسياسية كثيرًا في فترة الستينات بالذات (صلاح سالم، مرجع مذكور أعلاه).

٥- **مالكولم إكس**: يعرف ايضًا باسم «مالكولم ليتل». ولد في العام ١٩٢٥ (وقُتل اغتيالاً في ١٩٦٥)، وهو ابن مبّشر معمداني. اعتنق الاسلام، واتخذ إسمًا جديدًا له هو الحاج مالك الشهباز (أما إسم إكس X، فقد أطلقه على نفسه للإشارة إلى هذا الرمز الهندسي الذي يشير إلى القيمة اللامعروفة والمطلوب اكتشافها، تمامًا كما هو مطلوب من كل أسود إكتشاف قيمة السود). وضع في رأس اهتماماته تعزيز كرامة السود، وصاغ مفاهيم حول القومية السوداء. منذ صغره عاش عداء البيض للسود. فكان في الرابعة من عمره عندما شاهد زمرة من عصابة الـ«كو كلو كلان»، وهي عصابة عنصرية إرهابية بيضاء، يحرقون منزله، كما سمع ماركيز جارفي، وهو قائد أسود في حي هارلم، يقسم أمام والده على العودة إلى أفريقيا.

وبعد تجربة كثيفة في الغيتو الاسود في حي هارلم، دخل مالكولم السجن وهو في الحادية والعشرين من العمر بتهمة الاختلاس. وفي السجن، وبعد احتكاكه مدة سبعة أعوام بمسلمين سود، اعتنق مالكولم الاسلام. وبعد خروجه من السجن إلى حي المسلمين السود في شيكاغو التقى برئيس المذهب «الحاج محمد أليجاه» (إيليا)، واتبع طريقته ومفهومه للعالم. رأى الحاج إيليا محمد في مالكولم مواهب عديدة، فأرسله لإلقاء سلسلة من المحاضرات في أنحاء البلاد، وبعدها عين مالكولم (باسم الحاج مالك) إمامًا للجامع السابع في نيويورك.

كان لمحاضراته الكثيرة وقع عميق في نفوس السود، إذ كان يتحدث بأسلوب حاد عن استغلال

البيض للسود، فاتبعه أنصار كثر. وبعد تصريحاته حول اغتيال الرئيس جون كينيدي (تشرين الثاني ١٩٦٣)، والتي قال فيها إن اغتيال كينيدي هو وضع للأمور في نصابها، تعرّض السود إلى موجة عنف قوية من البيض استمرت مدة طويلة، ما دفع الحاج إليجاه (إيليا) إلى وضع نهاية لنشاطات مالكولم في مؤسسات المسلمين التي يقودها. وفي آذار ١٩٦٤، أعلن مالكولم عن تأسيس تنظيم ديني هو «الجامع الاسلامي»، يهدف إلى النضال ضد الاستغلال الاقتصادي والسياسي وضد تدهور الوضع الاجتماعي في «أميركا السوداء». وفي أواخر أيامه أسس منظمة من أجل الوحدة الافريقية-الاميركية، وأدّى فريضة الحج إلى مكة المكرمة. وبعدها، تخلّى عن نزعته التعصبية للسود، وإن استمر داعيًا إلى استعمال العنف كوسيلة للدفاع عن النفس. فواجه بذلك أكثرية القادة السود الذين كانوا يدافعون عن الحقوق المدنية للسود عن طريق تركيز نضالهم على المقاومة السلمية أو اللاعنف (كان مارتن لوثر كينغ أبرزهم). وبعد اغتياله في ١٩٦٥، استمر ملهمًا للقوميين السود الذين راحوا يطوّرون مقولاته التي تركّز على التمييز بين السود والبيض متخلّين، بشكل عام، عن الرجوع إلى الاسلام واستلهام تعاليمه («موسوعة السياسة»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج٥، ط٢، ١٩٩٠، ص٦٨٣-٦٨٤، بتصرف).

يقول صلاح سالم (في المرجع المذكور آنفًا، أي «الحياة»، ٢٠ آب ١٩٩٤، ص٧) إن مالكولم إكس انضم في ١٩٤٧ إلى جماعة أمة الاسلام وصار أحد أهم أتباع إيليا محمد حتى ١٩٦٣ عندما تزايدت خلافاتهما حول الموقف من السلطة والقانون الاميركيين، وتمّ تعليق عضوية مالكولم لمدة ثلاثة شهور أعلن هو استقالته قبل نهايتها بشهر واحد، وسافر إلى مصر والسعودية وأعلن توبته عن تعاليم إيليا محمد واعتناقه الاسلام الصحيح. وفور عودته، حاول تشكيل جماعة على الاسلام الصحيح، لكنه اغتيل برصاصات مجهولة بعد ذلك بعدة شهور وقبل أن يتم عمله، «وحامت الشبهات حول جماعة أمة الاسلام التي استمرت تعمل في إطار الفلسفة العنصرية الموروثة التي أوصلتها إلى الصدام مع السلطة».

٦- **وارث الدين محمد**: في نهاية الستينات توفي إيليا محمد واغتيل مالكولم إكس (الحاج مالك) وآلت قيادة «أمة الاسلام» إلى أحد ابناء إيليا محمد، وارث الدين الذي استطاع بفطرته وإشراقاته أن يدرك قيمة ومعنى الاسلام الأصيل، خصوصًا بعد أن درس اللغة العربية وعلوم القرآن والسنّة النبوية. فأحلّ تعاليم القرآن محل المبادئ العنصرية التي قال إنها تمثل مرحلة انتقالية كانت لازمة للنهوض بالأفرو أميركيين المسلمين. وقام بتغيير إسم الجماعة غير مرة، من «أمة الاسلام المفقودة المكتشفة في برية أميركا الشمالية» إلى «الأمة الاسلامية»، ثم «الجالية الاميركية البلالية» (نسبة إلى بلال أول مسلم أسود على عهد النبي)، ثم إلى «أمة الاسلام العالمية في الغرب» في العام ١٩٧٦، ثم إلى «البعثة الاميركية الاسلامية» في العام ١٩٨٠. وفي ١٩٨٥، انضمت الجماعة رسميًا إلى الجالية الاسلامية العامة في الولايات المتحدة وأصبح يُشار إلى أعضائها بأنهم مسلمون فقط. ولم يقتصر هذا التحول على إسم الجماعة فقط، بل امتد، منذ مؤتمر نيو أورليانز الذي عقدته الأكاديمية الاميركية، إلى المساجد التي كانت تسمى «معابر» وأصبح العاملون بها يسمون «أئمة». وتحول إسم صحيفتهم إلى «الأخبار البلالية»، ثم إلى مجلة «المسلم الاميركي»، وأصبح إسمها الآن «المسلم» (صلاح سالم، المرجع المذكور أعلاه).

٧- **لويس فراخان**: انشق عن وارث الدين بن محمد، وأعاد الجماعة إلى «أمة الاسلام» وعارض خط الاعتدال والتقارب مع المجتمع الأبيض، ودعا إلى ضرورة الانفصال وإقامة دولة منفصلة. وتمتع لويس فراخان بقدرة شديدة على النقد اللاذع وإبداء الملاحظات الاسلامية التي تثير حفيظة البيض.

ثابر لويس فراخان على تأكيد التزامه بخط إيليا محمد (المعتبر المؤسس الفعلي لأمة الاسلام، تنظيمًا وفكرًا دينيًا وسياسيًا)، وحقق بروزًا إعلاميًا في

مسألتين: نجاحه في استقطاب أكثر من مليون أفريقي أميركي (أسود أميركي) في مسيرة في العاصمة واشنطن العام ١٩٩٥ ودعوتهم إلى تعزيز دور الأسرة في مجتمعهم؛ والمسألة الأخرى هي خطاباته اللاذعة التي أقحمته في سجالات كلامية مع العديد من الشخصيات والمؤسسات.

في أواخر شباط ٢٠٠٠، عقد فراخان احتفالاً شعبيًا حاشدًا تجاوز فيه الإبهام الذي اتسمت به مواقفه إزاء موضوع المعتقد. فأعلن صراحة أنه تخلى عن فكرة الحلولية الالهية بشخص فراج محمد علي، وعن اعتبار دعوة إيليا محمد رسالة جديدة، مؤكدًا إيمانه الاسلامي الصرف، وداعيًا جماعته ومؤيديه إلى التزام الفرائض الاسلامية كافة دون تبديل، بما في ذلك الصوم في شهر رمضان بدلاً من شهر كانون الاول وفق ما سنّه إيليا محمد. فـ«المخلّصان» (فرج وإيليا)، وفق وجهة نظره الجديدة التي تقدم بها فراخان في الاحتفال (شباط ٢٠٠٠)، كانا مصلحين وحسب، ربما أدركا الطبيعة المجزوءة لطرحهما لكنهما ارتضياها للتدرج ولعدم استعداد جمهور السود لتقبل الدعوة الاسلامية الصرفة، أو ربما أرادا الصواب وأخطآ فلهما أجر واحد، وبهذا كان احتفال شباط ٢٠٠٠ محطة تحوّل مهمة في «إسلام السود الاميركيين» باتجاه العقيدة الاسلامية، وإن كانت مؤسسات «أمة الاسلام» لم تبادر فورًا إلى الاستجابة لدعوته وأعلن أكثرها تمسكه بعقيدة إيليا محمد. وكان فراخان في ١٩٩٦ زار ليبيا وايران والعراق، ورفضت وزارة الخزانة الاميركية السماح له بتسليم هبة مالية من العقيد القذافي.

إسمه الأصلي لويس يوجين والكوت. حافظ على إسم لويس واختار فراخان (أو فرقان، أي «القرآن»). ولد في شيكاغو عام ١٩٣٤. انقطع عن الدراسة الثانوية ليصبح مطربًا في ملهى ليلي، وكان إسمه الفني كاليبسو جين، ولقبه «الساحر». عزف عن اللهو والمجون بعدما استمع ذات يوم من أيام العام ١٩٥٥ إلى زعيم «أمة الاسلام» إيليا محمد يلقي إحدى خطبه، فتقرّب منه وكسب ثقته وبدأ صعوده في صفوف «أمة الاسلام».

«مسيرة المليون» (واشنطن، ١٩٩٥) التي دعا إليها لتكون منطلقًا وتعهدًا بوقف انحدار المجتمع الاميركي الاسود الأخلاقي المريع (انغماس الرجال في العنف والجريمة والمخدرات) والعودة إلى قيم الدين والعائلة والعمل والإبداع، جعلت منه الزعيم الأسود الأبرز. وفي خطابه في المسيرة دعا الجميع إلى ترديد قسم جماعي التزموا فيه باحترام الاطفال وعدم السعي لإيذائهم أو استغلالهم، واحترام النساء «واهبات الحياة» وعدم الإساءة إليهن بالضرب أو السبّ أو باستعمال كلمات بذيئة. وكذلك الالتزام بعدم استعمال الأسلحة النارية والأسلحة البيضاء ضد أي أسود أو أي كائن بشري آخر إلا في حالة الدفاع عن النفس، وبعدم إيذاء الأجسام باستعمال أي نوع من أنواع المخدرات...

بعد هذه النقاط السبع المخصصة للسود المسلمين الاميركيين، نعود إلى مسلمي الولايات المتحدة عمومًا.

جهل الاميركيين للإسلام والمسلمين: في العام ٢٠٠١، وقبل وقت قصير من تفجيرات ١١ ايلول، صدر في الولايات المتحدة كتاب «لا سكوت بعد اليوم، مواجهة الصور المزيفة عن الاسلام في أميركا» لبول فندلي: "Silent no more, contranting: america's false images of islam", Paul Findley واعتمد المؤلف فيه على معايشة وملاحظة شخصية دقيقة للعناصر المتحكمة في علاقات «المجتمع الاميركي المسيحي الأبيض» مع «المجتمع الاميركي المسلم» بشقيه الاسود والعربي والآسيوي المهاجر. وكل هذه العناصر تدور، برأيه، حول مسألتين أساسيتين: جهل الأميركيين لحقيقة الاسلام والمسلمين وجلّه جهل ناتج عن قصد وخطة مدروسة لهيئات معادية وذات مصلحة (وخصوصًا منها اليهود). والمسألة الثانية جهل وقصور وعجز لدى المسلمين في سدّ ثغرة غربة المجتمع الاميركي المسيحي عنهم رغم توافر الإمكانيات لهذه المهمة الرئيسية. فعلى الرغم من قدم الوجود الاسلامي في القارة الاميركية إلا أن المسلمين ما زالوا، حتى اليوم، يعيشون غرباء بالنسبة إلى جيرانهم المسيحيين الذين عملت المدارس الدينية والآلة

الاعلامية الضخمة لترسيخ صورة المسلم الهمجي في أذهانهم.

ويركز فندلي على دور هذه الآلة الاعلامية الضخمة في تنميط صورة المسلمين وترسيخها لدى الرأي العام الاميركي. فيسرد حوادث كثيرة أُتهم المسلمون بارتكابها فور وقوعها من دون انتظار نتائج التحقيق. وربما كان أسطع مثال على ذلك انفجار مبنى المكاتب الفدرالية في أوكلاهوما عام ١٩٩٥، حين بدأ الاعلاميون يتبارون بإلقاء التهم جزافًا على المسلمين، ما عرّض حياة كثيرين منهم للخطر. وتبين في ما بعد أن مرتكب هذه الجريمة لا علاقة له بالاسلام ولا يعرف عنه شيئًا، بل هو أميركي أبيض متعصّب لأميركيته. ولو لم يُعتقل ماكفاي (الرجل الذي فجرّ المبنى) لكان «خبراء الارهاب الاميركيين» استمروا بتوزيع مقولاتهم المعادية للمسلمين على محرّري نشرات الأخبار. . .

وفي حديثه، وشواهده، عن «الافكار الاميركية النمطية» عن الاسلام، يأتي بول فندلي على ذكر عثور رالف برايبانتي، وهو عالم وكاتب بارز في الشؤون الاسلامية، في أحد مكاتب الكونغرس عام ١٩٩٢، على بحث يتضمن «معالجة للإسلام بوصفه العدو الكامن للولايات المتحدة، هي الأشمل في نوعها والأكثر إثارة للخوف». وكان برايبانتي يشير إلى كتاب ليوسف بودانسكي، مدير مجموعة العمل المتخصصة بالارهاب في الحزب الجمهوري.

ويعرض فندلي، من خلال استعراضه لعدد كبير من الافلام السينمائية والبرامج التلفزيونية، الدور الرئيسي الذي تلعبه السينما والتلفزيون في تكوين الرأي العام الاميركي، وتاليًا في ما تعرضه كـ«وثائق عن الخطر الاسلامي» على أمن الاميركيين. ويلاحظ «مفارقة مؤلمة» وهي أن بعض الأكاديميين والمثقفين يشاركون في إشاعة هذه الخرافة، ويذهب بعضهم إلى التنظير لها فلسفيًا، حسبما فعل صموئيل هانتغتون في نظريته حول «صراع الحضارات».

ويبرز فندلي «الخطأ الكبير» الذي يرتكبه المسلمون بعدم ردهم ما فيه الكفاية على ما يقدمه بعض المسلمين في العالم من صور عن الاسلام. فمعظم الاميركيين يظنون، على سبيل المثال، ان حركة «طالبان» التي سيطرت على معظم افغانستان، وتدعو نفسها إمارة افغانستان الاسلامية، هي عينة مما ستكون عليه الحكومات ذات الطابع الاسلامي. ويا لهول تعاطي المسلمين، خارج أميركا وداخلها، مع ظاهرة «طالبان»، إذ نادرًا ما كان يقع المرء على نقد من مسلم أو من مرجعية اسلامية لـ«طالبان» قبل تدميرها تمثالي بوذا. فكل هذه العوامل ساهمت في تعزيز الفهم الخاطئ ان حكومة «طالبان» هي النوع الذي يود المسلمون إنشاءه في أماكن أخرى من العالم. وهذا يزعج الاميركيين الذين يقلقهم أن يأتي يوم يغيّر فيه مسلمو الولايات المتحدة وجه أميركا إذا ما سيطروا سياسيًا.

وينتقل فندلي لتوه للدفاع عن جوهر الاسلام، ويقدم البراهين على أن الشريعة الاسلامية أنصفت المرأة أكثر من بعض القوانين الوضعية التي أساسها قوانين «الحضارة الغربية»، وعلى أن أعداء الاسلام والمسلمين عرفوا تمامًا كيف يستفيدون من غياب تقديم الصورة الحقيقية للإسلام بإشاعة صورة نمطية أخرى عن المسلمين، خصوصًا أن بعض التقاليد ما زال ساريًا حتى اليوم في العالم الاسلامي (ختان النساء، جرائم الشرف، الحجاب... قتل المرتد...).

ويدعو فندلي مسلمي الولايات المتحدة إلى الانخراط في السياسة الاميركية لمحو الصور المضللة، اي إلى ممارسة حقوقهم التي يكفلها الدستور، خصوصًا وأن اميركيين كثرًا وأوساطًا وهيئات أميركية على استعداد للانخراط في حوار بنّاء. ومن أبرز الشواهد التي يعطيها فندلي أنه في أواخر العام ٢٠٠٠، قام «الاتحاد اللاهوتي الكاثوليكي»، كبرى مدارس اللاهوت والكهنوت الكاثوليكية العليا في الولايات المتحدة بإدخال برنامج الدراسات الكاثوليكية–الاسلامية احتفاء بالألفية الثالثة. وفي حفل الافتتاح، ألقيت كلمات لخطباء مسلمين، مثل طلعت عثمان الذي يترأس «المجلس المحلي للمنظمات الاسلامية»، والدكتور محمد شريف بسيوني الذي لاحظ أن «الولايات المتحدة ربما كانت المكان الأفضل في العالم

حيث يمكن ربط النهضة الاسلامية بالمسيحية واليهودية، لإرساء الروابط المشتركة بين هذه الرسالات التوحيدية الثلاث». كما أصبح جايمس ديني، وهو من كبار المحسنين الكاثوليك في شيكاغو، الراعي الرئيسي للبرنامج، بعد زيارة قام بها مع زوجته كاترين إلى مدارس فلسطين. وهو يقول بأسى: «ما كنتُ في السابق لأقدّر تمامًا التراث الذي يتشارك فيه الاسلام واليهودية والمسيحية. فما إن تستعرض كل هذا التاريخ حتى تبدأ بالتساؤل: أليس ذلك أساسًا كافيًا لشق طريق ما أمام التفاهم والتعاون؟ إن الحوار الشعبي يسيطر عليه التطرف. إن الناس في الشرق الاوسط من أتباع الديانتين، الذين لا يعرف بعضهم عن بعض شيئًا، يقودهم ويؤثر فيهم أشخاص هامشيون».

وأعطى فندلي ايضًا شواهد كثيرة على قيام المسلمين المنخرطين في أنشطة تنظيمية وذات الصلة بالسياسة العامة بخطى واسعة مؤثرة في مجال التفاهم بين الديانات المختلفة. لكنه يلاحظ أنهم ليسوا سوى جزء صغير من الجماعة الاسلامية في أميركا، فيقول: «إذا اعتمدنا لوائح العضوية والحضور في المؤتمرات السنوية التي تعقدها أكبر منظمتين اسلاميتين: الجمعية الاسلامية لأميركا الشمالية ISNA والحلقة الاسلامية لأميركا الشمالية ICNA، نستطيع أن نقدّر عدد المسلمين المنخرطين في النشاط المنظم. لكن أفضل التقديرات المبنية عليها تعطي رقمًا لمجموع هؤلاء لا يتجاوز مائتي ألف ناشط. أما بقية المسلمين، وهم أكثر من ستة ملايين نسمة، فإنهم أكثرية صامتة تقف على الهامش، ولا تقدّم أي دعم، حتى أنها لا تحجم عن المساعدة بالمال».

بول فندلي، مؤلف الكتاب المذكور والذي استُقيت منه هذه المراجعة السريعة، ألقى كلمة، بعد وقت قصير من صدور كتابه وبعد خمسة ايام من تفجيرات ١١ ايلول ٢٠٠١، أمام جمع من الاميركيين التقوا في كنيسة جاكسونفيل، أعرب فيها عن مخاوفه «من مبادلة الارهاب بإرهاب يطاول المسلمين». وعاد بذاكرته إلى مشاهد الارهاب التي مورست ضد المسلمين في فلسطين... وتوقف عند بيروت ١٩٨٢ حيث «حوّل مقاتلون وقذائف وصواريخ أميركية بيروت وضواحيها إلى أنقاض ممزوجة بأشلاء أجساد الناس (...) وحتى يومنا هذا فإن غالبية الاميركيين لا يعرفون شيئًا عن الدور الاميركي في الارهاب (...) إن الاميركيين لم يضغطوا على الزناد ولم يطلقوا الصواريخ، إلا أنهم وعبر حكومتهم في واشنطن موّلوا إبتكارات الموت (...) والكونغرس وقبل أن تدفن بيروت الضحايا قدّم هبة جديدة بملايين الدولارات تسمح للمحاربين بإعادة التخزين. أنا كنت في حينه عضوًا في الكونغرس (...) ومن السخرية أن شعوبًا في دول أخرى تعرف أكثر مما يعرفه الاميركيون عن دور بلدهم في الشرق الاوسط، وكل هذا يدفعنا إلى عدم حصر الارهاب بما حصل في نيويورك والبنتاغون...».

مجلس العلاقات الاسلامية الاميركية (كير): من أبرز وأكبر المؤسسات الاسلامية في الولايات المتحدة. تأسس هذا المجلس (إختصارًا «كير» CAIR) في حزيران ١٩٩٤، وبدأ عمله بمكتب صغير في واشنطن. يعمل فيه موظفان فقط هما نهاد عوض وابراهيم هوبر. ينشط في مجال الحقوق المدنية والعلاقات العامة. وفي عشرة أعوام، افتتحت كير ٢٦ مكتبًا وفرعًا إقليميًا في الولايات المتحدة وكندا يعمل فيها عشرات الموظفين المتفرغين، ويقع مقرها المركزي في واشنطن قبالة مبنى الكونغرس. وتوسعت في مجال عملها لتشمل إدارات متخصصة في مجالات الاعلام والشؤون الحكومية والقانونية والبحوث والدراسات لتوعية المؤسسات الاميركية المختلفة بحاجات مسلمي أميركا الدينية وحقوقهم المدنية وتدريب مسلمي أميركا على أدوات العمل السياسي والاعلامي والحقوقي والقانوني.

على صعيد الحقوق المدنية، استقبلت كير، منذ تأسيسها في ١٩٩٤ حتى اليوم (٢٠٠٤) آلاف شكاوى التمييز ضد مسلمي أميركا، وارتفعت نسبة هذه الشكاوى بعد أحداث ايلول ٢٠٠١. فكانت كير تتدخل للتفاوض – والضغط احيانًا – على الجهات

المسيئة، ونجحت في ضمان حقوق المسلمين في عدد من أكبر الشركات والمؤسسات الاميركية.

وعلى الصعيد الاعلامي، نشطت كير في تزويد وسائل الاعلام وصنّاع القرار بالولايات المتحدة بمصدر لا ينضب من المعلومات المتعلقة بأوضاع مسلمي أميركا ومواقفهم تجاه القضايا المهمة لهم، خصوصًا عبر مراجعتها لجميع ما تنشره أهم الصحف الاميركية عن الاسلام والمسلمين للمجتمع الاميركي، وإعادة نشره وتوزيعه على مئات آلاف المسلمين الاميركيين وغيرهم. وثمة مثل نموذجي على هذا النشاط، مؤداه أن كير أعادت نشر مقال للصحافي كريس جينكنز في صحيفة «الواشنطن بوست» حول سرعة وأسباب انتشار الاسلام بين أبناء المهاجرين من قارة أميركا الجنوبية (اللاتينية)، والذين تتحدث غالبيتهم الاسبانية، بالولايات المتحدة. وكشفت المقالة عن وجود حوالي ٢٥ ألف مسلم من أصل أميركي لاتيني في الولايات المتحدة، اعتنق معظمهم الاسلام في السنوات الأخيرة (التي سبقت تفجيرات ١١ ايلول ٢٠٠١). وذكرت المقالة ثلاثة أسباب رئيسية دفعتهم لاعتناق الاسلام: أولًا: طبيعة الديانة الاسلامية التي تسمح لمعتنقيها بالاتصال المباشر بخالقهم من دون سلطة وسطية كسلطة الكنيسة؛ ثانيًا: طبيعة المجتمع المسلم الذي يُشعر الفرد فيه بأنه محل رعاية جماعية، وهو شعور يحتاجه العديد من المهاجرين الجدد في الولايات المتحدة حيث تتقطع معظم الصلات العائلية والاجتماعية بسبب سرعة الحياة وكثرة التنقل؛ ثالثًا: سرعة انتشار الاسلام في الولايات المتحدة. كما توضح المقالة كيف يحاول المسلمون الجدد تقوية روابطهم مع الدين الجديد من خلال بناء المؤسسات المتخصصة في ترجمة القرآن والكتب الاسلامية للغة الاسبانية ونشر الاسلام بين أبناء الجالية الاميركية اللاتينية وفي مساعدة المسلمين الجدد، مثل منظمة المسلمين الاميركيين اللاتينيين التي تعمل في منطقة واشنطن وتقوم بطبع وتوزيع جريدة نصف شهرية عن الاسلام باللغة الاسبانية بعنوان «صوت الاسلام».

«**كير بعد ١١ ايلول**: وبعد أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١، ضاعفت كير جهودها لمواجهة ما تتعرض له صورة الإسلام من تشويه، وأطلقت عددًا من المبادرات الاعلامية الكبرى لتوعية الرأي العام الاميركي بصورة الاسلام والمسلمين الحقيقية، من بينها مشروع «تعرف على حضارة الاسلام وثقافته»، والذي أطلقته كير في ايلول ٢٠٠٢ بهدف تزويد ١٠ آلاف مكتبة أميركية عامة بمجموعة مختارة من الكتب والمواد العلمية الموضوعة عن الاسلام والمسلمين. كما نشرت كير اعلانات في أكبر الصحف الاميركية كنيويورك تايمز وواشنطن بوست ولوس أنجلس تايمز توضح موقف الاسلام والمسلمين تجاه عدد من أهم القضايا المثارة.

في تقرير وضعه علاء بيومي رئيس الشؤون العربية في المجلس (كير) في شباط ٢٠٠٤، جاء تحت عنوان «كسب الاصدقاء» («النهار»، ١٨ شباط ٢٠٠٤):

«تشير مختلف استطلاعات الرأي العام الاميركي إلى أن غالبية الشعب لا تقف موقفًا معارضًا لقضايا المسلمين والعرب، وعلى أحسن تقدير يمكن تقسيم الشعب الاميركي ثلاثة أجزاء متساوية، ثلثًا متعاطفًا مع المسلمين والعرب وثلثًا معارضًا لهم وثلثًا محايدًا.

«وتؤكد استطلاعات رأي أجريت منذ أحداث ١١ أيلول إلى أن ٦٥٪ من أفراد الشعب الاميركي يشعرون بافتقارهم إلى فهم جيد للاسلام، وأن ٥٢٪ من الاميركيين يرون أن الاسلام دين سلام لا يشجع على العنف ضد غير المسلمين، ويرفض ٥٧٪ من الاميركيين فكرة وجود حرب بين الاسلام والغرب.

«كما ينظر ٤٢٪ من الاميركيين نظرة عامة إيجابية إلى الاسلام كدين، وتنظر نسبة أكبر منهم إيجابًا إلى الشعوب المسلمة (٦٦٪) والشعوب العربية (٥٤٪).

«يعني هذا أن ثلثي الشعب الاميركي على الأقل منفتحون للتعرف على قضايا المسلمين والعرب إن لم يكونوا متعاطفين معها، كما هو حال عدد متزايد من المنظمات الاميركية التي دخلت مع منظمات المسلمين الاميركيين في تحالفات مشتركة دافعت عن قضايا مهمة للشعب الاميركي في شكل عام وللمسلمين

الاميركيين في شكل خاص، وعلى رأسها الحقوق والحريات المدنية في فترة ما بعد ايلول ٢٠٠١، والمطالبة بالسلام ومعارضة حرب العراق والانحياز الاميركي إلى اسرائيل، والدعوة إلى مزيد من الحوار بين أبناء الاديان السماوية المختلفة، ومعارضة ما تتعرض له الاقلية المسلمة والعربية الاميركية من تمييز عاشت اقليات أميركية أخرى مثيلًا له في الماضي...».

نحو الاندماج في آخر دراسة إحصائية لـ«كير»: توصل استطلاع لآراء مسلمي الولايات المتحدة أجراه مجلس العلاقات الاسلامية الاميركية («كير») بمناسبة مرور عامين على أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١، وأصدر نتائجه في ١٠ ايلول ٢٠٠٣، إلى أن غالبية مسلمي الولايات المتحدة (٤٥–٥٩٪) زادوا من نشاطهم العام منذ أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١:

– ٧٠٪ من المشاركين في الاستطلاع ذكروا أنهم يشعرون بالحرية في ممارسة دينهم بدون قيود. الأمر الذي يعني أن أحداث ١١ ايلول، والتي أثرت بشكل ملحوظ على حقوق وحريات المسلمين الاميركيين وعلى صورتهم لدى الرأي العام الاميركي لم تؤثر سلبًا على مدى الحرية الدينية التي يتمتع بها المسلمون الاميركيون. وهذا عامل مهم ومؤثر على بقاء المسلمين ونموهم وشعورهم بإمكانية التعايش والدمج بين القيم الاسلامية والقيم الاميركية.

– ٨٨٪ ذكروا أنهم يعرفون (أي أن كلًا منهم) مسلمًا واحدًا على الاقل عانى من التمييز خلال العام ٢٠٠٢–٢٠٠٣. وفي الوقت نفسه ذكر ٨٦٪ منهم أنهم تلقوا مساندات إيجابية من قبل أميركيين.

– ارتفاع نسبة من ينظرون إلى الاسلام نظرة عامة سلبية (دين يحض على العنف) خلال العام ٢٠٠٣ لتصل إلى ٣٨٪ مقارنة بنسبة ٢٣٪ في تشرين الاول ٢٠٠٣، وخصوصًا في أوساط كبار السن وفي أوساط البروتستانت الانجيليين مقارنة بالكاثوليك وغيرهم من فئات الشعب الاميركي.

إلى هذه الدراسة الاحصائية الصادرة عن «كير» في ١١ ايلول ٢٠٠٣، كانت كير نفسها نشرت، في وقت سابق، دراسة عن «المساجد في أميركا»، بيّنت فيها أن المسلمين الاميركيين كانوا مقبلين في بداية القرن الحادي والعشرين إقبالًا واضحًا على الاندماج في المجتمع الاميركي والمشاركة في مختلف جوانبه كمسلمين اميركيين: ٩٦٪ من قادة المسلمين الاميركيين يؤيدون مشاركة المسلمين في مؤسسات المجتمع الاميركي العامة، و٨٩٪ منهم المشاركة في العملية السياسية، و٧٧٪ منهم فكرة أن الولايات المتحدة تقدم نموذجًا من الحرية والديمقراطية يمكن أن يتعلم منه المسلمون.

كما استشهدت «كير» بدراسات عدة حول خصائص المسلمين الاميركيين، وتبيّن منها أنهم يتميزون، كأقلية أميركية ناشئة، بعدد ملحوظ من الخصائص الايجابية، مثل ارتفاع مستواهم التعليمي مقارنة بالمتوسط التعليمي الاميركي العام، إذ تبلغ نسبة المسلمين الاميركيين من حاملي الشهادات الجامعية ٥٨٪ مقارنة بنسبة ٢٥٪ في المجتمع الاميركي، كما تقل أعمار ٧٥٪ من المسلمين الاميركيين عن خمسين عامًا، وتزيد مداخيل ٥٠٪ منهم عن خمسين ألف دولار سنويًا، ويعمل ٤٢٪ منهم في وظائف مرموقة كالطب والوظائف الادارية والجامعات.

الاندماج ايضًا في دراسة د. زاهد بخاري: في العام ٢٠٠٣، صدرت دراسة بعنوان «تعريف المسلمين الاميركيين» للدكتور زاهد بخاري، من ضمن فعاليات ومحاور مؤتمر نظمه «مركز أبحاث ويدرو ويلسون انترناشيونال» الاميركي المعروف. والدكتور بخاري ناشط مسلم أميركي ومدير مشروع «المسلمون في الساحة العامة الاميركية».

تدور دراسة د. بخاري حول نظرته القائمة على أن أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١ زادت من ارتباط مسلمي أميركا بالهوية المسلمة الاميركية، ولم تضعفها بل ساعدت على الاسراع بعجلة اندماجهم في المجتمع. وتقوم نظرته هذه على فكرة أن الجماعات الاميركية الجديدة تمر بمراحل خمس تساعدها على الاندماج بشكل إيجابي:

– في المرحلة الاولى تركز الجماعة على بناء قوتها الاقتصادية ومؤسساتها الدينية الاساسية (كالمساجد).

– في المرحلة الثانية، تركز الجماعة الجديدة على بناء مدارسها الخاصة لحماية قيمها وتوريثها للأجيال التالية.

– في المرحلة الثالثة، تعمل الجماعة الجديدة (الأقلية النامية) على مساعدة بلادها الأصلية من خلال الأعمال الخيرية والتبرعات.

– في المرحلة الرابعة، تركز الاقلية على الدفاع عن قضاياها الجديدة في مجتمعها الجديد مثل حقوقها المدنية وصورتها ومصالحها المختلفة.

– في المرحلة الخامسة، تنفتح الأقلية على قضايا المجتمع الاميركي بشكل عام وتبدأ في الدفاع عنها ومحاولة المشاركة في فعاليات الحياة العامة الاميركية مثلها مثل أي جماعة أخرى، ويكون ذلك مؤشرًا ايجابيًا على نضج الجماعة الجديدة واندماجها.

ويقول د. بخاري إن أحداث ايلول ٢٠٠١ سرّعت من وتيرة تفكير وعمل المسلمين الاميركيين على مستوى المرحلتين الرابعة والخامسة من مستويات الاندماج. إذ أصبح المسلمون الاميركيون أكثر وعيًا بقضاياهم الداخلية وعلى رأسها التهديدات التي تتعرض لها حقوقهم المدنية.

وإذا ما أُريد تأريخ بداية اندماج المسلمين في الولايات المتحدة فهو في عقد السبعينات (من القرن العشرين) الذي شهد تأسيس ٢٥٪ من المساجد الموجودة في الولايات المتحدة، بينما لم يتم تأسيس سوى ١٣٪ في كل المرحلة السابقة.

أما عقد الثمانينات (من القرن العشرين) فقد شهد الزيادة الأكبر في عدد المساجد، إذ تمّ تأسيس ٣٢٪ منها، وانخفضت النسبة قليلًا في التسعينات لتصل إلى ٣٠٪، ما يعبّر عن انطلاق المسلمين الاميركيين في مرحلة اندماجهم الاولى في المجتمع بخاصة إذا علمنا أن تأسيس المساجد وانتشارها أدّى إلى دفع عجلة تأسيس المدارس المسلمة. إذ تشير دراسة «المساجد في أميركا» إلى أن ٢١٪ من مساجد أميركا قامت بتأسيس مدارس دوام كامل ملحقة بها، وهي بالفعل نسبة مرتفعة، وتتواجد ٦٠٪ من هذه المدارس حول المساجد الكبيرة، ويدرس فيها ما لا يقل عن ٣١ ألف تلميذ مسلم.

وتعني هذه الاحصاءات أن عجلة اندماج مسلمي اميركا بالمجتمع مرت بسرعة ملحوظة، وقد يساعد ذلك على القول بأن مسلمي أميركا دخلوا مرحلة العمل العام لخدمة قضاياهم بالمجتمع الاميركي– وهي المرحلة الرابعة قبل الأخيرة من مراحل الاندماج، وقبل أحداث ايلول ٢٠٠١ بسنوات عدة. هذا فضلًا عن أن مسلمي أميركا أسسوا عددًا من أهم منظماتهم السياسية والاعلامية والحقوقية العامة على الساحة الاميركية الراهنة قبل منتصف التسعينات، وعلى رأسها مجلس العلاقات الاسلامية الاميركية (كير)، ومجلس الشؤون العامة الاسلامية (مباك MPAC)، والاتحاد الاسلامي الاميركي (أما AMA). وهذا لا يعني أن مسلمي أميركا انتهوا من مرحلة اندماجهم الرابعة، فهم ما زالوا يسيرون فيها، وهي من دون شك مرحلة طويلة، ويبدو أنها صعبة ايضًا بسبب ما يتعرض له المسلمون الاميركيون (خصوصًا بعد ايلول ٢٠٠١) من ضغوط من الاميركيين المتشدّدين الذين يشككون في «وطنية» المسلمين الاميركيين (عن دراسة أعدها وترجمها هشام شهاب وألين طباع، «البلد»، ٥ تموز ٢٠٠٤، ص٢٧).

وفي ١١ أيلول ٢٠٠٤، وبمناسبة الذكرى الثالثة لتفجيرات ١١ أيلول، اعتذرت «مجموعة المسلمين الأحرار»، رئيسها كمال نواش، عن «الفظائع المرتكبة على أيدي متطرفين وإرهابيين ضد المدنيين الأبرياء» في الولايات المتحدة وخارجها. وقالت في بيان لها أصدرته من مركزها في واشنطن: «لن ننتظر بعد اليوم القيادات المغيبة للتكلم باسمنا، سنشق الطريق إلى المصالحة والحرية ونعتذر مباشرة لإخواننا في الإنسانية (...) لإعادة الاعتبار للدين الاسلامي». وقال نواش في حديث إلى «الحياة» (١٢ أيلول ٢٠٠٤، ص١٠) إن المجموعة تتألف من ٧ آلاف عضو يتوزعون بين الولايات المتحدة والأردن والسعودية.

١٨

في أميركا اللاتينية:

تتضمن، إلى المكسيك، المجموعات الجغراسية التالية:

- أميركا الوسطى: بيليز، غواتيمالا، هندوراس، السلفادور، نيكاراغوا، كوستاريكا، باناما.

- جزر الأنتيل الكبرى: كوبا، البهاما، هايتي، الدومينيكان، جامايكا، بورتو ريكو، توركس وكيكوس.

- جزر الأنتيل الصغرى: ترينيداد وتوباغو، غرينادا، بربادوس، سان فانسن، سانت لوسيا، الدومينيك، أنتيغوا وبربودا، سان كيتس ونفيس.

- فنزويلا والغويانا: فنزويلا، غويانا، سورينام، غويانا الفرنسية.

- أميركا الأندية: كولومبيا، الاكوادور، بيرو، بوليفيا.

- وسط وجنوب أميركا الجنوبية: البرازيل، باراغواي، الارجنتين، أوروغواي، تشيلي.

المسلمون والاسلام في أميركا اللاتينية - نبذة عامة: هذه المقاطع، التي اخترنا لها العنوان الفرعي المذكور (المسلمون والاسلام في أميركا اللاتينية-نبذة عامة)، مأخوذة عن دراسة مؤرخة في ٢٣ حزيران ٢٠٠٣، ومنشورة في «الشبكة الإسلامية»، نقلاً عن مجلة «الأسرة» العدد ١١٨، حيث يبدو أنها تتناول الموضوع من زاوية رؤية إسلامية وبلغة الدعوة إلى الاسلام. فجاء فيها:

«المسلمون في أميركا اللاتينية (مصطلح أميركا اللاتينية يشير إلى جميع دول وبلدان القارة الاميركية، الممتدة حدودها من حدود المكسيك الشمالية - جنوب الولايات المتحدة - حتى الحدود الجنوبية للأرجنتين والتشيلي، اي حتى أرض النار، بما فيها دول وبلدان بحر الأنتيل أو البحر الكاريبي، مثل كوبا وهايتي وجامايكا...) يصل عددهم إلى ٤ ملايين نسمة، ويسعون لمواجهة هذا التحدي (المقصود بـ«التحدي» تحول ابناء أول الواصلين من المسلمين إلى هناك منذ ايام كولومبوس إلى النصرانية مع مرور الوقت) بحماية دينهم وتنشئة أبنائهم عليه، بل ودعوة الآخرين إلى الاسلام في ظل الخواء الروحي الذي يعانونه.

«تشير كثير من الدراسات إلى أن المسلمين سبقوا كولومبوس في الوصول إلى أميركا اللاتينية. فبعد عدة سنوات من البحث والدراسة في تاريخ أميركا اللاتينية كشف الباحثان عبد الهادي بازورتو ودانيال دنتن، في محاضرة ألقياها في جامعة كاليفورنيا، عن جوانب تشابه



أميركا: أميركا الوسطى

بيليز، غواتيمالا، هندوراس، السلفادور، نيكاراغوا، كوستاريكا، باناما



أميركا: جزر الأنتيل الكبرى

كوبا، البهاما، هايتي، الدومينيكان، جامايكا، بورتو ريكو، توركس وكيكوس

البهاما
ناساو
لا هافانا
توركس وكيكوس
كوبا
الدومينيكان
هايتي
جامايكا
بورتو ريكو
بور أو برنس
سان دومنغ
كينغستون



أميركا: جزر الأنتيل الصغرى

ترينيداد وتوباغو، غرينادا، بربادوس، سان فانسن، سانت لوسيا، الدومينيك، أنتيغوا وبربودا، سان كيتس ونفيس



أميركا: فنزويلا والغويانا

فنزويلا، غويانا، سورينام، غويانا الفرنسية

كراكاس
فنزويلا
جورجتاون
غويانا
باراماريبو
سورينام
غويانا الفرنسية
كاين



أميركا: أميركا الأندية

كولومبيا، الاكوادور، بيرو، بوليفيا

بوغوتا
كولومبيا
كيتو
الاكوادور
بيرو
ليما
سوكر (لاباز
مقر الحكومة)
بوليفيا



أميركا: وسط وجنوب أميركا الجنوبية

البرازيل، باراغواي، الارجنتين، أوروغواي، تشيلي

البرازيل
برازيليا
باراغواي
أسنسيون
تشيلي
الارجنتين
أوروغواي
سانتياغو
مونتيفيديو
بوينس أيرس

في طرق المعيشة التي كان يمارسها السكان الاصليون من الهنود الحمر (المعروفون تاريخيًا بقبائل الازتك) مع المسلمين، كما عرض المحاضران عددًا من الوثائق وسردا مجموعة من القصص التي تناقلتها أجيال متعاقبة من الأزتك ظهر فيها إشارات واضحة إلى آثار اسلامية كانت موجودة في أميركا قبل وصول كريستوفر كولومبوس والمستكشفين الاوروبيين إليها. ما يعد دليلًا على أن الاسلام وصل إلى أفراد تلك القبائل الهندية في الاميريكيتين قبل وصول النصرانية التي جاء بها الاوروبيون إلى تلك الارض بعد ذلك بعدة قرون.

«وتشير دراسات أخرى أن عددًا من البحارة المسلمين من بقايا الممالك الاندلسية كانوا من أفراد البعثة الاستكشافية التي قادها كولومبوس نحو الاميريكيتين في العام ١٤٩٢، نظرًا إلى تفوقهم في علوم الفلك والملاحة وصناعة السفن. إضافة إلى ذلك، فقد كانت نسبة كبيرة من العبيد الافارقة الذين أُتي بهم إلى أميركا اللاتينية من شمال افريقيا وشرقها كانوا من المسلمين، وانتهى بهم المطاف في البرازيل وفنزويلا وكولومبيا.

«يقدر عدد المسلمين في أميركا اللاتينية اليوم بأربعة ملايين مسلم، يوجد منهم: ١- ١,٥ مليون في البرازيل، بينما يقدر عدد المسلمين في الأرجنتين بثلاثة أرباع المليون. وتشير بعض التقارير إلى أن نصف هؤلاء المسلمين من المهاجرين وابنائهم، بينما يشكل السكان الأصليون لتلك البلاد بجنسياتهم المختلفة النصف الآخر.

«بدأت الهجرات من البلاد العربية والاسلامية نحو أميركا اللاتينية في منتصف القرن التاسع عشر. وكانت أكبر الهجرات عددًا في أوائل القرن العشرين وإبان الحربين العالميتين الأولى والثانية، تأتي من لبنان وسورية وفلسطين ودول شبه القارة الهندية (الهند، باكستان، بنغلادش).

«انتشر هؤلاء المهاجرون في عدة بلدان مثل البرازيل والارجنتين وفنزويلا وكولومبيا وتشيلي والباراغواي وغيرها.

«وقد استخدم العرب المهاجرون في الأرجنتين والبرازيل المطابع بالحرف العربي في نهاية القرن التاسع عشر لإصدار الصحف باللغة العربية، ولكنها لم تستخدم لأي إصدارات تخدم الدعوة إلى الاسلام (لم تشر الدراسة لماذا؟. علمًا أن الأمر معروف تمامًا، وهو أن مسيحيين لبنانيين عربًا، شعراء وأدباء وكتابًا، هم الذين أسسوا هذه المطابع وأصدروا الصحف).

«كانت الهجرات الأولى للعرب والمسلمين (بمثل هذا التعبير: «العرب والمسلمون»، ربما أرادت الدراسة الإشارة إلى المسيحيين اللبنانيين العرب) لأميركا اللاتينية في غالبها هربًا من الظروف السياسية السيئة التي كانت تعيشها المنطقة العربية والاسلامية في أواخر الحكم العثماني وأيام الاحتلال الانكليزي والفرنسي، كما أن بعضهم أتى إلى أميركا اللاتينية رغبة في الحصول على فرص معيشة أفضل عن طريق العمل أو التجارة.

«وعلى الرغم من أن المسلمين الاوائل واجهوا صعوبات بالغة، من أهمها كونهم أرقاء أو غرباء مهاجرين، إلا أن السنوات الأخيرة شهدت تقدمًا ملحوظًا في الدعوة الاسلامية هناك وأحوالها تتمثل في زيادة أعداد المسلمين والمساجد والمراكز الاسلامية التي تخدمهم. ولقد ساهمت الصحوة الاسلامية في البلاد الاسلامية في المشرق وبين مسلمي الغرب مثل الولايات المتحدة واسبانيا في زيادة التواصل مع المسلمين في بلاد أميركا اللاتينية من خلال الهجرات الحديثة أو الزيارات التي يقوم بها المسؤولون والدعاة. يضاف إلى ذلك زيادة طباعة ترجمة معاني القرآن الكريم باللغات التي يتحدث بها أهل تلك البلاد، وطباعة الكتب التعليمية التي تربطهم بالاسلام وتدعوهم إليه وترفع مستوى علمهم ووعيهم الشرعي (ثمة ملاحظة لا بد منها، هنا، وهي أن الدراسة، التي نحن بصددها، لم تشر لا من قريب ولا من بعيد إلى مناخات الحرية والديمقراطية في تلك «الصحوة الاسلامية» هناك. ومثل مشكلة «الإنكار» هذه، وعلى الرغم ما يعانيه المواطنون المسلمون في ديارهم الاسلامية من عدم توافر أنظمة ومناخات الحرية، تتكرر في مختلف «الدراسات الاسلامية الدعوية» الشبيهة بهذه الدراسة).

«ومع ذلك (بحسب ما تنتهي الدراسة إليه)، فإن شعوب أميركا اللاتينية تعيش حاليًا فراغًا روحيًا كبيرًا لم تستطع الكنيسة الكاثوليكية أن تملأه، ولا يزال عدد كبير منهم يبحث عن الدين القادر على تلبية حاجاتهم العقائدية والروحانية. لذلك فإن الظروف متاحة في تلك القارة للدعوة إلى الله على نطاق واسع لتقريبهم إلى الدين الاسلامي، كما أن العمل الاسلامي المؤسسي ميسّر (لماذا؟ وكيف؟ تسكت الدراسة، ومثيلاتها الكثيرات، عن الاجابة، راجع الملاحظة السابقة في آخر الفقرة السابقة) لانقاذ المسلمين من الذوبان واحتضان أبنائهم لحمايتهم من الضياع».

«المنظمة الاسلامية لأميركا اللاتينية»: الدراسة المذكورة أعلاه تؤرخ لولادة هذه المنظمة على الشكل التالي:

«أدرك بعض القائمين على عدد من المساجد والمراكز الاسلامية الحاجة إلى تنسيق الجهود والتعاون في ما بينهم من أجل تنظيم العمل الاسلامي وشؤون الدعوة إلى الله في أميركا اللاتينية. وفي عام ١٩٩٧، عقد هؤلاء اجتماعًا تشاوريًا بحضور ممثلين للمساجد والمراكز الاسلامية من ١٩ دولة من تلك القارة، وكان من ثمار ذلك اللقاء تأسيس المنظمة الاسلامية لأميركا اللاتينية.

«قامت هذه المنظمة بنشاط ملموس يتمثل في طباعة الكتب الاسلامية باللغات المحلية وإنتاج الاشرطة الصوتية والمرئية التي تشرح الاسلام وأصوله ومبادئ العبادات والمعاملات، ومن ثم توزيعها على المراكز الاسلامية والأفراد.

«كما تحرص هذه المنظمة على إرسال بعض المسلمين من أميركا اللاتينية لاداء فريضة الحج، إضافة إلى السعي لتوفير منح دراسية لبعض شباب تلك القارة في الجامعات الاسلامية ومحاولة توفير فرص عمل لهم بما يخدم الجالية المسلمة هناك.

«تسعى هذه المنظمة كذلك إلى تنشيط العمل الاسلامي على المستوى السياسي مثل المطالبة بإعطاء العاملين من المسلمين عطلة رسمية في العيدين، مع تشجيع المسلمين على التمسك بحقوقهم السياسية أسوة بغيرهم من مواطني تلك الدول، والارتقاء في المناصب المؤثرة سياسيًا واقتصاديًا، والدفاع عن الجالية المسلمة على المستوى الدولي وتمثيلها».

وفي سياق هذا النشاط المؤسسي، اجتمع قادة مسلمون يمثلون ٢٤ دولة اميركية لاتينية في غواتيمالا، في حزيران ٢٠٠٤، لدراسة كيفية تحسين صورة الاسلام في أميركا اللاتينية. ورأى ممثل المنظمة الاسلامية للثقافة والعلوم والتربية أحمد سيد ولد باه، في كلمته الافتتاحية، أن قوى عدة وعوامل مختلفة تحاول تشويه صورة الاسلام وعلاقاته «التي باتت أكثر تعقيدًا بعد اعتداءات ١١ ايلول ٢٠٠١ والأعمال التي يقوم بها متطرفون اسلاميون»، وأسف لتعمد وسائل الاعلام التهجم على الاسلام لدى ثبوت تورط مسلم بعمل إرهابي. وبدوره، ندّد الأمين العام للمنظمة الاسلامية في أميركا اللاتينية محمد هاجر، بالعنف بكل اشكاله، ودان في الوقت ذاته الظلم اللاحق بالمسلمين «تحت ستار إقامة السلام والرغبة في إحياء الشعور بالحروب الصليبية لدى الغربيين» (عن الصحف الصادرة في ٢٣ حزيران ٢٠٠٤).

في المكسيك: عدد المسلمين هناك لا يتعدى الـ٣٠-٤٠ ألفًا من عدد المكسيكيين البالغ نحو ١٠٢ مليون نسمة، يشكل الكاثوليك منهم ٩٠٪ والبروتستانت بين ٥ و٧٪.

المسلمون في المكسيك مهاجرون من لبنان وتركيا وسورية. واللبنانيون والسوريون في المكسيك هم من الأغنى في المكسيك.

جاء في «وكالة الأنباء الاسلامية» في المكسيك عن أحد المؤرخين المكسيكيين انه ذكر أن مسلمًا من أهل الأندلس وصل إلى المكسيك من المغرب بعد أن خطفه القراصنة في القرن السادس عشر. كما جاء أن أول تجمع للمسلمين لأداء صلاة الجمعة بدأ في النادي المصري التابع للسفارة المصرية، وأن الداعية المسلم عمر واتسون قصد المكسيك بعد أن أسلم في فلوريدا في العام ١٩٨٨، وأسس في المكسيك المركز الاسلامي، وتزايد

عدد المسلمين حوله، وقدمت له السفارة الباكستانية غرفة لاداء صلاة الجمعة. وفي ١٩٩٤، عاد عمر واتسون من المدينة المنورة بعد أن درس في الجامعة الاسلامية. وفي ١٩٩٥، سجل المركز الاسلامي في المكسيك رسميًا لدى الدولة. وعقدت المؤتمرات والندوات عن الاسلام في عدة جامعات ووضعت كتب عن الاسلام ونُشرت مقالات في الصحف الكبرى والمجلات. وافتتح المركز الاسلامي قاعات للصلاة في مدن مونتيري وغوادالاخارا وأوبريجون وشاباس، وأرسل المركز ٨ طلاب مسلمين للدراسة في الجامعة الاسلامية في المدينة المنورة، وترجم الكثير من الكتب الاسلامية إلى اللغة الاسبانية وطبع بعضها، وبنى مركزًا صغيرًا في شاباس ومونتيري.

في الارجنتين: عدد المسلمين في الارجنتين نحو ٧٥٠ ألفًا من مجموع السكان البالغ نحو ٣٨,٥ مليون نسمة، منهم ٩٣٪ كاثوليك (ينص الدستور على وجوب أن يكون رئيس الجمهورية كاثوليكيًا)، ٢٪ بروتستانت، ١,٥٪ يهود، و٣,٥٪ أديان أخرى.

خُمس مسلمي الارجنتين تقريبًا يقيمون في العاصمة بوينس أيريس، وينتشر الآخرون في مختلف المناطق. المقر الأساسي للمركز الاسلامي في العاصمة، وقد أسس في العام ١٩٩٢، ويغلب على نشاطاته التعليم الديني وتعليم اللغة العربية وعقد الندوات. وفي العاصمة مقر الجمعية العربية الارجنتينية الاسلامية التي توفر التعليم لأبناء الجالية من مرحلة الروضة حتى الثانوية. كما يوجد كذلك عدد من الجمعيات القائمة على أساس مذهبي، مثل الجمعية الاسلامية العلوية الخيرية التي يدل إسمها على أنها تخدم المنتمين إلى الطائفة النصيرية (المعروفة بالعلوية). وهناك جمعيات قائمة على أساس إقليمي، مثل الجمعية الاسلامية اليبرودية (مهاجرون من قرية يبرود السورية). وهناك مكتب الثقافة والدعوة الاسلامية الذي يركز نشاطاته على خدمة المسلمين في أنحاء الارجنتين.

وصل المسلمون إلى الارجنتين عن طريق المسلمين الاسبان بعيد اكتشافها على يد الاسبان في العام ١٥١٥، وعن طريق مَن هاجر من افريقيا واستقر فيها. أما هجرة مسلمي الشرق الاوسط إليها فقد تمت بين ١٨٥٠ و١٨٦٠، وكان المغترب الاول من أصل لبناني. وأكبر موجات هجرة المسلمين إلى الارجنتين حدثت في أوائل القرن العشرين، وعلى أثر الحرب العالمية الاولى، وفي أواخر عشرينات القرن العشرين ثم بعد الحرب العالمية الثانية. ومن جيل إلى جيل ضاعت اللغة العربية ومعها الدين الاسلامي. فتنصّر جزء كبير من الجيل الثالث (منهم كارلوس منعم الذي أصبح رئيسًا للجمهورية). وفي السنوات الأخيرة، ومع وجود العديد من الجمعيات الاسلامية (مثل المركز والجمعية المشار إليهما أعلاه) بدأ يعود عدد من شباب الجيل الثالث من المهاجرين إلى الاسلام، كما بدأ يعتنقه بعض من غير المسلمين أصلاً.

في تشيلي: يقدر عدد مسلميها بنحو ١٥٠ ألف مسلم من مجموع السكان البالغ نحو ١٦ مليون نسمة، ٨٩٪ منهم كاثوليك و١٠٪ بروتستانت.

أكثر مسلمي التشيلي متراخون في عقيدتهم ولا يؤدون شعائرهم الاسلامية ومعرّضون للذوبان في المجتمع التشيلي. كانوا أسسوا جمعية اسلامية إبان الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩)، إلا أن هذه الجمعية أصبحت اليوم عديمة الذكر.

يوجد الآن في تشيلي مسجدان، أحدهما في العاصمة سانتياغو، والآخر في مدينة إكيكي في الشمال وقام ببنائه مجموعة من المسلمين من شبه القارة الهندية في السنوات الأخيرة. كما يوجد مركز إسلامي شيعي تقوم إيران بدعمه وتمويله، ومركز آخر يتبع إحدى الطرق الصوفية. وفي ١٩٩٨، أسس معهد العلوم الاسلامية في سانتياغو بجهد من بعض المسلمين المقيمين هناك، ينشط في تدريس القرآن الكريم وتحفيظه، وتدريس اللغة العربية للصغار والكبار، إضافة إلى توفير المطبوعات الاسلامية باللغة الاسبانية. كما يصدر المركز دورية شهرية تعنى بمعالجة القضايا المستجدة التي تهم الجالية.

في الإكوادور: ينحصر عدد المسلمين بآلاف قليلة من أصل العدد الإجمالي للسكان البالغ نحو ١٣,٥ مليون نسمة، يدين ٩٠٪ منهم بالكاثوليكية و٩٪ بالبروتستانتية. وجاء المسلمون من البلدان العربية والاسلامية، خصوصًا من لبنان ومصر. تتمحور الدعوة الاسلامية هناك حول المركز الاسلامي الملحق بمسجد السلام في مقاطعة ميكيتو، والذي أسس في العام ١٩٩٤.

في فنزويلا: عدد المسلمين لا يتجاوز الـ٧٥ ألفًا من مجموع السكان البالغ نحو ٢٥,٥٠ مليون نسمة، ٩٥٪ منهم كاثوليك، ١,٥٪ بروتستانت و١٪ يهود.

في العام ١٩٨٩، بدأت مؤسسة ابراهيم البراهيم الخيرية (بدعم من المملكة العربية السعودية) ببناء المركز الاسلامي في العاصمة كراكاس، وعُرف باسم «مسجد الشيخ ابراهيم»، وافتتح في مطلع العام ١٩٩٣، ويعمل لخدمة الجالية الاسلامية في فنزويلا.

في بلدان أميركا اللاتينية الأخرى: باستثناء البرازيل (راجع العنوان الفرعي التالي: «في البرازيل»)، المسلمون قلة حينًا وقلة قليلة جدًا أحيانًا في مختلف بلدان أميركا اللاتينية التي ورد ذكرها، أو الأخرى مثل بيرو وكوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا والهندوراس وكولومبيا والباراغواي والأوروغواي وكوبا (لا يتجاوز عددهم في كوبا ٥٠٠ شخص) وباقي جزر الأنتيل الكبرى وجزر الأنتيل الصغرى... إلا أن أعدادهم في تزايد، خصوصًا قبل انفجارات ١١ ايلول ٢٠٠١، بفعل الهجرة، وسهولة التواصل مع المسلمين في الدول الأخرى، وزيارة الدعاة لهم ونشاطهم بينهم، سواء من القارة نفسها أو من أميركا الشمالية، وخصوصًا بسبب مناخات الحرية وحقوق الانسان (على رأسها حريته وحقه في اختيار أي معتقد سياسي أو ديني) التي باتت في أساس ثقافة الأنظمة (ومعظمها علماني) والمجتمعات الغربية المسيحية.

في البرازيل

الوضع الحالي للمسلمين: يقدر عدد المسلمين في البرازيل بنحو مليون مسلم، وتقول تقديرات أخرى أنهم بلغوا مليون ونصف المليون من مجموع السكان البالغ نحو ١٧٨ مليون نسمة، ٩٠٪ منهم كاثوليك، و٧,٩٪ بروتستانت، و٠,٣٪ يهود، والباقون من مختلف الأديان والطوائف.

ينحدر معظم مسلمي البرازيل من المهاجرين المسلمين اللبنانيين يأتي بعدهم – من حيث العدد – السوريون ثم الفلسطينيون. ويعيش معظم مسلمي البرازيل في منطقة ساو باولو ثم في بارنا ثم في ريو دي جانيرو.

افتتح أول مسجد في البرازيل عام ١٩٦٠، ثم تزايدت المساجد والمراكز الاسلامية، حيث يزيد عدد المساجد الحالية في منطقة ساو باولو على عشرة مساجد، ويوجد فيها أكثر من ١٥ هيئة اسلامية، ولكن ليس هناك إلا مدرسة إسلامية واحدة، ولا توجد صحف إسلامية أو برامج تلفزيونية اسلامية أو حتى كتب إسلامية. ويلاحظ على العمل الاسلامي في البرازيل قلة التنظيم والتنسيق بين المساجد والهيئات الاسلامية، وأكثر ما يساعدها على الاستمرار الدعم الخارجي لها خصوصًا من السعودية، كما تساهم مصر بإرسال الدعاة.

نبذة تاريخية: عن «الشبكة الاسلامية» Islam-web.com تاريخ ٢٥ شباط ٢٠٠٤:

«يعود تواجد المسلمين على هذه الارض (البرازيل) إلى فجر اكتشاف القارة الاميركية. فعندما رست سفينة كابرال على ساحل البرازيل، كان برفقته ملاحون مسلمون ذوو شهرة عظيمة أمثال شهاب الدين بن ماجد وموسى بن ساطع. ويؤكد المؤرخ البرازيلي الشهير جواكين هيبيرو في محاضرة ألقاها عام ١٩٥٨ ونشرتها صحف البرازيل، أن العرب المسلمين زاروا البرازيل واكتشفوها قبل اكتشاف البرتغاليين لها عام ١٥٠٠، وأن قدوم البرتغاليين إلى البرازيل كان

بمساعدة البحارة المسلمين الذين كانوا أخصائيين ومتفوقين في الملاحة وصناعة السفن.

«هاجر بعض المسلمين الأندلسيين سرًا إلى البرازيل هربًا من اضطهاد محاكم التفتيش في اسبانيا بعد هزيمة المسلمين فيها. ولما كثرت الهجرة الاسلامية الاندلسية إلى البرازيل، أقيمت هناك محاكم تفتيش على غرار محاكم التفتيش في اسبانيا، وحددت صفات المسلم، وعمدت إلى حرق الكثيرين منهم أحياء.

«تؤكد الوثائق التاريخية المحفوظة في المتاحف البرازيلية، أن أكثرية المتحدرين من الافارقة الذين جيء بهم كـ«عبيد» إلى البرازيل هم من جذور إسلامية، وأنهم كانوا يقرأون القرآن باللغة العربية، وقد وصلت أفواج «الرقيق» إلى البرازيل عام ١٥٣٨، ولم تمض ٤٠ سنة حتى نُقل إليها ١٤ ألف مسلم مستضعف والسكان كانوا لا يزيدون على ٥٧ ألفًا. وفي السنوات التالية أخذ البرتغاليون يزيدون من أعدادهم إذ جلبوا من أنغولا وحدها ٦٤٢ ألف زنجي، وجلّ هؤلاء السود جيء بهم (إلى أنغولا كمحطة لنقلهم) من غرب افريقيا، خصوصًا مناطق داهوتي، أشانتي، الهاوسا، الفولان، البورنو واليوربا. وحُمل هؤلاء المسلمون في قعر السفن بعد أن رُبطوا بالسلاسل الحديدية، ومات منهم مَن مات وأُلقي في البحر مَن أصيب بوباء أو حاول المقاومة (نفتح هنا باب الملاحظة ايضًا - ودائمًا بهدف التقريب وليس التباعد إلى جانب الحرص على الموضوعية - لنشير أن نزعة دعوية تتميز بها مثل هذه الدراسات الاسلامية على حساب كثير من الموضوعية أحيانًا. فهذه الدراسة لم تشر، في معرض كلامها على الرقيق المسلمين الافارقة وما تعرّضوا له من معاناة إلى أن تجار الرقيق الافارقة كانت نسبة كبيرة منهم، إن لم تكن النسبة الأكبر من المسلمين ايضًا. فدراسات ايامنا الحالية يجب أن تكون بتقديري - المؤلّف - هادفة على قدر ما تكون موضوعية. هادفة في البرهنة على أن أوجاع التاريخ يتحمل الجميع وزرها ومسؤوليتها، وفي الحث على حوار الحاضر والمستقبل بين مختلف الحضارات علاجًا للأزمات وحلولًا تؤمن الحياة الأفضل).

«يقول المؤرخ فريري: كان هؤلاء المسلمون السود يشكلون عنصرًا نشيطًا مبدعًا، ويمكن أن نقول إنهم من أنبل من دخل إلى البرازيل خلقًا، اعتبروهم عبيدًا... لم يكونوا حيوانات جرّ أو عمّال زراعة في بداية دخولهم... لقد مارسوا دورًا حضاريًا بارزًا، وكانوا الساعد الأيمن في تكوين البلد الزراعي... إن البرازيل مدينة لهم في كل شيء: في قصب السكر والقهوة التي جلبوها والقطن والحبوب، حتى الأدوات الزراعية الحديدية كلها أفريقية، كانت وسائل التقنية عندهم أكثر تقدمًا من وسائل الهنود ومن وسائل البرتغاليين أنفسهم. كان هؤلاء المسلمون الزنوج أهم عنصر في عملية تحضّر البلاد، ويُذكر أن أسيادهم الأميين الذين جلبوهم لاسترقاقهم كانوا يتخاطبون مع الاوروبيين من خلال هؤلاء العبيد المتحضرين، يكتب العبد المسلم رسالة السيد إلى زميله السيّد الآخر الذي يقرأ له الرسالة عبده المسلم المتعلّم!.

«كان مع هؤلاء المستعبدين شيوخهم الذين يعظونهم ويرشدونهم ويفقهونهم في الدين، وينزلون معهم الأكواخ ويعلّمونهم القرآن ومبادئ الشريعة الاسلامية السمحاء.

«وبعد أن ازداد عددهم، وقويت عزيمتهم، قاموا بعدة ثورات اسلامية تحررية، من أهمها تجمّع المتمردين منهم في بالميرس (شمال البرازيل) في القرن السابع عشر، ولم تستطع السلطات البرتغالية إيقاف مدّ المسلمين إلا بعد مقاومة طويلة والاستعانة برجال الحدود من مقاطعة باوليستا (ساو باولو).

«ثم حدثت سلسلة من الثورات في العقود الاولى من القرن التاسع عشر قام بها هؤلاء المسلمون في الاقاليم الساحلية خاصة في باهيا، وكانت قيادة الثورات بأيدي شيوخ الهاوسا (القبائل الافريقية - غرب افريقيا - وأكثرية أبنائها مسلمون)، لكن ثوراتهم سحقت بمنتهى القسوة، وقد أجبرهم البرتغاليون على ترك دينهم وتغيير أسمائهم. لكن المسلمين لم يستسلموا وظلّت ثوراتهم تتكرر وآخرها تلك الثورة الشاملة التي قامت في باهيا عام ١٨٣٥. وقد قاد الثورة ووجّهها الشيوخ ومعظمهم من ممالك البورنو وسكوتو (في

أفريقيا)، وكانوا مؤدبين ووعاظًا وأئمة مساجد ومعلمين للقرآن الكريم، لكن البرتغاليين سحقوهم بوحشية، وظلّت جثث المسلمين تتعفن مدة طويلة على قارعة الطريق، وفي عتمة «السنزالات» الخربة، وهذه السنزالات عبارة عن أقبية كان البرتغاليون يودعون فيها أولئك المسلمين الذين سُحقت ثورتهم، ويقال إن كلمة «زنزانة» جاءت من هذه اللفظة البرتغالية.

«وخمدت الثورة بعد ذلك إلى الأبد، وتنصّر من المسلمين مَن تنصّر بالقوة واستشهد مَن استشهد، وعادت الوثنية (يستعمل الاسلاميون، عادة، هذه اللفظة، «الوثنية»، للدلالة على أصحاب المعتقدات الإحيائية) إلى أعداد منهم، وما زالت بعض شعائر الوثنية تقام بينهم إلى اليوم في البرازيل. وتقول الروايات إن النقوش الموجودة في سقوف كنائس باهيا والسلفادور فيها عدة آيات من القرآن الكريم دون أن يشعر القيمون عليها بذلك، لأنهم لا يجيدون العربية، ويتصوّرونها مجرد رسوم، وفي الأصل كانت هذه الكنائس مساجد».

مسلمو البرازيل الحاليون غير السود: بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بدأت طلائع المهاجرين الجدد تصل إلى البرازيل من لبنان وسورية وفلسطين، أملًا في كسب لقمة العيش وجمع المال بعد الفقر الذي عانوه في بلادهم. ولقد جاء هؤلاء المهاجرون الجدد بثقافة دينية عبارة عن عاطفة فطرية نحو هذا الدين، الأمر الذي انعكس ضعفًا دينيًا على الجيل الاول منهم، فاصبح لا يعرف من الإسلام إلا اسمه ومن القرآن إلا رسمه. وبعد الحرب العالمية الثانية، كثرت هجرات المسلمين إلى البرازيل ولا سيما بعد احتلال فلسطين وما رافق ذلك من توترات سياسية وأزمات في المنطقة العربية.

والجدير ذكره أن كلمة «توركو» لا يزال يطلقها البرازيليون—ومن قبلهم أطلقها البرتغاليون، على كل عربي مهما كانت ديانته (الجالية اللبنانية، ومن أصل لبناني، تعد بملايين الأنفس في البرازيل، وأكثريتها من المسيحيين). وسبب هذه التسمية، كما يُقال في البرازيل، إن الدولة العثمانية كانت تحكم كثيرًا من أقطار العالم، وصادف أن عيّنت سفيرًا لها في البرازيل، فعند وصول السفير العثماني إلى ميناء ريو دي جانيرو، أثناء احتفال البرازيل بكرنفال شباط، لم يحلُ للسفير العثماني ما يُقام في الكرنفال، حيث الناس يكونون ويرقصون شبه عراة، فقطع زيارته على الفور وعاد إلى بلاده. فغضبت حكومة البرازيل آنذاك، واعتبرته «متخلفًا متوحشًا»، وأطلق الناس على كل مَن يمت بصلة إلى الاسلام أو المسلمين أو العرب إسم «توركو».

يقطن في ساو باولو نحو ٧٠٠ ألف مسلم ينتشرون في مركزها والضواحي، واللافت أن العدد الكبير منهم يعمل في التجارة، ومنهم مَن يمارس مهنة الطب والمحاماة والهندسة.

وعند الحديث عن بدايات العمل الاسلامي في ساو باولو، فإن باكورته تعود إلى «الجمعية الخيرية» المعتبرة أقدم الجمعيات الاسلامية في البرازيل، وهي أول جمعية خيرية اسلامية تأسست في جنوب القارة الاميركية، وترجع جذورها إلى العام ١٩٢٦، حيث تشكلت أول لجنة من المهاجرين المسلمين، وكان من أهدافها بناء بيت يذكر فيه إسم الله، وحال دون ذلك إمكانيات المسلمين المادية الضعيفة والحرب العالمية الثانية، فتأخّر بناء المسجد حتى العام ١٩٥٧. وكانت هذه الجمعية قد أصدرت صحيفة «النشرة» عام ١٩٣٣، ثم صحيفة «الذكرى» عام ١٩٣٧، ثم صحيفة «الرسالة»، ثم «العروبة» أخيرًا. وفي مطلع السبعينات (من القرن العشرين)، أسست الجمعية أول مدرسة إسلامية عربية سُمّيت باسم الحي الذي أنشئت فيه وهي مدرسة «فيلا كارون». وفي الوقت نفسه تقريبًا، عُقد أول مؤتمر إسلامي في البرازيل، بل في قارة أميركا الجنوبية، نظمته وزارة الاوقاف المصرية بالتعاون مع دوائر الأزهر. ومثل هذه المراكز الاسلامية أخذت تزداد سنة بعد سنة إلى أن عرقلت هذا النمو حوادث تفجيرات الولايات المتحدة في ١١ ايلول ٢٠٠١ وما تركته من إسقاطات على أوضاع الأقليات المسلمة ليس في البرازيل فحسب بل في العالم.

الفصل الرابع

المسلمون في أوروبا

نبذة عامة عن مسلمي «الاتحاد الاوروبي»

ينتشر المسلمون على امتداد القارة الاوروبية ما بين القوقاز (القفقاس) والمحيط الأطلسي، فلا يكاد يخلو منهم أي بلد أوروبي.

لكن تبقى الكتلة البشرية الاسلامية الكبيرة في تركيا خارج نطاق هذه النبذة رغم أن السؤال القديم بصدد إنتماء تركيا إلى القارة الاوروبية أم الآسيوية ما زال مطروحًا بصورة أو بأخرى من جانب الساسة الأتراك على الأقل.

كما لن تتعرض هذه النبذة إلى الكتلة الاسلامية الكبيرة في دول البلقان، وعلى وجه التحديد في ألبانيا وكوسوفو والبوسنة-الهرسك. فليست هذه البلدان مطروحة أصلًا على جدول أعمال توسعة الاتحاد الاوروبي (الذي اصبح يضم ٢٥ دولة أوروبية ابتداء من ايار ٢٠٠٤) في المستقبل المنظور، علمًا أنه لا يوجد أي لبْس بشأن انتمائها إلى أوروبا.

أما البلدان القليلة الأخرى التي لا يضمها الاتحاد الاوروبي بعد توسعته الأخيرة في الأول من ايار ٢٠٠٤، فنِسَبُ المسلمين إلى سكانها منخفضة، وهذا ما يسري ايضًا على البلدان العشرة التي شكلت الدفعة المنضمة الأخيرة (ابتداء من أول ايار ٢٠٠٤). ويبرز هنا الوضع الخاص بقبرص التي انضم منها الجزء اليوناني وبقي الجزء التركي خارج نطاق الاتحاد الاوروبي، ويقطنه، حسب المصادر الغربية حوالي خُمس سكان قبرص، أي نحو ١٦٠ ألف مسلم.

تتأرجح تقديرات عدد المسلمين في دول الاتحاد الاوروبي تأرجحًا كبيرًا في غياب إحصاءات دقيقة. فأدنى التقديرات يصل إلى نحو ١٥ مليون مسلم من أصل ٤٥٠ مليون نسمة، وأعلاها يصل إلى ٢٥ مليونًا.

مصطلح «جاليات إسلامية»: إن هذا المصطلح غير دقيق، خصوصًا وأن عدد المسلمين يصل، في البلد الواحد، إلى بضعة ملايين كما في فرنسا والمانيا وبريطانيا. والغريب أن مثل هذا الوصف (جاليات إسلامية) يطلقه إعلام عربي وإسلامي، كما ظهر مثلًا بشأن قضية الحجاب في فرنسا (٢٠٠٣-٢٠٠٤)، حيث انبرت أصوات في الاعلام العربي تقول: «إذا كانت المسلمات في فرنسا لا يردن الالتزام بقوانينها فليرحلن عنها!»، كما ولو أن هذا الاعلام يبرّر لبعض الفئات العنصرية.

فالمسلمون في أوروبا لا يمثلون ظاهرة عابرة تاريخيًا، وليس هناك ما يشير إلى احتمال «اضمحلال» هذه الظاهرة. بل على النقيض من ذلك، إذ هناك الكثير من الدلائل التي تؤكد أن الوجود البشري الاسلامي في أوروبا سيتنامى، خصوصًا من حيث ارتفاع النسبة المئوية إلى السكان. وتذكر الدراسات المستقبلية الاوروبية، ودراسات (تقارير) الأمم المتحدة، أن الهرم السكاني في الدول الاوروبية يشهد تبدلًا كبيرًا لمصلحة ارتفاع نسبة المواليد المسلمين في أوروبا بالمقارنة مع سواهم. ومن صور التبدل المنتظر انخفاض نسبة فئات الأعمار من القادرين على الانتاج، وارتفاع نسبة المتقاعدين، وهو ما يستحيل علاجه وفق تلك الدراسات إلا بفتح الابواب الاوروبية أمام «المهاجرين» على نطاق واسع، وهذا ما يصعب تحقيقه عمليًا دون أن يشمل الملايين من المسلمين الوافدين ليس على أساس فترة عمل قصيرة وإنما مع الإقامة الدائمة.

فإذا كان المسلمون في الماضي أجانب وافدين وطارئين على المجتمع، فلم يعد يوجد فيهم إلا القليل ممن تسري عليهم هذه الصفة في الوقت الحاضر. فغالبيتهم الكبرى حاليًا من ذوي الاصول الاوروبية ومواليد أوروبا على مدى عدة أجيال متعاقبة.

وإذا كان ثمة ما يميزهم عن سواهم تبعًا لاسلامهم، فذاك ما يسري على آخرين لهم مميزاتهم ايضًا من أصحاب الديانات الأخرى، المتدينين وغير المتدينين من الكاثوليك أو البروتستانت أو البوذيين (أصول صينية ويابانية وهند-صينية...).

إحصاءات وظواهر ديمغرافية واقتصادية لمصلحة مسلمي أوروبا من حيث صنع الحدث والقرار مستقبلًا: لا تتوافر إحصاءات دقيقة حول أعداد

المسلمين وتصنيف فئاتهم في بلدان الاتحاد الاوروبي. ولكن القليل المتوافر من الأرقام (في دراسات أوروبية وأخرى للأمم المتحدة) يسمح بإظهار صورة إجمالية هذه بعض أهم ملامحها:

١ – تبلغ نسبة المسلمين إلى سكان الاتحاد الاوروبي (نحو ٤٥٠ مليون نسمة) عمومًا ٣,٥ إلى ٥,٥٪، بينما تبلغ نسبة الجيل الناشئ من الاطفال والشبيبة (وهنا المصلحة المستقبلية لمسلمي أوروبا) نحو ٤٥–٥٠٪ من أعداد المسلمين إجمالًا، في حين أنها تتراوح بين ١٦ و٢٠٪ من الجيل الناشئ من الأطفال والشبيبة الاوروبيين. وهذا يعني أن هذه النسبة ستكون – بعد عدد محدود من السنوات – هي نسبة الوجود الاسلامي الفاعل في إطار فئة أعمار «الانتاج والادارة» في مختلف الميادين، وربما يشمل ذلك، ولو جزئيًا ولكن بصورة متصاعدة، قطاعات واسعة على صعيد الإسهام في صناعة القرار عمومًا.

٢– لا تزال المعدلات الوسطية لمشاركة جيل الاطفال والناشئة المسلمين الاوروبيين في مسيرة الإعداد التعليمي المدرسي والتأهيلي المهني أدنى من المعدلات الوسطية للأطفال والناشئة الاوروبيين، كما أن معدلات البطالة بين العمال المسلمين أعلى من المعدلات الوسطية بين العمال الاوروبيين. ولكن يوجد من المؤشرات الأولية – بما في ذلك حملات رسمية تحت عناوين مختلفة مثل «الاندماج» – ما يسمح بتوقع حدوث تغيير إيجابي تدريجي على هذا الصعيد.

٣– تتناقص بصورة تدريجية النسبة المئوية – وليس العدد المجرد بالضرورة – للعمال المسلمين في الدول الاوروبية مقابل ارتفاع مطرد لفئات أخرى من المسلمين الاوروبيين، في مقدمتها أصحاب المهن الأكاديمية والحرة، كما في قطاعات الطب والهندسة (بل ازدياد في أعداد المتفوقين المسلمين) والتعليم والتجارة والمهن الحرفية وإدارة الاعمال والشركات.

٤– تبدلت خلال نحو ثلاثة عقود ماضية (خصوصًا بدءًا من وصول الثورة الاسلامية في ايران إلى السلطة في العام ١٩٧٩) خارطة مظاهر ارتباط مسلمي أوروبا بدينهم. فانخفضت نسبة من توصف أوضاعهم بالذوبان في المجتمع الغربي (العلماني–المسيحي) بينما ارتفعت نسب الفئات المتدينة، وظواهرها الواضحة: انتشار الحجاب، ارتفاع أعداد المصلين والمصليات في المساجد والمترددين عليها، ارتفاع مستويات الاقبال وبشكل كبير على الكتاب الاسلامي والتسجيلات وسواها وبمختلف اللغات، ارتفاع مستوى الندوات والمؤتمرات واللقاءات الاسلامية ثقافيًا وفكريًا، وظهور الشبيبة المسلمة بشكل متزايد في وسائل الاعلام ومشاركتها بكثافة في نشاطات وفعاليات التنظيمات والمراكز الاسلامية التي باتت تغصّ بهذه الشبيبة بل عاجزة عن استيعابهم.

الجديد عمومًا مع التوسعة الاوروبية الأخيرة (٢٥ دولة بدءًا من أول ايار ٢٠٠٤): تزامنت هذه التوسعة للاتحاد الاوروبي مع التركيز على قضية الوجود الاسلامي في أوروبا عمومًا، ولكن مع غلبة إظهار السلبيات على هذا الطرح، خصوصًا من خلال الكلام على «الارهاب»، وإن تفاوت ذلك من بلد أوروبي إلى آخر. وقد شكّل هذا الكلام إطارًا عامًا صدرت، تحت سقفه، «قوانين استثنائية» في بلدان رئيسية مثل فرنسا وألمانيا وبريطانيا.

والواقع، بحسب ما أشار كثير من المحللين، أن من العوامل التي ساهمت، ولو جزئيًا، في التعجيل بتوسعة الاتحاد الاوروبي إلى ٢٥ دولة ودار الحديث عنها بوضوح خلال التسعينات (من القرن العشرين) أثناء سيطرة أجواء التطرف اليميني والشكاوى من ارتفاع نسبة الاجانب لا سيما المسلمين في غرب أوروبا التي كانت تعاني من ارتفاع نسبة البطالة واستمرارها نتيجة «العولمة» والحديث عن الرغبة بجلب العمالة من شرق أوروبا بدلًا من البلدان الاسلامية. وهذا ما اقترن بالتركيز سياسيًا على جهود تطوير البنية الاقتصادية في دول أوروبا الشرقية (الشيوعية سابقًا) مقابل انخفاض الاهتمام بالسياسات الانمائية في الجنوب، أي في ما يسمّى «العالم الثالث». لكن، مع ملاحظة أن هذا الأمر الأخير، أي انخفاض الاهتمام بإنماء الجنوب، لا ينطبق، وإلى حد بعيد، على بلدان حوض المتوسط،

حيث استمرت أوروبا الغربية، بل زادت من الاهتمام بإنمائها. فمنذ ١٩٩٢، وأوروبا الغربية لا تنفك تعقد المؤتمرات والندوات والحوارات «المتوسطية»، وتتشكل لجان العمل المشتركة... بهدف إيجاد حلول لمختلف المشكلات والأزمات التي تعيق إنماء بلدان حوض المتوسط، خصوصًا منها الواقعة على الساحل الأفريقي. ولا ريب أن عامل الجوار الجغرافي وعامل الهجرة غير الشرعية والكثيفة (وغالبيتها من مسلمي بلدان شمال أفريقيا العربية الاسلامية) هما الدافعان الاساسيان للإهتمام الاوروبي بإنماء بلدان حوض المتوسط.

الإسلام في أوروبا إزاء تجربتين: العلمنة والاندماج

إذا كان الإلحاد قد أصابه ما أصابه بانهيار الاتحاد السوفياتي والأنظمة الشيوعية في أوروبا، فإن تحديين آخرين، أساسهما ومسرحهما أوروبا ايضًا، لا يزالان مستمرين في وجه الاسلام والمسلمين في أوروبا، كونهما يتعارضان، وبصورة جوهرية في أغلب الأحيان، مع كثير من المبادئ والمفاهيم والشرائع الاسلامية. والتحديان هما: العلمنة والاندماج (المقصود إندماج، أو مدى اندماج، الاقليات المسلمة في المجتمعات الاوروبية).

ثمة مقاربتان ننقلهما: واحدة للعلمنة، كتبها محمد خليفة («الحياة»، ٧ كانون الاول ١٩٩٧، ص٢٢) بعنوان «ألبانيا وليس تركيا أول دولة إسلامية طبقت العلمانية»، واستند فيها إلى د. محمد نور الدين في كتابه «قبعة وعمامة»، وإلى كتاب د. محمد موفاكو (وهو مستعرب ألباني) «الثقافة الألبانية في الأبجدية العربية» — سلسلة عالم المعرفة، ١٩٨٣.

المقاربة الثانية هي للاندماج (بالفرنسية وقد عرّبها المؤلف) كتبها طارق رمضان، استاذ الفلسفة والاسلاميات في معهد جنيف وجامعة فريبورغ (لو موند ديبلوماتيك، عدد نيسان ١٩٩٨، ص١٣) بعنوان «إسلام أوروبا يخرج من العزلة».

العلمنة، ألبانيا وليس تركيا: غالبًا ما يقع الكتّاب العرب، بمن فيهم بعض المتخصصين، في خطأ تاريخي بصدد تطبيق النظام العلماني في العالم الاسلامي. إذ درجوا على وصف تركيا بأنها المهد الأول لهذا النظام الاوروبي الحديث، حيث صارت هذه المعلومة الخاطئة تتكرر كبديهة وحقيقة في كل المناسبات. بينما الصحيح هو أن تركيا هي الدولة الثانية، وألبانيا هي الدولة الاسلامية السباقة إلى تطبيق التجربة العلمانية بفارق عشر سنوات على الأقل.

ألغى مصطفى كمال أتاتورك السلطنة العثمانية قانونيًا في ١٩٢٣، ثم ألغى الخلافة في ١٩٢٤، وبنى النظام الجمهوري على أنقاضهما. وأتبع ذلك بإلغاء الحروف العربية واعتماد الحروف اللاتينية بدلًا منها في الأبجدية التركية العام ١٩٢٨. وخلال هذه الفترة وحتى وفاته في ١٩٣٨ ألغى كل المظاهر الدينية للدولة، وخاض من أجل ذلك ثورات وحروبًا أبرزها حين منع الطرق الصوفية وحظر أنشطتها في ١٩٢٥.

أما ألبانيا فكانت قد أعلنت هذه الخطوة ذاتها في مدة أقصر اعتبارًا من ١٩١٢. ففي أعقاب حرب البلقان الكبرى الأولى والتي أسفرت عن هزيمة السلطنة العثمانية وخسارتها للدول والاراضي التابعة لها في البلقان، احتلت جيوش الدول المتحاربة معظم أراضي ألبانيا، الدولة الاسلامية الوحيدة في المنطقة.

غير أن قادة الشعب الألباني أعلنوا استقلال دولتهم من مدينة فلورا التي ظلت وحدها خارج نطاق الاحتلال، وكان ذلك في ٢٨ تشرين الثاني ١٩١٢. وقد دعمت امبراطورية النمسا—المجر إعلان الاستقلال وضغطت على الدول الاوروبية الكبرى للاعتراف به، وهو ما حصل في ٢٩ تموز ١٩١٣ حين أقرت الدول الاوروبية بالدولة الجديدة على أن تظل تحت «الرقابة المباشرة والجماعية للدول الكبرى». واشترطت عليها ايضًا أن تقطع كل صلة لها بالسلطنة العثمانية.

وكان من شأن ذلك قيام أول حكومة ألبانية باتباع سياسة مبرمجة لإلغاء كل ما يجمع الدولة بالعثمانيين وبالشرق وبالدين الاسلامي. وفي ٢٢ تشرين الثاني

١٩١٣، سنّت الحكومة «القانون الموقت للإدارة المدنية للدولة الألبانية» الذي تضمن تنظيم «المؤسسة الدينية» على أساس قطع ارتباطها السابق بالمشيخة الاسلامية في اسطنبول، وإلغاء الوظائف الدينية للدولة الجديدة واعتبارها جزءًا من النشاطات والحقوق والحريات الفردية للمواطنين.

وفي العام نفسه (١٩١٣)، قررت الحكومة استبدال الحروف التي تكتب بها اللغة الالبانية وإحلال اللاتينية بدلًا من العربية.

ولم تمر هذه القرارات «الثورية» بلا ردود فعل في مجتمع ارتبط بالاسلام نحو أربعة قرون، ولعب دورًا رئيسيًا في الامبراطورية العثمانية، وتشكلت هويته وثقافته من الاسلام وما يتصل به من عناصر وخصائص، بما في ذلك الكتابة بالحروف العربية التي كانت عنوانًا للارتباط بالشرق بصفة عامة. ولذلك أحدثت إجراءات الحكومة استياء شعبيًا عارمًا بلغ ذروته في الانتفاضة الواسعة التي حدثت في مطلع ١٩١٤ واستمرت شهورًا عدة واستطاعت أن تفرض مطالبها وشروطها على الحكومة وعلى الدول الاوروبية في آن واحد، وفي مقدمها تعيين أمير مسلم بدلًا من الأمير الالماني الذي عينته الدول الاوروبية، والمحافظة على الأبجدية العربية وإعطاء المفتي الأكبر صفة حكومية رسمية وتمكينه من صلاحياته السابقة للمحافظة على الطابع الاسلامي للدولة. وكان قائد هذه الثورة أحد كبار رجال الدين الشيخ موسى الكاظمي مفتي مدينة تيرانا (العاصمة الحالية).

أحدث انتصار الانتفاضة الشعبية قلقًا في الدول الاوروبية، خصوصًا البلقانية المجاورة التي أطلقت على الانتفاضة صفة «الثورة الاسلامية» ووصفتها بالتطرف وقالت إنها تبعث من جديد «الخطر الاسلامي على أوروبا»، واعتبرت ذلك بمثابة مبررات كافية لغزو ألبانيا من جديد. فاجتاحتها الجيوش اليونانية في العام ١٩١٤. ولما لم تفلح في كسر شوكة الانتفاضة التي شكلت حكومة وطنية في العاصمة (السابقة) دورروس، قامت الجيوش الصربية في منتصف العام ١٩١٥ باجتياح ألبانيا من الشمال وأطبقت قوات الدولتين، مستفيدتين من ظروف الحرب العالمية الأولى، على العاصمة الألبانية واعتقلت قادة الثورة وأعضاء الحكومة. إلا أن النمسا ما لبثت أن شنّت هجومًا مضادًا على ألبانيا وطردت الجيوش الصربية من معظم المناطق الألبانية التي احتلتها، وبسطت سيطرتها ونفوذها على البلاد وتجاوبت مع أكثرية المطالب الاسلامية التي أعلنتها الثورة الشعبية وذلك بغرض استمالتها وكسب ولائها إلى جانبها، ولم ترفض منها سوى الكتابة باللغة العربية، لأنها كانت أصلًا أول وأكثر الدول الاوروبية إصرارًا على إلغاء الأبجدية الألبانية العربية.

انتهت المعارك على أرض ألبانيا بانتهاء حرب البلقان، ثم الحرب العالمية الاولى. وعندما حلّ السلام كان على ألبانيا، حتى تعود إلى الأسرة الدولية، القبول بمبادئ النظام الدولي الجديد. وكان في مقدمة تلك المبادئ والشروط بالنسبة إلى ألبانيا بالذات العودة إلى النظام العلماني كما أقر في العام ١٩١٢. وقد لبّت الحكومة الألبانية الوطنية هذه الشروط بالكامل منذ الايام الأولى. وهكذا كانت ألبانيا الدولة الأولى في العالم الاسلامي التي تطبق العلمانية وتلغي كل وظائف الدولة الدينية وتبتر كل صلة لها بالشرق بما في ذلك وعلى رأسه الابجدية العربية التي كتب بها التراث الألباني بين القرنين السادس عشر والعشرين.

الإندماج: كان الوجود الاسلامي في أوروبا القرون الوسطى (في الأندلس) من أهم العوامل التي ساعدت في صياغة الفكر العقلاني والعلماني الحديث. ووجود المسلمين اليوم في هذه القارة القديمة لا يرجع إلى أكثر من ستين أو سبعين سنة خلت، وهي مدة قصيرة لقياس التفاعل التاريخي والحضاري. إذ عاشت أوروبا قرونًا من النزاعات والمماحكات بين مختلف أقلياتها الدينية أو القومية (يهود، كاثوليك، بروتستانت، أرثوذكس، بولنديون، ايطاليون، برتغاليون... بحسب كل بلد أوروبي) حتى تسنى لها في الأخير اكتساب حقوقها في الدول التي توجد فيها. فكيف يمكن لقضية الاقليات المسلمة في أوروبا أن تجد لها حلولًا في غضون جيلين أو ثلاثة أجيال؟.

إن الموجات الأولى من المهاجرين المسلمين كانت مكونة من عمّال شمال أفريقيين وأتراك وهنود وباكستانيين. وكان لفقرهم، وانعدام مستواهم التعليمي وإحساسهم بوجودهم الموقت، أن لا يتيح لجيلهم (جيل المهاجرين الأول)، ولا لجيل الاوروبيين المعاصر لهم، معرفة متبادلة.

جاءت صدمة الأحداث الدولية الكبرى: الثورة الايرانية (١٩٧٩)، قضية سليمان رشدي، ما تطرحه وتمارسه «طالبان»، عمليات العنف في الشرق الاوسط، المذابح اليومية في الجزائر... لتعيد لدى الاوروبيين صياغة إدراك حسّي سلبي جدًا إزاء الاسلام، ولتغذّي نوعًا من تشنّج زادت منه الأزمة الاجتماعية التي تجتاح أوروبا (زيادة في معدلات البطالة مصحوبة بتحركات عنيفة أحيانًا في المدن)، حتى أن أصواتًا بدأت تتكلم عن «كره الاسلام» Islamophobie، والعبارة جاءت بشكل عنوان في دراسة جادة وضعتها مؤسسة رنّيميد ترست في بريطانيا العام ١٩٩٧ Commission sur les musulmans britanniques, presidee par le prof. Gordon Conway, Islamophobia: Fact Not Fiction. Runnymede Trust. Oct. 1997 والأكيد أن من حق مثل هذه الصورة عن المسلمين أن تعيق أي تقويم حقيقي وجاد للديناميات التي تعيشها المجموعة المسلمة في أوروبا.

ومع ذلك، يمكن القول إن الجيلين الثاني والثالث قاما بلعب دور مقرّر في تطور ذهنيات (وسلوكيات) مختلف المجموعات المسلمة في أوروبا. وذلك لسببين يبدوان متناقضين ظاهريًا: إن الممارسة الطقوسية الدينية اليومية لدى الشباب المسلم أصبحت ضعيفة نسبيًا، في حين أن نسبة كبيرة بينهم عبرَت حالات الاندماج الاولى ودخلت حالة الهضم الكامل لقيم المجتمعات الاوروبية التي تعيش في وسطها: من ٦٠ إلى ٧٠٪ يقولون إنهم يصومون في رمضان، لكن ١٢–١٨٪ يصلّون يوميًا؛ ٧٥–٨٠٪ لم يعودوا يتكلمون، أو يتكلمون نادرًا وبصورة سيئة لغتهم الأصلية To Be a European Muslim, Islamic Foundation, Leicester, avril 1998.

وكان لهذه الظاهرة أن اضطرت أئمة المساجد ومسؤولي الأندية والروابط والجمعيات الاسلامية الذين ينتمون إلى الجيل الأول بأن يعدّلوا بما يُرضي إلى حد بعيد، تطلعات الاجيال الشابة.

لكن هذا الوضع نفسه أدّى إلى إنشاء عدد متزايد من الجمعيات الاسلامية التي تضاعف عددها مرة أو مرتين خلال ١٥ سنة (أي منذ أواسط ثمانينات القرن العشرين). فالشباب، وكذلك الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٠ و٤٠ سنة، الذين وُلدوا في أوروبا والذين درسوا وتخرجوا من جامعاتها، أصبحوا هم الذين يمسكون بدفة الأمور ويحرّكون النسيج الاجتماعي للمجموعات المسلمة في أوروبا. وعملهم هذا فرض تغييرات عميقة في ذهنيات هذه المجموعات وسلوكياتها، ذلك أنهم يعتبرون أنفسهم «في بيتهم» وعلى أرضهم، حيث يسعون (أبناء الجيل الثاني والجيل الثالث) إلى تثبيت وجودهم، خصوصًا في المجالين الثقافي والاجتماعي. من هنا، هناك قطيعة حادة بين أجيال المسلمين في أوروبا: الاول من جهة، والثاني من الجهة المقابلة.

أثارت هذه الظاهرة جدلًا حاميًا داخل المجموعات المسلمة في أرووبا، وخصوصًا لدى العلماء المسلمين، وبالأخص في موضوع الفقه الاسلامي، حيث وجد هؤلاء العلماء أنفسهم مضطرين للأخذ بـ«الفتاوى» وبما يتلاءم مع حقائق الحياة الغربية. وثمة جمعيات اسلامية كثيرة تحركت لانتزاع مثل هذه الفتاوى، من أنشطها: «الشباب المسلم» (YM)، و«المجتمع الاسلامي في بريطانيا» (ISB)، و«الشباب المسلمون في فرنسا» (JMF et EMF)، و«اتحاد الشباب المسلم» (UJM)، و«رابطة الطلاب الاسلاميين في فرنسا» (AEIF).

هكذا شهدت الثمانينات والتسعينات (من القرن العشرين) وعيًا متزايدًا حول مسألة «ضرورة تجديد الفكر الاسلامي في أوروبا». ووجد الشباب المسلمون أنفسهم، لكونهم أوروبيين، يطرحون، مباشرة أو بصورة غير مباشرة، عددًا من الاسئلة التي تفترض إجابات صريحة وواضحة، لعلّ أخطرها: هل يجب اعتبار أوروبا «دار حرب» (العبارة التي بدأ يعرفها الفقه

الاسلامي منذ القرن التاسع) مقابل «دار السلام» (حيث المسلمون هم الأكثرية ويمسكون بالسلطة ويفرضون شريعتهم)؟ وهل يمكن العيش في أوروبا؟ وإذا كان الجواب بالايجاب، فكيف تكون علاقة المسلمين بالتشريعات الوطنية الاوروبية؟ وهل يمكن لشاب مسلم أن يكتسب جنسية أوروبية ويكون مواطنًا يتمتع بكامل حقوق المواطنية وواجباتها؟ إنها أسئلة، من جملة فيض من الاسئلة الأخرى المشابهة، لم يجب العلماء المسلمون عليها بعد بصورة منظمة ومفصّلة ومنهجية.

ابتداء من اوائل التسعينات (للقرن العشرين)، ازداد عقد الندوات واللقاءات حول الشريعة، وشارك فيها علماء من العالم الاسلامي وعدد من الأئمة والمثقفين المقيمين في أوروبا: اجتمع نحو عشرة من علماء العالم الاسلامي في تموز ١٩٩٢، ثم في تموز ١٩٩٤، في المعهد الاوروبي للعلوم الانسانية (شاتو–شينون) بهدف رسم إطار تشريعي اسلامي للوجود المسلم في أوروبا. وفي بريطانيا، ضاعفت المؤسسة الاسلامية من مبادراتها في هذا الاتجاه منذ ١٩٩٠، كما شهدت لندن، في ١٩٩٧، إنشاء المجلس الاوروبي لإعداد الآراء القانونية والأبحاث.

ونتيجة لهذه الجهود واللقاءات صدرت خمسة مبادئ حازت على شبه إجماع سواء بين العلماء أو داخل المجموعات المسلمة الاوروبية (مجموعات صغيرة مثل «التحرير»، و«الموحدون» و«المهاجرون» الذين يدعون إلى تطبيقات سلفية للشريعة الاسلامية في أوروبا، هي مجموعات معزولة، حتى ولو احتلت أخبارها أحيانًا حيّزًا في وسائل الاعلام):

– المبدأ الأول: المسلم، المقيم أو المواطن، يجب أن يعتبر نفسه مرتبطًا بعقد أدبي واجتماعي في آن مع البلد الذي يسكن فيه ويحترم قوانينه.

– المبدأ الثاني: القوانين الاوروبية (وعمليًا، الاطار العلماني) تسمح للمسلمين بممارسة فرائض دينهم.

– المبدأ الثالث: التسمية القديمة «دار الحرب» – التي لا ترد في القرآن ولا تنتمي، تاليًا، إلى التقليد النبوي – معتبرة بحكم الملغية. والمفاهيم الأخرى التي جرى طرحها ومناقشتها يجب ترجمتها بصورة إيجابية تخدم وجود المسلمين في أوروبا.

– المبدأ الرابع: على المسلمين اعتبار أنفسهم مواطنين كاملي المواطنية والمساهمة في احترام قيم (التي هي قيمهم) الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلاد التي يقيمون فيها.

– المبدأ الخامس: لا شيء يحول، في مجال القوانين الاوروبية، من ان يختار المسلم، وبحرية تامة، مثله مثل أي مواطن، الخيارات التي تتيحها له القوانين المرعية الإجراء والتي يرى أنها تستجيب لمتطلبات معتقده الديني.

وهناك مؤشر آخر ومهم على رغبة الخروج من العزلة، ويتمثل بازدياد استعمال لغة البلد الاوروبي في المحاضرات وحتى في عظات الجمعة. وفي بريطانيا ينشط أعضاء الجمعيات الشبابية والطلابية المسلمة ضد الهيئات المسلمة الداعية للمحافظة على خصوصيات المجموعات الاسلامية ويعتبرونها من قبيل الدعوات العنصرية وتشجيع الغيتوات.

ويتجه الاسلام الاوروبي لإيجاد طرق ووسائل التمويل الذاتي لمؤسساته الدينية. صحيح أن العدد الأكبر من المساجد والمعاهد الاسلامية لا يزال مرتبطًا ببعض الحكومات، لكن الصحيح ايضًا أن عددًا متزايدًا من الروابط والجمعيات آخذ في تمويل مراكزه ونشاطاته عبر تبرعات من المجموعات المقيمة.

والمؤشر الأخير على التحول العميق الذي يتم حاليًا يتمثل بتلك النتاجات الثقافية والفنية للمسلمين الاوروبيين. ففي بريطانيا، كما في اسبانيا وفرنسا، مثقفون وفنانون هم الآن في صدد وضع ثقافة اسلامية أوروبية حقيقية. وإذا كان البعض منهم يكتفي بتقليد أعمال سابقة معروفة (منوعات، مسرح...)، فإن آخرين يعطون الدليل على قدرة حقيقية على إبداع أعمال تسعى إلى احترام القيم الاسلامية وإدخالها، في الوقت نفسه، في إطار احترام العادات والأذواق الوطنية. وهناك أعمال واعدة برسم هوية مسلمة أوروبية مقبولة من الجميع.

لكن حقائق الحياة اليومية لا تزال تعكس، رغم كل هذه الجهود، وضعًا صعبًا يعيشه المسلمون في

أوروبا، أساسه التمييز العنصري والنظرة الدونية والحذر والرفض. ومردّ ذلك ليس القوانين الاوروبية ولا الحكومات والأداء الرسمي والاداري على قدر ما هو في الأحكام المسبقة التي يختزنها الاوروبي العادي للمسلمين وللإسلام على أنهما «غير قابلين للاندماج».

فمثل هذه الاحكام المسبقة والتبسيطية عن الاسلام تمنع الجمهور الاوروبي العريض عن إدراك حقيقة الامور من جهة، وحقائق الخطوات الاندماجية المحققة فعلاً من جهة أخرى. فمبادرات الحوار المتزايدة يومًا بعد يوم، والجهود التي يبذلها المسلمون أنفسهم، ورغبة بعض وسائل الاعلام الصادقة والحريصة على عدم صبّ الزيت على النار، تفتح الباب، ولو ضيّقًا، على مستقبل واعد بالاحترام المتبادل.

وما يجدر قوله، أخيرًا، إن اندماج المسلمين يجب أن لا يُنظر إليه على أنه اندماج سلبي، أو خائف، او انه من هذا النوع من الخيارات التي لا بد منه لأن لا خيار سواه، بل يجب اعتباره مساهمة من المسلمين في بناء أوروبا. فوجود المسلمين هو إغناء حضاري وروحي في قلب مجتمعات يغلب على حياتها الطابع المادي الدنيوي.

نبذة تاريخية وجذور نظرة الخوف و«التسفيل»

نبذة تاريخية: وصل الاسلام إلى أوروبا بعدة طرق وعلى مراحل متعاقبة. فهاجر إليها بعض المسلمين واستقروا بها وساروا إليها من الجنوب الغربي ومن الجنوب والجنوب الشرقي. وتمّ فتح المسلمين للأندلس، ومن الأندلس كان الاتجاه نحو فرنسا، فسيطروا على أكثر من نصفها الجنوبي حيث استوطنوا لمدة نصف قرن، ثم نزحوا إلى الجنوب الشرقي لفرنسا عام ٨٩٨، ووصلوا إلى شمالي ايطاليا وسويسرا، واستمر وجودهم هناك حتى العام ٩٧٦.

وتمّ فتح مالطا من الجنوب عام ٨٧٠، ثم فتح المسلمون قوصرة وصقلية وسردينيا وكورسيكا وجنوبي ايطاليا.

اعتنقت الاسلام مجموعات من قبائل البلغار والكوفان والباشغرد الذين كانوا يقيمون في حوض نهر الفولغا الأعلى، وهاجروا إلى الجنوب الشرقي من أوروبا، واستقروا هناك، وعرفت المناطق باسمهم مثل «بلغاريا». وكان لكل ذلك تأثير واضح على المسيحيين، فنشأت كنيسة خاصة هي «بوغوميل» التي يظهر فيها الأثر الاسلامي واضحًا (عرّف معجم «لو روبير» لأسماء العلم كنيسة البوغوميل Bogomiles بالتالي: «إسم يعود إلى أتباع البوغوميل في بلغاريا. والكلمة تعني «صديق الله»، وهي إسم مؤسس هذه البدعة الدينية ويُعتقد انه اسطوري، اعتبر أتباعه من الهراطقة وقد ظهروا في القرن العاشر في بلغاريا، واستندوا في دعوتهم إلى العقيدة المانوية القائلة بالصراع الثنائي بين النور والظلمة. وتمكنت البوغوميلية من الانتشار في القرن الثاني عشر في البلدان البلقانية وفي الامبراطورية البيزنطية. ويبدو أنها كانت في أساس انتشار بدعة دينية أخرى هي بدعة الكاتار Cathares الذين انتشروا بين القرن الحادي عشر والقرن الثالث عشر في لومبارديا ووسط ايطاليا ورينانيا وكاتالونيا وبورغونيا وجنوبي فرنسا. وهذه البدعة تستند أساسًا إلى العقيدة المانوية وإلى العقيدة المسيحية».

استقر الباشغرد في المجر، وبقي قسم منهم في حوض الفولغا، يعرف باسم الباشكير وهم من المسلمين ايضًا، وأغلب هذه القبائل ضاع إسلامها.

وعندما فتح المغول أوروبا واستقروا هناك اعتنقوا الاسلام وعملوا على نشره. ثم نشأت الدولة العثمانية وتوسعت في جنوب شرقي أوروبا، وامتدت فتوحاتها هناك، واستقر بعض الاتراك في هذه المناطق مما كان له أثر في ازدهار الاسلام مرة أخرى.

اتجه المسلمون في العصر الحديث إلى أوروبا طلبًا للعلم أو للعمل، واستقر بعضهم هناك، ثم ظهرت جماعات اسلامية جديدة في معظم دول أوروبا. ويصل عدد المسلمين في أوروبا إلى نحو ١٥ مليونًا أي ما نسبته ٣٪ من مجموع سكان أوروبا.

جذور نظرة الخوف و«التسفيل» الاوروبية للإسلام والمسلمين: ليس المعني بهذه النظرة الحكومات والادارات الاوروبية ولا مجمل الأداء

الرسمي الاوروبي، الحالي ومنذ عقود طويلة، الآخذ بالنهج العلماني وبالحريات وبالديمقراطية واحترام حقوق الانسان... وذلك باعتراف الاسلاميين الاوروبيين وغير الاوروبيين، الاعتراف البادي بوضوح في كتاباتهم ودراساتهم.

المعني بنظرة الخوف و«التسفيل» (جعله في الأسفل) الاوروبية هذه للإسلام والمسلمين إنما هو استمرار وجود قطاعات واسعة من الاوروبيين تخشى «دموية» الاسلام والمسلمين وتنظر إليهما في الوقت نفسه نظرة استعلاء، استعلاء «الحضاري» على «الهمجي»، المسالم بل المناضل من أجل حقوق أي إنسان (الآخر) على «الدموي» الناكر وجود الآخر... وتروح هذه القطاعات تتعاظم وتعلن عن نفسها بحركات «عنصرية» أحيانًا في كل مرة تطرأ أزمة كبرى تطال مصالحها أو تقع حوادث على أسس طائفية، كما في تفجيرات ١١ ايلول ٢٠٠١ وفي ما تزال تُسقطه على العالم من مفاعيل. وذلك على رغم الاعتراف الاوروبي على المستويين الفكري والكنسي بالمنتج الثقافي والعلمي للحضارة الاسلامية، الاعتراف الذي بلغ شأوًا مهمًا مؤخرًا (٢٠٠٤) مع طلب البابا الحالي يوحنا بولس الثاني «الغفران» من المسلمين الذين سبق للكنيسة وشاركت في أعمال عنف ضدهم. إلا أن النظرة الاوروبية للمسلم لا تزال تمتلئ بالخوف والتوجس والاستعلاء في الوقت نفسه، إزاء ذلك «المجهول» الذي يرفع سيفه بغية قتل المسيحي.

هذه النظرة الاوروبية، أو لنقل بصورة أدق، نظرة قطاعات من الشعوب الاوروبية، تعود في جذورها إلى بدايات الاسلام وتمتد طيلة القرون الوسطى. ولقد قام حاتم الطحاوي، كلية الآداب، جامعة الزقازيق في مصر، برصد أبرز المحطات والمعالم التي أسست لتلك النظرة («الحياة»، ٢ تموز ٢٠٠٤، ص١٥):

– سوّقت أخبار وكتابات المسيحيين الشرقيين، التابعين للنفوذ السياسي البيزنطي، لفكرة أن الدين الجديد البازغ من جزيرة العرب، ما هو إلا دين مزيف، تمّ انتحال شعائره من كتابات العهدين القديم والجديد، ويعبّر عن هرطقة مسيحية جديدة.

– أقدم إشارة بيزنطية إلى النبي تعود إلى العام ٦٣٤، وتصفه بـ«النبي المزيف» الذي تدعو تعاليمه إلى إراقة دماء البشر ومهاجمة المسيحيين. وكتب المؤرخ ثيوفانس (٧٦٠–٨١٧) زاعمًا بأن «المسلم هو شخص يمجدّ عمليات القتل التي أمر بها نبيه الذي سوّغ فكرة أن مَن يقتل عدوه المسيحي أو الوثني يدخل الجنة».

– أثناء فتوحات المسلمين في بلاد الشام ومصر وشمال افريقيا، زعم المؤرخون البيزنطيون أن نجاح المسلمين «ما هو إلا تعبير عن غضب الرب»، فسمح لرجال ذوي «قسمات صارمة وحادة ومدببة، لرجال شعث غُبر، يمتهنون إراقة الدماء...».

– وجاء الفتح الاسلامي للأندلس (٧١١) ليزيد من عمق الأخدود. ومن أبرز ما دبّج من كتابات في الغرب عن أولئك الأعداء المتصفين بالقسوة المفرطة، ما سطّره المؤرخ الانكليزي بيديه (٦٧٣–٧٣٥) الذي كرّس وصف المسلمين بـ«الاعداء الوثنيين».

– دعوة البابا أربان الثاني، في مجمع كليرمونت بفرنسا (١٠٩٥)، للحروب الصليبية، وتشديده على كراهية «الجنس الوثني الشرير». وكتابات الحجاج الاوروبيين المسيحيين، طيلة العهود الصليبية في الشرق، التي ساهمت في تكريس النظرة نفسها للإسلام ونقلها إلى أوروبا، وأشهر تلك الكتابات ما سطّره الراهب الشهير يواكيم فلوري (١١٤٥–١٢٠٢).

– وقام الشاعر دانتي ووضع بني المسلمين في الدرك الاسفل من الجحيم في ملحمته الشهيرة «الكوميديا الالهية».

– واستعرت الكراهية العميقة للإسلام والمسلمين في أوروبا في القرون الرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر، على اثر المد الاسلامي الجديد تحت راية العثمانيين الذين زحفوا نحو البلقان قبل أن تستدير آلتهم العسكرية لتطبق بعنف على عاصمة المسيحية الشرقية وينجح السلطان محمد الفاتح في فتح القسطنطينية (١٤٥٣). وهو ما أحدث صدمة كبرى لدى أوروبا المسيحية، فضلًا عن إحداث حالة من الذعر لدى البابوية وملوك وامراء أوروبا بعد سماعهم

عن رغبة السلطان في الهجوم على روما حيث الكرسي البابوي. وقد ساهمت قسوة الاتراك العثمانيين، فضلاً عن استخدامهم نظام الدوشرمة بالبلقان في تعميق الجرح المسيحي. ولا بد من أن المؤرخين البيزنطيين المتأخرين قد شحذوا الذاكرة الاوروبية، فتكرّست فيها نظرة الخوف من المسلمين. فتحدث المؤرخون المسيحيون المعاصرون لسقوط القسطنطينية عن وحشية العثمانيين، فضلاً عن عمليات اغتصاب الراهبات وسبي الرهبان والسكان وبيعهم في أسواق الرقيق.

– وعلى رغم سقوط غرناطة (استردها الاوروبيون في العام ١٤٩١)، فإن ذلك لم يُسهم في كسر حدة الخوف من المسلمين وكراهيتهم. فالملّاح الشهير كريستوفر كولومبوس أرسل إلى الملكين فرديناند وإيزابيلا في العام ١٥٠١ رسالة يحضهما فيها على مهاجمة المسلمين في عقر دارهم، واحتلال القدس.

١٩

في المجموعة الجغراسية: أوروبا الجرمانية

ألمانيا، النمسا، ليختنشتاين، سويسرا.

في ليختنشتاين: خارج موضوع بحثنا لانعدام وجود المسلمين فيها. وهي الإمارة الوحيدة المتبقية من الامارات التي كانت معروفة في الامبراطورية الرومانية الجرمانية. عدد سكانها نحو ٣٤ ألفًا، ٨٥٪ منهم كاثوليك، و٧,١٪ بروتستانت، والباقون لا يتبعون دينًا.

في النمسا: تعداد المسلمين بين ٣٥٠ و٤٠٠ ألف بحسب التقديرات الاسلامية، ولا يتعدون الـ٤٠ أو الـ٥٠ ألفًا وفقًا لتقديرات الغربيين، من مجموع السكان البالغ نحو ٨ ملايين و١١١ ألف نسمة، ٨٤٪ منهم كاثوليك، و٥,٦٪ بروتستانت لوثريون، و٣٪ ينتمون إلى طوائف ومذاهب مسيحية أخرى، و٦٪ لا ينتمون إلى أي دين، وهناك نحو ٧٠ ألف يهودي.

أكبر الجاليات العربية والاسلامية في النمسا هي الجالية المصرية (يقدر عدد أبنائها بنحو ١٠ آلاف)، وكانت العائلات المصرية الثرية قد أسست في العشرينات والثلاثينات (من القرن العشرين) تقليد اصطيافها في النمسا، وفي مطلع عهده، أرسل الرئيس عبد الناصر بعثات لدراسة الطب والهندسة خصوصًا إبان احتدام نزاعه مع البريطانيين، وقد بقي خريجو تلك الفترة على العموم في النمسا، لتضاف إليهم هجرات العمالة في الستينات، وخصوصًا في السبعينات والثمانينات.

في العام ١٩١٢، صدر قانون يعترف بالدين الاسلامي كدين تعبدي متساو مع بقية الاديان الموجودة في النمسا. والمعروف أن في تلك السنة (١٩١٢) كانت النمسا لا تزال تضم أجزاء واسعة تقطنها أعداد كبيرة نسبيًا من المسلمين. لكن بعد انهيار الامبراطورية النمساوية (١٩١٨) انسلخ كثير من هذه الاجزاء، وبقيت النمسا مع وجود نادر للإسلام.

بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥)، بدأ المسلمون يتوافدون على النمسا من جديد كتجار ودبلوماسيين. وفي الستينات (من القرن العشرين) تدفق كثير من العمال الاجانب إلى النمسا، وكان بينهم مسلمون من تركيا ويوغوسلافيا السابقة. وفي ١٩٧٩، أنشأ المسلمون «الهيئة الدينية الاسلامية» لتكون الهيئة الرسمية التي تمثلهم.

لا يوجد في النمسا سوى مسجد كبير واحد (في العاصمة فيينا)، وتعتبر المصليات الأكثر إنتشارًا، حيث يوجد نحو ٢٠٠ مصلّى في مختلف أنحاء النمسا.

يتمتع المسلمون في النمسا بوضع أفضل من الوضع الذي يتمتعون به في كافة أنحاء الاتحاد الاوروبي. ويتم تدريس مادة الدين الاسلامي في المدارس الحكومية النمساوية بواقع ساعتين اسبوعيًا لأبناء المسلمين، الذين يحصلون ايضًا على إجازات من مدارسهم خلال عيدي الفطر والاضحى، ويحصل ايضًا على هذه الاجازات المسملون المجندون في الجيش، ولا يمثل ارتداء الحجاب مشكلة كبيرة للمسلمات في النمسا.

وفي العام ٢٠٠٣، افتتحت أول مدرسة إسلامية في النمسا (في العاصمة فيينا)، وحظيت باعتراف رسمي، ولم تعارضها الاحزاب السياسية بما في ذلك حزب «الحرية» (أقصى اليمين المتشدّد) الذي كان طالب في فترة سابقة بإخضاع المدارس ذات الأغلبية الأجنبية لرقابة



أوروبا: أوروبا الجرمانية

ألمانيا، النمسا، ليختنشتاين، سويسرا

ألمانيا
برلين
ليختنشتاين
فادوز
فيينا
برن
النمسا
سويسرا

صارمة. والملاحظ، في السنوات الأخيرة، أن الاحزاب السياسية بدأت تهتم بأصوات المسلمين، وأن المسلمين يحاولون توطيد علاقاتهم مع عدد من الاحزاب البارزة، مثل حزب الشعب الذي يمثل أغلبية الحكومة، أو الحزب الاشتراكي الذي يعد أكبر حزب في المعارضة (حاليًا)، وحزب الخضر، وحزب الاحرار.

وتقف النمسا وبلجيكا في مقدمة دول الاتحاد الاوروبي التي تعترف بالمسلمين كأقلية دينية على غرار الاقليات الأخرى مع ما يستتبع ذلك من اعتراف بالمواطنية وحرية المعتقدات. ففي النمسا اليوم قوانين تفرض تدريس الدين الاسلامي للطلبة المسلمين في المدارس الرسمية، وتدفع الدولة نفسها رواتب المدرسين للدين الاسلامي في هذه المدارس، كما منعت الدولة أي اجتهاد إداري مدرسي يتعرض للمحجبات المسلمات في المدارس، واعتبرت أن الحجاب واجب ديني اسلامي لا بد من احترامه ولا يتعارض مع ديمقراطية الدولة وعلمانيتها.

أما في بلجيكا فقد اعترفت الدولة بدور الاسلام في المجتمع البلجيكي وشجعت الجالية الاسلامية على انتخاب ممثليها بحرية كاملة من دون تدخل من الدولة. وهو ما رفضته بإصرار فرنسا، علمًا انها تضم أكبر جالية إسلامية في أوروبا. ففي حين يخلو البرلمان الفرنسي من نائب مسلم واحد رغم كبر حجم الجالية الاسلامية، يضم البرلمان البلجيكي اليوم نوابًا مسلمين.

في سويسرا: تتفاوت تقديرات عدد المسلمين في سويسرا، من عدة آلاف إلى نحو ٣٠٠ ألف، ودائمًا بسبب انعدام الاحصاءات الرسمية والدقيقة. أما سكان سويسرا البالغ تعدادهم نحو ٧ ملايين و٢٠٠ ألف، فيشكل البروتستانت منهم ٥١٪، والكاثوليك ٤٦,٥٪. وهناك نحو ١٩ ألف يهودي (منهم ١٣ ألف يهودي يحملون الجنسية السويسرية)، ونحو نصف مليون من طوائف أخرى.

مسلمو سويسرا، يعود نحو ٣٨٪ منهم إلى بلدان يوغوسلافيا السابقة، و٢٢٪ إلى تركيا، ثم إلى مقدونيا والبوسنة. أما المسلمون من دول شمال أفريقيا (تونس، المغرب والجزائر) فلم تزد نسبتهم عن ٤٪، حين أن نسبتهم من المشرق العربي وافريقيا ضعيفة جدًا.

ليس هناك بعد هيئة مسلمة تمثل مسلمي سويسرا أمام السلطات الكونفدرالية. وفي مدينة زيورخ مسجد، وإمامه هو الشيخ يوسف أبرام.

في ألمانيا

تعداد المسلمين: يقدر عدد المسلمين في ألمانيا، حسب الاحصاءات الرسمية، بحوالي ثلاثة ملايين نسمة (من إجمالي تعداد الالمان البالغ نحو ٨٢,٥ مليون نسمة، ٣٧٪ بروتستانت، ٣٥٪ كاثوليك، ٢٨٪ غير منتمين لطائفة، وهناك نحو ٣٠ ألف يهودي).

نحو ٢,٥ مليون مسلم يتبعون المذهب السني، ونحو ١٢٥ ألفًا المذهب الشيعي، بالاضافة إلى الطائفة الأحمدية التي يقدر عدد معتنقيها بنحو ٦٠ ألفًا، ومن بين مجموع مسلمي ألمانيا (٣ ملايين) يحمل نحو ٤٠٠ ألف الجنسية الألمانية. أكثر من ٨٠٪ من مسلمي المانيا هم من الاتراك.

نبذة تاريخية: يرجع تاريخ وجود المسلمين في المانيا إلى القرن الثامن عشر، اي إلى عهد القيصرية الالمانية وعلاقاتها مع السلطنة العثمانية آنذاك. غير أن عددهم كان صغيرًا جدًا. وخلال الحرب العالمية الاولى أضيف إلى تلك الاقلية المسلمة ١٥ ألف أسير حرب مسلم اقاموا بالخصوص في برلين وفي زوست.

في فترة ما بين الحربين العالميتين، كانت نسبة العمال الاجانب منخفضة في المانيا، وفي أوروبا عمومًا، لأسباب تردي الوضع الاقتصادي. لكن بعد سيطرة الحزب النازي في المانيا تضاعفت الانتاجية الصناعية بشكل مذهل وأصبحت الحاجة إلى استيراد اعداد كبيرة من العمال كبيرة، إلى أن وصل عددهم إلى ٧,٥ مليون عامل حلّوا محل العمال الالمان الذين التحقوا بصفوف الجيش. لكن جلّ هؤلاء العمال كانوا من دول أوروبية، وبينهم نسبة كبيرة من أسرى الحرب، ونسبة لا تذكر من المسلمين.

الكلام على وجود عمال مسلمين (أتراك خصوصًا، وعمال من دول كثيرة من العالم الثالث)، وتاليًا على جالية اسلامية في ألمانيا، يبدأ مع مطلع الستينات (من القرن العشرين). ففي العام ١٩٦١، وقعت حكومة بون مع حكومة أنقرة عقدًا ثنائيًا لاستخدام العمالة التركية في المانيا، وكذلك فعلت مع المغرب وتونس. فزاد عدد المسلمين في المانيا بسرعة، حيث يمثل الاتراك، بنحو مليونين ونصف المليون، أكبر أقلية مسلمة في المانيا، تليها الاقلية المسلمة من البوسنة-الهرسك بنحو ١٨٠ ألفًا، ومن ايران بنحو ١٢٤ ألفًا.

تنظيمات اسلامية: أكبر تنظيمات المسلمين في ألمانيا «المجلس الاسلامي»، مقره بون، و«المجلس المركزي للمسلمين في ألمانيا»، وهما اتحادان لعدد من الجمعيات الاسلامية والمراكز الثقافية الاسلامية. وأكبر اتحاد للجمعيات التركية هو «الاتحاد التركي الاسلامي» الذي تأسس في مطلع الثمانينات (من القرن العشرين) من أجل الدفاع عن حقوق العمال الاتراك المقيمين في ألمانيا، إضافة إلى اتحاد المراكز الثقافية الاسلامية وغيرها من المساجد والمراكز التي لها صبغة اسلامية وتعمل في إطار الدستور والقوانين الألمانية.

غير أن هناك تنظيمات اسلامية تعتبرها السلطات الألمانية متشددة وتتهمها بمحاولة تطبيق القوانين الاسلامية في ألمانيا وقلب النظام الاجتماعي، وهو أمر لا يتوافق مع الدستور الألماني. فأخضع مكتب حماية الدستور الالماني نحو ٢٠ تنظيمًا اسلاميًا إلى المراقبة، والمرجّح أن عدد أعضاء هذه التنظيمات قليل جدًا قياسًا إلى إجمالي عدد المسلمين في المانيا.

«ميثاق إسلامي»: بعد تفجيرات ١١ أيلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة، ازداد الضغط على المسلمين في العالم أجمع، وخصوصًا على الأقليات المسلمة (في البلدان والدول غير الاسلامية) لقياس درجة استعدادهم، أو لإجبارهم على التعايش السلمي والاندماج. فقامت إحدى المنظمات الاسلامية في ألمانيا بنشر إعلان سمّته «ميثاق اسلامي» (في شباط ٢٠٠٢) كمبادرة حسن نية تجاه المجتمع الألماني والاعلان عن الاستعداد الكامل للاندماج.

اعترف الميثاق بالدستور الالماني، وقام بتوضيح علاقة المسلمين المقيمين في ألمانيا بالديمقراطية والتعددية وحرية الاعتقاد. وأعلن «المجلس الاسلامي» عن تأييده لهذه المبادرة. واعتبر كثيرون أن هذه أول وثيقة من نوعها في أوروبا. وكانت ردود فعل الاحزاب والكنيسة في المانيا إيجابية إزاء الوثيقة. لكن البعض وصف الميثاق، في مقالات نقدية، بأنه «ميثاق الغموض والأبواب الخلفية»، وشكّك بمدى جدّية الحوار الذي عرضه المجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا، وبمدى تمثيل موقّعي الميثاق لمسلمي ألمانيا. وقد دفع هذا النقد المجلس الاعلى للمسلمين إلى القيام بتعديلات وإضافة بعض التوضيحات إلى الميثاق.

إعلام الأقلية المسلمة (الاتراك خصوصًا) في ألمانيا: رغم أن ألمانيا تحتل المرتبة الاولى في قائمة الدول الاوروبية التي توزع فيها وسائل الاعلام الاجنبية المطبوعة من صحف ومجلات ومطبوعات مختلفة، وتأتي الصحف التركية الصادرة في المانيا في مقدمة هذه الصحف الأجنبية من حيث العدد ومعدلات التوزيع، فإن هذا الاعلام المحسوب على المسلمين لم يقدم شيئًا يذكر لتحسين صورة المسلمين في المجتمع؛ إذ بلغ عددها ١٢ صحيفة ومجلة أسبوعية خاصة بأبناء الجالية التركية المقيمة في المانيا، ويصل معدّل توزيعها إلى ما يقارب ٢٩٠ ألف نسخة يوميًا. والمفارقة هي أن الوجود الصحفي التركي، رغم حجمه، فإنه غير ممثل بأية صورة في اتحاد الصحافيين والمراسلين الأجانب في المانيا.

البدايات الأولى للإعلام التركي في المانيا ترجع إلى أوائل الستينات (من القرن العشرين)، مع مجيء أول موجة من العمال الاتراك، واستقرارهم في ميونيخ، وكانت تصلهم بالطائرة طبعات صحيفتي «ترجمان» و«جمهوريات» التركيتين. وفي نيسان ١٩٦٩، بدأت صحيفة «حريات» بطباعة نسخها في مؤسسة «الكتاب»

البافارية. وفي الوقت نفسه، أسست «ترجمان» أول مطبعة تركية في ألمانيا. وفي ما بعد طوّرت شركتا النشر «حريات» و«ترجمان» نفسيهما، وتحولتا إلى سلسلة من المطابع الحديثة الضخمة في فرنكفورت. وبعد ذلك حذا العرب حذو الاتراك، وأصدروا صحيفة «الشرق الاوسط»، طبعة فرنكفورت وعلى مطابع «ترجمان». وبلغ مجموع ما تصدره المطابع التركية في فرنكفورت من الصحف والمجلات الاجنبية (وليس فقط التركية والعربية، بل ايضًا الايطالية والانكليزية...) ما يزيد على النصف مليون نسخة يوميًا.

في مدينة شتوتغارت يعيش حوالي ٧٠ ألف تركي، إلا أن الصحافة الالمانية تعتبر أن القليل منهم فقط يعلم ما يحدث أمام منزله، لأن أغلبيتهم لا يقرأون إلا الصحف القادمة من تركيا. وإذا ذكر إسم عمدة شتوتغارت فهو لا يعني أي شيء بالنسبة إلى معظمهم. وعلى العكس من ذلك، فاسم رئيس الوزراء التركي معروف للجميع - أتراكًا والمانًا - ولهذا تريد صحيفة «موزاييك» الصادرة بالألمانية والتركية تغيير ذلك الوضع وتقريب شتوتغارت إعلاميًا لأهلها الاتراك، وتعود فكرة تأسيس «موزاييك» إلى اتفاق ماتياس شنايدر المتحدث السابق باسم حزب الخضر في ولاية براندبورغ ومظفّر جول الاستشاري بإحدى الشركات الالمانية. وظهر العدد الأول من الصحيفة في نيسان ٢٠٠١ (هذه النبذة عن «الاعلام التركي»، عن خالد شميت من ميونيخ، نقلًا عن الإنترنت، تاريخ ٢٠ أيلول ٢٠٠١).

٢٠

في المجموعة الجغراسية: البينيلوكس

هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ.

في لوكسمبورغ: أقلية قليلة من المسلمين لا تتعدى الألف شخص (تجار، رجال أعمال، طلاب) من إجمالي عدد السكان البالغ نحو ٤٤٧ ألف نسمة، ٩٧٪ كاثوليك، ١٪ بروتستانت، ٢,٠٪ يهود، و١,٨ مختلف الأديان والطوائف الأخرى، بمن فيهم اللادينيون.

في بلجيكا: نحو ٤٠٠ ألف مسلم من مجموع السكان البالغ نحو ١٠ ملايين و٣٠٠ ألف نسمة، ٨٠٪ منهم كاثوليك، والباقون يتوزعون على البروتستانت الانجيليين والأنغليكان والأرثوذكس والمسلمين واليهود.

يرتبط الوجود الاسلامي الحديث في بلجيكا بالحاجة للأيدي العاملة المهاجرة. فشهد العام ١٩٦٣ انطلاق مساعي الدبلوماسية البلجيكية في المغرب لاستقطاب قوى عاملة تلتحق بمناجم الفحم البلجيكية. ولم تمض سنوات قليلة حتى جرى استقدام أعداد إضافية كبيرة من العمال الاتراك (إضافة إلى المغاربة) الذين بدأوا بالتوافد إلى المملكة البلجيكية منذ أواسط الستينات (من القرن العشرين). ومنذ ذلك الحين، تميزت بلجيكا بأنها في مقدمة الدول الاوروبية جاذبية للأيدي العاملة. فحتى العام ١٩٧٧، كانت الدوائر الرسمية تتولى تغطية نصف نفقات انتقال العمالة المهاجرة من أوطانها الأصلية. ولكن هذه الامتيازات توقفت، ابتداء من تلك السنة، بسبب الازمات الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة في بلجيكا (كما في أوروبا عمومًا). ومع نهاية الثمانينات (من القرن العشرين)، ظهر بعض التذمر من الوجود الاجنبي في صفوف البلجيكيين، ولكن بشكل طفيف جدًا إذا ما قورن ببلدان أوروبية أخرى.

بينما كان عدد مسلمي بلجيكا منحصرًا بما لا يزيد عن اربعة آلاف نسمة في العام ١٩٥٥، معظمهم من المغرب وشمال افريقيا، فقد ارتفع العدد مع مطلع التسعينات (من القرن العشرين) إلى ما يزيد على ٤٠٠ ألف نسمة. فأصبح يعيش في بلجيكا قرابة ربع مليون مسلم من دول عربية شمال أفريقية معظمهم من المغرب)، وقرابة ١٢٠ ألف تركي، بالاضافة إلى آلاف قدموا من يوغوسلافيا السابقة وألبانيا وايران والسنغال. وهناك أعداد أخرى من المسلمين جاءوا من باقي الدول العربية (آلاف اللبنانيين، نصفهم تقريبًا من المسيحيين) وبلدان القارة الافريقية. ولا يتوزع المسلمون بشكل متعادل على الاراضي البلجيكية، إذ يتركز المغاربة في العاصمة الاتحادية بروكسيل والبؤر الصناعية في إقليم والونيا الناطق بالفرنسية والواقع في الجنوب، فيما أقام الاتراك في إقليم الفلاندر الناطق بالهولندية والواقع شمالًا، وخصوصًا في مدن أنتفيربن، غينت وليمبورغ.

الجدير ذكره أنها نادرة جدًا الأصوات الاسلامية، في بلجيكا أو في أوروبا أو في الخارج أو حتى في البلدان الاسلامية، التي ترتفع منتقدةً السلطات البلجيكية (أو المجتمع البلجيكي) على سوء تعامل ما تعرّض له المسلمون في بلجيكا. بل على العكس، فالمسلمون، قبل سواهم، لا يترددون في الاعلان، عبر وسائل إعلامهم، عما يلقونه ويعيشونه من حسن معاملة من



أوروبا: البينيلوكس

هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ

هولندا

أمستردام

بلجيكا

بروكسيل

لوكسمبورغ

مدينة
لوكسمبورغ

السلطات ومن الاحزاب والجمعيات البلجيكية قلّ مثيلها في البلدان والدول حيث المسلمون أقليات؛ ويقدّمون مثالًا نموذجيًا على ذلك، وهو أن السلطات البلجيكية لم تتردّد لحظة في إظهار كل مودة لمواطنيها المسلمين خلال أزمة الحمى القلاعية التي تفشت بين المواشي الاوروبية في العام ٢٠٠١، عندما وجّهت وزارة الصحة البلجيكية اعتذارًا رسميًا للمسلمين لاضطرارها إلى اتخاذ إجراءات استثنائية في موسم الأضاحي، تحسبًا لانتشار الوباء. وبعد وزارة الصحة، قدمت الحكومة البلجيكية شكرها للمسلمين على تفهمهم لهذه التدابير التي حالت دون قيامهم بشعيرة الاضحية في بيان مشترك أصدرته مع المكتب التنفيذي للمسلمين في بلجيكا.

ومثل هذا التعامل يطال مختلف جوانب حياة المسلمين في بلجيكا، بما فيها جانب الحياة السياسية. فقد اعترفت الدولة البلجيكية بدور الاسلام في المجتمع البلجيكي، وشجعت الجالية الاسلامية على انتخاب ممثليها بحرية كاملة من دون تدخل من الدولة. ومثل هذا الأمر، كانت فرنسا، على سبيل المثال، ولا تزال ترفضه. ففي حين يخلو البرلمان الفرنسي من نائب مسلم واحد رغم كبر حجم الجالية الاسلامية في فرنسا، يضم البرلمان البلجيكي اليوم نوابًا مسلمين.

في هولندا

تعداد ونبذة عامة: يبلغ عدد المسلمين في هولندا نحو ٤٨٠ ألف مسلم، أي نحو ٣٪ من مجموع السكان البالغ نحو ١٦ مليون نسمة (٣١٪ من الهولنديين كاثوليك، ٢٢٪ بروتستانت، ٦٪ أديان أخرى، و٤١٪ يصرّحون بأنهم لا يعتنقون أي معتقد ديني).

يشكل الأتراك نحو نصف الجالية المسلمة في هولندا، ويتوزعون على ثلاثة أجيال رئيسية: الجيل الاول وصل إلى هولندا في نهاية الستينات (من القرن العشرين) للعمل في المصانع وورش البناء، قبل أن تلتحق به عائلات بأكملها من تركيا، لينتج عنها ما يُعرف بالجيلين التاليين، الثاني والثالث (الابناء والأحفاد). ويعتبر الأتراك أكثر المسلمين تمسكًا بهويتهم القومية والدينية، إذ إنهم يمتلكون عددًا أكبر من المنظمات الثقافية والاجتماعية والدعوية قياسًا بغيرهم من المسلمين من أصل عربي أو باكستاني أو أندونيسي. وقد أقدم الاتراك على بناء ثلاثة مساجد على الطراز المعماري العثماني المميز في ثلاث مدن هولندية، في حين اكتفت الجاليات المسلمة الأخرى بشراء بنايات عادية وتحويلها إلى مساجد أو أماكن للصلاة. كما أنشأ الاتراك مدارس داخلية في كل المدن الهولندية الكبرى، خصوصًا في أمستردام وروتردام وأوترخت ولاهاي.

ارتفع عدد المسملين في هولندا بشكل ملحوظ خلال السنوات التي أعقبت العام ١٩٩٠ (الذي انفتح على أحداث وازمات دولية كبرى: انهيار الاتحاد السوفياتي، حرب الخليج الثانية...). وتعود أسباب هذا الارتفاع، وبدرجة كبيرة، إلى المرونة التي يتحلى بها القانون الهولندي من جهة، وإلى طبيعة المجتمع من جهة أخرى، حيث الاستمرار في تطبيق جمع الشمل الذي سمح للمئات والآلاف من عوائل وأبناء العاملين المقيمين في هولندا الالتحاق بذويهم، وإلى تدفق اللاجئين المسلمين وبخاصة من العراق وايران والصومال وافغانستان والبوسنة.

وينتمي المسلمون في هولندا إلى جنسيات متعددة، لكن الاتراك (٢٤١ ألفًا) والمغاربة (١٩٦ ألفًا) يشكلون الغالبية العظمى منهم، ثم يأتي الصوماليون والافغان والايرانيون والعراقيون واللبنانيون والمصريون والأندونيسيون (أقدم المسلمين وجودًا في هولندا) والباكستانيون. ويتوزع هؤلاء المسلمون على خمسة مذاهب إسلامية: الشافعي (أندونيسيون وهنود وأكراد) والحنفي (أتراك وباكستانيون وعراقيون) والمالكي (مغاربة وجزائريون وتونسيون) والشيعة الإثني عشرية (عراقيون ولبنانيون وايرانيون) والعلويون المتمثلون بأكراد تركيا، كما توجد طرق صوفية منتشرة بين المسلمين كالطريقة القادرية والنقشبندية والسليمانية والدرقاوية والسشتية وملي غورش.

نبذة تاريخية (الأندونيسيون): تعود علاقة هولندا بالاسلام والمسلمين إلى ما قبل اربعة قرون، حين كانت أندونيسيا (أكبر بلد إسلامي) مستعمرة هولندية. ومن خلال الجاليات الأندونيسية في هولندا ظهرت البوادر الأولى للنشاط الاسلامي في البلاد. وتمركزت هذه الجاليات، في أول الأمر، في المدن الكبرى، وخصوصًا في لاهاي وأمستردام، وكانت قدمت في الاساس ضمن برنامج استعماري هدف إلى تنشئة أبناء المستعمرات بما يخدم مستقبلًا قيادتهم للبلاد التي جاءوا منها. وأسس هؤلاء أول جمعية لهم، وهي «الجمعية الاسلامية الهولندية» عام ١٩٣٢، ولكن نشاطها بقي محدودًا للغاية حتى وصول العمال المغاربة والاتراك بعد ذلك بنحو ثلاثة عقود (بدأ تدفق المغاربة والاتراك في ستينات القرن العشرين، كما مرّ سابقًا).

ومع المجموعات الاندونيسية جاءت إلى هولندا أول نواة لما يسمى بالمذهب «الأحمدي» في الاسلام، نسبة إلى مسلم أندونيسي من ملقا هو أحمد تين، الذي دفعه الحماس الديني إلى ابتداع فرائض وعبارات خاصة، وبنى أول مسجد في هولندا، وسميت تعاليمه بـ«القاديانية»، التي تبين وفق ما رأى كثير من المسلمين في نهاية الستينات (من القرن العشرين) انها «حركة خارج الاسلام» (د. غازي محمد الحاجم في كتابه «المسلمون في هولندا»). وبقي تأثير الاندونيسيين على المحيط الهولندي ضعيفًا، لأن هؤلاء رفضوا الاندماج الاجتماعي وتمسكوا بقوة بجنسيتهم الاصلية وفضّل البعض العودة إلى اندونيسيا على البقاء في هولندا.

المغاربة والعرب والأتراك: يعود الفضل في تنشيط الدعوة الاسلامية في هولندا لاحقًا إلى محمد أروك الذي دخل هولندا كداعية اسلامي عام ١٩٦٥ واستقر فيها. وهو من عائلة عاشت في الدار البيضاء. قام بجولات في اسبانيا وفرنسا وسويسرا وايطاليا ويوغوسلافيا (السابقة) وغيرها قبل أن ينتهي به المطاف في هولندا بتكليف من «جمعية التبليغ» التي تأسست في الهند. وكان تأثيره كبيرًا على المغاربة في هولندا، وأسس جامعًا كبيرًا في أوترخت حيث يجتمع المغاربة العمال.

ركّز الجيل الاول من المهاجرين (أولئك الذين قدموا في ستينات القرن العشرين) على البعد الديني في حياتهم أكثر من اي بعد آخر، وارتبط بهذا القدر أو ذاك بالحكومات العربية وسياساتها. فالمغرب ومصر والمملكة العربية السعودية عملت منذ البداية على تأمين الأئمة والمرشدين للمساجد وتزويدها بالكتب والنصوص والخدمات. وكانت نشاطاتها تجري ضمن توافق رسمي هولندي مع دول المهاجرين، ولا سيما المغرب وتركيا. وكانت سيطرة أحزاب الديمقراطيين المسيحيين على الحكومات الاوروبية (بما فيها هولندا) بين الخمسينات وحتى نهاية الثمانينات (من القرن العشرين) قد مهّدت لتوافق رسمي حول السياسات المتبعة تجاه المسلمين.

الجيل الثاني والثالث: منذ منتصف الثمانينات (من القرن العشرين) بدأت الاوضاع تتغير مع أبناء الجيل الثاني من المهاجرين المسلمين، الذين بدأوا بممارسة خطاب له مضامين اجتماعية واسعة بالمقارنة مع آبائهم الجيل الاول. ففي حين توجه الآباء نحو بناء المساجد والمؤسسات الاسلامية، ركّز أبناؤهم على الهوية الثقافية والاجتماعية ومحاولة شق طريق توصلهم إلى المشاركة في الحركة السياسية الهولندية.

ومن خلال نظرة أدق يمكن القول إن الجيل الأول كان قريبًا إلى برامج اليمين الاوروبي المحافظ ومنحه الاصوات الانتخابية، فيما الجيل الثاني، كما هو شباب أوروبا، أكثر تمردًا على النزعات المحافظة وأقرب إلى اليسار الاوروبي غير المتطرف (الاشتراكيون الديمقراطيون). ولهذا نشط الجيل الثاني في مجال إنشاء المجموعات الثقافية والمؤسسات الفنية والاذاعات ومحطات التلفزيون ومنح صوته للأحزاب الفتية كحزب اليسار الأخضر وحزب العمال والديمقراطية الجديدة.

ورعت الاحزاب الهولندية وجود ممثلين للجاليات العربية والتركية في صفوفها، إذ يوجد ثلاثة نواب في البرلمان الهولندي من أصل مغربي، كما يحتل عشرات آخرون منهم مناصب مهمة في المجالس البلدية وقيادة

الاحزاب ومعاهدها. وفي هولندا كان يصعب العثور على حزب سياسي معاد بصورة تامة للمهاجرين قبل ظاهرة «بيم فورتيون» اليمينية المتطرفة التي تراجعت، على كل حال، بسرعة كما كانت قد ظهرت بسرعة.

مؤسسات ثقافية: ١- في هولندا أكثر من ٢٥٠ مؤسسة إسلامية ومسجد في عموم المدن. ومن أبرزها وأنشطها «مؤسسة لطيفة رباني» التي كرست نفسها لتفكيك ألغام الحوار العربي-الاوروبي والدخول إلى عالم الوقائع والمعطيات المشتركة بين المجموعتين الانسانيتين، واكتسبت، إثر نجاحها، إقرارًا واسعًا في المحيط الاوروبي. وكانت تأسست منذ ١٩٧٩ على يد رجل أعمال فلسطيني-أردني، هو محمود رباني المتمرس في مجال المبادلات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية وهولندا، وسُميت على إسم والدته، الارملة التي دافعت بقوة عن تأهيل أولادها الاربعة ونذرت نفسها لهم. وعملت المؤسسة على بناء مناخ موآت لتفاهم مشترك بين صانعي السياسة في الجانبين المعنيين وبنت مشاريعها ومؤتمراتها شبه السنوية على خلفية معرفية معاصرة وعميقة هادفة لبناء جسور العلاقات مع الدول العربية والاسلامية على أسس متينة. ومنذ ١٩٨٥، دشّنت المؤسسة تقليدها بإقامة مؤتمر سنوي يكرس لأحد العناوين السياسية المهمة التي يتعين تعميق الجدل حولها وإيجاد مخارج للمعضلات التي تنتابها. فتمّ عقد أول مؤتمر للحوار في تلك السنة، وتواصل العمل حتى ١٩٩٠ حين عقد مؤتمر مخصص للحوار الاوروبي-المتوسطي والعقبات التي تكتنفه، ومؤتمر لاحق في ١٩٩٣ عن المياه والمشاكل الناجمة عن السياسات الاقليمية الخاطئة في اسرائيل وتركيا، والموقف الاوروبي من المشكلة. وتبعه في ١٩٩٥ مؤتمر نوعية التعليم والتعاون العلمي بين أوروبا ودول الشرق الاوسط، وآخر حول تطوير التعليم الاساسي والإصلاح المؤسساتي اللازم في المنطقة العربية. وتوّجت مسعى مؤسسة ربّاني نهاية ١٩٩٨ بالمباشرة في مشروع إنشاء أكاديمية بين الجامعات الاوروبية والعربية من شأنه الارتقاء ضمن إطار «ميثاق التعاون الأورو-شرق أوسطي» بالتعاون العلمي والأكاديمي بين الجانبين إلى أعلى مستوى عالمي.

٢- المؤسسة الثانية، التي خرجت من الاطار التبسيطي للعلاقات العربية والاسلامية مع الغرب، هي «جامعة روتردام الاسلامية». وقد أنشأ هذه الجامعة في ١٩٩٧ اساتذة مسلمون ينتمون إلى قوميات مختلفة. والهدف منها، كما يؤكد بيانها التأسيسي، المساهمة، عن طريق التعليم الأكاديمي والبحث العلمي، «في تركيز مفهوم المواطنة لدى المسلمين الهولنديين داخل المجتمعات الاوروبية»، وتركيز معرفة مكثفة عن التاريخ والفقه والحديث النبوي الشريف على نحو يستجيب للواقع الاجتماعي الذي يعيشه المواطنون المسلمون في أوروبا. وحظيت الجامعة بدعم الحكومة الهولندية، وجرى تنسيق مشترك بينها وبين الوزارات الهولندية المختلفة حول إدماجها في السياق الأكاديمي المتبع وتحضير خريجي الجامعة ليساهموا في الحياة العامة والمؤسسات التعليمية الهولندية الرسمية. كما تولي الجامعة اللغة العربية أهمية كبيرة، وهي شرط أساس لقبول الطالب بالجامعة، وتقوم بتنظيم دورات مكثفة في اللغة العربية للطلاب الجدد غير الناطقين بها، أما منهجها الأساسي فإنه يجمع بين المصادر الاسلامية ومعالجة الخلفيات التاريخية والسياسية والاجتماعية للمجتمعات الاوروبية.

٣- المدارس: لقد ضمن الدستور الهولندي حق تأسيس المدارس الدينية لجميع الأديان والمذاهب. وتحظى هذه المدارس بالدعم المالي الحكومي الكامل. وقد تمّ منذ العام ١٩٨٨ افتتاح مدرستين إسلاميتين ابتدائيتين، ثم ارتفع عددها في العام ١٩٩٩ إلى ٣٥ مدرسة اسلامية تدار وفق المذهبين الحنفي والمالكي. وفي ايلول ٢٠٠٠، تمّ افتتاح أول مدرسة ثانوية اسلامية في أمستردام تضم ٣٥٠ طالبًا وطالبة.

وما يجدر ذكره أن الهولنديين تميزوا عن غيرهم من الاوروبيين بكونهم رغبوا في جعل التنوع الثقافي اللغوي والديني عنصر تعزيز للاندماج الاجتماعي بدل السعي إلى توحيد لغة التخاطب والثقافة

المحليتين. وسُميت هذه السياسة بـ«التوحيد من خلال التنوع». ولهذا أبدت هولندا تفهمًا ودعمًا كبيرين لتأمين مدارس لتعليم أطفال المهاجرين لغتهم وديانتهم الأصلية وإقامة مؤسسات ثقافية واسعة تستوعب نشاطاتهم وتوجهها نحو تأمين شروط عيش اجتماعية آمنة ومستقرة.

٤- المساجد والمصليات: يكفل الدستور الهولندي حرية الدين لكل المواطنين، ويمنع أي تمييز بين الساكنين في هولندا على أساس الدين واللون والعرق والقومية. كما انه يمنح حرية التعبير وممارسة الطقوس والشعائر الدينية ما لم تخل بالنظام العام والصحة، وهذا ما ترجم زيادة واضحة في عدد المساجد والمصليات التي ارتفع عددها إلى نحو ٥٠٠ مسجد في العام ١٩٩٩، بعد أن كان عددها ٣٠٠ مسجد في العام ١٩٩٠. ولم يقتصر الاهتمام على الإجراءات الادارية وتسهيل المعاملات، بل ربما حظي إنشاء المساجد بدعم السلطات المحلية وغالبًا بمساعدتها من خلال توفير الارض اللازمة مثل مسجد «آيا صوفيا» في زاندام، ومسجد «الفتح» في روتردام، وآخر في مدينة ألفن، وقد اشترطت السلطة الهولندية مؤخرًا (٢٠٠٣) ضرورة اتقان اللغة الهولندية.

المنظمات والجمعيات الاسلامية: من أجل تنظيم شؤون المسلمين والتمتع بالامتيازات التي يضمنها القانون، أنشأ المسلمون في هولندا جمعيات ومنظمات اسلامية وثقافية، بعضها لإدارة المساجد والمصليات، وآخر للإهتمام بالبرامج الثقافية ونشاطات الشباب والنساء وغيرها. وتشير التقديرات أن عدد الجمعيات الاسلامية في هولندا يتجاوز ١٥٠٠ جمعية ومنظمة ومؤسسة، تتوزع على القوميات التي ينتمي إليها المسلمون، وترتبط غالبية هذه الجمعيات في اتحاد أو مجلس اسلامي للتنسيق في ما بينها. فهناك المنظمات الأندونيسية، مثل «الجالية المولوكية المسلمة في هولندا»، و«مؤسسة الشباب الأندونيسي المسلم في أوروبا». وهناك المنظمات الباكستانية، كمنظمة «بعثة العلام الاسلامي» في أمستردام، و«المنظمة الاسلامية العالمية» في لاهاي، و«منظمة المسلمين العالمية» في لاهاي ايضًا التي تضم ٢٨ مسجدًا. وهناك المنظمات التركية، وأقدمها «منظمة المركز الاسلامي في هولندا» في مدينة أوترخت التي تأسست في العام ١٩٧٢ وتضم ١٨ مسجدًا و١٢ مركزًا للشباب، و«منظمة الفدرالية التركية الاسلامية» التي تأسست في العام ١٩٧٩ في روتردام وتضم ٩٦ مسجدًا؛ و«الفدرالية الاسلامية الهولندية» التابعة لحركة «ملي غورش» التي تضم ٢٠ مسجدًا و٤٠ منظمة شباب. وهناك المنظمات المغربية وأقدمها «اتحاد المنظمات المغربية المسلمة» التي تأسست العام ١٩٧٨ تساعدها الحكومة المغربية وتدفع رواتب ٦٥ إمامًا، و«الفدرالية الهولندية للمنظمات المغربية المسلمة» التي تأسست في ١٩٩٠ وتضم ٢١ مسجدًا. وهناك المنظمات الاسلامية العراقية، أقدمها «الجمعية الثقافية العراقية» التي تأسست في ١٩٩١.

وبعد العام ١٩٩١، ازداد عدد المنظمات الاسلامية حتى بلغ في العام ١٩٩٩ نحو عشرين جمعية تتوزع على مدن عدة، مثل «المركز الثقافي الاسلامي» في أوترخت، و«جمعية النور» في خروننكن، و«جمعية الحكمة» في دنبوش، و«جمعية أهل البيت» في ألميرا، و«جمعية الرسول الاعظم» في أيماودن. وفي العام ١٩٩٦، تأسس «مجلس الجمعيات العراقية في هولندا»، الذي يضم ١٤ جمعية اسلامية عراقية، ويقوم هذا المجلس بالدفاع عن المسلمين العراقيين أمام الجهات الرسمية، كما ينظم نشاطات اسلامية وثقافية وسياسية.

مشاركة المسلمين وتسهيل الاندماج: في العام ١٩٩٠، اصدر البرلمان الهولندي قانونًا يسمح للأجانب الذين مضى على إقامتهم خمس سنوات بالمشاركة في انتخابات المجالس البلدية تصويتًا وترشيحًا، كما أتاح للحائزين على الجنسية الهولندية المشاركة في الانتخابات العامة.

لم تكن مشاركة المسلمين، في البداية، مشاركة واسعة. ولكنها ما لبثت أن بدأت تتسع منذ انتخابات

١٩٩٤، ووصلت إلى حد وصول ٧٥ عضوًا مسلمًا في مجالس البلديات المنبثقة عن انتخابات عام ١٩٩٨ (كانوا قبلًا ٢٥ عضوًا). أما عدد النواب المسلمين في البرلمان الهولندي فقد ارتفع إلى سبعة نواب في انتخابات ١٩٩٨ بعد أن كان اربعة في ١٩٩٤. أي أن نسبتهم في البرلمان (مجموع اعضائه ١٥٠ عضوًا) أصبحت تساوي نسبة المسلمين في هولندا. وقد اعتبر ذلك أفضل أداء إسلامي سياسي في أرووبا الغربية وأميركا. ولكن، لا يزال الهولنديون، والغربيون عمومًا، يرفضون تعيين وزير أو سفير أو قاض مسلم.

وكان لمشاركة حزب العمل الهولندي في الحكومات خلال عقد التسعينات (من القرن العشرين) أن أدّى إلى تشريعات تخدم العاملين الاجانب ومنهم المسلمون، كقانون جمع الشمل، وقانون الضمان الاجتماعي، والتقاعد، ومخصصات الاولاد.

وعملت الحكومة الهولندية على تنفيذ خططها الهادفة إلى جعل الاجانب يندمجون في المجتمع الهولندي ما داموا يرغبون في البقاء والعيش في هولندا. فاعتمدت لتحقيق ذلك على جملة من المحاور القانونية والثقافية والاجتماعية والدينية، مثل:

–تسهيل اكتساب الجنسية الهولندية، حيث ما تزال الاجراءات والشروط ذات طابع شكلي تتركز على قضاءُ مدة خمس سنوات إقامة شرعية، وعدم اشتراط اللغة والعمل كما هو الحال في بقية الدول الاوروبية. فبقيت الحكومة الهولندية تمنح الجنسية للعاطلين عن العمل والذين لا يجيدون اللغة الهولندية. ويضاف إلى ذلك صدور قانون العام ١٩٩٠ الذي يتيح اكتساب الجنسية الهولندية مع الاحتفاظ بالجنسية الاصلية للراغبين، ما شجّع المهاجرين من المغاربة والاتراك على اكتسابها، فارتفع عدد المسلمين الذين اكتسبوا الجنسية الهولندية من ١٣ ألفًا العام ١٩٩٠ إلى ٨٣ ألفًا العام ١٩٩٦. وفي الفترة ١٩٩٥–١٩٩٩، بلغ عدد المسلمين المتجنسين نحو ١٧١ ألفًا.

– دعم المنظمات الثقافية والاجتماعية التابعة للمسلمين: برامج تيسّر الاندماج مثل اللغة، دورات المواطنة للتعرف على الحياة والثقافة الهولندية.

– محاربة البطالة المنتشرة بين المسلمين، حيث انخفضت نسبة العاطلين عن العمل بينهم من ١٨٪ العام ١٩٩٠، إلى ١٦٪ العام ١٩٩٧، إلى ١٢,٦٪ العام ١٩٩٨.

كل هذا لا يعني بالطبع اختفاء تامًا لبعض مظاهر التمييز ضد المسلمين في هولندا، وما رافقه، ويرافقه من حوادث.

حوادث: عرفت هولندا، بدءًا من العام ١٩٩٨، بعض حوادث من المبالغة في الحقيقة وصفها بالعنصرية. أبرزها حوادث حي زايبورخ الواقع شرق امستردام في نهاية كانون الاول ١٩٩٨، عندما اشتبك البوليس مع حشد من الشباب المغاربة. وعرض التلفزيون للحادثة، وكانت مشاهد أرعبت الهولنديين: تحطم واجهات المحلات وإضرام النار في بعض البنايات... والحادثة الثانية شبيهة بالأولى، ولكنها اتخذت طابعًا أكثر عنفًا، إذ استقطب الشباب المغاربة بعضهم لمنع البوليس من اعتقال زميل لهم مشتبه به بمحاولة سطو على أحد البيوت، وترافقت مع خلفية متوترة لأسباب مشابهة كثّفتها حوادث صغيرة لتحولها إلى حال استنفار واستقطاب بين البوليس والتجمعات الشعبية للمغاربة في الأحياء. ولم تحصل خسائر في الارواح خلال تلك الحوادث، لكنها ألبست الجو السياسي ألوانًا قاتمة وأدت إلى مخاوف كبيرة.

وخلال أسابيع قليلة أعقبت تفجيرات ١١ أيلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الاميركية، سُجّل في هولندا وقوع أكثر من ٩٠ حادثة اعتداء على المهاجرين المسلمين. فخلال أيام قليلة، تجاوزت التحولات السلبية في الموقف من المسلمين والعرب في هولندا كل التوقعات. وعلى الرغم من أن التشريعات المتعلقة بالمسلمين وبوجود الأجانب لا زالت على حالها، إلا أن الاساس النفسي والسياسي لتقليصها والنكوص عنها بدت واضحة جدًا مع تحول المزاج الشعبي الهولندي عدائيًا تجاه المهاجرين ومؤسساتهم ومساجدهم. ولعبت الصحافة الهولندية دورًا بارزًا في الحشد النفسي ضد

المهاجرين وخصوصًا المسلمين ذوي الأصول العربية، إلى درجة أن ممثلي الجاليات المسلمة غير العربية لم يترددوا في إعلان تبرّئهم وتمايزهم وابتعادهم عن العرب. فذهب رئيس إحدى المنظمات الكبرى للأجانب، وهو من أصل تركي، إلى أبعد من ذلك بقوله في برنامج تلفزيوني: «لا صلة لنا بهؤلاء العرب». وبعد موجة من الكتابات المثيرة التي جاء بعضها من أساتذة جامعات شدّدت على «الخطر الاجتماعي الكبير من الوجود الاسلامي على المجتمع»، انتقلت الكتابات إلى التحريض السياسي. فبعد أقل من مرور ١٥ شهرًا على حادثة ١١ أيلول ٢٠٠١، وُجدت في هولندا، وبسرعة مذهلة، ظاهرة الزعيم اليميني المتطرف تيم فورتيون، وانتصاره الساحق في الانتخابات (استطاعت لائحته من الفوز بـ٢٦ مقعدًا، أي أن مليون و٦٠٠ ألف هولندي، من مجموع ٩,٥ مليون، قد صوتوا له في انتخابات ١٥ أيار ٢٠٠٢).

٢١

في المجموعة الجغراسية: أوروبا الشمالية

فنلندا، السويد، النروج، الدانمارك، غرونلاند، آيسلندا.

في الدانمارك: آلاف قليلة من المسلمين، أكثر من ٩٠٪ منهم بدأ يهاجر إلى الدانمارك في تسعينات القرن العشرين. يعتنق ٩٧٪ من السكان البالغ عددهم نحو ٥,٣٥٥ مليون نسمة المذهب البروتستانتي اللوثري، والباقون كاثوليك وأديان أخرى.

في نيسان ١٩٩٦، قررت الدانمارك تعزيز ما أطلق عليه إسم «المبادرة الاسلامية» التي كانت السويد قد أطلقتها في ١٩٩٥. وذلك بتنظيمها لمؤتمر سياسي- فكري في العاصمة كوبنهاغن، يناقش عددًا من التحديات والاشكاليات التي تخص الاسلام والعالم الاسلامي وتؤثر على البلدان الأخرى كافة، ويركز بصفة خاصة على الفرص المتوافرة منذ نهاية الحرب الباردة (بانهيار الاتحاد السوفياتي) لقيام شراكة أوروبية-متوسطية واسعة. وفي هذا السياق، أقيمت تظاهرة ثقافية هي الأولى في نوعها في الدانمارك تحت عنوان «أيام الثقافة المصرية-الدانماركية». والنقطة المشتركة بين هذه المبادرات في دول الشمال الاوروبي (خصوصًا السويد والدانمارك) هي حداثة عهد هذه الدول بها وقلة خبراتها بالاسلام، في حين أنها تحولت خلال النصف الثاني من القرن العشرين إلى دول تستضيف جاليات مسلمة استقرت فيها و«وطّنت الاسلام وجعلته عنصرًا رئيسيًا من عناصر ثقافتها وحياتها الاجتماعية اليومية» حسبما جاء في مذكرة لإحدى المؤسسات الثقافية الدانماركية صدرت في العام ١٩٩٦.

ومع مطلع ١٩٩٦، اختيرت العاصمة كوبنهاغن لتكون العاصمة الثقافية لأوروبا في إطار التقليد الذي استنته المجموعة الاوروبية منذ العام ١٩٨٥، وشاركت فيه، قبل كوبنهاغن، عشر عواصم أوروبية؛ وفي هذا الإطار تميزت الفعاليات الفنية والأدبية والثقافية التي قامت بها كوبنهاغن باشتمالها على اهتمام متميز بالحضارة الاسلامية والثقافة العربية قديمًا وحديثًا، لا باعتبارهما عنصرين أجنبيين من المعارف الانسانية والعالمية بل لأنهما جزء من التاريخ الاوروبي وثقافته، خصوصًا المعاصرة منها. وفي هذا الاطار، عاشت كوبنهاغن، ومعها الدانمارك بأسرها، وإلى حد كبير الدول الاسكندينافية، حالة ثقافية ديمقراطية قلّ نظيرها في العالم، بدأت في أول تشرين الثاني ١٩٩٦، ودفعت إليها واقعة «اعتذار الشرطة» الدانماركية عن عدم تمكنها توفير الحماية للكاتب الهندي-الانكليزي سلمان رشدي في حال مجيئه إلى كوبنهاغن.

في فنلندا: نحو ٢٢ ألف مسلم من إجمالي السكان البالغ عددهم نحو ٥,٢٠٠ مليون نسمة. لكن المسلمين الفنلنديين، أي الذين يحملون الجنسية لا يتجاوز عددهم الالفان فقط. وكان بعض مسلمي تركيا نزح إلى فنلندا نهاية القرن التاسع عشر، إلا أنهم اندمجوا في المجتمع الفنلندي.

يتوزع الفنلنديون، بحسب معتقداتهم الدينية إلى: ٨٥,٧٪ بروتستانت لوثريون، ١,١ أرثوذكس، ١,٠٪ مختلف المعتقدات الدينية، ١٢,٢٪ بدون معتقد ديني؛ وهناك نحو ألف يهودي.

ربما كانت فنلندا أكثر دول أوروبا الغربية رفضًا لاستقبال الاجانب والمهاجرين. والأرجح أنها تضم أقل



أوروبا: أوروبا الشمالية

فنلندا، السويد، النروج، الدانمارك، غرونلاند، آيسلندا

عدد منهم. وخير ما يبرهن على ذلك هو أن «الكوتا» التي منحتها الحكومة الفنلندية للاجئي الأمم المتحدة تتألف من لاجئ واحد فقط في السنة.

بلغ عدد الأجانب الإجمالي (في آذار-نيسان ١٩٩٩) ٨٣ ألف شخص، يأتي الروس في مقدمتهم، ثم السويديون، وبعدهم الأجانب من أصل أميركي (٥ آلاف)، والبريطانيون (٣ آلاف). أما الأجانب الآسيويون والافارقة فلا يزيد عديد أي جالية منهم عن ٣ آلاف نسمة كالاتراك والايرانيين والفيتناميين. ولا يزيد إجمالي العرب على ٧ آلاف شخص. أما من الناحية الدينية فيبلغ عدد المسلمين اللاجئين ٢٢ ألفًا، معظمهم حلّ في فنلندا في التسعينات (من القرن العشرين). إذ لم يكن عدد المسلمين يزيد على ٣ آلاف في الثمانينات أكثريتهم من المسلمين التتر ذوي الاصل الروسي الذين هربوا من الاتحاد السوفياتي غداة الثورة البولشفية. ورغم قلة المهاجرين، فإن الحكومة تعتبر أن عددهم يفوق طاقتها على استيعابهم. فوضعت سياسة مبرمجة لتشجيعهم على الرحيل مقابل إعانات مالية تصل إلى ألفي دولار للشخص الواحد.

وعلى عكس الدول المجاورة، فثمة حزب واحد فقط هو «تجمع اليسار» يظهر نوعًا من العطف على المهاجرين الأجانب، بينما تشترك بقية الاحزاب في رفضها لهم. ونتيجة لذلك فليس في الصف القيادي لهذه الاحزاب أي شخصية ذات جذور أجنبية باستثناء شخصية يهودية بولندية ترأس كتلة حزب يمين الوسط في البرلمان. بيد أن الانتخابات العامة التي جرت في آذار ١٩٩٩ أفرزت للمرة الاولى ظاهرة التعدد الاثني في المرشحين للبرلمان. وكان أربعة مواطنين من أصول أجنبية قد ترشحوا، بينهم الفلسطيني عبد الحكيم زيدان (مرشح حزب اليسار)، واللبناني سامي شهاب (قائمة مستقلة)، والصومالية زهرة عثمان (حزب اليسار ايضًا)، والباكستاني أحمد نسيم (حزب الوسط).

بين المهاجرين العرب عدد قليل من حملة المؤهلات العلمية العالية، ويشغل بعضهم مناصب في مراكز علمية ومهنية بارزة بما في ذلك في جامعة هلسنكي مثل الدكتور فاروق أبو شقرا الاستاذ البارز في قسم الدراسات الآسيوية والافريقية في الجامعة والمشرف على الادب العربي واللغة العربية فيها.

يوجد أكثر من عشرين جمعية أو منظمة ثقافية أو دينية اسلامية. وفي العاصمة أربعة مساجد، وثمة مشروع لإقامة مسجد ومركز إسلامي كبير، ولا تخلو مدينة رئيسية من مسجد صغير، رغم أن الحكومة الفنلندية، على نقيض نظيراتها في دول الشمال المجاورة، لا تقدم أي دعم مالي للجمعيات التي تنشأ على قاعدة دينية. وفي هلسنكي الآن إذاعة عربية محلية تدعى «صوت ابن فضلان»، نسبة إلى الشخصية العربية التي تعد أول مَن زار هذه المنطقة من المسلمين والعرب في مطلع االقرن العاشر، وترك في رسالته أول أثر علمي تاريخي عن شعوب الشمال الاوروبي («الحياة»، ٢٥ نيسان ١٩٩٩).

في النروج: عدة آلاف من المسلمين من مجموع السكان البالغ نحو ٤,٥ مليون نسمة، ٨٧٪ بروتستانت لوثريون، و٤٪ يعتنقون مذاهب أخرى (الكاثوليك لا يتعدون ١١ ألف شخص)، ونحو ٨,٢٪ بدون (أي لا يعتنقون أي معتقد ديني).

ذكر «المكتب المركزي للإحصاءات» (العام ١٩٩٨) عدد المهاجرين بـ٢٣٢ ألف نسمة، وأشار إلى أن العرب يحتلون ضمنهم نسبة لا يستهان بها، أبرزهم المغاربة والعراقيون واللبنانيون والسوريون (نسبة غير قليلة من الأخيرين - عراقيين ولبنانيين وسوريين - هم من المسيحيين) وغيرهم. ومن بين هؤلاء مَن استقر منذ سنوات تصل أحيانًا إلى نحو أربعة عقود، ومنهم حديث العهد نسبيًا، أي في الفترة التي شهدت وصول عدد كبير منهم إلى النروج بسبب الاحداث الدامية في مناطق عدة من العالم العربي. وقد شجعهم على الهجرة إلى النروج بروزها دولة غنية ذات سياسة غير منحازة ومشجعة على السلام العالمي.

ومع هجرة العرب والآسيويين إلى النروج نشط هناك نوعان من الحركات الاسلامية: حركات لجأت إلى الوسائل التقليدية مكتفية بفتح الابواب للمؤمنين

بممارسة دينهم، وأخرى اتبعت منهج نشر الدعوة وجعلت منه الهدف الأساسي لنشاطها.

يتوزع مسلمو النروج على جمعيات ومساجد تحظى بمساعدات حالية من سلطات البلاد. ولتجنب لجوء هذه الجمعيات إلى دعم مالي خارجي، وما يتبع ذلك من تدخل في عملها، أخضعها القانون النروجي لرقابة مالية صارمة، إذ لا يحق لها تلقي سوى مساعدات الدولة النروجية التي تراقب حساباتها سنويًا وتمحص في موازنتها وحجم التبرعات الفردية التي تتلقاها قبل تجديد رخصتها وإقرار المساعدات المالية لها.

ومع ذلك فإن ما نقله غسان حلبي، في تحقيق أجراه في أوسلو («الحياة»، ١٣ تموز ١٩٩٨)، يشير إلى وجود مساجد تديرها جمعيات تسير على نهج أعضاء لهم ارتباطات أو علاقات مع تنظيمات اسلامية في دول عربية أو اسلامية. وهذا ما أكده له الشيخ عبد الحميد (وهو مغربي) إمام «مسجد الهدى» في أوسلو. فقال إن «مسجد الرابطة» في أوسلو يديره تنظيم الاخوان المسلمين، و«مسجد الرحمة» في أوسلو ايضًا الذي تشرف عليه «جماعة الدعوة والتبليغ».

في السويد

تعدادهم: نحو ٣٠٠ ألف مسلم، من إجمالي عدد السكان البالغ نحو ٩ ملايين، نحو ٩٢٪ منهم بروتستانت لوثريون (دين الدولة الرسمي)، وهناك نحو ١٣٠ ألف كاثوليكي، و١٠٦ آلاف أرثوذكس شرقي، و١٦ ألف يهودي.

في العام ١٩٣٠، كان عدد المسلمين ١٥ شخصًا فقط، ووصل أوائل العمال المسلمين المهاجرين إلى السويد من يوغوسلافيا وتركيا بعد عام ١٩٦٠، وبعد ذلك جاء إلى السويد كثير من اللاجئين المسلمين في العقدين الأخيرين (من القرن العشرين)، وكانوا هاربين من الحروب في بلدانهم (البوسنة، الصومال، العراق، كردستان، فلسطين ولبنان).

نظرة عامة: المسلمون الذين هاجروا إلى السويد لم يكونوا يعرفون اللغة السويدية وليس لهم أي إلمام بثقافة المجتمع، لأن السويد لم تكن من البلدان الاستعمارية، لكن من أبرز أهداف سلطاتها التعدد الثقافي واحترام حرية الاديان. أدّى تدفق المهاجرين، من جانب آخر، إلى ظهور الخوف منهم، ما أدّى بدوره إلى ظهور أحزاب يمينية متطرفة، خصوصًا وأن حوادث كثيرة ارتكبها بعض المسلمين هناك (قبل تفجيرات ١١ أيلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة) شوّهت صورة المسلمين: قتل فتيات مسلمات لمجرّد الشك في سلوكهن، وتعامل المسلمين عمومًا مع المرأة، وتزويج بنات مسلمات في سن الطفولة، الأمر الذي يعارضه القانون السويدي ويستفظعه المجتمع. ومن المشاكل أن الأئمة والوّعاظ في السويد تعلموا في بلدان اسلامية ولا يعرفون كيف يتعاطون مع المشاكل التي يواجهها المسلم في المجتمع السويدي. وتنبّهت السلطات للأمر، فنظّمت الأكاديمية السويدية دورات لتدريب الأئمة بالتعاون مع جامعة سويدية.

نبذة تاريخية: تعود علاقة الاتصال والتعارف بين السويد والمسلمين إلى الزمان الذي كان خلاله المسلمون في آسيا والشرق الاوسط يشكلون حلقات الوصل الرئيسية بين الشرق والغرب، وكان الفايكنغ في السويد يقومون برحلات بعيدة وواسعة في سفنهم الطويلة، فاحتكوا بالتجار المسلمين في آسيا الوسطى. كانت سفن الاسكندينافيين القدامى، التي تزين مقدمها بتنين، تشق طريقها عبر الأنهار الروسية لتصل إلى المراكز التجارية الكبيرة في بحر قزوين والبحر الأحمر. وعثر على أدلة على التجارة الواسعة التي كانت قائمة في الفترة بين العامين ٨٠٠ و١٠٠٠ عندما اكتشفت حوالي ١٠٠ ألف قطعة نقود فضية عربية كانت مدفونة في السويد، معظمها في جزيرة غوتلاند في البلطيق. لكن الاسلام لم يتمكن من التقدم شمالاً ولن تصل إلى السويد موجات الفتح الاسلامي اللاحقة على أيدي المغول بعد اعتناقهم الاسلام، ولا على أيدي العثمانيين.

وصلت أول موجة صغيرة من المسلمين إلى السويد في العام ١٩٤٩ مع قدوم بضعة آلاف من التتر من الاتحاد السوفياتي. وفي العام ١٩٥١، صدر قانون يضمن الحرية التامة لممارسة الشعائر الدينية. وفقد الجيل الثاني من تلك الدفعة الاولى من المسلمين كل صلة تقريبًا بمعتقده الأصلي. وهذا أمر حاولت الجاليات المسلمة التي وصلت خلال الستينات (من القرن العشرين) والعقود اللاحقة أن تتفاداه. وأدى الأمر إلى وجود حوالي ٦٠ منظمة اسلامية حاليًا تنشط في السويد. وتتوزع هذه الجاليات إلى حد ما على أساس اللغة. إذ توجد للعرب، وهم الأكثر عددًا، مراكزهم الدينية الخاصة بهم، وكذلك الحال بالنسبة إلى الاتراك والبنغلاديشيين والباكستانيين. وفي العام ١٩٩٤، حصلت الجالية التركية على إذن لبناء مسجد لها على أرض خارج العاصمة استوكهولم.

مؤتمر اسلامي (مشكلات، قضايا واندماج): في تموز ١٩٩٥، استضافت الحكومة السويدية مؤتمرين اسلاميين: مؤتمر «الاسلام في أوروبا»، وهو الأساس، ومؤتمر شبابي عقد بموازاة الاول وشارك فيه ممثلون عن المنظمات الاسلامية في ١٢ دولة أوروبية، ومنظمات أخرى من الدول العربية. وكان ممثلون عن المؤتمر الشبابي يشاركون في جلسات المؤتمر الرئيسي العمومية، وقد أثنى الشباب المسلم في أوروبا على بادرة الحكومة السويدية لتستمع منهم شرحًا لظروفهم ومشاكلهم وطموحاتهم واقتراحاتهم لتسوية أوضاعهم، وعن نظرتهم لمستقبلهم داخل المجتمعات الاوروبية.

أما المؤتمر الأساسي، «الاسلام في أوروبا»، فقد أرست الحكومة السويدية من خلاله «مبادرة اسلامية» اتفق المؤتمرون على التسليم لها بها. فأكد الدكتور عصمت عبد المجيد، أمين عام الجامعة العربية (وكان مدعوًا للمؤتمر ومشاركًا فيه) أن «السويد مؤهلة تمامًا لمثل هذا الدور نتيجة لرصيدها الايجابي السابق لدى العالم الاسلامي، وبفضل حيادها واستقلاليتها عن المحاور والأحلاف والتكتلات الدولية، ومساهماتها في الدفاع عن حقوق الدول والشعوب الضعيفة على المسرح الدولي، كذلك عن القضايا العربية».

ضمّ المؤتمر ١٥٠ شخصية سياسية وأكاديمية وإعلامية. وراعى المنظمون دعوة أكثر من ٨٠ مفكرًا وصحافيًا ومسؤولًا ينتمون إلى ٣٠ دولة اسلامية وأوروبية، وعشرات المنظمات والمؤسسات الفاعلة، بما فيها منظمة المؤتمر الاسلامي، ورابطة العالم الاسلامي، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الاوروبي، والمجلس الاوروبي، والفاتيكان، والكنيسة السويدية. وراعوا ايضًا التوازن الدقيق بين الطابع العلمي والفكري من حيث المبدأ وبين الاطار السياسي والعلمي لأهداف المؤتمر. كذلك لحظوا التنوع والتعدد في توجهات المفكرين والمثقفين الايديولوجية ومناهجهم العلمية، من الاسلامية والاصولية والمتحررة والعلمانية والمحافظة والليبرالية. ولم يتخلف عن الحضور أي شخصية أدرجت في لائحة المدعوين، وحضر ممثل شخصي للملك الحسن الثاني رئيس منظمة المؤتمر الاسلامي.

بحثت لجان المؤتمر في الحيلولة دون تحقق سيناريوهات الخطر والعداء المتبادل، وفي كيفية إنجاز التواصل الثقافي بين أوروبا والمسلمين عمومًا ومسلمي أوروبا خصوصًا، وفي استخلاص الدروس والعبر من التجارب التاريخية الماضية كالأندلس والصليبية والعثمانية إلى الأمثلة المعاصرة كتجربة التعايش في بلد كبير وفي ظل غالبية مسلمة (أندونيسيا أو ماليزيا)، وفي الخيارات المطروحة أمام المسلمين في أوروبا (العزلة أو الاندماج)، وفي كيفية تحقيق التعددية الثقافية الكاملة، وفي دراسة رؤى الاسلام كشريعة وتجربة اجتماعية تجاه المرأة والرجل والطفل والأسرة ومقارنتها بنظائرها في الثقافة والواقع في أوروبا، وفي علاقة الدين والمجتمع بالديمقراطية سواء من المنظور الاسلامي أو سواه ولا سيما منظور العلمانية وعلاقة كل منها بالمستقبل.

وأجمع المفكرون والمثقفون من الجانبين على أن لا وجود لأي عوامل موضوعية لاستمرار سوء الفهم، لا في الأديان ولا في الثقافة ولا في حجم العلاقات والمصالح المادية والجغرافية؛ وأن لا مبرر للحملات

الاعلامية والايديولوجية أو السياسية على الاسلام أو المسلمين (مثل هذا العامل - «لا مبرر للحملات... على الاسلام والمسلمين» - فقد الكثير من وهجه، دون شك، بعد أحداث ايلول ٢٠٠١ وما استتبعها من إسقاطات...). كما أجمع المشاركون على أن «إمكانية الاسلام الاوروبي» ليست موضع بحث لأنها حقيقة حياتية قائمة، وأنها تتمثل بصورة خاصة وجلية في الجيل الثاني من المهاجرين المسلمين، وهو جيل أوروبي الثقافة والتفكير واسلامي الهوية والعقيدة والسلوك، وان عملية الاندماج أو التوفيق بين الاسلام والنظم الاوروبية قد جرت ببطء، لكن بثبات، ونتائجها ملموسة في وجود أكثر من ١٠ ملايين مسلم يحملون جنسيات دول الاتحاد الاوروبي.

وأثناء المؤتمر، وبعده، صدرت تأكيدات من الحكومة السويدية على أنها عاكفة على درس العديد من المقترحات والتصورات لتطوير المبادرة الاسلامية ومتابعتها بالتعاون مع دول ومنظمات أخرى عربية واسلامية وأوروبية.

٢٢ في المجموعة الجغراسية: الجزر البريطانية

المملكة المتحدة، ايرلندا.

في ايرلندا: جمهورية ايرلندا المستقلة، وايرلندا الشمالية (أولستر). الأولى مستقلة تمامًا عن بريطانيا، عدد سكانها نحو أربعة ملايين نسمة، جميعهم مسيحيون (٩٥٪ كاثوليك، والباقون بروتستانت). الثانية، ايرلندا الشمالية (مقاطعة أولستر)، تابعة للمملكة المتحدة، عدد سكانها نحو مليون و٧٥٠ ألف نسمة، ٤٥٪ منهم بروتستانت، و٣٩٪ كاثوليك، ونسبة كبيرة من الباقين هم لادينيون، والآخرون يتوزعون على أديان مختلفة (هندوس، سيخ، مسلمون، يهود... نسب التوزع بين هذه الاديان نفسها تقريبًا في بريطانيا).

في المملكة المتحدة (بريطانيا)

تعداد المسلمين: في آخر إحصاء جرى في بريطانيا العام ٢٠٠١، أن مجموع سكانها نحو ٥٩ مليون نسمة، وأن مجموع سكان العاصمة لندن ٧ ملايين و١٧٢ ألف نسمة.

تحت عنوان «العالم في مدينة واحدة» The world in one city، كتبت صحيفة «ذي لوندنر» The londoner، الصادرة عن مكتب عمدة (رئيس بلدية) لندن في عددها الشهري مطلع السنة ٢٠٠٤، وبكل افتخار عن التركيبة المتنوعة الاعراق والأديان والجنسيات التي تكتنف العاصمة البريطانية لندن.

وظهر في هذه الدراسة أن لندن تتفوق على المدن البريطانية من حيث هذا التنوع: الانكليز البيض ٤٢٨٧٨٦١ نسمة، أي نحو ٥٩,٨٪ من مجموع سكانها، والبقية هم من الاقليات العرقية والدينية الأخرى القادمين من القارات الخمس.

وما يخص العرب والمسلمون فإن الديانة الاسلامية جاءت في المرتبة الثانية بعد المسيحية (أغلبية أنغليكان منقسمة بين بروتستانت وغيرهم من مذاهب، وكاثوليك. وابتداء من أول أيلول ١٩٩٠، حلّ «مجلس كنائس بريطانيا العظمى وايرلندا» الذي اصبح يضم الكاثوليك، محل «المجلس البريطاني للكنائس») حيث يعيش في لندن وحدها نحو ٦٠٨ آلاف مسلم من مجموع سكان لندن، أي نحو ٨,٥٪، فيما جاءت الديانة اليهودية في المرتبة الرابعة، حيث يعيش في لندن وحدها نحو ١٥٠ ألف يهودي، أي بنسبة ٢,١٪، فيما حلّت الديانة الهندوسية في المرتبة الثالثة بنسبة ٤,١٪.

من المفارقات التي أظهرتها الإحصائية من الوجهة الدينية هو أعداد الذين قالوا إنهم لا يدينون بدين محدد، إذ شكلت أعدادهم نسبة كبيرة من سكان العاصمة (نحو مليون و١٣٠ ألف لاديني، أي نسبة ١٥,٨٪ من مجموع سكانها)، وهي نسبة كبيرة إذا قيست إلى نسب الاديان الأخرى غير المسيحية. وأكبر عدد منهم (اللادينيون) يعيشون في وسط لندن.

أما بالنسبة إلى عدد المسيحيين أو المسلمين أو اليهود في عموم بريطانيا، فليس بعد من دراسة أو تقرير رسمي يحدّد بدقة هذه الأعداد، ما أبقى الإبهام قائمًا في عدد نفوس المسلمين في عموم بريطانيا. فلا زالت ارقام تعدادهم في بريطانيا تتراوح بين مليون ونصف وثلاثة ملايين. فعلى سبيل المثال نشرت صحيفة «الأوبزرفر» البريطانية تقريرًا بعد أحداث ١١ ايلول



أوروبا: الجزر البريطانية

المملكة المتحدة، أيرلندا

٢٠٠١ قالت فيه إن عدد المسلمين يقدر بمليون شخص، أي حوالي ٤٪ من عدد سكان بريطانيا، وإن معظمهم يقيم في لندن أساسًا، ثم في المدن التالية: برمنغهام، ليستر، أولهام؛ وإن عدد المساجد يصل إلى ٨٠٠، وعدد المنظمات الاسلامية نحو ألف.

أما مؤسسة «رنيميد» (المختصة بمكافحة العنصرية) فإنها تذهب إلى القول بأن عدد مسلمي بريطانيا بلغ في أواخر القرن العشرين المليون ونصف المليون مسلم. لكن صحيفة «الرياض» السعودية، التي نشرت الرقم، عقّبت، في عددها ٦ تشرين الثاني ٢٠٠٣، بالقول: «والواقع أن التقديرات لعدد المسلمين في بريطانيا تبدو متباينة لعدم وجود إحصاء رسمي دقيق يكشف عن ذلك. وتدل المؤشرات على جود نحو ثلاثة ملايين مسلم في الجزر البريطانية».

ويذهب موقع «إسلام أون لاين» إلى القول بأن عدد المسلمين في بريطانيا مليون و٧٠٠ ألف، ٤٠٠ ألف منهم من العرب و٢٧٪ من الرقم الأخير هم من العراقيين. لكن الموقع نفسه ينقل، في ٢٦ كانون الثاني ٢٠٠٣، للكاتب مصطفى عاشور عن دراسة مسحية أعدها «المؤتمر اليهودي العالمي» بعنوان «صعود الاسلام في أوروبا» القول: «وإن الاسلام يتمتع بمعدلات النمو الأعلى في أوروبا، فهناك حوالي ٢٠ مليون مسلم في الاتحاد الاوروبي يعتبرون أنفسهم مسلمين. فالمسلمون في أوروبا يمثلون قوة يجب أخذها في الحسبان. وإذا تواصل هذا الاتجاه سيشكل المسلمون في العام ٢٠٢٠ حوالي ١٠٪ من مجموع سكان أوروبا. ودلّ التقرير على توقعه بأن عدد المسلمين في بريطانيا – مثلًا – عام ١٩٦٣ كان لا يزيد عن ٨٢ ألف مسلم، وارتفع في ثلاثين عامًا إلى أكثر من المليونين».

الوضع الاجتماعي والثقافي العادي عمومًا: إن قراءة أولية لهذه النسب تعكس الواقع الثقافي والاجتماعي والديني في بريطانيا، وخصوصًا العاصمة لندن التي تضم أكثر من مائة أقلية عرقية ويتكلم أهلها مئات اللغات الحيّة والفرعية. كما تظهر النسب، في الوقت نفسه، التسامح الديني الذي جعل من لندن محط أنظار الملايين الذين يقصدونها للتبضع أو السياحة أو الطبابة أو الدراسة... وهذا الواقع السكاني للعاصمة هو الذي حدا بسلطاتها، قبل أعوام قليلة، إلى إدخال شرطتها في دورات تثقيفية خاصة عن كيفية التعامل مع الأقليات اثناء وقوع الحوادث، وتمّ توزيع كرّاسات خاصة بهذا الشأن. فعلى سبيل المثال، أصبح الشرطي يعرف أنه لا يصحّ له إطلاقًا أن يمسك بلحية المسلم أو بقلنسوة اليهودي أو بعمة السيخي لأنها جزء من قدسية صاحبها ودينه. كما لم تمنع السلطات أي أقلية من فتح مدرسة بلغتها (الجدير ملاحظته هنا – تأملًا – أن حكومات إسلامية تمنع فتح مدارس لتعليم اللغة العربية للاقليات والتجمعات العربية المهاجرة لديها). وتسمح حرية العبادة في بريطانيا للمسلمين بممارسة شعائرهم الدينية وأداء دورهم كاملًا في المجتمع، بما فيه الدور السياسي. وتهتم الجامعات البريطانية بالدراسات الاسلامية واللغة العربية، وأنشأت أقسامًا خاصة بها، كجامعة أوكسفورد وكمبريدج وغيرها، بهدف الاسهام الجاد في تعزيز فهم الاسلام والعالم الاسلامي والتراث إلى جانب تنظيم المؤتمرات والبرامج والندوات الثقافية، وتوفر تلك الجامعات لباحث الدراسات الاسلامية في بريطانيا مراجع ومخطوطات ومجموعات مهمة من الكتب والمؤلفات عن الدول الاسلامية.

إن ما يمكن قوله، عمومًا واختصارًا، عن الوضع الاجتماعي والثقافي للمسلمين في بريطانيا (تاركين جانبًا الاسقاطات السياسية لتفجيرات ١١ ايلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة) أنه وضع فيه من الايجابيات ما يفوق بدرجات كبيرة وضع المسلمين، الاجتماعي والثقافي، في أكثر البلدان الاسلامية نفسها. وهذا ما لاحظه، وبدقة، الكاتب السوري محمد سيد رصاص، مقارنةً ومن خلال ما أثير من مشكلة حول الحجاب في فرنسا، في مقالته بعنوان «لماذا لا توجد مشكلة حجاب في لندن وواشنطن؟» («الحياة»، ٥ آذار ٢٠٠٤)، فقال:

« ما يلفت النظر حقيقة أن السياسات الفرنسية المراعية والمتقاربة مع القضايا العربية، والتي بدأت مع الجنرال ديغول في ١٩٦٧ ربما من أجل تجاوز قطوعي

السويس والجزائر، لم تجد ترجمتها على صعيدي النظرة الثقافية الفرنسية العامة للاسلام والمسلمين ونظرة الفرنسيين إلى الجالية المسلمة في فرنسا، فيما لم يؤد تناقض لندن (التي كانت راعية لنشوء الدولة اليهودية في فلسطين) وواشنطن (التي حالفتها واعتمدت عليها منذ عهد جونسون) السياسي مع العرب إلى عدائية ثقافية للإسلام والمسلمين، ليس فقط قبل ١١ ايلول ٢٠٠١ وإنما ايضًا في الفترة اللاحقة له...

«ألقت مشكلة الحجاب الفرنسية الأخيرة ضوءًا كاشفًا على كل ذلك. وما يلفت النظر فيها، ذلك الإجماع السياسي الفرنسي، ومن ورائه المكونات الثقافية والاجتماعية، على منع الحجاب والذي وحّد كل الأطراف من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، كما جرى في تصويت الجمعية الوطنية الفرنسية حول ذلك، فيما لم يؤد ١١ ايلول إلى هستيريا أميركية، اجتماعية أو رسمية، عدائية للإسلام والمسلمين كما جرى من جهة الاميركيين بعد بيرل هاربور ضد اليابانيين، أو تجاه السوفيات والشيوعية في الخمسينات (من القرن العشرين) أثناء موجة المكارثية (...) هل كان من المصادفة إرسال رئيس الوزراء التركي، أردوغان، إبنتيه المحجبتين للدراسة في الجامعات الاميركية بعد أن رُفضتا في الجامعات التركية المحكومة بظل أتاتورك الذي كانت علمانيته مدرجة في إطار تقاليد العلمانية الفرنسية؟».

مساجد وتنظيمات: ينحدر المسلمون في بريطانيا من مجموعات عرقية وحضارية مختلفة، وبدأوا اليوم ينتمون أكثر فأكثر إلى هوية المسلم البريطاني. وتتنوع مهن المسلمين من أصحاب متاجر إلى معلمين وأطباء ومحامين ومذيعين وعمال مصانع ومهندسين وعلماء. ويساهم جميعهم مساهمة كبرى في الاعمال التجارية والخدمات العامة إلى جانب مشاركتهم في العمل السياسي في بريطانيا وتزداد تدريجيًا في البلديات المحلية وداخل الهيئات الاستشارية الرسمية. وتسمح حرية العبادة هناك للمسلمين بممارسة شعائرهم الدينية واداء دورهم كاملًا في المجتمع في الوقت نفسه.

وفي بريطانيا حوالي خمسمائة مسجد ومكان للعبادة، وقد شيد البحارة اليمنيون في بداية السبعينات من القرن التاسع عشر، أول مسجدين في بريطانيا وتحديدًا في مدينتي كارديف وساوث شيلدز. وافتتح عام ١٩٧٨م المسجد المركزي والمركز الثقافي الإسلامي في لندن، ويقدم هذا المركز وغيره من المساجد في بريطانيا التعليم الديني والخدمات الاجتماعية ومساعدة المرضى والعائلات المسلمة، ويساهم في نشر اللغة العربية والعلوم الدينية، ويتولى إصدار المجلة الإسلامية الفصلية، إضافة إلى كتيبات ونشرة شهرية.

كما أسست الجالية الاسلامية عددًا كبيرًا من المنظمات المحلية الوطنية في بريطانيا، يعنى معظمها بالأنشطة الدينية والتربوية والاجتماعية والخيرية، وقد تأسس بعضها لخدمة مجموعات من أصول معينة وبعضها الآخر لخدمة أعضاء مهنة معينة.

الوضع بعد ١١ ايلول ٢٠٠١: تفجيرات ١١ ايلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة كانت من هذا النوع من «كبريات التحولات» المؤثرة في المخيلة الجماعية (قبلها، ولكن أقل منها: ازمة النفط في سبعينيات القرن العشرين حيث صار العربي والمسلم في الاعلام الغربي عمومًا يصوّر على أنه مجرد برميل نفط، أو ثري متهالك على النساء... ثم أزمة رهائن السفارة الاميركية، وما تبعتها من عمليات عنف... ثم قضية سلمان رشدي...). ففيما كان ثمة تغيّر بدأ يطرأ على التغطية الاعلامية للاسلام والمسلمين في السنوات الأخيرة نتيجة جهود رسمية من جهة، وغير رسمية من جهة ثانية، هدفها تعديل فهم البريطانيين للاسلام والمسلمين، جاءت أحداث ١١ ايلول لتقطع الطريق على اي تقدم ولو طفيفًا على هذه الجبهة، ولتحيي الإرث التاريخي السالب لناحية العلاقة الصراعية القديمة بين الاسلام والمسيحية والدول الممثلة لكل من الديانتين.

وُسم الاسلام بالارهاب بعد ١١ ايلول ٢٠٠١، وروّجت لذلك آلة دعاية واعلام عملاقة هي الآلة «الصهيونية-الاميركية» التي وجدت في الاسلام عدوًا بديلًا عن العدو الشيوعي، فراح صموئيل هنتغتون

ينظّر لصراع الحضارات، وفوكوياما لنهاية التاريخ. وساعد هذه الآلة، بصورة مباشرة، غياب المرجعية الموحدة لمسلمي أوروبا والغرب عمومًا وتشرذم صفوفهم... يقول عدنان برجي، مدير المركز الوطني للدراسات (لبنان)، نقلًا عن د. زكي بدوي، عميد الكلية الاسلامية في لندن، إن أبرز المخاطر على المسلمين هو التعصب المذهبي. وخطر التعصب المذهبي أنه يؤسس لتشرذم المسلمين وتفرقهم من جهة ويدحض مقولة الآخر، والحوار مع الآخر من جهة ثانية. فإن كان المسلمون يكفّرون بعضهم بعضًا فكيف لا يكفّرون الآخرين من العلمانيين والأديان الأخرى. وإذا كان التعايش صعبًا بين ابناء المذاهب الاسلامية، فكيف يكون التعايش ممكنًا بين المسلمين وغير المسلمين!؟. هذا إضافة إلى وجود خطاب إسلامي «متطرف ومنفّر» فعلًا.

قانون مكافحة الارهاب: كانت للأشكال الجديدة التي ارتداها «الارهاب الدولي» وما رافقها من نقاش إسقاطات داخلية في المملكة المتحدة كما في سائر الدول. وكان الخطاب الاسلامي المتطرف وجد بعض الصدى لدى شبان مسلمين بريطانيين، خصوصًا منهم العاطلين عن العمل والمقيمين في مدن شمال إنكلترا. وشهد صيف ٢٠٠١ حوادث عنيفة بين مجموعات من هؤلاء وبين الشرطة أو بينهم وبين مجموعات أخرى من اليمين الانكليزي المتطرف. وأكثر جهة بريطانية استفادت من هذه الحوادث «الحزب البريطاني القومي» الذي حقق، نتيجة لهذه الحوادث، بعض الخروقات الانتخابية.

وجاء التقرير الرسمي حول هذه الحوادث، والذي صدر في كانون الاول ٢٠٠١، ليكشف عن مدى اتساع وخطورة التمييز العنصري وظاهرة عزلة بعض المجموعات في المناطق الريفية. وقد أولت الحكومة أهمية خاصة لهذا التقرير، كونه جاء في أعقاب حادثة ١١ ايلول، وكون موضوع الهجرة لا يزال يحتل منذ أواسط التسعينات (من القرن العشرين) حيّزًا مهمًا في النقاش السياسي. فسعى وزير الداخلية دافيد بلونكت، بدعم من رئيس الوزراء طوني بلير، إلى إعادة طرح موضوع «الاندماج» والدعوة إلى إيجاد حل له، خصوصًا مع ثبوت وجود بريطانيين كأعضاء في منظمة «القاعدة» في أفغانستان، إضافة إلى وجود مجموعات تقيم في بريطانيا لاجئة أو منفية، ووسائل اعلام اسلامية ناطقة بالعربية. فإلى جانب بعض الاجراءات التي اتخذتها الحكومة ضد التحريض الديني لطمأنة المسلمين البريطانيين، فإنها لجأت ايضًا، في خريف وشتاء ٢٠٠١، إلى إجراءات قانونية تتيح لها ملاحقة وقمع مختلف النشاطات السياسية المعتبرة معكّرة للأمن والاستقرار. وأبرز هذه الاجراءات قانون مكافحة الارهاب الذي صدر في كانون الاول ٢٠٠١، ويسمح باعتقال أجانب يشتبه في علاقتهم بالإرهاب لمدة غير محددة ومن دون تقديمهم للمحاكمة.

خطاب منفّر: النموذجي في مثل هذا الخطاب ما أتى على لسان شيوخ «جهاديين» يقيمون في بريطانيا، أبرزهم الشيخ أبو حمزة المصري، الشيخ عمر بكري والشيخ أبو قتادة.

الأخير الشيخ ابو قتادة، فلسطيني إسمه عمر محمود أبو عمر، اختفى عن الأنظار فور صدور قانون مكافحة الارهاب، وفي ٢٣ تشرين الاول ٢٠٠٢ اعتقلته السلطات. وكان لجأ إلى بريطانيا منذ ١٩٩٣، ودانه القضاء الاردني مرتين في قضايا إرهابية (تنظيم «الاصلاح والتحدي» و«مؤامرات تفجيرات الألفية»)، وورد إسمه في قرارات اتهام في اسبانيا والمانيا، ووضعت واشنطن إسمه ضمن لائحة أشخاص جمدت حساباتهم المصرفية للاشتباه بعلاقتهم بتنظيم القاعدة.

من حديث حازم الأمين مع الشيخين ابو حمزة المصري وعمر بكري («الحياة»، ٣١ تموز ٢٠٠٢، ص٨) انهما يحملان الجنسية البريطانية التي «هي بحسب ابو حمزة عنوان مكانه فقط أما الهوية الوحيدة فهي الاسلام. وبالنسبة إلى عمر بكري فإن بريطانيا غربة في انتظار إعلان الخلافة الاسلامية فيها».

«النفور – يتابع حازم الأمين – هو أول ما يوحي به الشيخان حين تحدثهما عن مسألة كقضية الاندماج

مثلًا. فشعورهما بأن المجتمع الذي يعيشان فيه لا يمت إلى ثقافتهما، لا بل إلى أجسامهما، بصلة، شعور كبير. أما في قضية ١١ ايلول فابو حمزة يؤكد أنه كمهندس بريطاني على يقين بأن مباني مركز التجارة العالمي فجرت من الداخل ولا دخل لتنظيم القاعدة به. وهو يستدرك فيقول إن عدم نفي القاعدة مسؤوليتها عن العملية يعود إلى أن الشباب الذين نفّذوها قد يكونون قد تدرّبوا عليها، وفي هذا ما ينفي ضمنًا افتراضه أن التفجير حصل من الداخل. أما عمر بكري فهو يلقن طلابه الآسيويين أن الطائفة الناجية الوحيدة على هذا الكوكب هي تنظيم القاعدة بزعامة الشيخ اسامة بن لادن، إضافة إلى حركة طالبان. هذا الكلام حين تسمعه في بريطانيا، الدولة التي أعلنت الحرب على القاعدة وطالبان ستستعيد حقيقة استحالة استماعه في اي مكان في العالم إلا في لندن، المدينة التي ارسلت ابناءها إلى افغانستان لقتال هولاء، ولكنها ايضًا أرسلت أبناء منها للقتال إلى جانبهم. ومن بين البريطانيين الذين قاتلوا إلى جانب طالبان مجاهدان قتلا، ينتميان إلى حركة «المهاجرون» التي يتزعمها عمر بكري».

«إسلاموفوبيا» ونحو قانون مكافحة الكراهية الدينية: كثيرًا ما اعترفت السلطات البريطانية بوجود ظاهرة «الاسلاموفوبيا» (الخوف المرضي من الاسلام والمسلمين والكراهية لهم) في صفوف فئات من البريطانيين، خصوصًا بعد ١١ ايلول ٢٠٠١. ففي حزيران ٢٠٠٤، حذر تقرير نشر في لندن من شغب وتطرف يمارسه المسلمون في بريطانيا في ظل جو مشحون تسببت به اعتداءات ١١ ايلول. وذكر التقرير، الذي أعده معهد ابحاث لندني، ان استبعاد المسلمين من الحياة العامة في بريطانيا يذكي شعورًا بعدم الانتماء في أوساط الشبان المسلمين الذين تحولوا «قنبلة موقوتة». وذكرت هيئة الاذاعة البريطانية (بي بي سي)، التي أذاعت التقرير، أن هذه الدراسة وجّهت انتقادات إلى الهيئات العامة لأنها أخفقت في معالجة ظاهرة الكراهية والخوف من الاسلام. لكن الدراسة اشادت، في الوقت نفسه، بالجهد الذي تبذله الحكومة البريطانية من أجل التخلص من التمييز والتعصب الديني، خصوصًا لجهة جهدها العاكف على تقديم مشاريع قوانين لمكافحة الكراهية الدينية من اي جهة أتت. كما واثنى التقرير على المنظمات الاسلامية في بريطانيا للتقدم الايجابي الذي حققته منذ العام ١٩٩٧.

وصدر التقرير المذكور بعد نحو أسبوع من اعتقال السلطات البريطانية الداعية الاسلامي الشيخ أبو حمزة للتحقيق معه وتسليمه للأميركيين بتهمة تورطه بأعمال إرهابية. اسمه الحقيقي مصطفى كامل مصطفى، مصري ولد في الاسكندرية. دخل بريطانيا في مطلع الثمانينات (من القرن العشرين) بهدف دراسة الهندسة المدنية. تزوج من بريطانية وحاز على الجنسية البريطانية. سافر إلى افغانستان للجهاد ضد الاحتلال السوفياتي، فأصيب في انفجار لغم تسبب ببتر يده وتشويه عينه. وعاد إلى بريطانيا حيث بدأ يخطب في جامع فينسبيري بارك شمال لندن، واجتذبت خطبه المعادية للغرب المتطرفين الاسلاميين.

ومثل قضية الشيخ ابو حمزة لجهة إثارتها أجواء مشحونة، جاءت، بعد نحو خمسة أسابيع (أي تموز ٢٠٠٤)، قضية الداعية الاسلامي الشيخ يوسف القرضاوي (مصري مقيم في قطر) الذي زار لندن بدعوة من جمعية مسلمة في بريطانيا بعدما منحته السلطات البريطانية تأشيرة دخول على عكس واشنطن التي منعته منذ العام ١٩٩٩ من دخول أراضيها بتهم إبداء ملاحظات معادية للسامية وبدعمه للعمليات الانتحارية. وشدّدت جماعات الضغط اليهودية البريطانية حملتها على زيارته والحصول على قرار قضائي لـ«طرده» ومنعه من إكمال برنامج زيارته ولكنها لم تفلح.

قضية مسلمي بريطانيا على لسان رئيس الوزراء طوني بلير (تموز ٢٠٠٤): في كلمة ألقاها أمام أعضاء لجنة الاتصال في مجلس العموم (في ٦ تموز ٢٠٠٤)، حذّر رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير من

وصم مسلمي بلاده بالتطرف والارهاب بسبب المخاوف من اعتداءات إرهابية، واعتبر أن ذلك يؤدي إلى توتر غير ضروري «يمكن أن تستغله الاحزاب العنصرية لتحقيق أهداف لا تخدم المصلحة العامة». ومما قاله بلير: «يتعين علينا إدراك أن الزعماء المسلمين يشعرون أن إلصاق تهمة الارهاب بدينهم أمر خاطئ. لذا من الضروري مراعاة حساسياتهم لجهة تفادي لوم الجالية المسلمة كلها التي يناهز عددها المليوني شخص، بسبب أعمال عنف يقوم بها أفراد». ورأى بلير أن مخاوف الارهاب التي أثارتها اعتداءات ١١ ايلول «أضفت بعدًا جديدًا» على العلاقات بين الاجناس والاعراق المختلفة في بريطانيا والعالم، «ما جعل معالجة التوتر أمرًا صعبًا، زاده تكثيف الشرطة إجراءات توقيف أفراد الجالية الآسيوية وتفتيشهم».

جاء هذا الكلام لرئيس الوزراء بعد ايام قليلة من إبداء وزارة الداخلية البريطانية قلقها من تزايد عدد الموقوفين من أبناء المهاجرين المسلمين من شبه القارة الهندية، بنسبة ٣٠٢٪ منذ إقرار قانون مكافحة الارهاب. وأظهرت إحصاءات الوزارة أن التوقيفات وعمليات التفتيش تضاعفت مرات عدة في عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ مقارنة بعام ٢٠٠١، تجسيدًا للمناخ السائد بعد هجمات ١١ ايلول ٢٠٠١، وهي شملت الأشخاص ذوي البشرة السمراء بزيادة ستة أضعاف عن ذوي البشرة البيضاء، علمًا أن نحو ٨٠٪ من عمليات التفتيش حصلت في منطقة لندن الكبرى. واعترفت الوزارة أن الخلل في هذه الاعداد «غير مقبول ويفرض اتخاذ إجراءات تجاهه».

مسلمو بريطانيا في نبذة تاريخية: وصلت الافواج الأولى من المسلمين إلى بريطانيا قبل نحو ٣٠٠ سنة، وأنها كانت مكوّنة من آسيويين ومسلمين من دول الكاريبي (بحر الأنتيل)، اي من مسلمي دول المستعمرات البريطانية، خصوصًا من شبه الجزيرة الهندية التي كانت توصف بـ«درة التاج البريطاني»، وكذلك من ماليزيا وإندونيسيا ودول اسلامية أخرى، ومن شرق افريقيا وجنوب افريقيا، ومن ايران وتركيا وقبرص. وفي مطلع القرن العشرين جاءت جالية يمنية قليلة العدد عمل معظم أفرادها في مصانع مانشستر وبيرمنغهام ومدن الساحل الشرقي، وكانت النواة الاولى للجالية العربية المسلمة هناك، فيما تميزت الهجرة العربية المتأخرة (بين الحربين العالميتين، وخصوصًا بعد الحرب العالمية الثانية) بالطابع النخبوي.

في بداية الثمانينات (من القرن العشرين) اكتسب الجيل الثاني (الأبناء) الجنسية البريطانية، وبدأ نوع من علاقة بين الشرق (بلدان أصل المهاجرين) وبين المسلمين البريطانيين، اساسها تقديم الدعم المالي لهم لبناء المساجد والمدارس والمراكز الدينية. فاستفاد المسلمون البريطانيون، كمواطنين، من حقوق غير متوافرة في بلدانهم الاصلية (حقوق الانسان الاساسية، الحق في التعبير والاحتجاج والتنظيم وما إليها... إضافة إلى فرص التعليم... ووجود الضمانات الاجتماعية...) وعملوا على تنظيم أنفسهم حول مرجعيات مدنية ودينية اسلامية وفي إطار مؤسسات اسلامية، فنشط تعليم اللغة العربية والأوردية والبنغالية والبنجابية... وأصبح الاسلام الديانة الثانية في بريطانيا بعد المسيحية.



في المجموعة الجغراسية: أوروبا اللاتينية

فرنسا، اسبانيا، ايطاليا، البرتغال، الفاتيكان، موناكو، أندورا، سان مارينو.

الفاتيكان: دولة الكرسي الرسولي البابوي (أعلى مرجعية دينية كاثوليكية في العالم).

موناكو: إمارة، جميع سكانها (نحو ٣٤ ألف نسمة) كاثوليك.

أندورا: إمارة، جميع سكانها (نحو ٦٩ ألف نسمة) كاثوليك.

سان مارينو: جميع سكانها (نحو ٢٧ ألف نسمة) كاثوليك.

في البرتغال: نحو ٣٠ ألف مسلم من إجمالي السكان البالغ تعدادهم نحو ١٠,٥ مليون نسمة، أكثريتهم الساحقة كاثوليك، وبينهم نحو ٧٠٠ ألف يهودي.

كانت البرتغال دولة استعمارية، وجميع مسلميها تقريبًا أتوا إليها من مستعمراتها السابقة: من موزمبيق وغينيا-بيساو في أفريقيا، من ماكاو في الصين، من جزيرة غوا في الهند، وتيمور في أندونيسيا. وبعدهم هاجر إليها مسلمون من الدول العربية: المغرب، الجزائر ومصر.

ذكر موقع «الشبكة الاسلامية» (وكالة الأنباء الاسلامية)، تاريخ ٢٠ آذار ٢٠٠٢، أن أول جمعية إسلامية رسمية في البرتغال الحديثة تأسست في ليشبونة العام ١٩٦٨ باسم «الجماعة الاسلامية لليشبونة» التي استأجر أفرادها شقة وجعلوها مقرًا للجماعة ومكانًا لأداء الصلاة. ومع تزايد عدد المسلمين، منحت بلدية ليشبونة المسلمين ارضًا لبناء مسجد ومركز إسلامي (١٩٧٧). وفي البرتغال حاليًا مسجدان جامعان و١٧ مصلى معظمها في ليشبونة ما عدا أربعة منها: في مدينة كويمبرا في الوسط، وفيلادوكونده في الشمال، وأيفورا وبورتو (أقدم مدن البرتغال) في الجنوب.

وفي ليشبونة مدرسة «دار العلوم الاسلامية»، تأسست عام ١٩٩٥، كما تنتشر في المساجد والمصليات حلقات تحفيظ القرآن الكريم، إضافة إلى وجود فصول لتعليم اللغة العربية والعلوم الاسلامية. ويصدر المسلمون في البرتغال عددًا من الدوريات باللغة البرتغالية والعربية.

في نبذة تاريخية، أن المسلمين فتحوا البرتغال (والأندلس) على يد القائد المسلم موسى بن نصير، وأكمله إبنه عبد العزيز من بعده. لكن المسلمين، بعد أن أتموا فتح البرتغال هجروا المناطق الجبلية الباردة في الشمال وانحدروا إلى الجنوب حيث الدفء والاراضي الخصبة. فكانت المناطق الشمالية هي أولى المناطق التي لجأ إليها المسيحيون واتخذوها مركزًا يغيرون منها على المسلمين. واستمرت الحرب سجالاً بين المسلمين والمسيحيين إلى أن سقطت ليشبونة بيد ألفونسو هنريك الذي أعلن نفسه ملكًا على البرتغال (١١٤٧)، ولم يسقط جنوب البرتغال، ومركزه مدينة شلب، نهائيًا إلا في العام ١٤٢٩. وقد ذكر بعض المؤرخين ان سكان مدن وقرى البرتغال من غير المسلمين كانوا يتحدثون العربية، حيث ذكر الإدريسي عن شلب أن سكانها وسكان قراها يتكلمون باللغة العربية. وقد نبغ من العرب والمسلمين سكان البرتغال في تلك الفترة عدد كبير في مختلف العلوم والآداب، ذكرتهم كتب الترجمة والسير، ومن أشهرهم إبن بسّام الشنتويني (توفي



أوروبا: أوروبا اللاتينية

فرنسا، اسبانيا، ايطاليا، البرتغال، الفاتيكان، موناكو، أندورا، سان مارينو

باريس
فرنسا
أندورا
أندورا لا فياي
موناكو
موناكو
سان مارينو
سان مارينو
روما
ايطاليا
مدريد
البرتغال
اسبانيا
لشبونة

١١٤٧)، وأبو الوليد الباجي، وابن عمار الشاعر، وأبو القاسم أحمد بن قسي، والمؤرخ المعروف أبو بكر بن محمد بن إدريس الفارابي العالوسي صاحب كتاب «الدرة المكنونة في أخبار ليشبونة».

في اسبانيا

التعداد: أعداد المسلمين في اسبانيا غير مؤكد لغياب الاحصاء الرسمي. لكن «الاتحاد الاسباني للجماعات المسلمة» يقدّر عددهم في ما بين ٦٠٠ إلى ٧٠٠ ألف مسلم (من مجموع السكان البالغ نحو ٤٠ مليون نسمة، غالبيتهم الساحقة كاثوليك)، منهم نحو ٢٠٠ ألف مسلم ولدوا وهم يحملون الجنسية الاسبانية أو لأبوين مسلمين، يتمركزون في المدن الكبرى مثل مدريد وبرشلونة وفالنسيا، إضافة إلى مدينتي سبتة ومليلة المتنازع عليهما مع المغرب، فيما يقدر عدد الذين اعتنقوا الاسلام خلال السنوات العشرين الأخيرة بنحو ٣٠ ألفًا. ومن المعروف أن أعداد المسلمين في اسبانيا تزايدت بشكل كبير في السنوات الأخيرة، خصوصًا بعد أن نشطت الهجرة من شمال افريقيا (المغرب والجزائر) لتعبر إلى أوروبا من خلال مضيق جبل طارق.

وعن المساجد، يقول الدكتور صالح بن محمد السنيدي، مدير المركز الاسلامي في مدريد، إن هناك من يقدر عدد المساجد التي يتوافد عليها المسلمون المقيمون في اسبانيا بنحو ٣٠٠ مسجد ومصلّى، منها ثلاثة مساجد في العاصمة مدريد، أكبرها حجمًا وأهمها من ناحية النشاط الديني والثقافي والاجتماعي المركز الثقافي الاسلامي في مدريد الذي تبرع الملك فهد بن عبد العزيز (المملكة العربية السعودية) ببنائه على أرض قدمتها بلدية مدريد مجانًا هدية للجالية الاسلامية، ويتبع إداريًا «رابطة العالم الاسلامي»، وكان الامير سلمان بن عبد العزيز قد افتتح المركز برفقة الملك خوان كارلوس الأول ملك اسبانيا يوم ٢١ ايلول ١٩٩٢، في حفل اعتبرته الجالية المسلمة في اسبانيا بداية لنشاط اسلامي حقيقي ودعمًا لوجودهم في هذا البلد.

والمركز في مدريد هو من أكبر المراكز الاسلامية في أوروبا، ويضم إضافة إلى مسجده، مدرسة يدرس بها أبناء المسلمين طبقًا للمناهج السعودية وتتسع لنحو ٢٥٠ تلميذًا، ومكتبة تضم أمهات الكتب ويزيد عددها حاليًا عن ثلاثين ألف كتاب، وقاعة المؤتمرات وسواها... (الشبكة الاسلامية، مدريد-وكالات، ١ تموز ٢٠٠٣).

وضع المسلمين منذ موت فرانكو: مع تحول اسبانيا (قبيل وفاة الجنرال فرانكو وبعيده) إلى النظام التعددي الديمقراطي، وإلى دولة علمانية لا دينية طبقًا لدستور العام ١٩٧٨، بدأت السلطات تتخذ خطوات حثيثة نحو تحرير الحياة المدنية من سيطرة الكنيسة الكاثوليكية، وبدأت بالاعتراف بحرية ممارسة شعائر الديانات الأخرى، وتمّ رفع الاشارة إلى ديانة المواطن الاسباني في الاوراق الرسمية. بذلك، بدأ تنظيم الديانات غير الكاثوليكية في إطار قوانين تسمح بإقامة أماكن العبادة لتلك الديانات المعترف بها، ومنها الدين الاسلامي، فانتشرت المساجد واصبحت تربو على ٣٠٠ مسجد، بعضها يمتد نشاطه إلى أبعد من مجرد إقامة الصلاة وإقامة الاحتفالات الدينية الموسمية، وتحولت إلى مراكز ثقافية اسلامية حقيقية.

بهذا اصبح وضع المسلمين في اسبانيا مشابهًا مشكلات وقضايا ومطالب... لأوضاعهم في مختلف البلدان الاوروبية: عدد من المشاكل في التعامل اليومي، خصوصًا في ظل انعكاس الأحداث التي تمر بها الدول الاسلامية، ومختلف الاحداث في العالم ذات الصلة بالمسلمين والاسلام... ويبذل المركز الثقافي الاسلامي في اسبانيا (كما المراكز الثقافية الاسلامية في الدول الاوروبية عمومًا) محاولات تصحيح المفاهيم الخاطئة عن الاسلام، وفتح الحوارات... وصولاً إلى تقديم المطالب.

لماذا القول «أصبح وضع المسلمين في إسبانيا...؟».

لأن أسبانيا، على عكس فرنسا أو بريطانيا أو ألمانيا، ظلت إلى عقود ليست بعيدة (أي إلى أواخر عهد فرانكو) دولة كاثوليكية، وكانت مستمرة دولة

كاثوليكية منذ أن استردّ الاسبان والاوروبيون الكاثوليك غرناطة قبل خمسة قرون من أيدي المسلمين وقيام دولة اسبانيا الموحدة تحت التاج الملكي الكاثوليكي، لا تعترف بأي دين آخر غير الكاثوليكية، حتى الكنائس المسيحية الأخرى من أرثوذكسية وبروتستانتية وغيرهما من الطوائف المسيحية، إضافة إلى الديانتين الأخرين الاسلام واليهودية اللتين لم يكن يعترف بهما، بل أن أفرادهما كانوا يعتبرون في حكم «الملحدين» طبقًا لقوانين اسبانيا الكاثوليكية، وكان القانون يعاقب على ممارسة الطقوس الدينية طبقًا لتلك الأديان سرًا، أو في أحيان كثيرة تحت رقابة حكومية متشددة.

نبذة تاريخية: مع تحول اسبانيا، منذ أواخر ايام الجنرال فرانكو، وطبقًا لدستور ١٩٧٨، إلى دولة علمانية، بدأ المراقب يلاحظ الاهتمام الكبير الذي يبديه الاسبان بالكشف عن التراث العربي والاسلامي والإقبال على تدريسه ونشر الأبحاث والمجلات والكتب عنه. ومن دوافع هذا الاهتمام، إضافة إلى الدوافع التاريخية والعلمية، زوال رواسب التعصب العرقي والديني الذي صاحب فترات طويلة إبان الحكم العربي الاسلامي في الأندلس وبلغ ذروته في القرن الخامس عشر. ولا ريب في أن البعد الزمني قد أثر في توضيح الرؤيا لذلك الماضي الحضاري المشترك. فأخذ الاسبان يعترفون بالآثار والبصمات العربية الاسلامية المترسخة في تقاليدهم، ولغتهم، وفنونهم بكثير من الموضوعية، واحيانًا بالاعتزاز. فإن من يزور المكتبات الاسبانية في سائر أنحاء اسبانيا يدهش لوفرة الكتب المنشورة المخصصة لتأريخ الحضارة العربية الاسلامية فيها، فهي تشمل سائر العلوم والفنون بأقلام مؤرخين معاصرين واساتذة جامعيين، وكتّاب وموسيقيين وشعراء. وعلى سبيل المثال، أحاط هنري فيرنه، في كتاب وضعه في أواسط الثمانينات (من القرن العشرين)، بكل ما قدمه العرب المسلمون من خدمات جلّى للغرب إبان وجودهم الطويل في الأندلس. فتحدث عن تفوقهم في العلوم كالفلك والطب والجغرافيا والجبر والري والزراعة والفلسفة، وفي الفنون كالهندسة والزخرفة والشعر والموسيقى والأدب، ما حدا به إلى القول بأن غزوهم لاسبانيا «كان غزوًا ثقافيًا وفنيًا مذهلًا بسرعته واتساعه»، وأنه ما يزال يدهش المؤرخين، إذ لم يسبق له مثيل في التاريخ. وفي كتاب اللغوي المعاصر، رافائيل لابيسا، المنشور عام ١٩٦٢، بعنوان «تاريخ اللغة الاسبانية»، جاء: «تأتي أهمية العنصر العربي في اللغة الاسبانية، بالدرجة الثانية بعد العنصر اللاتيني، ويوجد في لغتنا اليوم ما ينوف على اربعة آلاف كلمة عربية، ما عدا التعابير الدارجة على ألسنة الأندلسيين المأخوذة منها، فقد تبناها الناس وتوارثوها جيلًا بعد جيل، بدافع تفاعل حضارة العرب في ارضهم قديمًا، وتأثرهم بأسلوب حياتهم وتفكيرهم إلى جانب تأثرهم بلغتهم».

وما يمكن إجماله، اختصارًا، من مباحث مؤرخين ومستشرقين، مثل البروفسور دينكن، ادوار سعيد، روجيه غارودي، وخصوصًا ديورانت في «قصة الحضارة»، ان حياة العرب المسلمين في الاندلس امتدت بين الأعوام ٧١١ و١٤٩٢، أي ما يقارب ثمانية قرون، أي في عصر كانت تعيش فيه أوروبا والغرب عمومًا فترة سبات حضاري وظلام فكري. واستطاع الاسلام، بعد فترة محدودة من دخوله أوروبا عبر البوابة الأندلسية أن ينقلها إلى عالم آخر بفعل التحدي الذي خلقه الوجود العربي الاسلامي على هذه الارض من جهة، وبسبب التقدم والوعي والازدهار والمدنية التي حملها معهم العرب المسلمون من جهة ثانية. فكانت الأندلس النافذة التي أطل منها الانسان الاوروبي على الشرق والاسلام وإنجازاتهما الحضارية التي كان الغرب لا يزال على مسافة بعيدة عنها.

يكاد المؤرخون، مسيحيون غربيون ومسلمون شرقيون يجمعون، في الحقيقة، على الفارق الشاسع الذي تبدّى وأيدّته الوقائع التاريخية، بين معاملة المسلمين الحكام للمسيحيين المحكومين في الأندلس، وبين معاملة المسيحيين الذين استرجعوا السيطرة على الاندلس للمسلمين الذين هزموا في أواخر القرن الخامس عشر. فقياسًا على ما فعله المسيحيون

الاوروبيون (خصوصًا من خلال محاكم التفتيش الكنسية) بالمسلمين المهزومين وما أنزلوه بهم من ضروب التعسف والعنف، تبدو معاملة المسلمين لهم، منذ أن فتح هؤلاء البلاد وطيلة قرون سيطرتهم عليها، على غاية من التسامح. ومن بين وفرة وغزارة ما قاله المؤرخون في الصدد هذا، هذه العبارات التي كتبها ديورانت في «قصة الحضارة»:

«وعامل الفاتحون أهل البلاد معاملة ليّنة طيبة، ولم يصادروا إلا أراضي الذين قاوموهم بالقوة، ولم يفرضوا على الأهالي من الضرائب أكثر مما كان يفرضها عليهم ملوك القوط الغربيون وأطلقوا لهم من الحرية الدينية ما لم تتمتع به اسبانيا إلا في أوقات قليلة نادرة (...) وفي وسعنا أن نحكم على ما كان للدين الاسلامي من جاذبية للمسيحيين من رسالة العام ١٣١١ التي تقدر عدد سكان غرناطة المسلمين في ذلك الوقت بمائتي ألف، كلهم، ما عدا ٥٠٠ منهم، من أبناء المسيحيين الذين اعتنقوا الاسلام، وكثيرًا ما كان المسيحيون يفضلون حكم المسلمين على حكم المسيحيين».

وإن كانت مرحلة سقوط الاندلس جاءت تالية للحروب الصليبية إلا أن العام ١٤٩٢ يمثل بداية العصر الجديد للغرب الذي تزامن فيه سقوط غرناطة مع اكتشاف كريستوف كولومبوس لأميركا، واكتشاف البحّارة من شبه الجزيرة الإيبيرية (اسبانيا والبرتغال) لرأس الرجاء الصالح، الذي فتح طريقًا جديدًا للشرق الاسلامي وللهند. فأصبح العام ١٤٩٢ بداية عهد جديد تشكل فيه النظام الاستعماري الجديد للتسلط الاوروبي على العالم (بعد ٥٠٠ سنة، اي في ١٩٩١-١٩٩٢، بدأ عصر نظام عالمي جديد و«التسلط الاميركي على العالم»).

«الأندلس» ومسلمو اسبانيا من منظور أميركي «يحذّر» من الارهاب: بين ليلة وضحاها انقلب موقف اسبانيا، من حليف للولايات المتحدة ومشارك لها في الحرب على العراق مع الحزب اليميني الحاكم برئاسة رئيس الوزراء خوسيه ماريو أزنار، إلى معارض لها يدين حربها على العراق ويقرّر سحب الجيش الاسباني من العراق مع اليسار الفائز في الانتخابات العامة وزعيمه رئيس الوزراء الجديد خوسيه لويس رودريغز زاباتيرو. وأكثر ما لفت في انتصار اليسار أنه جاء (مطلع ربيع ٢٠٠٤) بعد ايام قليلة من تنفيذ عملية إرهابية في قطار نقل للركاب أودى بحياة المئات من الإسبان.

العملية الارهابية، التي أعلن أن «متطرفين اسلاميين» قد نفذوها «بهدف تغيير الحكومة وإخراج القوات الاسبانية من العراق»، وفوز اليسار ومسارعته إلى إعلان معارضته للولايات المتحدة وقراره سحب الجيش الاسباني من العراق... كلها أمور أعادت طرح «الأندلس» وجذور الاسلام العميقة في تاريخ اسبانيا وصولًا بها إلى مسلمي وإسلام اليوم في اسبانيا. والطارحون فئات، فئة غلّبت الايجابيات في العلاقة، وفئة أخرى غلّبت السلبيات (أميركية-صهيونية) لتصل، في ما أوردته من نبذات تاريخية، إلى مسلمي وإسلام اليوم في اسبانيا، فتحذّر من «الارهابيين» منهم الذين «نجحوا في تحقيق ما عجز عنه الاتحاد السوفياتي: فصل أوروبا عن أميركا». وفي ما يلي نموذج عن نظرة الفئة الأخيرة (صحيفة «لوس أنجليس تايمز»، نقلًا عن جريدة «البلد»، ١٦ نيسان ٢٠٠٤):

«لاسبانيا روابط وثيقة مع الاسلام أكثر من أي بلد أوروبي آخر. وقد حكم المسلمون الأندلس لـ٧٠٠ عام من القرن الثامن إلى الخامس عشر، وغيّروا كثيرًا من حياتها الثقافية، لكنهم خسروا نفوذهم السياسي بالتدريج وبدأ تراجعهم في القرن الثالث عشر، وقد ترك آخر ملك مسلم الاندلس في ١٤٩٢، فكانت غرناطة آخر مدينة سقطت وخسرها المسلمون، وهو العام نفسه الذي وصل فيه كريستوفر كولومبوس إلى أميركا. ورغم أن مئات المسلمين استمروا في العيش في اسبانيا حتى تمّ طردهم في القرن السابع عشر، إلا أن الاسبان ظنوا حينها أن هذا سيكون آخر عهدهم بالاسلام. وقد تصدعت القصور التي بناها المسلمون بعد ذلك وأصبحت مدن أشباح.

«إن اهتمام اسبانيا بماضي الاسلام استفاق في القرن التاسع عشر من خلال باحث اميركي هو واشنطن

أيرفينغ الذي لاقت كتبه رواجًا في الولايات المتحدة. إن زيارته التي قام بها إلى اسبانيا في ١٨١٥ جعلته يبقى في أوروبا ١٧ سنة نشر خلالها كتابه «تاريخ غرناطة» في ١٨٢٩ و«الحمراء» في ١٨٣٢ الذي يتعلق بأساطير اسبانيا الاندلس. وحين زار ايرفينغ قصر الحمراء في غرناطة لم يكن إلا قصر أشباح، لكن إثارته للماضي الرومانسي للمكان لاقت رواجًا لدى الرأي العام ودفعت السلطات الاسبانية إلى العمل على الحفاظ على هذا التراث. وبدأ المثقفون والفنانون والكتاب الاسبان يحاولون استعادة هذا التراث الاسلامي ووضعوه في إطار مثالي. وقد انتجت المدرسة الادبية الرومنطقية في اسبانيا مسرحيات وروايات نقلت صورة جميلة عن ماض مجيد لم يكن. وصوّرت ان المسلمين والمسيحيين عاشوا كأخوة رغم أن حياتهم سوية تخللتها حروب. وقد صوّر المؤرخون اسبانيا في تلك الحقبة بأنها تقاطع للحضارات ومثال لتعايش المسيحيين والمسلمين عبر التاريخ. لكن هذه ليست صورة دقيقة، إذ إن الاسبان ما زالوا يصورون حتى الآن في أعيادهم الفولكلورية المعارك التي كانت تنشب بين المسلمين والمسيحيين.

««كما أن هناك جانبًا سلبيًا لإعادة إحياء هذا التاريخ. انه يظهر أن الاسبان قهروا المسلمين، وحين بدأ الأسبان يبحثون عن بلاد يستعمرونها كانت افريقيا الشمالية هي الأقرب إليهم. وقد احتلت اسبانيا مدنًا ساحلية في المغرب مرات عدة وشنّت حملات عسكرية هناك لتوحي لشعبها انها تتمتع بعظمة امبراطورية، وقد انخرطت اسبانيا في القرن التاسع عشر في حملات كثيرة لمدة نصف قرن في المغرب العربي، لكنها أوقفتها بعد إبادة إحدى حملاتها على يد قبائل مسلّحة في العام ١٩٢١ (المقصود إبان ثورة الأمير الخطابي في المغرب). لذلك فإن المغرب لا تحمل ذكريات عذبة عن اسبانيا، وهو ما يسهل اختيار مدريد كهدف للارهاب.

«إن العدد الكبير للمهاجرين المسلمين في اسبانيا يجعل هذا البلد ضعيفًا أمام أي تهديد إرهابي. فهذا البلد الذي يبلغ عدد سكانه ٤٠ مليون نسمة لديه ٨٠٠ ألف مهاجر من أصول مغاربية، وإن أضيف عدد المهاجرين غير الشرعيين لزاد الرقم كثيرًا. كما أن معدّل الإنجاب لدى المهاجرين المغاربة هو ضعف المعدل لدى الاسبان، ويعمل الكثير من المهاجرين في وظائف ذات دخل منخفض أو يقومون بأعمال موقتة في قطاع البناء وغيره.

«أما في ما يتعلق بالقضايا الأمنية، فإن معدّل الجريمة عال في مجتمع المهاجرين وغالبًا ما يحظى باهتمام وسائل الاعلام. وقد أثار كتاب وضعه أحد أئمة المساجد لغطًا كبيرًا لإدراجه نصائح عن كيفية ضرب الزوجة من دون ترك آثار. ولعل وزيرة خارجية الولايات المتحدة السابقة مادلين أولبرايت كانت على حق حين قالت أن أسامة بن لادن نجح في تحقيق ما عجز عنه الاتحاد السوفياتي طيلة ٤٠ سنة، ألا وهو فصل أوروبا عن أميركا.

«تجدر الإشارة إلى أن اليسار الاسباني معاد لأميركا منذ وقت طويل وأن وصول خوسيه لويس رودريغز زاباتيرو إلى السلطة يعني أن تغييرات كبيرة ستحصل في السياسة الاسبانية. وسيعمل زاباتيرو على إحداث تقارب مع الدول العربية، إذ يقول إن الحرب ضد العراق سببت تباعدًا بينها وبين العرب. ويتهم زاباتيرو الرئيس الاميركي جورج بوش بالكذب حول أسلحة الدمار الشامل ما ينذر بتباعد بين اسبانيا وأميركا. إن مأساة مدريد (المقصود عملية مدريد الارهابية، ربيع ٢٠٠٤) ستكون لها مضاعفات كثيرة، تمامًا مثل ما حصل إبان أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١».

في ايطاليا

تعداد ووضع حالي: التقديرات (دائمًا في غياب الاحصاءات الرسمية) تشير إلى وجود نحو ٢٥٠ ألف مسلم من إجمالي عدد السكان البالغ نحو ٥٨ مليونًا، ٩٩٪ منهم كاثوليك. وتبدو نسبة مسلمي ايطاليا متواضعة بالمقارنة مع العديد من دول الاتحاد الاوروبي، الأمر الذي يُعزى إلى تفضيل المهاجرين المسلمين لدول أوروبية أخرى متقدمة على ايطاليا في مستوى الرفاهية وفرص العمل ومعدلات الدخل، كما أن التجربة

الاستعمارية الايطالية كانت محدودة بالمقارنة مع نظيراتها الاوروبية الأخرى. كما ما يجدر ذكره أن السلطات الايطالية لم تعترف بعد بالدين الاسلامي، وهذا أمر يشكل قضية كبرى تشغل اهتمام اتحاد الهيئات والجاليات المسلمة في ايطاليا منذ تأسيسه، وكان الاتحاد قد تقدم بطلب رسمي لهذا الغرض في العام ١٩٩٠ مع مسودّة مقترحة لهذا الاعتراف وبنوده، ثم قام المركز الاسلامي في روما من جانبه بخطوة مماثلة في العام ١٩٩٢. وفي العام ١٩٩٩، جرى تشكيل إطار تمثيلي شامل للاقلية المسلمة هو «المجلس الاسلامي الايطالي».

وتضم ايطاليا حاليًا نحو ٤٠٠ مسجد ومركز ومصلّى تقام فيها الشعائر الاسلامية والصلوات الجامعة، وإن كان عدد المساجد البارزة والتي تتضمن المواصفات الشاملة لدور العبادة الاسلامية لا يتجاوز في حقيقة الأمر عدد أصابع اليد الواحدة، لكن افتتاح المركز الاسلامي في روما جاء بمثابة خطوة رمزية مهمة على صعيد تعزيز مسيرة الانفتاح المتبادل بين الحياة العامة الايطالية والاسلام. وكان الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود قد دعا إلى تأسيس المركز المذكور في العام ١٩٧٣، لكن الفكرة استغرقت عقدين من الزمن حتى رأت النور. ويشرف على أعمال المركز منذ افتتاحه سفراء الدول العربية والاسلامية. وإلى جانب هذا النمو المؤسسي في صفوف مسلمي ايطاليا فإن رابطة العالم الاسلامي بادرت من جانبها إلى افتتاح فرع لها في روما.

نشأ الوجود الاسلامي الحديث في ايطاليا منذ بداية القرن العشرين، وخصوصًا في سياق أفواج الهجرة المسلمة التي عرفتها العقود الأخيرة وكان الطلبة عمودها الفقري (من المشرق العربي: لبنان، سورية، الاردن وفلسطين). ثم في بداية الثمانينات (من القرن العشرين) وفي منتصفها بدأت الهجرة تختلف من طلاب إلى عمال ومن المشرق العربي إلى المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)، والآن الجالية الأكثر عددًا في ايطاليا من المسلمين هي الجالية المغربية.

نبذة تاريخية: إن شيئًا من «أندلس» عرفته جزيرة صقلية الايطالية. فهذه الجزيرة (مساحتها ٢٥٧٠٨ كلم٢، وعدد سكانها اليوم نحو ٧ ملايين نسمة) بدأ العرب المسلمون بفتحها في عهد ثالث أمراء الأغالبة بافريقيا زيادة الله الاول بحملة قامت من سوسة في صيف ٧٢٧ بقيادة قاضي القيروان الشهير أسد بن الفرات. وسرعان ما استولى العرب المسلمون على معظم الجزيرة واتخذوا بلرم (بالرمو) – بدلًا من سرقوسة – على الساحل الشمالي للجزيرة عاصمة لهم سنة ٨٣١. وظلت بلرم حاضرة صقلية العربية إلى أن سقطت المدينة في أيدي النورمان من جنوب ايطاليا في سنة ١٠٧٢، أي انها بقيت حاضرة عربية نحو قرنين ونصف القرن من الزمن.

في القرن العاشر (والعهد عهد الفاطميين) بلغت صقلية أوجها الحضاري، فكانت بلرم تضاهي قرطبة الأموية (في الأندلس) بعد أن كانت في العهود السابقة ميناءً صغيرًا ذا أهمية ثانوية. وبعد نصف قرن من اتخاذ العرب بلرم حاضرة لهم في صقلية، زارها الراهب تيودوسيوس من سرقوسة، فقال إن بلرم «مدينة شهيرة كثيرة السكان من أصليين وأجانب، وهي تبدو وكأن كافة المسلمين قد تدفقوا لاستيطانها. فمن الشرق إلى الغرب، ومن الشمال إلى البحر، لم تعد المدينة تتسع للوافدين الجدد، ولذلك فإنهم أخذوا في تشييد منازلهم خارج الأسوار، فظهرت قرب المدينة مدن عدة لا تقل عن بلرم رخاء، وهي ايضًا أرباض مسوّرة». وبعد الراهب تيودوسيوس زار بلرم كثير من المؤرخين والرحّالة. فوصفوا ودوّنوا ما شاهدوا من عمران وازدهار في المدينة.

في منتصف القرن الحادي عشر، مرّت صقلية بفترة من الفتن والمنازعات الداخلية أشبه ما يكون بفترة الملوك الطوائف المتزامنة معها في الأندلس، مما جعلها تقع في أيدي المغيرين النورمان من جنوب ايطاليا الذين توصلوا إلى دخول العاصمة بلرم في العام ١٠٧٢ وتحويل مسجدها إلى كنيسة، وهي اليوم كاتدرائية بالرمو (بلرم).

أول ملك نورماني على صقلية كان قائد معركة دخولها راجار الثاني. ومن المعروف في تاريخ العلوم عند

العرب والمسلمين أن الجغرافي الشهير الادريسي أعدّ صورة للارض في دائرة من الفضة مبينًا فيها الاقاليم السبعة، وقدّمها للملك راجار الثاني. والمعروف كذلك عن الشريف الادريسي أن لكتبه ونظرياته الجغرافية، خصوصًا لجهة كروية الارض، تأثيرًا كبيرًا على الجغرافيين الغربيين في عصره وبعده. وقد رعا راجار الثاني نهضة ثقافية وعلمية، خصوصًا في حقل الطب، في صقلية، وكان أطباؤه والذين اعتمد عليهم في تدريس الطب من العرب. وفي رسم للملك النورماني وليم الثاني وهو على فراش الموت (١١٨٩) يُرى الملك وقد حفّ به طبيب ومنجّم يضعان عمامتين على رأسيهما ويرتديان ملابس عربية. وإضافة إلى الجغرافيا والطب، هكذا الرياضيات والترجمة والفلك والتنجيم وعلم المناظر (optic) والفلسفة والمنطق والتاريخ الطبيعي، كلها ترك العرب فيها أثرًا مميزًا كان في جملة أسباب وأسس النهضة الغربية (كما في الأندلس وبصورة متزامنة تقريبًا).

في فرنسا

التعداد: في إحصاء ١٩٨٧، وصل عدد المسلمين في فرنسا إلى ٣ ملايين و١٠ آلاف، منهم مليون فرنسي من أصل مغربي و٩٠٠ ألف جزائري، و٢٠٠ ألف تونسي، و٢٠٠ ألف تركي، و١٠٠ ألف مسلم فرنسي من اصل أوروبي، و١٠٠ ألف افريقي، و٦٠ ألف ايراني، و٥٠ ألفًا من بلدان أخرى.

وأعطى إحصاء ١٩٩٥، الرقم ٤ ملايين لعدد المسلمين في فرنسا.

في ١٩٦٥، كان هناك ٤ مساجد في فرنسا، في ١٩٧٥ أصبح العدد ٦٨ مسجدًا، وفي ١٩٨٠ ارتفع العدد إلى ٢٧٤، وفي ١٩٨٥ إلى ٩٢٢، وفي ١٩٩٢ أصبح ١٠٠٨ مساجد، منها ٨ مساجد يتسع كل منها لأكثر من ألف مصلّ. في باريس (حتى ١٩٩٢) ٢٣ مسجدًا، اشهرها «مسجد باريس الكبير» الذي بني بين ١٩٢٢ و١٩٢٦ ودشّنه الرئيس دوميرغ Doumergue وسلطان مراكش مولاي يوسف، ويتبع هذا المسجد المعهد الاسلامي الذي بني أساسًا إحياء لذكرى مسلمي اراضي ما وراء البحار الذين استشهدوا وهم يقاتلون في صفوف الجيش الفرنسي في الحرب العالمية الاولى. وآخر مسجد (حتى أواسط تسعينات القرن العشرين) ارتفع في فرنسا هو مسجد ليون الذي دُشّن في ٢٣ ايلول ١٩٩٤، وكان العاهل السعودي الملك فهد قد تبرع بـ٢٠ مليون فرنك لبنائه (٧٠٪ من إجمالي كلفته).

ما هو العدد الاجمالي الحالي (٢٠٠٤) لمسلمي فرنسا)؟

على الرغم من أن طبيعة الدولة العلمانية لا تأخذ في اعتبارها قضية الانتماء الديني للسكان، إلا أن سريان فكرة (وطرحها بقوة في الاوساط الفرنسية) ان الإسلام خطر على العلمانية التي تؤمن بها الغالبية الساحقة من الفرنسيين لشدة ارتباط المسلمين بدينهم، أخذت مراكز الابحاث الفرنسية تولي أهمية لإحصاء المسلمين. فالمعهد الوطني قد اشار، في أواسط ٢٠٠٤، إلى أن التعداد الرسمي للمهاجرين المسلمين من أصول مغاربية (المغرب العربي الكبير) وتركية ودول افريقية وآسيوية مسلمة بلغ ٥,٨ ملايين نسمة من إجمالي السكان البالغ نحو ٦٠ مليون نسمة؛ وأن هناك نحو مليونين من المولودين في فرنسا أغلبهم ممن يسمون بالمصطلح الجزائري «الحركيين»، أي أبناء المتعاونين مع فرنسا من الجزائريين خلال الاحتلال الفرنسي للجزائر. وأما البقية، وهم اربعة ملايين، فهم مهاجرون جاءوا من بلدان اسلامية وعربية متعددة.

بهذا يمثل المسلمون الديانة الثانية بعد المسيحية الكاثوليكية. فهم يسبقون البروتستانتيين البالغين نحو ٨٠٠ ألف، واليهود ٧٠٠ ألف، والبوذيين ٤٠٠ ألف. وما يزيد من أهمية المسلمين الفرنسيين أنهم يمثلون في أوروبا القوة الديمغرافية الاولى مقارنة بمسلمي المانيا ومسلمي بريطانيا ومسلمي اسبانيا وهولندا وبلجيكا. فإنهم يمتلكون في فرنسا قوة تصويتية تبلغ ١,٨ مليون صوت. وتشير توقعات ودراسات إلى أن عدد المسلمين في فرنسا سيتضاعف ثلاث مرات بحلول العام ٢٠٢٠ ليزيد عددهم عن ٢٠ مليون نسمة، بسبب نسبة الخصوبة ومعدل المواليد واستمرار تدفق المهاجرين

المسلمين إلى فرنسا، ودخول بعض الفرنسيين في الاسلام (أبرزهم: موريس بيجار، الكاتب ميشال كودكييفيتش، ألفونس إتيان ديني وهو رسام ومستشرق اتخذ له إسم نصر الدين، الفيلسوف ميشال فوكو، روجيه غارودي، إيفيت لابروس زوجة آغا خان...)

لكن هذا الوزن الديمغرافي لمسلمي فرنسا لا يوازيه وزن سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي. فهم لا يزالون على هامش الحياة السياسية والقرار السياسي. ولذلك اسباب، أبرزها أنهم منقسمون مذهبيًا وعرقيًا بحيث أنهم لا يمثلون، ويبدو أنهم لا يمكنهم أن يمثلوا كتلة متجانسة من شأنها أن تحدد خيارًا انتخابيًا على سبيل المثال.

نبذة تاريخية: تعود بدايات التواجد العربي- الاسلامي على الاراضي الفرنسية إلى العام ٧١٦، عندما اجتازت أول مجموعة من الجنود المسلمين جبال البيرينه مخترقة الحدود الفرنسية الاسبانية واحتلت مدينة ناربون Narbonne ومدن وقلاع الكاركاسون Carcassonne، وتم تحويل كاتدرائية ناربون إلى مسجد (هدّم في ما بعد). وفي العام ٧٢١، توغلت القوات الاسلامية بقيادة السمح بن مالك إلى مشارف مدينة تولوز Toulouse الفرنسية، وهزمت القوات الفرنسية المدافعة عنها بقيادة الكونت أود الفرنسي. وتابعت القوات الاسلامية زحفها، فوصلت في سنة ٧٢٦ إلى مدينة ليون في وسط فرنسا، وفي سنة ٧٣١ بلغ التقدم الاسلامي اقصاه باحتلال مدينة بوردو لتبدأ في أعقابها مرحلة التراجع الفعلي للقوات الاسلامية التي هزمت على يد الكونت أود المتحالف مع شارل مارتل بالقرب من مدينة بواتييه في العام ٧٣٢، حيث وقع بعض الأسرى المسلمين في قبضة الفرنسيين، فتم نقلهم إلى شمال فرنسا، واستقروا هناك، فاعتبر ذلك بمثابة أول الوجود العربي المسلم الفعلي في فرنسا.

وبقيت الأمور على هذه الحال إلى أن استرد الاسبان والاوروبيون الأندلس، فأمعن هؤلاء في ارتكاب المجازر، ما دفع بنحو ١٥٠ ألف عربي ومسلم من الأندلس إلى اللجوء إلى جنوب فرنسا والاستقرار هناك.

اما الهجرات الحديثة فتعود إلى بدايات القرن العشرين، حين بلغت الحروب الاستعمارية أوجها، فرنت فرنسا بنظرها إلى المغرب العربي، وكانت بأمس الحاجة إلى اليد العاملة الاجنبية لتطوير صناعاتها، وامتلاكها القدرة على المنافسة في الاسواق الخارجية، فوصلت طلائع العمال العرب من الجزائر والمغرب ما بين ١٩٠٠ و١٩٠٥. وما زاد من حمى الطلب على العمالة الأجنبية اندلاع الحرب العالمية الاولى وما استدعى ذلك من حاجتها للعمل في مصانع الأسلحة والاستفادة منهم في حروبها الاستعمارية في الهند الصينية وافريقيا والنورماندي.

والجدير ذكره أن هده العمالة قد استخدمت بداية في أعمال دنيوية. ويقال إن انفاق المترو الضخمة في باريس وليون قد قامت على أكتافهم. واستمر تدفق المهاجرين ما بين الحربين العالميتين، ووصل إلى ١٣٢ ألف نسمة. واستمر التدفق بعد الحرب العالمية الثانية وبدوافع متعددة، الاقتصادي منها والسياسي والاجتماعي والتعليمي، فزاد بذلك عدد أفراد الجالية المسلمة.

مسلمو فرنسا «جماعات متفرقة» لا تهدّد علمانية الدولة: في ١٠ شباط ٢٠٠٤ أقرت الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان)، بشبه إجماع أعضائها على اختلاف انتماءاتهم السياسية، مشروع قانون حظر الحجاب والعلامات الدينية الظاهرة في المدارس العامة «صونًا لعلمانية الدولة» (وصدر القانون في ١٥ آذار ٢٠٠٤).

وفي وقت بدت واضحة محدودية تاثير الاحتجاجات التي نظمها الناشطون المسلمون على السياسة العامة في فرنسا، صدر القانون في مناخ جدل في فرنسا حول ما أسماه البعض بـ«الخطر الاسلامي» على علمانية البلاد، ردّ عليه عدد من الخبراء الفرنسيين والشخصيات الاسلامية معتبرين أنه «خطر وهمي» بعيد تمامًا عن الواقع، ومؤكدين أن وضع المسلمين في فرنسا لا يمكن أن يؤثر على العلمانية التي تؤيدها الغالبية العظمى من الفرنسيين.

قال أكسفيان ترنسيسان، الكاتب والصحافي المتخصص في الشؤون الاسلامية في جريدة «لوموند» (الاربعاء، ١٦ تموز ٢٠٠٣) «إن الجدل الذي ثار مؤخرًا حول إمكانية تعرض العلمانية للخطر ليس صحيحًا كما يدعي البعض»، مشيرًا إلى أن «فقدان مسلمي فرنسا للوحدة العرقية والمذهبية واللغوية إضافة إلى تمثيلهم العددي بالنسبة إلى المجتمع الفرنسي ينقص من قدرتهم على التحرك ككتلة متجانسة». وأوضح ترنسيسان أن «استعمال كلمة «جامعة» على مسلمي فرنسا تظل قاصرة عن الكشف عن حقيقة التركيبة الثقافية والمذهبية والقومية لمسلمي فرنسا»، مضيفًا انه «يمكن أن نتحدث في فرنسا عن مفاهيم مختلفة للسلام، وطرق لمعايشة الحياة الاسلامية تختلف باختلاف الاصول القومية والاختلافات اللغوية والتصورات المذهبية».

وأشار أكسفيان ترنسيسان إلى أنه لا يوجد شيء يجمع - على سبيل المثال - بين جماعة الدعوة والتبليغ التي تتمركز في الدائرة الحادية عشرة من باريس، وجماعة الأحباش التي تنشط في الضواحي، والتيار الشبابي الجديد الذي يقوده الداعية والباحث طارق رمضان. وقال ترنسيسان: «إن ما يضعف من قوة هذه الكتلة أن الاسلام بالنسبة إلى القسم الأغلب منها (الكتلة) لا يعدو كونه عنوانًا ثقافيًا عامًا وضبابيًا. وأضاف أن «نسبة المطبقين (الممارسين) للاسلام تتراوح بين ١٠ و٢٠٪، أي حوالي ٤٠٠ ألف من جملة حوالي ٦ ملايين مسلم في فرنسا». وأضاف ايضًا: صحيح أن المسلمين في فرنسا أكثر حرصًا من غيرهم من أصحاب الديانات الأخرى على تطبيق مبادئ دينهم، لكن منهم من يشربون الكحول، ومنهم من لا يترددون على المساجد... أي أن هناك جزءًا كبيرًا من الجالية الاسلامية معلمن بالفعل».

وفي هذا المناخ، مناخ الجدل حول «الخطر الاسلامي على علمانية الدولة» الذي سبق صدور قانون «صون العلمانية» (وزامنه وتلاه)، عين الرئيس الفرنسي جاك شيراك الملحق الاعلامي لرئاسة الجمهورية برنار ستاسي في أول تموز ٢٠٠٣ رئيسًا للجنة «تكون مهمتها مراقبة تطبيق مبادئ العلمانية» في فرنسا. وكانت دراسة صادرة عن المعهد الفرنسي للرأي العام في العام ٢٠٠١ حول المطبّقين للإسلام قد أشارت إلى أن ٧٠٪ من مسلمي فرنسا يصومون شهر رمضان، ولكن ٣٠٪ منهم فقط يترددون على المساجد ويؤدون الصلاة.

ومن جانبه رأى د. عبد المجيد نجار، مدير مركز البحوث والدراسات في المعهد الاوروبي للعلوم الانسانية في باريس، في تصريحات لـ«إسلام أون لاين.نت» (تموز ٢٠٠٣)، أن المسلمين في فرنسا أقلية داخل مجتمع غالبيته علمانيون، وبالتالي فمعنى «الاسلام الشمولي» الذي يتبناه مسلمو البلاد العربية والاسلامية لا مجال له في بلاد الغرب. وأوضح النجار ان «إسلام الحياة الخاصة أصبح في الأعم بديلًا عن الاسلام الشمولي لدى الأقلية المسلمة في فرنسا. فالهامش الأكبر لممارسة التدين بالنسبة إلى هذه الاقلية هو هامش الحياة الخاصة للفرد والأسرة، إلا أن هناك هامشًا اقل بروزًا للإسلام في الحياة الاجتماعية، ولهذا السبب بالذات طرح تطوير فقه الاقليات كأولوية في الدراسات الاسلامية».

وأضاف د. نجار: «إذا أردنا الخروج بنتيجة محددة، فإننا نستطيع القول بأن تضخيم الخطر الذي يمثله حضور المسلمين في فرنسا، وبيان أن الأمر أصبح يتعلق بخطر على علمانية الدولة لا يعدو في الحقيقة إلا أن يصب في تيار الإسلاموفوبيا (كره الاسلام والخوف منه) الذي اجتاح الرأي العام الغربي بعد أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١».

المنظمات الاسلامية: لا يشكل مسلمو فرنسا وحدة قومية ولا لغوية (الأمر نفسه تقريبًا مع مسلمي غالبية الدول الاوروبية)، وهذا ما يفسّر وجود نحو ألفي جمعية اسلامية مختلفة الجذور الثقافية والمذهبية والجغرافية. وقد برز هذا التعدد، أكثر ما برز، اثناء تأسيس المجلس الفرنسي للديانة الاسلامية حيث قدّم وزير الداخلية الفرنسي دعوات، بالمناسبة، لـ١٥٠٠ مسجد إضافة إلى ٦ جمعيات كبرى، هي:

- اتحاد المنظمات الاسلامية في فرنسا الذي ينظم مؤتمرًا سنويًا، وتأسس في العام ١٩٨٢، ويعتبر مقربًا من تيار الإخوان المسلمين، ويتميز بقوة بنائه التنظيمي، حيث يبسط نفوذه على ٣٠٠ جمعية، أبرزها «الشبان المسلمون»، وعلى هيئة طلابية في الجامعة تسمى «الطلبة المسلمون».

- مسجد باريس، ويعتبر تاريخيًا من أقدم المؤسسات الاسلامية الممثلة للمسلمين في فرنسا، حيث تأسس في العام ١٩٢٦، وارتبط منذ بدايته بالجالية الجزائرية في فرنسا، حيث يأتي تمويله من الجزائر، ويشرف عميد المسجد، حاليًا دليل أبو بكر، على نحو ٧٠ مسجدًا آخر، ويقدم مسجد باريس، ايديولوجيًا، على أنه ممثل للإسلام العصري المندمج مع الحداثة.

- الفدرالية الوطنية لمسلمي فرنسا، وتمثل ايضًا الاسلام العصري، وتتكون أساسًا من المهاجرين المغاربة، وتتلقى دعمًا ماليًا من ملك المغرب، وتسيطر على بعض المساجد في ضواحي باريس وشرق فرنسا.

- جماعة الدعوة والتبليغ، بدأ نشاطها في أوساط المهاجرين الاوائل عام ١٩٦٨، ولعبت دورًا مهمًا في الاتصال بالجيل الاول من المهاجرين، ويتركز نشاطها حاليًا في الدائرة الحادية عشرة من باريس وخاصة في منطقة بالفيل.

- لجنة تنسيق للمسلمين الاتراك في فرنسا، وتعتبر تابعة لادارة المساجد في وزارة الشؤون الدينية التركية، وتسيطر حاليًا على ١٥٠ مسجدًا، وتعتبر ايديولوجيًا من طائفة «الميلي قروش» التركية الصوفية.

- الاتحاد الفرنسي للجمعيات الاسلامية في افريقيا وجزر القمر وجزر الأنتيل، وتمثل جالية مهمة عدديًا ولكنها غير منظمة باستثناء بعض الجمعيات التابعة لها، ولا تسيطر على مساجد مهمة.

وإضافة إلى هذه الجمعيات الست الكبرى، هناك خمسة مساجد ممثلة في المجلس الفرنسي للديانة الاسلامية، وتتمتع بثقل واضح، وهي: مسجد نانت-لا-جولي، والمركز الثقافي الاسلامي في إيفري، ومسجد ليون الكبير، ومسجد جنوب فرنسا الكبير (الاصلاح)، ومسجد سان دو لا ريونيون الكبير.

وعن إمكانية تنظيم سياسي اسلامي (حزب سياسي)، قال عمار الأصفر، إمام مسجد مدينة ليل في شمال فرنسا ورئيس جمعية ابن رشد: «إن محاولة تكوين حزب سياسي يمثل مسلمي فرنسا باءت بالفشل. ولم يفطن المسلمون إلى ضرورة تكوين مؤسسات تعليمية ثانوية خاصة بهم على غرار المدارس الخاصة اليهودية إلا هذه السنة (...) أمامنا عمل كبير وطويل لتحقيق وجود نوعي ينقل الفرنسيين المسلمين من وضعية ذلك المهاجر الأمي الذي يمتهن الاعمال الشاقة وصولًا إلى تحقيق وجود كوادر في مؤسسات الدولة الثقافية والسياسية والاجتماعية» (من تصريحاته لـ«إسلام أون لاين.نت»، تموز ٢٠٠٣).

وكثرة الجمعيات، والخلافات في ما بينها، هي من أبرز المشكلات «الداخلية» لمسلمي فرنسا، بحيث لكل جالية عربية ومسلمة جمعية مرتبطة بالوطن الأم، وتعكس هذه الجمعيات الخلافات بين أبناء الجاليات في المهجر. ويوجد نوعان من هذه الجمعيات، الاولى وتتكون من المعارضين لأنظمة الدول العربية والاسلامية القادمين منها، والثانية من الذين هاجروا إلى فرنسا لأسباب اقتصادية ويريدون استمرار العلاقة مع دولهم الأم في الولاءات والانتماءات. فهذه التعددية في الجمعيات والمؤسسات أدّت إلى إضعاف الجمعيات العربية والاسلامية، وتشتيت قدراتها وعدم مقدرتها على التصدي للتحديات التي تواجهها في المهجر.

الاعتراف بالدين الاسلامي على غرار المسيحية واليهودية: على طريق ازدياد القناعة لدى السلطات الفرنسية بأمرين: ضرورة وإمكانية اندماج المسلمين مع مبادئ وقوانين الجمهورية العلمانية الحاضنة للاختلافات وللتعددية الثقافية من جهة، وقدرة هذه الجمهورية على قبول الاختلاف الثقافي الاسلامي من جهة ثانية، كانت «العبارة-الإشارة» الأولى لوزير الداخلية الفرنسي شارل باسكوا في حفل تدشين مسجد مدينة ليون، أواخر ايلول ١٩٩٤، عن «إسلام فرنسا» لا عن «الاسلام في فرنسا». فهذه العبارة تفصح عن

إدراك بأن المسألة لم تعد مسألة استضافة الاسلام في فرنسا بل مسألة تجذره الشرعي في الحقل الاجتماعي والثقافي الفرنسي ورعاية الدولة العلمانية لهذا التجذر.

«إسلام فرنسا» أصبح العنوان العريض لما بدأت الحكومة الفرنسية تعكف على إعداده وهو «مشروع تنظيمي لمسلمي فرنسا» مع إبداء حرصها دائمًا على عدم وجود نية لديها للتدخل في شؤون الجاليات الاسلامية، وإنما تشكيل هيئة تمثل هذه الجاليات وتكون المحاور الرسمي باسمها على غرار الاديان الفرنسية الأخرى (كاثوليك، بروتستانت، يهود). وقد برز هذا الاتجاه بصورة خاصة ابتداء من العام ١٩٩٩، وأردفته حكومة ليونيل جوسبان بمبادرة افتتاح معهد عال للدراسات الاسلامية، كما بادر وزير الداخلية الاشتراكي بيار جوكس إلى تشكيل مجلس استشاري أعلى للشؤون الاسلامية في فرنسا ضمّ شخصيات معروفة وتمثيلية واستدعى مفكرين مسلمين من العالم العربي للتشاور.

غير أن هذا الاتجاه الرسمي العريض لم يقترن بخطوات وإجراءات عملية، حيث استمر المسلمون يعيشون أوضاعًا صعبة، خصوصًا لجهة محاولة الاعلام الفرنسي (والكتب والمنشورات) إظهارهم بصورة سلبية، واتهامهم بالاعتداء على الآخر وممارسة العنف والارهاب (لا شك أن ممارسة بعض المهاجرين العرب غذّت هذا الاتجاه، بالاضافة طبعًا إلى الدعاية الصهيونية). فكان من جرّاء ذلك أن ضيّقت السلطات على المسلمين بتطبيقها لأحكام وقوانين صارمة إزاء المهاجرين، كأخذ بصمات الأجانب المقيمين في فرنسا بصورة غير شرعية، وتمديد فترة الاعتقال تمهيدًا لطردهم خارج فرنسا، ما جعل مجلة «كوريه أنترناسيونال» تصف تلك الاجراءات بـ«نظام الستار الحديدي الذي كان يتبعه الاتحاد السوفياتي إزاء دخول الأجانب أراضيه».

أحدثت هذه الإجراءات ردة فعل قوية لدى «الفدرالية العامة لمسلمي فرنسا»، ودفعتها إلى المطالبة بإلغائها، وإلى إقرار الحقوق المشروعة للمسلمين في فرنسا. وقد توجت هذه المطالب بإقرار اتفاق ٢٨ كانون الثاني ٢٠٠٠ الذي تعترف الحكومة الفرنسية بموجبه بالاسلام كدين رسمي ضمن الاديان المعترف بها في فرنسا، ما اعتبر نقطة تحوّل مهمة في تاريخ العرب والمسلمين في فرنسا. وتنص بنود هذا الاتفاق على حق المسلمين في حرية التدين وممارسة الشعائر الدينية بحرية وبأمان تام، وحرية لبس الزي الاسلامي، وأكل اللحم الحلال، وبناء المساجد والمقابر لموتى المسلمين، والحق في بناء المدارس الاسلامية، والحق في أن تكون لهم الأعياد والمناسبات الخاصة بهم كالفطر والأضحى وذكرى ميلاد الرسول... في مقابل التزام المسلمين باحترام الدستور الفرنسي.

لكن تفجيرات ١١ ايلول ٢٠٠١ أعادت الاوضاع إلى سابق عهدها: ممارسة أفراد مسلمين منضوين في تنظيمات اسلامية لأعمال تبرّر لوسائل الاعلام، وللسلطات، إحكام الحصار على المسلمين وبصورة لا تنفع معها في أغلب الأحيان معارضة غالبية الجمعيات الاسلامية وأكثرية المسلمين وإدانتهم لأعمال الاسلاميين المتطرفين.

ومع كل موجة تطرف ترتفع أصوات الفرنسيين مدافعة عن الدولة العلمانية ومبادئها وقيمها، ومعربة عن خوفها من كل تطرف ديني أو عنصري (في مطلع تموز ٢٠٠٤، دعا «اتحاد المنظمات المسلمة في فرنسا»، المعروف بتشدده، في بيان له، إلى تحدي قانون حظر المظاهر الدينية في مؤسسات التعليم العام. وقبل ذلك بنحو اسبوع، تعرّضت أضرحة عشرات الجنود المسلمين الذين قتلوا خلال الحرب العالمية الثانية، للتدنيس في مدفن هاغنو العسكري في منطقة الألزاس، والأمر نفسه كان حصل قبل ايام في مقبرة مينو في مدينة ستراسبورغ). ومن هذه الاصوات الفرنسية كان صوت الكاتب آلان مينك عبر كتابه «رسائل إلى سادتنا الجدد» (بيبليو، باريس، ٢٠٠٣)، حيث يدافع بشكل مستميت عن العلمانية، معتبرًا أن خطر الطوائفية يأتي في فرنسا من مصدرين: الاسلام السياسي واليهودية السياسية. فالاسلام السياسي افتعل معركة الحجاب كيما يشل البوتقة الفرنسية عن الإشتغال، واليهودية السياسية أدخلت يهود فرنسا في متاهة الولاء المزدوج

لفرنسا ولاسرائيل. وفي الوقت الذي لا يخفي فيه الكاتب انتماءه بالولادة إلى اليهودية، فإنه يلاحظ ان خطر ازدواجية الولاء عند يهود فرنسا قد تفاقم منذ أن تحولت فرنسا نفسها عن سياسة التحالف اللامشروط مع اسرائيل إلى سياسة النقد لممارستها في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وكذلك منذ أن تدفقت على فرنسا بعد حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣ اعداد غفيرة من المهاجرين من يهود المغرب العربي الذين هم أشدّ تمسكًا بطائفيتهم من يهود فرنسا المتعلمنين.

نظرة الاحزاب إلى مسلمي فرنسا: في فرنسا عشرات الاحزاب والتيارات السياسية، أكبرها وأفعلها نحو عشرة أحزاب لكل منها نظرة إلى مسلمي فرنسا منسجمة وايديولوجيتها وسياستها العامة (لم يتوصل مسلمو فرنسا إلى الآن، ورغم حجمهم العددي وتأثيرهم النسبي في الحياة الثقافية الفرنسية، إلى تأسيس حزب سياسي).

- حزب التجمع من أجل الديمقراطية: ديغولي (وهناك عدد آخر من الاحزاب والتيارات الديغولية)، ينتهج مع زعيمه الحالي رئيس الجمهورية جاك شيراك، سياسة تقارب مع الدول العربية وتفهم لقضاياها، لا سيما القضية الفلسطينية. ولكنه على الصعيد الداخلي كثيرًا ما يظهر بمظهر «الوطني الشوفيني» بإبداء عداء واضح للوجود العربي والاسلامي في فرنسا.

- حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية: يمين معتدل. معاد للقضايا العربية. زعيمه فرنسوا بايرو، وكان وزيرًا للتعليم، لم يتردد من فصل عشرات الطالبات المسلمات المحجبات من المدارس الحكومية.

- الحزب الديمقراطي الليبرالي: معاد. يشارك دائمًا في المظاهرات المعادية للعرب والمؤيدة لاسرائيل التي تدعو إليها المنظمات الصهيونية في فرنسا.

- الجبهة الوطنية الفرنسية: يمين متطرف. مؤسسها وزعيمها جان ماري لوبان. معاد للعرب واليهود وجميع الأجانب. يدعو إلى التضييق على المهاجرين وطردهم من فرنسا، وإلى الخروج من الاتحاد الاوروبي.

- الحزب الاشتراكي (١٩٠١): من أهم الاحزاب الفرنسية المرتبطة بصداقة تاريخية مع الدوائر الصهيونية واسرائيل.

- الحزب الشيوعي الفرنسي (١٩٢٠): من أكثر الاحزاب الفرنسية تأييدًا للجالية العربية وللموقف العربي في الصراع العربي-الاسرائيلي.

- حركة المواطنين: أسسها وزير الدفاع والداخلية (سابقًا) جان بيار شوفنمان، وكان خرج من الحزب الاشتراكي، واستقال من الحكومة الاشتراكية بسبب موقف بلاده من الحرب الاميركية على العراق (١٩٩١)، ويعتبر من السياسيين الفرنسيين القلائل الذين يدافعون عن الجالية العربية في فرنسا.

- حزب الخضر (١٩٨١): يعتبر رئيسه رينه مامير من أكثر السياسيين تأييدًا للعرب والقضية الفلسطينية. أرسل وفدًا من البرلمانيين خلال حصار عرفات في رام الله تضامنًا. يشترك دائمًا (ويدعو أحيانًا) في المظاهرات الفرنسية المؤيدة للقضية الفلسطينية. تعرّض لاعتداء بالضرب من المنظمات الصهيونية خلال حملته الانتخابية الأخيرة.

- حزب النضال العمالي: يؤيد العرب من منطلقات أيديولوجية. شبّهت رئيسته أرليت لاغييه الممارسات الصهيونية في الضفة وغزة بالممارسات النازية في أوروبا.

مقاييس ثمانية لظاهرة «الطائفية» و«الغيتو» لدى المسلمين وفق تقرير للاستخبارات ردّ عليها عالم الاجتماع لوبيني: زعم تقرير أعدته الاستخبارات الفرنسية ان ظاهرة «الطائفية» آخذة في التنامي في الأحياء التي يقطنها المسلمون، ووصفها بأنها «غيتوات» تنشط فيها جماعات اسلامية تقدم «الهوية الاسلامية» كمخرج بعد فشل سياسة الاندماج وتفشي التمييز ضد المسلمين بحسب التقرير.

لكن خبيرًا فرنسيًا في علم الاجتماع رفض تلك المزاعم، معتبرًا أن لفظة «غيتو» تطلق على مجتمعات منغلقة على ذاتها، مؤكدًا أن ذلك لا يعكس الحال الحقيقية لمسلمي فرنسا.

وجاء في تقرير الاستخبارات الفرنسية، الذي نشرت صحيفة «لو موند» أجزاء منه الثلاثاء ٦ تموز ٢٠٠٤ أن ما يُسمى بالأحياء الساخنة المنتشرة حول المدن الفرنسية والتي تقطنها غالبية من المهاجرين المسلمين أصبحت تشكل مرتعًا للانعزال الطائفي.

وقال التقرير إنه اعتمد على ٨ مقاييس في تحديد درجة الانعزال الطائفي، وإن ٣٠٠ من بين ٦٣٠ حيًا ساخنًا في أنحاء فرنسا برزت فيها علامات للانعزال الطائفي. والمقاييس الثمانية هي:

- عدد العائلات المهاجرة المجتمعة في منطقة واحدة.

- مدى ممارسة التعدد في الزواج (يمنعه القانون الفرنسي).

- مدى انتشار «التجارة الطائفية» (المعروفة باسم التجارة الحلال بين المسلمين).

- ومدى حضور الجمعيات المسلمة وتنامي أعداد المساجد وارتداء الملابس التي تدل على الهوية الاسلامية ووجود الكتابات المعادية للسامية وللغرب عمومًا على جدران بعض الأحياء ووجود حضانات ونوادي أطفال خاصة بالمسلمين.

واعتبر التقرير أنه «إذا اجتمعت كل هذه المقاييس في حي ما، فإنه يصنف ضمن الأحياء التي تتنامى فيها الطائفية، واشار إلى أن الأحياء التي تعيش فيها غالبية المهاجرين المسلمين (الذين يواجهون ظروفًا اجتماعية صعبة) «ينتشر فيها شعور بالطائفية تجاه بقية الفرنسيين، ومن يلجأون إلى الاحتماء بالتقاليد، وكل ما يشير إلى معارضة النمط الاجتماعي المهيمن». وشدّد التقرير على «التأثير المتنامي لجماعة التبليغ والدعوة والتيار السلفي في هذه الأحياء»، وأشار إلى وجودها بانتظام في أكثر من ٢٠٠ حي يقطنه المسلمون.

أستاذ علم الاجتماع في جامعة بوردو ديدي لوبيني رفض هذه المزاعم، واعتبر أن لفظة «غيتو» لا معنى لها لأنها مصطلح ارتبط دائمًا بالمجتمعات المغلقة البعيدة عن أي تفاعل مع المحيط الاجتماعي، وقال: «هذا عكس الحال الذي يعيشه مسلمو فرنسا الذين هم جزء من التركيبة الاجتماعية في البلاد». وتابع لوبيني في حواره مع الـ«لوموند» (٦ تموز ٢٠٠٤) بقوله إن الطائفية هنا تعني التضامن والتلاحم الثقافي بين مجموعة من السكان يقطنون في المنطقة نفسها، معتبرًا انها توجه طبيعي في المجتمعات كافة، ورافضًا الاتهامات الموجهة للجماعات الاسلامية المنتشرة في تلك الأحياء بأنها تشجّع على العزلة والتطرف، مؤكدًا انها «تقوم بدور مهم في الأحياء المهمّشة لانقاذ الشباب من الانحراف والعنف وتعاطي المخدرات». وشدّد لوبيني على أن «التوجه نحو إيجاد هوية عرقية أو دينية ليس مرتبطًا بالمسلمين فحسب، وإنما هو اتجاه عالمي بدأ في الظهور منذ ١٥ سنة تقريبًا».

واستشهد التقرير بأمثلة لحضانات أطفال مخصصة لتحفيظ القرآن الكريم: «اعتبرت غير شرعية وتمّ إغلاقها في منطقة هوت سان الباريسية، حيث كانت تقدم دروسًا في اللغة العربية وحصصًا في تحفيظ القرآن لأطفال تتراوح أعمارهم بين الرابعة والسادسة تحت إشراف سلفيين معروفين بتوجهاتهم المتطرفة».

وذكر التقرير ان انتشار «اللباس الطائفي» خصوصًا في المدارس يشكل تحديًا آخر، وأن هناك من التلاميذ من يشك في بعض المواد الدراسية بحجة أنها تخالف تعاليم القرآن أو التاريخ الاسلامي. كما أشار إلى تزايد طلبات العمال المسلمين لتحديد أوقات عملهم بما يسمح لهم بأداء صلواتهم في مواعيدها.

واعترف التقرير بأن الكثير من مظاهر «الانعزال الطائفي» التي يعيشها المسلمون في فرنسا إنما يعود إلى شعورهم بالعنصرية والتمييز ضدهم، الأمر الذي يدفعهم إلى رفض الهوية الغربية الجديدة والبحث عن هويتهم الاصلية الاسلامية» («لو موند»، ٦ تموز ٢٠٠٤، نقلًا عن هادي محمد، «إسلام أون لاين.نت، ٦ تموز ٢٠٠٤).

٢٤

في المجموعة الجغراسية: أوروبا الوسطى

بولندا، تشيكيا، سلوفاكيا، هنغاريا (المجر).

في تشيكيا: نحو ٣٠-٤٠ ألف مسلم من إجمالي عدد السكان البالغ نحو ١٠,٣٠٠ ملايين نسمة، أكثريتهم كاثوليك، وأقلية بروتستانتية؛ وهناك نحو ١٠ آلاف يهودي (كانوا ٨٦ ألفًا في العام ١٩٣٨).

بدأ تواجد المسلمين في تشيكيا في أوائل القرن العشرين حيث استوطنها عدد من البوسنيين والتتار والشركس، وأسست أول جمعية اسلامية عام ١٩٣٤. وتوافد على تشيكيا الكثير من الطلبة العرب والمسلمين إبان الحكم الشيوعي. ومع تقويض هذا الحكم، أسس الطلبة المسلمون، عام ١٩٨٩، «اتحاد الطلبة المسلمين»، ونشط في رعاية شؤون المسلمين. افتتح أول مسجد في البلاد عام ١٩٩٨ في مدينة برنو، ثم افتتح مسجد آخر في العاصمة براغ. وتنشط حركة ترجمة ونشر الكتب الاسلامية.

في سلوفاكيا: عدد قليل جدًا من العرب المسلمين كانوا طلابًا قصدوا «تشيكوسلوفاكيا» (السابقة، إبان الحكم الشيوعي) واستمروا يقيمون في سلوفاكيا بعد الانفصال الذي تمّ بينها وبين تشيكيا. عدد سكان سلوفاكيا نحو ٥,٤٠٠ ملايين نسمة، أكثريتهم كاثوليك، وأقلية بروتستانتية. وهناك أقلية صغيرة يهودية.

في بولندا

التعداد: يعدّ المسلمون، وهم من أصل تتاري (تتري)، أصغر الأقليات التي تعيش في بولندا الآن، إذ لا يتجاوز عددهم الـ٣٠ ألف نسمة من إجمالي عدد السكان البالغ نحو ٣٩ مليون نسمة، ٩٦٪ منهم كاثوليك، وهناك نحو ٥٠٠ ألف أرثوذكسي، و١١٧ ألف بروتستانتي، و٥ آلاف يهودي (كان هناك نحو ٣ ملايين ونصف مليون يهودي في العام ١٩٣٩، أي عشية الحرب العالمية الثانية).

هذا العدد الضئيل لمسلمي بولندا لا يتنافى مع ارتباطهم الوثيق بالتاريخ البولندي منذ القرن الرابع عشر، فتبدو حالتهم مهمة جدًا بالنسبة إلى مسلمي أوروبا ككل. فهي تكشف عن إمكانيات التعايش المشترك بين أقلية مسلمة ومجتمع مغاير دينًا وثقافة وقومية. وعند العودة إلى صفحات التاريخ نقف عند العام ١٥٦٩ عندما صدر تشريع يسمح للمسلمين في بولندا ببناء المساجد والمدارس التتارية، ومع حلول العام ١٥٩١ تراوح عدد المسلمين التتار في بولندا بين ٦٠ و٧٠ ألفًا يؤدون شعائرهم في ٤٠٠ مسجد ومصلّى تقريبًا.

المسلمون الـ٣٠ ألفًا يتوزعون حاليًا على: ٥ آلاف من أصول تتارية تاريخية، و٢٥ ألفًا من الوافدين من العالم العربي والاسلامي. وتنزع أعداد من هذه الفئة الأخيرة إلى الاستقرار في البلاد، نظرًا إلى تنامي الجاذبية الاقتصادية لبولندا مع انضمامها إلى الاتحاد الاوروبي. وما يعزّز هذا الاتجاه اقتران الطلبة المسلمين الوافدين من دول عربية واسلامية بمواطنات بولنديات.

نبذة تاريخية (منذ ١٦٧٥ اعتبروا مواطنين): ينتمي جميع مسلمي بولندا تقريبًا إلى أصول تتارية. ويذكر أن دولة التتار قامت في مطلع القرن الثالث عشر، وشملت



أوروبا: أوروبا الوسطى

بولندا، تشيكيا، سلوفاكيا، هنغاريا

فرصوفيا
بولندا
براغ
تشيكيا
سلوفاكيا
براتيسلافا
بودابست
هنغاريا

مناطق خوارزم وسيبيريا الجنوبية والقرم. وجاء توسع المغول باتجاه أوروبا ليهدد هذه الدولة ويقسمها بين فريقين متناحرين نشبت بينهما حرب أهلية أسفرت عن هزيمة جماعة تتارية بقيادة توختا خان الذي هرب مع جماعته في العام ١٣٠٠ باتجاه اراضي المملكة البولندية طلبًا للحماية واستقروا في مدينة كركوف. وشكل هولاء الدفعة الاولى من التتار المسلمين الذين استوطنوا في بولندا.

أما الدفعة الثانية فوصلت في ١٤٣٤ حين أعلن الأسقف ميكواي كوزوفسكي، بمناسبة تشييع ملك بولندا كواديسوف باكيوي في الكنيسة، عن وصول نحو ألفي تتاري، وأن الكنيسة قررت استقبالهم ووهبتهم أماكن للسكن والعيش في القرى والمدن في محاولة لإغرائهم تمهيدًا لتنصيرهم.

ووصلت الدفعة الثالثة إلى بولندا في ١٥٠٦، وكانت كبيرة واستوطنت في ولاية لاتفيا (دولة لاتفيا الحالية، وكانت آنذاك من ممتلكات المملكة البولندية). ووفدت الدفعة الرابعة على مراحل استمرت من ١٦٥٤ إلى ١٦٦٤ نتيجة لاضطهاد الروس للمسلمين والاستيلاء على ممتلكاتهم في منطقة القرم. وفي ١٦٧٥، اصدر الملك البولندي يان سوبيسكي أمرًا بتوزيع ٥٢٦ «فووكا» على المهاجرين التتار (الفووكا الواحدة تساوي ٥٤ هكتارًا من الاراضي). ومنذ ذلك الوقت، استوطن التتار في بولندا واعتبروا مواطنين وشيّدوا لعبادتهم المساجد.

في القرن العشرين: يؤمن التتار البولنديون بالدين الاسلامي. ومنذ وجودهم في بولندا، كانت تحكمهم الشريعة الاسلامية المستندة على تعاليم القرآن الكريم وسنّته، وقد طبقت هذه الشريعة داخل الأحياء الاسلامية، وكانت تمثل الدستور الرئيسي المنظم لحياتهم الدينية: مركزها المسجد، والامام باعتباره زعيمًا دينيًا وابًا روحيًا، وهو يقوم بعدة وظائف، فيؤم المصلين ويحافظ على المسجد ويقوم برعايته ويزوّج المسلمين من المسلمات، كما يكتب شهادات الميلاد والزواج وحالات الوفيات. وتعود أقدم وثيقة من هذه الوثائق إلى العام ١٥٥٦.

في العام ١٩٢٥، نشأ «إتحاد المسلمين الديني»، وعُين يعقوب شينكيفيتش مفتيًا عامًا للاتحاد باعتباره زعيمًا روحيًا للمسلمين البولنديين، وهو حاصل على دكتوراه في علم الاستشراق. كان هذا الاتحاد في بدايات القرن العشرين يشرف على نحو ١٩ حيًا من الأحياء الاسلامية، و١٧ مسجدًا و٧ آلاف مسلم.

في العام ١٩٤٥، بقي من آثار المسلمين مسجدان فقط على الحدود البولندية–الروسية وعدة أحياء مسلمة تقع في الجزء الشمالي الشرقي داخل الاراضي البولندية. أما المساجد، والبقية الباقية من السكان المسلمين، فقد انتزعت هذه الاراضي منهم لتصبح جزءًا لا يتجزأ من خريطة اراضي الاتحاد السوفياتي السابق، وذلك نتيجة لتغيير الحدود الشرقية بعد انتقال الاراضي الواقعة على الحدود إلى ملكية الدولة السوفياتية المذكورة.

في العهد الشيوعي، لم يتبقَ من المسلمين البولنديين سوى نحو ١٥ ألفًا فقط، وصودرت مساجدهم واعتبرت من «الآثار التاريخية التي يجب المحافظة عليها وعدم استخدامها إلا للأغراض السياحية».

وفي العام ١٩٨٤، زار حسن خالد، مفتي الجمهورية اللبنانية، بولندا لتعقبها زيارات متوالية من أئمة المسلمين وشيوخهم. وفي ١٩٨٦، زار بولندا ممثلون عن منظمة مؤتمر الدول الاسلامية جاءوا من المملكة العربية السعودية. وفي آب ١٩٨٨، زار بولندا الشيخ الدكتور عبد الله عمر نصيف الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي.

بعد زوال الحكم الشيوعي، سعى المسلمون إلى إعادة إحياء منظمة «الاتحاد الاسلامي لعموم بولندا»، وهي منظمة غير سياسية، وقد باشر هذا الاتحاد سعيه إلى بناء مسجد في العاصمة. وكان آخر مسجد بني في بولندا هو مسجد مدينة غدانسك الذي لم يشيّد فقط للمسلمين القاطنين في هذه المدينة (نحو ٣٠٠ فقط) بل ايضًا للبحارة المسلمين من شتى أنحاء العالم الذين ينزلون في هذه المدينة–المرفأ.

تجمعات المسلمين في بولندا: يتركز مسلمو بولندا في ستة تجمعات أساسية: ثلاثة منها تعدّ تجمعات

تاريخية لهم، وهي بلدتا كروشينياني وبوخونيكي التاريخيتان، بالاضافة إلى العاصمة وارسو. أما التجمعات الأخرى فقد استقروا فيها في العقود الأخيرة، وتتمثل في مدينة غدانسك الواقعة في أقصى الشمال وذات الميناء الشهير ومدينة بياوستوك الواقعة شمال شرقي بولندا قرب الحدود مع بيلاروسيا (روسيا البيضاء)، ومدينة شتيتشن الواقعة شمال غربي البلاد قرب ألمانيا والمعروفة بمينائها. وتفضل الأجيال الجديدة من مسلمي بولندا الانتقال من الأرياف إلى المدن بحثًا عن فرص أفضل للحياة.

وتولي المؤسسات الاسلامية الناشطة مثل «جمعية الطلبة المسلمين»، و«الجمعية الاسلامية للتأهيل والثقافة» عناية خاصة لتعليم الدين الاسلامي واللغة العربية لأبناء المسلمين. ويدير الناشطون المسلمون فصولًا تعليمية في نهاية الاسبوع للأطفال المسلمين من أصول تتارية تضم المئات منهم. وتلتحق أعداد من الشبان والشابات من مسلمي بولندا بالجامعات والكليات الاسلامية في الخارج، وخصوصًا في الكلية الاوروبية للدراسات الانسانية في شاتوشينون في فرنسا.

فقد انطلقت هذه الجهود مع انهيار النظام الشيوعي، وتواصلت منذ ذلك الحين بلا انقطاع (لكن مع بعض الحرج والعرقلة والتراجع بعض الشيء بعد تفجيرات ١١ ايلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة). كما تصدر مجلة «الحكمة» باللغة البولندية، ونشرة أخرى باللغة العربية، بالاضافة إلى عدد من نشرات التوعية المحلية التي تصدر على مستوى المدن.

مساجد بولندا والمؤسسات: من الشواهد التاريخية على الحضور الاسلامي العريق في بولندا وجود عدد من المعالم الاسلامية التي صمدت على مدار القرون. فإلى جانب المدافن الاسلامية القديمة والأضرحة التي تحمل آيات قرآنية وعبارات باللغة العربية، تنتصب في بولندا اليوم ثلاثة مساجد مميزة بالقباب والمآذن، أحدها في بلدة كروشينياتي (في الشرق) ويعود إلى القرن الثامن عشر، والثاني في بلدة بوخونيكي ويعود إلى أواسط القرن التاسع عشر، والثالث حديث وتقام فيه الشعائر الاسلامية اليوم، وهو مسجد «غدانسك الجديد» الذي افتتح رسميًا في العام ١٩٩٠ بعد ست سنوات من وضع حجر الأساس. وهناك مصليات في وارسو وبياوستوك.

وتضم الخارطة المؤسسية لمسلمي بولندا عددًا من الجمعيات مثل «الاتحاد الاسلامي الديني البولندي»، و«دائرة مسلمي بولندا»، و«جمعية الطلبة المسلمين في بولندا»، و«اتحاد التتار في بولندا»، و«الجمعية الاسلامية للتأهيل والثقافة» و«الرابطة الاسلامية في بولندا».

ينشط عدد من المثقفين المسلمين في عرض الاسلام على الشعب البولندي بهدف إزاحة الاحكام المسبقة السلبية عنه. وتتسارع في هذا الإطار حركة ترجمة لأمهات الكتب الاسلامية إلى اللغة البولندية، إلى جانب تأليف الكتب وإصدار الرسائل باللغة السلافية لشرح مبادئ الاسلام والتعريف برسالته. ويتوجه الاهتمام، حاليًا، إلى الفراغ من ترجمة مدققة لمعاني القرآن الكريم إلى اللغة البولندية، تكون بديلًا عن الترجمة الحافلة بالثغرات التي أعدها في القرن التاسع عشر المستشرق البولندي يوزف بيلاسفكي، أو للترجمة الأخرى التي تطرحها الفرقة الأحمدية. وقد استفادت هذه الحركة الثقافية العامة، وحركة الترجمة والتأليف منها خصوصًا، من أجواء الحرية الدينية التي بدأت تعرفها البلاد منذ نهاية ثمانينات القرن العشرين مع تقويض دعائم الحكم الشيوعي، الذي تزامن ايضًا مع استئناف الكنيسة الكاثوليكية البولندية لنشاطها، إلى جانب العديد من الجماعات الدينية والطوائف المسيحية الأخرى.

في هنغاريا (المجر)

التعداد: نحو ٢٠ ألف مسلم من مجموع السكان البالغ نحو ١٠ ملايين نسمة، ٦٥٪ منهم كاثوليك، و٢٦٪ بروتستانت (كالفينيون ولوثريون)، و١٪ أرثوذكس، و١٪ يهود (كان هناك ٨٢٥ ألف يهودي في العام ١٩٤١، قُضي على ٥٦٥ ألفًا منهم، وكان

عددهم ٨٠ ألفًا في ١٩٩١، غالبيتهم في العاصمة بودابست). ومعظم مسلمي المجر اليوم وفدوا من الدول العربية، خصوصًا من اليمن وسورية ولبنان وفلسطين والعراق ومصر، ويكثر من بينهم التجار والطلبة.

نبذة تاريخية: وجود الاسلام في المجر سابق على الاحتلال العثماني (منذ معركة موهاتشي ١٥٢٦) بنحو خمسة قرون. ياقوت الحموي يذكر هذا الوجود، ويسميهم «الباشغرد». ويقول المؤرخون إن هؤلاء الباشغرد جاءوا إلى المجر من بلغاريا، كما جاءها ايضًا مسلمون من الأندلس والمغرب سعيًا لنشر الاسلام فيها، وهو ما أكده أبو حامد الغرناطي في كتابه «تحفة الألباب ونخبة الآداب».

عن ثائر صالح («الحياة»، ١٦ كانون الثاني ٢٠٠١، ص٢١) هذه النبذة عن الوجود الاسلامي السابق للاحتلال العثماني في المجر:

«كان المجريون (الهنغار) يسمّون المسلمين بالاسماعيليين، وأحيانًا «ساراتسين»، من الكلمة اللاتينية Sarencenus نسبة إلى صلاح الدين الايوبي. كذلك انتشرت تسمية بُسُرمين، وهي التسمية التي أطلقها المسلمون هناك على أنفسهم. ويرجح أن الإسماعيليين تسمية تدل على تشيّع هؤلاء المسلمين.

«ويرى الباحثون الهنغار، في مطلع القرن العشرين، أن الاسماعيليين هم أتراك الهوية، وأطلق معاصروهم عليهم تسمية «كاليز» أو «كاريز» التي تشير إلى موطن الاتراك في خوارزم الواقعة جنوبي بحر آرال. بينما ترجح الدراسات الحديثة أن البُسُرمينيين هم من الشعوب الايرانية، انتفضوا ضد الخزر (الذين اعتنقوا اليهودية في فترات متأخرة وهم أجداد اليهود الأشكناز) وهاجروا إلى حوض الكاربات في القرن العاشر بأعداد كبيرة. ودخل الكثر من هؤلاء المسلمين مرتزقة في خدمة جيوش البيزنطيين أو اليونانيين، وكانوا يرابطون عند الحدود لحمايتها من هجمات القبائل البلغارية. وقطن الكثير من الإسماعيليين قرب بلغراد الحالية، وآخرون عند نهر سافا (في سلافونيا، بين صربيا وكرواتيا اليوم). وعندما ضم الملك لاسلو هذه المناطق إلى هنغاريا في ١٠٨٣-١٠٩١، أصبح هولاء المسلمون أتباعًا في الدولة الهنغارية. وبتأثير قوانين سنّها الملوك الهنغار لتشتيت المسلمين بهدف صهرهم دينيًا وقوميًا، انتشر الاسماعيليون في بقاع كثيرة من الاراضي الهنغارية، ويمكن تعداد الكثير من القرى والمدن التي تشير اسماؤها إلى ساكنيها المسلمين، مثل بسرمين أو كالوز... .

«ونجد بتأثير من الاسماعيليين وبسبب نفوذهم المالي-الاقتصادي، أن بعض المسكوكات الهنغارية في القرنين الثاني عشر والثالث عشر حملت حروفًا عربية. وكان شكل العملة الهنغارية آنذاك يحمل الكثير من ملامح النقود العربية الاسلامية، الأمر الذي دلّ على قدرة الاسماعيليين على الحفاظ على دينهم إلى أن جاء التتار واكتسحوا هنغاريا في ١٢٤١-١٢٤٢. وبعد الخراب الهائل الذي لحق بهنغاريا من جرّاء هذا الغزو، نجح الملك بيلا الرابع في إعادة إعمار البلد، وقام بتوطين الكثير من السلاف والالمان الساكسون في المناطق التي أباد التتار سكانها. وبعد ذلك لم يعد للإسماعيليين قوة مؤثرة في هنغاريا، ويمكن أن نصادف القليل منهم في فترات لاحقة، إذ توجد إشارات إلى خدمة عدد منهم في جيش الملك بيلا الرابع (١٢٦٠)، وإلى وجود أفراد منهم في حاشية الملك لاسلو الرابع (١٢٨٩)، وانصهرت البقية تمامًا – دينيًا وقوميًا – في المجتمع الهنغاري بحدود نهاية القرن الرابع عشر».

وجود إبان الاحتلال العثماني وغياب بعده: دام الاحتلال العسكري العثماني، منذ انتصار الاتراك في معركة موهاتشي (١٥٢٦)، زهاء ١٥٠ سنة. فأحكموا قبضتهم على الشطر الأكبر من البلاد، فحوّلوه إلى موقع عسكري متقدم في أوروبا، وأحاطوه بمجموعة من القلاع والمستعمرات التركية الحصينة، وجعلوا من أبنية كثيرة، بما فيها كنائس، مساجد اسلامية، إلى حدّ أن المؤرخين ينقلون عن التجار والزوار الاوروبيين، في القرن السادس عشر، قولهم إن مدينة «بودا» على سبيل المثال غريبة تكاد لا تشبه مدنهم في شيء.

لكن ما بقي إلى اليوم من الآثار التركية الاسلامية في هنغاريا قليل للغاية ويلوح من خلف كنائس أو عمارات تكاد تحجبه تمامًا. ومن هذه الأطلال مئذنتان لم يبق سواهما، إحداهما نصب يرتفع في مدينة إيغر الشمالية، والأخرى في مدينة بيتش أكبر مدن الجنوب وأهم مراكزه الثقافية وهي تنهض وسط جامع حسن باشا جاهوقالي الذي أقيم أواسط القرن السادس عشر. ويحتل عدد من الصروح النادرة جزءًا من الساحة الرئيسية في مدينة بيتش، حيث يزيّن الهلال هناك عددًا من التماثيل والحدائق والفنادق المزخرفة والمدارس.

ومع اندحار العثمانيين (القرن السابع عشر) وخروجهم من البلاد، تحوّل مَن كان قد أسلم في عهدهم إلى المسيحية أو غادر البلاد.

في التاريخ الحديث والمعاصر: تشكل الوجود الاسلامي الجديد في المجر بطريقة مختلفة تمامًا عن فترة ما قبل العثمانيين وعن فترة العثمانيين. فإبان الحكم الشيوعي، أخذت الجامعات الهنغارية (المجرية) تستقطب أعدادًا متزايدة من الطلاب القادمين للدراسة من البلدان العربية. وبالنظر إلى العلاقات الودية التي جمعت بودابست آنذاك مع عدد من العواصم العربية الصديقة كدمشق وبغداد وعدن، كان الحضور الأكبر للطلبة الوافدين من سورية والعراق واليمن بالاضافة إلى عدد كبير ايضًا من الطلاب الفلسطينيين والسودانيين الذين تلقوا تعليمهم العالي في أكاديمياتها العريقة.

وخلافًا لطبيعة الهجرة المألوفة إلى بلدان غرب أوروبا طلبًا للعمل، فقد جاء التحصيل الجامعي في مقدمة مبررات الوجود العربي والاسلامي في هذا البلد (المجر)، وهو أمر ملحوظ في دول شرق أوروبا عمومًا.

ولكن هامش الحريات الدينية المتاح حتى العام ١٩٨٩ لم يكن ليفسح المجال أمام نمو بوادر للحضور الديني الاسلامي (في المجر وسائر دول أوروبا الشرقية) الذي اقتصر خلال ذلك العهد على بعض النشاطات الثقافية والاجتماعية، وفي الأطر الطالبية العربية فحسب.

وفي نهاية حزيران ١٩٨٩، طرأ حدث تاريخي، عندما قام المسؤولون المجريون وعرضوا على جيرانهم النمساويين (من دول الغرب) إزاحة «الستار الحديدي» بينهم (ورحّب النمساويون بالخطوة)، في خطوة رمزية تعكس انتصار الانفتاح والديمقراطية في الكتلة الشرقية ككل وليس في المجر وحدها.

وفي أعقاب ذلك، افتتح عدد من المصليات في مدن المجر، فيما تمّ تسجيل الجمعيات الاسلامية، وأصبح بالامكان القيام ببعض النشاطات بدون ملاحقة من قبل ما كان يُدعى «الشرطة السرية». وحاليًا تنشط في بودابست جمعيات إسلامية، في مقدمها: «جمعية القلم المجرية»، و«جمعية التبادل الثقافي في المجر» و«جمعية دار السلام الخيرية»، علاوة على «الجمعية الاسلامية المجرية». وجميع هذه الجمعيات تأسست خلال العقد الأخير من القرن الفائت (القرن العشرين). وفي العام ٢٠٠٠، تأسست في مدينة بيتش «جمعية المنارة».

قضية الاعتراف بالدين الاسلامي وتحديات جديدة: يواجه مسلمو المجر مع مطلع القرن الجديد (القرن الحادي والعشرون) جملة من التحديات، لكن أبرزها يتمثل في إحياء اعتراف الدولة بالاسلام والمسلمين. ويعود الاعتراف المجري بالاسلام إلى بدايات القرن العشرين، لكن العقود التي تلت ذلك أهالت التراب على هذا الاعتراف عمليًا. ولا يبدو الحجم العددي المتواضع لمسلمي المجر مشجعًا في حقيقة الأمر على بعث الاعتراف بالاسلام من جديد في البلاد. والمفارقة تبدو واضحة في النمسا المجاورة التي جمعتها والمجر امبراطورية مشتركة حتى الحرب العالمية الاولى. فبينما صدر في النمسا قانون الاسلام لعام ١٩١٢ الذي يتضمن الاعتراف الرسمي بالدين الاسلامي وينظم العلاقة مع المسلمين، فإن إحياء هذا القانون من جديد لم يتسنّ إلا بعد سبعة عقود تقريبًا من ذلك، بعد تنامي الوجود الاسلامي في النمسا والسعي الحثيث من جانب المسلمين لانتزاع هذا المطلب من الأضابير القانونية المتقادمة.

وبينما تكثف «جمعية القلم» منذ تأسيسها في العام ١٩٩٨ من نشاطها في احتضان معتنقي الاسلام وتثقيفهم، وبينما يبدي مسلمو المجر حزنًا على عشرات المساجد والمدارس والمعالم الاسلامية في البلاد، بعد أن تمّ إحراقها وهدمها أو طمسها بعد العام ١٦٨٦، فإن هناك مَن بات يشاطرهم هذا الحزن منذ أواسط القرن العشرين. إذ تداعى خبراء الآثار إلى التدخل للمطالبة بصيانة المعالم النادرة، بما فيها الآثار الاسلامية المتبقية (العنوانان الفرعيان الأخيران: في التاريخ الحديث والمعاصر، وقضية الاعتراف بالدين الاسلامي وتحديات جديدة، عن «الشبكة الاسلامية»، لندن، ٧ تموز ٢٠٠١).

٢٥

في المجموعة الجغراسية: البلقان

رومانيا، بلغاريا، اتحاد صربيا-مونتينيغرو، كرواتيا، سلوفينيا، مقدونيا، ألبانيا، البوسنة-الهرسك.

مسلمو البلقان عمومًا

وحدها الدول البلقانية الثلاث: رومانيا، كرواتيا وسلوفينيا (كرواتيا وسلوفينيا كانتا في عداد جمهوريات يوغوسلافيا السابقة حتى أواخر ثمانينات القرن العشرين) تشكل الأقلية المسلمة في كل منها اقلية صغيرة، أو صغيرة جدًا: في رومانيا لا تزيد عن ٩٠-١٠٠ ألف مسلم من إجمالي السكان البالغ نحو ٢٣,٥ مليون نسمة (راجع لاحقًا)؛ في كرواتيا، نحو ٤٣ ألف مسلم من مجموع السكان البالغ نحو ٤,٧٠٠ مليون نسمة أكثريتهم الساحقة كاثوليك؛ وفي سلوفينيا نحو ٢٢ ألف مسلم من مجموع السكان البالغ نحو مليوني نسمة أكثريتهم الساحقة كاثوليك ايضًا.

الأقلية المسلمة في اتحاد صربيا-مونتينيغرو (الجبل الأسود) أقلية تتحرك بقوة للانفصال والاستقلال، كما في أقليم كوسوفو، وببطء كما في مونتينيغرو (الجبل الأسود) ومعه بلدات وقرى ومدن السنجق (راجع لاحقًا) ومثلها أقلية مقدونيا، متحركة في اتجاه الانفصال، وهي أقلية كبيرة (راجع لاحقًا).

الأقلية المسلمة في بلغاريا، كانت اقلية مهمة في التاريخ (راجع لاحقًا).

الأقلية المسلمة في البوسنة-الهرسك، واحدة من ثلاث أقليات تشكل دولة البوسنة-الهرسك: المسلمة، الصربية والكرواتية (راجع لاحقًا).

أما المسلمون في ألبانيا فهم الأكثرية. وألبانيا الدولة الاوروبية الوحيدة التي يشكل المسلمون فيها الأكثرية السكانية (سيجري تناولها إيجازًا لاحقًا).

البلقان و«البلقنة»: البلقان كلمة تركية تعني «الجبل». و«البلقنة» تعبير سياسي-أمني-عسكري يشير إلى التوترات والنزاعات التي تكون أسبابها الاختلافات الاتنية والدينية واللغوية. فاختلاف شعوب شبه جزيرة البلقان (على أساس أن البلقان يمتد من سهل الدانوب شمالاً، ويحده البحر الادرياتيكي والبحر الأيوني من الغرب، والبحر الأسود وبحر مرمره وبحر إيجه من الشرق)، بلغاتهم واديانهم، جعل من المنطقة حاضنة لفسيفساء حقيقي من المجموعات البشرية.

تميزت المنطقة بتاريخ طويل من الاضطراب، وتنازعت عليها الدول العظمى. وإذا كان الاحتلال الروماني لها لم يترك أثره الكبير عليها، فإن بيزنطية أعطت سلاف المنطقة (الاتنية الأكبر) قوانينها ومعتقدها الديني (الارثوذكس) وأبجديتها. وابتداء من القرن الرابع عشر سيطر الاتراك على المنطقة واستمر احتلالهم لها خمسة قرون وترك أثره العميق في اللغة والعادات. وعلى اثر الوهن الذي بدأ يصيب أوصال السلطنة في القرن التاسع عشر، استيقظت القوميات في شبه الجزيرة البلقانية، وتمكنت من توحيد جهودها (في ١٩١٢) ومن طرد المحتل التركي.

في ١٩٢٠، جرت سلسلة من المعاهدات التي رسمت حدود الدول البلقانية الجديدة. والاحتلال



أوروبا: البلقان

رومانيا، بلغاريا، اتحاد صربيا-مونتينيغرو، كرواتيا، سلوفينيا، مقدونيا، ألبانيا، البوسنة - الهرسك

الألماني والايطالي، في الحرب العالمية الثانية جوبه بحركات مقاومة شديدة. وبعد الحرب أصبحت ألبانيا وبلغاريا ويوغوسلافيا (التي ضمت بلدانًا كانت مستقلة قبل الحرب) دولًا شيوعية. وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي والنظم الشيوعية في أوروبا الشرقية وتفكك الاتحاد اليوغوسلافي (١٩٨٩) نشبت صراعات اتنية ودينية في البلقان وقامت كيانات جديدة، فكانت «بلقنة» حقيقية مداها حدود كيئنات ووجود أقليات. وكانت الأنظمة الشيوعية عملت على إخماد الولاءات العرقية والدينية باعتبارها عوامل تفكيك للمجتمع، فيما أعلنت، بدلًا من ذلك الايديولوجيا القائمة على الصراع الطبقي الذي تبيّن أنه أجّل المسألة القومية وكبتها في صورة موقتة.

والجدير ذكره أن مصطلح «البلقان»، ومعه «البلقنة» بدأ يأخذ طريقه إلى الزوال ليصبح «من التاريخ»، وليحل محله المصطلح الجغرافي «جنوب شرق أوروبا». وذلك وفقًا لما بدأت تبديه حكومات دول المنطقة، كما ظهر في اجتماع قمة لها في العام ٢٠٠٣ ملتقية بذلك مع رغبة الاتحاد الاوروبي في إشارته الواضحة من خلال استعماله المصطلح الجديد إلى المستقبل الذي ينتظر دول «جنوب شرق أوروبا» في حضن الاتحاد. وذلك بعد العقد الأخير (منذ ١٩٩٢) الذي عصف بدول المنطقة صراعات إتنية وطائفية، لا تزال بعض بؤرها على شيء من الاضطراب، خصوصًا في كوسوفو (إقليم في اتحاد صربيا-مونتينيغرو) ومقدونيا.

المسلمون في الخريطة الإتنية-الدينية للبلقان:

البلقان من أعقد مناطق العالم من حيث التواجد والتوزيع القومي-الاتني-الديني لشعوبه، خصوصًا في يوغوسلافيا السابقة (حاليًا الدول التالية: اتحاد صربيا-مونتينيغرو بدءًا من العام ٢٠٠٣ وكان يُسمى قبلًا «الاتحاد اليوغوسلافي»، كرواتيا، سلوفينيا، مقدونيا والبوسنة-الهرسك).

ففي يوغوسلافيا السابقة (أي في الدول الحالية المذكورة) ست قوميات رئيسية (إضافة إلى عدد كبير من الأقليات):

١- الصرب، أكبر مجموعة قومية ويمثلون لوحدهم ٣٦,٣٪ من إجمالي سكان يوغوسلافيا السابقة، ويتركزون أساسًا في صربيا، ثم في البوسنة-الهرسك، ثم في كرواتيا.

٢- الكروات، ثاني أكبر مجموعة قومية، ٢٠٪ من يوغوسلافيا السابقة، ويتركزون في كرواتيا، ثم في البوسنة-الهرسك.

الصرب أغلبيتهم أرثوذكس، الكروات كاثوليك. وتستخدم القوميتان لغة واحدة «الصربو-كرواتية»، ولكن بابجديتين مختلفتين: للصرب أبجدية سرّيلية، وللكروات أبجدية لاتينية.

٣- المسلمون، أمة ثالثة، ٩٪ من مجموع سكان يوغوسلافيا السابقة (يصبحون ١٥,٥٪ من مجموع هؤلاء السكان في حال أضفنا إليهم القومية السادسة، أي ألبان يوغوسلافيا السابقة). يتركزون في البوسنة-الهرسك حيث يشكلون ٣٩٪ من سكانها، وفي مونتينيغرو (الجبل الأسود) حيث يشكلون ١٣,٤٪ من سكانه. تتحدث أغلبية المسلمين (غير الالبان في كوسوفو وفي مقدونيا) اللغة الصربو-كرواتية بينما تتكلم نسبة قليلة اللغة المقدونية. ويطلق على مسلمي يوغوسلافيا السابقة لقب «البوماك» الذي يدل على مجموعات أوروبية اعتنقت الاسلام، ومنها تتشكل معظم الأقليات المسلمة في البلقان، خصوصًا في بلغاريا ورومانيا. وتنتمي الأغلبية الساحقة من مسلمي البلقان إلى المذهب السني. يعتبرون الاسلام هويتهم المميزة، الأمر الذي دفع النظام الشيوعي إلى الاعتراف بهم (١٩٧١) كأمة متميزة داخل الاتحاد اليوغوسلافي (السابق).

٤- السلوفينيون، قومية رابعة، ٨٪ من مجموع سكان يوغوسلافيا السابقة، و٩٠٪ من سكان جمهورية سلوفينيا، وهم كاثوليك. وتعتبر جمهورية سلوفينيا من أكثر جمهوريات يوغوسلافيا السابقة (والبلقان عمومًا) تجانسًا قوميًا ودينيًا، وأكثرها تطورًا على المستوى الاقتصادي.

٥- المقدونيون، قومية خامسة، نحو ٦,٨٪ من مجموع سكان يوغوسلافيا السابقة، ويتركزون في

جمهورية مقدونيا (حيث تعيش معهم أقلية ألبانية كبيرة).

٦- الألبان، قومية سادسة، نحو ٦,٥٪ من مجموع سكان يوغوسلافيا السابقة. يتركزون في إقليم كوسوفو (٨٥٪ من سكانه) في اتحاد صربيا-مونتينيغرو، وفي المناطق الغربية من مقدونيا على حدود ألبانيا. أغلبية ألبان يوغوسلافيا السابقة من المسلمين باستثناء أقلية قليلة من الكاثوليك. لم يحصل ألبان يوغوسلافيا على مكانة القومية المتميزة لأن الدستور اليوغوسلافي الموضوع في العام ١٩٧٤ ينص على أن الوطن القومي للألبان هو دولة ألبانيا المجاورة، ولذا لم يمنحوا وضعية الجمهورية وإنما «الاستقلال الذاتي» (في إقليم كوسوفو) داخل جمهورية الصرب.

وكذلك رومانيا وبلغاريا فإنهما يتميزان ايضًا بتعددية عرقية. فيكون أن البلقان يضم في أغلب أرجائه شعوبًا وقوميات وأقليات واديانًا ومذاهب متعددة متباينة. وقد أدت المذابح وعمليات التمشيط العرقي المتوالية التي تعرضت لها المنطقة إلى حدوث تغيرات متلاحقة. وكانت المواجهة الأخيرة (حرب البوسنة-الهرسك، ثم كوسوفو، ثم مقدونيا) الأبشع والأكثر دموية بالمقارنة مع أية موجة شهدها التاريخ الحديث لتلك المنطقة.

مجازر طائفية في الحرب العالمية الثانية حُمّل مسلمو اليوم وزرها ولم يكن لهم قرار فيها: خلال ١٩٤١ و١٩٤٥، أي إبان الاحتلال النازي لبلدان يوغوسلافيا السابقة أباد الكروات الكاثوليك نحو ٤٠٠ ألف صربي ارثوذكسي و٣٥ ألف يهودي و٢٥ ألف غجري. فشكل هذا الحادث أبرز صور الذاكرة الشعبية بين الارثوذكس المنتشرين ما بين صربيا (أساسًا) وكرواتيا وكوسوفو والجبل الأسود (مونتينيغرو) ومقدونيا.

فبعدما انتصرت جيوش هتلر على جيش المملكة اليوغوسلافية في نيسان ١٩٤١ أنشأت السلطات الالمانية دولة كرواتيا المستقلة على كامل الاراضي السلافونية والكرواتية والبوسنية وقسم في إقليم فويفودينا (في إطار اتحاد صربيا-مونتينيغرو الحالي). وأسندت قيادة هذه الدولة إلى الفاشي الكرواتي أنتي بافيليتش الذي كان يتزعم الميليشيا الفاشية «اوستاشي». وكانت هذه الدولة تضم ٣ ملايين كرواتي وأقل من مليوني صربي و٧٠٠ ألف مسلم و٤٠٠ ألف من الأقليات الأخرى. وبنت جيشها «الجيش الوطني الكرواتي» على أساس أن نواته هي ميليشيا الأوستاشي نفسها، وعقيدته عقيدتها: «الصرب دخلاء على الأمة الكرواتية»، وليس أمامهم سوى خيارات ثلاثة: إما اعتناق المذهب الكاثوليكي (وقد أنشئت لهذا الغرض محاكم خاصة)، وإما الهجرة الطوعية، وإما التهجير أو الإبادة الجسدية.

وأما السكان المسلمون في البلاد فكانت النظرية الأوستاشية (وضع أسسها أنتي ستارسيفيتش في النصف الثاني من القرن التاسع عشر) تعتبرهم أنقى أجزاء العرق الكرواتي على اساس أنهم أقدم نبالة كرواتية وكان أصحابها قد اسلموا خلال القرن السادس عشر، وحافظوا بذلك على نقائهم العرقي. وعلى هذا الاساس دخل إلى الحكومة الكرواتية الأوستاشية الفاشية وزيران مسلمان، كما انضمت إلى الجيش الاوستاشي وشاركت في المجازر فرقة عسكرية تمّ تشكيلها من مسلمي البوسنة وأطلقت عليها تسمية «القوات الخاصة-خنجر» (SS Handjar). لكن أعيان المسلمين في البوسنة لم يوافقوا سياسيًا على أعمال هذا الفصيل العسكري المحسوب عليهم، تسمية، والمرهون فعليًا، للقرار السياسي الكرواتي (من دراسة فريدريك معتوق، «الحياة»، ٧ آب ١٩٩٣).

مجازر العقد الأخير: ما حدث في تلك الفترة (١٩٤١-١٩٤٥) عزّز نزعة عدم التسامح التي طغت على منطقة البلقان. فعاد الانفجار الاتني-الديني بعيد وفاة الزعيم اليوغوسلافي جوزب تيتو، ودخول يوغوسلافيا في «فراغ القيادة»، ومسار التأكيد القومي الذي غذّته التحولات الدولية (نظام دولي جديد). فقامت القيادة الصربية، في ١٩٨٩، بإجراء تغييرات دستورية ألغت بموجبها الاستقلال الذاتي لاقليم فويفودينا وكوسوفو والذي كانتا قد حصلتا عليه

بموجب دستور ١٩٧٤ في عهد تيتو، ووصل الأمر إلى حد الادعاء بأن جمهوريات البوسنة-الهرسك والجبل الأسود ومقدونيا عبارة عن كيانات مصطنعة (داخل إطار الاتحاد اليوغوسلافي)، علاوة على تصاعد الدعوة إلى بناء «صربيا الكبرى» لدى قطاعات واسعة من الصرب. وفي ظل هذا الوضع، كان من الطبيعي أن تتصاعد المشاعر القومية المماثلة بين القوميات الأخرى (التي يتشكل منها الاتحاد اليوغوسلافي) دفاعًا عن النفس، ما دفع الكروات والسلوفينيين والمسلمين إلى اختيار طريق الانفصال عن الاتحاد والاستقلال، في ما بدا بمثابة إجراء وقائي في مواجهة نزعات الهيمنة الصربية المتنامية.

اندلع الصراع المسلح من جراء التدخل العسكري الصربي في جمهوريات يوغوسلافيا السابقة الأخرى لمنعها من الانفصال. فبدأ هذا التدخل في حزيران ١٩٩١ من سلوفينيا، وأعقبه التدخل في كرواتيا بهدف إدماجها في «دولة الصرب الكبرى» (أي لإعادتها وإبقائها في الاتحاد). وقد مارس الصرب هناك كل أشكال العنف على مدى ستة شهور. وبعد انتهاء الحرب في كانون الثاني ١٩٩٢، امتدت، في نيسان ١٩٩٢، إلى البوسنة-الهرسك عقب تصويت المسلمين والكروات فيها من أجل الاستقلال، بينما قاطع صرب البوسنة عملية التصويت، وكانت ميليشيات صرب البوسنة تهدف، في هذه الحرب، إلى فرض سيطرتها على أكبر رقعة ممكنة من مساحة الجمهورية (البوسنة-الهرسك) مستعينة في ذلك بمخزونات السلاح الهائلة التي تركها لها الجيش الاتحادي اليوغوسلافي قبل انسحابه، ومدعومة ايضًا بالجماعات المسلحة الصربية.

استمرت حرب البوسنة أكثر من ثلاث سنوات، ارتكبت خلالها مجازر عديدة (في حق المسلمين خصوصًا)، وتوقفت مع إتفاق دايتون (١٩٩٥) بوساطة أميركية: دولة ثلاثية الإتنيات، المسلمون والكروات والصرب، ومجلس رئاسي يمثلها.

بعدها، اندلعت حرب كوسوفو، أي أن الحرب الاتنية-الدينية انتقلت إلى داخل يوغوسلافيا، أو ما تبقى من يوغوسلافيا، أي اتحاد صربيا-مونتينيغرو، على اعتبار أن كوسوفو إقليم في إطار دولة صربيا، أكثرية سكانه من المسلمين المطالبين بالانفصال. فوقعت ايضًا أعمال عنف ومعارك ومجازر وعمليات تهجير، ولم تقف الحرب إلا بالتدخل العسكري من جانب الحلف الاطلسي (١٩٩٩) الذي أسفر عن اتفاق يقضي بإبقاء كوسوفو إقليمًا في دولة الاتحاد يتمتع باستقلال ذاتي، أعقبه سقوط نظام الرئيس اليوغوسلافي (الصربي) ميلوشيفيتش، ثم إحالته للمحاكمة أمام محكمة لاهاي الدولية.

بعد كوسوفو، تحركت الأقلية الألبانية المسلمة (وهي أقلية كبيرة) في مقدونيا نحو الانفصال، وتشكلت من أجل هذا الهدف الاحزاب والتنظيمات العسكرية الالبانية، ونشبت المعارك بينها وبين الجيش المقدوني، ولم تهدأ إلا في ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بوساطة وضغط من الاتحاد الاوروبي.

مسلمو البوسنة-الهرسك

الدولة: دولة البوسنة-الهرسك قسّمها اتفاق دايتون، الموقع في ١٤ كانون الاول ١٩٩٥ (بعد حرب إتنية-دينية استمرت منذ ١٩٩٢) إلى كيانين كونفدراليين: فدرالية البوسنة-الهرسك (كرواتية كاثوليكية وبوسنية مسلمة)، وجمهورية صرب البوسنة. أما مدينة بركو Brcko فطبق عليها نظام القضاء المتمتع باستقلال ذاتي تحت وصاية ممثل دولي. ونظام الدولة دستوري تحت وصاية الممثل الاعلى للأمم المتحدة. ويدير شؤون الدولة مجلس رئاسي ثلاثي: واحد يمثل البوسنيين المسلمين، والثاني البوسنيين الكرواتيين الكاثوليك، والثالث الصرب الارثوذكس اي «جمهورية صرب البوسنة».

التعداد: نحو ١,٩٥٠ مليون مسلم من إجمالي عدد السكان البالغ نحو ٤,٥ مليون نسمة، أي ما نسبته نحو ٤٤٪ من مجموع السكان. وهناك ٣٣٪ من الصرب (أرثوذكس)، و١٨٪ من الكروات (كاثوليك). أكثرية المسلمين يسكنون المدن، ويسكن

الصرب الارياف، والكروات المناطق الشمالية والجنوبية الغربية. وثمة أقلية صغيرة من اليهود.

اعترف نظام الرئيس تيتو، في ١٩٦٨، بالهوية الخاصة لسلاف البوسنة-الهرسك الذين ليسوا صربًا ولا كرواتًا والذين يدينون بالاسلام. ومما تكاد تجمع عليه المراجع الأجنبية ولا تنفيه المراجع العربية والاسلامية أن الهوية الاسلامية عند مسلمي البوسنة-الهرسك لا تعني بالضرورة انتماءً دينيًا وطائفيًا غالبًا على الانتماء الوطني والقومي.

نبذة تاريخية (تحول البوسنيين البوغوميليين إلى الاسلام): عندما اجتاح الاتراك البلقان في نهاية القرن الرابع عشر تحوّل البوسنيون، ولا سيما ملّاك الاراضي، إلى الاسلام. أما الصرب فقد خاضوا معارك طاحنة ضد الاتراك وتحولت مقاومتهم المسلحة إلى نوع من الاسطورة الوطنية التي ما تزال حية في ذاكرتهم حتى اليوم.

عن أساس تحول البوسنيين إلى الاسلام، جاء على قلم الصحافي والكاتب اللبناني محمد السماك («الحياة»، ١٥ آذار ١٩٩٣، ص٨):

في الأساس كان البوسنيون أصحاب عقيدة مسيحية خاصة تؤمن بالسعادة المباشرة مع الله وتعرف بـ«البوغوميل» Bogomile، نسبة إلى مؤسسها الراهب بوغوميل. وثمة نظرية أخرى تنسب نشوء هذا المذهب المسيحي إلى راهب آخر هو جيرميه Jermieh. وقد يكون هذا الأخير مجرّد مساعد للراهب بوغوميل. وربما يعود هذا الالتباس إلى أمرين: الاول ندرة المعلومات عن البوغوميلية، والثاني هو أن مصادر هذه المعلومات إما أن تكون كاثوليكية أو أرثوذكسية، والاثنتان معاديتان للبوغوميلية.

تتميز عناصر الايمان المسيحي لدى هذا المذهب عن بقية المذاهب المسيحية بالأمور الآتية: ١- إنكار الولادة الإلهية للمسيح؛ ٢- عدم الايمان بنظرية الثالوث المقدس؛ ٣- اعتبار أن معجزات السيد المسيح حدثت بالمعنى الروحي وليس بالمعنى المادي؛ ٤- رفض المراسم والاحتفالات الدينية؛ ٥- عدم الاعتراف بالهيكلية الدينية (الإكليروس) وممارسة الصلاة في أي مكان وليس بالضرورة في مبنى عام إسمه الكنيسة. كما يمكن أن يترأس الصلاة أي واحد من المؤمنين من دون أن يكون رجل كهنوت؛ ٦- عمادة المؤمنين يجب أن تتم بعد سن البلوغ وليس عندما يكونون أطفالًا، والعمادة لا تكون لا بالماء ولا بالزيت إنما بالصلاة والتطهر النفسي.

هذا المذهب المسيحي الذي ظهر في بلغاريا في عهد الملك بطرس (٩٢٧-٩٦٨) انطلق من معتقدات دينية كانت سائدة في ذلك الوقت في بلغاريا وروسيا وحوض البحر الأسود (تقول بثنائية الكون)، ووصل إلى صربيا وانتشر فيها فترة طويلة من الزمن. ولكن حدث ان ملك صربيا ستفين نيمانيا ارتد عن البوغوميلية واعتنق الارثوذكسية، ثم اضطهد أتباع مذهبه السابق ونكل بهم وأعدم أعدادًا كبيرة، فهاجر كثيرون من صربيا إلى البوسنة-الهرسك وعرفوا باسم «باتاران»، وامتد نفوذهم حتى ايطاليا.

وظل أتباع البوغوميلية يتعرضون لحملات عسكرية من الكنيستين الارثوذكسية والكاثوليكية بتهمة أنهم زنادقة، حتى أن روما جيّشت قوات من رومانيا للقضاء عليهم. واستمر الأمر على هذه الحال حتى نهاية القرن الخامس عشر عندما اجتاح الاتراك البلقان، وكان البوغوميليون يستنجدون بالاتراك منذ ١٤٥٣. ومع موت الملك الروماني هونياوس الذي كان متحالفًا مع روما ضد البوغوميلية، واعتلاء السلطان محمد الثاني العرش العثماني، بادرت السلطنة إلى غزو صربيا في ١٤٦٣ بقيادة محمد الثاني نفسه الذي اعتقل الملك الصربي توروما شيفيك وأعدمه، وحوّل البوسنة إلى مقاطعة تركية عاصمتها الادارية كرافنيك (ثم سارايفو). وفي ١٤٨٣، احتل الاتراك الهرسك ايضًا. وخلال الاحتلال التركي تعرّف البوغوميليون إلى الاسلام واعتنقوا الدين الجديد، وتولى عدد منهم مناصب مهمة في الدولة العثمانية من بينهم الوزير محمد سوكولي.

يتهم اليوم الصرب والكروات شعب البوسنة بأنه تحول إلى الاسلام للمحافظة على أملاكه من الاراضي.

غير أن الواقع هو أن هناك هوة عميقة في العقيدة الدينية بين البوغوميلية وكل من الارثوذكسية والكاثوليكية. وقد وجد البوغوميليون أنفسهم أقرب إلى الاسلام فاعتنقوه. ولو أنهم فعلوا ذلك من أجل المحافظة على أملاكهم لما وقفوا قبل الغزو التركي ضد الصرب والكروات لسنوات طويلة ولما آثروا الهجرة بمعتقداتهم الدينية من بلغاريا إلى صربيا، ومن صربيا إلى البوسنة-الهرسك تاركين وراءهم مزارعهم وبيوتهم. ثم أن الاتراك لم يكونوا يصادرون أملاك المسيحيين (بصفتهم أهل كتاب). المهم أن العداء السابق للغزو التركي للمنطقة بين البوسنيين وكل من الصرب والكروات الذي كان ينطلق من خلافات دينية مسيحية فقط، أخذ ابعادًا أشد حدة بعد الغزو التركي حين قامت أسس جديدة للعداء، على قاعدة خلافات دينية مسيحية-اسلامية. فقد أسقط الصرب الصفة القومية المحلية عن المسلمين وربطوهم بالقومية التركية باعتبار أن الاتراك المسلمين كانوا يسيطرون على المنطقة.

يقول الأديب البوسني محمد فيليبوفيتش: «منذ القرن الخامس عشر بدأ سكان هذه المنطقة اعتناق الاسلام، دين الامبراطورية العثمانية التي فتحت عموم البلقان، وكان سكان البوسنة منذ ذلك الوقت خليطًا من الاجناس والاعراق: سلافيين وصربيين وغجرًا وكرواتيين، وايطاليين ويونانيين. وهم ما يزالون على هذا القدر من التعدد العرقي حتى اليوم، أضيف إليهم في ما بعد الاتراك والآسيويون والعرب والأرمن الذين وصلوا بعد الفتح العثماني ومعه، وكان الذين يدخلون الدين الجديد هنا من جميع الاعراق والأجناس، غير ان نظام الامبراطورية العثمانية كان في ذلك الوقت يعترف بخصائص الشعوب وقومياتها واتجاهات تطورها وحياتها، ويحترمها، وهذه القاعدة هي في الواقع جزء من قواعد الاسلام كدين. لقد خضعت البوسنة، إذًا، إلى اربعة مؤثرات: الاول، تأثير الامبراطورية العثمانية؛ الثاني، اتجاه الداخلين في الاسلام إلى التخلي عن عاداتهم وتقاليدهم القومية والدينية السابقة وإحلال عادات وتقاليد نابعة من الاسلام شيئًا فشيئًا، حتى صارت تشكل نمط حياة واحدًا يجمع هؤلاء السكان المسلمين من مختلف الاتنيات؛ الثالث، إطار الروح الثقافية الذي شكلّه الاسلام والمتمثل في نظام فكري وأدبي (وحتى لغوي) بين هؤلاء المسلمين الجدد المتعددي القوميات؛ الرابع، وهو العامل الحاسم، تمسك هؤلاء بالأرض التي يعيشون عليها منذ مئات السنين، أرض البوسنة-الهرسك، وعدم مغادرتها، ما جعل هوية الانتماء إلى الارض تمتزج بهوية الانتماء إلى الاسلام، وتكون بالنتيجة هذه الرابطة الفريدة».

مسلمو البوسنة بعد اندحار العثمانيين: الصرب أشدّ وأقوى مَن أصلى العثمانيين في البلقان معارك متواصلة. وبعد كر وفرّ، تمكن الصرب من طرد العثمانيين من بلغراد نهائيًا في ١٨٦٢. فصفا الجو لهم وزحفوا على ما تبقى من المواقع العثمانية وأخذوا بالضغط على المسلمين للحاق بالاتراك. واستمر الأمر إلى أن انفجرت حروب البلقان في ١٩١٢-١٩١٣، وبسط الصرب سيطرتهم على السنجق وكوسوفو (أكثرية مسلمة)، وقسّموا مقدونيا بينهم وبين البلغار واليونانيين. وقبل ذلك، كانت الدولة العثمانية قد اضطرت، بموجب معاهدة برلين (١٨٧٨) إلى ترك البوسنة-الهرسك من دون قتال، فدخلت هذه الأخيرة في حكم امبراطورية النمسا-المجر (استمر وجود العثمانيين في سارايفو ٤٤٣ عامًا، وفي عموم البوسنة-الهرسك ٤١٥ عامًا).

وبعد اندحار امبراطورية النمسا-المجر في الحرب العالمية الاولى، «تشكلت للمرة الاولى حكومة مستقلة في البوسنة لم تدم طويلًا، وحين قامت المملكة الصربية-الكرواتية رفضت الاعتراف باستقلالنا، وضمتنا إليها بقوة النظام الدولي الذي أنشأ بنفسه تلك الدولة الاتحادية للمرة الاولى في التاريخ في معاهدة فرساي بباريس عام ١٩١٨ من دون رأي السكان والشعوب فيها، ونتيجة لتقاطع المصالح الدولية بين الحلفاء المنتصرين. ولكن فورًا وبعد قيام المملكة، ظهرت ردود فعل الصربيين والكرواتيين تجاهنا، حيث بدأوا أولًا برفض الاعتراف بنا كشعب، وأصرّوا على

تقسيمنا حسب أصولنا العرقية والدينية القديمة، أي كما كانت الحال قبل قرون عدة من دخولنا الاسلام، فأصبحنا بين صربي وكرواتي وسلافي على رغم أننا جميعًا مسلمون، وسلبت جميع اراضينا الوقفية والخاصة وتحولنا إلى أقنان وعبيد لا نملك شيئًا ولا حقوق لنا. وفي ١٩٣٩، ومع بداية الحرب وتفكك المملكة، اقتسم الصربيون والكرواتيون أراضينا وضموها إليهم، فأخذت كرواتيا ١٩ مدينة أو جزءًا، وأخذت صربيا الباقي. ومارس كل من الطرفين أبشع الأساليب في اضطهادنا وقمعنا محاولين إعادتنا إلى ديانتنا السابقة ودمجنا ثقافيًا وقوميًا في القومية الصربية أو الكرواتية. وتمّ تدمير كامل لكل ما يرمز إلى ثقافتنا واسلامنا وقوميتنا من مساجد ومقابر وتكايا ورموز. وأحرقوا كتبنا وقتلوا رجال الدين والمفكرين والمعارضين. وأحرقوا أملاكنا ومنازلنا بقسوة لم يعرفها غيرنا عبر التاريخ، وأنا أقول هذه الكلمات بدقة العالم والمؤرخ، وأعني كل حرف اقوله» (المؤرخ البوسني محمد فيليبوفيتش، نقلًا عن محمد السماك، «الحياة»، ١٥ آذار ١٩٩٣، ص٨).

مسلمو البوسنة-الهرسك في إطار «جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الفدرالية»: المملكة اليوغوسلافية وقعت تحت الاحتلال النازي والفاشي. وقامت الثورة ضدهم، وكان أبرز زعمائها جوزف تيتو. وفي غضون ذلك، وفيما المعارك على أشدّها بين الثوار وبين النازيين، شكلت الميليشيا الكرواتية الفاشية فرقة مسلحة لتحارب في صفوفها ضد الثوار وضد الصرب منهم تحديدًا (راجع ما ورد في الصدد هذا سابقًا تحت العنوان الفرعي: «مجازر طائفية في الحرب العالمية الثانية...»).

إبان ثورة التحرير، ورغم كونه كرواتيًا، اتخذ تيتو، أول الأمر جانب الصرب قبل أن ينقلب عليهم. فاتجه في ١٩٤٣ نحو البوسنة وأعلن قيام حركة التحرير الشعبية (بارتيزان) المناهضة للفاشية. وانتصر تيتو، في ١٩٤٤، بدعم قوات الحلفاء والاتحاد السوفياتي، وتمكن من طرد القوات الالمانية من كرواتيا. وكان تيتو، قبل ذلك، قد أعلن قيام البوسنة كجمهورية مستقلة داخل مشروع اتحاد الجمهوريات اليوغوسلافية الاشتراكية.

تمكنت ثورة التحرير من إعادة الاستقلال ليوغوسلافيا. وكان الثمن باهظًا، إذ لاقى واحد من تسعة رجال حتفه، ودمرت أغلب المدن اليوغوسلافية بما فيها المنشآت الصناعية. واستلم الشيوعيون، بزعامة تيتو، السلطة رسميًا في تشرين الثاني ١٩٤٥، ومن ثم أعلنت «جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الفدرالية» في ٣١ كانون الثاني ١٩٤٦، بعد أن تمّ خلع الملك بطرس الثاني.

اعتمد انتصار تيتو بالدرجة الاولى على الصرب لأنهم كانوا يشكلون الغالبية من قواته، ليس لأنه شيوعي، وإنما كرهًا للالمان، الاعداء التاريخيين للصرب، ولأنه وقف إلى جانب الروس الحلفاء التقليديين للصرب، فضلًا عن أن تيتو كان قد اختار قيادته قبل الحرب بتكليف خاص من ستالين بعد عزل القيادة السابقة للحزب.

كان الصرب، حتى الحرب العالمية الثانية (أي في عهد المملكة) مهيمنين على يوغوسلافيا. فكانوا يشكلون نحو نصف مجموع السكان، ومنهم الملك، وبيدهم السلطات. وبعد الحرب، انقلبت الاحوال، وصاروا جزءًا من قرار جماعي يوجهه الكرواتيون والسلوفينيون من خلال تمركز السلطات في يد تيتو (كرواتي) ونائبه إدوارد كارديل (سلوفيني). وتضاءل وجود العناصر الصربية التي كانت قد شاركت في قيادة قوات الأنصار (البارتيزان) في حرب التحرير، إثر القطيعة بين يوغوسلافيا والدول الشيوعية الأخرى في ١٩٤٨، إذ عارضت غالبية القياديين الصرب هذه القطيعة، خصوصًا القطيعة مع روسيا (ستالين)، ما أدّى إلى تصفية الكثيرين منهم جسديًا وعزل الباقين عن المراكز المهمة. وقسّم تيتو جمهورية الصرب إلى ثلاثة أجزاء، بينما ترك كرواتيا والجمهوريات الأخرى على حالتها الموحدة. والمجال الوحيد الذي لم يستطع تيتو إبعاد الصرب عنه هو القوات المسلحة، لأن التجنيد العام أعطى الصرب مركز القوة فيها ما دامت لهم الغلبة السكانية.

أما في ما يتعلق بجمهورية البوسنة (في إطار جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الفدرالية)، فقد وقف ميلوفان جيلاس (سياسي ومفكر يوغوسلافي، من مونتينيغرو)، في المؤتمر التأسيسي للحزب الشيوعي في البوسنة-الهرسك، عام ١٩٤٦، ليعلن «ان الاسلام هنا ديانة وليس قومية». وأيّده الشيوعي اليهودي موشي بيادة بقوله: «الاسلام علاقة عقائدية، أما السكان هنا فهم إما صرب وإما كروات فقط». وكان هذا المؤتمر للحزب في البوسنة يعكس آراء الحزب الشيوعي اليوغوسلافي وزعيمه تيتو. وفي هذا السياق تم إلغاء الاحتفالات الدينية الاسلامية بشكل رسمي في ١٩٤٦ بدعوى أنها تشجع على البطالة، وإلغاء العطلة الاسلامية الاسبوعية يوم الجمعة (الجدير ذكره، هنا، أنه في العام نفسه كان تيتو أمر باعتقال الكاردينال ستيناك رئيس الاساقفة الكاثوليك في زغرب، فردّ البابا بقطع علاقات الفاتيكان بيوغوسلافيا)، في حين استمرت بعض المؤسسات الاسلامية في عملها مثل «المجلس الاسلامي الاعلى» ومقره في سارايفو. لكن في ١٩٦٨، عاد نظام الرئيس تيتو واعترف بالهوية الخاصة لسلاف البوسنة-الهرسك «الذين ليسوا صربًا ولا كرواتًا، والذين يدينون بالاسلام».

دستور الطائفة المسلمة لجمهورية يوغوسلافيا: في نيسان ١٩٩٠، صدر دستور الطائفة المسلمة في جمهورية يوغوسلافيا الذي اعترف باستقلال الأقلية المسلمة، وحدّد صلاحياتها وتنظيماتها التي تعطيها حق إدارة شؤونها الذاتية. وقد تمّ العمل بهذا الدستور إلى أن جاءت الحرب وأطاحت الاتحاد اليوغوسلافي.

تضمن الدستور ٧٨ مادة، وبدأت مقدمته بالبسملة، ونصت مادته الاولى على: «... تقوم الطائفة الاسلامية في جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية على أساس القرآن والسنّة والأوامر المستخرجة منهما، وعلى دستور الطائفة الاسلامية...». وتتوزع المواد الأخرى من الدستور حول الشخصية الاسلامية ووحدتها التاريخية والتشريعية، والهيئات الاسلامية من دار الإفتاء ورئيس العلماء ومجلس الشورى والمشيخة الاسلامية، ونظام الانتخابات ووظائفه الدينية.

استقلال البوسنة-الهرسك (والحرب): تميز المسؤولون المسلمون بأنهم كانوا من أكثر المسؤولين اليوغوسلاف حرصًا على بقاء الاتحاد وعدم تعريضه للتفكك والانهيار. فالرئيس علي عزت بيكوفيتش (رئيس جمهورية البوسنة-الهرسك) كان أحد أكثر رؤساء الجمهوريات اليوغوسلافية رفضًا لانهيار يوغوسلافيا، وقد وقف علنًا إلى جانب الصرب في مواقفهم الرافضة لاستقلال الجمهوريات. لكنه، بعد أن أصبح الانهيار واقعًا، أعلن استقلال البوسنة أسوة بغيرها. وقبل ذلك، عندما أصدر الصرب، في ١٩٨٩، دستورًا جديدًا لجمهوريتهم يعيد وحدتها ويلغي الحكم الذاتي الواسع لكوسوفو وفويفودينا، عارض الكروات والسلوفينيون الدستور بشدّة، لكن وجود رايف ديزداريفيتش في حينه، وهو مسلم بوسني، على رأس هيئة الرئاسة اليوغوسلافية، كان العامل الوحيد الذي ادّى إلى إقرار الدستور، إذ وقف ديزداريفيتش بكل نفوذه إلى جانب الصرب.

في ما يلي أبرز محطات أحداث استقلال البوسنة-الهرسك والحرب التي رافقتها وصولاً إلى اتفاق دايتون الذي أنهى الحرب ووضع ركائز الدولة المستقلة على اساس الكونفدرالية بين الكروات والمسلمين وبينهم وبين جمهورية صرب البوسنة:

- بين حزيران وايلول ١٩٩١، أعلنت ستة جيوب صربية متمردة في البوسنة استقلالها الذاتي.
- خلال كانون الاول ١٩٩١، وقعت مواجهات مسلحة بين المجموعات في البوسنة-الهرسك: المسلمون مؤيدون للاستقلال، الكروات مع الانضمام إلى كرواتيا، والصرب متمسكون بجمهورية يوغوسلافيا الفدرالية.
- في ٢٩ شباط-١ آذار ١٩٩٢، جرى استفتاء حول الاستقلال، وأيده ٩٩,٤٣٪ من المقترعين المسلمين.
- في ٢٨ آذار ١٩٩٢، أعلن صرب البوسنة قيام «جمهورية صربيا في البوسنة-الهرسك».

– في ٥ نيسان ١٩٩٢، اعترفت المجموعة الاوروبية باستقلال البوسنة–الهرسك، وسارت مظاهرات سلمية في سارايفو مؤيدة للتعايش بين الاتنيات ومناهضة لسياسة الاحزاب (المسلمة والكرواتية والصربية) في البلاد. مظاهرة ضخمة، ضمت المسلمين والصرب والكروات واليهود، وصلت إلى مبنى البرلمان مرددة شعارات «البوسنة، البوسنة»، و«لا للتقسيم». وفجأة دوت طلقات نارية من مبنى فندق «هوليداي إن» حيث مكاتب الحزب الديمقراطي الصربي برئاسة رادوفان كاراجيتش. فكانت تلك الرصاصات بداية حملة الارهاب الدموية ضد نصف مليون من سكان العاصمة ساراييفو.

– في ٧ نيسان ١٩٩٢، اعترفت الولايات المتحدة بالبوسنة–الهرسك المستقلة. وفي ٢٢ ايار قُبلت عضويتها في الامم المتحدة.

– خلال كانون الاول ١٩٩٢، سيطرت الميليشيات الصربية (نحو ٢٠٠ ألف رجل بزعامة رادوفان كاراجيتش) وأكثر من ١٠٠ ألف من الجيش اليوغوسلافي الاتحادي (السابق) على أكثر من ٧٠٪ من أراضي البوسنة–الهرسك. أما الكروات فاقاموا (في البوسنة–الهرسك) دولة مستقلة استقلالًا ذاتيًا عاصمتها موستار. ولم يعد للمسلمين في البوسنة سوى نحو ١٠ آلاف كلم^2 من اراضي البلاد. وحصيلة الخسائر (منذ اندلاع المعارك حتى آخر ١٩٩٢) نحو ٥٠ ألف قتيل، ونحو ٥٠ ألف جريح وأكثر من ٨٥٠ ألف لاجئ، وتهدم نحو ٦١٢ مسجدًا من أصل ألفي مسجد.

– في كانون الثاني ١٩٩٣، هددت المجموعة الاوروبية يوغوسلافيا (ما تبقى منها، أي صربيا–مونتينيغرو، وعاصمتها بلغراد) بفرض العزلة عليها إذا لم يرضخ صرب البوسنة ويقبلوا بمناقشة خطة السلام (خطة أوين–فانس).

– في ٢٥ آذار ١٩٩٣، وقّع كروات البوسنة خطة أوين–فانس، ورفضها الصرب.

– في ٨ نيسان ١٩٩٣، أصدرت محكمة العدل الدولية في لاهاي حكمًا يدين يوغوسلافيا (صربيا) بارتكاب جرائم إبادة. وبعد شهر نسف الصرب جوامع بانيالوقة.

– بين ١٠ و١٤ أيار ١٩٩٣، وصلت قوات الامم المتحدة إلى مدينة جيبا (شرق البوسنة) فوجدتها محروقة على يد الصرب. وأدان مجلس الأمن الكروات وطالبهم بالانسحاب فورًا من موستار، كما أدان التطهير العرقي الذي يمارسه الصرب والكروات بحق المسلمين.

– في آب ١٩٩٣، هدّد كاراجيتش بضربات نووية في أوروبا في حال قرّر الغرب التدخل العسكري في البوسنة؛ وكانت واشنطن وجهت أقوى تحذير لصرب البوسنة لمنعهم من «خنق ساراييفو» بعد أن توصلوا إلى احتلال مواقع في الجبال المطلة عليها. وبعد أن كان مسلمو البوسنة يلحون في مطلبهم الرافض لتقسيم البوسنة، أعلن رئيسهم علي عزت بيكوفيتش تأييده التقسيم «لإنهاء الحرب والحفاظ على البلاد».

– استمرار المعارك، طيلة العام ١٩٩٤، تخللتها مجازر (ضحيتها الرئيسية المسلمون)، واتفاقات وقف إطلاق النار، ثم انتهاكاتها وعودة المعارك، ومحادثات سلام (برعاية أوروبية حينًا، وأميركية أحيانًا) وفشلها باستثناء واحدة رعتها الولايات المتحدة بين المسلمين والكروات وأسفرت عن اتفاقهم على مشروع دستور موحد للفدرالية الثنائية بينهم.

الحصيلة العامة التي خرج بها العالم حول أحداث يوغوسلافيا السابقة حتى نهاية سنة ١٩٩٤: مرّ ٣٢ شهرًا على ابتداء حروب انفراط الاتحاد اليوغوسلافي. وقد شهدت هذه الحروب عدة تطورات حيث بدأت بحرب صربيا–سلوفينيا، ولكن موقف ألمانيا المؤيد بحزم لانفصال سلوفينيا، وما تمتع به من تأييد المجموعة الاوروبية وضع حدًا وبسرعة للصراع الصربي–السلوفيني، ونعمت جمهورية سلوفينيا بالرعاية الاوروبية. فالتفت الصرب ناحية كرواتيا، واندلعت الحرب الصربية–الكرواتية، وأسفرت عن استيلاء الصرب على منطقة كرايينا، لكنهم عجزوا عن اجتياح كرواتيا بسبب ما تلقته من دعم عسكري واقتصادي أوروبي ساهم إلى أبعد الحدود في صمود كرواتيا. وبعدما فشل الصرب في مدّ حدود صربيا

الكبرى إلى سلوفينيا وكرواتيا اتجهت انظارهم نحو جمهورية البوسنة-الهرسك لابتلاعها باعتبارها الحلقة الأضعف في المنطقة، ولوجود أقلية صربية كبيرة فيها. وانتهى العام ١٩٩٤ على واقع سيطرة صرب البوسنة على ٧٠٪ من أراضي البوسنة، وعلى نجاح المبادرة الاميركية (الرئيس السابق كارتر) في تحقيق وقف للنار وهدنة لمدة اربعة أشهر وإجراء مفاوضات حول التسوية السلمية.

إتفاقية دايتون (أواخر ١٩٩٥): ما كادت تنتهي الهدنة في ربيع ١٩٩٥ حتى عادت الحرب على أشد مما كانت عليه وأشمل: ضد كرواتيا لتحقيق مطلب صرب منطقة كارايينا للانفصال والانضمام إلى صربيا، وتصعيد جديد في البوسنة. الكروات حققوا انتصارات على الصرب، كما بدأ الجيش البوسني هجومًا على مناطق السيطرة الصربية في وسط البوسنة الذين بدأوا الهجرة بأعداد كبيرة في ظل تقدم الجيشين، الكرواتي والبوسني.

في هذا الإطار، بدأت مهمة سلمية حملها وفد أميركي برئاسة مساعد وزير الخارجية ريتشارد هولبروك، الذي أشرف على اجتماع عقده وزراء خارجية البوسنة وكرواتيا وصربيا في جنيف في ٨ ايلول ١٩٩٥، حيث أعلن هولبروك عن أول خطوة جدية نحو السلام، مفادها أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا-مونتينيغرو) اعترفت فعليًا بدولة البوسنة-الهرسك التي ستتألف من كيانين، هما الاتحاد الكرواتي-المسلم وجمهورية صربية من صرب البوسنة. وأكد هولبروك بأنه لن يكون جائزًا أن ينضم صرب البوسنة يومًا إلى صربيا.

العمليات العسكرية استمرت، واستمرت معها المساعي السلمية، التي أدت إلى اتفاق نيويورك (٢٦ ايلول ١٩٩٥) بين الأطراف المتصارعة وبرعاية أميركية أيضًا. وأبرز الجديد في الاتفاق «أن تتم الانتخابات في اسرع وقت ممكن عندما تتوافر الشروط اللازمة وتحت إشراف دولي». وفي الساعة الواحدة من يوم ١٢ تشرين الاول ١٩٩٥، بدأ سريان وقف النار في البوسنة. وكان آخر ما استردته القوات البوسنية-الكرواتية (كروات البوسنة) من الصرب بلدة يانسكي موست شمال غرب البوسنة. فباتت مدينة بانيالوكا، وهي معقل الصرب في المنطقة، مهدّدة.

في أول تشرين الثاني ١٩٩٥، بدأت محادثات السلام البوسنية في قاعدة رايت باترسون التابعة لسلاح الجو الاميركي قرب دايتون في ولاية أوهايو في الولايات المتحدة. وفي ٢١ تشرين الثاني، أعلن الرئيس الاميركي بيل كلينتون توصل الرؤساء الثلاثة (بيكوفيتش البوسني، توجمان الكرواتي، وميلوشيفيتش الصربي) إلى اتفاق سلام حيث تكلم عن أبرز نقاطه كالآتي:

- تبقى البوسنة دولة واحدة داخل حدودها الحالية. وتتكون الدولة من قسمين: اتحاد فدرالي بوسني-كرواتي، وجمهورية صرب البوسنة مع «توزيع عادل للاراضي بين الأثنين».
- تبقى العاصمة سارايفو موحدة، وتقوم فيها حكومة مركزية «فعالة» تشمل برلمانًا وطنيًا ورئاسة الدولة ومحكمة دستورية. وتتولى هذه الحكومة مسؤولية السياسة الخارجية والجنسية والهجرة والمسؤوليات المهمة الأخرى.
- يجري اختيار رئاسة الدولة والبرلمان من طريق انتخابات حرة ديمقراطية في إشراف دولي.
- يستبعد الأفراد المتهمون بارتكاب جرائم حرب عن الحياة السياسية.
- تشرف قوة دولية على الفصل بين القوات.

بعد اتفاقية دايتون: كانت الانتخابات العامة التي جرت في ١٥ ايلول ١٩٩٦ قد أكدت سيطرة الاحزاب القومية البوسنية الثلاث: حزب المسلمين (حزب العمل الديمقراطي)، وحزب الصرب (الحزب الديمقراطي الصربي) وحزب الكروات (حزب المجموعة الديمقراطية الكرواتية). لكن هذه الاحزاب بدأت تضعف تدريجًا بعد ذلك. وفي موازاة ذلك، كانت تقوى صلاحيات الممثل الأعلى للأمم المتحدة، إذ مُنح المزيد من الصلاحيات التي حوّلته إلى حاكم فعلي للبوسنة-الهرسك الموضوعة تحت الوصاية الدولية

(منحه هذه الصلاحيات مؤتمر بون المنعقد في كانون الاول ١٩٩٧). فأخذ يبادر إلى تنفيذ عدة إجراءات: إقرار قوانين عدة حول المواطنية والنقد وجوازات السفر واختيار العلم البوسني... ورغم ذلك ظلّ شبح الازمة ماثلاً وعنوانه الكبير «النازحون والمهجرون واللاجئون البوسنيون». وفي العام ٢٠٠٠، لم يكن قد عاد منهم (من الفئات الثلاث) سوى ٧٦ ألفًا، وكان عاد ٤١ ألفًا في ١٩٩٩.

بين آذار ١٩٩٩ وآذار ٢٠٠٠، حدثت تطورات لعبت من جديد لمصلحة الاعتدال في البوسنة، أبرزها ما حدث على الصعيد الاقليمي، وهو هزيمة ميلوشيفيتش في صربيا أمام المعارضة، ثم وفاة الزعيم المتشدّد الآخر، توجمان، رئيس كرواتيا وفوز المعتدلين واستلامهم الحكم بعده. وعلى صعيد القسم البوسني المسلم، توحدت المعارضة الاجتماعية الديمقراطية في الحزب الاجتماعي الديمقراطي، ما ساعد على تفكيك التحالف الحكومي المكون من الاحزاب الثلاثة القومية (التي كانت خاضت الحرب). فلأول مرة منذ ١٩٩٢، تضعف الاحزاب القومية إلى حد أنها لم تنل، مجتمعة، في انتخابات ١١ تشرين الثاني ٢٠٠٠، سوى ٤٦,٩٪ من الاصوات.

لكن وجود هذه الاحزاب القومية استمر مؤثرًا وفاعلاً، وأخفقت الجهود الغربية في إزاحتها عن السلطة أو عن الحياة السياسية لمصلحة المعتدلين. فعادت هذه الاحزاب لتحقق مرة جديدة، بعد تراجع في مرات سابقة، كل في تجمعاته العرقية، في الانتخابات البرلمانية والرئاسية (مجلس الرئاسة) التي أجريت في تشرين الاول ٢٠٠٢ أفضل النتائج التي حصلت عليها منذ إبرام اتفاقية دايتون لوقف الحرب.

أجمعت الآراء المحلية والدولية، في حينه (وفي ضوء انتخابات ٢٠٠٢)، على أن الضغوط الاميركية على المواطنين والممارسات القمعية لقوات شمال الأطلسي (سفور) المنتشرة في البوسنة–الهرسك وتردي الاوضاع المعيشية والمماطلة في حل مشكلة النازحين واللاجئين وعدم توافر أي نتيجة إيجابية دولية لتنظيم الدولة البوسنية على أسس دائمة وثابتة انطلاقًا من رغبات سكانها ومبدأ «حق الشعوب في تقرير مصيرها»... كلها اسباب كانت لا تزال تحول دون عودة وحدة البوسنة–الهرسك وتشجع بين حين وآخر «التطرف القومي» وتبقي خطر استئناف القتال محدقًا.

الوضع الحالي للبوسنة عمومًا، ١ – الحكم: إضافة إلى الاشراف الدولي المدني والحماية العسكرية التي يقودها حلف شمال الاطلسي، فإن جمهورية البوسنة–الهرسك تدار مركزيًا عبر هيئة رئاسة مشتركة للجمهورية تضم ثلاثة رؤساء (مسلم وصربي وكرواتي) يتناوبون على رئاسة الهيئة وفق النظام الذي كان معمولاً به قبل الحرب كل ثمانية أشهر ولم تبطله اتفاقية دايتون، في حين تخضع رئاسة الحكومة المركزية ايضًا للتبادل الدوري بين المسلمين والصرب والكروات. وهناك ايضًا برلمان مركزي للبوسنة يضم نوابًا عن المسلمين والكروات (برلمان صربي خاص بجمهورية صرب البوسنة).

أما الشؤون الذاتية للكيانين البوسنيين: الكيان المسلم– الكرواتي والكيان الصربي (جمهورية صرب البوسنة)، فإنها تدار من سلطات محلية منتخبة لكل منهما، وتتمتع باستقلالية كبيرة عن الحكومة المركزية، باستثناء السياسة الخارجية والقضايا المالية المحصورة مركزيًا مع الأخذ في الاعتبار المشاركة العرقية الثلاثية.

ويبدو الكيان الصربي، وسط المشهد السياسي والاداري البوسني العام، مستقرًا إداريًا إلى حد كبير، على العكس من الكيان المشترك بين المسلمين والكروات الذي تسوده المشكلات والاضطرابات بسبب تصاعد النزعة الانفصالية للكروات عن المسلمين (توقف هذا التصاعد نسبيًا بعد وفاة رئيس جمهورية كرواتيا المتشدّد، توجمان، أواخر العام ١٩٩٩، الذي كان يغذي النزعة الانفصالية لكروات البوسنة بهدف ضمهم إلى كرواتيا)، علمًا ان النيات الانفصالية التامة لصرب البوسنة وكروات البوسنة لا تزال مستشرية، ما يعني تدمير الوحدة التاريخية للبوسنة–الهرسك، وهو الخطر الأكبر الذي يخشاه المسلمون ويحاولون تجنبه.

٢- صعوبة الاستقرار ووضع مثير للقلق: جاء في تقرير رفعه المسؤولون الدوليون في البوسنة إلى مجلس الامن (ربيع ٢٠٠٢) أن الوضع العام في البوسنة لا يزال يثير القلق على المستقبل، لأن التزام المجتمع الدولي تجاه بعض بنود اتفاقية دايتون وتقديم المنح المالية «ظل ضعيفًا للغاية».

كما أن جهود محاربة الجريمة والمخدرات والتهريب والدعارة والفساد فشلت. بل إن معدلات الجريمة بين الاطفال ارتفعت بنسبة ٣٠٠٪ عما كانت عليه قبل الحرب.

أما اقتصاد البوسنة فلا يزال يعاني أحوالًا متردية، لأن البنية الانتاجية تحطمت بسبب الحرب، ولأن المنح الدولية، التي بلغت منذ وقف الحرب حتى الآن (أواسط ٢٠٠٢) خمسة بلايين دولار، ذهبت بغالبيتها لتغطية نفقات الوجود الدولي ورواتب الموظفين الحكوميين في الكيانين البوسنيين.

٣- قضية النازحين: تشكل قضية النازحين واللاجئين، الذين لا يزال عددهم (أواسط ٢٠٠٢) مليون بوسني، معضلة في عودة الاوضاع الطبيعية إلى ما كانت عليه قبل الحرب، خصوصًا ان استمرار هذه المشكلة بسبب عدم التطبيق الكامل لاتفاق دايتون، وفقدان الاستقرار الأمني، وانتشار الأسلحة غير الشرعية، يرسّخ التطهير العرقي والتهجير القسري الذي فرضته الحرب على الاعراق المختلفة.

وقد انعكس ضرر هذه المشكلة على المسلمين في الدرجة الأولى. إذ إن القرار الحكومي الذي صدر في ربيع ٢٠٠٢ وطلب من البوسنيين في الخارج، وغالبيتهم من اللاجئين والمغتربين المسلمين، الاختيار بين جنسيتهم البوسنية والجنسية التي حصلوا عليها من الدولة التي يقيمون فيها، أرغم أكثر من ١٠٠ ألف مسلم على التخلي عن انتمائهم البوسني لضمان البقاء حيث هم، ما يؤثر في نسبة وجود المسلمين الذين كانوا الخاسر الأكبر في الحرب، إضافة إلى التسهيلات التي حصلوا عليها للهجرة إلى الولايات المتحدة وكندا وأوستراليا ودول أخرى لأسباب «إنسانية»، وذلك لمصلحة نسبة الصرب التي زادت نتيجة انتقال نحو نصف مليون صربي من كرواتيا إلى البوسنة وحصولهم على الجنسية في الكيان الصربي من البوسنة.

٤- إنجازات بضغط دولي: في ربيع ٢٠٠٢، وفي الذكرى العاشرة لبدء حرب البوسنة، أعلن المسؤولون الدوليون، المدنيون والعسكريون، قرارات لتحقيق إنجازات في مجال إعادة الوحدة البوسنية، خصوصًا ما يتعلق بتقليص عدد القوات العسكرية التي تحتفظ بها الاطراف البوسنية الثلاثة، باعتبار أن الوجود الكبير للجنود لم يعد ضروريًا في ظل السلام واضطلاع القوات الدولية بالمهمات الأمنية. فاتخذ الأمر بخفضها إلى حوالي النصف، وأصبح عددها بالنسبة إلى المسلمين والكروات (في الكيان المسلم-الكرواتي) ١٢ ألف فرد، والصرب ٦ آلاف، على أن يجري خفض آخر خلال العام ٢٠٠٣.

وبضغط من الوجود الدولي وقعت أحزاب بوسنية رئيسية (مسلمة وصربية وكرواتية) اتفاقًا سياسيًا يعد الأكبر منذ إبرام اتفاق دايتون. ويحدد الاتفاق الجديد الوضع السياسي والشكل الجغرافي للبوسنة وتقسيم السلطات بين أعراقها الثلاثة. ولكي يأخذ الاتفاق بعدًا دوليًا، شهد عليه كل من جاك كلاين (أميركي) رئيس بعثة الأمم المتحدة في البوسنة، وكليفورد بونت السفير الاميركي في العاصمة سارايفو، ورافائيل فالي جراجوري سفير اسبانيا بصفة أن بلاده تترأس دورة الاتحاد الاوروبي.

وأقيم في سارايفو مؤتمر دولي تحت عنوان «دروس من حرب البوسنة»، بحث في الأخطاء التي ارتكبت خلال هذه الحرب والعبر المستقاة منها. ووصف أحد مسؤولي الأمم المتحدة من المشاركين في المؤتمر ما حدث في منطقة البلقان خلال السنوات العشر الأخيرة بأنه «يمثل مختبرًا سياسيًا ضخمًا فوق قبر جماعي».

مسلمو اتحاد صربيا–مونتينيغرو

التعداد: كان الشكل الاتحادي بين صربيا ومونتينيغرو قد احتفظ باسم «جمهورية يوغوسلافيا الفدرالية» منذ انفراط عقد يوغوسلافيا السابقة حتى شباط ٢٠٠٣. وفي هذا التاريخ وافقت الجمهوريتان، وبمبادرة من الاتحاد الاوروبي، على بعض التعديلات في علاقاتهما الاتحادية، منها تبني إسم جديد للإتحاد بحيث اصبح «اتحاد صربيا–مونتينيغرو».

مسلمو الاتحاد يتوزعون أساسًا على إقليم كوسوفو، جمهورية مونتينيغرو، والسنجق الواقع بين مونتينيغرو وصربيا.

أكثر من ٧٥٪ من مسلمي الاتحاد (صربيا–مونتينيغرو) هم من الألبان، والمسلمون الآخرون من البوشناق.

– في كوسوفو: المسلمون الألبان نحو ٨٠٪ من مجموع سكان الاقليم البالغ نحو ٢,٣٠٠ مليون نسمة، والباقون من الصرب مع مجموعات صغيرة أخرى. نسبة قليلة من ألبان كوسوفو (لا تتعدى ٥٪) يعتنق أفرادها الكاثوليكية، ولهم حزبهم السياسي الذي يلتقي والأكثرية الألبانية المسلمة على مطلب استقلال كوسوفو عن الاتحاد. وهناك نحو ٣٪ من المسلمين غير الألبان.

– في مونتينيغرو: المسلمون نحو ٢٠٪ من مجموع سكانه البالغ نحو ٨٠٠ ألف نسمة. والمسلمون هم مسلمون ألبان (٦٪) ومسلمون بوشناق (١٤٪).

– في السنجق: منطقة بين مونتينيغرو وصربيا اللذين يتقاسمان السيادة عليها. مسلموها بوشناق ونسبتهم نحو ٦٥٪ من إجمالي عدد سكانها البالغ نحو ٤٥٠ ألفًا.

فيكون عدد مسلمي (ألبان وبوشناق) اتحاد صربيا–مونتينيغرو نحو ٢,٣٠٠ مليون نسمة من مجموع سكان الاتحاد البالغ نحو ١٠,٦٥٠ مليون نسمة، أي ما نسبته ٢١,٦٪. ويكون مركز الثقل إقليم كوسوفو الذي اصبح يتمتع باستقلال ذاتي بعد حرب الانفصال (١٩٩٩) والتدخل الأطلسي، ومن ثم إطاحة نظام حكم الزعيم الصربي المتشدّد ميلوشيفيتش.

في السنجق: تتكون منطقة السنجق، بحسب التقسيم الاداري الحالي، من ١١ بلدية، تقع ست منها في جمهورية صربيا، وخمس في جمهورية مونتينيغرو (الجبل الأسود). وهو، رغم ذلك، يكون وحدة جغرافية مترابطة وتاريخية، وقاعدتها مدينة نوفي بازار.

كان وضع السنجق، منذ انهيار يوغوسلافيا، وخصوصًا في سنوات الحرب البوسنية (ولا يزال إلى حد كبير) بالغ الحساسية السياسية والقومية والدينية. والحزب الذي يتمتع بالسيطرة على الساحة السياسية في السنجق هو «حزب العمل الديمقراطي» (الاسلامي)، ويقود منذ تأسيسه في ١٩٩٠ حركة المسلمين التي تهدف إلى تحقيق بعض المطالب السياسية والقومية والدينية. وهذا الحزب مرتبط (وقد ارتبط خصوصًا إبان الحرب البوسنية) بحزب العمل الديمقراطي في البوسنة–الهرسك الذي قاده علي عزت بيكوفيتش. وزعيم فرع هذا الحزب في السنجق هو د. راسم ليابيتش الذي هو أحد القادة الاربعين الذين وقعوا مع بيكوفيتش طلب تأسيس الحزب في البوسنة–الهرسك. من مبادئ الحزب في السنجق أن سكان السنجق جزء من الكيان القومي المسلم في منطقة يوغوسلافيا السابقة، وأن موقع جميع المسلمين في هذه المنطقة متعلق بالوضع في البوسنة.

ويقدم السنجقيون المسلمون، بما يكتبونه وينشرونه، أدلة تاريخية وعرقية على أن مسلمي السنجق هم امتداد لمسلمي البوسنة الذين كان إسمهم المتداول «البوشناق» (بشناق). وطغت تسمية «المسلمين» عليهم خلال عهد يوغوسلافيا السابقة، أي منذ ١٩٤٦. لكنهم على رغم الفصل الاداري ومحاولات التفريق المتعمدة بين البوسنة والسنجق من جهة، وتجزئة السنجق نفسه بين صربيا ومونتينيغرو، لم تتأثر الارتباطات والعلاقات في المجالات الفكرية والانسانية بين البوسنة والسنجق.

الوضع السياسي الحالي العام في السنجق هو الوضع المتماشي مع نتيجة الاستفتاء الشعبي الذي أجري فيه في تشرين الاول ١٩٩١، والذي أقرّ الحكم الذاتي لعموم المنطقة بجميع خصوصياتها السياسية والادارية

والاقتصادية والثقافية وفق المعاهدات الدولية وقرارات حقوق الانسان الاوروبية والعالمية، وذلك بتأييد ١٨٣ ألف صوت، أي ٧٠٪ من عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية آنذاك في عموم منطقة السنجق. ومنذ تاريخ هذا الاستفتاء والحوار قائم بين حزب العمل الديمقراطي (الاسلامي) والحكومة. توقف الحوار في صيف ١٩٩٥، واستؤنف في أوائل ١٩٩٦. كما أن الحزب في السنجق يبذل جهودًا لإقامة تعاون مع الاحزاب الديمقراطية في صربيا وفي مونتينيغرو.

في مونتينيغرو: يقف مسلموه في صف المعارضة، مثلهم مثل باقي الأقليات المتواجدة من ألبان وكروات (والذين يشكلون، مع المسلمين، نحو ٢٥٪ من مجموع السكان) الذين تذمروا من عدم مجاراة مونتينيغرو للجمهوريات الأخرى في خيار الاستقلال عن يوغوسلافيا السابقة، ويشعرون أنهم على طرف نقيض من الصرب «الذين لا يتخلون عن رغبة التسلط على الآخرين المتأصلة عندهم وراثيًا». ونتيجة لموقفهم هذا (الذي يجمع المسلمين والأقليات الأخرى) تعرضوا، بعد الانتخابات الرئاسية في تشرين الاول ١٩٩٧، لتظاهرة جمعت الصرب والمؤيدين لإبقاء الاتحاد بين صربيا ومونتينيغرو، اقتحمت أحياء تجمعهم جنوب شرق العاصمة بودغوريتسا، وفي حوزة الكثيرين من المتظاهرين الأسلحة النارية والجارحة، وهم يرددون بغضب هتافات تدعو إلى «معاقبة الغرباء الحاقدين عملاء الاجانب وبقايا الاتراك الذين يقفون ضد رغبات شعب مونتينيغرو (...) ولولا تدخل الشرطة السريع لحدثت مذبحة عرقية رهيبة» (محمد خليفة، «الحياة»، ٢ تشرين الثاني ١٩٩٧، ص١٢).

اتجاه الانفصال والاستقلال لا يزال قائمًا (حتى بعد الاتفاق على إحلال «اتحاد صربيا-مونتينيغرو» محل «جمهورية يوغوسلافيا الفدرالية» بدءًا من شباط ٢٠٠٣)، لكن الرأي الغالب لدى مراقبي الاوضاع في مونتينيغرو، خصوصًا من خلال نتائج الانتخابات، يتركز حول صعوبة اتخاذ مسار الاحداث وجهة انفصالية واضحة. ذلك أن صربيا كانت دائمًا تسعى إلى ضم هذا الممر الحيوي ومنفذها الوحيد إلى البحر الادرياتيكي منذ انطلاقتها الجديدة في القرن التاسع عشر، وتحقق لها ذلك عام ١٩١٨ عندما قضت على النظام الملكي فيه وأنهت استقلاله. وإضافة إلى ذلك، صلات القربى القومية القائمة بين الصرب ونسبة كبيرة من سكان مونتينيغرو، واعتماد جميع هؤلاء السكان، في جميع متطلباتهم الغذائية، على صربيا لخلوه من الاراضي الصالحة للزراعة.

في كوسوفو

نبذة تاريخية: في ايام العثمانيين، وجد أبناء كوسوفو الألبان (وهم المتحدرون من القبائل الإيلليرية الأصلية في البلاد والذين كانوا على خلاف دائم مع القبائل السلافية التي شرعت منذ القرن الثامن بمغادرة مناطق شرق جبال الأورال في موجات متعاقبة نحو أراضي جنوب شرق أوروبا-البلقان- لتتوزع فيها تحت أسماء الصرب والكروات والسلوفينيين والمقدونيين والبلغار)، وجدوا متنفسًا لهم ودخلوا الاسلام بشكل شبه جماعي، وصاروا جنود الاتراك في المنطقة، وتمتعوا بقوة لا يُستهان بها.

ومع تراجع السيطرة العثمانية، بدءًا من أواسط القرن التاسع عشر، حاول الالبان إستباق المخاطر المقبلة، فأعلنوا في حزيران ١٨٧٨ تأسيس تنظيم باسم «الجامعة الألبانية» بهدف توحيد الولايات الالبانية وفق نظام الحكم الذاتي في إطار السلطنة العثمانية. وظلت اسطنبول تقاوم هذه المطالب بشدة حتى وافقت في النهاية عام ١٩١٢ لكن بعد فوات الأوان.

المنطقة بين صرب وألبان (مؤتمر لندن ١٩١٣): في حروب البلقان ١٩١٢-١٩١٣، حاول الصرب الهيمنة على القسم الأكبر من الفراغ الحاصل نتيجة هزيمة العثمانيين وتراجعهم من المنطقة. لكن مؤتمر لندن (١٩١٣) الذي انعقد لبحث الوضع الاوروبي الجديد من دون اكتمال كل من خريطتي «صربيا الكبرى» و«ألبانيا الكبرى»، إذ قرّر تقسيم الاراضي

ذات الغالبية من السكان الألبان إلى نصفين متساويين تقريبًا، أحدهما دولة ألبانيا التي تمّ الاعتراف باستقلالها وحدودها التي لا تزال قائمة، والآخر إقليم كوسوفو الذي أدخله المؤتمر في حوزة بلغراد (عاصمة الصرب) باعتباره «مهد الامجاد الصربية»: الملك الصربي دوشان أعلن نفسه قيصرًا في العام ١٣٤٦ وجعل قاعدة حكمه في مدينة بريزرين الواقعة جنوب غرب عاصمة كوسوفو الحالية برشتينا؛ وكذلك كانت مدينة بيتش إلى الغرب من برشتينا مركز رئاسة الكنيسة الارثوذكسية الصربية التي لا يزال قسم كبير من مبانيها وأديرتها باقية حتى اليوم ويعتبرها الصرب أهم مزاراتهم الدينية والقومية.

فمع هذا المؤتمر (لندن، ١٩١٣) بدأ الصراع الألباني–الصربي في مرحلته الحديثة. بدأ الصرب يوزعون أراضي كوسوفو على المستوطنين الصرب وفق قوانين «إستعادة الممتلكات»، وغادرت مجموعات من ألبان كوسوفو إلى ألبانيا وتركيا.

في ايام يوغوسلافيا: وبانتصار الشيوعيين في كلا البلدين، يوغوسلافيا وألبانيا (١٩٤٥)، جرت محاولات لإقامة إتحاد كونفدرالي بينهما. لكن هذه المحاولات توقفت بانسحاب يوغوسلافيا من الإطار السياسي والعقائدي الشيوعي المؤيد لستالين وبقاء ألبانيا فيه (١٩٤٨). وتركز الخلاف بين البلدين حول إقليم كوسوفو (أي الإقليم التابع لجمهورية صربيا اليوغوسلافية، ولكن غالبية سكانه من الألبان). ففي حين انتهج تيتو سياسة تشجيع الألبان على البقاء في كوسوفو راحت ألبانيا، وزعيمها أنور خوجا، تشجعهم على العودة إلى «الوطن الأم». وفي ١٩٦٨، اندلعت تظاهرات عنيفة في ارجاء الاقليم طالبت بـ«تشكيل جمهورية كوسوفو ضمن إطار يوغوسلافيا منفصلة عن جمهورية صربيا»، اعتبره النظام اليوغوسلافي في حينه شعارًا مرحليًا لتحقيق أهداف انفصالية لاحقة. ثم عاد النظام اليوغوسلافي (تيتو) وفتح باب مداولات واسعة حول وضع كوسوفو، انتهت بإقرار الدستور الجديد في العام ١٩٧٤ كحل وسط يقضي بمنح كوسوفو، في مناخ امتعاض صربي شديد، حكمًا ذاتيًا واسعًا لكن من دون ترقية كوسوفو إلى «درجة الجمهورية» (إذ أبقاه في درجة الإقليم في إطار جمهورية صربيا)، ما أوجد تناقضًا وصعوبة بالغة في تطبيقات الاحكام الدستورية والقانونية.

وثارت ثائرة الصرب، واستقال عدد كبير من القادة الشيوعيين الصرب، وفُصل عدد من كبار الضباط الصرب بتهمة تدبير محاولة انقلابية، وابعدت يوفانكا زوجة تيتو، وهي صربية (وتيتو كرواتي)، إلى منفى في جزيرة في البحر الأدرياتيكي بتهمة التواطؤ مع الانقلابيين، وظلت هناك حتى وفاة تيتو في ٤ ايار ١٩٨٠. وبعد ذلك، عاد الخناق الصربي ليطبق على أعناق ألبان كوسوفو، خصوصًا وأن «الوثيقة الأكاديمية الصربية» (بيان وضعه القوميون الصرب) أولت اهتمامًا متميزًا لما وصفته بـ«خطورة الحالة في كوسوفو»، وحضت الصرب على الاسراع في «القضاء على العدوان الصارخ الذي تقوم به المنظمات الألبانية الانفصالية» (يجدر التذكير: الالبان قومية تتحدر من القبائل الإيلليرية وأكثر من ٩٠٪ منه مسلمون؛ الصرب قومية تتحدر من القبائل السلافية وهم أرثوذكس).

كوسوفو إبان انهيار يوغوسلافيا وبعده: في ١٩٨١، عاد السكان الألبان للمطالبة بنظام جمهوري لكوسوفو، ووقعت اضطرابات وأعمال عنف (٩ قتلى)، وبدأ بعض سكان كوسوفو من الصرب يغادرونه إلى مناطق في صربيا. وفي ١٩٨٨، تظاهر الصرب في كوسوفو ضد المسار الذي «من حقه أن يوصل كوسوفو إلى أن يكون إقليمًا ألبانيًا إذا ما استمر الوضع على حاله». فردّ الألبان بتظاهرات مضادة في العاصمة برشتينا طيلة ١٩٨٨–١٩٨٩. فأعلنت حالة طوارئ جزئية، وحلّ برلمان كوسوفو.

من أول القرارات التي اتخذها سلوبودان ميلوشيفيتش عند تسلمه رئاسة الجمهورية الصربية إلغاء نظام المقاطعة (أو الاقليم) المستقلة إداريًا وذاتيًا الذي كانت تتمتع به كوسوفو منذ ١٩٧٤، ونشر الجيش الصربي عند حدودها وفي داخلها، وتوقيف الآلاف من سكانها الألبان، وقتل العشرات منهم.

فأخذ الألبان منذ ١٩٩١-١٩٩٢ ينظّمون مجتمعًا خاصًا بهم، له رئاسته وحكومته وبرلمانه ومدارسه وجامعاته، بقيادة وتوجيه إبراهيم روغوفا الذي كان يستحثهم على السلام وعدم تحدي بلغراد ومواجهتها. ومع ذلك أعلن ألبان كوسوفو الاستقلال من جانب واحد، وفتحوا بعثة تمثلهم في تيرانا عاصمة ألبانيا.

وبعد اتفاقية دايتون (التي أنهت حرب البوسنة في أواخر ١٩٩٥)، حاول ألبان كوسوفو الاستفادة من المناخات التي أحدثتها هذه الاتفاقية في المنطقة. فعقد روغوفا اتفاقًا مع ميلوشيفيتش في ٢ ايلول ١٩٩٦ يقضي بإعادة فتح المدارس والجامعات في كوسوفو (كانت بلغراد قد أقفلتها) مقابل مقاطعة الألبان للانتخابات اليوغوسلافية (وقد استفاد ميلوشيفيتش فعلاً من هذه المقاطعة). لكن الجانب الصربي لم ينفذ مضمون هذه التسوية، فاندلعت مظاهرات الطلاب وقمعتها الشرطة بقسوة. وكان المتطرفون الصرب في بلغراد يدعون إلى تقسيم كوسوفو، شرقية تكون جزءًا لا يتجزأ من صربيا، وغربية تكون مستقلة أو تضم إلى ألبانيا.

هذا المأزق استفاد منه ألبان كوسوفو المعارضون لابراهيم روغوفا ليظهروا عدم جدوى دعواته السلمية وحلّ المسائل بالاتفاق مع بلغراد. وكانوا قد شكلوا «جيش تحرير كوسوفو» لتحقيق القطيعة التامة مع بلغراد. وبدأ هذا الجيش عملياته ضد الصرب، وأخذ يصعّدها في ١٩٩٧-١٩٩٨، واستخدم الصرب لقمعها عربات مصفحة وطائرات. وجرت، دون نجاح، مبادرتان سلميتان، أميركية وأوروبية، هدفتا إلى إبقاء كوسوفو في إطار جمهورية يوغوسلافيا الفدرالية، ولكن مع توسيع في استقلالها الداخلي.

في آذار ١٩٩٨ انفجر العنف في كوسوفو. وفي صيف ١٩٩٨، قدرت منظمة الإغاثة التابعة للأمم المتحدة عدد النازحين الألبان عن ديارهم بنحو ١٤٥ ألفًا. وزادت شعبية جيش التحرير بعد أن تلقى روغوفا صدمة صريحة وعلنية في بروكسيل (حزيران ١٩٩٨) حيث أُفهم أن على الألبان أن يدخلوا في مفاوضات مع بلغراد بمعزل عن هدف الاستقلال. وكان هذا جوهر مبادرات ووساطات السلام الاوروبية والاميركية التي تجسّدت في الأخير باتفاق توصل إليه المبعوث الاميركي ريتشارد هولبروك مع الرئيس الصربي ميلوشيفيتش (١٣ تشرين الاول ١٩٩٨): إتفاق إطار عام لحل وسط بين المطلب الالباني بالانفصال وبين السعي الصربي لجعل الاقليم خاضعًا بصورة تامة لحكومة بلغراد، بمعنى أن يتمتع الاقليم بمزيد من هامش الاستقلال الذاتي لكن مع بقائه جزءًا من الدولة الاتحادية (جمهورية يوغوسلافيا الفدرالية).

التدخل الأطلسي وقرار مجلس الأمن (١٩٩٩):
عرف شهر كانون الثاني ١٩٩٩ معارك ضارية ومجازر واغتيالات، وتوالت الاجتماعات والمؤتمرات الغربية التي أكدت على رفض تطرف الطرفين، وعلى أن أي تسوية لا بد أن تقوم على خيار وسط: «الحكم الذاتي الذي يضمن الحقوق الادارية والانسانية لسكان الاقليم ويتقيد في الوقت ذاته بعدم تغيير الحدود الدولية ليوغوسلافيا الحالية». ومن الأفكار التي طرحتها المبادرات الدولية لإجبار الفريقين على الحل والقبول بالتسوية اقتراح الولايات المتحدة بتوجيه ضربات جوية على أهداف في صربيا لإضعافها وارغامها على الكف عن عملياتها العسكرية.

ومع تزايد الضغط الدولي أجرى الطرفان مفاوضات في رامبوييه (قرب باريس) في شباط ١٩٩٩، واستأنفاها في باريس (آذار ١٩٩٩). ولما لم تؤد إلى اتفاق بينهما، أخذت وسائل الاعلام الغربية، خصوصًا الأطلسية وبالأخص الاميركية تمهّد لضربة أطلسية لصربيا بتضخيم جرائم الصرب ضد الألبان، فتتحدث عن عشرات آلاف بل مئات آلاف القتلى من الألبان!... (جريدة «لوموند ديبلوماتيك»، في عدد آذار ٢٠٠٠، نشرت تحقيقًا شاملاً وموثقًا عن الأضاليل والأكاذيب التي لجأ إليها الاعلام الأطلسي ليبرر ضربته ويدخل كوسوفو).

وفي ٢٤ آذار ١٩٩٩، بدأ حلف شمال الأطلسي تنفيذ تهديداته بالقصف الجوي. وفي ١٠ حزيران، علّق الحلف الحرب الوحيدة التي قام بها منذ تأسيسه قبل ٥٠

سنة، وتوقفت عمليات القصف التي دامت ٧٩ يومًا، أقدمت القوات الصربية خلالها على أكبر عملية تهجير في أوروبا منذ خمسة عقود (نحو ٦٥٪ من ألبان كوسوفو أصبحوا نازحين خارج بلادهم). وقبل ايام من توقف القصف الأطلسي، كان ميلوشيفيتش قد وافق على خطة للسلام في كوسوفو، وكان قادة عسكريون من الحلف قد ناقشوا قادة في الجيش اليوغوسلافي في خطة انسحاب الصرب من كوسوفو، كما كانت أزمة كوسوفو قد انتقلت (في ٨ حزيران) إلى الأمم المتحدة بعد اتفاق وزراء خارجية «مجموعة الثماني» (دول الاتصال) على نص مشروع قرار يفترض صدوره عن مجلس الأمن بموجب الفصل السابع.

وتبنى مجلس الأمن خطة سلام تضع كوسوفو تحت وصاية الأمم المتحدة، وأصدر القرار ١٢٤٤ تاريخ ١٠ حزيران ١٩٩٩ الذي أقام «وجودًا مدنيًا وأمنيًا دوليين في كوسوفو»، تشارك فيه منظمة حلف شمال الاطلسي. وقرّر مجلس الأمن أن تشمل مسؤوليات الوجود الأمني الدولي «قمع تجدد أعمال العنف، والحفاظ على وقف إطلاق النار، وإنفاذه عند اللزوم، وكفالة انسحاب القوات العسكرية وقوات الشرطة والقوات شبه العسكرية التابعة للجمهورية الاتحادية (يوغوسلافيا) وجمهورية صربيا من كوسوفو ومنع عودتها إليها».

وتشمل المسؤوليات ايضًا «تجريد جيش تحرير كوسوفو والجماعات الألبانية الكوسوفية المسلحة الأخرى من السلاح».

وبين المسؤوليات الكبرى التي يفترض أن يلبيّها الوجود الأمني الدولي «تهيئة بيئة آمنة يمكن فيها للاجئين والمشردين العودة إلى ديارهم بأمان».

أما المسؤوليات الرئيسية للوجود «المدني» وتحت إشراف الأمم المتحدة فإنها تشمل «تعزيز إقامة حكم ذاتي واسع وحكومة ذاتية في كوسوفو»، وتنظيم المؤسسات الانتقالية لتسيير العملية السياسية الرامية إلى تحديد الوضع المستقبلي لكوسوفو، بعد «ضمان العودة الآمنة ومن دون عوائق لجميع اللاجئين والمشرّدين».

كوسوفو بعد الحرب الأطلسية: شعور بالنصر اعترى المسلمين الألبان في كوسوفو بعد الضربة الأطلسية لصربيا. النازحون الألبان يعودون، وصرب كوسوفو يفرون إلى المناطق الجنوبية أو إلى صربيا خوفًا من انتقام الألبان، وقد نفذ جيش تحرير الألبان بالفعل عدة جرائم منظمة وانتقامية ضدهم... ما أدّى سريعًا إلى تضاؤل العطف الدولي مع الألبان؛ وبدأ يقود إلى وضع الصرب والألبان في كفتين متساويتين في مجال عموم أحداث كوسوفو.

وفي مواجهة جيش تحرير كوسوفو الذي ظهر للعالم أنه عاكف على استخدام كل أشكال الارهاب والعنف لترتيب الأمور حسب رغبته وتحجيم الفئات الألبانية المعتدلة (تحدثت الصحف عن أن الزعيم الألباني المعتدل ابراهيم روغوفا أصبح هو نفسه يخاف الخروج من بيته)، ووضع الصرب والغجر والأقليات الأخرى أمام خياري الخضوع أو الرحيل، في مواجهة ذلك وجّه زعماء صرب كوسوفو، في ١١ كانون الثاني ٢٠٠٠، مذكرة إلى مسؤول إدارة الأمم المتحدة برنار كوشنير هدّدوا فيها باستخدام السلاح في مواجهة الألبان، وطالبوا بـ«توفير عودة النازحين الصرب إلى كوسوفو...» فأقدمت الادارة الدولية، في مطلع شباط ٢٠٠٠، على حل كل المؤسسات الاشتراعية والتنفيذية التي شكلها الألبان من طرف واحد. وفي ١٧ آذار ٢٠٠٠ نفذت القوات الاميركية العاملة في قوات حفظ السلام الدولية في كوسوفو عملية عسكرية ضد الجماعات الألبانية المسلحة، بعد تصريح للأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان انتقد فيه «الالتباس» الذي أثاره الألبان تجاه مهمة مجلس الأمن في الاقليم، موضحًا أن المجلس «ملزم على إدارة كوسوفو وكأنه إقليم في يوغوسلافيا، في حين يعتبر الألبان أنهم في طريقهم إلى الاستقلال».

القيادة الجديدة في صربيا، بعد إطاحة زعيمها المتشدّد ميلوشيفيتش وإحالته أمام محكمة لاهاي الدولية، أبدت تفهمًا وقبولًا للقرار الدولي ١٢٤٤ بشأن كوسوفو، ولكن دائمًا من خلال إعرابها عن رفض أي إجراء يقود إلى انفصال الاقليم واستقلاله.

في المقابل، استمرت الفوضى عارمة في كوسوفو (انفجارات واعتداءات واغتيالات بين الاطراف الألبانية المتنافسة)، وسط شكوك متزايدة حول حقيقة مهمة الوجود الأطلسي والدولي. لكن هذه الشكوك عادت وتضاءلت بعض الشيء عندما بادرت الادارة الدولية إلى إجراء انتخابات نيابية في كوسوفو (تشرين الثاني ٢٠٠١) أسفرت عن فوز ساحق لابراهيم روغوفا في مواجهة المتطرفين، وعن إتمام البرلمان، في ٤ آذار ٢٠٠٢، تشكيل المؤسسات الرئاسية والبرلمانية والحكومية التي كان المسؤولون الدوليون قد قرروا (منذ حزيران ١٩٩٩) إنشاءها ضمن عملية إسناد جزء من الشؤون الداخلية للسكان المحليين. وانتخب البرلمان ابراهيم روغوفا رئيسًا للإقليم. واعتبر الانتهاء من تشكيل المؤسسات المحلية لكوسوفو، خطوة في طريق تطبيق قرار مجلس الأمن ١٢٤٤.

عودة التوتر والعنف الاتني-الطائفي في آذار العام ٢٠٠٤ وخطة دولية جديدة: عادت المواجهات بين ألبان وصرب كوسوفو، في آذار ٢٠٠٤، وأحرقت مساجد في بلغراد وفي إقليم فويفودينا ردًا على إحراق كنائس ومنازل أرثوذكسية في كوسوفو. وحمّل حلف شمال الاطلسي مسؤولية التهدئة للألبان، وأكد المسؤولون في الادارة الدولية للاقليم والاتحاد الاوروبي أن الحوادث الأخيرة ألحقت ضررًا فادحًا بسمعة الألبان. وزار خافيير سولانا مسؤول الشؤون الخارجية والأمنية للاتحاد الاوروبي (وكان هو نفسه أمينًا عامًا للحلف الاطلسي أثناء الغارات على صربيا في ١٩٩٩) بلغراد وكوسوفو، حيث قال: «إنه لمنظر عجيب أن تكون كل بيوت الصرب احترقت، ومن دون أن يحدث ذلك لمنزل ألباني واحد (...) إنه لمن المستغرب أن يقوم الألبان باعتداءات على غيرهم تماثل تلك التي كانوا يشتكون منها قبل خمس سنوات (...) لقد وجدت كتابة على إحدى الكنائس جاء فيها: الموت للصرب ولتسقط الادارة الدولية، وخرجت بنتيجة انه إذا كان تفكير هؤلاء الأشخاص بهذا الشكل، ويسمح قادتهم به، فإنه لا يمكن أن يكون سلوكًا مقبولًا للمستقبل».

وتحرك المجتمع الدولي من جديد على اساس خطة سلام جديدة لكوسوفو لا تتعارض وقرار مجلس الأمن ١٢٤٤، وتقوم على تطبيق نظام «الكانتونات» في كوسوفو ضمن إطار حكم ذاتي واسع يراعي الوضع القائم في الاقليم، وينسجم مع الحل الاوروبي العصري لقضايا الدول والبلدان المتعددة الاتنيات والطوائف.

في مقدونيا

تعداد مسلميها ووضع عام: نحو ٣٠٪ من مجموع سكانها البالغ نحو ٢,٢٠٠ مليون نسمة. أكثرية مسلميها من الألبان، إذ يشكلون وحدهم نحو ٢٣٪ من مجموع السكان. والمسلمون الباقون من الأقليات الأخرى.

في مقدونيا أقليات رئيسية: صرب، أتراك، بلغار، غجر، بوشناق، كروات، من أهل مونتينيغرو، «مصريون» (مجموعة سكانية يعتقد بأنها أتت من مصر قبل مئات السنين)، فلاس الذين هم أقرب إلى الايطاليين)، طوربوش (جماعات من العرق المقدوني السلافي اعتنقت الاسلام خلال الحكم العثماني).

من المعروف أن مقدونيا، وعلى رغم ضآلة سكانها، تمثل صورة مصغرة لكل منطقة البلقان لكثرة أعراقها. وربما كانت الأقليات في مقدونيا تتمتع بقدر كبير من الحقوق الانسانية المحترمة أوروبيًا يفوق في أي دولة بلقانية أخرى، إذ إن لكل الأقليات أحزابها السياسية التي تحمل إسم عرقها وتحظى بالاعتراف بها رسميًا.

المقدونيون الحاليون من الشعوب السلافية التي نزحت من أواسط آسيا واستوطنت مناطق البلقان في القرن التاسع، وشكلوا إمارات مستقلة حتى أضحت مقدونيا في العام ١٣٩٢ ضمن أراضي السلطنة العثمانية، واستمرت كذلك إلى أن انتهى الحكم التركي في المنطقة إثر حرب البلقان عام ١٩١٢، وقسمت الاراضي التي كانت تحمل إسم مقدونيا بين الدول المنتصرة في تلك

الحرب (صربيا وبلغاريا واليونان). وتتكون مقدونيا الحالية من القسم الذي كان ضمن حصة صربيا، وأضحى جزءًا من المملكة اليوغوسلافية بعد قيامها في ١٩١٨، ثم من جمهورية يوغوسلافيا الفدرالية حتى انهيارها في ١٩٩٢.

نحو ٦٦,٣٪ من سكان مقدونيا أرثوذكس، ٣٠٪ مسلمون، ٠,٥٪ كاثوليك، و٢,٥٪ مختلف.

الأقلية الكبرى الألبانية المسلمة وحوادث: مع المصاعب الاقتصادية التي عاشتها مقدونيا منذ استقلالها عن يوغوسلافيا (١٩٩٢)، بدأ التركيب السكاني، خصوصًا لجهة الألبان الذين يشكلون أقلية كبرى، يرخي بثقله على الوضع السياسي والأمني في البلاد، وكان مؤشره الأبلغ مظاهرات واضطرابات شباط ١٩٩٥ في أعقاب إغلاق «جامعة اللغة الألبانية».

ويشارك الألبان في مؤسسات السلطات العليا، إذ لهم ممثلون في البرلمان ومجلس الوزراء وفق نسبتهم السكانية. لكنه يعتبرون ان ما هو ممنوح لهم رمزي ولا يتناسب مع حقهم المشروع. وقد خيّم، منذ الاستقلال، التوتر الدائم على علاقات ألبان مقدونيا مع مؤسسات الدولة. وقد ازداد هذا التوتر بعد رفض السلطات السماح لهم بإنشاء جامعة لهم (شباط ١٩٩٥)، وحدثت مواجهات دموية واعتقالات للعديد من الزعماء الألبان، كما أن عبد الرحمن أليتي، وهو زعيم أكبر حزب ألباني في مقدونيا ترك منصب نائب رئيس البرلمان احتجاجًا على رفض النواب المقدونيين السماح للنواب الألبان التحدث باللغة الألبانية أثناء جلسات البرلمان.

بعد انتخابات العام ١٩٩٦ البلدية ونجاح الحزب القومي المقدوني فيها، شهدت المناطق الغربية من البلاد، في آذار ١٩٩٧، توترًا سياسيًا شديدًا، وهي المناطق التي يسيطر على عدد كبير من مقاعد سلطاتها المحلية أعضاء في الحزب الديمقراطي الألباني، كما شهدت حادثة (١٠ تموز ١٩٩٧) لها مغزاها القوي، إذ نشب خلاف حاد عندما رفع بعض الألبان علمًا ألبانيًا في ساحة مدينة غوستيفار، ما أدّى إلى تدخل رجال الشرطة وقمعهم للألبان بقسوة. وعلى رغم السمة «القومية المقدونية» الغالبة على الحكومة الجديدة، فقد سارعت إلى اتخاذ خطوات من حقها أن تلطّف الأجواء مع الألبان المقدونيين. فضمت إلى غالبيتها البرلمانية حزب الألبان الديمقراطي، وأصدرت عفوًا عن الموقوفين السياسيين الألبان.

حرب أهلية (٢٠٠١): بدأ العام ٢٠٠١ على تصاعد مخاوف مقدونيا من انعكاسات حرب كوسوفو (كانت مقدونيا استقبلت عشرات آلاف الألبان الفارين من حرب كوسوفو)، وخصوصًا من قيام حركة مسلحة ألبانية لديها: «جيش التحرير الشعبي» الذي أعلن عن نفسه وتبنى شعارًا شبيهًا بشعار «جيش تحرير كوسوفو»، ودعوات ألبانية للاستقلال... ولقيام «ألبانيا الكبرى»...

في آذار ٢٠٠١، أعلنت الدول المجاورة لمقدونيا عن استعدادها للتدخل لمساعدتها في صدّ تحرك الألبان «الذين استشعروا قوة في حربهم ضد صربيا وقصف الحلف الأطلسي لها». وكان مسؤولون كبار في الحلف الأطلسي زاروا مقدونيا (في مطلع آذار ٢٠٠١) في مهمة «تتعلق بمتابعة ما يحدث على ارض الواقع في شمال مقدونيا والتحدث مع جميع الاطراف المعنيين في مسعى لحل المشكلة بالوسائل السلمية». وكانت روسيا أكثر الدول الاوروبية إدانة للالبان وعملياتهم المسلحة. وكان لافتًا موقف ألبانيا نفسها. إذ دان رئيس حكومتها إيلير ميتا (٦ آذار ٢٠٠١) نشاطات المجموعات المسلحة الالبانية في جنوب صربيا وفي مقدونيا، وقال إن الالبان «يمكن أن يحصلوا على حقوقهم كأقلية عرقية في مقدونيا من دون إثارة المشكلات»، واعترض على الذين يريدون إقامة «ألبانيا الكبرى»: «لا نقبل أي تغيير في الحدود ونعارض عودة المعارك والمواجهات».

وفيما المعارك مستمرة بين الجيش المقدوني وأنصاره من القوميين المقدونيين وبين المقدونيين الألبان خصوصًا في شمال البلاد وغربها وفي محيط

مدينة تيتوفو (ذات الأكثرية الألبانية)، تشكلت في ايار ٢٠٠١، وفي أعقاب وساطة أوروبية، حكومة ائتلافية من ١٣ وزيرًا مقدونيًا و٦ وزراء ألبان لم تنجح في إيجاد حل رغم ما أبدته من اعتدال. وفي ٤ تموز ٢٠٠١، أعلن عن اتفاق دولي على وقف النار يبدأ في ذاك اليوم ويليه إرسال ٣ آلاف جندي أطلسي.

مع هذا الاعلان، زاد الألبان من مطالبهم، وخُرق اتفاق وقف النار وعادت المعارك.

ما هي مطالب ألبان مقدونيا؟: سياسيًا، إجراء إحصاء سكاني عام في مقدونيا بإشراف دولي يظهر النسبة الحقيقية للتركيبة العرقية السكانية في البلاد، وجعل مشاركة المواطنين في مؤسسات الدولة معتمدة على نتيجة هذه النسبة. ويعلل الألبان ذلك بأنه في مناطق التجمعات الألبانية يمكن أن يمثل نائب واحد ١٥ ألف شخص في حين أن في مناطق المقدونيين يختار ما بين ٥ و١٠ آلاف ناخب نائبًا واحدًا. ولهذا فإن للألبان ٢٥ نائبًا من بين ١٢٠ نائبًا يتكون منهم البرلمان. هذا إضافة إلى نسبة الألبان بين ضباط الجيش والشرطة والأمن والتمثيل الخارجي والكوادر الاقتصادية العليا لا تتجاوز ٣٪ من المجموع العام.

في المجال الثقافي، يطالب الألبان بقدر متساو من الحقوق مع اللغة السلافية المقدونية، اي أن لا يقتصر التحدث في البرلمان مثلًا على اللغة المقدونية، وإنما إمكان القيام بذلك بالألبانية ايضًا وبحسب رغبة النائب. كما يقتضي الاهتمام، بمعزل عن كل تمييز، بالمؤسسات التعليمية الالبانية، ومن ذلك فإن جامعة العاصمة سكوبيا (السلافية المقدونية) تحظى بالاعتراف الرسمي ورعاية الدولة لها، في حين ان الحكومات المقدونية المتعاقبة منذ الاستقلال رفضت السماح بتأسيس جامعة ذات مميزات وخصائص ألبانية، ما اضطر الألبان إلى إنشاء «جامعة تيتوفو» على رغم معارضة الحكومة واستخدام وحدات الشرطة للقضاء عليها. لكن الجامعة استمرت بفضل عزم الألبان على الحفاظ عليها، ما وفّر لها مجال الاستمرار من دون حل لمشكلاتها الرسمية. ولا تزال السلطات (حتى أواخر ٢٠٠٢) تماطل في شأن الاعتراف بها على رغم وعودها بإنهاء هذه المشكلة.

في المجال الجغرافي، يطالب الألبان بتحديد المناطق وفق غالبية العرق السكاني التي تقطنها، وتشكيل مؤسساتها ذات الادارة الذاتية، وإنهاء الصفة الدستورية التي تعتبر الألبان «أقلية قومية».

إستقواء ألبان ومسلمي البلقان عمومًا بالاميركيين: إن جولة في ما نُشر وكُتب من تعليقات وتحليلات حول أحداث مقدونيا الدموية منذ مطلع آذار ٢٠٠١ حتى أواخر تموز من العام نفسه (جرائد ومجلات فرنسية، خصوصًا «لوموند» و«لوموند ديبلوماتيك»، ولبنانية وعربية خصوصًا جريدة «الحياة» عبر مندوبها جميل روفائيل وما كتبه من سكوبيا نفسها في ٢٩ تموز ٢٠٠١، ص٦) تبين النقاط الأساسية التالية حول الدور الاميركي في أحداث البلقان عمومًا، واستقواء مسلميه به في رفضهم لمشاريع الحلول المحلية الوطنية أو الاوروبية:

١ - ترسخ الاعتقاد، مع تفاقم الازمة المقدونية، ان استمرارها لا يتحمله سكان البلاد، الذين يبدو، ظاهريًا، أنهم وسط صراع عرقي حاد، لكن أصابع الاتهام بدأت تتجه أكثر فأكثر إلى الولايات المتحدة و«ذراعها العسكرية» الحلف الأطلسي بتهمة الوقوف وراء استمرار الأزمة ضمانًا لمصالحها الخاصة في البلقان (وأوروبا). ومن المستبعد أن يقوم الألبان، من تلقاء أنفسهم، بعمليات مسلحة ضد الحكومة التي يشاركون فيها منذ الاستقلال بما لا يقل عن خمسة وزراء (تمثيل عادل).

٢ - مسؤولون مقدونيون (ووسائل الاعلام المقدونية) بمن فيهم المحسوبون إلى جانب السياسة الأطلسية والاميركية، كثيرًا ما اضطروا للخروج عن صمتهم وكشف التواطؤ بل الدعم الأطلسي والاميركي للألبان. فرئيس الحكومة المقدونية ليوبتشو غيورغيفسكي الذي جاء إلى السلطة بدعم الولايات المتحدة، ردّد أكثر من مرة أن الحلف

الأطلسي «يدعم المقاتلين الألبان بهدف تحويل مقدونيا محمية دولية يسيطر عليها الحلف».

٣- وسائل الاعلام المقدونية أكثرت من أنباء وتعليقات تكشف عن تسلل المقاتلين والأسلحة من كوسوفو، وتسهيل القوات الاميركية لها للوصول إلى مقدونيا.

٤- وقائع أخرى عن السياسة الاميركية (وهنا النقطة الأهم في هذا السياق) في البلقان كشفها الوسيط الدولي أثناء الحرب البوسنية تورفالد شتولتنبرغ (وهو نروجي اختارته لمهمته في البوسنة الأمم المتحدة) في كتاب أصدره عام ١٩٩٦، أنه هو والوسيط الاوروبي اللورد دافيد أوين، كانا أعدّا خطة عام ١٩٩٣ لتقسيم البوسنة-الهرسك ثلاث جمهوريات متحدة في دولة فدرالية، يحصل بموجبها المسلمون على نحو ٣٥٪ من الاراضي البوسنية، ووافق المسلمون والصرب والكروات على ذلك، لكن الادارة الاميركية تدخلت في اللحظة الأخيرة لدى زعيم المسلمين علي عزت بيكوفيتش وطلبت منه عدم التوقيع مقابل مساعدته عسكريًا وإعطاء المسلمين مساحة أكبر من الاراضي البوسنية. وأضاف شتولتنبرغ أن الذي حصل أن الحرب لم تنته عام ١٩٩٣، وتكبد المسلمون خسائر في الارواح والممتلكات والمدن والاراضي، واستمر القتال حتى نهاية ١٩٩٥، حين أعدّ الاميركيون اتفاقية دايتون الذي حصل فيه المسلمون على أقل من ٣٣٪ من الاراضي وخسروا كثيرًا من الامتيازات.

٥- وفي كوسوفو، كشف الاميركيون أنفسهم في مطلع صيف ٢٠٠١ أنهم كانوا تدخلوا مباشرة في أحداث الاقليم (كوسوفو) وتأجيجها من أجل توفير المبررات للغارات الجوية التي شنها الحلف الاطلسي على يوغوسلافيا (١٩٩٩).

٦- وبحسب المعلومات، التي تناقلتها وسائل الاعلام، فإن قاعدة «بوند ستيل» العسكرية الاميركية في كوسوفو هي أكبر قاعدة أميركية في نوعها في أوروبا، وتريد الولايات المتحدة البقاء فيها ما لا يقل عن ٧٥ سنة، وفاتحت يوغوسلافيا بذلك، باعتبار أن للقاعدة أهمية حيوية ضمن مخطط القواعد الاميركية في المنطقة الممتدة من البوسنة (عند مدينة توزلا الشمالية الشرقية) مرورًا بكوسوفو، إلى بلغاريا (قرب مدينة فارنا الشمالية الشرقية)، فتركيا، وصولًا إلى أخرى مقترحة في جورجيا والجمهوريات الأخرى التي استقلت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

٧- تكمن أهمية مقدونيا في أنها الطريق البري الوحيد بين القواعد الاميركية في اليونان وكوسوفو. لذا لا بد من ضمان الهيمنة الاميركية العسكرية والسياسية عليها على المدى الطويل. وهذا لن يتحقق إلا من خلال ظروف مماثلة قتالية كما حصل في البوسنة وكوسوفو. وكان دور مقدونيا في القتال بين الألبان المسلمين في مقدونيا، وقد وقفوا على «انتصارات أبناء عمومتهم» في كوسوفو بدعم أميركي وأطلسي، وبين المقدونيين ابتداء من آذار ٢٠٠١.

إتفاق لم يحل المشكلة واستمرار التوتر: في صورة متزامنة مع تصاعد المواجهات العسكرية في منطقة مدينة تيتوفو، استأنف، أواخر تموز ٢٠٠١، الطرفان المقدونيان السلافي والألباني مفاوضاتهما في ضوء جهود بذلها منسق الشؤون الأمنية والخارجية للاتحاد الاوروبي خافيير سولانا والأمين العام للحلف الأطلسي جورج روبرتسون، وذلك بعد أن كان الطرفان قد أوقفاها عند نقطتين: مسألة اعتبار اللغة الألبانية لغة رسمية ثانية وصلاحيات الشرطة والأمن في المناطق الألبانية التي يريدها الألبان منفصلة عن السلطات المركزية في سكوبيا. وفي أواسط آب ٢٠٠١، أعلن عن التوصل إلى حل سياسي ووقف اطلاق النار واستقدام قوات حلف الاطلسي في ثالث مهمة لها في البلقان (الأولى في البوسنة ١٩٩٦، والثانية في كوسوفو ١٩٩٩).

وفي ١٦ تشرين الثاني ٢٠٠١، صادق البرلمان المقدوني على التعديلات الدستورية التي توفر مزيدًا من الحقوق القومية والسياسية للأقلية الألبانية، وبلغ عدد هذه التعديلات ١٥ وردت في اتفاق السلام. إلا أن فئات واسعة من المقدونيين القوميين عارضت هذه التعديلات وجرت تظاهرات واحتجاجات، وبقيت المناخات مشبعة بإمكانية عودة المواجهات العسكرية،

خصوصًا في ضوء الاشتباكات العنيفة التي شهدتها مدينة تيتوفو وبروز تنظيم عسكري ألباني جديد تحت إسم «الجيش القومي الألباني» الذي أعلن إصراره على مواصلة القتال، واستمرار المسؤولين المقدونيين في ترددادهم لمقولة «الخديعة الأطلسية والاميركية» لهم، إذ لم يكن الحلف صادقًا في المهمة التي أخذها على عاتقه بنزع أسلحة المقاتلين الألبان.

وإثر فشل البرلمان المقدوني في تصديق قانون «الادارة الذاتية للبلديات»، الذي يشبه في غالبية صيغته المطروحة النظام شبه الفدرالي المعمول به في سويسرا وبلجيكا، هدّد الوسيط الاوروبي في الأزمة المقدونية آلان لاروا (أوائل ٢٠٠٢) بأن مقدونيا ستُحرم من الحصول على أي مساعدات اقتصادية دولية ما لم تصدر هذا القانون. وكانت الدول المانحة أجّلت قبلًا عدة مرات مؤتمرها الذي وعدت به مقدونيا.

وفي أجواء استمرار أجواء الحذر بين الفريقين، تشكلت، في مطلع تشرين الثاني ٢٠٠٢، حكومة جديدة، على أساس نتائج انتخابات ايلول ٢٠٠٢، وخلفت الحكومة القومية اليمينية التي حكمت منذ مطلع ١٩٩٩. وترأس الحكومة الجديدة زعيم الحزب الاشتراكي الديمقراطي برانكو تسرفنكوفسكي. ورغم ذلك استمرت أعمال العنف العرقي رغم أن الحكومة أسندت، بناء على نصيحة الوسطاء الاميركيين والاوروبيين، خمسة مناصب وزارية إلى المقاتلين الألبان بقيادة علي أحمدي من بين ١٧ وزيرًا.

في ألبانيا

التعداد: نحو ٧٠٪ من سكانها من المسلمين من مجموع عدد السكان البالغ نحو ٢,٢٥٠ مليون نسمة. وهناك ٢٠٪ من سكانها الألبان أرثوذكس و١٠٪ كاثوليك.

في ١٩٦٧، أغلقت الحكومة كل المساجد والكنائس، وأعلنت ألبانيا دولة ملحدة، محوّلة دور العبادة إلى أندية لنشاطات الشبيبة، أو للثقافة، أو مطاعم شعبية. واستمر هذا الأمر حتى سقوط الشيوعية.

نبذة تاريخية: الإيلليريون هم أقدم سكان ألبانيا. هاجمهم الرومان في العام ١٦٧ ق.م. وبعدهم اجتاحت البلاد غزوات شعوب عديدة. الغزوة الأهم التي تركت بصماتها العميقة على ألبانيا اليوم هي غزوة الاتراك العثمانيين في ١٣٨٥. ومذاك بدأ الاسلام يتغلغل في البلاد. ولكنه «اسلام موضوع جدال لدى المسلمين في العالم (...) ووصف مسؤول تركي في ألبانيا خلال النصف الثاني من القرن الماضي هذا الوضع بقوله: المحمديون هنا ليسوا محمديين حقًا، والمسيحيون ليسوا مسيحيين حقًا» (محمد الأرناؤوط، استاذ في جامعة اليرموك؛ وسيباستيان أشر، «الحياة»، ١٢ تشرين الثاني ١٩٩٣).

وثمة جماعة مسلمة ألبانية منفصلة عن الفئات المسلمة الرئيسية الأخرى وهي جماعة البكداشية. وكان عددهم يبلغ نحو ١٥٪ من مجموع عدد السكان هناك، وكانوا بذلك أكبر حجمًا من طائفة الكاثوليك. ولعبت هذه الفئة أبرز أدوارها في ألبانيا، وبدلًا من أن تضعف أثر خروج الاتراك من البلاد ازدادت قوة. وفي عام ١٩٢٧ أفادت السجلات انه كانت هناك ٢٦٠ «زاوية» من زوايا البكداشية. ولا تحظى هذه الطائفة بالمكانة التي كانت لها في السابق، إلا أن أتباعها لا يزالون كثرًا ولا سيما في الجنوب.

لعب الاتراك، الذين كانوا قد طُردوا من مناطق مجاورة في البلقان، ورقتهم الأخيرة في ألبانيا، وأقدموا على تشجيع الاتجاه القومي الألباني ساعين إلى إلباسه لبوس الاسلام كي يكون اتجاهًا مناهضًا لليونان. وكانت السلطنة العثمانية تأمل من وراء ذلك ولو بدرجة ضئيلة أن يتكاتف الاتراك والمسلمون المحليون عبر البلقان لتأمين مصالح الباب العالي. ونجحت الفكرة إلى حد، لكن الوطنيين الألبان في «رابطة بريزرين» رفضوا أن ينقسموا على أساس الدين أو يعتنقوا أفكارًا من دون غيرها لتعبّر وحدها عن اتجاه ألبانيا. وبذا فشلت السياسة التركية في النهاية. وأسهم الألبان بدرجة كبيرة في التمرد الذي أفضى إلى إطاحة السلطان عبد الحميد (١٩٠٩). ولم تنل ألبانيا استقلالها إلا بعد حرب البلقان ولم يكن ذلك إلا انتصارًا محدودًا.

ففي العام ١٩١٣ اختارت القوى العظمى أميرًا المانيًا صغير السن لحكم البلاد، وأُعطيت جمهورية الصرب حيزًا كبيرًا من الاراضي الألبانية. ولم يدم حكم الأمير طويلًا، لذ اضطر إلى الهرب بعد ستة أشهر من تنصيبه. وتعاقب على احتلال ألبانيا خلال الحرب العالمية الأولى كل من اليونان والصرب وايطاليا وامبراطورية النمسا-هنغاريا. وفي أعقاب الحرب والمعاهدات الدولية التي تمخضت عنها أخذت ألبانيا تسترد استقلالها. وبرز على المسرح السياسي أحمد زوغو إثر إطاحته عشية عيد الميلاد عام ١٩٢٤ الحكومة الليبرالية المنتخبة.

أحمد زوغو: سمح زوغو لأتباع الأديان على اختلافهم بممارسة شعائرهم بحرية نسبية. وعقدت طائفة البكداشية «المؤتمر الثالث» لها عام ١٩٢٩ وأعلنت فيه نفسها مذهبًا يتمتع بحكم ذاتي على الصعيدين الروحي والاداري. واحتفظ المسلمون السنة الذين يشكلون غالبية المسلمين في ألبانيا بمدرستهم الاسلامية الرئيسية في بيرات في البداية، لكنها أغلقت عام ١٩٣١ وحلّت محلها «المدرسة الكبرى» في تيرانا.

أنور خوجا: زعيم الحزب الشيوعي الذي حكم ٤٠ سنة (١٩٤٥-١٩٨٥). كان يردّد مقولة شهيرة «دين الشعب الألباني هو الألبانية». في العام ١٩٦٧، ألغى الأديان جميعًا في البلاد. والمفارقة أن إسم «خوجا» كلمة ألبانية-تركية تطلق على رجل الدين المسلم. وفي ١٩٧٥، وكما حدث في بلغاريا، مورست ضغوط شديدة على السكان لتغيير أسمائهم. وعلى رغم هدم عدد كبير من المساجد وملاحقة زعماء المسلمين وإعدامهم، استمر الاسلام ظاهرًا في كل مكان يتوجه المرء إليه في ألبانيا.

خليفته رامز عليا حاول الحفاظ على النظام الشيوعي، لكن تماثيل أنور خوجا بدأ المتظاهرون بتحطيمها وإزالتها من الساحات.

صالح بريشا (شعور ديني سطحي وبعيد عن الأصولية): وبفوز الحزب الديمقراطي في انتخابات آذار ١٩٩٢، انتخب صالح بريشا رئيسًا. وانضمت ألبانيا إلى منظمة المؤتمر الاسلامي في كانون الاول ١٩٩٢، وأعرب بنك التنمية الاسلامي عن استعداده لتقديم المساعدة المالية لبلد بات يعيش حالة في غاية البؤس. لكن بعض السياسيين الألبان عارض «انتماء ألبانيا إلى العالم الاسلامي» بدعوى أنه يجعل اندماج البلاد في منظومة الدول الغربية أكثر صعوبة، فضلًا عن أن هذا الانتماء قد تعصف منه رياح الأصولية. إلا أن الموالين لبريشا والمؤيدين لهذا الانضمام أجابوا بأن ألبانيا، على رغم أنها تضم ٧٠٪ من المسلمين فإن الشعور الديني فيها سطحي بسبب عزلة النظام الشيوعي السابق، وأن الجميع يتفق على أنه لا مجال للخوف من تنامي الأصولية حتى مع انبعاث الروحانية والعودة إلى الدين. والأديان الثلاثة: الاسلام والكاثوليكية والارثوذكسية الموجودة في ألبانيا تتعايش في جو من التسامح، كما دلت على ذلك زيارة البابا يوحنا بولس الثاني في ٢٥ نيسان ١٩٩٣، وكما دلت على ذلك ايضًا، وبدرجات أكبر بكثير، وقوف الألبان جميعهم، المسلمون منهم مثل الكاثوليك والارثوذكس، ضد «سرقة» مقدونيا لهوية الأم تيريزا. فمنذ وفاة الأم تيريزا (١٩٩٧)، برز صراع مقدوني-ألباني على جنسيتها لما تحمله من إرث إنساني هو الأحب على قلوب ملايين البشر منذ الربع الأخير من القرن العشرين. فأسرع المقدونيون وأقاموا لها تمثالًا وعيّنوا موقع البيت الذي سكنه والدها ووضعوا حدودًا بارزة ولوحة تعريفية له وسط العاصمة سكوبيا، ونظموا في العام ٢٠٠٢ احتفالات متواصلة تقع بين ذكرى ميلادها في ٢٧ آب وذكرى وفاتها في ٥ أيلول، وشملت عرض فيلم سينمائي عن حياتها ومهرجانات موسيقية وحفلًا ثقافيًا في أكاديمية العلوم المقدونية برعاية رئيس الجمهورية. وكانت الأم تيريزا زارت سكوبيا أربع مرات بعد مغادرتها لها. فقام الألبان ووصفوا «ضجة» سكوبيا حول تكريمها لذكرى الأم تيريزا بأنها «محاولة لسرقة حق الغير» لأن الأم تيريزا ألبانية، ولا يقلل من انتمائها القومي العريق المكان الذي ولدت فيه أو المحل الذي اختارته للعيش والعمل،

ولتأكيد ألبانيتها، حسب الألبان، فقد زارت العاصمة الألبانية تيرانا أواخر أيام حياتها. وفي إطار هذا «الصراع» الذي اتسم بحملات اعلامية واتهامات متبادلة، أطلقت الحكومة الالبانية إسم «تيريزا» على شوارع ومدارس في مدنها إضافة إلى مطار تيرانا الدولي، في حين أن ألبان كوسوفو جعلوا مؤسستهم الخاصة بالاغاثة والأعمال الانسانية، الشبيهة بجمعيات الصليب والهلال الأحمر، تحمل إسم «منظمة نينا تيريزا».

هل من مجال للإسلام الأصولي لدى المسلمين الألبان؟ مسلمو البلقان يأتون في آخر قائمة التشبث بالدين: في غمرة المد الاسلامي الأصولي، وخصوصًا في غمرة تعاظم هذا المد في السنوات الأولى من تسعينات القرن الماضي (القرن العشرين)، يصبح السؤال عن مدى الاسلام الأصولي في ألبانيا (ولدى الألبان عمومًا في ألبانيا وخارجها في البلقان، خصوصًا في كوسوفو ومقدونيا) وعن ميزته أو «أوروبيته» أمرًا طبيعيًا.

مؤرخ وباحث اختصاصي في شؤون الاسلام في أوروبا هو ألكسندر بوبوفيتش (صربي) نقلت له «الحياة» (١٢ كانون الثاني ١٩٩٣) حوارًا أجراه معه تيري فابر.

يقول بوبوفيتش: «إن الدولة الألبانية أحسّت بسرعة أنه يتوجب عليها أن تتجنب بأي ثمن الصدامات بين مختلف المجموعات السكانية، وهي قد أعلنت منذ سنة ١٩١٢ أنه لا يوجد دين دولة وبأن كل الديانات متساوية. غير أنه لا بد وأن نشير بأن هذه الدولة قد نشأت بقوة السلاح ضد السلطنة العثمانية وضد الاتراك».

ولدى سؤاله عما إذا كان بالامكان الحديث عن إسلام أوروبي، أي عن إسلام معلمن ومشخصن، وهل هو إسلام اجتماعي أم ثقافي أم هو إسلام ديني لا يتشبه ببقية الأديان، وعن واقع الاسلام البلقاني في ضوء الصحوة الاسلامية الحالية، يجيب بوبوفيتش:

«لسنا في حاجة إلى القول بأنه يوجد شيء من كل ذلك. يتوقف الأمر على ما نريد أو ما لا نريد رؤيته. كزافييه بورال، وهو بالتأكيد أفضل اختصاصي عالمي في هذه المسألة، لاحظ ظاهرتين مهمتين لا تتحدث عنهما صحافة الشرق والغرب مطلقًا. أولاهما أن كل عمليات سبر الرأي المتعلقة بمدى تشبث الناس بالدين أظهرت أن مسلمي البوسنة-الهرسك (وتاليًا ألبانيا والبلقان بأكمله) يأتون في آخر القائمة... وهذا لا يعني إن الإسلام عبارة عن مرجعية بعيدة. فالاسلام شديد الحضور في الحياة اليومية كثقافة، ولكنه أقل حضورًا كموضوع صراع وكموضوع مطالبة مباشرة، وإن كان هذا الجانب قد وجد ايضًا. والمشكلة التي لاحظنا التأكيد عليها في الصحافة الاسلامية طوال السنة هي الآتية: انها تشتكي من هؤلاء المسلمين السيئين. فهم أولًا يشربون، وهم ثانيًا لا يرتادون المساجد بالشكل الكافي. ولكن، موازاة لذلك، توجد بطبيعة الحال نواة راديكالية اسلامية دينية من ناحية، ومن ناحية أخرى نواة من المسلمين العلمانيين الراديكاليين. الأولى، التي لم نكن نعلم عنها الكثير، كانت موجودة على هذا الحجم أو ذاك، في اليمين وفي اليسار، أما الثانية فقد أنشأها في البوسنة-الهرسك الحزب الشيوعي اليوغوسلافي. فعندما توجب على الشيوعيين اليوغوسلاف استلام مقاليد الامور داخل محافل العالمثالثية (دول عدم الانحياز) لعبوا ورقة المسلمين المحليين بقوة. بعد ذلك، وكما يحدث عادة بعد انهيار نظام استمر عدة عقود، أصيب الناس في يوغوسلافيا بآفة نسيان عامة لألاعيب الماضي (...) وهكذا بدأت كل مجموعة سكانية تقول بأنها كانت مضطهدة أيام الشيوعيين وانها كانت شديدة العداء للشيوعية. ذلك ليس صحيحًا. وقد ساهم المسلمون في النظام الشيوعي مثلهم مثل غيرهم قياسًا على عددهم (والأمر أكثر وضوحًا، طبعًا، في ألبانيا)... إن الكتابات التي تروي وقائع حج مسلمي البلقان إلى مكة تمثل صرخة من القلب. عندما يصعدون إلى الباصات للذهاب إلى الحج في الكعبة، ويلاحظون الفوضى التي تنشأ عن مثل هذه الحالات في اي مكان من العالم، فإن الجملة التي تتردد على ألسنتهم باستمرار هي الآتية: «إننا نشعر بأننا أوروبيون»، أي أن العالم الاسلامي هو عالمهم على

المستوى الديني ولكنه ليس كذلك على مستوى عادات الحياة...».

في رومانيا

التعداد والوضع الحالي عمومًا: نحو ٩٠-١٠٠ ألف مسلم (٩٠٪ منهم يعيشون في دوبروجا) من إجمالي عدد السكان البالغ نحو ٢٣,٥ مليون نسمة نحو ٨٦٪ منهم أرثوذكس، و٦٪ كاثوليك، و٣,٥ بروتستانت، و٢,٧٪ من مختلف الأديان والطوائف، منهم اليهود الذين كانوا يعدون نحو ٩٠٠ ألف في العام ١٩٣٩، وأصبحوا نحو ١٠ آلاف اليوم ويرتكز سكنهم في العاصمة بوخارست.

ينحدر مسلمو رومانيا من الاتراك والتتار، إلى جانب عدد قليل من الغجر، ويتركز سكنهم في مناطق مطلة على البحر الأسود، وخصوصًا في مدينة «مجيدية» (أسسها السلطان العثماني عبد المجيد)، وفي إقليم دوبروجا الشمالي.

وفي رومانيا حاليًا نحو ٧٠ مسجدًا، لكنها مغلقة وغير صالحة للعبادة، واصبح البعض منها مجرّد آثار سياحية. وإجراء الترميم أو الصيانة للمساجد يحتاج إلى موافقة وزارة السياحة والآثار. والأكثرية الساحقة من مسلمي رومانيا لا يعرفون إلا القليل عن الاسلام بسبب الحكم الشيوعي السابق، وشدة الفقر الذي يعانون منه (فلاحون وعمال بسطاء).

في مقابلة أجرتها «الحياة» (١٦ تشرين الثاني ١٩٩٤، ص٧) مع الرئيس الروماني إيليسكو، قال إن «عدد المسلمين في رومانيا قليل وهم يتحدرون من أصول تتارية وتركية. ولكل فئة من هؤلاء نائب في مجلس النواب، وهم يتمتعون بكامل الحرية في ممارسة شعائرهم الدينية، ولهم مساجدهم وأنديتهم ومجلاتهم الثقافية الخاصة بهم».

نبذة تاريخية: دخل الاسلام إلى رومانيا من باب الحملة العثمانية سنة ١٢٦٢ بقيادة الأمير عز الدين الذي اتجه إلى منطقة دوبروجا، وتبعتها حملات أخرى بقيادة الأمير سارو دادة الذي عسكر بجيشه قرب مدينة بابادانج (لا تزال إلى اليوم آثار المسجد هناك الذي تمّ بناؤه في العام ١٥٥٢).

مما كتبه سيباستيان أشر عن بوخارست، ونشرته «الحياة» (١٢ و١٣ ايار ١٩٩٣) هذه المقتطفات:

كانت هناك جزيرة صغيرة توجد في دلتا نهر الدانوب قرب دوبروجا، احتلها الرومانيون أولًا خلال الحرب العالمية الثانية، ثم أعطيت لهم بعد انتهاء الحرب. إسم الجزيرة اداكال، وسكانها من الاتراك المسلمين، وكان فيها مسجد وسوق وعادات ومأكولات تركية. امتلكت الجزيرة طابعًا خاصًا جعلها منتجعًا سياحيًا مقصودًا. وشكل موقعها الجغرافي نقطة اهتمام أخرى، إذ إنها كانت الطرف الاوروبي الأبعد قبل أن يبدأ الاتحاد السوفياتي باتساعه الضخم على الجانب الثاني من حوض الدانوب. وفي الخمسينات والستينات (من القرن العشرين) بدأت رومانيا بتقليد الاتحاد السوفياتي من خلال إقامة مشاريعها الصناعية والهندسية الضخمة. ومن هذه المشاريع بناء سد لتوليد الطاقة في مشروع «البوابة الجديدة» الذي كان الأكبر في نوعه في أوروبا. وفي العام ١٩٦٨، جرى إغراق جزيرة اداكال في إطار السد. أما سكان الجزيرة فقد نُقلوا جميعًا إلى أنحاء أخرى من البلاد، ثم هاجروا جماعيًا إلى تركيا. وهكذا اختفت من خريطة رومانيا المنطقة الوحيدة التي كان المسلمون يشكلون فيها الأكثرية. لكن ذلك لم يكن نهاية الوجود الاسلامي في تلك البلاد.

في مدينة كونستنتا (قاعدة إقليم دوبروجا) ومحيطها على البحر الأسود شواهد على الوجود الاسلامي: قرية مانغاليا المكونة من عدد صغير من الأكواخ الطينية والمنازل المتداعية، ومسجد يعود تاريخه إلى القرن السادس عشر حيث كانت مانغاليا موقعًا متقدمًا من ممتلكات السلطنة العثمانية، وعندما زار ابن بطوطة المنطقة في القرن الرابع عشر فإنه لم يجد سوى «الارض الفارغة» وعليها مستوطنات صغيرة من بقايا التتار والبلغار والاتراك الذين ظلوا هناك كشواهد على حملات سابقة.

لم يكن العثمانيون أول من أتى بالاسلام إلى المنطقة، فقد سبقتهم إلى ذلك مجموعات تركية أخرى منها الكابيجاك بقيادة بركات خان حفيد جنكيزخان. وعندما احتلها العثمانيون أقاموا مجموعة من التحصينات لحماية الجناح الشرقي لبلغاريا ورومانيا وفي الوقت نفسه تأمين خطوط إمدادات حلفائهم التتار. وخلال تلك العملية، تمّ احتلال مدن قديمة وإنشاء أخرى جديدة: مانغاليا، كونستنتا، ، باباداغ، مدجيديا (مجيدية)، بريلا وتولستا. ولم يبقَ من المساجد التي بنيت هناك سوى القليل، إذ معظمها دمّر أو انهار خلال القرون.

في العام ١٨٧٨، أُعلن ضم دوبروجا إلى الدولة الرومانية. وكان عدد السكان محدودًا ويقدر بنحو ١٥٠ ألف نسمة نصفهم تقريبًا من المسلمين يتكلمون التتارية أو التركية أكثر من تكلمهم الرومانية. لكن الهجرة المستمرة إلى تركيا غيّرت التركيبة الديمغرافية، وبحلول ١٩١٣ كان عدد المسلمين المقيمين في دوبروجا قد تراجع إلى ٣٦ ألفًا. ذلك أن الحكومة الرومانية عمدت إلى إعطاء الاراضي التي تركها المهاجرون المسلمون إلى المستوطنين الرومانيين الجدد. وعلى الرغم من تناقص أعدادهم، حافظ المسلمون حتى ذلك الوقت على متحد اجتماعي متماسك، تمثل في انتخاب ممثليهم إلى البرلمان وقيام محكمتين شرعيتين واستمرار الدروس الدينية الرسمية لتخريج العلماء في مدجيديا (مجيدية)، وصحافة اسلامية وتركية. غير أن نهاية الحرب العالمية الاولى (١٩١٩) شهدت قفزة ملحوظة في عدد السكان المسلمين، وذلك على اثر الاحتلال الروماني لجنوبي دوبروجا التي كانت في السابق جزءًا من بلغاريا. فقد اصبح هناك ١٧٠ ألف مسلم في دوبروجا كلها يشكلون ربع عدد السكان، يخدمهم مفتيان ومحاكم شرعية عدة.

لم يحدث عمليًا قهر للمسلمين الذين ظلوا تحت الحكم الشيوعي في رومانيا. إذ لم يحدث أن دمرت المساجد أو أغلقت عشوائيًا. أما تلك التي هدمت فعلاً فقد قالت السلطات إنها فعلت ذلك في إطار مشاريع صناعية أو زراعية أو مدنية واسعة.

في بلغاريا

التعداد والوضع الحالي عمومًا: مسلمو بلغاريا نحو ١٠٪ من مجموع السكان البالغ نحو ٨,٥ ملايين نسمة، نحو ٨٢٪ منهم أرثوذكس، وهناك نحو ٥٠ ألف كاثوليكي ونحو ٧ آلاف يهودي.

أكبر حملات الحكم الشيوعي على المسلمين في بلغاريا حدث في العام ١٩٦٠، حيث دمّرت المساجد والجوامع والزوايا والمدارس الاسلامية، وانخفضت كثيرًا نسبة المسلمين، واتجه قسم كبير منهم نحو البلاد الاسلامية، إلى أن سقطت الشيوعية، ونال المسلمون هامشًا من الحرية الدينية.

المسلمون البلغار أربع فئات: الفئة الاولى، الغجر وهم المسلمون البدو الرحل وينتشرون في الارياف والقرى في شمال بلغاريا ووسطها.

الفئة الثانية، البوماك (البعض يدعوهم البوماتسي، والأرجح أن الإسم محرّف من «بوغوميل»، راجع نبذة تاريخية في البوسنة-الهرسك سابقًا) وهم المسلمون الذين يتكلمون السلافية والصربية ويسكنون مرتفعات رودوب وجنوب بلغاريا وغربها على امتداد الحدود المتاخمة ليوغوسلافيا (السابقة) واليونان، ومن مدنهم بلاغوفقراد وبلوفديف وسليفن.

الفئة الثالثة، الاتراك وهم أتراك الروملي الذين يتكلمون التركية وينتشرون في كثير من أنحاء بلغاريا ولكنهم يتمركزون على ساحل البحر الأسود وتراقيا البلغارية على حدودها الجنوبية مع تركيا، ومن مدن الأكثرية الاسلامية شومن وروس واردينو ومومجيل غراد وإيفايلو غراد.

الفئة الرابعة، التتار وهم الاتراك المسلمون المهاجرون من شبه جزيرة القرم بعد الاستيلاء الروسي عليها في القرن الثامن عشر، ويتواجدون في القرى الواقعة على الحدود الرومانية وساحل البحر الأسود مثل مدينة بورغاز.

الغالبية العظمى من البوماك ترى إلى نفسها كجزء من الاتنية البلغارية، وتفتخر باللسان والتقليد

البلغاريين، وتعد نحو ٢٠٠ ألف نسمة. وكذلك فإن قرابة ثلثي الغجر الذين يعدون نحو ٣٠٠ ألف نسمة تقول بالارتباط بالمجموعة الاتنية الغجرية، فيما الثلث الأخير يسمي نفسه إما تركيًا أو بلغاريًا، وغالبية الغجر في بلغاريا لا يتكلمون البلغارية. أما بالنسبة إلى المسلمين الاتراك في بلغاريا فلا يتحدث البلغارية سوى ثلثهم. وتتبع الأغلبية العظمى من مسلمي بلغاريا، أتراكًا وبلغارًا وغجرًا وتتارًا، المذهب السني، فيما تقتصر الشيعة على أقلية صغيرة.

وفي بحث سوسيولوجي (نشر في ايار ١٩٩٤، وموّلته رئاسة الجمهورية البلغارية وموضوعه «الواقع الإتنو-ثقافي في بلغاريا»)، ظهر أن البلغار المسلمين، بمختلف فئاتهم، ولو على درجات، غير متعصبين دينيًا، وأن نحو ٢٥٪ منهم يشاركون المسيحيين احتفالاتهم ومناسباتهم الدينية. وتبعًا لما يورده البحث ايضًا ان احتمالات التوتر الإتني ما تزال قائمة في بلغاريا على رغم التغيرات الديمقراطية التي حصلت مؤخرًا (المقصود انهيار الحكم الشيوعي في بلغاريا، وفي أوروبا الشرقية عمومًا). وهناك ٥١٪ من البلغار، و٢١٪ من البلغار المسلمين، و٣٦٪ من الغجر يعتبرون الأقلية التركية خطرًا فعليًا على الأمن الوطني البلغاري. ومن ناحية أخرى فإن أغلبية كبرى من عموم البلغار المسلمين (بمختلف فئاتهم) يتشاركون في الاعتقاد بأن البلغار المسيحيين أصحاب امتيازات في الدولة، وأنهم لا يمارسون الأعمال اليدوية.

خلط في التأريخ: يخلط الكتاب والمؤرخون بين تاريخ المسلمين البلغار في حوض نهر الفولغا الذين أرسل إليهم الخليفة العباسي المقتدر بالله في العام ٨٧٤ بعثة اسلامية برئاسة سوسن الرسي وكان فيها أحمد فضلان الذي كتب وصفًا شاملًا لأحوال البلاد والمسلمين هناك، وبين مسلمي بلغاريا في شبه جزيرة البلقان في أوروبا الشرقية. ومع أن بعض الدراسات التاريخية يتحدث عن وجود مسلمين بلغار قبل الفتح العثماني لبلغاريا في العام ١٣٦٣ الذي بدأ بمدينة بلوفديف ووصل إلى صوفيا في ١٣٨٥ وشمل كل بلغاريا في ١٣٩٣، فإن الانتشار الحقيقي للاسلام تمّ بعد الفتح العثماني عندما أصبح المسلمون في شرق بلغاريا أغلبية السكان وانتشرت المدارس الاسلامية والمساجد في كل أنحاء البلاد وبلغ عددها ١٥٠٠ مسجد منها ٣٠ في العاصمة صوفيا.

تاريخ البلغار المسلمين، من حيث الخلط الذي يكتنفه، يستند إلى ثلاثة مصادر: ١- المصادر التركية، وأبرزها ما كتبه الصدر الأعظم مدحت باشا في العام ١٨٧٨، تشير إلى أن هؤلاء لم يأتوا من آسيا الصغرى، حسب الاعتقاد السائد، بل هم من أحفاد أولئك المسلمين البلغار الذين تحولوا إلى الاسلام أيام الفتح العثماني والحروب التي تلته. ٢- المصادر الرسمية البلغارية، سواء في العهد الملكي أو في العهد الشيوعي، تصرّ على أن مسلمي بلغاريا، من غير الاتراك، هم بلغار أسلموا بحد السيف. ٣- المصادر التي تعارض الاتجاهين السابقين وترى إلى المسلمين البلغار على أنهم يرجعون إلى مكان وزمان مختلفين بعيدين عن بلغاريا الحالية وعن آسيا الصغرى معًا، فتقول إنهم يعودون إلى أحداث شهدتها ضفاف نهر الفولغا (وجنوب روسيا) ما بين القرنين التاسع والعاشر، في وقت كانت الخلافة العباسية في أوج ازدهارها، وكانت تتقاسم النفوذ الدولي ثلاث قوى رئيسية في هذا الجزء من العالم، هي: الخلافة العباسية، الامبراطورية البيزنطية ودولة الخزر. ففي ذاك الوقت، وتحديدًا في أوائل القرن العاشر، كانت مناطق آسيا الوسطى وجنوب روسيا وأوروبا وحوض المتوسط تشهد ما يطلق عليه المؤرخون عصر الغزوات والهجرات، بما في ذلك هجرة بلغار الفولغا. وكانت هجرة شخص يعرف باسم «باروخ» البلغاري بمجموعة من القبائل البلغارية واستقراره في بلغاريا الحالية.

هجرات جماعية: في ١٨٧٧، نشبت الحرب الروسية-العثمانية وأصبحت بلغاريا مسرحًا لها وانتهت بخروج السكان المسلمين نحو الجنوب، وحاولت روسيا، بحكم معاهدة سان ستيفانو، أن تقيم تحت حمايتها بلغاريا الكبرى الممتدة من الدانوب

حتى بحر إيجه. ولكن الدول العظمى استبدلت ذلك بمعاهدة برلين التي اقامت إمارة «بلغارستان أمارتي» في بلغاريا تحت سيادة السلطان وولاية الروملي الشرقية المستقلة استقلالاً ذاتيًا، ثم اتحدت الولاية مع الامارة نتيجة لثورة ١٨٨٥ أعلن بعدها الأمير فرديناند استقلال بلغاريا.

أدت تلك الحرب والأحداث والضغوطات الكثيرة التي تعرض لها المسلمون قبلها وبعدها إلى تقلص أعداد المسلمين وانخفاض نسبتهم وحتى تلاشي وجودهم في كثير من المدن والقرى البلغارية، وتغيير خارطة توزيعهم وكثافتهم في البلاد (لم يبق سوى نحو ٦٠٠ ألف مسلم فقير بعدما كان تعدادهم قبل ١٨٧٧، حسبما تدل بعض الإحصائيات، يفوق تعداد المسيحيين).

في عشرينات القرن العشرين بلغ عدد البلغار المسلمين قرابة المليون. لكن الضغوط التي مورست عليهم كي يتخلوا عن هويتهم اشتدت، فرحل ما لا يقل عن مئة ألف مسلم إلى تركيا بين ١٩٣٥ و١٩٤٠. ومع وصول الشيوعيين إلى الحكم في ١٩٤٦، استمرت الحملة بطبيعة الحال، وكان عدد المسلمين ارتفع إثر استرجاع منطقة شمال دوبروجا من رومانيا في ١٩٤٠، وكان عدد المساجد يزيد على ٢٣٠٠ مسجد. لكن مع حلول ١٩٥١ لم يبقَ في بلغاريا سوى ١٤٦٠ مسجدًا. ومع تصعيد حملة الحكم الشيوعي المضادة للاسلام وللثقافة التركية بين ١٩٥٦ و١٩٦١، انخفض عدد الأئمة الاتراك من ٢٣٩٣ إلى ٤٦٢، وعدد الأئمة البوماك (البلغار المسلمون) من ٣٢٢ إلى ٩٥. وكان هذا الوضع مصاحبًا دائمًا بتوجه جموع من المسلمين إلى تركيا.

في نهاية الستينات (من القرن العشرين) فتح باب الهجرة على مصراعيه أمام المسلمين بوصفهم غرباء «بورجوازيين» من عناصر الثورة المضادة («بورجوازية»، «ثورة مضادة»... من أبرز مصطلحات القاموس السياسي الشيوعي في ذلك الوقت). ومنع تدريس اللغة التركية في المعاهد التعليمية على أنواعها التي انصرفت إلى تلقين طلابها المبادئ الشيوعية.

وفي ١٩٨٤-١٩٨٥، وقعت أحداث عنيفة تقدر إحصاءات صدرت بعد سقوط جيفكوف (وسقوط الحكم الشيوعي بسقوطه) أن عدد الضحايا المسلمين وصل إلى ١٥٠ ألف قتيل. ومنذئذ حظرت ممارسة شعائر الدفن الاسلامية والختان وارتداء الثياب التركية المميزة. وشدّدت السلطات من الحملة الساعية إلى إعطاء أسماء سلافية للمسلمين بدلًا من أسمائهم الاسلامية. ولقد ولّد ذلك القمع الثقافي موجة احتجاجية في أوساط المسلمين الذين قاموا بسلسلة من أعمال العنف قمعتها السلطات البلغارية بقوة. ثم وصل القمع إلى ذروته في ربيع ١٩٨٩ بفتح الحدود البلغارية مع تركيا واشتعال أزمة لم يهدئ من حدتها سوى انشغال العالم كله بالتغيرات الجذرية في ذلك الحين. إذ كان العام ١٩٨٩ يشهد أحداثًا انتهت بالقضاء على الأنظمة الشيوعية كافة داخل بلدان ما كان يُعرف بـ«المنظومة الاشتراكية» في أوروبا الشرقية.

في العقد الأخير من القرن العشرين: في ٣٠ حزيران ١٩٨٩، أخذت تقارير رسمية تتحدث عن مئة ألف بلغاري مسلم اضطروا للفرار من بلغاريا، أو طُردوا منها ليلجأ القسم الأعظم منهم إلى تركيا التي سارعت بإقامة مخيمات لاستقبالهم. وقبل يوم واحد، كانت تركيا قد وجهت لبلغاريا اتهامات رسمية بأنها تمارس اعمال القمع والتمييز ضد البلغار المسلمين (ومعظمهم من أصول تركية). فردّت بلغاريا بأن طلبت من تركيا أن تفتح حدودها لاستقبال «المسلمين الراغبين في العودة إلى الوطن الأم». وراحت السلطات البلغارية في الوقت نفسه تحرّض المسلمين البلغار على الفرار. وأمام الحدود المفتوحة راح عشرات ألوف البلغار المسلمين يتدفقون على تركيا التي استقبلتهم مرحّبة أول الأمر. ومع هذا الحديث بدأ العالم يكتشف حقيقة وضع نحو مليون بلغاري مسلم كانت السلطات الشيوعية قد سعت عبثًا، لإدماجهم في مجتمعها طوال العقود السابقة. لكن المسلمين البلغار توصلوا إلى تنظيم مجموعات اسلامية للدفاع الذاتي انضمت إلى صفوف المعارضة الليبرالية المتسعة وأدت، في النهاية، إلى إسقاط

نظام الرئيس جيفكوف الشيوعي (١٩٨٩). وعاد الكثيرون إلى بلغاريا بعد ذلك، وبدأ عدد كبير منهم يقدمون دعاوى أمام المحاكم لإعادة أسمائهم الأصلية إليهم. ولكن الخلافات بين المسلمين: البوماك (المسلمون البلغار) والاتراك، ظلت قائمة، ولكل من المجموعتين مفتيها الخاص بها. إلا أن ظروف المسلمين البلغار عمومًا تحسنت بدرجات كبيرة عن قبل. فاللغة التركية عادت إلى البرامج التعليمية، وأعيد فتح المساجد، واسترجع المسلمون أسماءهم القديمة. وأبرز الزعماء المسلمين البلغار، في المناخ العام لهذه الاصلاحات، أحمد دوغان الذي كان قد اعتقل واضطهد (في ثمانينات القرن العشرين)، وبعد سقوط النظام الشيوعي، سارع إلى تأسيس حزب «حركة نيل الحقوق والحريات» الذي استطاع عدد لا بأس به من مرشحيه الفوز بمقاعد في البرلمان في انتخابات ١٩٩٣. ورغم الخلافات القائمة بين المجموعتين الاسلاميتين الأساسيتين (البوماك والاتراك)، إلا أن مسلمي بلغاريا مجمعون على عدد من المطالب، أبرزها عدم تدخل الحكومة في شؤونهم الدينية. ففي ١٥ ايلول ١٩٩٥، خرج المئات منهم إلى شوارع صوفيا للإحتجاج على ما وصفوه بتدخل حكومة «ملحدة» في شؤونهم الدينية. وحول هذه التظاهرة، صرّح رئيس مجلس الافتاء فكري صالح بقوله إن مجلس الوزراء البلغاري «يريد أن يسيطر على مصير المسلمين في بلغاريا بالمراسيم الادارية».

٢٦

في المجموعة الجغراسية: أوروبا شرق المتوسط

تركيا، اليونان، قبرص، مالطا

في مالطا

لا يتعدى مسلمو مالطا نسبة ٢٪ من مجموع سكانها البالغ نحو ٤٠٠ ألف نسمة، والباقون جميعًا تقريبًا كاثوليك.

انتقلت مالطا إلى أيدي العرب المسلمين في العام ٨٧٠، و استمرت تحت حكمهم حتى العام ١٠٩٠. وقبل العام ٨٧٠، كان العرب قد بدأوا يحاولون دخولها منذ مطلع القرن التاسع حيث كان مصيرها مرتبطًا دائمًا بمصير صقلية. فقد وصلتها كوكبة من الفاتحين المسلمين في العام ٨٢٨ عندما توجه القائد الشهير أسد بن الفرات على رأس اسطول جهزه زيادة الله بن الأغلب أمير أفريقية (التسمية كانت آنذاك تضم القسم الأكبر من سواحل البحر الأبيض المتوسط الغربية، وهي شمال افريقيا والأندلس وصقلية) لغزو صقلية واحتل منها قسمًا كبيرًا قبل وفاته ودفنه في سرقوسة. وفي ٨٣٩، تعرضت مالطا ايضًا لغزوة قامت بها بعض الجيوش التي ارسلها الأمير الأغلب بن ابراهيم حاكم افريقية لغزو صقلية، واحتل عدة حصون فيها. وكذلك كان الأمر عندما غزت الجيوش الأغلبية (الأغالبة) في عهد ابي ابراهيم أحمد صقلية في ٨٥٨، واحتلت قصر بانة وهو من أكبر حصون صقلية وأمنعها.

في العام ٨٧٠، تم فتح مالطا في عهد الأمير محمد الثاني الأغلبي وضمت إلى إمارة افريقية. وقد نشر الفاتحون الجدد الدين الاسلامي في الجزيرة، ودخلت أغلبية السكان في الاسلام، كما أصبحت مالطا منذ ذلك التاريخ قاعدة متقدمة يستخدمها العرب لحماية اساطيلهم التي كانت تمخر عباب المتوسط، وكذلك لمهاجمة الأساطيل البيزنطية.

ظلت مالطا خاضعة للحكم العربي أكثر من ٢٠٠ سنة، حين سقطت في عهد تميم بن المعز الصنهاجي أمير دولة الصنهاجية في إمارة افريقية، عندما تمكن الكونت النورماندي روجر Roger، في العام ١٠٩٠، من احتلالها بعد أن احتل صقلية. فألغى روجر الديانة الاسلامية وأبدل بها الديانة المسيحية، ولكن دون أن يتعرض للجالية العربية التي انصهر منها قسم في السكان الأصليين (اللغة المالطية المحكية اليوم هي لغة سامية من أصل فينيقي، تداخلها العربية، وفيها مفردات من اللهجة الصقلية). ولما جاء الامبراطور فريديريك الثاني، ملك صقلية، طرد العرب بين ١٢٤٠ و١٢٥٠. فغادر قسم منهم إلى تونس، واستقرت البقية في عدة مناطق جبلية في جنوب ايطاليا. وتعاقب على حكم مالطا بعد ذلك الفرنسيون ثم الاسبان ثم حكم فرسان مالطا، ثم الحكم البريطاني، ونالت الاستقلال في ١٩٤٧.

«استقبلت مالطا منتصف ايار ٢٠٠٤ لقاء بين عدد من الوجوه الثقافية العربية والاميركية. وجاء اللقاء متابعة لحوار كان قد ابتدأ عبر الصحافة بين المثقفين العرب والاميركيين في أعقاب اعتداء ١١ ايلول ٢٠٠١، وذلك إثر نشر رسالة الستين مثقفًا أميركيًا الصادرة في شباط ٢٠٠٢ في الصحافة العربية. فالهدف من هذا اللقاء كان إتاحة المجال أمام عدد من المثقفين العرب والاميركيين للدخول في حوار معمق حول بعض المسائل (...) وقد جرى التحضير لهذا اللقاء ليشكل الحلقة الاولى من سلسلة تهدف إلى تعزيز التواصل



أوروبا: شرق المتوسط

تركيا، اليونان، قبرص، مالطا

أثينا
اليونان
أنقرة
تركيا
مالطا
لا فاليتا
قبرص
نيقوسيا

الفكري بين الساحتين العربية والاميركية. وكانت الدعوة إلى الاجتماع الاول شخصية صادرة عن كل من ديفيد بلانكنهون ورضوان السيد وكاتب هذه السطور (حسن منيمنة)، وسوف يتولى كل من «معهد القيم الاميركية» ومؤسسة «بدائل الشرق الاوسط» التنظيم المشترك للقاءات التالية» (حسن منيمنة، «الحياة»، ٣٠ أيار ٢٠٠٤).

في قبرص

التعداد والوضع عمومًا: قبرص قسمان: يوناني وتركي. القسم التركي هو القسم المسلم، ويحتل ٣٧,٢٪ من مساحة الجزيرة، وسكانه من القبارصة الاتراك نحو ٢٠٠ ألف، منهم الذين لجأوا إليها من القسم القبرصي اليوناني (بالمقابل غادر نحو ١٨٠ ألف قبرصي يوناني القسم التركي). ويضاف إلى القبارصة الاتراك في القسم التركي (الجمهورية التركية لشمال قبرص) نحو ٧٠ إلى ٨٠ ألف مستوطن تركي قدموا من الأناضول و٣٦ ألف جندي تركي و٢٠ ألفًا من أفراد عائلاتهم. ولا يزال في القسم التركي نحو ٥٠٠ يوناني ونحو ٣٠٠ ماروني.

في ١٣ شباط ١٩٧٥، أعلن الاتراك، في المنطقة التي يحتلونها منذ ١٩٧٤ (شمال خط إرنكوي، كوكينا–فماغوستا) إقامة دولة قبرص الفدرالية التركية برئاسة رؤوف دنكطاش الذي لا يزال إلى اليوم (٢٠٠٤) رئيسًا بإعادة انتخابه ولاية بعد ولاية. وفي ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٣، أعلن الاتراك استقلال هذه الدولة، ووحدها تركيا بين دول العالم اعترفت بها. واتخذت لها إسم «الجمهورية التركية لشمال قبرص». أدانها مجلس الأمن الدولي في قراره رقم ٥٤١ تاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٩٨٣، وطالب بإلغائها، كما دعا الدول الاعضاء إلى مقاطعتها. واتخذت الموقف نفسه دول الكومنولث ودول المجموعة الاوروبية، ولم تعترف بها حتى الدول الاسلامية. ولم تنقطع لحظة جهود الامم المتحدة الساعية لإعادة استمرار الحوار، حتى قبيل وإبان وبعد دخول قبرص اليونانية في الاتحاد الاوروبي (٢٠٠٤).

نبذة تاريخية: احتل العرب المسلمون الجزيرة عام ٦٤٩، وبقوا فيها حتى العام ٧٤٥. وعاد المسلمون إليها من خلال العثمانيين الذين احتلوها في العام ١٥٧١. فتشكلت فيها جالية تركية إلى جانب السكان الأصليين الذين حافظوا على ثقافتهم اليونانية. واعترف الباب العالي بالأسقف كممثل لملة الروم الارثوذكس القبرصية (١٧٥٦)، ما زوّده بسلطات إدارية واسعة وجعله الشخصية الثانية في الجزيرة بعد الحاكم العثماني. واستمرت سلطته هذه حتى حوادث ١٨٢١ التي جرى خلالها ذبح عدد من القبارصة اليونانيين بعد أن اتُهمت الكنيسة بالتفاهم مع اليونانيين الذين ثاروا على السلطة العثمانية.

في العام ١٨٥٦، أجرى العثمانيون تعديلات إدارية كان أهمها تشكيل ديوان خاص (مجلس إداري وقضائي) يضم أربعة ممثلين عن كل من الجالية اليونانية والجالية التركية.

وفي ١٨٧٨، عقد الباب العالي مع بريطانيا اتفاقية يتخلى بموجبها عن إدارة قبرص للسلطات البريطانية مع بقاء الجزيرة تحت السيادة العثمانية لقاء مبلغ سنوي من المال وتعهد بريطاني بدعم تركيا في حال أي هجوم روسي عليها. ولقد استقبل القبارصة اليونانيون الادارة البريطانية بالترحاب على أمل أن يكون ذلك خطوة على طريق تحقيق الوحدة مع اليونان. أما الجالية التركية، فكانت والحال هذه مستعدة للتعاون ايضًا مع الادارة البريطانية ولكن بهدف منع الوحدة القبرصية–اليونانية. وإزاء هذه التناقضات أصبح سهلًا على الادارة البريطانية اللعب عليها والإمساك بالجاليتين وتحريكهما بالاتجاه المرغوب به.

شكل الحكم البريطاني مجلسًا تشريعيًا بناء على دستور بدأ اعتماده في ١٨٨٢، ويضم ستة موظفين بريطانيين و١٢ ممثلًا عن الجزيرة بالانتخاب: ٩ قبارصة يونان و٣ قبارصة أتراك (السكان في ذلك الوقت: ٧٥٪ قبارصة يونان أو ١٣٦ ألف نسمة، و٢٥٪ قبارصة أتراك أو ٤٦ ألف نسمة).

لكن هجرة الاتراك إلى تركيا في بدايات القرن العشرين خصوصًا بعد قيام جمهورية أتاتورك،

أضعفت نسبة القبارصة الاتراك وجعلتها ١٨٪. بيد أن الادارة البريطانية لم تعدّل التمثيل في المجلس، خشية أن يمتلك القبارصة اليونان بمفردهم الأغلبية المطلقة.

في الحرب العالمية الأولى ضمت بريطانيا قبرص إليها، وعاشت الجاليتان جوًا من الوئام في العشرينات (من القرن العشرين). وعادت أجواء التوتر بدءًا من انتفاضة القبارصة اليونان في العام ١٩٣١ احتجاجًا على قرار الحاكم البريطاني باعتماد ميزانية ١٩٣١ رغم تصويت أغلبية أعضاء المجلس التشريعي ضده. ونفت السلطات العديد من زعماء الانتفاضة وعلّقت الحريات.

وبعد عشر سنوات، رفعت بريطانيا إجراءاتها وأعادت الحريات، ما خلق نشاطًا سياسيًا كبيرًا في صفوف الجالية اليونانية حتى بلغ عدد أحزابها ٣٢ حزبًا (مقابل ٣ أحزاب لدى الجالية التركية)، كما عادت فكرة الوحدة مع اليونان، خصوصًا وأن القبارصة اليونان كانوا ينظرون بإعجاب كبير للعمليات البطولية التي كان يقوم بها المقاومون اليونان ضد النازيين على أرض اليونان. في حين أن قلق القبارصة الاتراك من الوحدة كان يدفعهم للتعلق بالوجود البريطاني في الجزيرة كونه الضمانة الوحيدة في وجه هذا الاحتمال.

القضية القبرصية تنطلق بحدثين مهمين وبريطانيا تعيد تركيا للتوازن مع اليونان: سجل عام ١٩٥٠ حدثين مهمين: أولهما تنظيم الكنيسة الارثوذكسية في عهد مكاريوس الثاني استفتاء شعبيًا غير رسمي (١٥ – ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٠) كشف عن التعلق الشديد للقبارصة اليونان بهدف الوحدة مع اليونان (٩٥,٧٪)؛ وثانيهما، انتخاب مكاريوس الثالث، وله من العمر ٣٧ عامًا، أسقفًا للكنيسة الارثوذكسية القبرصية. وأهمية هذا الحدث لا تكمن في الدور الجوهري الذي تلعبه الكنيسة في الحياة السياسية والاقتصادية وحسب، بل وفي الشخصية الفذة للمطران مكاريوس، وفي تصوره لحل المشكلة القبرصية، إذ بدأ يدفع في اتجاه تدويل القضية بطرحها على الأمم المتحدة وعدم حصرها بالحلف الأطلسي المؤيد كليًا لبريطانيا. إلا أن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن لم يقرّا حق تقرير المصير لشعب الجزيرة، بل دَعَوا اليونان وبريطانيا لإجراء مفاوضات ثنائية بينهما بغية إبقاء الحل بيد الحلف الأطلسي. وفي هذه الأثناء، غدت تركيا عضوًا في الحلف الاطلسي، وأصبحت بريطانيا تميل لإرضاء طموحاتها في المنطقة إضافة إلى رغبتها بموازنة ثقل العنصر اليوناني في القضية القبرصية. فدعت بريطانيا إلى اجتماع ثلاثي (١٩٥٥) يضمها واليونان وتركيا للتباحث حول مستقبل الجزيرة. وهكذا عادت تركيا كقطب فعّال في النزاع القبرصي بعد أن تخلّت عن اي حق لها في الجزيرة بموجب معاهدة لوزان ١٩٢٣.

تصادم وحلول فاشلة: عمليات عسكرية وأمنية ومواجهات بين القبارصة اليونان والأتراك عبر منظمتين شبه عسكريتين: منظمة «إيوكا» (المنظمة القومية للمحاربين القبارصة) للجالية اليونانية، ومنظمة «فولكان» للجالية التركية التي طرحت التقسيم في رد على الوحدة مع اليونان، ما استدعى إعلان السلطات البريطانية حالة الطوارئ، ونفي المطران مكاريوس إلى جزر سيشيل (١٩٥٥).

وبعد فشل كل المشاريع المقدمة من بريطانيا والهادفة لإعطاء قبرص استقلالًا داخليًا تحت وصايتها، تم التوصل إلى اتفاقيات زيوريخ ولندن (شباط ١٩٥٩) التي استبعدت الحلين: الوحدة مع اليونان والتقسيم، ونصّت على إنشاء دولة مستقلة ينتمي رئيسها إلى الجالية اليونانية التي تنتخبه، ونائبه إلى الجالية التركية التي تنتخبه ايضًا... وكضمانة لهذه الاتفاقيات تحتفظ كل من اليونان وتركيا بقوى عسكرية في قبرص (٩٠٠ جندي يوناني، ٦٥٠ جنديًا تركيًا). وعلى أساس هذه الاتفاقيات أصبحت قبرص جمهورية مستقلة في ١٦ آب ١٩٦٠، وانتخب المطران مكاريوس رئيسًا، وفاضل كجك نائبه.

وبالممارسة تبين أن الحكم مشلول بسبب الدستور (المبني على اتفاقيات زيوريخ ولندن). فتقدم الرئيس مكاريوس باقتراحات لا سيما اقتراح إلغاء حق النقض الذي يتمتع به الرئيس ونائبه في شؤون الأمن والدفاع

والخارجية. لكن الحكومة التركية سارعت إلى رفض كل تعديل، ما فتح الباب أمام موجة جديدة من العمليات «الارهابية» (١٩٦٣) زرعت الرعب في ابناء الجالية التركية خصوصًا، فالتجأ قسم كبير منها إلى مناطق محصنة تحرسها ميليشيات محلية وتديرها مجالس مستقلة عن الدولة ومرتبطة بالدعم التركي (كانت هذه المجالس والميليشيات نواة دولة القبارصة الاتراك في ما بعد).

عقد مؤتمر في لندن (كانون الثاني ١٩٦٤) ضمّ الدول الضامنة الثلاث، بريطانيا واليونان وتركيا، وكلًا من الرئيس القبرصي ونائبه. وفشل المؤتمر بسبب رفض مكاريوس اقتراح بريطانيا إنزال قوات الحلف الأطلسي في الجزيرة. فأقر مجلس الأمن الدولي، في آذار ١٩٦٤، إيفاد قوات دولية لمنع تجدد الصدام بين الجاليتين. لكن لا المساعي الدبلوماسية (منها مشروع أميركي) ولا وجود القوات الدولية حال دون استمرار الصدامات بين الجاليتين. وفي صيف ١٩٦٤، تدخلت الطائرات التركية، وكاد يحدث غزو تركي للجزيرة لولا ممانعة الرئيس الاميركي جونسون. والأمر نفسه كاد أن يحصل في كانون الاول ١٩٦٧.

الغزو التركي وإعلان الدولة القبرصية التركية: عارض القوميون اليونان، في اليونان كما في قبرص، المطران مكاريوس «بتهمة الاعتدال» (محاولات لاغتياله)، وقاطعوه نهائيًا في العام ١٩٧٤، وأطاحوه بانقلاب عسكري (كانت الولايات المتحدة مستاءة من سياسة عدم الانحياز والتقرب من الاتحاد السوفياتي التي كان ينتهجها).

وبعد ستة ايام فقط من الانقلاب، أي صبيحة ٢٠ تموز ١٩٧٤، قامت تركيا، التي كانت تخشى من أن يبادر الانقلابيون بإعلان الوحدة مع اليونان في أية لحظة، بإنزال قواتها في شمال الجزيرة. وبدأت تسعى، في كل اجتماع، لفرض تقسيم الجزيرة إلى منطقتين منفصلتين مع سلطة مركزية محدودة. الأمر الذي كان القبارصة اليونان يرفضونه، فترد تركيا بتوسيع منطقة احتلالها في الشمال حتى بلغت ٣٨٪ من مساحة الجزيرة، وصاحب ذلك هجرة نحو ١٨٠ ألف قبرصي يوناني باتجاه الجنوب، وعشرات الآلاف من القبارصة الأتراك من الجنوب نحو الشمال، ومقتل نحو ٥ آلاف وجرح عشرات الآلاف واختفاء بضعة آلاف.

ورغم قرار مجلس الأمن رقم ٣٦٥ (١٩٧٤) المطالب باحترام سيادة واستقلال الجمهورية وسحب القوات الأجنبية، أعلن القبارصة الاتراك قيام الدولة القبرصية التركية الاتحادية في ١٣ شباط ١٩٧٥.

أربع نقاط أساسية في اتفاق مكاريوس ودنكطاش وفشل جميع المساعي وقيام الانفصال: بحضور الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم، توصل الرئيس مكاريوس (كان قد عاد إلى نيقوسيا في كانون الاول ١٩٧٤) والزعيم القبرصي التركي رؤوف دنكطاش، في كانون الثاني وشباط ١٩٧٧، إلى اتفاق، نقاطه الرئيسية أربع:

- إنشاء جمهورية اتحادية مستقلة غير منحازة.
- تشكيل حكومة مركزية تستطيع تأمين وحدة الجزيرة وصيانتها.
- تقاسم أراضي البلاد إداريًا بحسب عدة معايير (إنتاجية الارض، أهميتها الاقتصادية، الملكية...).
- المحافظة على حرية التنقل والإقامة وحق الملكية في كل المناطق.

المساعي الدولية (الأمم المتحدة)، المفاوضات الثنائية بين ممثلي المجموعتين القبرصيتين، أو بين الاطراف المعنية (بإضافة اليونان وتركيا)، وسواء كانت على أساس النقاط الأربع المذكورة، أو على أساس نقاط أخرى مطروحة... كلها لم تؤدِ إلى أي حل يحافظ على وحدة الجزيرة.

وفي ١٧ حزيران ١٩٨٣، صوّتت الجمعية التشريعية لـ«دولة القبارصة الاتراك في الشمال» لصالح قرار ينص على إجراء استفتاء على إعلان دولة منفصلة في الشمال. وفي ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٣، تم إعلان «الجمهورية التركية لشمال قبرص»، ولم تحظ هذه الجمهورية إلا باعتراف تركيا. في حين أدانها مجلس الأمن في قراره رقم ٥٤١ تاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٩٨٣، وطالب

بإلغائها، كما دعا الدول الاعضاء إلى مقاطعتها. وعاد مجلس الأمن وأكد رفضه لها في القرار ٥٥٠.

في خضم هذه التطورات، لم تنقطع لحظة جهود الأمم المتحدة الساعية لإعادة الحوار. وبعد فشل قمة كانون الثاني ١٩٨٥ في نيويورك، بات جليًا أن الطرف التركي، على وجه الخصوص، ليس حريصًا على الاسراع في حل المشكلة؛ فكان يتحرك على أساس أنها انتهت مع وجود دولة تركية في الشمال. وجرت المصادقة على الدستور الجديد لهذه الدولة عبر استفتاء ٥ أيار ١٩٨٥، علمًا أن ثلث المستفتين أتراك مهاجرون حديثًا. وجاءت زيارة رئيس وزراء تركيا، في تموز ١٩٨٦، للقطاع التركي في قبرص، لتكرّس هذا الواقع.

على صعيد القطاع اليوناني، انتهى عقد الثمانينات (من القرن العشرين) بتمديد اتفاق الاتحاد الجمركي مع المجموعة الاوروبية لمدة ١٥ عامًا (١٧ تشرين الاول ١٩٨٧)، وانتخاب كليريدس رئيسًا للجمهورية (١٤ شباط ١٩٨٨).

لقاء دافوس (١٩٨٨) وعودة إلى التوتر والتشدّد العرقي: عقد لقاء دافوس (مدينة شرق سويسرا) بين رئيسي وزراء تركيا واليونان، أوزال وباباندريو، في شباط ١٩٨٨، واعتبر خطوة على طريق المصالحة. وفي بيانهما المشترك أعلنا أن المشكلة القبرصية مشكلة دولية، ويجب أن تحل في ساحة الأمم المتحدة.

لكن بعد هذا اللقاء بنحو عامين، ترك انتهاء الحرب الباردة أثره البالغ على الاوضاع في منطقة البلقان وانعكاساتها على العلاقات التركية–اليونانية. فعادت كل منهما إلى «الجذور»، وظهرت المسألة العرقية والدينية بحدة في البلقان التي انقسمت بين معسكرين، تركي ويوناني، وأخذ كل منهما يتشدّد إزاء «ممتلكاته»، خصوصًا في قبرص.

المساعي وفشلها تتوالى فصولًا: وضعت الأمم المتحدة خطة جديدة هدفت إلى قيام دولة فدرالية من منطقتين وطائفتين (أُفشلت ايضًا). وفي ١٩٩٣، اتفقت اليونان وقبرص (اليونانية) على تبني سياسة دفاعية مشتركة وحذرتا من أن أي تقدم عسكري تركي في قبرص سيعني الحرب. وفي ١٩٩٤، وصلت الأزمة إلى أوجها باتخاذ برلمان جمهورية شمال قبرص التركية قرار تخلّي القبارصة الاتراك عن فكرة إقامة اتحاد كونفدرالي مع القطاع الجنوبي اليوناني.

في ١٩٩٥، بُذلت جهود بريطانية–أميركية (ايضًا فاشلة). وانقضى العام ولم يتوصل الزعيمان القبرصيان كليريدس ودنكطاش، إلى اتفاق.

في ١١ آب ١٩٩٦، اخترق متظاهرون قبارصة يونان المنطقة العازلة التي تفصل بين شطري نيقوسيا حيث أضرموا النار في أماكن عدة احتجاجًا على وجود الجيش التركي في الجزيرة. وقتل الجنود الاتراك إثنين منهم وأوقع ٧٠ جريحًا. وساد التوتر الجزيرة.

وفي ٢٠ كانون الاول ١٩٩٦، أوضح الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي، في تقرير لمجلس الأمن عن مهمة المساعي الحميدة التي قام بها في قبرص أن العمل سنة ١٩٩٧ على إجراء «محادثات مباشرة بين قادة القبارصة اليونان والاتراك أمر ملح»، وأن «الوضع تدهور كثيرًا واتسم بازدياد العنف إلى أعلى مستوى له منذ ١٩٧٤».

في تموز وآب ١٩٩٧، أجرى الزعيمان، كليريدس ودنكطاش، عدة جولات من المفاوضات المباشرة انتهت إلى الفشل ايضًا.

غضب تركي من مفاوضات منح قبرص عضوية الاتحاد الاوروبي ودنكطاش يهاجم سورية مدافعًا عن التحالف التركي–الاسرائيلي: في كانون الاول ١٩٩٧، ردت تركيا بغضب على تردد الاتحاد الاوروبي في منحها عضويته وقراره بدء مفاوضات لمنح العضوية لقبرص، وقال رئيس وزرائها مسعود يلماظ إن بلاده ستواصل العمل على ضم الشطر الشمالي من قبرص. وفي تموز ١٩٩٨، زار الرئيس التركي سليمان ديميريل القطاع التركي في الجزيرة، وهدّد في خطاب أمام «البرلمان» القبرصي التركي من أن «قبرص لن تتحول إلى كريت جديدة» (في إشارة إلى

الجزيرة اليونانية كريت التي احتلها الاتراك وحصلت على الحكم الذاتي ثم تمردت عام ١٩٠٥ وانضمت إلى اليونان عام ١٩١٣). ونشرت «الحياة» (٨ تشرين الاول ١٩٩٨، ص٦) حديثًا أجرته مع رؤوف دنكطاش قال فيه إن لديه تطمينات بأن الاتحاد الاوروبي سيرفض عضوية نيقوسيا (عاصمة القطاع اليوناني من قبرص) إذا تمّ نشر صواريخ ورادارات روسية على الاراضي القبرصية؛ وهاجم دنكطاش سورية مدافعًا عن التحالف التركي-الاسرائيلي. وفي ١٩٩٩، كرّر بولنت أجاويد، رئيس الوزراء التركي الذي يطلق عليه في بلاده لقب «بطل قبرص»، تمسك تركيا بموقفها: وجود دولتين في قبرص.

وفي ٢٠ حزيران ١٩٩٩، شكلت المسألة القبرصية نقطة مهمة من نقاط بيان قمة مجموعة الثماني (الدول الغنية السبع وروسيا) الذي طلب من الأمين العام للأمم المتحدة، طبقًا لقرارات مجلس الأمن، دعوة قادة الطرفين إلى المشاركة في مفاوضات تعقد خريف ١٩٩٩. وعاد الرئيس الاميركي بيل كلينتون وحض ضيفه، بولنت أجاويد (أواخر ايلول ١٩٩٩)، على ضرورة استئناف المفاوضات في شأن قبرص من دون أي شروط مسبقة وتحت رعاية الأمم المتحدة.

أبرز أحداث ٢٠٠٠-٢٠٠٣: استمرت نيقوسيا والاتحاد الاوروبي والأمم المتحدة تعلن أنها تؤيد إقامة فدرالية قبرصية بين المجموعتين لها سيادتها وشخصيتها الدولية الموحدة، فيما استمرت أنقرة و«جمهورية» القبارصة الاتراك يرفضان ذلك (٢٠٠٠-٢٠٠١).

وفي الشهر الأخير من العام ٢٠٠١ أعاد الزعيمان القبرصيان، كليريدس ودنكطاش، لقاءاتهما ومفاوضاتهما التي استمرت عشرة أشهر دون التوصل إلى اي اتفاق. وفي أواخر ٢٠٠٢، قدّم الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان «خطة الأمم المتحدة» للحل وللسلام في الجزيرة، المتضمنة إقامة دولة كونفدرالية على غرار النموذج السويسري. وحظيت الخطة بإشادة دولية، ولم يعد في الإمكان استئناف المفاوضات إلا على أساسها.

لكن رؤوف دنكطاش رفض الخطة (كانون الاول ٢٠٠٢) مشترطًا عدم ضم قبرص اليونانية إلى الاتحاد الاوروبي. أما أنقرة فكانت قد طلبت مرارًا تأجيل قبول عضوية قبرص في الاتحاد الاوروبي، فيما حرص الاتحاد الاوروبي والأمم المتحدة على الضغط على أنقرة لحل المسألة القبرصية سريعًا قبل قمة كوبنهاغن الاوروبية في ١٢ كانون الاول ٢٠٠٢، من أجل أن تدخل قبرص موحدة إلى الاتحاد الاوروبي. وحصلت القمة في موعدها، وفي مفاوضات الدقائق الأخيرة قبيل انعقادها ربطت أنقرة دعمها لمشروع الأمم المتحدة في قبرص بقبولها هي (أي تركيا) في الاتحاد. الأمر الذي لم يوافق عليه الاتحاد الاوروبي، فدخلت «قبرص اليونانية» في الاتحاد دون قبرص التركية ودون تركيا. فسار الاتراك القبارصة في مظاهرات ندّدت بموقف دنكطاش محملة إياه مسؤولية إفشال الحل، فيما راح دنكطاش يدين «تناقضات» أنقرة التي لاحظ أنها أخذت تميل للحل الدولي خشية إضاعة فرصة قبولها في الاتحاد الاوروبي.

وفي ٢٣ نيسان ٢٠٠٣، عبر عشرات من القبارصة الاتراك واليونان في نيقوسيا «الخط الأخضر» الفاصل بين قطاعي الجزيرة. فكانت بذلك أولى مجموعات تعبر من شطر إلى آخر منذ تقسيم الجزيرة عام ١٩٧٤. وتوالى العبور حتى ناهز الآلاف، بما يشبه «سقوط جدار برلين». فاندفعت أنقرة، على لسان وزير خارجيتها عبد الله غل تطالب برفع الحظر الدولي عن «جمهورية شمال قبرص التركية». وزار رئيس وزرائها رجب طيب أردوغان هذه الجمهورية في ٩ ايار ٢٠٠٣، وقال إنه «يوم أوروبا» للدلالة على الاهتمام الذي توليه تركيا لأن تصبح عضوًا في الاتحاد الاوروبي.

وبين ٢٣ نيسان و٢٣ حزيران ٢٠٠٣، عبر أكثر من نصف مليون قبرصي من الطائفتين في الاتجاهين. ومتى كان العدد الاجمالي لسكان الجزيرة نحو مليون نسمة، يكون نصف السكان أكدوا رغبتهم في الحل السلمي وفق خطة الأمم المتحدة.

أبرز أحداث ٢٠٠٤ (انقلاب في الموقف: القبارصة الاتراك يؤيدون خطة الأمم المتحدة): بعد أن شهدت أنقرة، طيلة كانون الثاني ٢٠٠٤، لقاءات مكثفة بين دنكطاش واركان الدولة التركية، وجرى التوقيع بين الطرفين على بيان مشترك أكدا فيه عزم تركيا على حل المسألة القبرصية باسرع وقت ممكن من خلال العودة إلى المفاوضات على أساس مسودة الحل التي قدمها كوفي أنان (خطة الأمم المتحدة)، دعا الأخير الزعيمين القبرصيين (في ٥ شباط ٢٠٠٤)، رؤوف دنكطاش وتاسوس بابادوبولوس الذي كان انتخب رئيسًا خلفًا لكليريدس، لاستئناف المفاوضات. وقال أنان في رسالته إليهما إن الهدف هو التوصل إلى وثيقة تطرح للاستفتاء في نيسان ٢٠٠٤ كي تتمكن قبرص موحدة على النمط السويسري من الانضمام إلى الاتحاد الاوروبي في مطلع أيار ٢٠٠٤.

وفي ٢٩ آذار ٢٠٠٤، قدّم الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، في احتفال رسمي، خطته «المعدلة» لإعادة توحيد الجزيرة (ثمة تعليقات حول أن التعديل تم بضغط أميركي ولمصلحة القبارصة الاتراك) إلى كل من المفاوضين القبارصة اليونان والاتراك وممثلي الدولتين اليونانية والتركية اللتين انضمتا إلى الجولة الأخيرة من المفاوضات في منتجع بورغنستوك السويسري.

تتألف الخطة من تسعة آلاف صفحة وتتضمن تعديلات أساسية أبرزها خفض بنسبة ٥٪ لمساحة الاراضي التي يسيطر عليها القبارصة الاتراك إلى ٢٩٪، في مقابل خفض لعدد القبارصة اليونان الذين سيسمح لهم بالإقامة في الشطر التركي. أما جوهر الخطة الذي يقوم على نظام اتحاد فدرالي بعد توحيد قبرص يكفل هامشًا واسعًا من الادارة الذاتية للشؤون الداخلية للطائفتين، فلم يتغير.

في ٢٥ نيسان ٢٠٠٤، جرى استفتاء الطائفتين القبرصيتين على خطة أنان (الأمم المتحدة)، فأيدها ٦٠٪ من القبارصة الاتراك، وعارضها ٧٦٪ من القبارصة اليونان. وفي اليوم التالي، أوصى وزراء الخارجية الاوروبيون في اجتماعهم في لوكسمبورغ بمنح ٢٥٩ مليون يورو إلى القبارصة الاتراك من ضمن المساعدات التي كان الاتحاد الاوروبي خصصها لقبرص في حال إقرار خطة توحيد الجزيرة، واعتبر ذلك بمثابة تعويض للشطر الشمالي التركي عن استبعاده من الاتحاد نتيجة رفض الشطر اليوناني الخطة الدولية لتوحيد الجزيرة في الاستفتاء. وفي وقت حض زعيم القبارصة الاتراك رؤوف دنكطاش الاوروبيين على رفع الظلم الواقع على شمال الجزيرة نتيجة عزله وحظر التعامل معه، طالبت تركيا ببدء التفاوض معها لضمها إلى الاتحاد مكافأة لها على بذل كل ما في وسعها لحل المشكلة القبرصية، على رغم عدم إقرار الحل بسبب الموقف القبرصي اليوناني السلبي. والجدير ذكره أن التعديلات التي دخلت على خطة الأمم المتحدة هي التي قلبت الموقف، بحيث أصبح القبارصة الاتراك هم المؤيدون لتوحيد الجزيرة والقبارصة اليونان معارضون، بعد أن كان الموقف عكسيًا طيلة عقود المسألة القبرصية.

وفي منتصف ليل ٣٠ نيسان-١أيار ٢٠٠٤، انضمت عشر دول جديدة، بينها ثمان من الدول الشيوعية السابقة، إلى الاتحاد الاوروبي في توسيع هو الأكبر في تاريخ المنظمة الاوروبية منذ إنشائها قبل ٤٧ سنة. فتحولت أوروبا إلى قوة اقتصادية وسياسية محتملة مع ٤٥٠ مليون نسمة. والدول المنضمة هي: استونيا، لاتفيا، ليتوانيا، بولونيا، تشيكيا، المجر، سلوفاكيا، سلوفينيا، مالطا وقبرص (الشطر اليوناني بانتظار الحل على أساس التوحيد في نظام فدرالي).

وفي أول خطوة دبلوماسية كبرى في اتجاه القبارصة الاتراك، بعد تصويتهم بـ«نعم» على خطة الحل الدولية، استقبال وزير خارجية الولايات المتحدة، كولن باول، في ٥ أيار ٢٠٠٤، محمد علي طلعت رئيس وزراء قبرص التركية الذي أكد له باول تعهد واشنطن بإخراج القبارصة الأتراك من عزلتهم ومساعدتهم اقتصاديًا بعد تصويتهم لمصلحة الخطة التي ترعاها الأمم المتحدة.

في اليونان

التعداد: في اليونان نحو ١٥٠ ألف مسلم، ٧٥٪ منهم يسكنون في تراقيا الغربية (على الحدود مع تركيا)، ومنهم ايضًا المسلمون المعروفون باسم «البوماك» والمتحدرون من سكان تراقيا القديمة الذين يرجّح المؤرخون انهم كانوا يخدمون في جيش الاسكندر الكبير، وقد أجبرهم العثمانيون على اعتناق الاسلام. كما وهناك نحو ٤ آلاف مسلم في جزيرة رودس.

تُذكر الطائفة في بطاقة الهوية في اليونان.

الارثوذكسية، التي يعتنقها ٩٧٪ من اليونانيين، هي دين الدولة الرسمي (مجموع عدد السكان نحو ١١ مليون نسمة).

أما المسيحيون غير الارثوذكس فلا تتعدى نسبتهم ٠,٨٣٪ من مجموع السكان. اليهود بضعة آلاف، في حين كانوا ٨٠ ألفًا في العام ١٩٤٠، أكثر من نصفهم كان يعيش في سالونيكا، ٦٢ ألفًا أجبرهم النازيون على مغادرة اليونان ولم يعد منهم سوى ألفين بعد الحرب العالمية الثانية. وهناك نحو ٢٠ ألف غجري و١٠ آلاف أرمني.

نبذة تاريخية: في العام ١٤٦١، كان الغزو التركي لكامل البلاد، في حين مُنحت البندقية جزيرة كريت وظلت تدافع عنها ضد الاتراك حتى العام ١٦٦٩. وفي الواقع، على ما يؤكد أكثر المؤرخين أنه وعلى رغم فارق الدين فإن الملّة اليونانية أو الرومية كما كان يسميها العرب ما كانت تستشعر الحكم العثماني على أنه قيد خانق. فالعثمانيون قد أدّوا للملة اليونانية خدمة تاريخية بوصولهم إلى أبواب فيينا والغرب الكاثوليكي. إذ إنهم أخذوا، في معنى من المعاني، بثأر القسطنطينية الارثوذكسية التي كان الصليبيون نهبوها في حملتهم الرابعة (١٢٠٤)، ثم إن الملة اليونانية (الارثوذكسية) كانت تحتل، بعد المسلمين، المرتبة الثانية في الامبراطورية العثمانية، وكان بطريرك القسطنطينية يشغل، بعد السلطان وشيخ الاسلام، المرتبة الثالثة في هرم الدولة الرسمي. وفضلًا عن ذلك كانت اليونانية هي لغة السياسة والثقافة والتجارة في القسم الغربي من الامبراطورية العثمانية، ما دفع بالعديد من الناطقين بالسلافية أو الألبانية أو بالرومانية إلى أن «يتهلينوا» (ينطقون باللغة الهيللينية، الاغريقية)، إضافة إلى أن الارستقراطية البيزنطية القديمة التي كانت تقطن حي الفنار في اسطنبول كانت ذات نفوذ اقتصادي وثقافي هائل، وكان «الفناريون» يشعرون بتفوق حضاري كبير عند مقارنة أنفسهم بفلاحي البر اليوناني.

إبان الاستقلال: المسار الاستقلالي لليونان بدأ فعليًا في العام ١٨٢٠ مع فرمان السلطان العثماني يحرم فيه علي باشا الأيوني من كل ممتلكاته وألقابه في الجزر الأيونية بسبب تمرده على السلطنة. فقرر هذا العصيان وقاد ٤٠ ألف رجل، لكن العثمانيين تمكنوا منه بعد حصار ١٧ شهرًا وقتلوه (١٨٢٢).

في ٢ نيسان ١٨٢١، نشبت أول وأكبر انتفاضة يونانية ضد الاتراك: قتل نحو ٤٠ ألف مسلم في بيلوبونيزيا (يقال لها ايضًا «موري»)، وهي شبه الجزيرة اليونانية المتصلة مع اليونان الوسطى بواسطة برزخ قورنثيا)، فردّت اسطنبول بشنق البطريرك غريغوريوس الخامس عند باب كنيسة حي الفنار الأرستقراطي يوم عيد الفصح، كما قتل عدد من المطارنة والاغريق. وتوالت المجازر المتبادلة. واستنجد الاتراك لقمع الثورات اليونانية بمحمد علي باشا من مصر الذي كان تدخل قبلًا في كريت في تموز ١٨٢١، وطالب بالمقابل بضم كريت إلى ممتلكاته المصرية وتعيين ابنه ابراهيم باشا حاكمًا على الموري (بيلوبونيزيا).

وبعد أخذ ورد، وتقدم الفريقين، السلطات العثمانية والثوار، حينًا وتراجعهم حينًا آخر، رضخ السلطان في ١٨٢٦ للبروتوكول الانكليزي-الروسي. وفي تموز ١٨٢٧، عقدت معاهدة لندن بين انكلترا وروسيا وفرنسا ونصت على إقامة دولة يونانية مستقلة ذاتيًا في إطار الامبراطورية العثمانية. لكن في ٢٠ تشرين الاول ١٨٢٧، دُمّر الاسطول العثماني وقضى ٦ آلاف رجل من رجاله منهم عدد كبير من اليونانيين، والمعركة كانت معركة نافارين الشهيرة، والمنتصرون

كانوا رجال البوارج الانكليزية والفرنسية والروسية. وغادر المصريون بقيادة ابراهيم باشا البلاد في تموز ١٨٢٨. وفي ١٤ ايلول ١٨٢٩، ثبتت معاهدة أدرنة الاستقلال الذاتي لليونان. وعلى أثر حرب روسية-تركية، سقطت أدرنة بيد الروس. وفي ٣ شباط ١٨٣٠، أعلن استقلال اليونان (معاهدة لندن).

إنتهاء «حال الحرب» بين اليونان وألبانيا وموضوع الأقلية الألبانية المسلمة هو الأساس: في خضم انشغال العالم بالحرب على العراق (٢٠٠٣) أعلن في أثينا عن نهاية حال الحرب بين اليونان وألبانيا التي هي من بقايا الحرب العالمية الثانية. وجاء هذا الاعلان في بيان في ختام زيارة رئيس الحكومة الألبانية فاتوس ناتو لأثينا في مطلع نيسان ٢٠٠٣، حيث اعتبرت حال الحرب منتهية سياسيًا وقانونيًا باعتبار أن توقيع معاهدة الصداقة بين الدولتين في ١٩٩٦ والتصديق عليها في برلماني الدولتين يعني إبطال حال الحرب.

المشكلة الأساس في «حال الحرب» هذه موضوع الأقليات في الدولتين. فالحدود التي رسمت تحت إشراف دولي بين اليونان وألبانيا خلال ١٩١٣-١٩١٤ لم تستطع فصل التداخل بين الشعبين، إذ تركت أقلية يونانية أرثوذكسية في جنوب ألبانيا وأقلية ألبانية مسلمة في شمال غرب اليونان. وانعكست العلاقات بين الدولتين هبوطًا وصعودًا تبعًا لأحوال الأقليتين.

الأقلية الألبانية في اليونان مالت، في الحرب الأهلية اليونانية، إلى اليسار الجمهوري الذي كان منفتحًا على الأقليات في الشمال، وهذا ما جعل الألبان هناك يتعرضون لانتقام اليمين الملكي اليوناني بقيادة الجنرال زرفاس الذي قام بمجازر ضدهم في صيف وخريف ١٩٤٤، ما أدّى إلى هجرة معظمهم إلى وطنهم الأم ألبانيا. وسمح قانون «حال الحرب» مع ألبانيا بمصادرة اليونان أملاك هؤلاء الألبان ومنعهم من العودة إلى اليونان، وعُرفوا في ألبانيا باسم «تشام»، أي الألبان سكان إقليم «تشامريا» في شمال غرب اليونان المجاور لألبانيا.

الزعيم الألباني الشيوعي أنور خوجا سعى إلى تحسين العلاقات مع اليونان، ووضع كتابه «شعبان صديقان». وبعد تحول ألبانيا إلى الديمقراطية في ١٩٩١-١٩٩٢، شهدت العلاقات بين الدولتين زخمًا جديدًا، واستقطبت اليونان مئات الألوف من العمال الألبان المسلمين الذين أصبحوا مصدرًا رئيسيًا للعملة الصعبة لبلادهم. كما أن اليونان أخذت تشجع على الاستثمار في ألبانيا الجنوبية حيث تعيش الأقلية اليونانية الارثوذكسية (نحو ٥٪ من عدد سكان ألبانيا). وفي هذا الإطار وُقع في ١٩٩٢ على «معاهدة حسن الجوار والتعاون الثنائي» بين الدولتين، ثم وقع في ١٩٩٦ على «معاهدة الصداقة»، وفي نيسان ٢٠٠٣، صدر بيان هو تحصيل الحاصل، «إلغاء حال الحرب». وثمة مسألة بقيت عالقة بين الدولتين، هي مسألة تعويض اليونان عن الألبان الذين طردتهم القوات الملكية اليونانية (أثناء الحرب الأهلية). والمرجّح أن اليونان مقبلة على إقرار هذا التعويض تحت ضغط المعايير الموضوعة في قضايا الأقليات وحقوق الانسان من الاتحاد الاوروبي والأمم المتحدة.

تبادل الأقليتين، المسلمة والمسيحية، بين اليونان وتركيا (والبلقان عمومًا): أعداد كبيرة من مسلمي دول البلقان (ومن اليونان) تمّ تهجيرها إلى تركيا منذ بداية العهد الكمالي (أتاتورك) حتى مطلع التسعينات (من القرن العشرين). وتحليل السياسة التركية إزاء هذه المسألة يدل على أن تركيا لم تكن ترفض، أو حتى تعترض في أكثر الأحيان على وصول المهجرين إليها، لا بل أن النسبة الكبرى من هؤلاء تم ترحيلهم إلى تركيا بعد اتفاقيات ثنائية منظمة:

- في ١٩٢٣، اتفقت أثينا وأنقرة على القيام بعملية «تجنيس إتني» متبادل. فطردت كل منهما عشرات الألوف من ديانة الطرف الآخر (تبادل الأقليتين المسلمة والمسيحية). فطردت اليونان مئات ألوف المسلمين إلى تركيا التي رحبت بهم، وطردت تركيا مئات ألوف المسيحيين إلى اليونان التي رحبت بهم ايضًا. ففي معاهدة لوزان نصّ حول أن مسلمي اليونان أتراكًا، واعتبر مسيحيو تركيا من اليونانيين، بينما هم في الواقع

بيزنطيون من الناحية العرقية، كما أن مسلمي اليونان عثمانيون وليسوا أتراكًا.

– في ١٩٣٨، وقعت أنقرة وبلغراد اتفاقية رسمية لتهجير ٢٠٠ ألف مسلم من البوسنة والسنجق إلى تركيا.

– في ١٩٥٠، أبرمت أنقرة وصوفيا اتفاقية ثنائية لتهجير ربع مليون مسلم من بلغاريا إلى تركيا؛ وفي ١٩٦٨ أبرمتا اتفاقية ثانية لتهجير ١٣٠ ألف مسلم.

– في ١٩٨٩، وبعد حملة تركية ركزت على الأصول التركية لمسلمي بلغاريا، فتحت تركيا حدودها مع بلغاريا وأخذت تستقبل النازحين وتسهّل أمامهم سبل الإقامة والعمل. وفي الأثناء صرّح تورغوت أوزال (رئيس الوزراء التركي) أمام مؤتمر الأمن الاوروبي أن حكومته مستعدة لإبرام معاهدة مع صوفيا تنظم هجرة كاملة للمسلمين البلغار بشرط حصولهم على أموالهم.

– في مطلع التسعينات (من القرن العشرين) قدرت الحصيلة النهائية لمجموع المهجرين والمطرودين من مسلمي البقان إلى تركيا خلال القرن العشرين بنحو ٨ ملايين مسلم.

التمثيل السياسي للطائفة التركية المسلمة في اليونان (أحمد صادق): أحمد صادق (١٩٥٥–١٩٩٥) زعيم الطائفة المسلمة في اليونان، ونائبها في البرلمان ومؤسس الحزب الخاص بالمسلمين الاتراك في إقليم تراقيا الغربية اليوناني. نجح في انتخابات ١٩٨٥، وأصبح بسرعة شخصية سياسية بارزة. عندما جاء دوره ليقسم اليمين القانونية في البرلمان الذي يتضمن الولاء والاخلاص لليونان، رفض أحمد صادق لأنها تتعارض وحقيقة انتمائه إلى أقلية لا تشعر بالولاء سوى للأمة التركية. وتبارت وسائل الاعلام في إثبات «خيانته» لليونان وضرورة طرده من البرلمان وأصبح أحمد صادق مصدر قلق، خصوصًا عندما نجح في «تدويل» قضية الأقلية المسلمة ونقلها إلى المحافل الديمقراطية الغربية، وكان دائم الذهاب إلى أنقرة للتشاور مع زعمائها، وأدرج أوضاع مسلمي اليونان في جداول اجتماعات جلسات البرلمان الاوروبي والمجلس الاوروبي ومنظمة الأمن والتعاون الاوروبية، وكان أبرزها تضمين تقرير وزارة الخارجية الاميركية فقرة خاصة بمسلمي تراقيا الغربية اليونانية في تقرير عام ١٩٩٠.

سعى أحمد صادق إلى توثيق العلاقات مع الأقلية المسلمة في بلغاريا، ما أثار مشاعر اليونانيين، إذ إن مسلمي بلغاريا ينتشرون على حدود اليونان وتراقيا الغربية، ويشكلون مع الأخيرة إقليمًا واحدًا. وكان لهذه القضية أثر مضاعف عندما انهار النظام الشيوعي في بلغاريا وحلّ محله نظام ديمقراطي أفسح في المجال للأقلية المسلمة البلغارية لأن تلعب دورًا يناسب ثقلها النسبي لمجموع السكان. وخافت اليونان من تشكل تحالف إقليمي بين الأقليات المسلمة في البلقان تدعمه تركيا، وضغطت مرارًا على صوفيا لتقلص هامش الحرية المعطى إلى المسلمين. وأدرك صادق ان الوزن الاجتماعي والسكاني لطائفته لا قيمة له في اليونان، لذلك ركز على تعويض هذا الضعف بعوامل قوة أخرى منها الأهمية الأمنية للمنطقة التي توجد فيها الأقلية المسلمة، فهي على مقربة من الحدود التركية وعلى مقربة من مقدونيا التي استقلت حديثًا عن يوغوسلافيا السابقة.

ولكي لا يكون تركيزه على البعد الديني–الروحي عامل ضعف أهمل صادق الهوية الاسلامية وشدّد على الهوية القومية التركية، وهو ما أكسبه تأييد العديد من المنظمات والتيارات الاوروبية، غير أنه أضعف التأييد له داخل تراقيا نفسها حيث توجد فئات مسلمة ليست تركية الأصل. وقد بالغ صادق في الارتباط بتركيا أو الاتكال عليها، إلى درجة انه بات متهمًا بالعمالة وبخدمة مخططات تركيا ومصالحها في المنطقة. وكان مدركًا لهذه النقطة، وكان يدافع عن نفسه بقوله: «نحن أتراك أولًا». وفي أواخر تموز ١٩٩٥، قضى أحمد صادق في حادث سيارة (محمد خليفة، «الحياة»، ٣ آب ١٩٩٥، ص١).

في تركيا

دولة إسلامية يجهد نظامها الحاكم، وبإلحاح، لاعتبارها دولة أوروبية والدخول في الاتحاد الاوروبي عبر إثبات «أن المجتمع الاسلامي في تركيا يمكن أن يكون ديمقراطيًا وشفافاً ومتوافقًا مع العصر الحديث» على حد قول عبد الله غل، أحد زعماء حزب «العدالة» الاسلامي، مستهلًا مرحلة جديدة من الحياة السياسية التركية إثر فوز الحزب في الانتخابات النيابية في ٣ تشرين الثاني ٢٠٠٢. وفي كلمته نفى غل أن يكون حزب العدالة حزبًا دينيًا.

مُنحت أنقرة منذ كانون الاول ١٩٩٩ صفة المرشح للدخول في الاتحاد الاوروبي، إلا أنها لا تزال تنتظر بدء مفاوضات الانضمام (والمعروف أن هذه المفاوضات تستمر، إذا بدأت، سنوات طوال). وفي قمة الاتحاد في بروكسيل، حزيران ٢٠٠٤ جدّد الزعماء الاوروبيون تعهدهم إعطاء تركيا في كانون الاول المقبل (٢٠٠٤) جوابًا في شأن بدء مفاوضات الانضمام أو عدمه. لكن جاء في قرارات القمة أن الاوروبيين سيباشرون، دون تأخير مفاوضات الانضمام إذا اعتمدت تركيا المعايير الديمقراطية التي يطلبها الاتحاد لتعزيز دولة القانون واحترام حقوق الانسان وحقوق الأقليات.

ويبدو أن فرص دعوة تركيا للانضمام إلى الاتحاد الاوروبي لا تزال ضئيلة، إذ إن العديد من الدول الاعضاء الرئيسة في الاتحاد أعلنت نيتها في عدم دخول تركيا حتى إذا استلزم الأمر استخدام هذه الدول حق النقض: الرئيس الفرنسي جاك شيراك ورئيس الوزراء الايطالي سيلفيو برلسكوني والمستشار الألماني غيرهارد شرودر أعلنوا معارضتهم بوضوح؛ وأما إعلان رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير عن تأييده انضمام تركيا إلى الاتحاد فقد أردفه بقوله إنه «لن يكافح في سبيل ذلك». ووحدها، من خارج أوروبا، الولايات المتحدة الاميركية قدّمت دعمها لدخول تركيا إلى الاتحاد الاوروبي عندما أعطى رئيسها جورج دبليو بوش تأييدًا معنويًا كبيرًا لتركيا مبديًا تأييده لجهودها في الانضمام إلى الاتحاد، ومشيدًا بالجهود الذي تقدمه كـ«بلد اسلامي يعتنق الديمقراطية» (إبان زيارته أنقرة في أواخر حزيران ٢٠٠٤).

أبرز ذريعة يلجأ إليها معارضو انضمام تركيا إلى الاتحاد الاوروبي تقول إن تركيا لا تتبع نظام حكم ديمقراطيًا كافيًا، وهي في حاجة إلى عقود عدة قبل أن تصبح ديمقراطية حقيقية. والذريعة الثانية أن تركيا دولة «ذات تراث اسلامي» في حين أن دول الاتحاد الاوروبي «ذات تراث مسيحي». ومعروف عن الرئيس الفرنسي الأسبق فاليري جيسكار ديستان انه قال إن «تركيا تتبع لحضارة مختلفة»، وأنها «كمجتمع مسلم لن تشعر بالارتياح في أوروبا».

تنصبّ ردود تركيا ومؤيدي انضمامها إلى الاتحاد الاوروبي على النقاط التالية:

١- وجوب الأخذ بالاعتبار أن وجود تركيا في الاتحاد يساعد في تطوير الديمقراطية فيها، تمامًا مثل ما حدث بالنسبة إلى البرتغال واليونان، ومثل ما يحدث الآن بالنسبة إلى دول الكتلة الشرقية السابقة.

٢- القول إن دول الاتحاد «ذات تراث مسيحي» هو قول صحيح، لكن الإيحاء فيه غير صحيح، بمعنى القول إنها دول مسيحية. ذلك أن العلمانية هي الطاغية في أوروبا، ولا تتعدى نسبة الذين يعتبرون أنفسهم مسيحيين الـ٣٠٪ فقط وإن كانت المسيحية دين الشخص عند ميلاده. فضلًا عن أن أكثر من ٢٠ مليون شخص من سكان الاتحاد الاوروبي مسلمون، بل ان الاسلام يشكل ثاني أكبر ديانة في دول الاتحاد، كما أن هناك نحو مليوني يهودي، وملايين الاوروبيين الذين اعتنقوا البوذية وغيرها من الطوائف والمذاهب. هذا فضلًا عن أن الديمقراطية في أوروبا قائمة، أو يفترض أن تكون قائمة على مبدأ فصل الدين عن الدولة، فلا يمكن والحال هذه أن يكون للاتحاد دين محدد. كذلك فإن تركيا بقيت نصف قرن تقريبًا خط الدفاع الاوروبي الاول ضد الاتحاد السوفياتي السابق، فلم يرتفع حينها، في فرنسا أو ألمانيا أو إيطاليا، صوت يعترض على أن يدافع عن أوروبا «جنود مسلمون»!.

٣- كذلك القول إن تركيا «دولة اسلامية» هو قول صحيح، لكن الإيحاء فيه (مثل القول الأول

بالنسبة إلى الدين المسيحي) خاطئ. فالدولة التركية ليس لها دين رسمي وظلت، ولا تزال، دولة علمانية على مدى أكثر من ثمانين سنة، أي قبل وقت أطول بكثير من ولادة الاتحاد الاوروبي. فمنذ إعلان الجمهورية في ١٩٢٣، حسم أتاتورك خيارات تركيا: الانغلاق على المحيط السابق، والانفتاح بل تبني النمط الغربي بكل مناحيه. وباستثناء بعض التفاصيل ما زالت الخطوط الأساسية للكمالية مستمرة حتى الآن نهجًا وممارسة. فالمنظمة الغربية الأولى الكبيرة التي انضمت إليها تركيا كانت حلف شمال الأطلسي في ١٩٥١، لكن الخيار الاقتصادي كان أوروبيًا منذ الأساس وما يزال. فمنذ نحو ٤٠ سنة وتركيا تحاول باستمرار أن تصبح عضوًا كاملًا في المجموعة الاوروبية، إذ إن المحادثات بين المسؤولين الاتراك والسوق الاوروبية المشتركة بدأت في مرحلة مبكرة تعود إلى ١٩٥٩، وأسفرت في ١٩٦٣ عن توقيع «اتفاق أنقرة» الذي دخل حيز التنفيذ في ١٩٦٤ مضافًا إليه بروتوكولًا يتحدث عن مساعدات مالية وإلغاء الحواجز الجمركية بين تركيا ودول السوق. لكن فترة التهيؤ لإزالة الحواجز الجمركية التي بدأت في ١٩٧٣ استمرت إلى ١٣ كانون الاول ١٩٩٥ عندما أقر البرلمان الاوروبي في ستراسبورغ اتفاق الاتحاد الجمركي مع تركيا الذي كان وقعه الطرفان في ٦ آذار بعد نحو ٣٥ سنة من المفاوضات.

يبلغ عدد سكان تركيا نحو ٧٢ مليون نسمة، نسبة الاتراك منهم نحو ٩٠٪، الأكراد ٧٪، العرب ٢,١٪، والباقون شركس، يونان، ارمن، جيورجيون وقوقازيون ويهود. نحو ٩٨٪ من مجموع السكان يدينون بالاسلام، وهناك نحو ١٦٠ ألف أرثوذكس، و٣٩ ألف يهودي، و٢٦ ألف كاثوليكي، و٢٦ ألف بروتستانتي و١٥ ألف مسيحي من طوائف أخرى.

يأمل المسؤولون الاتراك أن تبدأ أنقرة مفاوضات الدخول إلى الاتحاد الاوروبي في السنة المقبلة (٢٠٠٥). وقد أعربوا عن هذا الأمل على أساس ما لمسوه من تأييد المجموعة الدولية لسياستهم إزاء حل المشكلة القبرصية وفق الخطة الدولية التي أعلنها أمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان خلال ربيع ٢٠٠٤ (راجع «قبرص» آنفًا).

وفي آخر ما واجهته الدبلوماسية التركية، الساعية بزخم كبير للانضمام إلى الاتحاد الاوروبي، تصريح الكردينال جوزف راتزنيغر، كبير علماء اللاهوت في الكنيسة الكاثوليكية، وقوله إن على تركيا ذات الغالبية المسلمة أن تسعى إلى رسم مستقبل لها ضمن اتحاد للدول العربية والاسلامية المجاورة بدلًا من محاولة الانضمام إلى تجمع أوروبي له جذور مسيحية. فتركيا، كما قال، كانت دائمًا «على خلاف مستمر مع أوروبا». واعتبر أن على الاتحاد الاوروبي أن يواصل مناقشة قضية إرثه المسيحي، الأمر الذي أغلق الاتحاد أبواب البحث فيه عندما تبنى دستورًا يتجنب أي إشارة إلى المسيحية. واعتبر الكاردينال، في تصريحه (١٢ آب ٢٠٠٤) أن تركيا «تستطيع محاولة إقامة ارتباط مع دول عربية وتبوّء مقعد الصدارة ضمن منظومة ثقافية تتفق مع هويتها».

لكن، ورغم كل ذلك، نالت تركيا في الأسبوع الأول من تشرين الأول ٢٠٠٤ قرار المفوضية الأوروبية المبدئي دخولها في تفاوض قد يقودها بعد سنوات إلى عضوية الاتحاد. والمعروف أن الاتحاد يمتلك مبادرة تعليق المفاوضات في حال ثبت تراجع تركيا عن الاصلاحات.

الرئيس الفرنسي جاك شيراك قال، في مؤتمر صحافي في هانوي أثناء زيارته فيتنام (٦ تشرين الاول ٢٠٠٤)، إن القمة الاوروبية التي تعقد في كانون الاول المقبل (٢٠٠٤) ستقرر بدء هذه المفاوضات التي ستستغرق ما لا يقل عن ١٠ أو ١٥ سنة. وأشار إلى أن الدستور الاوروبي ينص على أن أي توسيع جديد للاتحاد بعد سنة ٢٠١٠ ينبغي أن يطرح على الشعب في استفتاء للموافقة عليه أو رفضه.

الفصل الخامس

المسلمون في الفضاء السوفياتي السابق



٢٧

في المجموعة الجغراسية: دول البلطيق

إستونيا، لاتفيا، ليتوانيا

ثمة علامات على وجود عربي–اسلامي في التاريخ الوسيط، ولكنه كان مقتصرًا، على الأرجح، على وجود تجار. فالجغرافي العربي الأدريسي، وفق بعض المصادر، ضمن خريطته عن العالم إسم «كلاوني»، ويعتقد أن هذا الإسم يعود إلى مدينة تالّين Tallin (عاصمة إستونيا حاليًا) المشهورة بقلاعها منذ ذلك الزمن، أي عام ١١٥٤. وجاء في كتاب «تاريخ الأدب الجغرافي العربي» للمؤرخ كراتشكو فيسكي وترجمة صلاح الدين هاشم ما يلي: «وقد بلغت معرفة الأدريسي شمالًا بلاد البلطيق».

وهناك علامة أخرى: ففي المدينة القديمة من تالّين أزقة ضيقة مرصوفة بحجارة البازلت السوداء الحمراء الزرقاء الداكنة،، وتدعى هذه الأزقة باللغة الإستونية «سكيك» وهي نفس الكلمة العربية الفصيحة التي تعني الطرق الضيقة. وهذا التطابق اللغوي مترافق ولا شك مع ما وجده المنقبون هناك من العملات العربية مدفونة بين آثار المدينة، وكذلك وجدوا سيفًا مكتوبًا عليه بلغة عربية واضحة إسم الأمير العربي الذي أهداه إلى أمير إستوني.



الفضاء السوفياتي السابق: دول البلطيق

استونيا، لاتفيا، ليتوانيا

تالين
استونيا
لاتفيا
ريغا
ليتوانيا
فيلنيوس

٢٨ في المجموعة الجغراسية: أوروبا الشرقية

روسيا، بيلوروسيا (روسيا البيضاء)، أوكرانيا، مولدافيا

في مولدافيا

أقلية مسلمة صغيرة من إجمالي عدد السكان البالغ نحو ٤ ملايين و٢٧٥ ألف نسمة، غالبيتهم الساحقة من المسيحيين الأرثوذكس.

والأقلية المسلمة المولدافية تعود في جذورها إلى أيام سابقة لوصول الأتراك العثمانيين إلى هناك. فمن صفحات تاريخ مولدافيا انها عرفت عصرها الذهبي في عهد ستيبان الأكبر (١٤٥٧–١٥٠٤) الذي سحقت جيوشه الجيش العثماني الذي كان يزحف على أوروبا بعد فتح القسطنطينية. وفي مقدمة ما يذكر تاريخ تلك الفترة الذهبية أن سكان إقليم غوغوزيا في مولدافيا بدأوا مذاك يدينون بالمسيحية، ولكنهم لا زالوا محافظين حتى اليوم على لغتهم التركية. لكن مولدافيا سقطت تحت السيطرة العثمانية بعد فشل التحالف المولدافي–الروسي في القرن الثامن عشر. وبعد حرب طويلة بين الاتراك والنمسا، جرى آخر تنازل من الباب العالي للنمسا عما كان قد تبقى له من ممتلكات في مولدافيا، أي مقاطعة بسّاربيا بموجب معاهدة بوخارست (١٨١٢).

في أوكرانيا

الكلام على مسلمي أوكرانيا هو كلام على تتار وأتراك أوكرانيا المتمركزين بصورة خاصة في «جمهورية القرم» (وهي جمهورية في إطار جمهورية أوكرانيا الاتحادية التي يبلغ عدد سكانها نحو ٥١ مليون نسمة، أكثريتهم أرثوذكس، وهناك نحو ١٠٪ كاثوليك، ونحو ٤٠٠ ألف يهودي ١٠٠ ألف منهم في العاصمة كييف. وأما المسلمون فغالبيتهم من التتار ويعيشون في مجموعات صغيرة في شبه جزيرة القرم).

يسكن شبه جزيرة القرم نحو مليونين و٧٠٠ ألف نسمة، عدد المسلمين منهم نحو ٢٥٠ ألف نسمة (أكثر من ٩٠٪ منهم من التتار). نحو ٦٧٪ من سكان القرم روس وبدأوا يعملون للانفصال عن أوكرانيا، بحجة أنهم الأكثرية، منذ مطلع التسعينات من القرن العشرين.

كان التتار في العام ١٨٨٨ يشكلون ٨٨٪ من سكان القرم، وأصبحوا ٢٠٪ في العام ١٩٣٩، وفي العام ١٩٤٤ هجّرهم ستالين من بلادهم وبقيت منهم أقلية صغيرة. وفي ١٩٨٧، تظاهر التتار في موسكو مطالبين بحق عودتهم إلى القرم.

وفيما يتصارع الروس والأوكرانيون على القرم، لا ينفك التتار يعلنون أنهم سكانها الأصليون، وأنهم ظلوا أغلبية في شبه الجزيرة إلى حين استيلاء روسيا عليها في القرن الثامن عشر. وحينذاك انتقل إلى الامبراطورية العثمانية أكثر من نصف السكان التتار الأصليين، ويبلغ عددهم في تركيا حاليًا زهاء ثلاثة ملايين نسمة. ورحل من تبقى في القرم في سنوات الحرب العالمية الثانية، بعد أن اتهم التتار بالتعاون مع الألمان رغم أن المتواطئين كانوا يشكلون نسبة ضئيلة (بحسب المراجع التتارية والمراجع المتعاطفة معهم، في حين أن المراجع الروسية ومعها المراجع الغربية فتقول إن معظم التتار كانوا من المتعاونين مع الألمان). وأرغم التتار على الهجرة إلى مناطق نائية في كازاخستان وأوزبكستان



الفضاء السوفياتي السابق: أوروبا الشرقية

روسيا، بيلوروسيا، أوكرانيا، مولدافيا

بيلوروسيا
مينسك
روسيا
موسكو
أوكرانيا
كييف
مولدافيا
شيسيناو

وروسيا، وذلك ضمن حملة تهجير واسعة نظّمها ستالين ضد الشعوب الصغيرة. وفي عهد نيكيتا خروتشوف (بعد وفاة ستالين) سمح لتلك الشعوب بالعودة إلى مواطنها باستثناء تتار القرم وألمان حوض الفولغا الذين لم يعد إليهم الاعتبار إلا في زمن آخر زعيم سوفياتي ميخائيل غورباتشوف.

منذ مطلع الستينات (من القرن العشرين)، نظّم التتار حركة المطالبة بالعودة. وكان من قادتهم مصطفى جميلوف الذي أمضى الجزء الأكبر من حياته في السجون السوفياتية وأطلق سراحه في ١٩٨٦ (في مطلع عهد غورباتشوف) بعد حملة نظمها الأكاديمي أندريه سخاروف. وبرأي جميلوف (في أواسط التسعينات) أن التتار يؤيدون الحكم الذاتي للقرم في إطار أوكرانيا وأنهم ليسوا معادين لروسيا. ومن قادة تتار القرم ايضًا رفعت تشورباروف رئيس «الحركة القومية التتارية» في القرم، الذي يرى أن روسيا وأوكرانيا على حد سواء تتجاهلان مصالح التتار، مع أن هؤلاء ليسوا عاملاً مناوئًا للسلاف الروس والأوكرانيين.

وتتار القرم أقرب إلى الاتراك منهم إلى سكان تتارستان من حيث اللغة والثقافة والتقاليد؛ ولذا فإنهم يطمحون إلى تدخل أنقرة لصالحهم ودعمها لهم اقتصاديًا. وطالب التتار بحصة الثلث من مقاعد برلمان القرم (علمًا أنهم لا يشكلون حاليًا سوى نحو ١٠٪ من مجموع السكان) أو بمنحهم حق النقض عند إصدار القرارات. وكان قانون الانتخابات في القرم منحهم ١٤ من أصل ٩٨ مقعدًا في البرلمان. ويأمل التتار بتعزيز مواقعهم في حال عودة جميع المهجرين التتار. ووعد الرئيس التركي سليمان ديميريل أثناء زيارته القرم (١٩٩٤) بإنجاز مشروع لبناء مساكن للتتار لتأمين عودتهم. وقد عاد فعلاً عدد لا بأس به إلى الآن.

تعترف المصادر الاسلامية بأن مسلمي أوكرانيا (أكثريتهم الساحقة تتار القرم) يتمتعون، حاليًا، بقدر كبير من الحرية الدينية وحرية الدعوة في الجامعات والأندية... وأصبح في البلاد أكثر من ٢٠٠ مسجد، كما تنشط نحو ٢٠ جمعية اسلامية، من بينها ١٠ جمعيات منضوية في إطار اتحاد يديره مسلمون عرب، ويعرف باسم «الرائد». وتصدر في أوكرانيا صحيفة اسلامية شهرية تحمل إسم «الرائد» ايضًا. وليس هناك من قيود رسمية على أنشطة الجمعيات الاسلامية.

في بيلوروسيا (روسيا البيضاء)

الأقلية المسلمة في بيلوروسيا (روسيا البيضاء) تعد نحو ١٠٠ ألف نسمة من إجمالي السكان البالغ نحو ١٠,٥ ملايين نسمة ينتمون إلى العنصر السلافي وأكثريتهم الساحقة أرثوذكس. وهناك أقلية كاثوليكية يعيشون في المناطق القريبة من الحدود مع بولندا، ونحو ١١١ ألف يهودي يعيشون في المدن وخصوصًا في العاصمة مينسك، ويتناقص عددهم سنة بعد سنة بسبب هجرتهم إلى اسرائيل.

يعمل المسلمون حاليًا على إعادة بناء المسجد الكبير في العاصمة مينسك، وسيكون البناء على نفس طراز البناء القديم الذي هُدم في العام ١٩٦٢، وسيتم افتتاحه في آذار ٢٠٠٥، وتموّل بناءه رابطة العالم الاسلامي.

تشير المصادر الاسلامية إلى أنه كان في بيلوروسيا ٤٠٠ مسجد قبل ٢٠٠ سنة، وكان عدد المسلمين ٢٠٠ ألف، وأصولهم من التتار، وقد هاجر كثير منهم إلى شبه جزيرة القرم في أوكرانيا. وأكثرية مسلمي بيلوروسيا الحاليين هم من الوافدين والطلاب والعمال من بعض البلدان الاسلامية، كما فيها ٢٤ جمعية اسلامية. وكان فيها في بداية القرن العشرين ١٩ مسجدًا أحرقت ودمرت في الحرب العالمية الثانية.

يرأس المفتي الشيخ اسماعيل أليكساندروفيتش الادارة الدينية لشؤون المسلمين في البلاد. تعترف الدولة بالدين الاسلامي وتعتبره جزءًا من الثقافة الوطنية، ولكنها لا تقدم مساعدات له. وأبرز الصعوبات التي تعترض العمل الدعوي الاسلامي في البلاد: التمويل، البعد الجغرافي عن العالم الاسلامي، والظلال التي ألقتها أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١.

في روسيا (الاتحاد الروسي)

مدخل - لمحة عامة عن العلاقات الروسية الاسلامية، طلب انضمام روسيا إلى منظمة المؤتمر الاسلامي: على لسان مراسلها في موسكو، سلام العبيدي، نقلت «الجزيرة» عبر موقعها على الإنترنت، تاريخ ١٦ تشرين الاول ٢٠٠٣، المقال التالي:

فكرة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بالانضمام إلى منظمة المؤتمر الاسلامي التي أخذت تتطور تدريجيًا إلى مبادرة رسمية اعتبرها بعض المراقبين مفاجأة، وربما مناورة ذكية لتحقيق مكاسب آنية، ككسب التأييد لسياسة الكرملين في الشيشان، وليست سياسة مدروسة على الأمدين المتوسط والبعيد.

ولكن توقيتها أثناء زيارة بوتين إلى ماليزيا، تلك الزيارة التي أجّل موعدها بسبب سلسلة الانفجارات التي شهدتها موسكو في صيف العام ٢٠٠٣، والإلحاح في طرحها أولًا على ولي العهد السعودي الأمير عبد الله إبان زيارته للعاصمة الروسية في ايلول (٢٠٠٣) ثم على الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في الدورة الـ٥٨ للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك مؤخرًا، وفي مكالمة هاتفية مع الرئيس المصري حسني مبارك، ناهيك عن المشاورات التي أجراها وزير الخارجية الروسي إيغور إيفانوف مع نظرائه من الدول العربية والاسلامية، كل ذلك يدل على منهجية ومواظبة في حشد أوسع قاعدة للتأييد عربيًا واسلاميًا داخليًا وخارجيًا لهذا السعي.

إن سعي روسيا إلى أن يكون لها صوت وشأن في العالم الاسلامي لم يأتِ من فراغ، وليس مبنيًا على أساس هش. وتكفي الاشارة إلى أن الاسلام بلغ روسيا في مطلع القرن العاشر، أي قبل ان تصلها المسيحية بأكثر من نصف قرن، وحتى قبل انتشار الاسلام في العديد من الدول الاسلامية، كإندونيسيا التي تعتبر أكبر البلاد الاسلامية.

ويروى في قصص التاريخ أن الأمير فلاديمير الذي اعتنقت روسيا على يديه المسيحية في نهاية القرن العاشر كان معجبًا للغاية بتعاليم الاسلام وكاد يعتنقه ويعممه في روسيا لولا الظروف المناخية القاسية (شدة البرد) التي جعلت السكان يعتادون على تناول بعض المحرمات في الطعام والشراب، وطول النهار في الصيف، مما يجعل صوم رمضان أمرًا صعبًا.

ويلاحظ من قراءة التاريخ أن روسيا لم تخض حروبًا دينية سافرة ضد الاسلام، وان حروبها مع الدولتين العثمانية والفارسية كان يطغى عليها الطابع الاستعماري والرغبة في الوصول إلى الاراضي الخصبة والمياه الدافئة في شبه جزيرة القرم والقوقاز والبلقان. أما دول آسيا الوسطى التي بدأ الاسلام الانتشار فيها منذ الفتوحات الاسلامية الأولى في عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب فقد انضمت إلى روسيا طوعًا بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

وبعد انتهاء حرب القوقاز باستسلام الإمام شامل في العام ١٨٦٤، شكلت في قوام الجيش القيصري الروسي فرقة من المقاتلين القوقازيين (الشيشان والأنغوش والداغستانيين وغيرهم) أطلق عليها إسم «فرقة الوحوش» لما عُرف عن منتسبيها من شجاعة واستماتة في تنفيذ الأوامر. وأنيطت بهذه الفرقة حماية القيصر الروسي نفسه. ومنذ ذلك الحين لم تشهد العلاقات بين روسيا والعالم الاسلامي ما يسيء لها.

ويذكر أن علاقات روسيا بفلسطين تعود إلى القرن الثامن عشر. وقد أنشئت العلاقات الدبلوماسية مع مصر في القرن التاسع عشر. وكان الاتحاد السوفياتي السابق من أوائل المعترفين بالدولة الإمامية في اليمن وبالدولة السعودية الفتية. وكانت علاقات الاتحاد السوفياتي السابق طبيعية مع معظم دول العالم الاسلامي على امتداد القرن العشرين إلى أن وقع احتلال أفغانستان في العام ١٩٧٩. إلا أن اعتراف موسكو بارتكابها خطأ اجتياح أفغانستان وسحبها لقواتها في عام ١٩٨٩ والتخلي عن البناء الشيوعي في عهد البيروسترويكا والتجديد ساعد على تلطيف الاجواء الروسية- الاسلامية، الأمر الذي تجسد في استئناف العلاقات مع السعودية وإقامة علاقات مع جميع دول مجلس التعاون الخليجي وتحسن العلاقات مع إسلام آباد وجاكرتا.

وعندما كشف الرئيس الروسي، بوتين، النقاب عن مبادرة الانضمام إلى منظمة المؤتمر الاسلامي دعم هذا السعي بحجة أن المسلمين يشكلون نسبة معتبرة من سكان البلد ويلعبون دورًا هامًا في المجتمع الروسي. وبالفعل يقدر عدد المسلمين في روسيا بأكثر من ٢٠ مليون نسمة، اي حوالي ١٣٪ من سكان البلد. ولكن ثقل المسلمين في روسيا لا يحدده عددهم فقط. فالمسلمون يشكلون أغلبية في ٨ جمهوريات (راجع تاليًا)، وتصل نسبتهم إلى ربع السكان في بعض الأقاليم الواقعة على ضفتي نهر الفولغا وما وراء جبال الأورال وحتى سيبيريا.

إلا أن الجرح الشيشاني النازف منذ نحو عقد من السنوات وما يسمى بمكافحة الارهاب الدولي اثار على المستوى المعيشي لدى بعض الروس غير المسلمين ظاهرة النفور من الاسلام والشعوب القوقازية، خصوصًا المسلمة منها. ويتناغم هذا النفور مع الحملة الاعلامية التي تشنها وسائل الاعلام المملوءة برأسمال يهودي على ما يسمى بالتطرف الاسلامي ومحاولات لصق تهمة الارهاب بالاسلام.

ولكن هل للمسلمين مصلحة في انضمام روسيا إلى منظمة المؤتمر الاسلامي؟ ما الضرر في أن تكون ثاني دولة عظمى في العالم عضوًا في تجمع الأمم المسلمة؟ ألا يخدم ذلك قضايا المسلمين العادلة في هذا العالم المتغير نحو الأسوأ في كل ما يخص العرب والمسلمين؟ ثم أليس من الطبيعي أن تلبي رغبة ملايين المسلمين في روسيا في أن يكونوا جزءًا من الأمة الاسلامية ليس روحيًا وإنما دنيويًا وتنظيميًا ايضًا لا سيما أن الادارات الدينية لمسلمي روسيا باركت فكرة انضمام روسيا للمنظمة؟ ألا يساعد ذلك على إيجاد حل عادل للقضية الشيشانية حقنًا لدماء المسلمين وصيانة لسلامة دولة عظمى يمكن أن تصبح صديقًا وفيًا للمسلمين ونصيرًا قويًا لقضاياهم؟ هذه أسئلة ربما طرحها ويطرحها ملايين المسلمين في شتى أرجاء العالم.

ولا شك أن الرئيس الروسي فكّر في كل ما تقدم أعلاه قبل أن يعلن على الملأ مبادرته. وربما أراد بذلك إثارة نقاش في العالم الاسلامي حول هذه المسألة. ثم لماذا ننكر على روسيا مصالحها في أن تصبح جزءًا من العالم الاسلامي طالما أن هذه المصالح لا تتعارض مع مصالح المسلمين بل تلتقي معها في أمور كثيرة. وهكذا فإن الكرة أصبحت الآن في ملعب الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي.

والانضمام إلى هذه المنظمة أو تلك مسألة تخص البلد المعني نفسه إذا استوفيت فيه جميع شروط العضوية. ومنظمة المؤتمر الاسلامي جمعية اجتازت اختبارات الزمن بدرجات متفاوتة من النجاح على مدى ٢٤ عامًا ويفترض أن تتسم بالمرونة وتتفاعل مع مقتضيات العصر. وإذا فتح الباب في المرحلة الراهنة أمام روسيا فلِمَ لا يفتح مستقبلًا أمام دول أخرى مثل الهند (لأجل مسلمي جامو وكشمير) وعشرات الدول الأخرى التي تقطنها أقليات مسلمة مؤثرة وذات نفوذ».

التعداد، المساجد ووضع المسلمين عمومًا في روسيا: يبلغ عدد المسلمين في روسيا نحو ٢٠ مليونًا من إجمالي عدد السكان البالغ نحو ١٤٥ مليون نسمة (أكثريتهم مسيحيون أرثوذكس). ويبلغ عدد المسلمين في العاصمة موسكو أكثر من مليون.

يشكل المسلمون أغلبية أو أقلية كبيرة في ٨ جمهوريات (في الاتحاد الروسي، أو روسيا الاتحادية) هي: تتارستان، بشكيريا، داغستان، الشيشان، أنغوشيا (أنغوشيتيا)، قبردين-بلقاريا، قره شاي-شركيسيا واديغيا، ما يمنحهم وضعًا اقتصاديًا وجغرافيًا وجيوسياسيًا مميزًا بفضل قرب النفط والغاز (الشيشان وتتارستان) والمياه الدافئة (داغستان وأديغيا) وعقد شبكات المواصلات. وتصل نسبتهم إلى ربع السكان في بعض الأقاليم الواقعة على ضفتي نهر الفولغا (إستراخان) وما وراء جبال الأورال (التاي وأدموريتا) وحتى سيبيريا (سفيردلوفسك وبيرم)، وهذه مراكز صناعية هامة.

الكثير من المساجد لم يسترجعه مسلمو روسيا حتى الآن (٢٠٠٤). فقد كان عدد المساجد في روسيا قبل ثورة أكتوبر الشيوعية يزيد عن ١٤ ألف مسجد في

مختلف المناطق، وظل عدد المساجد يتناقص حتى وصل إلى ثمانين مسجدًا فقط. وبعض المساجد التي تم استعادتها من الدولة لا يوجد فيها أئمة، ومعظمها لا تؤدّى فيها صلاة الجمعة. ومنذ سنوات خمس وإلى الآن (٢٠٠٤)، بذلت جهود كبيرة لإعادة بناء وتعمير المساجد فارتفع عددها اليوم إلى أربعة آلاف مسجد توزع على كل أرجاء روسيا.

وعلى الرغم من أن القانون الروسي يعتبر أن كل الأديان بمستوى واحد، إلا أن شواهد كثيرة تظهر بأن الكنيسة تتمتع بحرية أكبر. فالمسلمون لهم مدارس ومساجد لم يستردوها بعد، بينما استردت الكنيسة كل ممتلكاتها من دور العبادة والأوقاف وغيرها.

شكل مسلمو روسيا إدارات دينية، ولدى كل إدارة أئمة ودعاة يقومون بأعمال الدعوة، بعضهم من روسيا والبعض الآخر يأتون من الدول العربية والاسلامية. وفي العام ١٩٩٢، تكللت جهود مسلمي روسيا بإنشاء مركزية موحدة للإدارات الدينية والمنظمات والمراكز الاسلامية في جميع أنحاء روسيا، وسُميت هذه المركزية «مجلس التنسيق الأعلى للإدارات الدينية لمسلمي روسيا». ومنذ ذلك التاريخ والمجلس يقوم بدور توحيد جهود وتنسيق أنشطة المنظمات الاسلامية في جميع أنحاء روسيا الفدرالية ورابطة الدول المستقلة (التي تضم روسيا الفدرالية وأرمينيا وبيلوروسيا وكازاخستان وقيرغيزستان ومولدافيا وتركمانستان وأوزبكستان وطاجيكستان وأوكرانيا) ودول البلطيق (استونيا، لاتفيا وليتوانيا). وفي نيسان ١٩٩٤، عقد المؤتمر التأسيسي للمجلس، وشارك فيه عدد كبير من المنظمات الاجتماعية والمهنية الاسلامية في روسيا، فضلًا عن حضور دبلوماسيين مثلوا رئاسة روسيا الفدرالية، ثم حصل المجلس على الاعتراف الحكومي والتسجيل الرسمي بموجب قرار وزارة العدل الفدرالية عام ١٩٩٤. ويعكف المجلس على استعادة الآلاف من المساجد والمدارس الاسلامية التي ما زالت في يد الحكومة الفدرالية. وتتكون الرئاسة التنفيذية للمجلس من ستة اقسام، هي: الدعوة والإرشاد، النشر والمناهج والتعليم، العلاقات الخارجية والاعلام والصحافة، العلاقات العامة والاجتماعية، شؤون الحج والعمرة.

الثقل الاسلامي في الحسابات الانتخابية: بات المسلمون يشكلون قوة يحسب حسابها في حياة البلاد السياسية، خصوصًا بعد عودة «الانتخابات الديمقراطية» إلى هذه الحياة (بعد انهيار الاتحاد السوفياتي). فيتعاظم دورهم في أوقات الانتخابات. وتسعى السلطات إلى وضع الثقل الاسلامي اثناء وضع سياساتها الخاصة مع العالم العربي والاسلامي بصورة خاصة. ولعل آخر مثال على ذلك مبادرة الرئيس بوتين بشأن انضمام روسيا الاتحادية إلى منظمة المؤتمر الاسلامي (راجع آنفًا).

يحظر قانون الانتخابات، الصادر حديثًا (بعد اعتداءات ١١ أيلول ٢٠٠١)، استخدام المصطلحات الدينية في تسميات الاحزاب. وهناك حزب واحد، بين ٢٨ حزبًا سمح لها بالمشاركة في الانتخابات الأخيرة، يعتبر نفسه اسلاميًا، ولو جزئيًا، وهو حزب «الوطنيون الخالصون» ويتزعمه محمد رجبوف، وكان إسم الحزب في البداية «الحزب الاسلامي الروسي»، ويقول رجبوف إن عدد أعضائه نحو ٣,٥ مليون عضو. وإلى جانب هذا الحزب، تشارك في الانتخابات شخصيات اجتماعية وسياسية اسلامية أخرى في إطار «حركة الرفاه». ويبرز إسم الصحافي شامل سلطانوف بين قادة حزب المناطق الروسية الذي يمثل واحدًا من العناصر الأساسية لكتلة الوطن اليسارية الوطنية. ويتخذ حيدر جمال رئيس اللجنة الاسلامية في روسيا موقفًا مقربًا من هذه الكتلة. وكثيرًا ما تتنافس الكتل والاحزاب السياسية الروسية لكسب أصوات المسلمين بتأكيدهم على دور المسلمين في روسيا وضرورة تثبيت الوضع على صعيد العلاقات بين القوميات والأديان. ويمتنع الحزب الشيوعي الروسي عن اللعب في الميدان الاسلامي على الرغم من المقالات والدراسات العديدة الموالية للإسلام التي تنشرها صحيفة الحزب «الغد».

لكن وعلى الرغم من أن غالبية المسلمين يتحدرون من شعوب أصلية أسهمت بقسطها البالغ في تنمية

روسيا، إلا أنهم اليوم لا يتمتعون باي نفوذ في تحديد مصير وطنهم، وتكاد نخبة رجالات الدولة لا تضم ممثلين عنهم.

وتقف مشكلة الصورة السلبية التي جرى رسمها للدين الاسلامي على مدار سنوات الحرب في الشيشان وعملية مكافحة الارهاب التي تقودها الولايات المتحدة الاميركية على الصعيد العالمي عائقًا في طريق تبلور القوة السياسية الاسلامية في روسيا.

«إتحاد مسلمي روسيا» وانتقاد السلطات: المجلس الذي سبق الكلام عليه يطال في عمله مسلمي «أسرة الدول المستقلة»، وأما «اتحاد مسلمي روسيا» فهو محاولة لتوحيد المسلمين الروس (روسيا الفدرالية). وأنشئ هذا الاتحاد في حزيران ١٩٩٥ وعقد مؤتمره الاول في ١-٣ كانون الاول ١٩٩٥، وحضره ٢٥٦ مندوبًا جاءوا من ٦٢ منطقة روسية، فحدّدوا هيكلية الاتحاد. وكل ما انبثق عن هذا المؤتمر كان إدانة واضحة للمقاومين الشيشانيين ولكل مسلم يدعو إلى مواجهة السلطات الروسية.

لكن عضو الأمانة العامة للاتحاد، المفتي نافع الله أشيروف، ذكر، في تموز ١٩٩٦، أن مسلمي روسيا يتعرضون للملاحقة في وطنهم، خصوصًا في موسكو؛ وذلك على الرغم من ان الاتحاد، ومعه المنظمات الاسلامية الروسية كافة، كان أيّد الرئيس يلتسن في الانتخابات الرئاسية (حزيران ١٩٩٦). ومما قاله أشيروف إنه على غرار ما كان يقوله العنصريون الاميركيون «إن الهندي الأحمر الجيد هو الميت» فإن المعادلة تطبق حاليًا على الشيشانيين من قبل بعض الاوساط الروسية. وحذّر أشيروف من معاداة الاسلام، مذكرًا بأن روسيا تختلف عن الدول الاوروبية نظرًا إلى وجود ٢٠ مليون روسي مسلم فيها إضافة إلى كونها مجاورة للدول الاسلامية ولها حدود مشتركة معها. وقال إن المسلمين يرون أن الأمور ما زالت قابلة للإصلاح «وبخلاف ذلك سيعيدون التفكير في ما إذا كانت روسيا دولتهم». أما رئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد مسلمي روسيا، عبد الواحد نيازوف، فاشار إلى ظاهرة «كره المسلمين»، واتهم أجهزة الاعلام الروسية، وخصوصًا التلفزيون، باعتماد الاسلوب الغربي في التعامل مع كل مسلم بوصفه متطرفًا أصوليًا.

ولهذا الاتهام الذي يوجهه نيازوف للسلطات الروسية ما يبرره دون شك بدليل ما يرد من انتقادات للسلطات على تعاملها مع المسلمين على لسان مسؤولين روس أنفسهم. وخير مثال على ذلك ما كتبه نيقولاي فيدوروف، مستشار الدولة في شؤون العدل في روسيا الاتحادية، في صحيفة «نيزافيسيما غازيتا» العدد ٥٨ تاريخ ٣٠ آذار ١٩٩٣، تحت عنوان «الاسلام هو مصيرنا ونصيبنا نحن ايضًا»، ونشرته «الحياة» (٧ نيسان ١٩٩٣)، وهذه مقتطفات منه:

«... يعتبر من الأهمية الحيوية في ممارسة السياسة القومية في روسيا التغلب على التصور المنتشر على نطاق واسع عن ان الاسلام تعليم مبتذل متوجه نحو الماضي يبرر التعصب والكراهية الدينية.

«لا يجوز ان ينطلق اليوم سياسي محترف متحرر من الجهل الشيوعي في عمله من تلك التصورات البائدة البالية التي تقول إن الاسلام لا مستقبل له لأن الاسلام، حسب الزعم، لا يستطيع البقاء والاحتفاظ بمواقعه إلا حيثما تسود مخلفات القرون الوسطى والتقاليد المندثرة.

«... أما الآن، ويا للأسف، يظل معنى الاسلام في روسيا، في فهم بعض العناصر الرسمية والكثير من غير المسلمين بل حتى بالنسبة إلى قسم ملحوظ من المسلمين أنفسهم، مجرد «العامل الاسلامي» في السياسة، وليس أحد أهم عناصر الحضارة...

«... وإذا كان الاسلام ومؤسساته في الغرب عبارة عن عناصر في السياسة الخارجية أو مسألة تحديد الموقف من المهاجرين من الدول الاسلامية، فإنه بالنسبة إلينا جزء من التاريخ الروسي والحضارة الروسية الأصلية وجانب عضوي لنمط حياة الملايين العديدة للمسلمين في روسيا تعاقبت أجيالهم في روسيا منذ قرون وتحولت روسيا بالنسبة إليهم من الملجأ المؤقت إلى بيتهم العزيز...

«... روسيا ستسير في المستقبل بطريقها الخاص، لكن هذا الطريق يجب أن يستفيد من منجزات ليس الحضارة الغربية وحدها بل من منجزات الحضارة الشرقية والاسلامية منها بالدرجة الأولى».

نبذات في جمهوريات روسيا الاتحادية ذوات الأكثريات أو الأقليات الكبيرة المسلمة: ثماني من جمهوريات روسيا الفدرالية يشكل المسلمون فيها أكثريات أو أقليات كبيرة سكانية، وهي: تتارستان، بشكيريا، داغستان، الشيشان، إنغوشيا، قبارديا-بلقاريا، قرتشايو-شركيسيا، آديغيا.

١ - تتارستان: جمهورية في إطار روسيا الفدرالية. نحو نصف سكانها البالغ تعدادهم نحو ٣،٨ مليون نسمة تتار مسلمون و٤٣٪ روس و٤٪ تشوفاش (الروس والتشوفاش مسيحيون أرثوذكس) عاصمتها قازان.

إسم «تتار» كما جاء في «الموسوعة العربية الميسرة»، «يطلق على شعوب اكتسحت أجزاء من آسيا وأوروبا بزعامة المغول في القرن الثالث عشر ميلادي. ويرجح أن التتار الاصليين جاءوا من شرق آسيا ووسطها، أو من وسط سيبيريا، وبعد أن انحسرت موجة غزوهم نحو الشرق ظل التتار يسيطرون على كل روسيا وسيبيريا تقريبًا، وظلت امبراطوريتهم حتى أواخر القرن الخامس عشر، حين تمزقت إلى خانات عديدة مستقلة، سقطت في أيدي الاتراك العثمانيين، والقيصر إيفان الرابع».

وجاء في دائرة المعارف الاسلامية، المجلد الرابع: «ويظهر ان الشعوب التي تحدرت من أصل «مغلي» وتتحدث بالمغولية كانت تسمي نفسها دائمًا باسم التتر».

تتارستان في نبذة تاريخية: من استطلاع ميداني لسليمان الشيخ، تخللته مقابلات مع مؤرخين وأكاديميين تتاريين، نشرته «العربي» (عدد آب ١٩٨٧، ص١٣٢-١٥٣)، جاء على لسان الدكتور مير قاسم عثمان، نائب مدير جامعة أوليانوف، أي جامعة قازان:

لقد انتشر الاسلام على ضفاف نهر الفولغا منذ زمن طويل، والأرجح أنه كان منتشرًا قبل وصول بعثة ابن فضلان سنة ٩٢١ إلى مدينة بلغار، عاصمة الدولة آنذاك التي ما زالت شواهدها قائمة على بعد بضعة كيلومترات من موقع مدينة قازان، وقد لعب التجار وأصحاب بعض الطرق الصوفية دورًا رئيسيًا في نشر الدين الاسلامي.

وفي وثيقة مكتوبة تعود لإبن فضلان «إن سمعة بغداد في الخارج كانت جيدة بل عظيمة، يتهافت الملوك والأمراء عليها ليعقدوا معها أجمل الصلات وأوثق المحالفات، حتى أن «الصقالبة»، وهم من سكان الشمال في أوروبا على أطراف نهر الفولغا، وعاصمتهم على مقربة من قازان اليوم في خط يوازي مدينة موسكو طلبوا عون الخلافة ومساعدتها. فقد ذكر ابن فضلان أن مليكهم «ألمش بن يلطوار» طلب إلى أمير المؤمنين المقتدر بالله أن يرسل إليه بعثة من قبله تفقه في الدين، وتعرّفه شرائع الاسلام، وتبني له مسجدًا، وتنصب له منبرًا، يقيم عليه الدعوة للخليفة في جميع ممتلكاته، وسأله أن يبني له حصنًا يتحصن فيه من الملوك المخالفين له، وقد بسط إبن فضلان أمر هؤلاء المخالفين فقال: إنهم ملوك الخزر من اليهود، كانوا يعتدون على قومه ويفرضون عليهم الضرائب، يؤدونها عن كل بيت في المملكة، وابن ملك الخزر يخطب من يريد من بنات ملك الصقالبة ويتزوجها غصبًا».

وتفيد بعض المصادر إلى أن دولة الخزر كانت قائمة على جوانب نهر الفولغا الدنيا، وعلى شواطئ بحر الخزر، أي قزوين حاليًا، وكان إسم عاصمتهم «إتل» وهو الإسم القديم لنهر الفولغا، وموضع هذه المدينة هو نفس موضع مدينة «استراخان» الحالية.

والخزريون، كما تذكر بعض المراجع، صقالبة بلغار، من نفس جنس جيرانهم، تهوّد بعضهم، ودخل المسيحية بعض آخر، كما أسلم منهم بعض، خاصة أن مدينة دربند (باب الأبواب) القريبة من «إتل»، أي إستراخان، سيطر عليها المسلمون منذ زمن ليس

بالقصير وانتشر فيها الاسلام. ويبدو أن للصقالبة البلغار عدة فروع، فبعض المراجع التاريخية تذكر بلغار الفولغا، وبلغار الدانوب. ويبدو أن الدولة البلغارية السلافية الحالية (بلغاريا) هي استمرار لما كان قائمًا من قبل في منطقة الدانوب، في حين أن الروس قد قضوا قضاء تامًا على دولة البلغار الخزريين سنة ٩٦٨، وقضى التتار على دولة بلغار الفولغا سنة ١٢٣٦.

والتحول نحو الاسلام تعاظم وأصبح جماعيًا بعد نحو ثلاثة قرون من هذه الفترة. فقد جاء في كتاب «المسلمون في الاتحاد السوفياتي عبر التاريخ، ج١» للدكتور محمد علي البار أن بداية هذا التحول كانت عندما «تولى بركة خان ابن جوجي ابن جنكيزخان الحكم لقبيلته المعروفة بالقبيلة الذهبية، وذلك سنة ١٢٥٦. وكان بركة خان قد دخل في الاسلام منذ طفولته». واستمر حكم بركة خان إلى سنة ١٢٦٧، وتحول في أثنائها معظم أفراد القبيلة الذهبية إلى الاسلام. وكان سلطان هذه القبيلة يمتد من تركستان حتى روسيا وسيبيريا، وقد حكموا موسكو نفسها، ولم يكن ينصب أمير موسكو إلا بعد موافقتهم، وقد أقاموا مدينة قازان الشهيرة في شمال نهر الفولغا التي اصبحت بعد ذلك عاصمتهم. واختلط هؤلاء المغول الذين عرفوا باسم التتار ببلغار الفولغا المسلمين اختلاطًا شديدًا وأصبح سكان هذه المناطق يعرفون جميعًا بالتتار».

تتارستان في الإطار الروسي: في سنة ١٥٥٢، أصبحت تتارستان (التي كانت «خانة قازان» منذ ١٤٣٧) خاضعة للامبراطورية الروسية، وقد تمّ ضمها إلى هذه الامبراطورية زمن القيصر إيفان الملقب بالرهيب.

في ١٦٦٩–١٦٧٠، شارك التتار في ثورة زعيم القوزاق ستيبان رازين، وعرفت سنوات ١٧٤٠–١٧٤٣ حملة روسية منظمة ضد الاسلام والمسلمين في المنطقة، إذ هدم الروس جميع المساجد تقريبًا التي كانت قائمة في مناطق وبلدان حوض الفولغا الخاضعة لهم. لكن القيصرة كاترين الثانية خففت بعض الشيء من غلواء هذه الحملة وأتقنت الاستفادة منهم في التوسع الامبراطوري الروسي لجهة الشرق. وقد توّجت الادارة الروسية سياستها هذه بتشييدها جامعة قازان في العام ١٨٠٤ (وهي الجامعة التي دُعيت في العهد السوفياتي جامعة «أوليانوف» تيمنًا باسم لينين).

وفي ٢٣ آذار ١٩١٩، أقامت السلطات السوفياتية «جمهورية بشكيريا الاشتراكية السوفياتية» ذات الاستقلال الداخلي، منهية بذلك كل مشروع يهدف إلى إنشاء دولة موحدة تجمع التتار والبشكير.

وفي ٢٧ أيار ١٩٢٠، أعلنت «جمهورية تتارستان الاشتراكية السوفياتية». وآخر رئيس لهذه الجمهورية كان شامل مطاييف.

وفي ٢٠ آب ١٩٩٠، أعلن مجلس السوفيات التتاري الأعلى سيادة الدولة الاقليمية، في ما فُسّر بأنه «إعلان الاستقلال». وفي ٢١ آذار ١٩٩٢، جرى استفتاء حول سيادة الدولة على إقليمها، فاقترع ٦١,٤٪ لمصلحة هذه السيادة.

وفي ١٢ كانون الاول ١٩٩٣، رفضت تتارستان تنظيم انتخابات برلمانية روسية على أراضيها، وكذلك إجراء استفتاء حول معاهدة «الاتحاد والدستور».

معاهدة الاتحاد: لكن في ١٥ شباط ١٩٩٤، عادت قازان ووقعت مع موسكو معاهدة تعترف تتارستان بموجبها بأنها جزء من «روسيا الاتحادية». إذ كانت موسكو تضغط باتجاه توقيع هذه المعاهدة (فضلًا عن أن الروس يشكلون أقل بقليل من نصف سكان تتارستان) بعدما اعتبرت إعلان ١٩٩٠ عملًا انفصاليًا. وقد اعتبر توقيع تتارستان لهذه المعاهدة من قبيل الحكمة والتعقل لدى الرئيس التتاري منتمير شايمييف الذي أدار مفاوضات صعبة مع موسكو أسفرت عن توقيع المعاهدة المذكورة التي اعتبرت تتارستان جزءًا من روسيا الاتحادية، لكنها في المقابل أعطت قازان فصلًا في الصلاحيات يؤمّن لها نوعًا من الاستقلالية الاقتصادية وحتى السياسية أكبر بكثير مما مُنح لسائر الجمهوريات والمقاطعات في الاتحاد الروسي. ويفاخر قادة تتارستان بهذا الانجاز. فقد جاء في رسالة للرئيس

شايمييف نشرت في موسكو في كانون الثاني ١٩٩٥: «أضحت تتارستان معنية بالقضايا الدولية، توقّع الاتفاقيات مع البلدان الأجنبية، تنضم إلى أعمال المنظمات والوكالات والمؤتمرات الدولية، وتعمل على تنمية نشاطاتها الخاصة على الصعيد الاقتصادي» («لوموند ديبلوماتيك»، ايلول ١٩٩٥، ص١٤).

٢- بشكيريا (بشكورتوستان): جمهورية في إطار روسيا الفدرالية. اقل من نصف سكانها بقليل من المسلمين البشكير والتتار (إجمالي عدد سكانها نحو ٤ ملايين نسمة). عاصمتها أوفا. تعد بشكيريا ثالث جمهورية في روسيا من حيث الغنى، وأساس اقتصادها استخراج البترول وصناعة الكيميائيات والطاقة. علاقات سلطاتها مع العاصمة الاتحادية، موسكو، متزنة ولم يحاول البشكير قط الحصول على وضع متميز في العلاقات مع الكرملين، لكنهم في الوقت نفسه لا يرفضون فكرة السيادة خصوصًا في موضوع إعادة توزيع ثروات الجمهورية لمصلحتهم. ومن الأسباب الأخرى للاستقرار في هذه الدولة قلة الشعب الذي تحمل الجمهورية إسمه، فالبشكير لا يشكلون إلا ربع عدد السكان.

كان البشكير في العام ١٥٥٧ قبلوا طوعًا الجنسية الروسية. وفي ١٩١٩، نشأت «الجمهورية البشكيرية الاشتراكية السوفياتية» ذات الحكم الذاتي. وفي ١٩٩١، نشأت الجمهورية البشكيرية في إطار روسيا الفدرالية.

٣- داغستان: جمهورية في إطار روسيا الفدرالية، تقع على الساحل الغربي لبحر قزوين من الجانب الشمالي لسلسلة جبال القوقاز، وتحدها من الجنوب أذربيجان، وعلى طرفي حدودها يعيش الليزغينيون الذين يشكلون إحدى قوميات القوقاز الجبلية التي تدين بالاسلام وعددهم نحو ١٨٠ ألفًا في داغستان و١٥٨ ألفًا في أذربيجان. ومنذ ١٩٩٣، قامت في داغستان والمناطق الشمالية من أذربيجان حركة اجتماعية تطالب بإنشاء دولة جديدة باسم الجمهورية الليزيغينية على اساس مناطق سكن الليزيغينيين في كلتا الجمهوريتين. لكن كل المحاولات أخفقت، حتى من دون مقاومة السلطات.

إسم «داغستان» يعني «بلاد الجبال». عدد سكانها نحو مليوني نسمة، وهم خليط من أكثر من ٢٠ إتنية: أفار ٢٥,٧٪، دارغين ١٥,٢٪، كوميك ١٢,٤٪ ليزغينيون ١١,٦٪، روس ١١,٦٪. نحو ٨٠٪ منهم يدينون بالاسلام. وهناك نحو ٣٠ لغة محكية في البلاد. عاصمتها مدينة «محج قلعة».

في العام ١٧٢٣، تخلى الفرس عن داغستان. وفي ١٨١٣، ضمتها روسيا إليها، فخاض الداغستانيون من ١٨١٧ حتى ١٨٦٤ حرب عصابات ضد القوات الروسية.

منذ ١٩٩١، أصبحت داغستان جمهورية في إطار روسيا الفدرالية (كانت قبلًا جمهورية سوفياتية).

إبان حرب الشيشان، والت السلطات الداغستانية موسكو. لكن فريقًا من الداغستانيين المنضمين إلى «مؤتمر شعوب القوقاز» كان يناشد موسكو الكف عن العمليات الحربية في الشيشان ويحذر من أن الحرب قد تنقلب إلى «حرب قوقازية ثانية ضد روسيا» (الحرب القوقازية الاولى هي حرب العصابات التي عرفها القرن التاسع عشر، وسنعود إليها في «القوقاز»). وجمع هؤلاء بعض المتطوعين للقتال إلى جانب الشيشانيين، وكانوا ينتقدون حكومتهم «الموالية» لموسكو، ويذكّرون «أبناء القوقاز الشجعان (...) بايام الإمام شامل». وكانت البلدة الداغستانية خسافيرود المحطة الاولى لاستقبال آلاف اللاجئين الشيشان من ويلات الحرب.

لم تكن الاراضي الداغستانية بمنأى عن حرب الشيشان خصوصًا في سنواتها الأولى. ومن أبرز العمليات التي عرفتها عندما احتجز المسلحون الشيشانيون، في كانون الثاني ١٩٩٦، ألفي رهينة (غالبيتهم العظمى من الروس) في مدينة قزلر الداغستانية التي تبعد ١٥ كلم عن حدود الشيشان، والتي أنشئت كقلعة عسكرية روسية في القرن الثامن عشر، وتقع على طريق استراتيجي للقطارات يربط روسيا بالقوقاز. وعقب هذه العملية تصاعدت الحرب

بين الروس والشيشان (ولا تزال إلى الآن، ٢٠٠٤).

٤- الشيشان: جمهورية في إطار روسيا الاتحادية (وكانت قبلاً جمهورية سوفياتية، أي في إطار الاتحاد السوفياتي). لكنها أعلنت، ومن جانب واحد، استقلالها في ٢٧ ايلول ١٩٩١ معتمدة الإسم الرسمي «جمهورية إتشكيريا الشيشانية».

مساحتها ١٩,٣ الف كلم٢، وتقع على جانبي نهر تيريك في شمال القوقاز. عاصمتها غروزني (لفظة روسية تعني «المخيف»).

تعداد سكانها نحو مليون و١٠٠ ألف نسمة، نحو ٧٠٠ ألف من الشيشان ونحو ٤٠٠ ألف من الروس. الشيشان مسلمون، وهم شعب من شعوب شمال القوقاز، لغته هي لغة فايناخ العائدة إلى ما يُسمى بمجموعات اللغات القوقازية، وهي منتشرة بشكل واسع في البلاد إلى جانب الروسية.

نبذة تاريخية: تعرّضت الشيشان لغزوات مختلف الامبراطوريات التي قامت في المنطقة أو وصلت إليها في فتوحاتها. وهذا يعود لخصوصية البلاد من حيث غناها بالمعادن من جهة، ومن جهة ثانية لموقعها الجغرافي الذي جعل منها على الدوام جسرًا يربط بين آسيا وأوروبا. وكانت قبائل الشيشان تنتشر منذ القرن العاشر ق.م. في المنطقة الواقعة بين نهر ترك غربًا والكاباردا‌ي (القاباردا‌ي) شمالاً وجبل أندي وسلسلة جبال القوقاز (القفقاس) شرقًا ويفصلها عن داغستان من جهة الجنوب نهر أقاطش.

ينحدر الشيشان، كشعب قوقازي، من الشراكسة، وتقول بعض كتبهم أن أصلهم عربي. فابو جدهم ناخ سو، هو علي عرب الذي قدم إلى هذه المنطقة من بلاد الشام. ولكن غالبية مؤرخيهم يذهبون إلى أنهم انحدروا من قوم طوربيل الذي ذكرهم هيرودوت (أبو التاريخ)، فيقول إنه عندما كان يجول في تلك الأنحاء رأى بين أهالي تلك البلاد وفي القوقاز بعض الناس من سود الوجوه فدهش من ذلك، فعمد إلى البحث والتدقيق في أصولهم فتبين له أن هولاء يمتد أصلهم إلى المصريين القدماء وذلك بدليلين: سواد بشرتهم، والختان (إذ من الثابت أن الفراعنة كانوا يختتنون منذ قديم الزمان). ويؤكد بأن المصريين في عهد الفرعون رمسيس الثاني وصلوا في حروبهم إلى جنوب القوقاز. ولدى عودة رمسيس إلى بلاده ترك هناك حامية من المصريين. ويعزز نظرية هيرودوت اكتشاف بعض النقود المصرية وعليها النقوش الهيروغليفية، وكذلك بعض النواويس في حوض نهر ريون. وثابت لدى مؤرخي المنطقة (الشراكسة منهم على وجه الخصوص) أن رمسيس الثاني معروف في تاريخهم باسم «ساؤوسريس» وأن الشراكسة يجلّونه.

ويرى الباحثون الروس أن الشراكسة الذين استوطنوا المنطقة (سواحل بحر أزوف الشرقية وسواحل البحر الأسود وحوض نهر قوبان) يعودون بأصولهم إلى سلالة السومريين الذين غزوها في القرنين السابع والثامن ق.م. (قبلهم غزاها اليونانيون). وبعد السومريين جاء الفرس في عهد قوروش ودام حكمه للقوقاز من ٦٥٠ إلى ٥٢٩ ق.م.، وأعقبهم الصينيون بقيادة الأمير أوريليان في العام ٣٥٠ ق.م. واحتلوا شمال القوقاز، بينما استولى الرومان على جنوب القوقاز، ومن ضمنه دولة الكرج (جورجيا). وفي القرن الميلادي الثاني، نهضت مملكة الفرس مجددًا في عهد الأسرة الساسانية التي وصلت في فتوحاتها إلى القوقاز. ودام حكم الفرس الساسانيين إلى حين نهوض قبائل الهون (الاتراك) وتشكيل دولتهم، واتجهوا إلى ساحل الخزر وانحدروا منه إلى جورجيا ومنها إلى جنوب القوقاز وأرمينيا ودام حكمهم إلى العام ٦٢٤. ودائمًا كان سقوط جورجيا يعني سقوط مناطق القوقاز كافة.

الفتح الاسلامي: للشيشان وداغستان والمناطق الروسية كافة المتاخمة للقوقاز، والبعض يعتبرها جزءًا من القوقاز، راجع المجموعة الجغراسية التالية: القوقاز.

الشيشان وروسيا القيصرية: في العام ١٧٢٢، شنّ بطرس الأكبر حملة على «المقاطعات الاسلامية» الممتدة حول بحر قزوين غير أن الحملة ردت على

أعقابها. وعاد القياصرة إلى محاولتهم غداة الحرب الروسية–التركية (١٧٦٩) انتقامًا من الشيشان الذين وقفوا إلى جانب الاتراك تطلعًا إلى استقلال ناجز ومكفول لبلادهم. وشاءت العقود اللاحقة أن تُسّجل للروس هيمنة قلقة راكمت بدورها عناصر المقاومة المحلية التي هي خصبة في ذاتها.

تقول الأدبيات الشفهية الروسية المتوارثة عن الشيشانيين أنهم «فرنساويو القوقاز» لفرط جمالهم وقوة ملاحظتهم تمايزًا عن جيرانهم... وانهم، يقول الروس، سريعو البديهة، أذكياء، حادّو الانفعال... ويعتدّ بانطباع الروس عن الشيشان بسبب عراقة المعرفة التي جاءت من عراقة الخصومة بينهما، إذ تؤكد المؤلفات أن الشيشان من أشدّ خصوم الروس في العالم منذ أن تطلع القياصرة بجيوشهم قبل ما يزيد على ٤٠٠ سنة خارج امبراطوريتهم من جهة الجنوب إلى ما يُسمى الآن بآسيا الوسطى، ولم يكفّوا عن إلحاق هذه البلاد بالقوة، على رغم الهزائم التي لحقت بهم على يد المقاومين من أبناء هذه البلاد.

الإمام شامل: الإمام شامل آفاري من داغستان، ولكنه اتخذ من الشيشان المجاورة مركزًا للمقاومة ضد الوجود القيصري الروسي الذي كان يمعن في حملاته التأديبية ضد شعوب القوقاز (يقال ايضًا القفقاس) وشعب الشيشان بصورة خاصة. وكان الإمام شامل حينها زعيمًا روحيًا لـ«المريدية» التي كانت تقوم على الطهارة والتقشف والمساواة والسمو فوق الاعتبارات الصغيرة.

في العام ١٨٣٧، قامت القوات القيصرية بهجوم خاطف لتحطيم حركة الإمام شامل التي قاومت في داغستان لمدة أربع سنوات قبل أن تنتقل إلى الشيشان لتجد فيها أرضًا صالحة للمجابهة بسبب طبيعة الارض الوعرة و«نوعية» الرجال من حملة السلاح الشيشانيين. وفي ١٨٤٣ اضطر الروس إلى الانسحاب من الشيشان وأراض شاسعة من داغستان المجاورة ليوحّد الإمام شامل أراضي شمال وشرق القوقاز على خلفية الدعوة المريدية الجامحة.

وبعد عامين، أي في ١٨٤٥، حدثت أشرس وأكبر معركة بين قوات الإمام شامل والجيش القيصري انتهت بهزيمة منكرة للروس، وارتقاء نجم الإمام إلى مستوى الاسطورة، حتى أن كارل ماركس دعا إلى استلهام هذه المآثر: «أنظروا ماذا يستطيع شعب يطلب الحرية أن يفعل وشاهدوا البطولات التي قدمها هذا الشعب على رغم قلة قدراته، من أجل الحفاظ على حريته، فعليكم أن تأخذوا العبر منهم».

وعندما بدأت حرب القرم في العام ١٨٥٣ كان الإمام شامل قد أصبح من الحقائق السياسية في المنطقة، بل واتخذت قواته مواقع من الشيشان إلى جورجيا جنوبًا لإبعاد النفوذ الروسي، أو – طبقًا لكتابات عسكرية روسية – لغرض فتح جبهة ضد الروس تخفف من ضغطهم على الأتراك. فأنزل الروس قواتهم في أبخازيا (منطقة ذات استقلال ذاتي في جورجيا اليوم) لمشاغلة حركة الإمام شامل وتوطئة للإجهاز عليها. وبعد توقف حرب القرم عام ١٨٥٦ أصبح الطريق سالكًا أمام حملة قيصرية انتقامية واسعة وكانت أرض الشيشان وقسم من داغستان هدفًا لها، وانتهت بهزيمة الإمام شامل والقبض عليه وإنزال العقاب بالشيشان والداغستانيين حتى تدنى سكان الشيشان على سبيل المثال إلى نصف عددهم، وبحلول سنة ١٨٦٠ أصبح عددهم ربع ما كان عليه، وهي فاصلة واحدة من برنامج التغيير القومي القسري للمنطقة الذي وضع أساسه القياصرة بدعاوى تخلف الشعوب الآسيوية والعمل على تطوير اقتصادياتها (وواصله السوفيات، بعد القياصرة، بدعاوى ترسيخ الشراكة القومية في وطن الاشتراكية، وانتهى هذا البرنامج إلى انكفاء مستوى التطور والتمدن في عهد القياصرة، وإلى اختلال وإخفاق وعقم معايير الشراكة في عهد السوفيات).

في السنوات الأولى للحكم البلشفي (الشيوعي): لما اندلعت الثورة البلشفية في شتاء ١٩١٧ استقبلها الشيشان ببداهة وطنية تنطلق من الكراهية المتوارثة للقيصرية التي بدأ عرشها يترنح. فوقفوا إلى جانب

الجيش الأحمر في معاركه مع قوات دنيكين القيصرية (الجيش الأبيض) التي كانت تحتل المنطقة. وفي غضون ذلك أصدر لينين، بإسم «مؤتمر اتحاد شعوب القوقاز»، في ٢٧ تشرين الثاني ١٩١٧، مرسوم التحرير الذي يقضي بأن «جميع الاراضي والغابات التي أعلن عنها ملكًا للحكومة القيصرية، أثناء غزو القوقاز، سترد إلى الشعوب التي أُخذت منها». غير أن المنطقة بقيت خلال سنوات الحرب الأهلية ساحة مواجهة بين قوات البلاشفة من جهة وفلول القوات القيصرية من جهة ثانية، وتناوبت جيوش الطرفين السيطرة عليها قبل أن تنتهي المواجهات بانتصار البلاشفة الذين دخلوا الشيشان وداغستان وسط مظاهر الفرح والترحيب والتأييد الشعبي إشارة إلى ضيق السكان بالحكم القيصري وتطلعًا إلى ترجمة وعود البلاشفة بالاستقلال.

وشهدت السنوات الأولى للحكم السوفياتي هدوءًا مشوبًا بالترقب والحذر ومحاولات مبكرة لتأسيس إدارة شيشانية سوفياتية، فيما دخلت شخصية الإمام شامل في نسيج المؤلفات القوقازية والروسية السوفياتية الجديدة كعلامة مضيئة في تاريخ المنطقة وصورة لكفاح شعوبها من أجل الحرية.

في عهد ستالين، الكوارث التي حلّت بالشيشان:

لم تنكفئ هذه الموجة من المؤلفات في السنوات الأولى لحكم ستالين على رغم أن هذه السنوات اتسمت بالغلاظة والقسوة في التعامل مع شعبي الشيشان وداغستان خلافًا للأطروحات القومية الاشتراكية النظرية حول حق الأمم في تقرير مصيرها، وطبيعة الدولة العادلة، المتعددة القوميات. وتمخضت هجمة ستالين عام ١٩٣٧ عن إعدام رئيس الادارة الشيشانية السوفياتية غوتشخانوف وعدد كبير من رفاقه بتهمة التواطؤ مع «العدو الطبقي»، كما زُجّ في السجون ومعسكرات الاعتقال ما يزيد على ١٢٠ ألف شيشاني من بين عدد السكان البالغ ثلاثة ملايين نسمة آنذاك، ويعتقد أن ثلاثة آلاف منهم أُعدموا.

وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية وجد الألمان في صفوف شعب الشيشان المتذمّر الكثير من المقاتلين في وحدات الاقتحام ومجموعات العمل خلف الخطوط العسكرية، فكان ذلك المبرر المعلن لأوسع حملة تهجير قسرية طالت الشيشان في العهد السوفياتي عقب توقف الحرب.

وطبقًا لمذكرات نشرها الكولونيل توكايف الأسيتي فإن نوايا التهجير لدى ستالين كانت سابقة لتوقف الحرب، ويشير إلى أن الاجتماع المشترك للمكتب السياسي للحزب وقيادة الجيش السوفياتي في شباط ١٩٤٣ وضع قرار إجلاء الشيشان عن أرضهم. وفي ذلك الاجتماع كان كل من مولوتوف وكوسيغين وجدانوف وفوزينسنكي يحث على اتخاذ إجراءات فورية لإبعاد الشيشانيين ومعاقبتهم. واتخذ ميكويان موقف الوسط بتحذيره من آثار هذا الاجراء. أما ستالين وفورشيلوف وخروتشوف وبيريا فكانوا مع فكرة نفي الشيشانيين ولكن بعد دحر الألمان في المنطقة.

وفي وقت لاحق من عقد الستينات (من القرن العشرين)، نشر على نطاق واسع نص الخطاب السري الذي ألقاه خروتشوف في شباط ١٩٥٦ أمام قيادة الحزب بُعيد اعتباره قائدًا له، وتضمن وقائع اتخاذ قرار التهجير والكوارث التي حلت بالشيشان وشعوب آسيا الوسطى: «أحرقت المزارع الجبلية المنعزلة لمنع استفادة الفارين الشيشانيين منها» (...) «وكان يجمع السكان بحجة الاحتفال بانتصارات الجيش الأحمر ثم يتلي عليهم مرسوم التهجير...». ودعا خروتشوف في خطابه إلى إعادة توطين العائلات الشيشانية في بلادها، ووصف الشيشانيين بأنهم من «القوميات المنكوبة»... «ولم يكن هناك اعتبارات عسكرية تملي هذا التهجير»... «وأن أي إنسان سليم التفكير، وليس فقط من الماركسيين اللينينيين يعجز عن إدراك جعل أمم بأكملها مسؤولة عن نشاطات عدائية بما في ذلك النساء والأطفال والشيوخ... واستخدام القمع الجماعي ضدها، وتعريضها للبؤس والمعاناة، بسبب أعمال عدائية قام بها أفراد أو مجموعات من الأشخاص».

اعترافات سوفياتية بالإمام شامل وبالمريدية: في ١٩٣٤، صدرت «الموسوعة السوفياتية الكبرى»، وتضمن المجلد ٦١ هذه الأسطر عن الزعيم الإمام شامل: «أثارت السياسة الاستعمارية لروسيا مقاومة شامل. تلك السياسة التي سلبت السكان الأصليين غاباتهم، وانتزعت أفضل أراضيهم لأغراض الاستعمار القيصري، ودعمت وأدامت بكافة الطرق طغيان الاقطاعيين المحليين (...) إن الأهداف الاجتماعية للثوار كانت مكسوة بغطاء ديني، وان الانتفاضة استمرت على شكل كفاح ضد الروس من جهة، وفي سبيل الشريعة الاسلامية من جهة ثانية (...) لقد اشتق هؤلاء الثوار المساواة المدنية من المساواة بين خلق الله (...) إن فكرة المساواة موجودة في أساس الديانة الاسلامية (...) كان شامل زعيمًا سياسيًا بارزًا، وقائدًا حربيًا قديرًا، وكان يتمتع بسلطة هائلة بين الجماهير، وأبدى بطولة شخصية، ومهارة فائقة، فأصبح أسطورة شعبية».

واقتبست الموسوعة عن ماركس قوله إن شامل «كان ديمقراطيًا عظيمًا».

وفي الكتاب الذي أصدرته بانكراتوفا في عنوان «تاريخ الاتحاد السوفياتي» عشية الحرب العالمية الثانية جاء إسم الإمام شامل باعتباره «زعيمًا سياسيًا وقائدًا عسكريًا بارزًا (...) وكان منظمًا موهوبًا لدولة أهل الجبال، وكفاحهم المسلح ضد المستعمرين القياصرة (...) وتمت، بقيادته، تصفية سلطة البكوات، والخانات في كل مكان (...) كما أعتق شامل عددًا كبيرًا من الأرقاء (...) ولم يكن عمله موجهًا، آنئذ، إلى القيصرية فحسب، بل كان موجهًا ضد كبار الاقطاعيين، كما كان ديمقراطيًا وتقدميًا...».

وفي العام ١٩٤١، صدرت في موسكو رواية باسم «شامل» للكاتب ب. بافلينكو، شيّدت من مآثره عمارة من القيم الانسانية الملهمة، وبقيت الرواية مادة للتعليق والمديح سنوات عدة على خلفية استمرار سياسة النفي القومي التي تكللت في ١٩٤٤ بتصفية جمهورية الشيشان-أنغوش ذات الحكم الذاتي.

ويعد الكتاب الذي أصدره غيدار غصبنوف (حيدر حسينوف) غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية باسم «من تاريخ الفكر الاجتماعي والفلسفي في أذربيجان» وقفة فكرية عميقة أمام إنجازات «المريدية» التي ارتبطت بتطبيقات الإمام شامل خلال أكثر من ثلاثة عقود من السنين كان فيها قائدًا وإمامًا وداعية من دون منافس. وتأمل حسينوف ذلك الخيط (اللغز) من وراء أن تتحول الفكرة المجردة إلى عامل محسوس وموضوعي «بل وسلاح» في غريزة المقاومة لدى الشيشان وكل شعوب القوقاز.

وفي العام ١٩٤٩ مُنح الكاتب حيدر حسينوف «جائزة ستالين» عن كتابه القيم. لكن ما هي إلا أسابيع قليلة أو أيام بعد ذلك حتى بدأت الادارة الستالينية تأخذ اتجاهًا مغايرًا يتعرض فيه الإمام شامل لهجوم لا سابق لشراسته، ولتطاول شظايا الهجوم الكتّاب الذين أنصفوه.

حملات ستالين وتزوير: استهل ستالين هجومه على شهادات الاعتراف بالإمام شامل والمريدية في العام ١٩٥٠ بسحب جائزة ستالين من حسينوف واعتبار استنتاجه الفلسفي بشأن الإمام «تقويمًا معاديًا للماركسيةومناقضًا للحقائق التاريخية». وقال بيان للجنة الجائزة نشر في جريدة «برافدا» في ١٤ ايار ١٩٥٠: «إن صبغ المريدية بالطابع المثالي في كتاب غصبنوف (حسينوف)، هو في جوهره انعكاس للإنحراف البورجوازي القومي، ويجب التنديد به بشدّة».

وانتهى هذا الفصل الدرامي بانتحار حيدر حسينوف بعد أن علم ان ستالين أمر بإلقاء القبض عليه، غير أن الفصل اللاحق بدأ الحملة على شامل بأثر رجعي، فأغارت الستالينية الجامحة على كتب التاريخ والمؤلفات وصفحات «الموسوعة السوفياتية الكبرى»... التي كانت اعتبرت «المريدية» والإمام شامل ظاهرة تقدمية أو ديمقراطية، وأحلّت محلها توصيفات جديدة مثل «المريدية أشدّ النزعات الحربية في الاسلام تطرفًا... و«انها اتجاه ديني... وأحد مظاهر الاسلام الرجعية»... و«منذ البداية كان شامل كأسلافه على صلة وثيقة

بتركيا، وعمل لصالحها»... و«قضى شامل على أبناء دينه المسلمين، بسبب موالاتهم لروسيا».

ومضت الحملة الستالينية إلى ذرى خطيرة تهدد بشطب كل ما له صلة بتاريخ شعوب القوقاز وإدخال هذه الشعوب في الهوية الروسية بالقوة. وتجاوزت الحملة على شامل إلى مصلح آخر هو الإمام منصور الذي سبق الإمام شامل بعقود وعُرف بنبذه العنف. فقالت عنه أكاديمية العلوم السوفياتية في نشرتها «التاريخ الجديد»: «إنه بدلاً من النضال من أجل الأرض وضد الاستغلال وفي سبيل المساواة، دعا إلى انتفاضة مسلّحة ضد روسيا، بل وذهبت النشرة إلى اعتبار كتابات منصفة أصدرها مؤلفون ومفكرون كبار مثل سبنسر وأوركهارت ولونغووث «مسؤولة عن انحرافات ماركس وإنغلز عن الطريق» في إعجابهما بالمريدية وشامل.

وانخرط كتّاب وفنانون سوفيات مبدعون – حتى بعد وفاة ستالين – في حملة التزوير، ومنهم كتّاب يتحدرون من الشيشان وداغستان، مثل الشاعر رسول حمزاتوف، ما شكّل غطاء وذريعة إضافية لعمليات «التوليف القومي» في آسيا الوسطى بتهجير ملايين السكان عن أرضهم ووطنهم وإحلال السكان الروس محلهم، وتزكية لسياسة ستالين.

رد الاعتبار إلى الإمام شامل: منذ منتصف ١٩٥٥، بدأ اختراق عهد الصمت بأول إشارة إلى الشيشان ولغتهم في جريدة «برافدا كازاخستانسكايا» (١٧ أيار ١٩٥٥) التي أشارت إلى صدور جريدة باللغة الشيشانية وحثت القراء على الاشتراك فيها. وبعد أشهر كان خروتشوف ألقى خطابه (السري) بوجوب إنصاف الشعوب المنكوبة وذكر من بينها، وأبرزها، شعب الشيشان، وعندما سنّت الحكومة المركزية مجموعة القوانين والمراسيم التي صدرت بين ١٩٣٧ و١٩٥٥، أغفلت الإشارة إلى مراسيم النفي القوي لشعوب آسيا الوسطى انسجامًا مع السياسة الجديدة التي يتخذها خروتشوف.

ومجددًا في نهاية ١٩٥٦ أعيدت مناقشة «ملف شامل» وأخذت مجلة «التاريخ الجديد» مهمة الاعلان عن رد الاعتبار إلى الإمام وافكاره ومآثره، وجاء ذلك على لسان المؤرخ بيكمان. وبدأت المراجعات لانصاف الإمام والاعتراف بمزاياه النادرة وقدرة المريدية على إضرام الحماس في نفوس معتنقيها بعد أن أطلق المؤتمر العشرون (بعد غياب ستالين) للحزب الشيوعي السوفياتي الإشارة إلى المؤرخين «بالبحث عن الحقائق ونشرها... والإصرار على وجهات نظر متنوعة».

استقلال من طرف واحد وحرب تحرير: في ٧ آذار ١٩٩١، تأسس المؤتمر الوطني العام للشعب الشيشاني وتولى زعامته الجنرال السوفياتي المتقاعد جوهر دودايف،. وفي ٢٧ ايلول ١٩٩١ (أي بعد أشهر قليلة من انهيار الاتحاد السوفياتي)، انتخب دودايف رئيسًا لجمهورية الشيشان وأعلن استقلال الدولة عن روسيا، وطردت غروزني (عاصمة الشيشان) القوات الروسية، وتحولت المقاومة المسلمة إلى «هيئة أركان حرب»، وقدّمت كل عون للانفصاليين الأبخاز في جورجيا، وأصبحت بمثابة مركز «كونفدرالية دول القوقاز الجبلية» التي باتت تتخذ من غروزني مركزًا دائمًا لها بزعامة موسى شانيبوف (من أصل قباردي) الذي يعتبر أن النضال «قد بدأ لقيام دولة متعددة الإتنيات في القوقاز وأن عاصمتها ستكون سوخومي (عاصمة أبخازيا).

في أواخر ١٩٩٤، بدأت الحرب، وتمكن الجيش الروسي، في الشهر الأول من ١٩٩٥ من دخول غروزني ولكنه لم يتمكن من إخماد المقاومة التي استمرت تشن غارات على القوات الروسية. وتحدث دودايف من مخبئه (١١ كانون الثاني ١٩٩٥): «... لروسيا مصالح في القوقاز لكنها لا تستطيع تجاهل حقنا في الحياة (...) حتى لو سُحقت جبال القوقاز فلن يُقضى على روح الشعب الشيشاني وحقه في الحياة (...) إن حرب الشيشان ستدوم مدة أطول من حرب أفغانستان...».

وبدأ متطوعون يتدفقون على الشيشان للمشاركة في مقاومتها من مختلف بلدان القوقاز (أبخازيا، إنغوشيا، داغستان)، وجاء بعضهم من إستونيا الذين اعتبروا

أنفسهم مدينين بحلم الاستقلال إلى «الصديق الرئيس دودايف» عندما رفض أوامر السلطات الشيوعية بإطلاق النار على أولى التظاهرات التي طالبت بالانفصال، وحينها كان الجنرال دودايف يقود وحدة قاذفات استراتيجية للاتحاد السوفياتي تتمركز في إستونيا قبل استقالته وعودته إلى الشيشان ليتزعم المؤتمر الوطني الذي قاده إلى الرئاسة، ومن الرئاسة إلى قيادة المقاومة الشيشانية. كذلك المتطوعون الأبخاز، فقد اعتبروا أن «رد الجميل» واجب عليهم تحتمه القيم القوقازية، فقد جاء الوقت المناسب لرد «المعروف لأصحابه»، ذلك أن دودايف أرسل فصيلاً مهمًا من قواته يعرف باسم «قطيع الذئاب» لعب دورًا مهمًا في ترجيح كفة قوات أبخازيا في إحدى معاركها مع قوات جورجيا.

أدّى صمود المقاومة إلى إحداث فوضى في صفوف صنّاع القرار الروسي، فكان يجري اتفاق لوقف النار ليعود وينهار بعد ايام، وكانت القوات الروسية مستمرة في احتلالها غروزني وفي تعيينها وحمايتها لحكومة شيشانية موالية لموسكو برئاسة دوكو زامغايف، كما والمقاومة مستمرة في عملياتها، ومن بينها خطف رهائن روس في الشيشان وداغستان وسفينة في البحر الأسود وعلى متنها نحو ٢٠٠ راكب معظمهم من الروس... ومعارك أحيانًا في شوارع غروزني.

في ٢٤ نيسان ١٩٩٦، أعلن أحد قادة المقاومة البارزين شامل باسايف عن مصرع جوهر دودايف وانتقال صلاحياته إلى نائبه سليم ياندربييف. وفي تموز ١٩٩٦، عهد الرئيس الروسي بوريس يلتسن إلى الجنرال ألكسندر ليبيد، رئيس مجلس الأمن القومي الروسي، مهمة مفاوضة المقاومة الشيشانية. واجتمع ليبيد مع رئيس الأركان الشيشاني (قائد قوات المقاومة) أصلان مسخادوف، واتفقا على وقف النار، ووقعا (أول أيلول ١٩٩٦) وثائق نصت على أن مصير الشيشان سيتقرر نهائيًا قبل انقضاء سنة ٢٠٠١، ومما أعلنه ليبيد إشادته برجال المقاومة الشيشانية، معتبرًا إياهم «مقاتلين جيدين يواجهون جنودًا منحطي المعنويات وغير مبالين ومتعبين».

لكن في ١٧ تشرين الاول ١٩٩٦، عُزل ليبيد من مهمته الشيشانية. فعاد التصلب إلى مواقف موسكو والمقاومة. ونقلت جريدة «الحياة» (العدد ١٢٣٠٣، ص١) حديثًا أجرته مع الزعيم الشيشاني سليم خان ياندربييف في أحد مقراته الموقتة قرب العاصمة غروزني، أشار فيه إلى أن احتمال استئناف الحرب قائم «ما دامت القوى التي شنتها موجودة في القيادة الروسية»، وشدّد على أن الشيشان جمهورية مستقلة، وعلى أن الدولة ستقوم على «القيم والشرائع الاسلامية»، ورفض أن تصنف في خانة الدول العلمانية أو الدينية.

وفي اليوم التالي، نقلت الجريدة نفسها («الحياة») عن القائد الميداني شامل باسايف قوله إن مواطنين عربًا يشاركون في المقاومة الشيشانية. وانتقد اتفاق السلام المعقود مع روسيا مؤكدًا أن موسكو يمكن أن تنقضه في أي وقت. ويعتبر الشيشانيون باسايف «بطلاً قوميًا» و«الرجل الأسطورة» ويضعونه في مصاف الرئيس الراحل دودايف، وهو في نظر الروس «الارهابي الاول في العالم». وباسايف مولود سنة ١٩٦٥، قضى سبع سنوات مشاركًا في معارك في ابخازيا وقره باخ والشيشان. حائز على وسام «شرف الأمة»، وهو أعلى مكافأة تمنح للمقاتلين الشيشانيين.

أصلان مسخادوف رئيسًا للجمهورية: بعد تكريس مبدأ الاستقلال بموجب اتفاقية أول ايلول ١٩٩٦ (ليبيد–مسخادوف)، أخذت البلاد تعيش، عمليًا، حياة الانتخابات الرئاسية. وجرت هذه الانتخابات في ٢٧ كانون الثاني ١٩٩٧، وفاز بها أصلان مسخادوف، ونافسه فيها سليم خان ياندربييف وشامل باسايف. واعتبر فوز مسخادوف توكيلاً له لاستكمال المفاوضات مع الروس من أجل التوصل إلى وضع نهائي لجمهورية الشيشان داخل الفدرالية الروسية أو خارجها.

في ١٢ شباط ١٩٩٧، أدّى مسخادوف في العاصمة غروزني (استبدل الرئيس السابق سليم خان ياندربييف إسمها إلى إسم «قلعة جوهر» تيمنًا باسم جوهر دودايف) اليمين الدستورية، وأقسم على المصحف

قائلًا: «أقسم بتعزيز استقلال دولة الشيشان واحترام الدستور والقوانين والدفاع عن حقوق الشيشان الذين قاتلوا من أجل الحرية خلال السنوات الـ٣٠٠ الأخيرة». وتعهد العمل على رفعة الجمهورية التي تقطنها غالبية مسلمة ومكافحة موجة الجريمة التي تجتاحها. وقال، في ما كان المدعوون (٥٠٠ شخص) يهتفون «الله أكبر»، ان من «واجب كل فرد منا أن يحقق حلم أجدادنا وأبطالنا الذين سقطوا في الحرب (...) حلم حياة حرة مستقلة».

كان مسخادوف كولونيلًا سابقًا في الجيش السوفياتي قبل أن ينضم إلى قوات المقاومة الانفصالية ويقودها ضد القوات الروسية التي أرسلت في ١٩٩٤ للقضاء على الحركة الانفصالية. وكان استقال من الخدمة في ١٩٩٢ تلبية لنداء وجهه جوهر دودايف إلى الضباط الشيشانيين للعودة إلى بلادهم. وتولى مسخادوف رئاسة هيئة أركان المقاومة وقاد أهم عملياتها وآخرها إعادة سيطرة المقاومة على العاصمة غروزني في آب ١٩٩٦. ورأس الوفد الشيشاني المفاوض مع روسيا ووقع مع الجنرال ألكسندر ليبيد اتفاق السلام واعتبر «مفاوضًا عنيدًا ومرنًا في آن».

معاهدة السلام (الشيشان-روسيا، ١٩٩٧): في ١٢ أيار ١٩٩٧، وصل مسخادوف إلى موسكو، وأجرى مفاوضات مع الرئيس يلتسن، ووقّعا معاهدة من خمس مواد، هذا نصها:

«إن الطرفين المتعاقدين الساميين، رغبة منهما في إقامة علاقات وطيدة متكافئة ومتبادلة المنفعة، اتفقا على ما يأتي:

١- التخلي إلى الأبد عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها عند حل أي قضايا يُختلف عليها.

٢- إقامة علاقاتهما طبقًا لمبادئ وأحكام القانون الدولي المتعارف عليها، وفي هذا السياق يتعاون الطرفان في مجالات تعينها اتفاقيات محددة.

٣- المعاهدة أساس لعقد معاهدات واتفاقيات لاحقة تتعق بمجمل قضايا العلاقات بين الجانبين.

٤- المعاهدة محررة في نسختين لكل منهما مفعول قانوني مكافئ للآخر.

٥- المعاهدة الحالية يسري مفعولها يوم توقيعها».

وصف الرئيس الروسي هذه المعاهدة بأنها «وثيقة تاريخية تنهي مجابهة استمرت ٤٠٠ سنة»، في ما قال مسخادوف إن إبرامها يعني «هزيمة حزب الحرب».

وعلى رغم أن المعاهدة لا توجد فيها مادة تتحدث عن «الوضع النهائي» للعلاقات، ولم تتضمن نصًا صريحًا باستقلال الشيشان، فإن عنوانها «معاهدة السلام ومبادئ العلاقات بين روسيا الاتحادية وجمهورية إيتشكيريا الشيشانية» يوحي بأن موسكو اعترفت عمليًا بتكافؤ الطرفين ووافقت على اعتماد مفهوم »إيتشكيريا» الذي يعتبره الشيشانيون تسمية لدولتهم المستقلة. كما أن تأكيد الرئيسين على أن مدة المجابهة بين بلديهما هي ٤٠٠ سنة يعني اعتراف يلتسن بأن الشيشانيين لم يكونوا في اي فترة من تاريخهم جزءًا من روسيا الامبراطورية أو السوفياتية. فالشيشانيون، خلافًا لكثير من شعوب القوقاز، لم يوقعوا أي وثيقة تنص على انضمامهم إلى روسيا وخاضوا ضدها حروبًا متواصلة كان آخرها الحرب التي بدأت في العام ١٩٩٤، وأدت إلى مصرع (حتى أواسط ١٩٩٧) أكثر من ١٠٠ ألف شخص وتدمير الاقتصاد والبنى الأساسية في الشيشان، من دون أن يتمكن الجيش الروسي من تحقيق الانتصار رغم انه زجّ بوحدات بلغ تعدادها ٣٢٠ ألفًا واستخدم الطيران والصواريخ ضد مجموعات من المقاتلين راوح عددهم الإجمالي بين ١٥ و٣٠ ألفًا.

كذلك عقد اتفاق اقتصادي (وقّعه مسخادوف ورئيس الوزراء الروسي فكتور تشيرنوميردين) واتفاق مالي بين البنك المركزي الروسي والبنك الوطني الشيشاني تبقى جمهورية الشيشان بموجبه ضمن منطقة التعامل بالروبل.

استمرار الخلاف والشيشان تتحرك دوليًا: اتفاق الهدنة الموقع في العام ١٩٩٦ بين روسيا والشيشان نصّ على أن الوضع النهائي للشيشان سوف يحسم قبل نهاية العام ٢٠٠١. وإلى ذلك الحين أصرّت روسيا على أن الشيشان لم تمنح حق الانفصال، وهدّدت أي دولة

تعترف بها بعقوبات تصل إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية.

أما الشيشانيون فاتبعوا تكتيك «الزحف الاستقلالي الهادئ». فوقعوا معاهدة مع تتارستان، وحاولوا عقد اتفاقات مع كازاخستان ودول البلطيق، والتقى مسخادوف الرئيس يلتسن وطالبه بتوقيع معاهدة جديدة ترفع مستوى درجة استقلال الشيشان. وزار مسخادوف تركيا (تشرين الثاني ١٩٩٧)، حيث أعلن: «حصلنا على استقلالنا والآن نعلن نظامًا جديدًا لبلادنا. انها ستصبح جمهورية الشيشان الاسلامية...» وبعد تركيا، زار مسخادوف الولايات المتحدة الاميركية. وفي أول يوم من سنة ١٩٩٨، كلّف مسخادوف النائب الاول لرئيس الوزراء شامل باساييف تشكيل حكومة جديدة.

الموقف الروسي من هذه الحركة الشيشانية على الصعيد الدولي اتخذ وجهًا مزدوجًا: مرونة اقتصادية وتصلب سياسي. ففي ٨ ايلول ١٩٩٧، وقعت موسكو وغروزني اتفاقًا لنقل النفط الأذربيجاني عبر الأراضي الشيشانية. لكن رئيس الوزراء الروسي أطلق، في الوقت نفسه، تحذيرًا من أن «مصيرًا مظلمًا» ينتظر من يحاول «التطاول على وحدة الاراضي الروسية». وكان الرئيس يلتسن ترأس اجتماعًا لمجلس الأمن القومي (٢٠ آب ١٩٩٧)، قال فيه إن منطقة القوقاز «ما برحت تنطوي على خطر الانفجار»، وإن الفترة الأخيرة أظهرت «عددًا من المؤشرات الجديدة التي يمكن أن تقوّض السلام (...) وتهدد أمن روسيا (...) والقوقاز منطقة تتقاطع فيها مصالح دول عديدة (...) ومواقع روسيا بدأت تضعف هناك فيما الاميركيون بدأوا التغلغل وتحدثوا دونما خجل عن أن هذه منطقة تهم مصالحهم (...) وهناك ضرورة ملحة لعقد معاهدة شاملة مع جمهورية الشيشان». وفي تعليق على زيارة مسخادوف للولايات المتحدة عبّرت موسكو عن استيائها من موافقة الولايات المتحدة على استقبال الرئيس الشيشاني، لأنه «صحيح أن الشيشان ستُمنح وضعًا خاصًا لكنها ستبقى جزءًا من روسيا الاتحادية».

عودة الحرب ابتداء من صيف ١٩٩٩ ومن داغستان الرافضة لها: انتهى صيف ١٩٩٩ على وقع عمليات تفجير في روسيا أودت بحياة مئات الأشخاص، وكان لها صدى واسع في القوقاز وفي العالم، وكانت تقوم بها مجموعات مسلحة شيشانية يقودها شامل باساييف وحليفه عبد الرحمن خطاب (أردني، قالت وسائل الاعلام عنه إنه إسلامي وهّابي النزعة). وتوصلت هذه المجموعات إلى غزو مناطق في داغستان لـ«تحريرها» من السيطرة الروسية وإقامة «دولة اسلامية» فيها. ولقد اضطرت هذه المجموعات إلى التراجع، إذ لم تلقَ دعمًا من أية جهة داغستانية. فعاودت تطاول موسكو ومدنًا روسية موجة من التفجيرات. فردّت روسيا بسرعة وقصفت «قواعد الارهابيين» في الشيشان، وفرضت حصارًا شاملًا على الجمهورية الفتية.

داغستان، من الزاوية الروسية، هي «الجمهورية- المفتاح»، لأنها تشكل القاعدة الخلفية للجيش من جهة، ولأن توسيع نطاق الاضطرابات لتشملها قد يعني تسريع تفكك الاتحاد الروسي من جهة ثانية، خصوصًا وأن الروس لا يشكلون أكثر من ١٠٪ من مجموعات شعبها الإتنية، وأنها أكثر جمهوريات روسيا الاتحادية تبعية للسلطة المركزية في موسكو التي تتكفل بـ٩٠٪ من ميزانيتها: زراعتها في ادنى مستوى من الانتاجية، والأجور فيها أقل ثلاث أو أربع مرات من الأجور في باقي جمهوريات الاتحاد... ووضعها عمومًا نموذجي لحالة أمنية غير مستتبة، ما أدّى إلى بروز ظاهرتين متناقضتين لدى الداغستانيين: ازدياد في شعبية الشيوعيين كما بدا ذلك واضحًا في نتائج عدة انتخابات جرت في البلاد منذ ١٩٩٣، وتنامي التيارات الاسلامية الأصولية أهمها «الوهابية» (أصبح هناك نحو ١٧٠٠ مسجد بعد أن كان عدد المساجد لا يتجاوز ٤٠ مسجدًا قبل ١٩٩٢... وتشير الأرقام الرسمية إلى أن نحو ١٥٠٠ من شباب داغستان يدرسون في معاهد وجامعات الشرق الاوسط، وإلى أن المئات، بل الآلاف من الوعّاظ قدموا من بلدان أجنبية، خصوصًا من باكستان ومصر والأردن).

عارض الاسلاميون الداغستانيون السلطات المحلية بتهمة خضوعها لموسكو، كما عارضوا رجال الدين الاصلاحيين. وفي مطلع ١٩٩٩، وصلت التناقضات الداخلية إلى أوجها باغتيال مفتي الجمهورية سعيد محمد أبو باكروف الذي تمتع بشعبية كبيرة وكان معارضًا للوهابيين والراديكاليين، ومؤيدًا في الوقت نفسه لتطبيق الشريعة على أن لا تتعارض مع الاتحاد الروسي.

في هذا السياق، بدا للوهلة الاولى، خصوصًا مع الاحداث المشار إليها، أن النفوذ المتعاظم للإسلام السياسي قد يدفع داغستان إلى التحالف مع الشيشان التي أعلنت سلطاتها (بعد معاهدة ١٩٩٧ التي وقعتها مع روسيا) رسميًا عن قيام الدولة الاسلامية وتبنّت الشريعة دستورًا أسمى لها. وقد أيد عدد كبير من مسؤولي الشيشان فكرة قيام كيان موحّد مع داغستان قد يتخذ إسم «الإمامة».

لكن الداغستانيين ما لبثوا أن أدركوا أن الوحدة مع الشيشان تعني، في أحسن الأحوال، عملية إعادة توزيع للأرباح وللسلطات بين كيانين فقيرين، وانها، في أسوأ الاحوال، عملية إخضاع داغستان للسيطرة الشيشانية. والحالتان رفضتهما غالبية الداغستانيين الذين يريدون الاحتفاظ بثرواتهم المتمثلة أساسًا بالارض الزراعية والنفط والكافيار، كما لا يريدون انفصالاً عن روسيا يؤدي بهم، لا محالة، إلى حرب أهلية بين الإتنيات قد تنتهي، رغم كلفتها المرتفعة، إلى الفشل، إذ لا يزالون يذكرون حرب الشيشان (١٩٩٤-١٩٩٦) وما بُذل فيها من دماء، ومع ذلك فإن الشيشان لا تزال محسوبة، في نظر العالم، في خانة روسيا الاتحادية، ولا يزال الرئيس الشيشاني، أصلان مسخادوف، في زياراته الخارجية، يحمل جواز السفر الروسي.

ووسط الأجواء السياسية المسيطرة لدى المسؤولين في موسكو والمعبّرة عن ضرورة الاحتفاظ بالمناطق القوقازية ومنع الانفصال، استقبل الرئيس الروسي بوريس يلتسن (آب ١٩٩٩) ماغومدالي ماغومدوف رئيس مجلس الدولة في داغستان، وحيّا من خلاله «إخلاص» شعب داغستان لدستور روسيا، ووعد بمساعدة قيمتها ٣٠٠ مليون روبل (أكثر من ١٢ مليون دولار) تخصص لإعادة الإعمار في المنطقة الحدودية. وقد جاء هذا الاجتماع في وقت كانت المعارك لا تزال مندلعة في المنطقة الحدودية من داغستان بفعل الحملة التي أطلقها الزعيم الشيشاني شامل باساييف، كما كانت العلاقات بين الإتنيات الداغستانية تنذر باندلاع حرب أهلية داغستانية، لكن ما هي إلا أيام حتى تمكن الجيش الروسي، وقوات السلطات الداغستانية، من السيطرة على الوضع، وإعادة الحملة الشيشانية من حيث أتت. وبعدها بوقت قصير قرّر الروس حملتهم على الشيشان: ومعها عادت الحرب من جديد إلى الشيشان.

الحملة الروسية على الشيشان: في مطلع أيلول ١٩٩٩، وبانتهاك واضح لاتفاق تشيرنوميردين- مسخادوف (٢٣ تشرين الثاني ١٩٩٦)، دخلت القوات الروسية الاراضي الشيشانية من أراضي داغستان بهدف ملاحقة «الارهابيين الاسلاميين» (بقيادة باساييف والمسؤولين عن العمليات في موسكو ومدن روسية وفي داغستان)، وسيطرت على شمال الشيشان. وبعد يومين، أعلنت موسكو سحب اعترافها بالرئيس الشيشاني أصلان مسخادوف، وقررت اعتبار وضعه «غير شرعي»، وأقدمت على تفعيل «برلمان شيشاني منحل» يقيم أعضاؤه في روسيا تمهيدًا لتشكيل حكومة منفى شيشانية موالية لموسكو، فيما دعا مسخادوف إلى إدخال قوات سلام دولية إلى الشيشان، واعتبر أحداث داغستان «مفتعلة»، وذكر أن القائد الميداني الشيشاني شامل باساييف «انجرّ إلى المغامرة» من دون إدراك واع لابعادها. وفيما كانت القوات الروسية تتقدم نحو العاصمة غروزني، زحفًا وقصفًا، وفيما كانت غروزني تشهد نزوحًا كثيفًا لابنائها باتجاه إنغوشيا المجاورة، أطلق مسخادوف، في ١٢ تشرين الثاني ١٩٩٩، مبادرة سلمية أعلن فيها استعداده لحل الميليشيات غير الشرعية وشجب «الارهاب والعدوان»، والحوار مع موسكو. وبهذه المبادرة يكون مسخادوف قد وافق على بندين من المطالب التي سبق للكرملين أن طرحها لبدء الحوار.

لكن مسخادوف لم يعلن عن بند آخر يتعلق بتسليم شامل باساييف الذي تعتبره موسكو زعيمًا للإرهاب ومسؤولاً عن عملية اجتياح داغستان. إلا أن مسخادوف ذكر أن أحداث داغستان «نظمت بطلب» من جهة لم يحددها، وأوضح أنها وفّرت ذريعة لبدء الحرب ضد الشيشان، وأكد أن مركز «السلفية» يوجد في داغستان وليس الشيشان.

في أواسط كانون الاول ١٩٩٩، دخلت الوحدات الروسية غروزني. وبعد ايام قليلة بدأت المقاومة الشيشانية، من مخابئها، عملياتها وغاراتها السريعة على القوات الروسية. وفي كانون الثاني ٢٠٠٠، بدأت السلطات الروسية تعترف بأنها تواجه مقاومة باسلة من الشيشانيين. واستمرت القنوات الدبلوماسية تواكب حرب الشوارع في غروزني، فزار موسكو (كانون الثاني ٢٠٠٠) وفد أوروبي، ووفد آخر لمنظمة المؤتمر الاسلامي، وحظيت روسيا بتأييد علني وواضح لحملتها القوقازية من الصين. وفي أواخر آذار ٢٠٠٠، جرت الانتخابات الرئاسية في روسيا وفاز بها فلاديمير بوتين.

إحدى الفرضيات المقدمة لتفسير عودة الحرب في القوقاز (صيف ١٩٩٩) تتحدث عن محاولة «دولية- أطراف قوقازية» لقطع «الأنبوب الاستراتيجي الروسي» بصورة نهائية. وقبيل هذه الحرب واثناءها، وبفعل عمليات التخريب التي طال بعضها أهدافًا نفطية، اضطرت روسيا، منذ ربيع ١٩٩٩، إلى نقل نفطها الخام بواسطة شاحنات برية سلكت طريقًا بعيدة عن الشيشان، ولحق الزعيم الشيشاني المتمرد شامل باساييف بهذه الطريق البعيدة وجعل عبور النفط الروسي عليها مستحيلاً عندما أطلق حملته في داغستان (آب ١٩٩٩)، كما أنه شكّل تهديدًا جديًا للمشروع النفطي الروسي الكبير: بناء خط أنابيب تنغويز (كازاخستان)-نوفوروسييك عبر صحراء كالميكز شمالي داغستان الذي وضع حجره الأساس في ايار ١٩٩٩.

في عهد بوتين: سيطر الروس على العاصمة وعلى جميع أرجاء البلاد تقريبًا، وفرضوا حكمًا مواليًا لهم. لكن المقاومة استمرت تعلن عن وجودها من خلال عمليات أقرب إلى «الأمنية» (أو «الارهابية») منها إلى المواجهة العسكرية التي أصبحت نادرة، وعرف البعض منها شهر آذار ٢٠٠١، في مناخ ميل شعبي يدعو إلى الحوار والحل السياسي وفق استطلاعات للرأي نشرتها مراكز للبحوث والدراسات.

وجاءت هجمات ١١ ايلول ٢٠٠١ لتدعم من موقف السلطات المركزية في موسكو، التي سارعت إلى الاعلان عن تضامنها مع الادارة الاميركية في كل ما يتعلق بحربها على «الارهاب»، وإلى الإيحاء، بل القول صراحة إنها المرة الأولى التي تجد فيها الدولتان، الولايات المتحدة وروسيا، ومنذ أكثر من خمسين سنة، نفسيهما إزاء عدو مشترك: الارهاب. وجهدت موسكو في إلباس المقاومة الشيشانية رداء الارهاب، وأصبحت تجد لخطابها هذا صدى وقبولاً من كثير من الحكومات وفي الرأي العام الدولي، الأمر الذي كان متعذرًا عليها قبل، ولولا، هجمات ١١ أيلول.

انحصرت أعمال المقاومة الشيشانية في عمليات نفذتها في مدن وبلدات روسية وأكثريتها ضد مدنيين روس. أبرز هذه العمليات احتجاز عدة مئات من المشاهدين في مسرح في موسكو (تشرين الاول ٢٠٠٢)، وأسفرت عملية الإنقاذ التي قامت بها القوات الأمنية الروسية عن مقتل نحو ١٦٠ شخصًا من بينهم ٤٠ من الانتحاريين الشيشانيين الذين نفذوا عملية الاحتجاز. وجاءت النتيجة تأييدًا شعبيًا روسيًا متزايدًا للخط المتصلّب إزاء المسألة الشيشانية. وفي ٢٣ آذار ٢٠٠٣، أجرت السلطات استفتاء للشيشانيين حول تبني نظام جديد للجمهورية، أعلن على أثره رسميًا أن ٨٥٪ اشتركوا به، وأن ٩٥٪ وافقوا عليه. وفي ايار، قدّم الرئيس بوتين لمجلس الدوما مشروع قانون عفو عن المتمردين الشيشانيين الذين يلقون سلاحهم قبل أول آب. وسبق ذلك انتخاب رئيس جديد لجمهورية الشيشان، موالٍ لموسكو، وهو أحمد قادروف.

في الأسبوع الأول من نيسان ٢٠٠٤، أعلن عن مفاوضات مباشرة (بالهاتف) بين الرئيس قادروف

وزعيم المقاومة الرئيس المخلوع أصلان مسخادوف، الذي كانت موسكو تركّز عليه وعلى مجموعته من المقاومين باعتباره الحلقة الأضعف بين فصائل المقاومة الشيشانية، وخصوصًا منها الفصيل المتشدّد الذي يقوده شامل باساييف. وتركّز حوار الرئيس أحمد قادروف مع مسخادوف على دعوة الأخير إلى الاستسلام.

وفي أواسط نيسان ٢٠٠٤، قتل أحد قادة المقاومة الشيشانية السعودي عبد العزيز الغامدي الملقب بـ«أبو الوليد»، الذي كان خَلَفَ «خطاب» (الاردني، اغتيل في آذار ٢٠٠٢). وفي ٩ ايار ٢٠٠٤، اليوم الذي كانت موسكو تحتفل فيه بذكرى انتصارها على المانيا النازية، نجحت المقاومة الشيشانية في اغتيال الرئيس الشيشاني الموالي لموسكو أحمد قادروف بتفجير المنصة الرئيسية في ملعب غروزني الرياضي خلال احتفال بالذكرى، كما سقط عشرات القتلى والجرحى بينهم قائد القوات الروسية في المنطقة.

في أواسط تموز ٢٠٠٤ ومع اقتراب موعد انتخاب رئيس جديد للشيشان، عادت المعارك لتكون عنيفة وفي داخل الشيشان. فبعد سلسلة هجمات مركزة استهدفت مواقع روسية، وقعت أعنف المواجهات في منطقة شالي جنوب الجمهورية. واعترف رمضان قادروف نائب رئيس الوزراء الشيشاني بوقوع مواجهات ضارية مع مجموعة المقاومة التي تحصنت في المكان. ومن أعنف العمليات الخارجية الارهابية التي أُعلن أن الشيشان وراءها سيطرة مجموعة على مدرسة في مدينة بيسلان في أوسيتيا الشمالية، ما أدى الى مقتل نحو ٤٠٠ شخص، أكثريتهم أطفال (أيلول ٢٠٠٤).

٥- **إنغوشيا: تعريف**: جمهورية ذات حكم ذاتي قبل الحرب العالمية الثانية. بعدها، قسمت اراضيها وضُمّ جزء منها إلى جمهورية الشيشان، والجزء الآخر إلى أوسيتيا الشمالية (ايضًا إحدى جمهوريات روسيا الاتحادية). بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، أعلن الإنغوشيون جمهوريتهم، واعترفت بها موسكو في إطار روسيا الاتحادية. عددهم نحو ٣٠٠ ألف نسمة، غالبيتهم الساحقة مسلمون (وقوميون قوقازيون على قرابة إتنية مع الشيشانيين، وكان لهم قبل ١٩٩٢ حكم ذاتي مشترك مع الشيشانيين)، وفيها ايضًا روس وشيشان وأوسيتيون وغيرهم من القوميات. عاصمتها نازران.

نبذة تاريخية: كان للإنغوشيين، قبل الحرب العالمية الثانية، حكم ذاتي. لكن اتهامهم بالتعاون مع المحتلين الألمان في سنوات تلك الحرب أدّى إلى تهجيرهم (إلى آسيا الوسطى) وقسمت اراضيهم وضُم جزء منها إلى جمهورية الشيشان والآخر إلى أوسيتيا الشمالية.

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي (١٩٩١)، اتخذ البرلمان الروسي قرارًا بإعادة الاعتبار إلى الشعوب المضطهدة في عهد ستالين، طالب الإنغوشيون على أثره باسترجاع منطقة بريغورودافي، لكن الأوسيتيين رفضوا الاستجابة، وبدأوا حملة تهجير المتبقين من الإنغوشيين في المنطقة المذكورة، وقدّر عدد اللاجئين منهم بنحو ٤٠ ألفًا.

وتفاقمت المشاكل على أثر إعلان الإنغوشيين جمهوريتهم، وانتخبوا رئيسًا هو الجنرال أصلان أوشيف الذي كان من القادة العسكريين السوفيات في أفغانستان. وللخلاف بين الطرفين بعده الديني. فالإنغوشيون مسلمون فيما يدين الأوسيتيون بالمسيحية. وحاولت موسكو تطويق الازمة، لكن «مؤتمر الشعب الإنغوشي» (انعقد في أواخر تموز ١٩٩٣) طالب بعودة اللاجئين الإنغوش إلى منطقتهم في أوسيتيا، وعلّق مشاركة إنغوشيا (يقال لها ايضًا إنغوشيتيا) في المعاهدة الاتحادية الروسية مشترطًا تنفيذ مطالب الإنغوشيين. ومن جهته، كان برلمان أوسيتيا الشمالية أصدر قرارًا رأى فيه أن «من غير المحبّذ» إقامة الأوسيتيين والإنغوشيين في مناطق واحدة.

تقرّب الإنغوشيون من الشيشان، في حرب الشيشان التي اندلعت في العام ١٩٩٤. وسقط في إنغوشيا، في الفترة الاولى من الحرب، نحو ٢٠ شخصًا وجُرح أكثر من مئة نتيجة الاصطدامات مع فصائل الجيش الروسي. وحاول الإنغوش، في كانون الأول

١٩٩٤، عرقلة تقدم القوات الروسية نحو الشيشان، واستقبلت نازران (العاصمة) أكثر من ١٠٠ ألف نازح شيشاني، وأقيمت في أراضي إنغوشيا مستشفيات ميدانية ومراكز إسعاف. وواظب الرئيس الإنغوشي أصلان أوشيف يرفع صوتًا معارضًا لعمل السلطات الروسية الحربي في الشيشان. ثم ما لبث موقف السلطات الإنغوشية أن أصبح أشبه بـ«الحياد» بين «الإخوة» الروس و«الأشقاء» الشيشانيين. فغابت إنغوشيا عن صورة أحداث الشيشان (والقوقاز) إلى أن كان يوم ٢٤ حزيران ٢٠٠٤ حيث أُعلن عن تحول جمهورية إنغوشيا ساحة حرب شاملة، إذ شنّ زهاء ٢٠٠ مقاتل هجومًا مفاجئًا أربك الروس، وسيطروا خلاله على العاصمة وعلى الجمهورية لبضع ساعات قبل أن يتفرقوا في مجموعات توارت في الجبال. ودارت خلال الهجوم مواجهات دامية بين المسلحين وقوى الأمن المحلية اسفرت عن مقتل ٩٨ شخصًا بينهم وزير داخلية إنغوشيا. واتهمت موسكو مجموعات القائد الشيشاني شامل باساييف بالهجوم الذي اثار موجة من الرعب في الأشهر الأخيرة بسلسلة تفجيرات وهجمات في موسكو وسائر أنحاء روسيا. واتهمت مصادر عسكرية روسية، وكذلك جهات إنغوشية، «مرتزقة عربًا» بالمشاركة في الهجوم، إضافة إلى مقاتلين «روس وشيشانيين وإنغوشيين». وأعلن الكرملين ان موسكو ستعزّز تواجدها العسكري في شمال القوقاز.

٦- **قباردیا-بلقاريا**: تقع هذه الجمهورية على المنحدرات للقوقاز الكبير، سكانها نحو ٧٥٠ ألفًا، منهم نحو ٣٥٠ ألفًا من القباردیين (القيرتاي، ومعظمهم مسلمون) و٨٠ ألفًا من البلقاريين، و٣٢٠ ألفًا من الروس؛ نالتشيك هي العاصمة.

انضمت قبارديا-بلقاريا طوعًا إلى روسيا في العام ١٥٥٧. في ١٩٢١، تشكلت «المنطقة القباردية ذات الحكم الذاتي» في إطار روسيا. وفي ١٩٢٢ «المنطقة القباردية-البلقارية الموحدة ذات الحكم الذاتي»، وفي ١٩٣٦ تحولت إلى جمهورية في إطار «الاتحاد السوفياتي». وفي ١٩٩١، أصبحت جمهورية قبارديا-بلقاريا. معظم القبارديين مسلمون. في أجواء حرب الشيشان (١٩٩٤-١٩٩٦) وقعت اضطرابات خطرة بين القبارديين والبلقاريين.

٧- **قرتشايو-شركيسيا**: تقع في جبال القوقاز الكبير، جنوب روسيا. تعد نحو ٤٥٠ ألف نسمة يتوزعون على القرتشاي والشركس والروس. في ١٩٢٢، نال القرتشاي والشركس المسلمون للمرة الأولى من القرن الثامن عشر حقًا نسبيًا في الادارة الذاتية إذ شكلت منطقتهم منطقة ذات حكم ذاتي ضمن إقليم ستافروبول التابع لروسيا الفدرالية. في كانون الاول ١٩٩١، تحولت المنطقة إلى جمهورية قرتشايو-شركيسيا برئاسة الروسي سافيلييف. وبما أن الجبليين القوقاز المسلمين يشكلون أقلية كبيرة في الجمهورية فقد وقفت سلطاتها موقفًا متحفظًا على سياسة الكرملين إزاء حرب انفصال الشيشان. والسبب الثاني للهدوء السياسي فيها (إضافة إلى وجود الأقلية الجبلية المسلمة) هو تبعيتها الاقتصادية لموسكو، فهي تعيش على حساب الموازنة الفدرالية.

٨- **آديغيا**: تقع شمال القوقاز السهلي، وجنوب روسيا، قرب ساحل البحر الأسود. سكانها نحو ٤٥٠ ألف نسمة، منهم نحو ١٣٠ ألفًا من الشركس المسلمين، والباقون روس. أصبحت جمهورية ذات استقلال ذاتي في كانون الاول ١٩٩١، وكانت قبلًا من درجة منطقة ذات حكم ذاتي منذ ١٩٢٢. موقفها من النزاع الشيشاني حيادي.

٢٩

في المجموعة الجغراسية: دول القوقاز

جورجيا، أرمينيا، أذربيجان

الإطار الجغرافي: إن ما يجدر ذكره والتنبيه إليه أن منطقة القوقاز (يقال ايضًا القفقاس) لا تنحصر فقط بالدول المذكورة في العنوان، أي جورجيا وأرمينيا وأذربيجان وما يتبعها من أقاليم يطالب بعضها بالانفصال (مثل أبخازيا عن جورجيا...). بل تتضمن ايضًا سبع جمهوريات داخلة في إطار روسيا الفدرالية والتي سبق الكلام عليها في المجموعة الجغراسية السابقة (داغستان، الشيشان، إنغوشيا...) حيث اقتضى التقسيم السياسي لمنطقة القوقاز تقسيمها، دراسيًا، إلى المجموعتين الجغراسيتين: المجموعة السابقة التي جرى تناولها في إطار روسيا الاتحادية، وهذه المجموعة (جورجيا، أرمينيا، أدربيجان).

فالقوقاز منطقة تحدها من الشمال روسيا، حيث تبدأ حدودها في الشمال من أطراف بحيرة المانيتش، ومن الشرق بحر قزوين (يقال له ايضًا وتاريخيًا بحر الخزر)، ومن الغرب البحر الأسود. ويفصل بعض أجزائها الجنوبية عن ايران نهر أرس، والبعض الآخر عن أرمينيا التركية جبل آرارات. وتتكون الأجزاء الشمالية منها من أراض منبسطة، وفي بعضها أودية ذات مراتع وخضرة.

نبذة تاريخية، الفتح الاسلامي: كانت المناطق الجنوبية من القوقاز عرضة لحملات مختلف الأقوام والشعوب. فقد ضمها عظماء الملوك الايرانيين إلى امبراطوريتهم لفترة من الزمن، ثم دخلتها جيوش الاسكندر المقدوني، ثم ألحق الساسانيون أغلب أجزائها الشرقية بامبراطوريتهم. وأعقب ذلك عزم أباطرة القسطنطينية على الاستيلاء عليها.

وفي عصر الفتوحات الاسلامية، بلغ المسلمون أرض القوقاز. ففي العام ٤١هـ سار ربيعة الباهلي على رأس قواته إلى القوقاز، فتصدت له قوات الخزر مجتمعة وهزموه وشتتوا قواته. وفي عهد الوليد بن عبد الملك (٦٤هـ) سيّر أخاه مسلمة لفتح القوقاز، فتمكن هذا من فتح دربند ثم شيروان ثم أعقبهما بفتح أغلب أرض داغستان حتى وصل إلى تفليس. وفي زمن خلفاء الوليد خرجت قبائل الجبال وخصوصًا منهم الخزر على المسلمين فأخرجوهم من دربند حتى بلغوا بهم حدود أرمينيا. وفي العام ١٠٤هـ استعاد الجراح الحكمي تلك الولايات وأجبر قبائلها على التقهقر إلى شمال القوقاز، ثم انتهت هذه الحروب سنة ١١٤هـ.

ومن الأحداث المهمة في تاريخ القوقاز الفتوحات التي قام بها السلطان جلال الدين آخر الملوك الخوارزميين في هذه البلاد وفتحه بلاد الكرج (كرجستان: جورجيا)، ثم تبعه المغول في السيطرة على القوقاز لفترة طويلة. وعندما استولى تيمور على جنوب القوقاز أحالها إلى خرائب، ثم آل الأمر فيها إلى ملوك القبائل. ومنذ ذلك الحين اصبحت تلك البلاد عرضة لمنافسات الحكومات الايرانية والعثمانية. ففي زمن الملوك الصفويين كان أغلب ملوك القوقاز يخضعون لهم ويدفعون الخراج، ثم عادت أطماع العثمانيين تنبعث من جديد بعد انحطاط السلالة الصفوية.

الروس ينهضون: خلال تلك الأحداث التي كانت تدور رحاها في السفوح الجنوبية من القوقاز،



الفضاء السوفياتي السابق: دول القوقاز

جورجيا، أرمينيا، أذربيجان

جورجيا
تبيليسي
أرمينيا
يريفان
أذربيجان
باكو

كانت الجبال الشمالية وسفوحها المترامية على الجانب الآخر (الشمالي والشرقي) تحمل في أحشائها جنين دولة صغيرة، ما لبثت أن تمخضت عن شعب أخذ يصحو تدريجيًا: الروس.

من الأسباب التي أدّت إلى استقرار دولة الروس الفتية (ومن ثم نموها وتوسعها) وجود نظام ملوك القبائل في القوقاز، وإمارات مختلفة لا تلبث أن تزول، مثل دولة قازان ودولة الحاج ترخان وغيرهما، وقد ظهرت هذه الدويلات للوجود بعد جنكيزخان.

وكان الروس في أغلب الأحيان في صراع مستمر مع هذه الدويلات. ثم أعقب ذلك فترة من الزمن استمرت حتى القرن السادس عشر انقطع فيها الروس عن الاختلاط والتعامل مع سكان شمال القوقاز مثل اللزكيين والأواريين التابعين آنذاك للإيرانيين، والشركس والأبخازيين التابعين للعثمانيين، وغير هؤلاء من سائر السكان الآخرين. وفي الفترة نفسها كان الصراع على أشدّه، في منطقة القوقاز، بين الايرانيين والعثمانيين.

في أواسط القرن السادس عشر، طلبت قبائل الشركس، وسط ما كانت تتعرض له من اعتداءات، حماية تلك الدولة الفتية والمستقرة، دولة الروس. وبعد نحو ثلاثين سنة حذا الكرجيون (الجورجيون) حذو الشركس ودخلوا في حماية الروس. فانفتحت أمام هؤلاء أبواب التدخل (ثم التوسع) في القوقاز. وأما الايرانيون والعثمانيون ففي نزاع مستمر، وفي غفلة عما يحدث وعما تخطط له روسيا الفتية.

بطرس الأكبر، نظرة استراتيجية: بداية التوسع الامبراطوري إلى القوقاز وسواها من المناطق كانت مع بطرس الأكبر الذي فتح أمام الأقوام الروسية أبواب الفتوحات. وفي ما يلي نص وصيته المعروف والمنشور في كتب التاريخ:

«ينبغي الاقتراب من القسطنطينية وممالك الهند وبذل أقصى ما يمكن في سبيل ذلك، لأن حاكم هذه المناطق سيكون حاكمًا للعالم برمته. لذلك ينبغي أن تظل الحروب قائمة مع الاتراك حينًا ومع الايرانيين حينًا آخر. ولا بد أن تقام معامل صناعة السفن على سواحل البحر الأسود لكي يتم الاستيلاء على هذا البحر بالتدريج. وعلينا أن لا ننسى بحر البلطيق لأن في هذين الأمرين سبب نجاحنا، فيجب الاستيلاء على ايران من أقصاها إلى أقصاها في أسرع وقت حتى الوصول إلى الخليج الفارسي. ويجب إعادة الطريق التجاري القديم بين الشام والهند إذا كان ذلك ممكنًا في سبيل الهجوم على الهند لأن فيها خزائن الدنيا. وإذا ما وصلنا إلى هناك فحينئذ سنكون في غنى عن الذهب الانكليزي».

وعزم بطرس الأكبر على تحقيق حلمه بإرساء قاعدة صلبة له: التقرب من أوروبا لتأمين الاقتصاد والعلم، ثم البدء بالتوسع من القوقاز وايران. وكانت الاحداث آنذاك ترسّخ افكاره وتزيده عزمًا: القوقاز مضطربة بالصراعات الداخلية خصوصًا بين الجورجيين وسائر قبائل المنطقة، وايران نفسها مسرحًا للحروب الأهلية.

القوقاز بين روسيا وايران: استغلّ بطرس الأكبر حادثة دموية أودت بحياة نحو ٣٠٠ روسي في منطقة شيروان، وانتهز في الوقت نفسه تخبط ايران في حروبها الأهلية جرّاء «الأزمة الأفغانية» (حرب ايران وأفغانستان)، فهاجم داغستان واحتل دربند، ثم هاجم واحتل الولايات الشمالية من ايران.

لكن الوضع ما لبث أن انقلب لصالح ايران مع نادر شاه الذي تمكن من إخماد «فتنة الأفغان» مظهرًا كفاءة عالية في إصلاح الأمور وإخماد الفتن وخوض الحروب. فاسترجع الولايات الشمالية، وأعاد احتلال شيروان، ثم داغستان وباقي المناطق التي كانت روسيا قد انتزعتها من ايران. فعاد معظم مناطق القوقاز إلى ايران، وقطعت يد روسيا عنها. إلا أن نجم ايران، الذي سطع مجددًا مع نادر شاه، عاد وخبا بعد وفاته سنة ١٧٤٩، وكان بطرس الأكبر توفي سنة ١٧٢٥.

للعودة إلى القوقاز، اعتمد خلفاء بطرس الأكبر زرع بذور الفتنة بين رؤساء قبائل المنطقة، وخصوصًا على قاعدة الخلافات الدينية بين المسلمين والمسيحيين،

وانطلاقًا بالأخص من التعصب الديني بين الكرجيين (الجورجيين) وسائر الأقوام المسيحية من جهة وبين طوائف المسلمين من السنّة والشيعة من جهة أخرى. كما اعتمدوا، وبالدرجة الأولى السير على خطى بطرس الأكبر لجهة العمل على التنمية العلمية والاقتصادية ولجهة التوسع الامبراطوري.

ففي العام ١٧٨٢، استولت كاترين الثانية على القرم والولايات الواقعة إلى الجنوب من بحر آزوف. وبذلك استطاع الروس توسيع بلادهم حتى السفوح الشمالية من القوقاز. وكان هراكليوس حاكم جورجيا يمتنع عن إطاعة الايرانيين، ثم دخل تحت حماية الروس، ثم طلب من روسيا ضم جورجيا إليها مقابل إعطائه واقاربه مناصب في الجيش الروسي. فصدر قرار امبراطوري في العام ١٨٠١ بضم جورجيا إلى روسيا.

استيلاء روسيا على أكثر مناطق القوقاز: بعد ضم جورجيا، التفتت روسيا إلى ضم عموم القوقاز. فابتدأت بالدولة العثمانية وأعلنت الحرب عليها (١٨١١). انتهت الحرب بخسارة العثمانيين لجميع الأراضي التابعة لهم في غرب القوقاز. ثم توجه الروس إلى ايران فشنوا حملتهم على أراضيها الواقعة وراء نهر أرس (١٨١٢). لكن بريطانيا، التي كانت ترى أن من مصلحتها الإبقاء على ايران دولة مستقلة قوية، بادرت إلى الوساطة بين البلدين وانتهت الحرب بينهما بمعاهدة تخلت بها ايران عن داغستان وشيروان... وقره باخ وكرجستان (جورجيا) وأبخازيا وغيرها، التي دخلت ضمن السيطرة الروسية. وفي العام ١٨٢٤، شن ولي عهد ايران عباس ميرزا حملة على الروس. وبعد ثلاث سنوات من الأخذ والرد والكر والفر انتهت ايران إلى توقيع معاهدة تركمان جاي (١٨٢٧) التي تخلت بموجبها لروسيا عن ايروان ونخجوان وجميع الاراضي الممتدة خلف نهر أرس.

وفي العام ١٨٢٩، كانت روسيا قد تمكنت من استئصال كل من النفوذ الايراني والنفوذ العثماني في القوقاز. فأخذت تبذل كل جهدها لإخضاع سكان القوقاز وغالبيتهم من المسلمين.

مقاومة وصمود لاربعين عامًا: إذا كانت روسيا استطاعت سحق استقلال الأمراء والزعماء في جورجيا، واستطاعت أن تحول دون تدخل الايرانيين والعثمانيين لمساندة قبائل المنطقة، فإنها لم تستطع أن تخضع لسلطتها قبائل القوقاز الجبلية بمثل السهولة التي أخضعت بها القبائل الأخرى، إذ استمرت القبائل الجبلية تقاوم لفترات طويلة حتى ١٨٧٤، خصوصًا الشيشان والأبخاز والداغستان الذين صمدوا أربعين سنة واستطاعوا لأكثر من ثلاثين سنة تشتيت القوات الروسية التي كانت تشن حملاتها على القوقاز من دون انقطاع.

كانت قبائل القوقاز تضم في تكوينها مختلف الأديان والمذاهب، فهم ما بين مسلم ومسيحي، والمسلمون ما بين سنّة وشيعة، والمسيحيون ما بين أرثوذكس وكاثوليك. فكان الروس يبذلون كل ما بوسعهم لدس الدسائس بين هذه القبائل.

أبرز قادة المقاومة القوقازية التي امتدت أربعين سنة: القاضي الملا محمد والإمام شامل.

– **القاضي الملا محمد** عالم من علماء مسلمي القوقاز، دعا مواطنيه لنبذ الخلافات، وانطلق بدعوته من داغستان والقبائل المجاورة، حتى انتشر خبره بين القبائل، فالتفت حوله وهو يدعوها للجهاد. وكان نائبه ومساعده الشيخ شامل المعروف بشجاعته وجلادته.

دخل القاضي ميدان الحرب للمرة الأولى سنة ١٨٢٠، واستمر يصطدم بجيوش الروس إلى أن بادرت قبيلة الإنغوش المشايعة للروس (كان أفرادها يشكلون الجزء الأكبر من حرس القيصر الخاص) إلى فتح الطرق الرئيسية أمام الروس، فانتهى الأمر بمحاصرة القاضي في قصبة هيمير التي تقع على قمة جبل كوكو عقاب. وكان الروس يستهدفون القبض عليه حيًا، فأبى الاستسلام، واستمر الحصار أيامًا والمدافع الروسية تدك مواقعه حتى أتت عليها جميعًا، ولم يبقَ معه في اليوم الأخير إلا ستون شخصًا، وقضى هو برصاصة أثناء الهجوم (١٨٣٢).

آلت القيادة بعد القاضي الملا محمد إلى أحد مساعديه حمزة بك. ولكن هذا لم يكن جديرًا بذلك، فلم يلبث أن قُتل بيد أهالي خونزاخ. وعلى الرغم من ظروف القوقازيين القاسية، فقد أخذ عدد من قادة القوات الروسية وجنودها يتركون مواقعهم بسبب ما كان يصيبهم من تعسف الحكم الروسي ويلجأون إلى صفوف المقاومين القوقازيين ويقاتلون إلى جانبهم، وأشهر هؤلاء القادة الروس المنضمين إلى المقاومين برانوفسكي، وهو قائد عسكري أدّى للمقاومين خدمات جليلة، ولكنه وقع في قبضة الروس فحكم عليه بالأشغال الشاقة ونفي إلى سيبيريا. وكان أغلب المنضمين إلى المقاومة القوقازية من البولونيين الذين أخذت روسيا تبعث بهم، بعد ثورة ١٨٣٠، لقتال القوقازيين المظلومين مثلهم.

– **الإمام شامل**، الذي كان الوحيد الجدير بخلافة القاضي الملا محمد وتحمل أعبائها. دعا الإمام شامل جميع رؤساء القبائل وكبار القضاة إلى اجتماع في منطقة وسط جبال القوقاز. فأجمع المجتمعون على انتخابه قائدًا عامًا وزعيمًا أوحد (١٨٣٤).

كان دور الإمام شامل أكثر أهمية من دور القاضي الملا محمد. فقد كانت قبائل جبال شرق القوقاز حتى ذلك الحين تعيش منفصلة عن بعضها وتجتمع كل قبيلة على حدة لا تربط بينها وبين القبائل الأخرى إلا وحدة الدين (الاسلام هو الدين الغالب بينها). ولذلك كانت مقاومة هذه القبائل للمحتل الروسي ضعيفة تفتقد إلى النظام.

لذلك، بادر الإمام شامل إلى وضع القوانين والقواعد اللازمة للإرتقاء بمستوى المقاومة، وسعى إلى تحويل القبائل إلى شعب واحد، وشكل قطعات عسكرية منظمة ومطيعة على غرار القطعات العسكرية الروسية. وأسس حكومة وطنية قائمة على أساس الشريعة الاسلامية، وديوانًا أعلى للقضاء (١٨٣٩) مقره في دارقو في الشيشان. وقسّم مناطق نفوذه إلى أقسام عدة، وبلغت في أوج قوته ٢٥ قسمًا، ووضع لكل قسم نائبًا لحكومته يأخذ على عاتقه الأمور الشرعية والعرفية والعسكرية وجباية الضرائب وتعبئة الجند وتنفيذ القوانين الشرعية وما إليها.

(للمزيد راجع «روسيا الاتحادية»، خصوصًا «الشيشان» في المجموعة الجغراسية السابقة – ٢٨ –).

في جورجيا

تعداد: على الرغم من عدم وجود إحصائية دقيقة تتعلق بأعداد المسلمين في جورجيا إلا أن التقديرات تشير إلى وجود نحو نصف مليون مسلم يتركز معظمهم في جمهورية أبخازيا ذات الاستقلال الذاتي وجمهورية آجاريا (أو أدجاريا) ايضًا ذات الاستقلال الذاتي وكلاهما في إطار جمهورية جورجيا التي يبلغ إجمالي عدد سكانها نحو ستة ملايين نسمة (أي أن نسبة المسلمين منهم نحو ٨,٣٪) غالبيتهم العظمى روم أرثوذكس ويتوزعون إتنيًا: ٧٠٪ جورجيون، ٩٪ أرمن،، ٨٪ روس، ٥,١٪ أذربيجانيون، ٣,٢٪ أوسيتيون، ١,٧٪ أبخاز، ١,٩٪ يونانيون، ٠,٤٪ يهود، ٠,٥٪ أكراد، ٠,٩٪ أوكرانيون. وهناك نحو ٤٠٠ ألف كوري، هم أبناء وأحفاد الكوريين الذين أبعدوا إلى البلاد في العام ١٩٣٧.

نبذة عامة: «جورجيا» هو الإسم الذي عُرفت به البلاد في تاريخها الحديث، وكانت تعرف قبلًا بـ«كرجستان» أو بلاد الكرج. وتحيط جبال القوقاز بجورجيا، ولها حدود مع تركيا، وتحد من الشرق بالبحر الأسود.

وصل الاسلام إلى جورجيا سنة ٢٥هـ آتيًا من أرمينيا، وشهدت تلك البلاد على مرّ العصور جمهرة من الفقهاء والشعراء والمحدثين وخصوصًا في مدينة دربند.

وفي العهد الاسلامي كانت تفليس (تبليسي) التي تقع في مركز جورجيا والتي هي اليوم العاصمة، أهم مدن هذا الاقليم، وعاش فيها المسيحيون والمسلمون على أتمّ وفاق، خصوصًا مع فترة دولة سلاجقة الروم (١٠٧٧–١٢٩٩)، ومن بعدها مع الدولة العثمانية (١٢٩٩–١٩٢٣).

ظل مصير جورجيا مصير غيرها من البلاد الاسلامية في القوقاز حتى فاجأت العالم الاسلامي غارات جانكيزخان عليه، وكانت بلاد الكرج (جورجيا) لا تزال ذات طابع مسيحي. فاكتسح جانكيزخان البلاد ووصل إلى مدينة تبريز، ثم تجاوزها محاولاً الوصول إلى ساحل البحر والتخلص من البرد الشديد وامتلاك المراعي الواسعة. وفي طريقه، كان الكرج (الجورجيون) قد حشدوا لمواجهته أكثر من عشرة آلاف فارس فاصطدموا بجيوشه، فتغلب عليهم وقتل أكثرهم.

ظلت جورجيا في قبضة الروس حتى قيام الثورة الشيوعية (١٩١٧)، وانفصل إقليم ما وراء القوقاز عن روسيا وأعلن استقلاله في ١٢ نيسان ١٩١٨. وفي ٢٦ ايار ١٩١٨، وافق مجلس النواب الروسي على تقسيم مناطق ما وراء القوقاز، فتأسست ثلاث جمهوريات هي جورجيا وأرمينيا وأذربيجان، وأصبحت تفليس (تبليسي) عاصمة جورجيا من جديد، وبعد يومين وقع الاتفاق الموقت بين جورحيا وألمانيا وظهر الجنود الألمان في العاصمة، ثم حلّ محلهم الجنود الانكليز بعد الهدنة. وفي ٢٦ كانون الثاني ١٩٢١، اعترف الحلفاء بجورجيا، إلا أن السلطة فيها انتقلت إلى الشيوعيين، وأصبحت الجمهوريات الثلاث «جمهوريات سوفياتية».

ألحق العهد السوفياتي (١٩٢٢-١٩٩١) بالاسلام وبالمسلمين أضرارًا بالغة، كان من بينها التهجير القسري داخل اراضي وأطراف الدولة أو النفي في أصقاع سيبيريا، علاوة على هدم المساجد وحرق القرآن وعدم السماح بطباعته وسجن مَن يعثر في بيته على نسخة منه، وهو ما دفع الكثير من المسلمين إلى الهجرة إلى تركيا وايران وشبه الجزيرة العربية.

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي واستقلال جورجيا من جديد، عاد المسلمون يمارسون حقوقهم الدينية تدريجيًا في جميع أنحاء البلاد، سواء في مكان تجمعهم الأساسي في جمهورية آجاريا (ذات الاستقلال الذاتي) أو في أبخازيا أو في العاصمة تبليسي. ففي مقابلة مع صحيفة «عقد» التركية، أكد الشيخ ياسين علييف إمام جامع العاصمة الجورجية «أن الآذان عاد مؤخرًا إلى الارتفاع في شوارع العاصمة بعد ٧٠ عامًا من الانقطاع في أعقاب الثورة الشيوعية، التي لم تستطع القضاء على المشاعر الاسلامية أو تخطيها في يوم من الأيام. لقد تعرّض المسلمون والاسلام لضغوط كبيرة خلال العصر الشيوعي، ولكننا لم نتوقف ولم نتخلّ عن عباداتنا، رغم انهم هدموا المساجد وانشأوا مكانها كنائس. وقبل حوالي ٦ سنوات تقريبًا عادت إقامة شعيرة الصلاة إلى المسجد الجامع الوحيد الذي بقي في تفليس، وبعد صمت طويل عاد المؤذن - مؤخرًا - ليطلق آذانه في سماء العاصمة الجورجية، في مؤشر واضح إلى أن الاهتمام بالاسلام يتزايد يومًا بعد يوم في هذه الدولة ذات الأغلبية المسيحية» (نقلًا عن سعد عبد المجيد، «اسلام أون لاين.نت.»، ٢٣ ايار ٢٠٠٠).

مسلمو أهيسكا يطالبون بحق العودة: «أهيسكا» منطقة جورجية على الحدود مع تركيا وأرمينيا، كان يسكنها مسلمون ذوو أصول تركية.

في نبذة تاريخية عن أهيسكا وسكانها المسلمين، أن روسيا القيصرية كانت قد سيطرت عليها بعد الحرب العثمانية-الروسية الأولى ١٨٢٨-١٨٢٩. ثم اضطر الكثير من مسلميها للهجرة إلى منطقة أرضروم شرق تركيا بعد تعرضهم للاضطهاد على يد القيصر الروسي بسبب دعمهم للدولة العثمانية في الحرب العالمية الثانية مع الروس منتصف القرن التاسع عشر. وكان الاسلام دخل منطقة أهيسكا عام ٦٤٢هـ. بعد الفتح الاسلامي على يد القائد حبيب بن مسلمة في زمن الخليفة عثمان بن عفان. ودانت أهيسكا لسيطرة الدولة السلجوقية عام ١٠٦٨، ثم من بعدهم لدولة الأتابكة، ثم انتقلت إلى سيطرة الدولة العثمانية في القرن السادس عشر، إلى أن خسرتها هذه الدولة في حروبها مع روسيا القيصرية كما سبق ذكره. لكن في أواخر الحرب العالمية الأولى، وطبقًا لهدنة موندروس واتفاقية طرابزون عام ١٩١٨ بين الدولة العثمانية وروسيا دخلت أهيسكا تحت السيادة التركية، ثم ما لبثت أن عادت إلى روسيا عام

١٩٢١، حيث أصبحت مركزًا تابعًا للعاصمة الجورجية ويتكون من عدة مناطق أهمها بورجومي وباطومي.

وكنتيجة لسياسة تشريد وتمزيق صفوف المسلمين، وسواهم من «الإتنيات المشكوك بها»، التي اتبعها ستالين، أجبر أتراك أهيسكا عام ١٩٤٤ على الهجرة إلى أوزبكستان، وفي عام ١٩٥٩، توجهوا إلى جمهورية أذربيجان حيث يعيشون اليوم في العاصمة الأذرية باكو وما حولها وفي مناطق حدودية ملاصقة لحدود جمهورية جورجيا بأعداد تتراوح بين ١٥ و١٦ ألف نسمة. وهم لا يزالون يرفعون مطلب الحق في عودتهم إلى أهيسكا في جورجيا، تدعمهم في ذلك أنقرة وباكو.

ففي يومي ١٣ و١٤ تموز ٢٠٠٢، انعقد المؤتمر العام الأول لمسلمي أهيسكا في العاصمة الأذرية باكو، فطالب برلمانيون أتراك وأذريون المجتمع الدولي بالتدخل العاجل لوضع حد يعيد مسلمي أهيسكا لبلادهم في جمهورية جورجيا «لكي يشاركوا في تنميتها». وذهب النائب التركي أنصار أويوت، في كلمته في المؤتمر، إلى حد اعتبار «أن التهجير القسري لأتراك أهيسكا لم يكن سوى جزء من سيناريو أرميني لتحقيق أحلام الأرمن في بناء دولة أرمينيا الكبرى، وتفريغ منطقة القوقاز من المسلمين، والسيطرة على بترول وغاز بحر الخزر». ودعا أويوت الحكومة التركية للإسراع في تشغيل خط السكك الحديدية، بين قارص وتبيليسي وفتح بوابة شيلدر الحدودية مع جورجيا كي يتسنى تقديم المساعدة للمسلمين هناك، وعدم إعطاء فرصة لتحقيق «سيناريو التوسع الأرميني».

في أبخازيا: جمهورية ذات استقلال ذاتي في إطار جمهورية جورجيا تعمل للانفصال. عدد سكانها نحو ٥٧٥ ألف نسمة. مسلموها من أصل تركي وآجاري، وهم أقلية كبرى من مجموع السكان.

اهتمت روسيا القيصرية بإقليم أبخازيا، عسكريًا وسياسيًا وثقافيًا، لوقوعه على الطريق الساحلية الموصلة إلى جورجيا، وذلك في سياق استراتيجيتها القاضية بالإحاطة بالقوقاز. وفي ١٨١٠، ضمت إليها أبخازيا بوصفها إمارة مستقلة من دون أن يكون لها أية علاقة تبعية بجورجيا.

مع الثورة الشيوعية (١٩١٧) انفصلت أبخازيا عن روسيا، وانتخب الأبخاز (في عاصمتهم سوخومي) برلمانًا أعلن ارتباطه في ما بعد باتحاد القوقاز الجبلي (الذي كان يضم الشيشان وداغستان وغيرهما...). بين ١٩١٨ و١٩٢١ ضمتها جورجيا إليها، ثم تأسست «جمهورية أبخازيا السوفياتية» (١٩٢١). وفي ١٩٣١، ضمت إلى جورجيا وتحولت إلى جمهورية ذات حكم ذاتي في إطار جمهورية جورجيا السوفياتية. وبقي الوضع على حاله حتى زوال الاتحاد السوفياتي (١٩٩١).

أقام الأبخاز انتخابات حرة، وانتخبوا رئيسًا لجمهوريتهم، وأعلنوا انفصالهم عن جورجيا استنادًا إلى دستور العام ١٩٢٥ الذي يحدد العلاقة بين الطرفين بوصفها علاقة بين دولتين تتمتعان بالسيادة. فدخلت القوات الجورجية سوخومي عاصمة أبخازيا لمنع الانفصال. فبدأت حرب الانفصال. ومع تزايد الأعمال العسكرية تدخلت القوات الروسية للعمل على الفصل بين القوات المتحاربة. لكن في الحقيقة كان هذا التدخل بابًا لممارسة الضغط والنفوذ على جورجيا.

وبعد نحو عامين توصل الأبخاز إلى طرد القوات الجورجية في حرب أهلية انفصالية أودت بحياة نحو عشرة آلاف قتيل. لكن الأزمة استمرت وتدولت، وبدأت بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والتي تضم ١٢٢ جنديًا العمل منذ ١٩٩٣ مع قوة روسية لحراسة خط التقسيم بين أبخازيا وبقية البلاد الجورجية.

ومدّد مجلس الأمن، مرة جديدة، تفويض عمل قوة الأمم المتحدة في أبخازيا في قرار اتخذه المجلس في آخر كانون الثاني ٢٠٠٤، معربًا عن أسفه «لعدم إحراز تقدم نحو التوصل لاتفاق بين جمهورية جورجيا ومنطقة أبخازيا المنشقة في شأن وضع المنطقة في المستقبل»، وحضّ المجلس الطرفين على العمل من أجل التوصل لتسوية سلمية، ودعاهما إلى عدم اللجوء إلى الوسائل العسكرية لحل الخلافات بينهما.

في آجاريا (أدجاريا): جمهورية مستقلة ذاتيًا (مثل أبخازيا) في إطار الجمهورية الجورجية. عدد سكانها نحو ٤٥٠ ألف نسمة، أكثر من نصفهم آجار مسلمون، ونحو ٢٩٪ من السكان جورجيون، والباقون أقليات مختلفة: روس وسواهم. عاصمتها باطومي، وهي ميناء بترولي مهم على البحر الأسود، والمحطة الأخيرة لخط سكة الحديد عابر القوقاز. لجأ قسم من مسلميها إلى تركيا (راجع «مسلمو أهيسكا...» آنفًا).

كانت باطومي مركزًا تجاريًا اغريقيًا، ثم محطة عسكرية رومانية. تنازع عليها الجورجيون والاتراك منذ القرن الخامس عشر وإلى القرن الثامن عشر. ضُمت إلى روسيا بموجب معاهدة سان ستيفانو في العام ١٨٧٨. اصبحت جمهورية آجاريا الاشتراكية السوفياتية ذات الحكم الذاتي ضمن إطار جمهورية جورجيا الاشتراكية السوفياتية الفدرالية ابتداء من ٣٠ كانون الاول ١٩٢٢، تاريخ انضمام جورجيا إلى الاتحاد السوفياتي، وحتى انهيار هذا الاتحاد في ١٩٩١.

سعت أجاريا للانفصال عن جورجيا بتؤدة في أول الأمر. لكن بعد إطاحة الرئيس الجورجي إدوارد شيفارنادزه، أخذ الرئيس الأجاري أصلان أباشيدزه يزيد من وتائر تحركه الانفصالي حتى انه اعتبر «دينامو» تحركات الأبخاز والأوسيتيين الجنوبيين، فضلاً عن الأجار المؤيدين له، الداعين للانفصال، خصوصًا بعد ما اتخذه من إجراءات في جمهورية أجاريا التي يترأسها، ومنها منع ساكاشفيلي، الرئيس الجورجي بعد شيفارنادزه، من الوصول إلى الأراضي الأجارية وتوقيف موكبه على «الحدود» بين أجاريا وجورجيا، ونسف السلطات الأجارية ثلاثة جسور تربطها بجورجيا (أول أيار ٢٠٠٤). لكن مظاهرات الأجاريين المناهضين لسياسة رئيسهم أصلان أباشيدزه الانفصالية اضطرته للاستقالة واللجوء إلى موسكو (أيار ٢٠٠٤).

في أذربيجان

تعداد ووضع عام: نحو ٨٠٪ من إجمالي سكانها مسلمون. ويبلغ إجمالي السكان نحو ٨,٥ مليون نسمة. منهم ٧٨٪ أذريون، ٨٪ روس و٨٪ أرمن (تجمعهم الأساسي في قره باخ، وعدد كبير منهم تركوا البلاد إلى أرمينيا إثر حرب قره باخ). أكثر من ٧٠٪ من المسلمين شيعة، وغير الشيعة معظمهم على المذهب الحنفي، وفيهم شافعيون، وهم كغيرهم من السكان يتكلمون اللغة التركية.

حكم مناطق أذربيجان في مرحلة ضعف الدولة العباسية أمراء من سلالات شيعية، وكانت هذه المناطق تسمّى آنذاك «آران»، ولم يُنشر التشيع فيها بشكله الواسع إلا مع العهد الصفوي (في ايران) الذي نشط في الدعوة والتبليغ من القرن الخامس عشر. وفي عهد مؤسس الدولة الصفوية الشاه اسماعيل وعهد خليفته طهماسب أصبح التشيع مذهبًا رسميًا لهذه المناطق.

لم يتعدّ مجموع المساجد في طول البلاد وعرضها أيام الاتحاد السوفياتي الـ١٦ مسجدًا، ولكل من الشيعة والسنّة مساجدهم الخاصة بهم. والمسجد الجامع للشيعة في باكو وإسمه «مسجد تازه بير»، والمسجد الجامع للسنّة إسمه مسجد «أردربك»، على أن المساجد الصغيرة هي على الأغلب مشتركة بين الشيعة والسنّة.

ومن المراقد المقدسة لدى شيعة أذربيجان يوجد مرقد ينسب إلى ابراهيم ابن الامام محمد الباقر، ويقع قريبًا من مدينة كيروف، وقد بني في القرن الخامس عشر، وهو اليوم مزار مهم للشيعة، وفيه تقام سنويًا الاحتفالات بذكرى مقتل الإمام الحسين في عاشوراء.

نبذة تاريخية: تم الفتح العربي الاسلامي لأذربيجان حوالي العام ٦٤٣. وقد عرفها العرب باسم «آران»، وكانت مقاطعة مهمة بالنسبة إلى الخلفاء العباسيين في القرنين الثامن والتاسع، حكمها في القرنين العاشر والحادي عشر موال من الفرس كولاة من قبل الخلفاء، ثم انتقلت إلى حكم السلاجقة الاتراك في القرن

الثاني عشر. ثم توالت عليها الغزوات بدءًا بالمغول وانتهاء بالتركمان. وقد جعل البعض من هؤلاء الغزاة مدينة تبريز (في مقاطعة أذربيجان الايرانية حاليًا) عاصمة لهم، ويعود وجود جامع تبريز الأزرق إلى تلك الفترة.

خضعت أذربيجان منذ بداية القرن السادس عشر لحكم الاسماعيليين الفرس، إلا أنها أصبحت بعد ذلك مسرحًا للصراع بين الفرس والاتراك العثمانيين. وقد جعل الصفويون، الذين حكموا أذربيجان، المذهب الشيعي دين الدولة، فوقعت الخلافات بينهم وبين الاتراك العثمانيين الذين يدينون بالمذهب السني.

ظهر الروس في أذربيجان لأول مرة بعد انهيار الامبراطورية الصفوية في ايران. إلا انهم تراجعوا عنها بعد ١٢ عامًا، وعادت كل أذربيجان إلى سيطرة الفرس. ثم استولى القيصر الروسي الاسكندر الثاني، بعد انتصاره على ايران، على كل المنطقة الواقعة إلى الشمال من نهر أراكس بالاستناد إلى معاهدة غوليستان التي عقدت في العام ١٨١٣ (أراضي السيطرة الروسية من أذربيجان، وبموجب المعاهدة المذكورة، هي حاليًا أراضي الجمهورية الأذربيجانية).

في ١٩١١، تأسس حزب المساواة في الاراضي الحالية لجمهورية أذربيجان، وقام أعضاء هذ الحزب في آذار ١٩١٨ بانتفاضة مسلحة في باكو، إذ كان الجيش الأحمر السوفياتي قد احتل أذربيجان خلال الحرب العالمية الاولى. وفي ٢٦ نيسان ١٩٢٠ تشكلت لجنة ثورية مؤقتة برئاسة نريمان أوف، وسقطت حكومة حزب المساواة بعد يومين، واستلمت اللجنة الثورية الحكم في باكو وأطلقت على نفسها إسم حكومة «جمهورية أذربيجان السوفياتية الاشتراكية»، وانضمت إلى الاتحاد السوفياتي في ٣٠ كانون الاول ١٩٢٢، ودخلت ضمنها جمهورية ناخيتشيفان (أو نخجوان) ومقاطعة ناغورنو قره باخ (كاراباخ) ذات الحكم الذاتي. وبتفكك الاتحاد السوفياتي عادت الجمهورية الأذربيجانية مستقلة بعد سلسلة من نضالات بدأها الأذريون في العام ١٩٨٨ عندما تظاهروا في الساحة التي أطلق عليها إسم «ساحة الحرية»، ثم طالبوا باستقالة رئيس الجمهورية إياز مطلبوف. فطوّق الجيش الروسي باكو، فانتقل المواطنون إلى إقامة حاجز بشري في وجه تقدمه نحو العاصمة، وسقط عدد من القتلى. وفي ٣٠ آب ١٩٩١، أصدرت القوى السياسية بيانًا أعلنت فيه إعادة الاستقلال، وأعلن الدستور في ٨ تشرين الاول ١٩٩١.

قره باخ (كاراباخ): إقليم جبلي تابع لأذربيجان، تنازعها عليه أرمينيا بدعمها لحركة انفصالية كون نحو ٧٥٪ من سكانه (نحو ٢٢٠ ألف نسمة) أرمن، ويفصله عن أرمينيا شريط بري ضيق.

كانت قره باخ جزءًا من أرمينيا، وعرفت باسم «أرتساخ» منذ القرن السادس ق.م. وكان الأرمن يشكلون دائمًا الأغلبية الساحقة من سكانها (ولا يزالون). لكن منذ منتصف القرن الثامن عشر، بدأ التتار الذين يتكلمون اللغة التركية، واليوم هم الأذريون أنفسهم، بالإقامة والاستيطان في تلك الاراضي مستفيدين من حكم الخانية الفارسية ومن الضعف الذي بدأ يصيب تدريجيًا الامارات الخمس شبه المستقلة في قره باخ.

في الأول من كانون الأول ١٩٢٠ وفي باكو (عاصمة أذربيجان)، أعلنت اللجنة الثورية الأذرية الحاكمة أنها أسقطت إدعاءات أذربيجان باراضي قره باخ، وأنها تعتبر تلك الاراضي جزءًا لا يتجزأ من جمهورية أرمينيا السوفياتية. وبهذا الاعلان الصريح ألغت هذه اللجنة الثورية القرار الاعتباطي لقائد القوات البريطانية (كانت متواجدة في القوقاز) الذي وضع إقليم قره باخ تحت السلطة الأذرية في ١٩١٩.

لكن ستالين كرّس السيادة الأذرية على إقليم قره باخ، فاعتبره إقليمًا يتمتع بحكم ذاتي داخل جمهورية أذربيجان السوفياتية الاشتراكية، ضاربًا عرض الحائط مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، في حين كان الأرمن يشكلون ٩١,٢٪ من مجموع سكان الاقليم.

بدأ الأذريون يقطنون الاقليم وبدأت نسبة سكان الأرمن تتراجع ولكن مع احتفاظها بالأكثرية الساحقة: في ١٩٢٦، أصبحت هذه النسبة ٨٩,١٪؛ وفي ١٩٣٨،

تراجعت إلى ٨٨٪؛ وفي ١٩٥٩ إلى ٨٤,٨٪؛ وفي ١٩٧٠ إلى ٨٠,٦٪، وبلغت في ١٩٨٩ نسبة ٧٥,٩٪.

حرب انفصال قره باخ: طالب أرمن قره باخ مرارًا بالانضمام إلى الوطن الأم أرمينيا. وكان هذا الطلب موضوع تجاهل من ستالين وخروتشوف وبريجنيف، إلى أن جاء غورباتشوف (أواسط الثمانينات من القرن العشرين) الذي أطلق حركة إعادة البناء والاصلاح المعروفة بـ«البيريسترويكا». فصوّت برلمان قره باخ بأكثرية اعضائه الساحقة على مشروع الانضمام إلى أرمينيا (٢٠ شباط ١٩٨٨) مخافة أن يصيب إقليم قره باخ الأرمني، مع مرور الأيام، ما أصاب إقليم ناخيتشيفان (أو نخجوان) الأذري المحاط باراضي جمهورية أرمينيا بموجب ترتيبات العام ١٩٢٠ ايضًا، حيث تضاءلت نسبة السكان الأرمن من ٤٥٪ إلى٢,١٪ فقط، وذلك إثر سياسة التقتيل والتهجير القسري والنفي إلى مجاهل سيبيريا وانعدام الأمن والتحريم الثقافي وإثقال كاهل الأرمن بشروط حياة تعجيزية وتهديم الكنائس والنصب والآثار الأرمنية التاريخية. فاعتبر أرمن قره باخ أن مثل هذا المصير ينتظرهم إن استمروا إقليمًا داخل أذربيجان وفي إطار سيادتها. فاستعجلوا أمر مطالبتهم بالانضمام إلى أرمينيا مستفيدين من ظروف زوال الاتحاد السوفياتي واستقلال جمهورية ارمينيا وباقي جمهوريات الاتحاد السابق. فحملوا السلاح وخاضوا المعارك ضد الأذريين.

كانت بداية الحرب في أحداث الشغب التي عرفتها مدينة سومقاييت الأذرية والتي قتل فيها عشرات الأرمن، ما أدّى إلى تفاعلات متسارعة في قره باخ بلغت ذروتها في شباط ١٩٨٨، حينما أعلن مجلس السوفيات في منطقة قره باخ تعزيز استقلاليتها. وإثر ذلك تحولت المناوشات إلى معارك، ثم إلى حرب على ساحتين: الأولى داخل قره باخ، والثانية في كل من أرمينيا وأذربيجان، حينما بدأت حملات التهجير المتبادلة. وقدر عدد النازحين من الطرفين بـ٧٠٠ ألف شخص أصبحوا عبئًا اقتصاديًا واجتماعيًا على باكو (عاصمة أذربيجان) ويريفان (عاصمة أرمينيا).

وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، أعلن أرمن قره باخ انفصالهم الكامل وشكلوا «جمهورية قره باخ الجبلية»، ولم تعترف بها الدول، بما فيها أرمينيا نفسها رغم أن البرلمان الأرمني كان أقرّ، في العام ١٩٨٩، ضرورة قيام اتحاد بين الكيانين: أرمينيا وقره باخ.

مع إعلان الانفصال اندلعت حرب حقيقية بين القوات الأذرية وقوات قره باخ الأرمنية، وكانت الغلبة في كل المعارك تقريبًا للقره باخيين الذين توصلوا، حتى تموز ١٩٩٣، إلى السيطرة على مناطق واسعة من أذربيجان خارج حدود قره باخ. وعلى أرضية هذه الانتصارات، اضطر الأذريون إلى الاعلان عن قبولهم بدء مفاوضات ثنائية مع قره باخ. وكان مجلس الأمن الدولي دان، في قراره رقم ٨٥٣، الاستيلاء على المناطق «التي احتلت مؤخرًا في الجمهورية الأذرية»، وطالب بانسحاب القوات الأرمنية منها.

تدويل النزاع حول قره باخ: سرعان ما بدت جليًا مصالح روسيا وايران وتركيا والغرب عمومًا في منطقة القوقاز. وأصبحت آلية الوساطة في حالة الصراع أحد أهم عوامل التأثير على العملية السياسية في المنطقة. وكانت روسيا أول دولة تعرض وساطتها (١٩٩١)، والثانية كانت ايران (أيار ١٩٩٢) حيث جرى التوقيع على اتفاق رباعي (ايران، أذربيجان، ارمينيا وروسيا)، لكن استئناف العمليات العسكرية ألغاه؛ والثالثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من خلال توصلها إلى عقد اجتماع هلسنكي في ٢٤ آذار ١٩٩٢، الذي وضع أسس ميثاق «مجموعة مينسك» بعضوية ١١ دولة (الولايات المتحدة، روسيا، ألمانيا، فرنسا، تشيكيا، السويد، ايطاليا، روسيا البيضاء، تركيا، أذربيجان وأرمينيا) مكلفة الاعداد لمؤتمر سلام يعقد في عاصمة روسيا البيضاء (مينسك). واستمر نشاط هذه المجموعة دون انقطاع، وبمشاركة قره باخ الفاعلة، حتى ايلول ١٩٩٣، عندما فشلت الاطراف المتنازعة في الاتفاق على وقف إطلاق النار.

استمرت المعارك العسكرية، ولم يسكت السلاح إلا في كانون الاول ١٩٩٤، دون أن يعني ذلك وصولًا

إلى حل أو إلى السلام. بل كانت هناك حالة هي أشبه بحرب «مجمدة» استمرت سنوات طويلة، واستمرت معها محاولات الحل، من بينها صيغة طرحتها «مجموعة مينسك» في أواخر ١٩٩٨ وتهدف إلى إنشاء «دولة مشتركة» بين أذربيجان وقره باخ. وكانت قره باخ في الأثناء عاكفة على تأكيد هويتها المستقلة، فعمدت في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٩٦ على انتخاب روبرت كوتشاريان بالاقتراع المباشر أول رئيس لجمهورية قره باخ بنسبة ٨٦,١١٪، وتجاهلت السلطات الأذرية هذا الاقتراع معتبرة انه «خطأ دبلوماسي فادح». وفي ٣ ايلول ١٩٩٧، إنتخبت قره باخ وزير خارجيتها (وكانت لا تزال تفتقد اعتراف الدول بها) أركادي غوكاسيان رئيسًا بغالبية ساحقة. وقبل ذلك كان روبرت كوتشاريان قد عُين رئيسًا للحكومة في جمهورية أرمينيا في عهد الرئيس ليفون دير بدروسيان. وفي ليلة ٢١–٢٢ آذار ٢٠٠٠، تعرّض أركادي غوكاسيان لمحاولة اغتيال فاشلة لدى خروجه من «القصر الجمهوري» وسط ستيباناكرت، عاصمة قره باخ.

مع مطلع العام ١٩٩٩، بدأت الولايات المتحدة تزخّم من حركتها الدبلوماسية في المنطقة ومن وساطتها، وأرسلت في تشرين الاول ١٩٩٩، مساعد وزير خارجيتها ستروب تالبوت إلى باكو لمناقشة قضية قره باخ، وجرى الحديث عن تفاصيل لتسوية وشيكة هناك. كما زار تالبوت أرمينيا وروسيا وفرنسا.

هل من علاقة بين قره باخ (والقوقاز عمومًا) وبين مجزرة برلمان يريفان؟: مثل هذ الحادثة الدموية الكبرى والسياسية بامتياز لا يمكن، بطبيعة الأمور، الجزم بالقوى التي دفعت إليها. إن جلّ ما يمكن قوله، تأريخًا، هو وضع الحادثة في الإطار السياسي العام، وربما الاستراتيجي العام، الذي أحاط بها. ولهذا الغرض التأريخي وقعنا على مقالة لخّصت أهم ما كُتب وما جرى تداوله من تحليلات بشأنها، وهي المقالة التي نشرتها مجلة «الوسط» في العدد ٤٠٦، ٨ تشرين الثاني ١٩٩٩، ص٨:

في تشرين الاول ١٩٩٩، دخل مسلحون، بينهم نايري أونانيان مع خمسة أشخاص من أقاربه، قاعة برلمان أرمينيا في العاصمة يريفان، وأطلقوا النار وصرعوا ٨ وجرحوا ٢٠. وعلى رأس المستهدفين رئيس الوزراء (ووزير الدفاع سابقًا) وازغين سركيسيان الذي لقي حتفه. وسركيسيان (مولود ١٩٥٩) من أبناء قره باخ، وكان له الفضل في إعادة تنظيم الجيش الأرمني على أسس حديثة. وهو من الموالين لموسكو، حتى أن رئيس الوزراء السوفياتي السابق نيكولاي ريجكوف ورئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين (رئيس الجمهورية منذ العام ٢٠٠٠) أكّدا أثناء تشييع القتلى أن الضربة التي تلقتها أرمينيا إنما هي ضربة سياسية موجهة إلى روسيا. وقال بوتين إن جميع الذين قُتلوا في البرلمان من أصدقاء روسيا.

وفي التحليلات التي تناولت المجزرة «السياسية» في يريفان أن أمورًا قادت إليها، على رأسها المناورات الجارية وراء الكواليس في شأن التسوية في قره باخ، والصراعات بين الدول الكبرى على منطقة القوقاز عمومًا.

فقبل الحادث بيوم واحد أجرى ستروب تالبوت نائب وزيرة الخارجية الاميركية مادلين أولبرايت محادثات حول قره باخ مع الرئيس الأرمني روبرت كوتشاريان بعد أن قدم من باكو (عاصمة أذربيجان) حاملاً، على ما يبدو، اقتراحات جديدة في شأن التسوية. ثم توجه إلى موسكو لمواصلة البحث في الموضوع نفسه مع وزير الخارجية الروسي إيغور إيفانوف. إلا انه اضطر للعودة إلى يريفان إثر المجزرة. وقد بدا أن سركيسيان (رئيس الوزراء المغدور) كان حجر عثرة في طريق تنفيذ المخططات الاميركية. فالولايات المتحدة تريد أن تتولى ضخّ النفط في القاع الأذري من جرف قزوين إلى البحر المتوسط عبر الاراضي التركية خلافًا لمصالح موسكو. إلا أن مشروعًا من هذا النوع يبقى عرضة للخطر طالما أن هناك تهديدًا باستئناف الحرب بين أرمينيا وأذربيجان. والاميركيون على عجلة من أمرهم لأنهم أدركوا أن موسكو جادة في حربها ضد الشيشان، وهي، من

خلال هذه الحرب، تتلمس الطريق إلى استراتيجية جديدة في القوقاز عمومًا.

وكانت سلسلة من المفاوضات السرية قد جرت بين أرمينيا وأذربيجان شارك في بدايتها الرئيسان الأرمني روبرت كوتشاريان والأذري حيدر علييف في الولايات المتحدة بحضور وزيرة خارجيتها مادلين أولبرايت.

ويذكر أنه راح ضحية المذبحة، إلى جانب رئيس الوزراء سركيسيان، رئيس البرلمان ونائبا رئيس الوزراء، ورئيس وزراء قره باخ السابق (ليونارد بتروسيان) وعدد آخر من الوزراء والنواب. وليس من السهل الآن تحديد هوية القوى الداخلية والخارجية التي وقفت وراء هذه العملية، إلا أن الوضع في القوقاز الجنوبي، أو ما وراء القوقاز، مهيأ لحصول بلبلة واضطراب. إذ إن أوراق اللعبة الجيوسياسية على رقعة القوقاز وقزوين تتلطخ بالدم يومًا بعد يوم. ويتحول الارهاب عاملاً خطيرًا يهدد القوقاز بشماله وجنوبه. ولا غرابة أن يسارع رئيس الوزراء الروسي إلى توظيف الاحداث في يريفان لتبرير إصراره على غزو الشيشان بدعوى مكافحة الارهاب.

الوضع الحالي في قره باخ: «الحرب المجّمدة» استمرت على حالها، واستمرت «مجموعة مينسك» تشجّع الرئيسين، الأذري والأرمني، على اللقاء والحوار لإيجاد حل نهائي وسلمي، ولم يعد مهمًا أن يكون ثمة حضور لـ«الحكم الأرمني» الذي يدير شؤون قره باخ في الاجتماعات الباحثة عن حل، وذلك إرضاءً لأذربيجان ذات الثقل في «المشاريع النفطية»، كما لم تمانع أرمينيا في أن تمثّل أرمن قره باخ.

عقد الرئيسان، الأذري والأرميني، عدة اجتماعات في مينسك وباريس وكي وست (في فلوريدا)، وفي كل مرة كانت مسألة قره باخ تبدو وشيكة الحل على أساس احتفاظ أرمينيا بالشريط الذي احتله الأرمن في العام ١٩٩٣ ويضمن لها التواصل الاقليمي مع قره باخ، وإبقاء الاقليم على وضعه، أي في إطار السيادة الأذرية. لكن الرئيس الأذري حيدر علييف تراجع عن هذا الحل تحت ضغط المعارضة الداخلية التي اتهمته في «التفريط» بحقوق الوطن. وأما أكثر المستفيدين من تواصل حالة «الحرب المجمدة» فهم «أمراء الحرب» الذين استمروا يتحكمون بأمور قره باخ الداخلية.

في أرمينيا

تعداد سكانها نحو ٣,٥ مليون نسمة، ٩٦٪ منهم أرمن، ونحو ٩٠٪ من سكانها الأرمن هم أرمن أرثوذكس. وهناك، من السكان، ١,٧٪ أكراد (منهم أكراد يزيديون)، و١,٦٪ روس، و٠,٣٪ أوكرانيون، و٠,٢٪ أشوريون و٠,١٪ يونانيون، و٠,١٪ من قوميات أخرى. وتبعًا لكل ذلك، تأتي أرمينيا في طليعة بلدان ودول العالم صفاءً عنصريًا.

بالنسبة إلى مشكلة إقليم قره باخ (الأذري) الذي تسكنه أكثرية أرمنية، راجع ما جاء في الصدد سابقًا.

٣٠

في المجموعة الجغراسية: جمهوريات آسيا الوسطى الاسلامية

كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان، أوزبكستان، تركمانستان

تمهيد: في أكثرية سكانها الساحقة، في تاريخها، وفي جغرافيتها من ناحية الجنوب (مع باكستان، أفغانستان وايران) تنتمي هذه الجمهوريات إلى العالم الاسلامي، فتكون بذلك خارجة عن موضوعنا في هذا الكتاب «المسلمون في الفضاءات غير العربية وغير الاسلامية – الأقليات المسلمة في العالم».

لكن وضع هذه الجمهوريات كـ«جمهوريات اشتراكية سوفياتية»، في إطار الاتحاد السوفياتي، لمدة نحو ٧٠ سنة في التاريخ المعاصر، مع ما يعني ذلك من خضوع – ومن قبول إلى حد ما – لعقيدة الإلحاد الشيوعية وما تركته من تأثيرات وبصمات على مختلف جوانب الحياة العامة قد تطول إلى سنوات عديدة قادمة وربما إلى عقود طويلة على الرغم من تفكك الاتحاد السوفياتي واستقلال هذه الجمهوريات، بدليل أن الأحزاب الشيوعية فيها استمرت، بل استمرت حاكمة في أكثرها، ترنو بأبصارها ناحية الغرب وقيم الغرب متلهفة لعقد الاتفاقات معه على مختلف الصعد بما فيها الاتفاقيات الأمنية والعسكرية (وبما فيها اتفاقيات مع اسرائيل نفسها)، وبدليل ايضًا ان الشعائر الدينية الاسلامية في هذه الجمهوريات، أو أغلبها، ورغم مرور نحو عقد ونصف على الاستقلال، لا تزال تلاقي التضييق من الحكام، التضييق المترافق في أغلب الأحيان مع اعتقالات جماعية تخلط بين المعتدلين من المسلمين والمتطرفين، خصوصًا بعد هجمات ١١ ايلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة، ودائمًا بذريعة ما يوصف بالتصدي للتهديد الأمني من قبل الحركات الاسلامية المتطرفة، الأمر الذي يسمح بالاعتقاد أن هذه الحكومات (خصوصًا في أوزبكستان وقيرغيزستان وكازاخستان) متخوفة من بروز دور للاسلام السياسي إذا ما مورست فعلًا «حرية التعبير الديني» في المنطقة...

فبين انتماء هذه الجمهوريات المزدوج: إلى العالم الاسلامي من حيث أكثرية السكان والتاريخ، وإلى الفضاء السوفياتي (السابق) من حيث مفاعيل هذا الفضاء العقيدية الشيوعية والمفاهيمية والقيمية الغربية في آن، نرانا ننهي كتابنا بنبذة عن وجود العرب والاسلام في هذه المنطقة، وبتعريف سريع لكل من جمهورياتها الخمس في نبذات تاريخية كما في أوضاعها الراهنة.

الوجود الاسلامي للعرب والمسلمين: يعود تاريخ الهجرات العربية إلى آسيا الوسطى إلى عدة قرون ماضية. ولهذه الهجرات علاقة وثيقة بالفتوحات الاسلامية، وتبدأ في الفترة ما بين القرن السابع والقرن الثامن. ولقد اقتصر وجود العرب في تلك الفترة على المدن الكبرى. وتدل المعلومات التي أوردها اليعقوبي (جغرافي عاش في القرن التاسع) على أن العرب كانوا يعيشون بأعداد كبيرة في بلاد ما بين النهرين (المقصود هنا نهر جيحون ونهر سيحون) التي كانت تابعة لخراسان. ومع الزمن، ونتيجة لانصهار العرب في بوتقة سكان البلاد الأصليين، فقد زالت لغتهم العربية هناك. يقول



الفضاء السوفياتي السابق: آسيا الوسطى

كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان، أوزبكستان، تركمانستان

الجاحظ: «لقد امتزج العرب في القرن التاسع بالسكان الأصليين في البلاد التي حلوا فيها، وزالت الفوارق بينهم».

ومع ذلك استمرت هناك، ولمدة طويلة، بؤر حافظت على اللغة العربية وعلى طبائع سكانها العرب. ففي أوزبكستان توجد قريتان (جوكاري وعربخانة) قريبتان من بخارى، يتكلم سكانهما وعددهم نحو ٣ آلاف نسمة لغة عربية تختلف في لهجتها عن اللهجات العربية الأخرى سميت «لهجة بخارى». وثمة قريتان أخريان يتكلم سكانهما لغة عربية مختلفة ايضًا سميت «اللهجة القشقادارية». ويعكف معهد الاستشراق في أكاديمية العلوم الجورجية على دراسة اللهجات العربية في آسيا الوسطى، منها دراسة البروفسور فلاديمير أخفليدياني حول اللهجة البخارية، ودراسة الدكتور غورام تشيكوفاني حول اللهجة القشقادارية. وتؤكد المراجع التاريخية أن البقاع التي كان يسكنها العرب في آسيا الوسطى، وما زالوا فيها حتى الآن، كانت مشغولة بسكان عرب منذ منتصف القرن السادس عشر. أما المعلومات عن حياة العرب في آسيا الوسطى في القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر فقليلة جدًا. يقول مييندورف (القرن التاسع عشر) في كتابه «رحلة من أورنبرغ إلى بخارى»، إن العرب في العشرينات من القرن التاسع عشر كانوا يعيشون في ضواحي مدينتي قارشي وتيرميز، وإن جدود عرب ضواحي بخارى الحاليين قد جاءوا إلى هذه البقاع في القرن الاول الهجري، وإن جدود عرب قشقادارية قد وفدوا إلى آسيا الوسطى للتبشير بدين محمد.

ويذكر مؤرخون آخرون أن عرب بخارى يسوقون رواية مفادها أنهم من العرب الذين أسرهم تيمورلنك ووطّنهم في هذه الديار. أما أهالي قرية جيبناو القشقادارية فلا يزالون يسوقون رواية تتعلق بجدود العرب هناك وتقول بأنهم وفدوا إلى هذه البلاد في بداية الفتوحات الاسلامية في القرن الثامن. وفي كتاب المؤرخ الاصطخري أن قرية قشقادارية كانت في بدايات القرون الهجرية تدعى قريش.

الاسلام، بداية ومآل: بداية الاسلام في آسيا الوسطى مسجّلة يوم تحركت جيوش الفتح الاسلامي في العام ٧١٢ بقيادة قتيبة بن مسلم صوب سمرقند لتعلن الاسلام فيها. وسرعان ما انتشر الاسلام هناك، فكانت بخارى وما وراء النهر والقوقاز حواضر اسلامية علمية بارزة ساهمت في بناء الحضارة الاسلامية.

وفي تتبع الخط البياني للحركة الاسلامية التاريخي (والوعي الاسلامي) في آسيا الوسطى لوجدنا هذه الحركة، المقرونة بوعي الذات الاسلامية، متمحورة حول محطتين أساسيتين: الجهاد ضد الاحتلال القيصري الروسي خصوصًا في أواسط القرن السادس عشر، وهي مرحلة اتسمت بطابع الدفاع عن السيادة الاسلامية، والدفاع عن الهوية الاسلامية في مواجهة الإلحاد الشيوعي بعد سقوط القيصرية ومجيء البلاشفة إلى الحكم حيث ظهرت جمعيات ومؤسسات دينية ناهضت الثورة البلشفية ووقفت بوجه الإلحاد المنظم ودعت إلى التوحيد (علمًا أن ليس بوسع أحد إنكار أن الأحزاب الشيوعية التي حكمت في الجمهوريات الخمس كان العدد الأكبر من أعضائها من المسلمين). وقد تطورت الحركة الاسلامية المناهضة للشيوعية ونمت بعد نيل الاستقلال في مطلع التسعينات (من القرن العشرين). فتأسست أحزاب اسلامية، على رأسها «حزب النهضة» الاسلامي الذي أنشئ في حزيران ١٩٩٠ والذي كان له دور كبير خصوصًا في أوزبكستان وقيرغيزستان وطاجيكستان.

واللافت في عمق هذه الحركة الاسلامية ما أظهرته دراسة اجتماعية سوفياتية (قبيل انهيار الاتحاد السوفياتي) طالت المسيحيين والمسلمين معًا، وهو أن ٨٠٪ من المسيحيين قد أعلنوا إلحادهم، فيما تبيّن أن ٨٠٪ من مسلمي آسيا الوسطى لا يزالون يتمسكون بالدين الاسلامي.

تعداد المسلمين ومجموعاتهم القومية: اليوم يبلغ عدد مسلمي الجمهوريات الخمس نحو ٤٨ مليون نسمة من إجمالي عدد سكانها البالغ نحو ٨٥ مليونًا،

ويشغلون مساحة الجمهوريات البالغة ثلاثة ملايين و٩٩٤ ألف كلم[٢].

ويصنف المسلمون في جمهوريات آسيا الوسطى إلى مجموعتين عرقيتين أساسيتين: المجموعة التركية وتضم حوالي ٢٤ قومية أو إتنية، وأهمها الأوزبك والكازاخ والتتار والتركمان والقيرغيز (مثلهم في ذلك مثل الآذريين في أذربيجان، والبشكير في بشكيريا). والمجموعة الايرانية وتضم ست قوميات، أهمها وأبرزها في المنطقة الطاجيك (كما الأستينيون والأكراد والفرس والألتائيون والبلوش المتواجدون بأعداد قليلة في المنطقة).

تدير شؤون هؤلاء المسلمين في الجمهوريات الخمس مراكز دينية رئيسية، أبرزها «الادارة الدينية لمسلمي آسيا الوسطى»، مقرها طشقند عاصمة أوزبكستان. ولهذه الادارة ممثلون في الجمهوريات الأخرى يطلق على كل واحد منهم «القاضي». أسست هذه الادارة في العام ١٩٤٦، وعقدت أول مؤتمر اسلامي لها في العام ١٩٧٦ في طشقند، وهي أكبر الادارات الأخرى وأهمها، حيث تشرف على إصدار جميع المطبوعات الاسلامية ولديها مكتبة اسلامية عامة.

ولعلّ من أهم الأماكن التي يوليها المسلمون في آسيا الوسطى اهتمامًا خاصًا هي المساجد والمدارس الدينية. فقبل الانهيار السوفياتي، لم تكن المساجد تؤدي دورها العبادي إلا بإجازة رسمية تمنحها الحكومة الشيوعية. وقبل أن يعيش المسلمون هذه المرحلة من الاضطهاد كانت مساجد مسلمي عهد الامبراطورية القيصرية أكثر من ٢٤ ألف مسجد، وتقلصت في الثمانينات من القرن العشرين إلى ٤٥٠ مسجدًا: ١٥٠ مسجدًا في آسيا الوسطى، ٢٠٠ مسجد في روسيا السوفياتية وسيبيريا، ٥٠ مسجدًا في القوقاز الشمالي، و٥٠ مسجدًا في أذربيجان. ومن أهم هذه المساجد، والتي يعود بعضها إلى القرن الثاني عشر مسجد «مغاك عطاري» ومسجد «كلان» الذي يعود بناؤه إلى العام ١٦٢٠، وكلاهما في بخارى في أوزبكستان...

مدى المؤثرات السوفياتية: تجربة الحكم والاستيطان السوفياتية في آسيا الوسطى (وفي القوقاز) لم تترك أثرًا بليغًا وعصيًا على التدارك في ما يتعلق بهوية السكان الاسلامية والقومية. فالسنوات السوفياتية لم تتمكن من القضاء على هذه الهوية على رغم الإجراءات الكثيرة التي اعتمدت لهذه الغاية (إقفال المساجد والمراكز الدينية وتحويلها إلى متاحف، تشكيل إدارة إسلامية رسمية خاضعة للسلطات السوفياتية، محاربة الطرق الصوفية...). فما إن أتاح غورباتشوف المجال لهامش من الحريات حتى هبت شعوب المنطقة لتؤكد هويتها بمظاهرات وشعارات غلب فيها «القومي على الاسلامي» (في المدن عمومًا)، أو «الاسلامي» على «القومي» (في الأرياف عمومًا).

فالمؤثرات السوفياتية اختلفت في مدى تديّن السكان بين بلد وآخر. ففي الدول ذات التقاليد الاجتماعية الحضرية (أوزبكستان وطاجيكستان) كانت الآثار السلبية السوفياتية أكبر مما كان لدى مواطني البلدان ذات التقاليد الريفية (بداوة) شأن تركمانستان والقسم الجنوبي من كازاخستان وقسم كبير من مناطق قيرغيزستان وكانت الهوية الاسلامية وسيلة فعّالة للدفاع عن أصالة هذه المجتمعات ومقاومة أهاليها للسيطرة السوفياتية. وقد شهدت دول آسيا الوسطى (وأذربيجان) حركة انتشار واسعة للمساجد والمزارات والجمعيات والأحزاب الدينية وعودة متسارعة للاسلام شعبيًا وسياسيًا منذ إعلان سيادتها في العام ١٩٩٠. كما عادت حركة إسلامية أصولية تسعى لتوحيد شعوب المنطقة تحت راية الاسلام، ومن بين أبرز هذه الحركات «حزب النهضة» الاسلامي الذي نما بسرعة وافتتح فروعًا له في كامل جمهوريات المنطقة. لكن نشاطه الأبرز كان في وادي فرغانة. لكن رغم هذا النشاط، يميل الباحثون إلى الاعتقاد، بل الجزم أحيانًا، أن مستقبل الأصولية الاسلامية في آسيا الوسطى ليس مرشحًا للازدهار في المدى المنظور بسبب الآثار العلمانية التي خلّفها السوفياتي طوال عقود. أما النزعة القومية فإن سماتها الأوضح والأعمق تتلخص، حتى الآن، في التأكيد على الهوية التركية التي

تجمع بين دول المنطقة مع بعض الاختلافات في اللهجات المحكية (باستثناء طاجيكستان ذات الثقافة الفارسية). وإذا كانت النزعة القومية ماثلة في الجمهوريات الاسلامية الست (بإضافة أذربيجان القوقازية) بطريقة أو بأخرى، فإنها ما تزال نزعة شعورية غالبة وليست محددة في مشروع قومي كإنشاء تركستان الكبرى، على سبيل المثال، التي تضم هذه الدول مع تركيا. ويصعب الحديث عن وحدة تركية شاملة لهذه الدول التي لا يثيرها، على سبيل المثال الأبرز حتى الآن، النزاع القائم بين أتراك أذربيجان والأرمن، فلا تناصر الأذريين لأنهم أتراك، كما أنها لا تعاقب الأرمن بمنع أرمينيا من عضوية أسرة الدول المستقلة. الأمر الذي يعني أن النزعة القومية التركية في هذه البلدان ما زالت تقتصر على الجوانب الثقافية الموروثة وعلى الأحاسيس والمشاعر والانتماء الديني والتراث الشعبي، وأما العنصر السياسي فليس حاسمًا فيها.

الوجود العسكري الأميركي في آسيا الوسطى: تحتفظ الولايات المتحدة بوجود عسكري في جمهوريات آسيا الوسطى منذ إطلاق عملياتها في أفغانستان عام ٢٠٠١.

– في قيرغيزستان: أجرت الولايات المتحدة عمليات إصلاح واسعة على قاعدة «ميناس» الجوية وحوّلتها مركزًا لقواتها.

– في طاجيكستان: أعادت افتتاح قاعدة «أحمد أباد» لتستقبل قوات اميركية خلال الحرب في أفغانستان، ثم حولتها مركزًا دائمًا لها. كما تشكل منطقة جبلية مركزًا آخر للوجود العسكري الاميركي. وهذه المنطقة تفصل بين أوزبكستان وقيرغيزستان وطاجيكستان، وكانت شهدت نشاطًا موسعًا للمتطرفين بسبب طبيعتها الوعرة، ويطلق الاميركيون عليها تسمية «مثلث الارهاب». وكانت طاجيكستان الجمهورية الوحيدة التي استشارت موسكو قبل الموافقة على الوجود العسكري الاميركي على أراضيها.

– في أوزبكستان: وضعت طشقند مطاراتها العسكرية تحت تصرف القوات الاميركية في أي وقت، قبل أن تتحول قاعدة «خان آباد» السوفياتية السابقة إلى مقر دائم للاميركيين الذين استأجروها لفترة ٢٥ سنة.

– في تركمانستان: منحت تسهيلات واسعة للاميركيين ووضعت مطاراتها وأجواءها تحت تصرفهم، لكنها رفضت منحها قواعد عسكرية على أراضيها، وتقوم سياستها في هذا الشأن على المحافظة على مسافة واحدة في العلاقة مع موسكو وواشنطن.

– في كازاخستان: رفضت بشكل قاطع منح تسهيلات لوجود عسكري أجنبي على أراضيها، وأعلنت أكثر من مرة أن موقفها ينطبق على موسكو وواشنطن على السواء. وتعد كازاخستان الجمهورية الوحيدة في آسيا الوسطى التي تشهد استقرارًا سياسيًا واقتصاديًا على رغم المتغيرات حولها.

استقلال يرث كوارث: امتدت سيطرة روسيا القيصرية إلى آسيا الوسطى، ومن بعدها إلى وريثتها، وعلى أساس ثورة البولشفيك الشيوعيين (١٩١٧)، السيطرة السوفياتية. ومن بعد هذه الأخيرة، وعلى أساس تفككها، عادت جمهوريات آسيا الوسطى إلى الاستقلال.

ومع هذه العودة إلى الاستقلال فُتح – لكن بحدود ضيقة – ملف ما «أنجزه» السوفيات أضرارًا كارثية في آسيا الوسطى، ملف عنوانه الرئيسي «الأقدام الحمر» و«كارثة بحر الأرال».

الأقدام الحمر: استمرت التركة السوفياتية ماثلة، إلى سنوات طويلة بعد الاستقلال، في الجيوش والوحدات العسكرية المتمركزة في هذه البلدان (جمهوريات آسيا الوسطى الاسلامية) التي احتاجت، وبعضها لا يزال يحتاج، إلى سنوات لبناء جيوش ووحدات عسكرية خاصة بها ومستقلة تمامًا عن موسكو.

هذا جزء رئيسي من المشكلة المسماة «الأقدام الحمر»، يبقى الجزء الآخر المتمثل في المستوطنين الروس

والاوروبيين الذين استقروا في هذه البلدان (وغيرها) منذ عشرات السنين. وإذا كان عدد الروس قد قدّر بعشرة ملايين نسمة، فإن القسم الأكبر من هولاء اقام، ولا يزال أغلبه يقيم في جمهورية كازاخستان. ويحتل الروس والاوروبيون مناصب إدارية حاسمة في العديد من هذه الدول المسلمة، ويطرح وجودهم مشكلة معقدة للغاية. فالبلدان التي تحتاج إليهم في مختلف المجالات لا يمكنها التخلي عنهم قبل أن تتمكن من تأهيل كوادر وطنية بديلة. ومن جهة ثانية، تطالب تيارات سياسية متشددة برحيل «الأقدام الحمر» فورًا ومن دون الالتفات إلى حاجة البلدان إليهم. وخلال السنوات الأولى من الاستقلال، اي حتى العام ١٩٩٤، رجع أكثر من مليون روسي إلى أراضيهم الأم، واستمرت موجات العودة ولكن الباقين إلى الآن لا يزالون يقبضون على عدد كبير من الوظائف المهمة في تسيير شؤون الادارة العامة في البلاد. وقد ادت سياسة الاستيطان الروسية في كازاخستان مثلًا إلى قتل أكثر من مليون كازاخي في العشرينات (من القرن العشرين)، ويوازي هذا الرقم ثلث سكان البلاد في حينه. أما الخراب الاقتصادي والبيئي، فإن خير مثال عليه ما حلّ في البحر الواقع وسط هذه المنطقة، بحر آرال، نتيجة العبث الروسي ثم السوفياتي به، وهو أمر سيعيق بلا شك نهوض هذه البلدان وسيترك تأثيرًا حاسمًا على مستقبلها.

كارثة بحر آرال: اقتصرت معرفة هذه الكارثة البيئية على اختصاصيين في المنطقة لم يجرأوا على الكلام عليها إلا بعد الانهيار السوفياتي، حيث بدأت تنداح دائرة أعداد العارفين حتى وصلت، مع بداية التسعينات (من القرن العشرين) إلى وسائل الاعلام، الاوروبية الغربية أولًا ثم العالمية. وملخّص الكارثة أن التنظيم الاقتصادي السوفياتي قضى بأن تختص منطقة آسيا الوسطى بزراعة القطن بشكل أساسي. واستتبع ذلك تنفيذ لم يُعر مسائل البيئة أي اهتمام. ولتخصيص المنطقة بزراعة القطن قصة جديرة بأن تروى.

منذ القرن التاسع عشر كانت الامبراطوريتان البريطانية والروسية االقيصرية تتصارعان على منطقة آسيا الوسطى. ولما تمكن الروس من دفع البريطانيين إلى خارجها (نحو الهند وأفغانستان) منعت بريطانيا دخول التجار الروس إلى اسواقها من أجل الحصول على المواد الأولية ومن بينها القطن. ولما كانت ضواحي موسكو تشهد في ذلك الحين توسعًا كبيرًا ونشاطًا باهرًا في صناعة النسيج، فإن هذه الصناعة كانت مهدّدة بالتوقف بسبب الإجراء البريطاني. ولتفادي ذلك عمدت السلطة القيصرية الروسية إلى تشجيع زراعة القطن في ممتلكاتها في آسيا الوسطى. فعرفت هذه الزراعة توسعًا كبيرًا هناك. وبما أنها كانت تتطلب كميات كبيرة من المياه، استخدم المزارعون وبإفراط مصادر المياه المتوافرة لديهم والمحصورة أساسًا في نهرين كبيرين هما جيحون وسيحون (أموداريا وسيرداريا) اللذان يصبان في بحر آرال. فكان من الطبيعي أن ينخفض مستوى البحر من جراء النقص في المياه التي تصب فيه. وقد لاحظ هذا الأمر جغرافيون كثر في مطلع القرن العشرين، لكن ملاحظاتهم لم تعدّل في شيء من الخطط الموضوعة لزراعة القطن.

الروس السوفيات، كما الروس القياصرة، واصلوا الخطط نفسها، وبتوسع هائل، من دون أن يبدوا أي اهتمام بما ينتظر المنطقة من كارثة بيئية واقتصادية. فانتقل انتاج القطن من ٦,٠ طن في العام ١٩١٣ (قبل الثورة البلشفية) إلى ٨ ملايين طن في العام ١٩٨٩، معظمه ينتج في أوزبكستان (٦٦٪) وطاجيكستان (١١٪)، وانتقلت مساحة الاراضي المروية المزروعة قطنًا من ٢,٢ مليون هكتار عام ١٩١٣ إلى ٧,١ مليون هكتار عام ١٩٨٩، فحصل خلل نهائي في التوازن الطبيعي لم يعد بالإمكان إصلاحه. إذ أدّى التوسع في مساحة الاراضي المروية إلى هبوط مستوى مياه البحر وإلى انحساره عشرات الكلم، وابتعد ميناءا البحر الرئيسيان آرلسك في الشمال وموييناك في الجنوب ٣٠ كلم عن الشاطىء، وغاب عنهما كل النشاط الاقتصادي الذي كان مزدهرًا من قبل، كما غابت قرى وأحياء بكاملها وتحول بعضها إلى خرائب. وخلّف انحسار مياه بحر آرال كوارث حقيقية على زراعة

القطن نفسها، وزادت الملوحة في التربة وفي مياه الري وأدّى إلى خسارة مليون هكتار من الاراضي الزراعية. ولم تنحصر كارثة البحر في نقص المياه الواصلة إليه فقط، وإنما ايضًا في رمي النفايات الصناعية فيه لا سيما المواد الكيماوية السامة المستخدمة في الزراعة، ما أدّى إلى زيادة أملاحه والتأثير جديًا على الكائنات الحية فيه. فاختفت أنواع عديدة من السمك، ولم يعد البحر منتجًا على هذا الصعيد، في حين كان ينتج ٤٠٠ ألف طن من السمك و١٠٪ من الكافيار السوفياتي.

بين العام ١٩٧٨ و١٩٨٧ لم يعد بحر آرال يتلقى سوى منسوب قليل جدًا من مياه النهرين المذكورين، وجفت دلتا نهر سيحون تمامًا. وقد أدّى هذا النقص إلى انتشار التوتر بين جمهوريات آسيا الوسطى ابتداء من العام ١٩٨٧ حول اقتسام مياه الري. وتركز هذا التوتر في وادي فرغانا الزراعي بين الأوزبك والقيرغيز وبين هؤلاء والطاجيك وبين الأوزبك والتركمان. وكانت الخلافات تنشب، وما زالت، على مياه نهر جيحون الذي ينبع من الاراضي القيرغيزية، أما مياه نهر سيحون فكانت مصدرًا لخلافات حادة بين الكازاخ والأوزبك.

أوزبكستان

نظرة عامة: تعد نحو ٢٧ مليون نسمة، منهم ٧١٪ أوزبك، و١٤٪ طاجيك (وهناك نحو ٢٠٪ من الأوزبك من أصل طاجيكي)، و٤٪ كازاخ (يقال لهم ايضًا قوزاق)، و٦٪ روس، ونسبة قليلة من التتار والأتراك والمغول.

أهم الأحزاب الناشطة في أوزبكستان الحزب الشيوعي (الحاكم) الذي يتزعمه كريموف، وحزب النهضة الاسلامي الذي يخضع نشاطه لرقابة مشدّدة من السلطات (والحزب هو فرع لحركة النهضة الاسلامية في كل الاتحاد السوفياتي السابق)، وحزب «برليق» وهو حزب قومي يدعو لتوحيد شعوب منطقة آسيا الوسطى في امبراطورية تركستانية تضم ايضًا أذربيجان، وحزب «إرك» (الحرية) الذي يتولى قيادته محمد سوليخ ونائبه جهانجير الذي ينتمي إلى الايرانيين المقيمين في مدينة سمرقند، وهذا الحزب هو المنافس الرئيسي للحزب الديمقراطي (الشيوعي سابقًا).

بين آخر آذار وآخر تموز ٢٠٠٤، شهدت أوزبكستان تفجيرات ومواجهات مع تنظيمات اسلامية متطرفة ومحظورة، حوّلتها، في بدايتها إلى ساحة حرب. واتهمت طشقند تنظيم «القاعدة» بالوقوف وراء هذه الهجمات وأودت بحياة العشرات.

وأوزبكستان أكثر دول آسيا الوسطى استعدادًا وإمكانية بأن تتحول إلى دولة صناعية حديثة. ففيها النفط، خصوصًا في مناطقها الشمالية والشمالية الغربية القريبة من بحر آرال، وقد باشر الغربيون، منذ السنوات الاولى من استقلالها، يتهافتون لإجراء عقود استثمارات نفطية وغير نفطية معها.

وأوزبكستان تحتل الموقع الديمغرافي الإتني الأول في آسيا الوسطى، إذ يعتبر الأوزبك الأكبر عددًا من الشعوب التي تعيش في هذه المنطقة، ويكاد أن يصل عددهم إلى حوالي نصف عدد شعوب المنطقة مجتمعة.

وإلى عدد سكانها تحتل أوزبكستان موقعًا استراتيجيًا هو الأول في نوعه في هذه المنطقة، إذ تلتف حولها كل دول آسيا الوسطى، ويمر فيها نهرا سيحون وجيحون، وتكاد أن تتحكم ببحر آرال مع كازاخستان، وبهذا المعنى تملك موقعًا استراتيجيًا تقريريًا في المنطقة.

وتبقى أوزبكستان المنطقة الحضرية الاولى بين الجمهوريات الاسلامية الخمس وتأتي بعدها طاجيكستان، في حين تسود حياة الترحال والتنقل نمط معيشة القبائل ذات الأصول التركية في الجمهوريات الثلاث الأخرى (كازاخستان، قيرغيزستان وتركمانستان). وفي أوزبكستان اختلاط ثقافي فارسي-تركي لا مثيل له في أية دولة أخرى. وينظر الأوزبك (كما ينظر الأذريون ما وراء القوقاز) إلى أنفسهم بوصفهم أصل الأتراك، وتسود النزعة الأوزبكية على ما عداها، وهي نزعة متصلة بمفهوم الأصل وليس الفرع المرشح للذوبان في الأصل حسب الايديولوجية القومية الاندماجية.

نبذة تاريخية: في أول تموز ١٩٩٣، نُزع تمثال الفيلسوف الألماني كارل ماركس من وسط العاصمة طشقند، ورأى مجلس الوزراء الأوزبكي انها خطوة ستكون «تكريسًا لذكرى مؤسس الدولة الأوزبكية وأعظم قائد عسكري في الشرق، تيمورلنك» الذي سيحل تمثاله محل تمثال كارل ماركس. ففي هذا تأكيد واضح للهوية القومية وللتاريخ الخاص الذي غُيّب إلى حد كبير خلال الفترة السوفياتية الممتدة من عشرينات القرن العشرين حتى بداية عقده الأخير (١٩٩١)، كما فيها عودة إلى تيمورلنك وليس إلى الشيباني خان حفيد جنكيزخان الذي انتصر على الدولة التيمورلنكية (مجموعة دول صغيرة) في سنوات ١٥٠٠-١٥٠٧، واستمرت سلالته من بعده في الحكم حتى سنوات ١٨٦٨-١٨٧٣ حين سيطر القياصرة الروس على هذا البلد، وكان تيمورلنك قد أسّس دولته و«مجد الأوزبك» منذ القرن العاشر ولمدة نحو خمسة قرون.

وهذه المنطقة من آسيا الوسطى (بما فيها مجمل أراضي أوزبكستان اليوم) غزاها وأخضعها ملك الفرس سايروس في القرن السادس ق.م.، ثم الاسكندر (٣٣٠ ق.م.). وفي القرن السادس سيطر الاتراك عليها، ثم العرب المسلمون في القرنين السابع والثامن، ثم الاتراك من جديد حيث أخذت المنطقة (بكاملها تقريبًا) إسم تركستان. وفي أواخر القرن العاشر، اجتاحتها قبائل الأوزبك حيث أسست الخانات الكبرى في بخارى وخوارزم (أو خيفا)، ثم خانة خوقند في القرن الثامن عشر. في ١٨٦٨، أصبحت الخانات تابعة للامبراطورية الروسية.

بعد ثورة أكتوبر البلشفية (١٩١٧)، تشكل مجلس ثوري في طشقند خضع لنفوذ البلشفيك. فتداعى الزعماء الأوزبك إلى عقد مؤتمر وطني في خوقند (كانون الاول ١٩١٧) سرعان ما أفلح البلشفيك الشيوعيون في حلّه وإلغاء كل مفاعيله (شباط ١٩١٨). وفي نيسان ١٩١٨، أُنشئت «الجمهورية الاشتراكية السوفياتية» في أوزبكستان التي كانت تتمتع باستقلال داخلي في إطار تركستان التي كانت بدورها ذات استقلال داخلي في إطار روسيا السوفياتية. ورغم أوامر لينين الداعية إلى الاعتدال إزاء الحركات القومية، تصدّى النظام السوفياتي لحركة المقاومة الأوزبكية (ثورة الباشماك ١٩١٩-١٩٢٢). وفي ١٩٢٢، تحولت خانات خيفا وبخارى إلى «جمهورية خوارزم وبخارى الاشتراكية السوفياتية». وبعد إلغاء الشخصية الاقليمية لجمهوريات تركستان وبخارى وخوارزم (التي توزعتها كازاخستان وقيرغيزستان وأوزبكستان وطاجيكستان وتركمانستان)، أصبحت أوزبكستان في ١٩٢٤ «جمهورية أوزبكستان الاشتراكية السوفياتية» في إطار الاتحاد السوفياتي.

في الثمانينات (من القرن العشرين)، ومع مطلع عهد الزعيم السوفياتي أندروبوف الذي خلف بريجنيف والذي عقد النية على محاربة الفساد، ساد الاعتقاد في روسيا كما في أنحاء الاتحاد السوفياتي أن سبب مصائب الاتحاد يكمن في أوزبكستان، تحديدًا في نظام مافياوي ابتناه لنفسه ولحاشيته زعيمها الشيوعي (منذ ١٩٥٩) شرف رشيدوف الشهير بصداقاته العليا مع كبار قادة الكرملين، والذي كان «يقدم أرقامًا وهمية حول إنجازاته في أوزبكستان».

خليفة شرف رشيدوف على زعامة الحزب الشيوعي الأوزبكي إسلام كريموف، بادر في ٣١ آب ١٩٩١ (بعد انقلاب موسكو الشهير) إلى إعلان استقلال بلاده عن الاتحاد السوفياتي. وكان الزعيم الشيوعي والسوفياتي الاول الذي يتخذ مبادرة من هذا النوع في آسيا الوسطى. ثم انتُخب في ٢٩ كانون الاول ١٩٩١ رئيسًا للجمهورية، فتحوّل من رئيس لجمهورية شيوعية ولحزب شيوعي إلى رئيس لجمهورية غير شيوعية ولحزب صار إسمه «الحزب الديمقراطي الشعبي».

زيارة تركيا: وبعد اشهر قليلة، زار كريموف تركيا حيث حرص على إظهار أن التزعة القومية الأوزبكية تتقاطع مع تركيا من دون أن تذوب فيها. فخاطب رئيس تركيا سليمان ديميريل بلقب «بابا»، وهو لقب تركي يستخدم للإشارة إلى الموقع السامي

الذي يحتله الرئيس التركي في علاقات تراتبية مفترضة في الأتراك والأوزبك الاتراك. وفي المناسبة نفسها أكّد كريموف أنه لن يطول الوقت الذي يجتمع فيه ممثلو الاتراك والأوزبك «تحت قبة برلمان واحد». وفي هذا التصريح إشارة إلى التمييز الأوزبكي في الإطار القومي التركي الواسع.

ولا تقتصر هذه النزعة القومية على الدولة، فالنخبة الأوزبكية تعتقد أن الانتماء إلى «التركوية» من شأنه أن يلبي حاجات البلاد الشعورية والاقتصادية في الآن معًا، وهي نظرة مهمة للغاية في بلد استقل حديثًا ويعاني فيه نحو نصف سكانه من فقر مدقع.

كما تظل تركيا بالنسبة إلى الدولة الأوزبكية مثالًا علمانيًا يُحتذى ويُستند إليه في مواجهة نهضة أصولية صاعدة، وايضًا لتحقيق التوازن مع ايران التي اعتقد الأوزبك انها اختارت الطاجيك رهانًا لها في آسيا الوسطى، أي اختارت الخصوم التاريخيين للأوزبك.

لكن الاعتماد على تركيا يظل نسبيًا، لأنها بعيدة عن الحدود مع آسيا الوسطى، في حين تجاور ايران تركمانستان على امتداد حدود طويلة معها. هذا التجاور الذي يظل، بالنسبة إلى تركمانستان بصورة مباشرة وأوزبكستان بصورة غير مباشرة، مدخلًا حيويًا إلى العالم الخارجي. ولعل هذا ما دفع البلدين (تركمانستان وأوزبكستان) إلى عقد اتفاقات مع طهران في ميادين عدة، واعتماد نوع من التوازن في العلاقات مع تركيا وايران مع إعطاء الأفضلية لتركيا بطبيعة الحال. وكان الرئيس الايراني علي أكبر هاشمي رفسنجاني قام بجولة في آسيا الوسطى وأذربيجان (١٩٩٢) في محاولة لتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي مع هذه الجمهوريات، وأظهرت المحادثات مع نظيره الأوزبكي، في حينها، خلافات بين البلدين في شأن طاجيكستان.

زيارة وزير الخارجية الاسرائيلي: في ٣ تموز ١٩٩٤، زار شمعون بيريز وزير الخارجية الاسرائيلي طشقند، حيث صرّح بأن اسرائيل تكافح ثلاثة أمور، «الحرب والفقر والأصولية»، وأن مسألة عودة اليهود الأوزبك إلى اسرائيل لن تُبحث مع السلطات الأوزبكية خلال زيارته ألتي شملت إلى طشقند، سمرقند لزيارة الآثار الشهيرة المشيّدة بين القرنين الخامس عشر والسابع عشر، وزعماء الطائفة اليهودية التي يبلغ تعدادها نحو ٤٠ ألف شخص. ويذكر أن مئة ألف يهودي غادروا أوزبكستان بناء على طلبات هجرة إلى اسرائيل، ولكن عددًا منهم آثر الاقامة في بلدان أخرى. وفي طشقند، وقّع بيريز ثلاثة اتفاقات حكومية في مجالات النقل الجوي والسياحة وحماية الاستثمارات، وأكدّ وجود آفاق واسعة للتعامل في المجال الزراعي وخصوصًا في استثمار الاراضي الصحراوية. والجدير ذكره أن أوزبكستان كانت أقامت علاقات دبلوماسية مع اسرائيل عام ١٩٩٢.

أوزبكستان قاعدة أوزبك ما وراء الحدود والنزاع الأساسي مع طاجيكستان: مع الاستقلال، باتت أوزبكستان قاعدة أو «متروبول» الأوزبك في المنطقة بأسرها. فالجنرال الأوزبكي الأفغاني عبد الرشيد دوستم بدأ يجري اتصالاته الدولية والاقليمية طامحًا لإقامة «دولة أوزبكية» محاذية لطاجيكستان التي لها ايضًا طاجيك أفغان يتزعمهم خصم دوستم، أي المقدم أحمد شاه مسعود.

تسعى طشقند للتأثير في سياسات جاراتها في آسيا الوسطى بالاستناد إلى الجاليات الأوزبكية الضخمة الموزعة على: طاجيكستان، ٢٣,٥٪ من مجموع عدد سكانها؛ وتركمانستان، ٩٪ من مجموع عدد سكانها؛ وقيرغيزستان، ١٣,٥٪ من مجموع عدد سكانها؛ ناهيك عن نحو ٣٣٥ ألف أوزبكي يعيشون في كازاخستان. وتجد هذه الجاليات في أوزبكستان قاعدة قومية ومصدرًا لآمال تاريخية ما زالت حية في ذاكرة الأوزبكيين.

هذا الواقع يقودنا مباشرة إلى مسألة الصراع الأوزبكي-الطاجيكي. فكل من أوزبكستان وطاجيكستان تتهم الأخرى بإساءة معاملة جاليتها. وكان من شأن اليقظة القومية الأوزبكية أن تنفخ في رماد الصراع بين القوميتين ذات الثقافتين التركية لجهة

الأوزبك والفارسية لجهة الطاجيك، الصراع الذي بدأت مظاهره بالبروز منذ ارتخاء القبضة السوفياتية عن آسيا الوسطى. فقد باشرت الأقلية الطاجيكية في أوزبكستان (نحو ١٤٪) تطالب بحقوقها ابتداء من العام ١٩٨٩ حين نشأت حركة «سمرقند» للدفاع عن حقوق الطاجيك الذين أنشأوا ايضًا في بخارى مركزًا قوميًا يُسمّى «شمس الصغد» للدفاع عن الثقافة الفارسية. ومن المعروف أن تقسيم آسيا الوسطى في العشرينات (من القرن العشرين) استند إلى خرائط وضعها لينين بنفسه وطبّقها في ما بعد جوزف ستالين بحرفيتها، ولحظت تلك الخرائط إنشاء جمهوريات متداخلة الأقليات الطائفية من ذلك نزع بخارى وسمرقند من طاجيكستان وضمهما إلى أوزبكستان، ونزع جوقند من أوزبكستان وضمّها إلى طاجيكستان. وقد حصل ما يشبه ذلك في العديد من أنحاء آسيا الوسطى والقوقاز، وكان يهدف إلى إتاحة التحكّم في هذه المنطقة من خلال زرع أسباب الخلاف بين جماعاتها القومية. لذلك يصبح من الصعب نسبة مقاطعة أو مدينة أو أراضي إلى دولة دون أخرى، لأن الادعاءات التاريخية تكون «صحيحة» أو «خاطئة» قياسًا بالمرحلة التي مرّت فيها هذه الاراضي أو تلك تحت سيطرة الفرس أو الأتراك (أو الأوزبك).

طاجيكستان

نظرة عامة: تعد نحو ٦,٢٥٠ مليون نسمة، منهم نحو ٦٥٪ طاجيك، و٣٢٪ أوزبك، و٥٪ روس وأقليات صغيرة من التتار والقيرغيز والأوكرانيين.

أهم أحزابها: حزب العمال الديمقراطي الحاكم (الحزب الشيوعي سابقًا)، حزب النهضة الاسلامي، الحزب الديمقراطي، حزب رستاخير (الأحياء)، وأحزاب صغيرة.

التكوين العرقي للطاجيك جعلهم مجموعة متغايرة الخواص والعناصر، وهي صفة أساسية متأصلة في طاجيكستان، وبالتالي تُعد من العوامل المهمة التي حالت دون نمو هوية وطنية قومية واضحة بين المواطنين الطاجيك. ولقد عجز هؤلاء وسط أقليات البلاد العرقية (القومية) وشعوب المنطقة، عن تكوين صورة واضحة عن أنفسهم. كما زادت حدة المشكلة بسبب معنى لفظ «طاجيك» الذي تعددت دلالالته عبر التاريخ. ففي حين يشير الأصل العرقي للطاجيك إلى «سكان الجبل من السنّة الناطقين بالفارسية»، إلا أن التعريف الحديث للطاجيك لا يعني أكثر من «أناس يدينون بالمذهب السني ويتكلمون الفارسية ويقطنون آسيا الوسطى». وبالتالي فإن هذا التعريف ينطبق على بعض الجماعات العرقية في شمال أفغانستان. ومما زاد في الغموض (لدى الطاجيك أنفسهم) أن التحدث بلغتين شائع جدًا خصوصًا في مدن طاجيكستان، فلم يعد من الممكن استخدام اللغة دليلًا قاطعًا على الهوية القومية. إذ إن بعض التجمعات تعتبر نفسها من الأوزبكيين برغم أن أبناءها يتكلمون لغة الطاجيك، كما توجد جماعات تتكلم الأوزبكية وتعتبر نفسها من الطاجيك.

وكذلك، فمن المشكلات الأساسية في «توضيح الهوية الطاجيكية» أن حدود الجمهورية الطاجيكية الحالية لا تعكس الكيان التقليدي للدولة، ولا توزيع سكان الطاجيك (على افتراض انهم الشعب الناطق بالفارسية الذي يعتنق المذهب السني) داخل آسيا الوسطى أو خارجها. ففي الوقت الحالي، يفوق عدد الطاجيك الذين يعيشون خارج حدود الجمهورية عدد القاطنين داخلها، إذ استقر أكثر من ٣ ملايين منهم في أفغانستان، وأكثر من مليون في أوزبكستان. ويرجع السبب في ذلك إلى تقسيم السوفيات للأراضي، حيث ضموا إلى أوزبكستان مدينتي سمرقند وبخارى اللتين تعدان من المراكز الثقافية العريقة للطاجيك، بينما حوّلوا قرية صغيرة مثل دوشنبه لتكون عاصمة طاجيكستان. وفي ظل هذه الظروف أصبح الانتماء إلى العشيرة أو مناطق جغرافية من المعايير الملائمة والطبيعية لتحديد الهوية أو الولاء، أكثر من استخدام الانتماء إلى وطن أو هوية وطنية. هذا إضافة إلى انه لم يكن هناك، قبل العهد السوفياتي، وجود سياسي لطاجيكستان نظرًا إلى ان تاريخها كان حافلًا بالهجرات والغزوات والاحتلالات.

أدت سياسات ستالين القومية إلى قيام طاجيكستان عبر توحيد ثلاث مناطق مختلفة هي: لينين آباد، المنطقة الوسطى الجنوبية والباميرس. وقد تميزت هذه المناطق بتكوينها العرقي الخاص بها. فجاء تأسيس الدولة عملية مصطنعة ولم يعكس رغبة واضحة لدى الطاجيك في ان يكون لهم مصير واحد، بل كان أمرًا مفروضًا من موسكو استجابة لمسلتزمات سياسية:

«لا يوجد دليل واقعي على أن الطاجيك اعتبروا أنفسهم جماعة تحمل هوية قومية مميزة برغم التراث الايراني الذي يجمع بينهم. ولم يكن هناك احتكاك يذكر بين المجموعات الفرعية الثلاث التي وجدوا أنفسهم منقسمين إليها» (عن جوليان ثوني، النزاع في طاجيكستان، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي ١٩٩٤، ص١٦، نقلًا عن Terska Rakowska Harmstone, Russia and Nationalism in Central Asia, London, 1970, p.78).

وبالرغم من جميع تلك المصاعب التي أعاقت ولادة هوية قومية، فقد حاول المثقفون في مدن طاجيكستان صياغة خطاب قومي والعمل على نشره بين جميع السكان. وقد اعتمدت هذه الايديولوجيا القومية على الفكرة القائلة بأن الطاجيك هم خليط من الأشكال الشرقية والغربية للحضارة الايرانية التي تعود ثقافتها إلى مملكة السامانيين (٨٧٥-٩٩٩). ومنذ الاستقلال في ١٩٩١ (بعد الانهيار السوفياتي)، اتخذت محاولة اكتشاف ثقافة قومية قديمة، وهوية وطنية، أشكالًا متعددة، منها إعادة استخدام الأسماء التاريخية مثل «خوجند» أو العودة إلى الحروف العربية، أو تأسيس مركز ثقافي للطاجيك. لكن الصراعات الداخلية والأقليمية التي ابتليت بها الجمهورية الوليدة أعاقت كثيرًا هذه المحاولات، وربما حكمت عليها بالفشل.

نبذة تاريخية: يرجح المؤرخون أن تسمية «طاجيك» التي أُطلقت على قبائل البلاد مع انتشار الاسلام في فتوحاته في المنطقة، جاءت من إسم قبيلة «طيء» العربية. ثم تعممت هذه التسمية حتى أصبحت تطال المسلمين المحليين الناطقين بالفارسية التي كانت في ذلك الحين لغة التخاطب الرئيسية في هذه المناطق. وقد ساهم الطاجيك، الذين هم والايرانيون من عرق واحد، بقسط في تطوير الحضارة الاسلامية. وما يزال الطاجيك يفخرون بعباقرة المنطقة المسلمين وينسّبونهم إليهم من أمثال الإمام أبي عبد الله محمد البخاري أو الطبيب والفيلسوف أبي علي ابن سينا والفلكي أبي محمود الخجندي.

أنشأ الطاجيك في القرنين التاسع والعاشر دولة السامانيين التي ضمت جزءًا كبيرًا من أراضي آسيا الوسطى الحالية وأفغانستان، وكانت عاصمتها بخارى في ذلك الحين من أكبر الحواضر الثقافية في العالم الاسلامي. لكن بخارى سقطت في العام ٩٩٩ في أيدي القبائل التركية. فكان حدثًا دراماتيكيًا بالنسبة إلى الشعوب الناطقة بالفارسية. فعاش الطاجيك طوال القرون العشرة التالية من دون أن يكون لهم دولة. وعلى الرغم من أن لغتهم كانت سائدة في المعاملات الرسمية والثقافية في بخارى وسمرقند حتى العشرينات من القرن العشرين، فإنهم كانوا يتعرضون باستمرار للمضايقات فيرحلون إلى المناطق الجبلية في حين كانت الشعوب التركية المحلية (أوزبك وسواهم) تنتقل من حياة الرعي إلى حياة الزرع وتتحضر في وديان ما وراء النهر الحضرية.

في العهد القيصري ثم السوفياتي: في ١٨٦٨، سيطر الروس القياصرة على القسم الشمالي مما يُعرف اليوم بطاجيكستان، في حين ظل القسم الشرقي متصلًا بما كان يُعرف آنذاك بإمارة بخارى، أي ما يُعرف اليوم بأوزبكستان.

بعد قيام الثورة الشيوعية (١٩١٧) بسنوات قليلة، وتحديدًا في ١٩٢٤ منح السوفيات حكمًا ذاتيًا للمناطق الطاجيكية، ثم عمدوا في ١٩٢٩ إلى فصل الاراضي الطاجيكية عن أوزبكستان وأنشأوا دولة مستقلة في إطار حدود طاجيكستان الحالية. وهكذا، وللمرة الأولى بعد انقطاع استمر ألف سنة تقريبًا عادت

«الجزيرة الايرانية» إلى الظهور في محيط يغلب عليه العنصر التركي.

لكن وحدة هذه الدولة التي أنشأها السوفيات وأطلقوا عليها إسم «جمهورية طاجيكستان الاشتراكية السوفياتية» (١٩٢٩) جاءت مركبة ومصطنعة لدرجة ظل الطاجيك يعتبرون أن بخارى وسمرقند قد نزعتا منهم (وهذا صحيح تاريخيًا، وغالبية سكانهما لا تزال طاجيكية)، في حين اعتبر الأوزبك (وما يزالون يعتبرون) أن القسم الجبلي من طاجيكستان كان تابعًا لإمارة بخارى، ويقدم كل من الطرفين مبرراته التاريخية.

وحكم دوشنبه (عاصمة طاجيكستان) زعماء شيوعيون ينتمون جميعًا إلى عشيرة خجند الطاجيكية الموجودة في شمال البلاد التي كانت تقليديًا (منذ العصور الوسطى) تمد السلطات المتعاقبة بالعناصر القيادية وتتميز بمستوى أعلى من التطور الثقافي والاقتصادي. أما أبناء المناطق الأخرى فكانوا لا يحتلون سوى مناصب ثانوية. فظلت هذه المناطق، وخاصة الجنوبية، تنحدر إلى هوة الركود الاقتصادي والفقر، لكن أبناءها بقوا، وهم سكان المناطق الجبلية، محافظين على الاسلام، يتزعمهم مشايخ الطريقة القادرية والطريقة النقشبندية الصوفيتين. وهكذا تراكمت وراء واجهة «جمهورية طاجيكستان الاشتراكية السوفياتية» تناقضات بين المناطق التي واجهت ظروفًا اقتصادية واجتماعية غير متكافئة.

الاستقلال: في ظل قيادة غورباتشوف للحزب الشيوعي السوفياتي، وقيادة أنصاره في طاجيكستان، أخذت طاجيكستان تعرف مسارًا انفكاكيًا عن الاتحاد السوفياتي. فأعلن عن قيام أول حركة معارضة للشيوعية باسم «راستوخيز» (شباط ١٩٨٩). وأعقب ذلك تأسيس حركات وأحزاب. وفي ١١ شباط ١٩٩٠، عمّت العاصمة دوشنبه تظاهرات بسبب ما قيل عن توطين أرمن في طاجيكستان فارين من الحرب الدائرة بين أرمينيا وأذربيجان. وفي ٢٥ آب ١٩٩١، أعلن استقلال طاجيكستان، وحلّ الحزب الشيوعي الطاجيكي. وفي ٢٢ ايلول (١٩٩١)، وبعد الاحتفال بعيد المولد النبوي الشريف، اجتمع الاهالي حول تمثال لينين الضخم (٢٥ طنًا) في العاصمة، وصرخوا «الله أكبر» ثم تدافعوا ونزعوا التمثال وحطّموه. فسلّطت هذه الحادثة الضوء على تعاظم دور قاضي السلام توراجان زاده، ونمو الاسلام السياسي في طاجيكستان، وتحول أحمد شاه مسعود القائد الأفغاني والطاجيكي الأصل إلى بطل قومي بسبب قتاله الشيوعيين الذين كانت معاركه ضدهم تدور على مقربة من أرضهم. وفي ١ تشرين الثاني ١٩٩١، انعقد المؤتمر التأسيسي لحزب النهضة الاسلامي في إحدى قاعات مبنى الحزب الشيوعي المنحل. ومع ذلك استمر المشهد السياسي العام يدور في مصلحة الحزب الشيوعي الطاجيكي، إذ فاز الزعيم الشيوعي السابق رحمن نبييف برئاسة طاجيكستان في أول انتخابات رئاسية (٢٤ تشرين الثاني ١٩٩١)، وادعت المعارضة (بجناحيها: الديمقراطي والاسلامي) حصول تزوير.

حرب أهلية: رفضت المعارضة (بجناحيها الديمقراطي والاسلامي) حكم الشيوعيين، واندلعت المعارك بين الطرفين بدءًا من ربيع ١٩٩٢. وتمكنت المعارضة، في أيلول ١٩٩٢، من إزاحة نبييف، واستلام السلطة، ولكن لاسابيع قليلة اتخذت خلالها قرارات مهمة (لم يُكتب لأكثرها البقاء): اللغة الطاجيكية لغة رسمية، إحلال الحرف العربي محل الحرف الروسي، وكانت الخطوط الجوية الطاجيكية الوحيدة التي كتبت الحرف العربي على طائراتها من بين سائر جمهوريات آسيا الوسطى الاسلامية، واعتبار الأعياد الاسلامية عطلة رسمية، ورفض برامج التلفزيون التركية التي تدعو إلى استخدام الحرف اللاتيني.

وبعد مسارعة موسكو تعزيز قواتها في طاجيكستان، عاد الشيوعيون إلى الهجوم ودخلوا العاصمة (كانون الاول ١٩٩٢) وسط أنباء عن حصول مذابح ولجوء آلاف الطاجيك إلى أفغانستان. وانقضى العام ١٩٩٢ على هزائم منيت بها المعارضة الديمقراطية والاسلامية، وتمكنت القوات الحكومية (الشيوعية)

من تصفية جيوب المقاومة في مناطق البامير الجبلية التي لجأ إليها مقاتلو حزب النهضة الاسلامي (شباط ١٩٩٣). وانقضى العام ١٩٩٣ على سيطرة الحكومة في الداخل، لكن على تلقيها ضربات تأتيها من المقاومين الطاجيك الاسلاميين عبر الحدود مع أفغانستان. وبدأت موسكو تعمل، بالتنسيق مع طهران، وبدءًا من مطلع ١٩٩٤، على جمع الحكومة والمعارضة لإجراء محادثات للحل. وجرت لقاءات عدة في أكثر من عاصمة في المنطقة، إلى أن عقد رئيس طاجيكستان رحمنوف وزعيم المعارضة سعيد عبد الله نوري اجتماعًا في ٢٣ كانون الاول ١٩٩٦ رعته موسكو ووقع فيه الزعيمان اتفاقية نصت على وقف النار وإنشاء لجنة للمصالحة الوطنية.

اتفاقية السلام والوفاق الوطني: تنفيذًا لاتفاقية موسكو استمرت المحادثات وأسفرت عن اتفاقية السلام والوفاق الوطني في الكرملين في ٢٧ حزيران ١٩٩٧ وقعها الرئيس إمام علي رحمنوف، وزعيم «المعارضة الموحدة» سعيد عبد الله نوري، والمبعوث الخاص للأمم المتحدة غيرد ميريم، بحضور الرئيس الروسي ووزراء خارجية دول المنطقة. وتنص الاتفاقية على إنهاء المجابهة العسكرية وتبادل الأسرى والمحتجزين وتشكيل حكومة ائتلافية للمعارضة ٣٠٪ من حقائبها، وانتقال المعارضين المسلحين إلى طاجيكستان واندماجهم تدريجًا في القوات المسلحة والشرطة المحلية.

أوزبكستان رفضت أن تكون من الدول الضامنة للاتفاقية واستمر العنصر الأوزبكي مصدرًا ضاغطًا بقوة لإضعاف أي صوت إسلامي في طاجيكستان. وكانت طشقند تدخلت مباشرة في النزاع الطاجيكي مؤيدة للقوات الشيوعية بإمدادها بالمعدات العسكرية الثقيلة. وشنت القوات الجوية الأوزبكية هجمات عدة على قوات المعارضة. ووصل الدعم الأوزبكي للحكومة الطاجيكية حدًا اعتبر فيه المراقبون انه لم يكن بإمكان القوات الحكومية الشيوعية في طاجيكستان استعادة السلطة والبقاء فيها دون الدور الأوزبكي.

كازاخستان

نظرة عامة: يبلغ عدد سكانها نحو ١٧ مليون نسمة. أكثرية طفيفة منهم مسلمون، والأقلية الكبيرة أرثوذكس، وثمة مَن يعتقد أن معتنقي الطائفتين يكادون يتناصفون في العدد.

يتوزع السكان إتنيًا: نحو ٤٥٪ كازاخ (أو قوزاق)، و٣٥٪ روس، و٥٪ أوكرانيون، و٣,٦٪ ألمان، و٢,٢٪ أوزبك، و٢٪ تتار، و١,١٪ بيلوروسيون، و٠,٦٪ أذريون، ونحو ٦٪ من جنسيات أخرى (في كازاخستان نحو ١٠٠ إتنية).

يتحدر الكازاخ من أصل تركي، ويُعتبرون أكثر شعوب آسيا الوسطى بأسًا. وخلال الحرب العالمية الثانية، التي خاضها الاتحاد السوفياتي، أظهر الكازاخ بسالة في مقاومة ألمانيا النازية، ونال أكثر من ١٠٠ كازاخي لقب «بطل الاتحاد السوفياتي»، وهي أعلى نسبة بين أعداد الإتنيات السوفياتية المشاركة في الحرب.

الاحزاب السياسية في كازاخستان، من حيث الأهمية: الحزب الشيوعي (استمر حاكمًا بعد الاستقلال) الذي يعمل تحت إسم الحزب الديمقراطي، وحزب النهضة الاسلامي (بدأ ينشط بعد الاستقلال). وهناك فئات سياسية مستقلة، كجمعية الاصلاح، والحزب الديمقراطي الحديث، وجمعية المثقفين، والحزب الماركسي الثوري...

نبذة تاريخية: كانت كازاخستان مأهولة بالسكان منذ العصور القديمة، وقطنها منذ القرن السابع ق.م. «السكيون» الذين تبين أنهم أسلاف الكازاخ المعاصرين. وكان الكازاخ وثنيين قبل أن يعتنق القسم الأكبر منهم الاسلام في القرن السادس عشر. وكان الاسلام بدأ بالتغلغل هناك في الفترة بين القرنين الثامن والتاسع وانتشر في البداية في الاجزاء الجنوبية، وأصبح مهيمنًا في الاجزاء الشمالية في القرن السادس عشر وسط فئة النبلاء. وعندما انضم الكازاخ إلى روسيا القيصرية في صورة طوعية في الفترة بين القرن الثامن عشر ومطلع القرن

التاسع عشر بدأ الاسلام ينتشر على نطاق واسع بين السكان.

ربما يبدو مثيرًا للاستغراب أن حكومة روسيا القيصرية لم تعترض على اعتناق الكازاخ الاسلام. لهذا الموقف الروسي أسباب دون شك، أبرزها أن الحكومة الروسية كانت تسعى إلى فرض سيطرتها على الكازاخ بسهولة أكبر بمساعدة الاسلام، فضلًا عن أن الصين كانت تحاول اقتطاع بعض اراضي الكازاخ، فكانت اللحمة الاسلامية مساعدة للحكومة الروسية في مناهضة المسعى الصيني.

لكن عندما ساد القانون والنظام سهوب كازاخستان وضعف خطر الصين، بدأت الحكومة الروسية تحدّ من انتشار الاسلام في كازاخستان. كما برز حينها سبب آخر لهذا التوجّه الروسي، ويتعلق بمخاوف جدّية من نزعات الوحدة التركية الاسلامية. فقررت روسيا محاربة الاسلام، وبدأت بسن قوانين جديدة أصدرت أولها في العام ١٨٦٨، والثاني في ١٨٩١. وسمحت الحكومة بموجب هذين القانونين أن يكون للكازاخ إمام واحد فقط لإقليم واحد في عموم كازاخستان. ولم تكتف بذلك، بل حاولت أن تنشر الديانة المسيحية (الأرثوذكسية) وسط الكازاخ وتفتح شبكة واسعة من المدارس العلمانية وتقبل انضمام الكازاخ إلى المعاهد والكليات الفنية والجامعات والجيش. وقد تطلب نشر المعرفة العلمانية والتعليم وسط الكازاخ إصدار الصحف والمجلات والكتب. وبدأت أول صحف باللغة الكازاخية تصدر في نهاية القرن التاسع عشر، ولعبت دورًا كبيرًا في تعريف الكازاخ على ثقافتهم وتقاليدهم وعاداتهم.

في العهد السوفياتي: بعد الثورة البلشفية في روسيا (١٩١٧) انتقلت الحياة الاقتصادية والاجتماعية في كازاخستان بقفزة واحدة من الطابع الاقطاعي إلى الاشتراكي. وأدّى ذلك بالطبع إلى انقطاع بين الماضي والحاضر. وترافقت العملية مع انتشار كبير للتعليم في شكله الحديث، وأصبحت كازاخستان من أكثر الجمهوريات ثقافة في الاتحاد السوفياتي. ولم تكن نسبة المتعلمين قبل ثورة ١٩١٧ تتجاوز واحد إلى إثنين في المئة من السكان، وبحلول الفترة بين ١٩٣٦ و١٩٣٩ أصبح المتعلمون الغالبية الساحقة من السكان.

كان شمال كازاخستان المحاذي للحدود الروسية على الدوام محط أطماع الروس. فهذه المنطقة القليلة السكان والغنية بالمياه والاراضي الزراعية والثروات الطبيعية كانت تغري الروس. فاستقرت فيها قلاع عسكرية روسية في عهد القياصرة، وتحولت إلى أراض للاستطيان الروسي الكثيف في العهد السوفياتي.

قاد ستالين، تحت شعار مواجهة التعصب القومي، سياسة إجلاء بالقوة للكازاخ من شمال البلاد إلى مختلف أنحائها. وأدّت هذه السياسة إلى تناقص عدد الكازاخ في البلاد من ٣,٨ مليون عام ١٨٩٧ إلى ٢,٩ مليون في ١٩٣٤، وإلى نحو مليون قتيل، وإلى إحداث خلل هائل في التركيب الاجتماعي للبلاد.

في العام ١٩٥٩، وصل عدد الروس المستوطنين في كازاخستان إلى حوالي ٤ ملايين مقابل ٢,٧٩٥ مليون من الكازاخ الذين تحولوا إلى أقلية في بلدهم.

ولم يكتف ستالين، ومَن جاء بعده، بتحويل شمال كازاخستان إلى ارض استيطان روسية، وإنما حوّلوا هذا البلد إلى مستودع للشعوب والقوميات الأخرى التي عوقبت بترحيل أعداد منها واقتلاعها وفرض إقامتها في كازاخستان. فتمّ نقل التتار من شبه جزيرة القرم إلى كازاخستان بتهمة تعاونهم مع الألمان خلال الحرب العالمية الثانية. كما نُقل إليها، بدوافع وقائية، مئات الآلاف من الألمان من منطقة الفولغا، وكذلك أوكرانيون وإتنيات أخرى عوقبت بدورها، وبلغ تعدادها حوالي ٣٠ إتنية، لتتحول كازاخستان بذلك إلى مستودع إتني ضخم على حساب سكان البلاد الكازاخ الأصليين.

وبعد هذا التحول السكاني الضخم جرى تركيز الادارة في أيدي الروس والمنشآت الصناعية في شمال البلاد وحول المدن ذات الأكثرية الروسية. والعاصمة (السابقة) ألما أتا ٤٠٪ من سكانها كازاخ في حين أن أكثريتهم روس. ما يعني أن البلد أصبح مهددًا فعلًا في وجوده.

وكان الاتحاد السوفياتي قد استخدم اراضي كازاخستان كحقل تجارب نووية منذ ١٩٤٩ في منطقة تسمى بوليغون طولها ١٦٠ كلم وعرضها ١٠٠ كلم، وتقع بالقرب من مدينة سيمبالاتنسك (نحو نصف مليون نسمة)، ولم تتوقف هذه التجارب إلا في أواخر الثمانينات (من القرن العشرين) وبعد أن تدخل مثقفون في كازاخستان ووقعوا عرائض وصلت إلى الخارج وأثارت اهتمام الرأي العام الدولي.

لكن ثمة وجهًا إيجابيًا للموضوع النووي في كازاخستان ظهر بعد نيل هذا البلد استقلاله. إذ أخذ رئيس كازاخستان نور سلطان نزاربايف يستخدم قوة بلاده النووية لترسيخ علاقاته الخارجية بما يتيح لبلاده احتلال موقع مركزي في آسيا الوسطى والعالم. وقد انتسبت كازاخستان إلى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وحصلت ايضًا على اعتراف من الولايات المتحدة بأنها بلد وارث لاتفاق «ستارت» الاميركي-السوفياتي إلى جانب روسيا وروسيا البيضاء (بيلوروسيا) وأوكرانيا، ما يعني أن كازاخستان ستبقى بلدًا نوويًا لسنوات عديدة، كما أن الأسلحة والقواعد النووية المتمركزة في اراضيها (١٠٨ صواريخ س.س. ١٨ يحمل كل منها عشر عبوات نووية) ستكون، حتى إشعار آخر، في عهدة الرئيس نزاربايف الذي لن يقوى على استخدامها لأسباب تقنية، لكنه بالمقابل لن يسمح باستخدامها إذا ما قرّر ذلك. وهو لا يخشى من صراع مباشر مع الدول النووية، لكنه يخشى من صراعها مع بعضها البعض وانعكاس ذلك على أمن بلاده. لذا، حصل على ضمانات أمنية على هذا الصعيد من روسيا والصين والولايات المتحدة، وحقق بذلك إنجازًا مهمًا على صعيد تأكيد سيادة بلاده على أراضيها وعلى الموجودات القائمة على هذه الاراضي.

الاستقلال: في ٢٦ آب ١٩٩٠، تمّ الاعلان عن سيادة الجمهورية وملكيتها لثرواتها الطبيعية ومنع التجارب النووية على أراضيها، وفي أول كانون الاول ١٩٩١، انتخب نور سلطان نزاربايف رئيسًا للجمهورية (ولا يزال، صيف ٢٠٠٤)، وفي ١٦ كانون الاول ١٩٩١ أعلن الاستقلال. في ٢٧ ايار ١٩٩٤، أصبحت كازاخستان عضوًا مشاركًا في الحلف الأطلسي.

في العام ١٩٩٧، أجرت الحكومة إصلاحًا إداريًا مهمًا. فتدنى عدد المناطق من ١٩ إلى ١٤، وأُلغيت عدة وزارات ونُقلت العاصمة من ألما أتا إلى أستانا (وكانت تدعى أكمولا) في ١٠ كانون الاول ١٩٩٧.

على الصعيد الخارجي، أصبحت كازاخستان رهانًا مهمًا في علاقات الدول الكبرى الجغراسية إزاء آسيا الوسطى. فخلال زيارة نزاربايف للولايات المتحدة، اتفق البلدان على استثمارات في قطاع المحروقات تبلغ نحو ٢٦ مليار دولار وتمتد إلى اربعين سنة. وكانت المعاهدة، التي وقعت في موسكو (نيسان ١٩٩٧) بين الصين وروسيا وثلاث جمهوريات في آسيا الوسطى لها حدود مشتركة مع الصين، قد أتاحت لكازاخستان بأن تطمئن عسكريًا لجهة حدودها مع الصين (١٧٠٠ كلم).

وأقامت كازاخستان علاقات دبلوماسية مع اسرائيل منذ ١٩٩٢، وزارها وزير الخارجية الاسرائيلي شمعون بيريز في ٣٠ آب ١٩٩٥، وقال إن العلاقات بين الدولتين «حميمة» نظرًا إلى أن كازاخستان كانت ملجأ العديد من اللاجئين اليهود في الماضي. ووقع بيريز على اتفاقيات في ميادين الثقافة والسياحة. وأعلن في أيار ١٩٩٩، ان اسرائيل اشترت واحدًا من أكبر مجمّعات إنتاج اليورانيوم «بمبلغ لا يقل عن ٣٠٠ ألف دولار» من كازاخستان، وأن المجمع يعالج شهريًا زهاء ١٣٠-١٥٠ طنًا من خامات اليورانيوم، وهي المادة التي تستخدم عادة في تصنيع السلاح النووي.

قيرغيزستان

نظرة عامة: تعد نحو ٥,٥ مليون نسمة، منهم نحو ٥٠٪ قيرغيز، و١٨٪ روس، و١٨٪ أوزبك، و٢,٥٪ أوكرانيون، و٢٪ ألمان (من الذين هُجرّوا إليها في العام ١٩٤١)، وهناك أقليات صغيرة من الأويغور والكازاخ والطاجيك. وقد غادر البلاد نحو نصف

مليون من الروس والألمان منذ الاستقلال. والقيرغيز مسلمون سنّيون، ولم يكن في البلاد أكثر من ٤٢ مسجدًا طيلة الفترة السوفياتية، وقم تمّ بناء ١٨ مسجدًا فور نيل الاستقلال، أي في العام ١٩٩١. الحزب الشيوعي استمر ممسكًا بزمام السلطة بعد الاستقلال، بينما الفئات والأحزاب الصغيرة كحزب النهضة الاسلامي وحركة رفاه وجمعية أحرار قيرغيزيا لا تزال تبحث عن توسيع قواعدها الشعبية.

الحكم في قيرغيزستان (وجمهوريات آسيا الوسطى عمومًا): لا ينص الدستور على أن قيرغيزستان دولة اسلامية. فدستورها، في هذا القبيل مثل دساتير باقي «جمهوريات آسيا الوسطى الاسلامية»، حيث تربت السلطات على الروح العلمانية، ولم تتجرّأ حتى الآن على توظيف العامل الاسلامي (العامل الغالب تاريخيًا وديمغرافيًا) لتوحيد المجتمع تحت «اليافطة» الاسلامية، أو «الدستور» الاسلامي، خوفًا من إغاظة العلمانيين والديمقراطيين الليبراليين والقوميين ذوي «القناعة الغربية» من المسلمين أنفسهم، فضلًا عن إغاظة الأقليات الكبرى من غير المسلمين، وأهمها الأرثوذكس (في قيرغيزستان نحو ٢٠٪ من غير المسلمين، وفي أوزبكستان نحو ٨٪، وفي كازاخستان نحو ٤٠٪).

وحتى على الصعيد الاتني لا يلعب الاسلام، حتى الآن، دورًا جوهريًا في توحيد «الأمة» (شعوب آسيا الوسطى). فالمصالح العشائرية والقبلية والاقليمية أقوى من الانتماء الديني (خصوصًا في تركمانستان وكازاخستان).

نبذة تاريخية: جاء في المصادر والمراجع العربية أن القيرغيز كانوا بدوًا واعتادوا الترحال مع قطعان ماشيتهم، فلم يعيشوا في القرى أو المدن. وتقتضي معتقداتهم السابقة للاسلام أن يعبدوا النار والسماء والكواكب والنجوم، ولديهم أماكن للعبادة، ويقفون خلال إقامة الصلاة ووجوههم صوب الجنوب.

وعلى رغم أن تاريخ القيرغيز كان موضع دراسة جيدة، فإن هناك مشاكل كثيرة تتطلب مزيدًا من الأبحاث والجهود. إحدى هذه المشاكل هي مشكلة الاصل القومي، إذ لم يتوصل العلماء إلى رأي موحد في شأنه وشأن الفترات القديمة من تاريخ القيرغيز.

أما عن انتشار الاسلام في وسط القيرغيز فإن معلومات جيدة متوافرة عن ذلك. فالقيرغيز أحدث شعب مسلم في آسيا الوسطى، فقد بدأوا يعتنقون الاسلام في النصف الثاني من القرن السابع عشر، على الرغم من أن الاسلام كان بدأ يتغلغل في آسيا الوسطى في فترة الفتوحات العربية الاسلامية الكبرى في القرن السابع.

مهّد الطريق للاسلام في قيرغيزستان احتلال الأوزبك للبلاد التي كانت موضع تنازع بين الاتراك والمغول قبل قيام إمارة خوقند (أو خانة خوقند الواقعة في أوزبكستان اليوم، والتي كانت قد سيطرت على اراضي قيرغيزستان). اعتنق الاسلام كبار النبلاء الاقطاعيين، ملّاك الاراضي والمراعي وقطعان البقر والأغنام، وتبعهم بعد ذلك الناس العاديون.

لم تسر عملية اعتناق الاسلام وترسيخه بسهولة وسرعة: أولًا، لم يبد القيرغيز الاندفاع والحماسة للدين الجديد؛ ثانيًا، كانوا بدوًا في الجبال يعشقون الحرية وصعبي المراس؛ ثالثًا، كان المعتقد الوثني المحلي لا يزال قويًا في صفوفهم. ولم يبدأ الاسلام يمارس تأثيره على القيرغيز إلا بعدما أخذ يتغلغل في تقاليدهم وعاداتهم، متغلبًا على الدين المحلي «الشامانية». وكان أول من اعتنق الاسلام في البلاد الأيشانيون الذين تبعوا الطرق الصوفية. وبدأت زيارات القيرغيز إلى الأماكن المقدسة والحج إلى مكة والمدينة في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين (عن قسطنطين هاتفييف، باحث روسي مختص بشؤون المسلمين وتاريخهم في جمهوريات آسيا الوسطى، «الحياة»، ١٢ تشرين الاول ١٩٩٤، ص٧).

قبيل الثورة البلشفية ومعها: لعبت المدارس العامة دورًا مهمًا في المحافظة على التقاليد القيرغيزية على الرغم من أنها كانت نادرة قبل الثورة في روسيا (١٩١٧):

كانت نسبة المتعلمين في قيرغيزستان في حينه ٢٪، وكان عدد المدارس ١٠٣ مدارس ابتدائية و٣ مدارس متوسطة ومدرسة ثانوية واحدة في عموم قيرغيزستان، وبلغ مجموع عدد التلاميذ ٧٠٤١ طفلاً بينهم ٣٦٠ قيرغيزيًا فقط (من المفيد جدًا هنا، استطرادًا وللدلالة على الأهمية القصوى التي أولاها النظام السوفياتي للتعليم، ان نذكر أنه في غضون ٦٠-٧٠ سنة أصبح لكل ألف مواطن قيرغيزي ١٨,٣ طبيبًا - إحصاءات ١٩٩٥ - وهي من أعلى النسب في العالم).

قبل ثورة ١٩١٧ البلشفية كان المعلمون في قيرغيزستان هم رجال دين أوزبك وتتار (لم يكن بينهم قيرغيز)، وقاموا بتدريس الاطفال قراءة القرآن وتحفيظه. وكانت تلك المدارس كتاتيب ترتبط بالمساجد، وكان المتخرجون منها يحصلون على وظائف بسهولة. ومنذ ١٩١٧، بدأت تحدث تغييرات كثيرة وعميقة ومتسارعة. ففي ١٩٣٥، بلغ إجمالي عدد المدارس في قيرغيزستان، وعلى اختلاف مراحلها، أكثر من ألفي مدرسة ضمت ٤٠٠ ألف تلميذ وطالب.

من ناحية ثانية، عرفت البلاد اضطربات وثورات بتأثير من أحداث المنطقة ومن أفكار نخبتها السياسية الشيوعية (راجع تاليًا «مثلث فرغانة»). وفي ١٤ تشرين الاول ١٩٢٤، أعلنت قيرغيزستان منطقة مستقلة إداريًا في إطار الاتحاد السوفياتي وحملت إسم «قره قيرغيزيا»، وفي الاول من شباط ١٩٢٦، تحولت إلى «جمهورية مستقلة ذاتيًا»، وفي ٥ كانون الاول ١٩٣٦ أصبحت «جمهورية اشتراكية سوفياتية».

الاستقلال: في خضم اضطرابات تفكك الاتحاد السوفياتي، ثم انهياره، أعلنت قيرغيزستان، في ١٢ شباط ١٩٩٠، تخليها عن الشعارين الكبيرين: الاشتراكية والسوفياتية. وفي ايار وحزيران ١٩٩٠، اندلعت صدامات دموية بين القيرغيز والأوزبك من سكان البلاد. وفي ٢٨ تشرين الاول ١٩٩٠، انتخب البرلمان عسكر أكاييف رئيسًا للجمهورية (من القادة الشيوعيين الذين وقفوا مع غورباتشوف ومضوا في حركات الاصلاح والاستقلال ضد الشيوعيين المتشددين). وما إن فشل انقلاب موسكو (ضد غورباتشوف) حتى تخلّص أكاييف دفعة واحدة من منافسيه الشيوعيين المتشددين. فأصدر، في ٢٤ آب ١٩٩١، قرارًا بمصادرة ممتلكات الحزب الشيوعي ومنعه من العمل وسط تأييد شعبي هائل له، وفتح الآفاق أمام تجربة ديمقراطية لتحل محل نظام حكم الحزب الواحد. ولم تمض أيام قليلة حتى أعلن أكاييف استقلال قيرغيزستان (٣١ آب ١٩٩١، في اليوم ذاته مع أوزبكستان).

انضم أكاييف إلى «أسرة الدول المستقلة»، وأول زيارة خارجية قام بها كانت لتركيا حيث وقع اتفاقات تعاون، وانتهج سياسة انفتاح: «إذا ساعدتنا اليابان فنحن مستعدون لفتح أبوابنا أمام الديانة الشنتوية»، على حد تعبيره في تصريح علني (١٩٩٣). وفي هذا السياق، زار اسرائيل (١٨-٢٠ كانون الثاني ١٩٩٣)، فكان الرئيس المسلم الثاني - بعد الرئيس المصري أنور السادات - الذي يزور الدولة العبرية. وكانت اسرائيل قد اعترفت باستقلال قيرغيزستان في كانون الثاني ١٩٩٢، وأقامت الدولتان علاقات دبلوماسية في آذار ١٩٩٢، وفي ايلول من السنة نفسها زار وفد اسرائيلي بيشكيك (العاصمة) لتدشين مشروع بناء مزارع نموذجية بمساعدة اسرائيليين، وبعد نحو شهر زار وفد قيرغيزي اسرائيل ووقّع إتفاق تعاون في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، إلى أن توّج هذا السياق بزيارة أكاييف اسرائيل.

هذه السياسة الانفتاحية التي رافقها منذ انطلاقتها نشاط البعثات التبشيرية الدينية، التي عملت على تحويل بعض المسلمين إلى الديانتين البوذية والبروتستانتية، سرعان ما أدّت إلى ردّ فعل اسلامي. فالتقى ممثلو المسلمين في المساجد (نيسان ١٩٩٢) وطالبوا بمنع نشاط المبشرين الأجانب في البلاد ووقّعوا عريضة تطالب باتخاذ إجراءات لحماية المسلمين، كما طالبوا بإدخال التعليم الديني في المدارس الأمر الذي تحقق منذ مطلع ١٩٩٣. لكن استفتاء ٣١ كانون الثاني ١٩٩٤ جاء ليؤكد تأييد الأغلبية الساحقة من القيرغيز سياسة رئيسهم، وكذلك مسلسل الانتخابات التالية، ومنها انتخابه لولاية جديدة في ١٩٩٥، واستفتاء اصلاح

الدستور (١٩٩٦) بهدف تقوية صلاحياته، هو المعتبر الرئيس الأكثر ديمقراطية في آسيا الوسطى.

لكن سياسة الرئيس هذه اصطدمت بخلل كبير في أداء الدولة وضعف أجهزتها، كما برفض قطاعات واسعة من الشعب. فشهدت بيشكيك مظاهرات متوالية قام بها، بصورة خاصة، الذين لا تتوافر لهم المساكن والمحالون على التقاعد، وقدّم إثنان من معاوني المفتي عبد الرحمن كيمسنغ استقالتهما لاتهامهما بنزعتهما الوهّابية، كما استقال من دار الإفتاء المفتي السابق صادقجان كمالوف المعتبر ليبراليًا. وفي ايار ١٩٩٨، أعلن في بيشكيك أن السلطات تنوي تشديد الرقابة على المساجد في حملة ضد الاسلاميين، وأن الرئيس أكاييف طلب من وزير الأمن التحرك ضد كل حالات التطرف الديني، كما طلب من لجنة الدولة للشؤون الدينية الاشراف على المساجد. وأعلنت بيشكيك ايضًا انها وافقت على التعاون مع طاجيكستان المجاورة في التصدي لما يصفه القادة العلمانيون بأنه خطر متنام. والجدير ذكره أن زعماء جمهوريات آسيا الوسطى كانوا أيدوا الصحوة الاسلامية بعد انهيار الشيوعية (١٩٩١)، إلا أنهم سرعان ما بدأوا يشعرون بالقلق من «النجاحات» التي حققتها حركة «طالبان» الاسلامية المتشددة في أفغانستان المجاورة وتأثير ذلك على تنامي التيارات الاسلامية المتشددة داخل بلدانهم.

وفعلًا، انتقل اسلاميو قيرغيزستان المتشددون إلى الحركة المسلحة ابتداء من آب-ايلول ١٩٩٩، فاختطفوا رهائن أجانب بينهم أربعة يابانيين والقائد العام لقوات الأمن الداخلي في قيرغيزستان، فأعلن رئيسها عسكر أكاييف «تعبئة جميع القوى لمحاربة زهاء ٤٠٠ مسلح احتلوا مناطق في جنوب الجمهورية» (أي في مثلث فرغانة). وقد تزامنت هذه الأحداث مع القمة الخماسية في بيشكيك التي جمعت رؤساء الصين وروسيا وكازاخستان وطاجيكستان وقيرغيزستان.

مثلث فرغانة: مثلث حدودي بين قيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان، تحيط به من ثلاث جهات سلاسل جبلية وتغلب السهول على تضاريسه. في النصف الاول من القرن التاسع عشر كان معظم أراضي السهل خاضعًا لسيطرة خانية خوقند وحكامها الأوزبك الذين خاضوا حروبًا ضد دويلات (خانات) مجاورة وخصوصًا إمارة بخارى التي انشقّت عن خانية خوقند، إضافة إلى اشتباكات مستمرة مع الامبراطورية الروسية الزاحفة على آسيا الوسطى من الشمال.

بعد سقوط خانية خوقند في أواخر سبعينات القرن التاسع عشر وضم أراضيها إلى روسيا، شهد سهل فرغانة تقدمًا اقتصاديًا وازدهرت فيه زراعة القطن التي كانت تغذي مصانع النسيج الروسية، وأخذ السهل يصبح مأهولًا أكثر فأكثر.

بعد الثورة البلشفية (١٩١٧)، شهدت المنطقة حربًا طويلة شنتها مجموعات من المجاهدين تحت شعارات اسلامية وقومية. ورغم قمع تلك الحركات فإن السكان ظلوا متمسكين بدينهم، إلا أن مشاكل داخلية بدأت تعصف بالسكان بسبب تقاسم المنطقة بين الجمهوريات المجاورة وتداخل مناطق إقامة القوميات. فأصبح كثير من الأوزبك داخل قيرغيزستان، ومن الطاجيك في منطقة بخارى وسمرقند الأوزبكيتين. وظهرت هذه المشاكل بعد تفكيك الاتحاد السوفياتي، ونشأت في سهل فرغانة حركات دعت إلى إقامة دولة اسلامية متأثرة بالحربين الأهليتين في أفغانستان وطاجيكستان. وهناك، من ناحية ثانية، خلاف بين الأوزبك والقيرغيز على امتلاك الاراضي في وادي فرغانة، ما يهدّد دائمًا بتكرار المجازر التي وقعت هناك عام ١٩٩٠ وأسفرت عن مصرع ما لا يقل عن ٤٠٠ أوزبكي وقيرغيزي.

تركمانستان

التعداد: نحو ٥ ملايين نسمة، أكثريتهم مسلمون. يتوزع السكان إتنيًا وقوميًا: نحو ٧٥٪ تركمان، ١٠٪ روس، ١٠٪ أوزبك، وأقليات من القوزاق (الكازاخ) والطاجيك والأوكرانيين. العاصمة أشخباد.

استمر الحزب الشيوعي (غيّر إسمه، كما في باقي جمهوريات آسيا الوسطى) حاكمًا بعد الاستقلال.

وفي ما عداه ليس في تركمانستان أحزاب سياسية مهمة ومعترف بها، غير أن ذلك لا يعني انعدام النشاط السياسي للفئات الاسلامية والديمقراطية كمجموعة النهضة وحركة الديمقراطيين وجمعية الاصلاح الاجتماعي.

نبذة تاريخية، التركمان: «شعب آسيوي تركي تعود أصوله إلى قبائل الأغوز (أو الغز) التي كانت تشكل حوالي القرن السابع اتحادًا من ٢٤ قبيلة مقيمة في منغوليا. وفي القرن العاشر، سكن الغز بين بحر آرال وبحر قزوين حيث اعتنقوا الدين الاسلامي. وفي نهاية القرن العاشر، تبع قسم كبير منهم السلجوقيين حتى تركيا. ومنذ ذلك الحين ظهرت كلمة «تركمان» في كتابات المؤلفين العرب للدلالة على الغز الذين بقوا في آسيا الوسطى. وكان التركمان ما يزالون حتى القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر يعملون بأغلبيتهم الساحقة في تربية المواشي، ويثورون باستمرار ضد أسيادهم الأوزبك في واحات خيفا ومرف وبخارى، أو يتقاتلون في ما بينهم حول المراعي أو الغنائم. وكان السلب والنهب وتجارة الرق مصدر عيشهم الأساسي، فقد بيع آلاف من الفرس والأفغان والروس كعبيد في أسواق خيفا وبخارى، ما أعطى القيصر الروسي ذريعة للتدخل العسكري الذي بدأ في ١٨٣٩، ونتج عنه تحرير ألفي عبد روسي في خيفا. وفي ١٨٧٣، استولى الروس على خيفا، وأدّى ذلك إلى اصطدامهم بالتركمان الذين قاتلوهم بضراوة. وفي ١٨٨٠، شرع الروس في بناء خط لسكة الحديد عبر منطقة قزوين بهدف السيطرة على تركمانستان والحؤول بذلك دون دخول الانكليز إلى الهند. واستمر النفوذ الروسي بالازدياد حتى تسنى له أن يثبت أقدامه نهائيًا في أواخر القرن التاسع عشر» (من «موسوعة السياسة»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج١، ص٧٠٨).

الجمهورية السوفياتية: تحت تأثير التقاليد القبلية والطرق الصوفية الاسلامية وعادات التنقل والترحال التي هي من مميزات المجتمع التركماني، لم تهب رياح التغيير على تركمانستان بالقوة نفسها التي هبّت فيها على دول آسيا الوسطى الأخرى، سواء في مرحلة الدخول في الاتحاد السوفياتي بعيد ثورة ١٩١٧ أو في مرحلة الخروج من الاتحاد السوفياتي مع انهياره في ١٩٩١.

في العام ١٩٢٤، ومباشرة بعد وفاة لينين، جرى تقسيم آسيا الوسطى إلى أوطان، ونشأت على الأثر دولتان هما أوزبكستان وتركمانستان، وكانت زراعة القطن وتجارته الدعامة الأساسية التي ميزت اقتصادهما.

عرفت «جمهورية تركمانستان الاشتراكية السوفياتية» (ابتداء من ٢٧ تشرين الاول ١٩٣٧) ازدهارًا سريعًا في حقل التربية والتعليم (٩٧٪ أصبحوا يعرفون القراءة والكتابة قبيل الاستقلال، أي في إحصاء ١٩٩٠). وتحسن وضع المرأة بفضل انتشار الصناعة وارتفاع مستوى الحياة، وتضاعف الانتاج القومي خمس مرات بين ١٩٤٠ و١٩٦٩، واحتلت تركمانستان المرتبة الثالثة في الاتحاد السوفياتي بانتاج الغاز والنفط.

الاستقلال: في ١٩٨٥، عين الزعيم السوفياتي، غورباتشوف، صفر مراد نيازوف على رأس الحزب الشيوعي التركماني بدلًا من الطاقم السابق الذي كان عينه بريجنيف.

في ٢٣ آب ١٩٩٠، أعلنت تركمانستان استقلالها، وفي آخر تشرين الاول انتخب نيازوف رئيسًا للجمهورية واستمر يُنتخب لولاية بعد أخرى وأعطى لنفسه ألقابًا كثيرة، أبرزها «تركمان باتير» أي أب التركمان، و«ولي الله» و«جوهرة تركمانستان»، وأطلق إسمه على أهم شارع في العاصمة بدلًا من إسم لينين. منع «حزب الوحدة» القومي الذي تأسس في ١٩٨٩ قبل حل الحزب الشيوعي التركماني (١٩٩١) واستبدله بالحزب الديمقراطي. وهناك فرع سري لحزب النهضة الاسلامي الذي يعمل في إطار مجموعة من المثقفين. ويذكر هنا أن السلطات الشيوعية حاربت الاسلام وأقفلت مراكز العبادة في المناطق الحضرية لدرجة انه لم يبق في تركمانستان سوى أربعة مساجد فقط وخلت العاصمة من أي مسجد.